رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

طبعة جديدة منقحة ومزيدة

موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب

تأليف

خالد بن عبد الله الأزهري

المتوفى سنة ٩٠٥ رحمه الله تعالى

تحقيق وتعليق

أبي بلال الحضرمي

خالد بن عبود باعامر

تقديم الشيخ

يحيى بن علي الحجوري

دار الآثار
صنعاء

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب

بسم الله الرحمن الرحيم

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

طبعة جديدة منقحة ومزيدة

موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب

تأليف

خالد بن عبد الله الأزهري

المتوفى سنة ٩٠٥ رحمه الله تعالى

تحقيق وتعليق

أبي بلال الحضرمي

خالد بن عبود باعامر

تقديم الشيخ

يحيى بن علي الحجوري

دار الآثار

صنعاء

حُقوقُ الطَّبعِ محفُوظةٌ

الطَّبعَةُ الرابعةُ

١٤٤٠هـ-٢٠١٨م

رقم الإيداع ٣٤١/ ٢٠٠٦

www.dar-alathar.com

اليمن: صنعاء- شارع تعز- حي شميلة- مقابل جامع الخير- ص.ب ١٧١٩٠ فاكس ٦٠٣٢٥٦

(١ ٩٦٧+) هاتف: الإدارة ٦١٣٣٦٥ المكتبة ٦٣٣٧١٧ بريد إلكتروني info@dar-alathar.com

۞ فرع عدن: كريتر- بجوار مسجد أبان- هاتف ٢٦٦٩٨٦

۞ فرع المكلا: الشرج - أسفل المسجد الجامع من جهة القبلة - هاتف٣٠٧١١٢

۞ فرع معبر: دار الحديث - بجوار مسجد النور- هاتف ٤٣٠٥٠٦

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم الشيخ يحيى بن علي الحجوري حفظه الله

الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله، أما بعد:

فقد قرأت بعض حواشي أخينا النحوي المدرس المفيد أبي بلال خالد ابن عبود الحضرمي حفظه الله، على كتاب "موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب" للأزهري رحمه الله، فرأيت أخانا خالدًا بذل جهدًا مشكورًا في تدريسه إخوانه طلبة العلم بتلك الفوائد الجميلة، التي لا يستغني عنها قارئ الكتاب المذكور، وما ذلك إلا لتمكن أخينا أبي بلال من هذا العلم النافع بعد توفيق الله عز وجل الذي نرجو أن يكون حليفه دائمًا بسبب تمسكه بالسنة.

كتبه:

أبوعبدالرحمن يحي بن علي الحجوري

في ١٥/ صفر/ ١٤٢٨هـ

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله الذي رفع قواعد الدين والشرع الأعلى ونصب رايات العلوم وأعلام الهدى، وخفض المعاندين في الآخرة والأولى والصلاة والسلام على من شرفه الله بالعروج إلى سدرة المنتهى وعلى آله وصحبه المقتبسين من مشكاة رسالته أنوار الهدى.

أما بعد:

فإن العلوم الشرعية وسائل وغايات، وإنَّ الغاية لا يصل إليها الشخص إلا عن طريق الوسيلة وقد جعل الله للمسببات أسبابًا، وإن أعظم وسائل العلوم وأنفعها علم النحو حتى قال بعضهم:

النَّحوُ يبسطُ مِن لِسَانِ الألكن ... والمرءُ تُكرِمُهُ إذا لم يلْحَنِ

فإذا أردت من العلوم أجلَّها ... فأجلُّها منها مقيم الألسن

فالعلوم كلها مفتقرة إليه فهو كما قيل: فأس العلوم، فلا يستغني عنه محدث ولا فقيه ولا مفسِّر ولا أصولي فينبغي لطالب العلم أن يُوْلِيَ النحو اهتمامًا بالغًا ليتخلص من شَيْنِ اللحن والتحريف ومعرتهما.

وقد كان العلماء قديمًا يكرهون اللحن ويجتنبونه ويذمون اللاحن ذمًا

شديدًا، قال أبوالحسن أحمد بن فارس رحمه الله: وقد كان الناس قديمًا يجتنبون اللحن اجتنابهم بعض الذنوب، وأما الآن فقد تجوزوا حتى إن المحدِّث يُحدث فيلحن والفقيه يؤلف فيلحن، فإذا نُبِّها قالا: ما ندري ما الإعراب، وإنما نحن محدثون وفقهاء فهما يُسران بما يُساءُ به اللبيب. اهـ انظر كتابه "الصاحبي في فقه اللغة" (ص٣٥).

وروى الخطيب في "الجامع" (٢/ ٢٦-٢٧) عن شعبة أنه قال: إنَّ مثل المحدث الذي لا يبصر العربية كمثل رجل عليه بُرْنُس وليس له رأس.

وقال حماد بن سلمة: إنه كمثل الحمار عليه مِخلاة لا شعير فيها.

وقد نظم قول حماد جعفر السراج فقال:

مثل الطالب الحديثِ ولا يحسن نحوًا ولا له آلاتُ
كحمار قد علقت ليس فيها من شعير برأسه مِخلاتُ

وذكر شيخ الإسلام ابن تيمية كما في "مجموع الفتاوى" (٣٢/ ٢٥٢) عن السلف أنهم كانوا يؤدبون أولادهم على اللحن. وانظر "جامع الخطيب" (٢/ ٢٨-٢٩)

فهذه هي عناية السلف باللغة ونحن مأمورون باقتفاء آثارهم والاهتداء بمنارهم ففيهم وفي سلوك سبيلهم الخير كله وقد كان بقية السلف شيخنا الجليل أبوعبدالرحمن مقبل بن هادي الوادعي يسلك هذا المسلك اقتداءً بسلفه فكان رحمه الله يحث طلابه كثيرًا على تعلُّم اللغة العربية، وكان يخلل دروسه بالسؤال عن الشواهد النحوية والإعراب، وقد سمعته يومًا يقول: يا أبنائي إن كانت لي عندكم نصيحة متقبَّلة فاهتموا بالنحو.

وإنَّا نحمد الله الذي وفقنا للأخذ بمثل هذه النصائح التي كنَّا نسمعها من شيخنا رَحِمَهُ اللَّهُ فجزاه الله عناً خيرًا وغفر له وأسكنه الفردوس الأعلى آمين.

ونحن إذ نذكر اهتمام علمائنا باللغة العربية وحثهم طلابهم على ذلك فليس مقصودنا أننا نطالب كل شخص أن يتقن الخلاف بين البصريين والكوفيين فهذا عَسِيرٌ ولا يستطاع ولا سيما في هذه الأيام بل نُحذِّر أنفسنا وإخواننا من أن نُشْغَلَ بمسائل ظننت وظنَّانى شاخصًا الزيدين شاخصين.

ونحو: أعلمت وأعلمانيهما إياهما الزيدين العمرين منطلقين. ونحو: زيد هند الأخوان الزيدون ضاربوهما عندها بإذنه، فَنَنْشَغِلُ بهذه المسائل عن مسائل الاعتقاد والفقه ومعرفة التفسير وغير ذلك مما هو أهم ولكن المقصود من هذه الوسيلة التوصل إلى الغاية وهي معرفة كتاب الله وسنة رسوله ﷺ وصون اللسان عن اللحن في الكلام، والله الموفق.

وإني أستغل هذا المقام بتوجيه نصيحة لنفسي ولإخواني أهل السنة حفظهم الله طالما سمعناها من مشايخنا وعلمائنا وفقهم الله ألا وهي بذل ما يستطاع من جهد في نشر العلوم النافعة في أوساط مجتمعنا والحرص على تفقيه الناس في دينهم ومسابقة أعداء الإسلام الذين لا يكِلُّون ولا يفترون عن إبعاد الناس عن دينهم الحق وشغلهم بعلوم لا تعود عليهم بنفع في أخراهم بل ربما عادت عليهم بالضرر كعلم الفلسفة والمنطق فهم جادون في الوصول إلى غايتهم ونيل مآربهم بكل ما أوتوا من قوة وحذلقة ودهاء ومكر، فنسأل الله أن يُخَيِّب آمالهم ويَرُدَّ كيدهم في نحورهم ويفقه

المسلمين في دينهم ويُبَصِّرهم بما ينفعهم وما يضرهم إنه على ذلك قدير بالإجابة جدير.

ومن باب المساهمة في نشر العلم النافع في أوساط الناس قمت -وهو جهد المقل- بتحقيق هذا الكتاب النافع المسمى بـ"مُوَصِّل الطلاب إلى قواعد الإعراب" للشيخ خالد بن عبدالله الأزهري رَحِمَهُ اللَّهُ، وإن كنت أعترف بضعفي في العلم وقِلَّة بضاعتي ولكنِّي استعنت الله سبحانه على هذا العمل فما إن بدأت فيه إلا ووجدت الصعب يذلل لي وما أحسن ما قال بعضهم:

إذا كان عونُ الله للمرء ناصرًا تهيا له من كل صعب مراده
وإن لم يكن عونٌ من الله للفتى فأكثر ما يجني عليه اجتهاده

وقول الآخر:

إذا صحَّ عونُ الخالق المرءَ لم يجد عسيرًا من الآمال إلا مُيسَّرًا

وهذا الشرح المسمى بـ"موصل الطلاب" يعتبر من أشهر شروح قواعد الإعراب ومن أعظمها نفعًا لقوة مؤلفه، فالأزهري يعتبر من فرسان العربية ومجدديها بعد ابن مالك وأبي حيان وابن عقيل والمرادي وابن هشام فقد آتاه الله قوة في اللغة العربية وأسلوبًا في الشرح لا تكاد تجده عند غيره.

فمن أسلوبه العجيب أنك تجده في شروحاته يدمج شرحه بالمتن الذي يشرحه ويجعل الكل على نسق واحد وكأنَّ الكل شيء واحد وهذا ليس بالسهل فلا يستطيعه إلا من آتاه الله بصيرة وقوة، و"موصل الطلاب"

جرى فيه على هذا الأسلوب؛ فلذلك نال هذا الشرح إعجاب الواقفين عليه، فاهتموا به بالتعليق عليه وتحقيق النص فمن الذين قاموا بالتعليق عليه أبوبكر الشنواني والزرقاني والمدابغي وعطار.

ومن الذين قاموا بتحقيق النص مع التذييل بشيء من التعليقات اليسيرة الدكتور عبدالكريم بن مجاهد والدكتور البدراوي زهران ومع ذلك كله لم يُخْدَمِ الكتاب الخدمة المطلوبة لا سيما من جهة التحقيق، فطبعة الدكتور عبدالكريم لم تخلُ من سقط وتصحيف ففيها من ذلك الشيء الذي ليس باليسير وسيمرُّ بك التنبيه على ذلك في الحاشية، مع أن الدكتور عبدالكريم يزعم أنه اعتمد في تحقيق الكتاب على إحدى عشرة مخطوطة، فليت شعري ما هو سبب السقط والتصحيفات مع ما ذكر؟!!

فلما رأيت أن الكتاب لم يخدم الخدمة المطلوبة من جهة التحقيق استعنت الله على ذلك، وشجعني بعض إخواني في الله منهم أخي الفاضل أبوالحارث سعيد بن عمر حبيشان فقد بذل معي ما يستطيع عليه من أجل إخراج الكتاب بصورة طيبة للناس فجزاه الله خيرًا عني ووفقنا وإياه لخدمة دين الله الحق بما نستطيع عليه من خدمة.

فقد قمت بتحقيق هذا الكتاب تحقيقًا مرضيًّا إن شاء الله وذيلته بتعليقات اقتطفت غالب ثمراتها من حاشيتي المدابغي وعطار فالله أسأل أن يجعل هذا العمل خالصًا لوجه الكريم ويجعل النفع فيه إلى يوم الدين وهو حسبي ونعم الوكيل وأرجو ممن اطلع على هذا العمل فوجد فيه خللًا أن لا يبادر بالتشنيع بل يبادر لهذا المسكين قليل البضاعة بالاعتذار.

فإن المطلوب إقالة العثار خصوصًا وإني أردت بهذه الحاشية نفع

إخواني طلاب العلم بحلِّ مشكلات "مُوَصِّل الطلاب" والله على ما أقول شهيد.

هذا ولا أنسى أن أشكر -بعد شكر الله- إخواني الذين ساعدوني في مقابلة نسخ الكتاب وبذلوا لي شيئًا من وقتهم فجزاهم الله خيرًا عني، وشكرهم يعتبر من تمام شكر الله سبحانه وتعالى لقوله عليه الصلاة والسلام: «**لا يشكر الله من لا يشكر الناس**» رواه أبوداود والترمذي عن أبي هريرة وهو في "الصحيح المسند" لشيخنا رَحِمَهُ اللَّهُ.

ومن هؤلاء الإخوة الذين ساعدوني في ذلك:

١- سعيد بن عمر حبيشان ٢- سالم بن عوض الكسادي
٣- عبداللطيف تيسير ٤- محمد بن عقيل الكلالي
٥- محمد بن سعيد بن عروة ٦- زوجتي أم عمارة.

وأشكر لأخينا الفاضل أبي عبدالرحمن عادل بن سلم الذي قام برصِّ هذا الكتاب والعناية به.

كتبه:

أبوبلال الحضرمي خالد بن عبود باعامر

عملي في هذا الكتاب

سلكت في عملي في هذا الكتاب ما يلي:

(١) قمت بمقابلة نسخ الموصِّل التي يسر الله بها مع بعض إخواني حفظهم الله وعلى ضوء هذه المقابلة اخترت إحدى النسخ لتكون أصلًا لي.

(٢) صححت الأخطاء وتداركت السقط الذي وقع في نسخة الدكتور عبدالكريم بن مجاهد، وقد رمزت لها بـ«ط٢» وأحيانًا أقول: وفي طبعة مجاهد كذا.

(٣) قمت بتخريج الأحاديث التي ذكرت في الكتاب وهي قليلة.

(٤) خرجت الشواهد الشعرية وعزوتها إلى قائليها إن أمكنني ذلك وشرحت غريبها وبينت المعنى الاجمالي منها وأعربتها، وذكرت أحيانًا اختلاف الروايات في البيت إن كان فيه اختلاف وأتممت البيت إن لم يكن تامًا، وذكرت عجزه إن ذكر الشارح صدره أو العكس.

(٥) أعربت بعض الآيات التي رأيت أنه يحتاج إلى إعرابها.

(٦) وثقت إحالات الشارح ونقوله عمن سبقوه من مصنفاتهم وإن لم يتيسر لي فمن أهم المراجع المعتمدة.

(٧) ذيلت الشرح بتعليقات مفيدة -إن شاء الله- تشتمل على توضيح أو تفسير لفظة أو فائدة أرى لابدَّ من ذكرها أو استدراك.

(٨) نبهت على الأخطاء العقدية التي أخطأ فيها الشارح.

(٩) ترجمت لبعض الأعلام الذين ورد ذكرهم في الشرح بترجمة غالبًا مختصرة.

(١٠) جعلت عناوين بارزة على رأس الصفحات يظهر بها المقصود مما تحتها.

(١١) جعلت فهرسًا لبعض محتويات الكتاب ليسهل الوصول إليها.

(١٢) جُعِلَ المتن باللون الأحمر والشرح بالأسود.

وصف النسخ المعتمدة في التحقيق

أولًا المخطوطات:

١- مخطوطة الأصل وتقع في ١٢٥ صفحة في كل صفحة ٢٣ سطرًا، مكتوبة بخط جميل واضح وتم تمييز متن قواعد الإعراب بمداد أحمر وهو مشكَّل غالبًا، وبها أثر بلل من الوسط، وهي قليلة الأخطاء نادرة السقط لذا جُعِلَت أصلًا للكتاب.

٢- المخطوطة (أ) وتقع ١٢٢ صفحة في كل صفحة ١٥ سطرًا، مكتوبة بخط مقروء، وتم تمييز عبارات متن قواعد الإعراب بخط فوقها، وهي خالية من التشكيل غالبًا وعليها تعليقات في بعض المواضع، وهي من مصورات مكتبة جامعة كولومبيا بنيويورك.

٣- المخطوطة (ج) وتقع في ٧٢ صفحة في كل صفحة ١٩ سطرًا، مكتوبة بخط فارسي بديع، وتم تمييز عبارات متن قواعد الإعراب بخط فوقها، والمتن مشكَّل غالبًا، وقد كتبها أحمد بن عثمان بن محمد بن حسين في شهر ذي القعدة سنة ١١٤٩هـ، وهي من محفوظات مكتبة عارف حكمت رحمه الله بالمدينة النبوية.

ثانيًا: المطبوعات:

١- مطبوعة مكتبة مصطفى البابي الحلبي بهامش كتاب تمرين الطلاب للمؤلف والرمز لها بـ(ط١).

٢- مطبوعة الدكتور مجاهد طبع مؤسسة الرسالة والرمز لها بـ(ط٢)، ولم تُعتَمَد في التحقيق ولكن ذُكِرَت لتبيين أخطائها الكثيرة.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

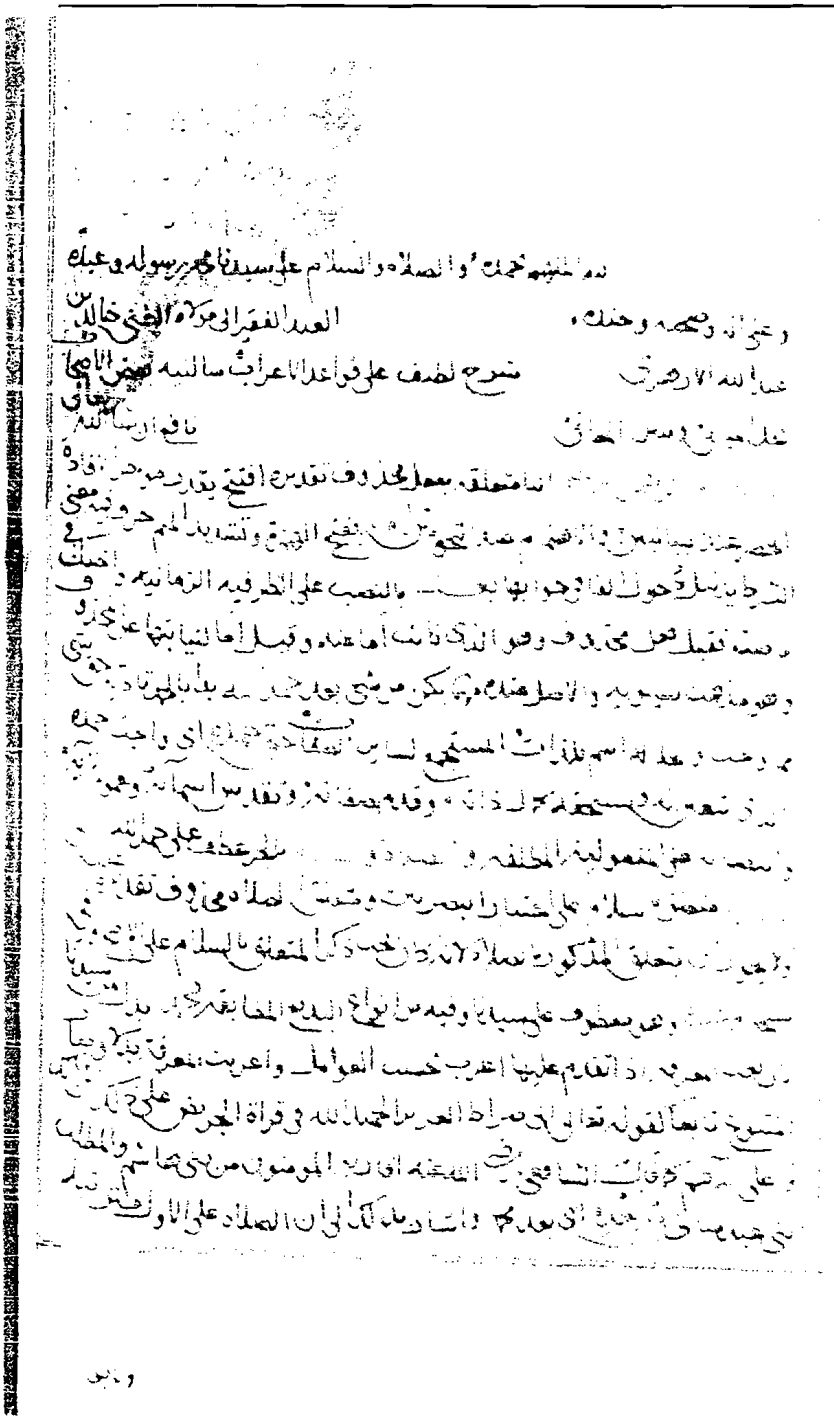

الصفحة الأولى من مخطوطة الأصل

الصفحة الأولى من المخطوطة (أ)

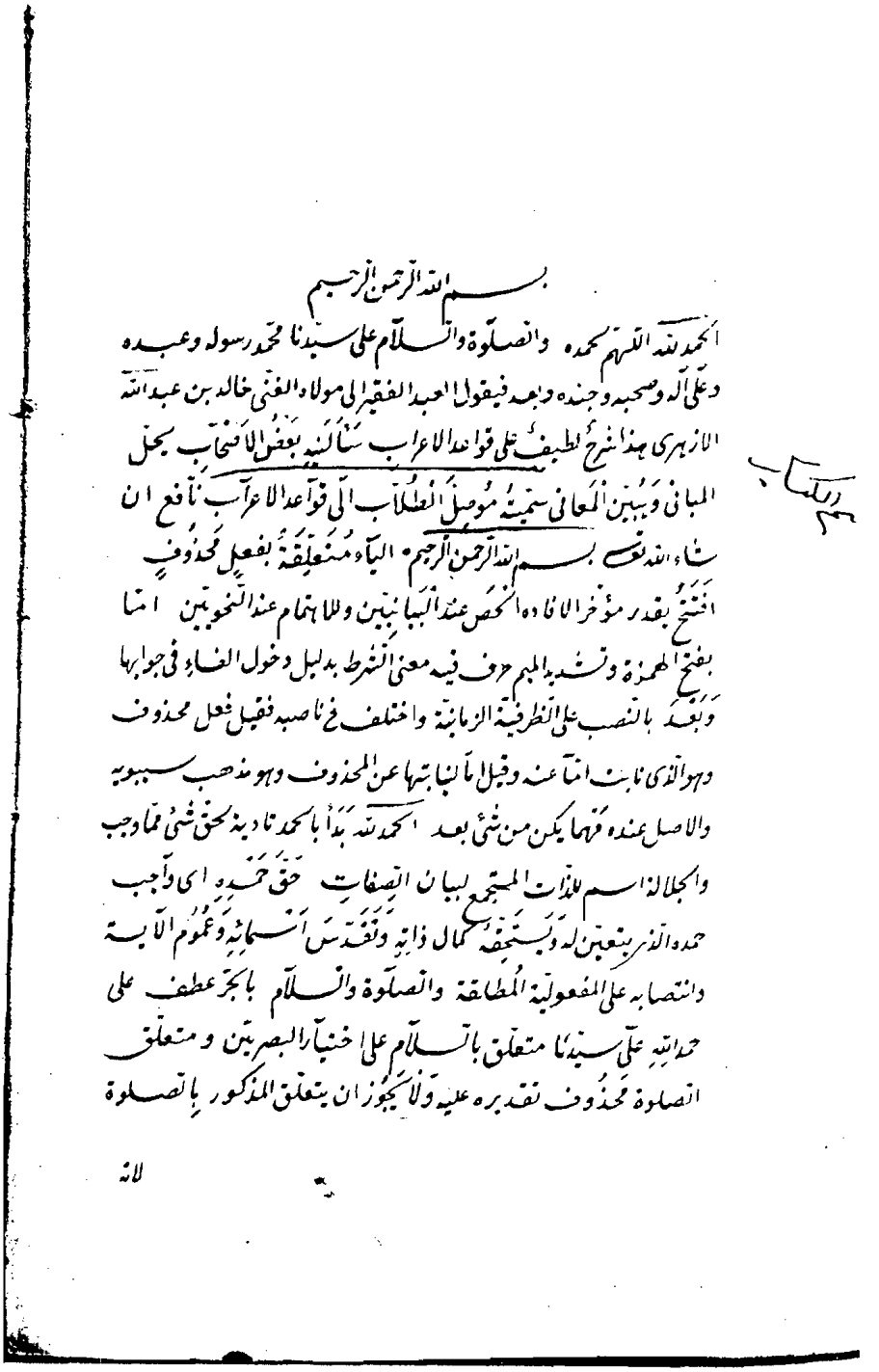

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله اللهم لحمده والصلوة والسلام على سيدنا محمد رسوله وعبده وعلى آله وصحبه وجنده وبعد فيقول العبد الفقير الى مولاه الغنى خالد بن عبد الله الازهرى هذا شرح لطيف على قواعد الاعراب سألنيه بعض الاصحاب يحل المبانى ويبين المعانى سميته موصل الطلاب الى قواعد الاعراب نافع ان شاء الله تعالى بسم الله الرحمن الرحيم الباء متعلقة بفعل محذوف افتتح بقدر متأخرا لافادة الخاص عند البيانيين وللاهتمام عند النحويين اما بفتح الهمزة وتشديد الميم حرف فيه معنى الشرط بدليل دخول الفاء فى جوابها وبعد بالنصب على الظرفية الزمانية واختلف فى ناصبه فقيل فعل محذوف وهو الذى نابت امّا عنه وقيل امّا نيابتها عن المحذوف وهو مذهب سيبويه والاصل عنده مهما يكن من شئ بعد الحمد لله بدأت بالحمد نادبة لحق شئ مما وجب والجلالة اسم للذات المتصف بجميع الصفات حق حمده اى واجب حمده الذى يتعين له ويستحقه كمال ذاته وتقدس اسمائه وعموم الآية والنصاب به على المفعولية المطلقة والصلوة والسلام بالجر عطف على حمد الله على سيدنا متعلق بالسلام على اختيار البصريين ومتعلق الصلوة محذوف تقديره عليه ولا يجوز ان يتعلق المذكور بالصلوة

لانه

الصفحة الأولى من المخطوطة (ج)

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

ترجمة المؤلف

هو زين الدين خالد بن عبدالله بن أبي بكر بن أحمد الجرجاوي الأزهري الشافعي النحوي ويعرف بالوقَّاد.

ولد تقريبًا سنة ٨٣٨هـ بجرجة من الصعيد وتحوَّل وهو طفل مع أبيه إلى القاهرة ثم حفظ القرآن وخدم في الأزهر وقادًا فسقطت منه يومًا فتيلة على كراس أحد الطلبة فشتمه وعيَّره بالجهل فعزَّ عليه شتمه وتعييره فترك الوقادة وانكب على العلم بعد أن جاوز العقد الثلاثين فبرع في العربية وشارك في غيرها من العلوم.

قال فيه السخاوي: كان إنسانًا خَيِّرًا.

توفى وهو عائد من الحج في قيلوبية سنة ٩٠٥هـ.

شيوخه

لقد تلقى خالد الأزهري علوم اللغة والمنطق والأصول والفرائض والحساب على مجموعة من علماء عصره منهم:

١- أحمد بن محمد بن الحسن الشُّمُنِّي.

٢- المناوي.

٣- السخاوي أخذ عنه شيئًا يسيرًا.

٤- يعيش المغربي. ٥- السنهوري. ٦- داود المالكي.

٧- إبراهيم العجلوني. ٨- الجوجري. ٩- الزين الأبناسي.

١٠- الزين المارداني. ١١- الشهاب السجيني. ١٢- السيد علي تلميذ ابن المجدي. ١٣- الأمين الأقصرائي. ١٤- التقي الحصني.

مؤلفاته

لقد ترك الأزهري للمكتبة الإسلامية وطلاب العربية مؤلفات نافعة انتفع بها من بعده من تلك المؤلفات:

١- المقدمة الأزهرية مع شرحها.

٢- شرح التوضيح المسمى "بالتصريح على التوضيح" وهو من أحسن شروحاته وقد مدحه العلامة ابن المعلى الحلبي بقوله:

إنـــما التصـــريح شرحٌ قصَّـــر الشـــراح عنـــه
قـــد غـــدا منهـــلَ علـــمٍ كلُّهـــم يَكْـــرَعُ منـــهُ

وقال ابن العماد الحنبلي: وصنف شرحًا حافلًا على التوضيح ما صُنِّف مثله.

٣- إعراب ألفية ابن مالك المسمى بـ"تمرين الطلاب في صناعة الإعراب".

٤- شرح الآجُرُّوميَّة.

٥- مُوَصِّل الطلاب إلى قواعد الإعراب.

٦- الألغاز النحوية.

٧- الحواشي الأزهرية في حل ألفاظ المقدمة الجزرية.

٨- شرح البردة مع إعرابها، وهذا الكتاب يا ليته لم يؤلفه فإن بردة البوصيري ليست أهلاً أن تشرح أو تعرب، لما فيها من الشرك البواح والغلو الصراح في النبي عليه الصلاة والسلام فإن من أبيات تلك البردة قوله:

فإن من جودك الدنيا وضرَّتَها ومن علومك علم اللوح والقلم

قال الشيخ عبدالرحمن بن حسن في رسالته "بيان المحجة في الرد على اللجة":

ومن المعلوم أن الجواد لا يجود إلا بما يملكه فمقتضى ذلك أن الدنيا والآخرة ليست لله بل لغيره وأن أهل الجنة من الأولين والآخِرين لم يدخلهم الجنة الرب الذي خلقهم وخلقها لهم بل ادخلهموها غيره سبحان ربك رب العزة عما يصفون إلى آخر كلامه رحمه الله.

وأيضًا عجز البيت لا يقل شناعة عن الذي قبله أَمِثلُ هذه البردة التي تحمل في طياتها هذا الخطل أهلٌ أن تشرح وتقرَّ أبياتها التي فيها الجرأة والاعتداء على الله سبحانه وتعالى بسلب أعظم حق له وهو التوحيد؟!!

ولكن نقول كما قال ربنا سبحانه وتعالى: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ وَلَٰكِن تَعْمَى ٱلْقُلُوبُ ٱلَّتِى فِى ٱلصُّدُورِ ﴿٤٦﴾﴾[الحج: ٤٦].

وقد غرر الأزهري بشرحه لبردة البوصيري ببعض الأغمار الجهال فظن

أن جميع ما في البردة حق بسبب صنيع الأزهري، وما أحسن ما قاله الشيخ عبدالرحمن بن حسن وهو في سياق الرد على من احتج على صحة البردة وأنها حق بشرح وإعراب الأزهري لها.

قال رَحِمَهُ اللَّهُ[1]: وأما ما ذكره عن خالد الأزهري، فخالد وما خالد؟ أغرَّك منه كونه شرح "التوضيح" و"الآجرُّومية" في النحو فهذا لا يمنع كونه جاهلًا بالتوحيد الذي بعث الله رسوله ﷺ به كما جهله من هو أعلم وأقدم منه ممن لهم تصانيف في المعقول كالرازي وأبي معشر البلخي ونحوهما ممن غلط في التوحيد، وقد كان خالد يشاهد أهل مصر يعبدون البدوي وغيره فما أنكر ذلك في شيء من كتبه ولا نقل عنه أحد إنكاره. اهـ

عقيدته

الذي ظهر لي من خلال القراءة في بعض كتبه أن الرجل أشعري المعتقد، ومما يدل على ذلك قوله في مقدمة كتابه "شرح الأزهرية": الحمد لله على جميع الأحوال وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له المنزه كلامه عن الألفاظ بالحرف في المقال. اهـ

فقوله: المنزه كلامه... إلخ، هذا هو عين اعتقاد الأشاعرة في صفة كلام الله عزوجلَّ، فهم يثبتون كلامًا نفسانيًا مجردًا عن الصوت والحرف، وهذا خلاف اعتقاد السلف، فإن معتقدهم في الكلام أن الله يتكلم بكلام يسمع بحرف وصوت وأن كلام الله صفة له قديمة النوع حادثة الآحاد فهو

---

(١) أوقفني على كلام الشيخ عبدالرحمن بن حسن ناصرٌ العدني.

يتكلم إذا شاء ومتى شاء وكيف شاء.

وأيضًا مما يدل على تمشعره تعريفه للتوفيق في «الموصل» بتعريف الأشاعرة وقد نبهت على ذلك في الحاشية.

وأيضًا قوله في «الموصل» عندما تكلَّم على «قد» بعد أن ذكر كلام الزمخشري أنها تأتي للتكثير واستدلاله بقوله تعالى: ﴿قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي ٱلسَّمَآءِ... ﴾[البقرة: ١٤٤] الآية قال: والكثرة هنا في متعلق الفعل لا في الفعل نفسه وإلا لَزِمَ تكثير الرؤية وهي قديمة، وتكثير القديم باطل عند أهل السنة.

وقد نبهت على ذلك في الحاشية.

وأيضًا قوله في «التصريح» (١/٨) بعد أن تكلم على إعراب «الرحمن الرحيم» من البسملة: واشتقاقها من الرحمة وهي هنا مجاز عن الإنعام، قال الإمام الرازي: إذا وُصِفَ الله تعالى بأمر ولم يصح وصفه به يحمل على غاية ذلك وملاءمته وهذه قاعدة في كل مقام. اهـ

وهذا لا يخفى بطلانه على من بصره الله باعتقاد السلف فالرازي أراد بهذه القاعدة الأشعرية تعطيل الصفات التي لا يستسيغها عقله كالرحمة والغضب والسخط والمحبة والرضا واليدين والقدم والوجه وغيرها من الصفات التي لم تستسغها عقول المتكلمين ظنًا منهم أن في إثباتها التشبيه بالمخلوقين وحسبنا الله ونعم الوكيل.

هذا ما وقفت عليه -غير مستقصٍ- فيما يتعلق بعقيدة الرجل وأنه أشعري المعتقد عفا الله عنه وغفر له.

فهــرس المراجع والمصــادر
التي استعنت بها في تحقيق الكتاب

١) «اختيارات أبي حيان النحوية في البحر المحيط» تأليف الدكتور بدر بن ناصر البدر -مكبتة الرشد (١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م).

٢) «ارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلس»- تحقيق الدكتور رجب عثمان محمد- مكتبة الخانجي القاهرة (١٤١٨هـ-١٩٩٨م).

٣) «الاستيعاب في معرفة الأصحاب» لابن عبدالبر.

٤) «الأشباه والنظائر» للسيوطي -تحقيق محمد بن عبدالقادر الفاضلي- المكتبة العصرية- الطبعة الأولى (١٤٢٠هـ-١٩٩٩م).

٥) «الإصابة في تمييز الصحابة» لابن حجر العسقلاني.

٦) «الأصول في النحو» لابن السراج- تحقيق الدكتور عبدالحسين الفتلي- مؤسسة الرسالة الطبعة الرابعة (١٤٢٠هـ-١٩٩٩م).

٧) «أمالي ابن الشجري»- تحقيق الدكتور محمد محمود الطناحي- مكتبة الخانجي- القاهرة (١٤١٣هـ-١٩٩٩م).

٨) «إملاء ما منَّ به الرحمن» لأبي البقاء العبكري- تحقيق إبراهيم عطوة عوض- دار الحديث.

٩) «الإنصاف في مسائل الخلاف» لابن الأنباري- دار إحياء التراث العربي.

١٠) «أوضح المسالك» لابن هشام الأنصاري مع حاشية محمد محي الدين- المكتبة العصرية (١٤١٦هـ-١٩٩٥م).

١١) «البحر المحيط» لأبي حيان الأندلسي- مكتبة ابن تيمية- القاهرة الطبعة الثانية (١٤١٣-١٩٩٢).

١٢) «بدائع الفوائد» لابن القيم.

١٣) «بغية الوعاة»- تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم- المكتبة العصرية (١٤١٩-١٩٩٨).

١٤) «تاج العروس» للزبيدي.

١٥) «البلاغة الواضحة»- تأليف علي الجارم ومصطفى أمين- دار المعارف الطبعة السابعة.

١٦) «التبصرة والتذكرة» لأبي محمد عبدالله بن علي الصَّيمري- تحقيق فتحي أحمد مصطفى- دار الفكر بدمشق (١٤٠٢هـ-١٩٨٢م).

١٧) «التذييل والتكميل» لأبي حيان الأندلسي- تحقيق الدكتور حسن هنداوي- دار القلم (١٤١٨هـ-١٩٩٧م).

١٨) «التسهيل مع شرحه» لابن مالك- تحقيق الدكتور عبدالرحمن السيد والدكتور محمد بدوي المفتون- مكتبة هجر الطبعة الأولى (١٤١٠هـ-١٩٩٠م).

١٩) "التصريح على التوضيح" لخالد الأزهري- دار الفكر.

٢٠) "تفسير ابن عطية"- تحقيق المجلس العلمي بـ"فاس"- مكتبة مصطفى الباز (١٣٩٥هـ-١٩٧٥م).

٢١) "تفسير البغوي"- دار الفكر- (١٣٩٩هـ-١٩٧٩م).

٢٢) "التفسير الكبير" للرازي- إحياء الثرات العربي.

٢٣) تهذيب اللغة للأزهري- تحقيق عبدالسلام هارون.

٢٤) "جامع الرسائل" لشيخ الإسلام ابن تيمية- جمع الدكتور محمد رشاد سالم- دار المدني الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ-١٩٨٤م).

٢٥) "الجني الداني" للمرادي.

٢٦) "جواهر البلاغة" للهاشمي- دار الكتب العلمية- الطبعة الأولى (١٤١٨هـ-١٩٩٨م).

٢٧) "حاشية أبي النجا"- طبعة مصطفى الباز الحلبي (١٣٤٣هـ).

٢٨) "حاشية ابن حمدون على شرح المكودي لألفية ابن مالك"- دار الفكر.

٢٩) "حاشية الخضري"- تحقيق الشيخ يوسف محمد البقاعي- دار الفكر (١٤١٥هـ-١٩٩٥م).

٣٠) "حاشية الدسوقي على المغني"- انتشارات زاهري.

٣١) "حاشية السجاعي على شرح قطر الندى" لابن هشام- مكتبة الخير.

٣٢) "حاشية الصبان على شرح الأشموني"- دار إحياء الكتب العربية

عيسى البابي الحلبي.

٣٣) «حاشية عطار على شرح الأزهرية»- مطبعة مصطفى البابي- الطبعة الثانية (١٣٧٤هـ-١٩٥٥م).

٣٤) «حاشية عطار على موصِّل الطلاب» -مخطوط-.

٣٥) «حاشية الأمير على المغني»- دار الكتاب المصري ودار الكتاب اللبناني.

٣٦) «حاشية المدابغي على موصِّل الطلاب» -مخطوط-.

٣٧) «حاشية ياسين على الفاكهي شرح قطر الندى»- مكتبة مصطفى البابلي- الطبعة الثانية (١٣٩٠هـ-١٩٧١م).

٣٨) «خزانة الأدب» للبغدادي- تحقيق محمد نبيل طريفي- دار الكتب العلمية (١٤١٨هـ-١٩٩٨م).

٣٩) «الخصائص لابن الجني»- تحقيق محمد علي النجار- الهيئة المصرية العامة للكتاب الطبعة الرابعة (١٤٠٦هـ-١٩٨٦م).

٤٠) «دُرَّة الغواص في أوهام الخواص» للحريري- تحقيق عرفان مطرجي- مؤسسة الكتاب الثقافة الطبعة الأولى (١٤١٨هـ-١٩٩٨م).

٤١) «ديوان جرير مع شرحه»- دار الكتاب العربي- (١٤٢٤هـ-٢٠٠٤).

٤٢) «ديوان الفرزدق»- دار صادر.

٤٣) رصف المباني لأحمد بن عبدالنور المالقي- تحقيق أحمد محمد الخراط- دار القلم الطبعة الثانية (١٤٠٥هـ-١٩٨٥م).

٤٤) "سر صناعة الإعراب" لابن جني- تحقيق أحمد فريد أحمد- المكتبة الوفيقية.

٤٥) "السلسلة الضعيفة" للشيخ الألباني.

٤٦) "شرح أبيات سيبويه" للأعلم الشنتمري- تحقيق الدكتور عدنان محمد آل طعْمَة- مؤسسة البلاغ الطبعة الأولى (١٤١٩هـ-١٩٩٩م).

٤٧) "شرح أبيات سيبويه" للسيرافي- تحقيق محمد سلطاني- دار المأمون للتراث (١٩٧٩م).

٤٨) شرح الأزهرية لخالد الأزهري- مطبعة مصطفى البابلي الطبعة الثانية- (١٣٧٤هـ-١٩٥٥م).

٤٩) "شرح الأشموني على ألفية ابن مالك"- دار إحياء الكتب العربية لعيسى البابي الحلبي- انتشارات زاهدي.

٥٠) "شرح التصريف" لعمر بن عثمان الثمانيني- تحقيق الدكتور إبراهيم ابن سليمان البعيمي- مكتبة الرشد الطبعة الأولى (١٤١٩هـ-١٩٩٩م).

٥١) "شرح الجرجاوي على شواهد ابن عقيل لألفية ابن مالك"- دار الفكر.

٥٢) "شرح الجمل" لابن عصفور- تحقيق الدكتور أنس بريوي- دار إحياء التراث العربي الطبعة الأولى (١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م).

٥٣) "شرح الرضي على كافية ابن الحاجب"- تحقيق إميل بديع يعقوب- دار الكتب العلمية الطبعة الأولى (١٤١٩هـ-١٩٩٨م).

٥٤) "شرح شافية ابن الحاجب" للرضي- تحقيق الأساتذة: محمد نور الحسن ومحمد الزفراف، ومحمد محي الدين عبدالحميد- دار الكتب العلمية (١٤٠٢هـ-١٩٨٢م).

٥٥) "شرح شواهد المغني" للسيوطي- دار مكتبة الحياة.

٥٦) "شرح الطحاوية" لابن أبي العز- تحقيق الشيخ الألباني- المكتب الإسلامي- الطبعة التاسعة (١٤٠٨هـ-١٩٨٨م).

٥٧) "شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ" لابن مالك- تحقيق عدنان الدُّوري.

٥٨) "شرح قطر الندى" لابن هشام- تحقيق بركات يوسف هبود- دار الفكر (١٤١٩هـ-١٩٩٨م).

٥٩) "شرح الكافية الشافية" لابن مالك- تحقيق علي محمد معوض وعادل أحمد عبدالموجود- دار الكتب العلمية الطبعة الأولى (١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م).

٦٠) "شرح المفصل" لابن يعيش- عالم الكتب بيروت.

٦١) "الصحاح" للجوهري- تحقيق أحمد عبدالغفور عطار- دار الكتاب العربي بمصر.

٦٢) "العين" للخليل- دار إحياء التراث العربي بيروت.

٦٣) "فتح الباري" للحافظ ابن حجر- دار السلام- الطبعة الأولى (١٤١٨هـ-١٩٩٧م).

٦٤) "القاموس"- للفيروزآبادي- مؤسسة الرسالة الطبعة الثانية

(١٤٠٧هـ-١٩٨٧م).

٦٥) "الكامل" للمبرد- تحقيق محمد أحمد الدالي- مؤسسة الرسالة- (١٤٠٦هـ-١٩٨٦م).

٦٦) "الكتاب" لسيبويه- تحقيق وشرح عبدالسلام محمد هارون- دار الجيل بيروت الطبعة الأولى.

٦٧) "الكشاف" للزمخشري- دار المعرفة.

٦٨) "الكواكب"- للأهدل- تحقيق عبدالله يحي الشعبي مؤسسة الكتب الثقافية الطبعة الأولى (١٤١٠هـ-١٩٩٠م).

٦٩) "لسان العرب" لابن منظور- دار إحياء التراث العربي- (١٤١٢هـ-١٩٩٢م).

٧٠) "المختار الصحاح"- للرازي.

٧١) "مجمع الأمثال" لأبي الفضل أحمد بن محمد الميداني- تحقيق نعيم حسن زرزور- دار الكتب العلمية بيروت.

٧٢) "المزهر" للسيوطي- تحقيق: محمد أحمد جاد المولى بك، محمد أبي الفضل إبراهيم، علي محمد الجاوي- المكتبة العصرية (١٤١٢هـ-١٩٩٢م).

٧٣) "المساعد" لابن عقيل- تحقيق الدكتور محمد كامل بركات- طبعة جامعة أم القرى السعودية الطبعة الأولى (١٤٠٢هـ-١٩٨٢م).

٧٤) "المستصفى في أمثال العرب" للزمخشري- دار الكتب العلمية (١٣٩٧هـ-١٩٧٧م).

٧٥) "معاني القرآن" للأخفش- تحقيق الدكتورة هدى محمود قراعة- مكتبة الخانجي القاهرة- الطبعة الأولى (١٤١١هـ-١٩٩٠م).

٧٦) "معاني القرآن" لأبي زكريا الفراء- تحقيق فاتن محمد خليل اللَّبون- دار إحياء التراث العربي (١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م).

٧٧) "معجم البلدان" لياقوت الحموي- دار صادر.

٧٨) "مغني اللبيب"- لابن هشام الأنصاري- تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد- المكتبة العصرية (١٤٠٧هـ-١٩٨٧م).

٧٩) "المفصل" للزمخشري-دار الجيل بيروت.

٨٠) "المقتضب" للمبرد- تحقيق: محمد عبدالخالق عضيمة- عالم الكتب.

٨١) "النكت الحسان" لأبي حيان- تحقيق: الدكتور عبدالحسين الفتلي- مؤسسة الرسالة الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ-١٩٨٥م).

٨٢) "وفيات الأعيان" لابن خلِّكان- تحقيق الدكتور إحسان عباس- دار صادر.

٨٣) "همع الهوامع" للسيوطي- تحقيق الدكتور عبدالحميد هنداوي- المكتبة التوفيقية الأزهر.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ [١]

الحَمْدُ[٢] لِلَّهِ المُلْهِمِ لِحَمْدِهِ[٣]، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ رَسُوْلِهِ وَعَبْدِهِ[٤]، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَجُنْدِهِ.

وَبَعْدُ: فَيَقُوْلُ الْعَبْدُ الْفَقِيْرُ[٥] إِلَى مَوْلَاهُ الْغَنِيِّ، خَالِدُ بْنُ عَبْدِاللهِ الْأَزْهَرِيُّ[٦]: هَذَا[٧] شَرْحٌ لَطِيْفٌ[٨] عَلَى «قَوَاعِدِ الْإِعْرَابِ» سَأَلَنِيْهِ بَعْضُ

---

[١] في أ، ط٢ زيادة: (وَبِهِ نَسْتَعِينُ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ).

(٢) اختار لفظ (الحمد لله) بالجملة الاسمية؛ موافقةً لكتاب الله، ودلالة على الدوام والثبات؛ لأن الجملة الاسمية تدل على الدوام، و(أل) في (الحمد) للاستغراق، فجميع أنواع المحامد كلها لله سبحانه وتعالى؛ ملكًا واستحقاقًا.
وقيل (أل) للجنس واختاره الزمخشري، وقيل للعهد، أي: الحمد المعهود الذي حمد الله به نفسه وحمده به أنبياؤه وأولياؤه. واللام في (لله) للملك، أو للاستحقاق، وقيل: للتعليل.
والمعنى على الأول: جميع المحامد مملوكة لله أو مستحقة له. وعلى الثاني: جميع المحامد ثابتة لأجل الله. انظر «التصريح» (١/ ٩-١٠)، و«التنبيهات السنية» ص(٩)، والمدابغي (ل/ ٢)

[٣] في الأصل، ج: (وبحمده).

(٤) قدم الوصف بالرسول للسجع وإلا فالموافق للحديث «ولكن قولوا عبدالله ورسوله» تقديم الوصف بالعبودية؛ لأنه أشرف الأوصاف العَلِيَّة. اهـ «حاشية عطَّار» (ل/ ٨).

(٥) صفة لعبد، أي: دائم الفقر أي: الحاجة، إن كان صفة مشبهة، أو كثير الفقر إن كان صيغة مبالغة. «حاشية أبي النجا».

(٦) صفة لخالد، نسبة إلى جامع الأزهر.

(٧) اسم الإشارة راجع إلى الألفاظ المستحضرة في ذهن الشارح نزلت منزلة المشخص المحسوس المشاهد بالبصر؛ لأن (هذا)، وبقية أسماء الإشارة وضعت لتستعمل في المشخص المشاهد بالبصر. «المدابغي» (ل/ ٣).

(٨) المراد مختصر صغير الحجم سهل. «حاشية ياسين» على الفاكهي (١/ ٦). وقال الصبان: =

بِسْمِ ٱللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ.....

الْأَصْحَابِ، يَحُلُّ الْمَبَانِيَ[١]، وَيُبَيِّنُ[٢] الْمَعَانِيَ، سَمَّيْتُهُ «مُوَصِّلَ[٣] الطُّلَّابِ إِلَى قَوَاعِدِ الْإِعْرَابِ»، نَافِعٌ[٤] إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى.

بِسْمِ ٱللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ الْبَاءُ مُتَعَلِّقَةٌ بِفِعْلٍ مَحْذُوفٍ[٥] تَقْدِيرُهُ (أَفْتَتِحُ)[٦] يُقَدَّرُ مُؤَخَّرًا لِإِفَادَةِ الحَصْرِ عِنْدَ الْبَيَانِيِّينَ، وَالِاهْتِمامِ عِنْدَ النَّحْوِيِّينَ[٧].

= قوله (لطيف): يعني لا يحجب ما وراءه من المعاني مجازًا عما لا يحجب ما وراءه من المحسوسات.

(١) جمع مبنى وهو اللفظ، و(يحُلُّ) بضم الحاء لا غيرُ، أي: يفك تراكيبها ببيان الفاعل والمفعول، ومرجع الضمائر ونحو ذلك، وإنما قلنا بضم الحاء لا غير لأن (حلَّ) بمعنى (فك) مضارعه بالضم فقط، وأما (حلَّ) بمعنى (نزل) ففي مضارعه الضم والكسر، وبهما قُرِئ في السبع قوله تعالى: ﴿فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي﴾[طه: ٨١]، وأما (حلَّ) ضد (حرم) فجاء مضارعه بالكسر فقط. «المدابغي» (ل/ ٣)، و«الصبان» (١/ ٥-٦).

[٢] في أ: (لحل المبَاني وبيان المعاني).

(٣) بضم الميم وفتح الواو مع تشديد الصاد من وصَّلَ المضاعف، وهو مرفوع على الحكاية، أو منصوب بـ (سمى). «حاشية عطَّار» (ل/ ١٢).

(٤) نعت لشرح أو خبر لمبتدإ محذوف، أي: هو نافع.

(٥) أي: جوازًا؛ لأن تقديره خاصًّا يدل على ذلك.

(٦) الأولى أُؤَلِّف؛ لأن الشارع في كل شيء يضمر ما كانت التسمية مبدأً له، فالشارع في الأكل إذا قال: بسم الله ينوي آكل، وفي الشرب، أشرب وفي الركوب، أركب، فلا جَرَمَ كان التقدير في التأليف أُؤَلِّف أولى. انظر «تشويق الخلان» ص(٣)، و«المدابغي» (ل/ ٤).

(٧) أضاف الشارح لكل قوم ما اشتهر عنهم، فاشتهر عن البيانيين أن المقصود من التقديم إفادة الحصر، واشتهر عن النحويين أن المقصود من التقديم الاهتمام، ولا ينفي كل من الفريقين ما يقوله الآخر بل قد استعمل كُلٌّ مِنَ الفريقين ما اشتهر عن الآخَرِ. اهـ بتصرف. انظر «المدابغي» (ل/ ٤)، و«حاشية ياسين» (١/ ١٩٤).

أَمَّا .....

أَمَّا بِفَتْحِ الهَمْزَةِ وَتَشْدِيدِ المِيمِ، حَرْفٌ فِيهِ مَعْنَى الشَّرْطِ[1] بِدَلِيلِ دُخُولِ الفَاءِ فِي جَوَابِهَا[2].

---

(١) إنما قال فيه معنى الشرط، ولم يقل للشرط؛ لتصريح غير واحد من النحاة بأنها ليست حرف شرط، وإنما إفادتها للشرط لنيابتها عن أداة الشرط وفعله. أفاده الشُّمُنِّي، وغيره. اهـ «الصبان» (٤/ ٤٤)، وقال الدَّمَامِيني: حرف فيه معنى الشرط صرح به جماعة من النحويين لا حرف شرط. اهـ وممن صرح بذلك أبوحيان رَحِمَهُ اللَّهُ، قال بهاء الدين السبكي: (أما) من الأدوات التي يحصل بها التعليق وليست شرطًا، وبذلك صرح شيخنا أبوحيان. اهـ «التصريح» (٢/ ١٢) و«إعراب الجمل وأشباه الجمل» للدكتور فخر الدين قباة ص(٥٧).

(٢) لزومًا، سواء صلح الجواب للشرط أم لا، بخلاف أدوات الشرط؛ فإن الفاء إنما تجب في جوابها إذا لم يصلح لمباشر الأداة، وإنما لزمت الفاء (أما) دون أدوات الشرط لأنها لما ضعفت بالنيابة تقوت بذلك. قال ابن هشام في «المغني» (١/ ٥٦): فإن قُلْتَ: قد استغني عنها في قولك:

فأما القتال لا قتال لـدَيْكُمُ ولكنَّ سيرًا في عراض المواكب

قُلْتُ: ضرورة، كقول عبد الرحمن بن حسان:

من يفعل الحسنات الله يشكرها والشر بالشر عند الله مثلان

فإن قلْتَ: قد حذفت في التنزيل في قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ﴾[آل عمران:١٠٦] قُلْتُ: الأصل، فيقال لهم أكفرتم، فحذف القول استغناء عنه بالمقول فتبعته الفاء في الحذف، ورب شيء يصح تبعًا ولا يصح استقلالًا. اهـ

ما قرره ابن هشام من منع حذف الفاء من جواب (إما) إلا في الضرورة، الصواب خلافه؛ فإنه قد سُمِع في السعة في غير ما حديث من أحاديث رسول الله ﷺ ومنها قوله ﷺ: «أَمَّا بَعْدُ مَا بَالُ رِجَالٍ يَشْتَرِطُونَ شُرُوطًا لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللهِ»، ومنها: قوله: «أَمَّا مُوسَى كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَيْهِ إِذْ انْحَدَرَ فِي الْوَادِي» وقوله أيضًا: «أَمَّا بَعْدُ أَشِيرُوا عَلَيَّ فِي أُنَاسٍ أَبَنُوا أَهْلِي» أي: اتهموا أهلي.

وإلى جواز حذف الفاء في غير ضرورة ذهب الإمام ابن مالك في كتابه «شواهد التوضيح» ص(١٣٨)، قال رَحِمَهُ اللَّهُ بعد أن ذكر الشواهد المتقدمة: وقد خولفت القاعدة=

بَعْدَ حَمْدِ اللهِ .....

بَعْدَ بِالنَّصْبِ عَلَى الظَّرْفِيةِ الزَّمَانِيَّةِ(١)، وَاخْتُلِفَ[٢] فِي نَاصِبِهِ فَقِيلَ: فِعْلٌ مَحْذُوفٌ وَهُوَ الَّذِي نَابَتْ (أَمَّا) عَنْهُ.

وَقِيلَ [أَمَّا][٣] لِنِيَابَتِهَا عَنِ المَحْذُوفِ(٤)، وَهُوَ مَذْهَبُ سِيْبَوَيْهِ(٥)، وَالأَصْلُ عِنْدَهُ(٦) (مَهْمَا يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ(٧) بَعْدَ حَمْدِ اللهِ) بَدَأَ بِالحَمْدِ؛ تَأْدِيَةً

= في هذه الأحاديث؛ فعُلِم بتحقيق عدم التضييق، وأنَّ مَن خصَّه بالشعر أو بالصورة المعينة من النثر مقصِّر في فتواه وعاجز عن نصرة دعواه. اهـ وانظر "شرح أبيات مغني اللبيب" للبغدادي (١/ ٣٧٤).

(١) قال الشارح في "التصريح" (١/ ١٢) معلقًا على قول ابن هشام (أما بعد) بعد: ظرف زمان كثيرًا، ومكان قليلًا، تقول في الزمان: جاء زيد بعد عمرو، وفي المكان: دار زيد بعد دار عمرو، وهي هنا صالحة للزمان، فيكون المعنى: وبعد الزمان الذي ذكرت فيه ما مر فهذه... إلخ، وللمكان، فيكون المعنى: وبعد المكان الذي كتبت فيه كذا فهذه... إلخ. اهـ من "التصريح" مع زيادات من حاشية ابن الحاج على شرح الآجرومية للأزهري ص(١١). قوله: (ومكان قليلا) قال ياسين: قال الزرقاني: قال بعض الشيوخ: وهو الأصل فيها. اهـ أي: أن استعمالها في المكان الذي جعله قليلا هو الأصل عند هؤلاء الشيوخ.

[٢] فِي ط٢: (واختلفا) وَهُوَ تصحيف. [٣] ساقطة من ط٢، أ.

(٤) قال الشارح في "التصريح" (١/ ١٣): فعلى الأول (أما) نائبة عن الفعل معنى لا عملًا، وعلى الثاني نائبة معنى وعملًا.

(٥) "الكتاب" (٣/ ٢٣٥)، و"المقتضب" (٣/ ٢٧)، و"المساعد" (٣/ ٢٣٩).

(٦) أي: سيبويه، وكذا غيره، فالأولى عدم التقييد، فيحذف هذا الظرف، أعني: (عنده) "المدابغي" (ل/ ٤).

(٧) **مهما**: مبتدأ، **ويكن**: فعل الشرط وهي تامة بمعنى يوجد، **ومن**: زائدة، **وشيء**: فاعل. لكن يلزم على هذا الإعراب محذوران: زيادة (من) في الإثبات، وخلو فعل الشرط من عائد على الشرط الاسمي الواقع مبتدأ، فالأولى أن الفاعل ضمير مستتر يعود على (مهما) التي=

حَقَّ حَمْدِهِ، وَالصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ .....

لِحَقِّ شَيْءٍ مِمَّا وَجَبَ عَلَيْهِ. وَالجَلَالَةُ اسْمٌ لِلذَّاتِ المُسْتَجْمِعِ[١] لِسَائِرِ الصِّفَاتِ، حَقَّ حَمْدِهِ أَيْ: وَاجِبَ حَمْدِهِ الَّذِي يَتَعَيَّنُ لَهُ، وَيَسْتَحِقُّهُ كَمَالُ ذَاتِهِ، وَقِدَمُ صِفَاتِهِ وَتَقَدُّسُ أَسْمَائِهِ وَعُمُومُ آلَائِهِ[٢]، وَانْتِصَابُهُ عَلَى المَفْعُولِيَّةِ المُطْلَقَةِ[٣]، وَالصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ -بِالجَرِّ[٤]- عَطْفٌ[٥] عَلَى (حَمْدِ اللهِ).

= هي لما لا يعقل و(من شيء) بيان للضمير. انظر "المدابغي" (ل/ ٤)، والسجاعي ص(٥).

(١) أي: الجامع.

(٢) أي: نِعَمَهُ العامة، أي: الشاملة لكل موجود، والإضافة في قوله: وعموم آلائه وما قبلها من إضافة الصفة إلى الموصوف أي: ذاته الكاملة، وصفاته القديمة، أي: التي لا ابتداء لوجودها ولا انتهاء، وأسماؤه المقدسة وآلاؤه العامة.

(٣) والعامل فيه (حمد الله) فهو من نصب المصدر بالمصدر، ونظير ذلك قوله تعالى: ﴿جَزَآؤُكُمْ جَزَآءً مَّوْفُورًا﴾ [الإسراء:٦٣]. "عطَّار" (ل/ ١٥).

(٤) لعل وجوب الجر لما يلزم على الرفع من الفصل بين أما والفاء بجملة غير شرطية، لكن رأيت في "المغني" عن بعضهم في قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ﴾ [آل عمران:١٠٦] الآية، أن جواب (أما): ﴿فَذُوقُواْ﴾، وقوله ﴿أَكَفَرْتُم﴾ اعتراض، وعليه فالأَوْجَه رفع الصلاة والسلام. قاله الشَّنَواني. "المدابغي" (ل/ ٥).

فائدة: لا يفصل بين (أما) والفاء إلا بواحد من ستة أمور نظمها الدنوشري فقال:

وَبَعْدَ (أمَّا) فَافْصِلَنْ بِوَاحِدِ ... مِنْ سِتَّةٍ وَلَا تَفُهْ بِزَائِدِ
مُبْتَدَأٌ وَالشَّرْطُ ثُمَّ الخَبَرُ ... مَعْمُولُ فِعْل بَعْدَ فَاءٍ يُذْكَرُ
كَذَاكَ مَعْمُولٌ لِفِعْلٍ فَسَّرَهْ ... مَا بَعْدَ فَاءٍ بَعْدَهَا مُؤَخَّرَهْ
وَالظَّرْفُ وَالمجرُورُ تلكَ ستُّ ... قَدْ قَالَهُ كُلُّ إِمَامٍ ثَبْتُ

اهـ "حاشية ياسين على التصريح" (٢/ ٢٦٢)، و"الخضري" (٢/ ٢٠١).

[٥] بمعنى مَعْطُوف خَبَر لمبتدإ محذوف تقديره (هُوَ). وَفِي ط١، أ، ط٢: (عطفًا) بِالنَّصْب عَلَى الحال، أَيْ: حَال كونهما عطفًا أَيْ: ذَا عطف.اهـ حسن العطار.

عَلَى سَيِّدِنَا وَعَبْدِهِ.....

عَلَى سَيِّدِنَا مُتَعَلِّقٌ بِـ(السَّلَامِ) عَلَى اخْتِيَارِ البَصْرِيِّينَ(١)، وَمُتَعَلِّقُ[٢] (الصَّلَاةِ) مَحْذُوفٌ(٣) تَقْدِيرُهُ (عَلَيْهِ)، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَتَعَلَّقَ المَذْكُورُ بِـ(الصَّلَاةِ)(٤)؛ لِأَنَّهُ كَانَ يَجِبُ ذِكْرُ المُتَعَلِّقِ بِـ(السَّلَامِ) عَلَى الأَصَحِّ(٥). وَفِي نُسْخَةٍ (وَعَبْدِهِ) وَهُوَ مَعْطُوفٌ عَلَى (سَيِّدِنَا)، وَفِيهِ(٦) مِنْ أَنْوَاعِ البَدِيعِ(٧) المُطَابَقَةُ(٨).

---

(١) أي: من أنه إذا تنازع عاملان معمولًا، فالأولى إعمال الثاني لقربه. «المدابغي» (ل/ ٥).

[٢] في ط٢: (ومعلَّق).

(٣) أي: وجوبًا؛ لأنه فضلة، ولأنه يلزم على ذكره عود الضمير إلى متأخر لفظًا ورتبة، قال ابن مالك في الخلاصة:

وَلَا تَجِي مَعْ أَوَّلٍ قَدْ أُهْمِلَا ... بِمُضْمَرٍ لَغَيْرِ رَفْعٍ أُوْهِلَا

بَلْ حَذْفَهُ الْزَمْ إِنْ يَكُنْ غَيْرَ خَبَرْ ... وَأَخِّرَنْهُ إِنْ يَكُنْ هُوَ الخَبَرْ

(٤) كما هو اختيار الكوفيين في إعمال الأول في باب التنازع لسبقه.

(٥) وأجاز السيرافي حذف غير المرفوع، وهو المنصوب والمجرور؛ لأنه فضلة، وهو الذي يُفهم من كلام التسهيل، ويستدل له بقوله:

بعكـــاظ يعشـــى الناظريـــ ... ـــن إذا هُمُ لمحوا شعاعُهْ

فأعملت الأول، وهو يعشى، فرفعت شعاعه، وأعملت لمحوا في ضميره وحذفته، والتقدير لمحوه، وهذا البيت عند الجمهور ضرورة. انظر «التصريح» (١/ ٣٢٠)، و«الارتشاف» (٤/ ٢١٤٤)، و«الهمع» (٣/ ١١٩).

(٦) أي: في الجمع بين سيدنا وعبده. «المدابغي» (ل/ ٥).

(٧) وهو من علوم البلاغة، وتعريفه اصطلاحًا: هو علم يعرف به الوجوه والمزايا التي تزيد الكلام حُسْنًا وطلاوةً، وتكسوه بهاءً، ورونقًا بعد مطابقته لمقتضى الحال. اهـ «جواهر البلاغة» لأحمد الهاشمي ص(٢١٥).

(٨) وهي الجمع بين الشيء وضده في الكلام نحو: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ﴾[الحديد:٣] و﴿وَتَحْسَبُهُمْ=

مُحَمَّدٍ وَآلِهِ مِنْ بَعْدِهِ.

وَمُحَمَّدٍ بَدَلٌ[١] مِنْ (سَيِّدِنَا)(٢) لِأَنَّ نَعْتَ المَعْرِفَةِ(٣) إِذَا تَقَدَّمَ عَلَيْهَا أُعْرِبَ بِحَسَبِ العَوَامِلِ وَأُعْرِبَتِ المَعْرِفَةُ بَدَلًا وَصَارَ المَتْبُوعُ تَابِعًا كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ ۝١ ٱللَّهِ﴾[إبراهيم:١-٢] فِي قِرَاءَةِ الجَرِّ، نَصَّ عَلَى ذَلِكَ ابْنُ مَالِكٍ(٤).

وَعَلَى آلِهِ هُمْ -كَمَا قَالَ الشَّافِعِيُّ- أَقَارِبُهُ المُؤْمِنُونَ[٥] مِنْ بَنِي هَاشِمٍ وَ[بَنِي][٦] المُطَّلِبِ ابْنَيْ عَبْدِ مَنَافٍ، مِنْ بَعْدِهِ أَيْ: مِنْ بَعْدِ مُحَمَّدٍ، وَأَشَارَ بِذَلِكَ إِلَى أَنَّ الصَّلَاةَ عَلَى الآلِ مُتَرَتِّبَةٌ وَتَابِعَةٌ لِلصَّلَاةِ عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ.

= أَيْقَاظًا وَهُمْ رُقُودٌ﴾[الكهف:١٨]، وفيما ذكر جمع بين السيد والعبد وهما متقابلان. انظر "جواهر البلاغة" لأحمد الهاشمي ص(٢٢٠)، و"البلاغة الواضحة" ص(٢٨٠).

[١] فِي ط٢: (بدلًا).

(٢) أي: على إسقاط (عبده) من بعض النسخ، وإلا فهو بدل من (عبده)، ولا يصح مع وجوده كونه بدلًا من سيدنا؛ لأن عطف النسق لا يتقدم على البدل، ومثل البدل عطف البيان. "المدابغي" (ل/ ٥).

(٣) قَيَّدَ الكلام بالمعرفة؛ لأن الكلام هنا فيها، ولأن نعت النكره إذا تقدم لا يجب أن يعرب بحسب العوامل، بل تارة يكون حالًا، وهو الغالب نحو: (لمية موحشًا طلل)، وتارةً يعرب بحسب العوامل نحو: مررت بظريف رجلٍ، فرجل في المثال بدل من ظريف. اهـ "المدابغي" (ل/ ٥)، "وعطَّار" (ل/ ١٧).

(٤) انظر "التسهيل" مع شرحه (٣/ ٣١٩-٣٢٠).

[٥] فِي طبعة الدكتور مجاهد (المؤمنين) وَهُوَ تصحيف ظَاهر.

[٦] ساقطة من الأصل، ط١.

فَهَذِهِ فَوَائِدُ جَلِيْلَةٌ فِي قَوَاعِدِ الإِعْرَابِ، تَقْتَفِي.....

فَهَذِهِ فَوَائِدُ جُمْلَةٌ مَقْرُونَةٌ بِالفَاءِ عَلَى أَنَّهَا جَوَابُ (أَمَّا)[١]، وَأَشَارَ بِهَذِهِ إِلَى أَشْيَاءَ مُسْتَحْضَرَةٍ(٢) فِي ذِهْنِهِ. وَالفَوَائِدُ جَمْعُ فَائِدَةٍ وَهِيَ[٣] مَا يَكُونُ الشَّيْءُ بِهِ(٤) أَحْسَنَ حَالًا مِنْهُ بِغَيْرِهِ، جَلِيْلَةٌ أَيْ: عَظِيمَةٌ فِي قَوَاعِدِ، جَمْعُ قَاعِدَةٍ(٥) وَهِيَ قَضِيَّةٌ(٦) كُلِّيَّةٌ يَتَعَرَّفُ مِنْهَا أَحْكَامُ جُزْئِيَّاتِهَا(٧)، الإِعْرَابِ الاصْطِلَاحِي، تَقْتَفِي مِنَ القَفْوِ وَهُوَ الاتِّبَاعُ، يُقَالُ: قَفَوْتُ فُلَانًا إِذَا تَبِعْتُ أَثَرَهُ، وَضَمَّنَهُ(٨) مَعْنَى (تَسْلُكُ)،

---

[١] فِي ط٢: (على أَنَّهَا جواب الشرط)، وَفِي ط١: (على أَنَّهَا جواب إن).

(٢) أي: حاضرة، فليست السين والتاء للطلب. «المدابغي» (ل/ ٥).

[٣] فِي ط٢: (وَهُوَ).

(٤) الضمير في (به) عائد على (ما)، والضمير المستتر في أحسن يعود على (الشيء) والضمير في (منه) يعود على الشيء أيضًا، وضمير (بغيره) عائد على (ما)، فالعلم مثلا يكون زيد بسببه أحسن حالًا من نفسه متصفًا بغير العلم، وهو الجهل، فيصدق على العلم أنه فائدة، وعرفها بعضهم بأنها المصلحة المترتبة على الفعل، وكل من هذين التعريفين اصطلاحي، وهي لغة: ما استفيد من علم أو مال. «المدابغي» (ل/ ٥)، «وعطَّار» (ل/ ١٨).

(٥) لغة: أساس الشيء وعماده. واصطلاحًا ما ذكره الشارح.

(٦) أي: حكم كلي ينطبق على جميع جزئياته، يعرف بسببه أحكام جزئيات القاعدة.

(٧) مثلًا قولنا: (الفاعل مرفوع) قضية كلية تعمُّ زيدًا وعمرًا وبكرًا مِنْ (قام زيد، وقعد عمرو، ورقد بكر) ويعرف من هذه القاعدة رفع زيد وعمرو وبكر مثلًا، الذي هو حكم من الأحكام. وكقولنا مثلًا: (كل جملة وقعت خبر المبتدإ فهي في محل رفع) فهذا حكم كلي ينطبق على مثل: (قام أبوه) من قولك: (زيد قام أبوه) فيقال: هذه جملة وقعت خبرًا عن المبتدإ، وكل جملة وقعت كذلك فهي في محل رفع. وقس عليه.

ويرادف القاعدة: الأصل، والأساس، والضابط، والقانون. انظر «حاشية أبي النجا» ص(٦)، و«شرح النظم المجرادية في الجمل» ص(٢١).

(٨) التضمين: إلحاق مادة بأخرى في التعدي واللزوم لتناسب بينهما في المعنى نحو: ﴿وَلَا=

بِمُتَأَمِّلِهَا جَادَّةَ الصَّوَابِ، وَتُطْلِعُهُ فِي الأَمَدِ القَصِيرِ عَلَى نُكَتٍ كَثِيرٍ

بِمُتَأَمِّلِهَا[1] أَيْ: النَّاظِرِ فِيهَا، جَادَّةَ بِالجِيمِ أَيْ: مُعْظَمَ طَرِيقِ الصَّوَابِ وَهُوَ ضِدُّ الخَطَإِ، وَتُطْلِعُهُ أَيْ: تُوقِفُهُ[2] فِي الأَمَدِ أَيِ: الزَّمَنِ القَصِيرِ خِلَافَ الطَّوِيلِ، وَلَوْ قَالَ (القَلِيلِ) بَدَلَ (القَصِيرِ) كَانَ أَنْسَبَ لِـ(كَثِيرٍ)[3] فِي قَوْلِهِ: عَلَى نُكَتٍ كَثِيرٍ[4] بِالإِضَافَةِ[5]، وَالنُّكَتُ بِالمُثَنَّاةِ جَمْعُ نُكْتَةٍ وَهِيَ الدَّقِيقَةُ[6]

= تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ﴾[الكهف:٢٨] أي: تبعد، ونحو: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ﴾[النور:٦٣] أي: يخرجون، ونحو ﴿وَأَصْلِحْ لِى فِى ذُرِّيَّتِىٓ﴾[الأحقاف:١٥] أي: بارك لي. وهل هو مقيس؟ خلاف. ونقل أبوحيان في "الارتشاف" عن الأكثرين أنه ينقاس. والحامل على القول بالتضمين هنا هو تعدية تقتفي بالباء مع أنه متعد بنفسه. انظر "الصبان" (٢/ ٩٥)، و"الارتشاف" (٤/ ١٩٨٤)، و"المغني" (٢/ ٦٨٥)، و"الدسوقي" (٢/ ٣٠٥).

(١) الضمير فيه راجع إلى فوائد أو قواعد.

(٢) أي: تجعله واقفًا على تلك النُّكَتِ الكثير أي: مشاهدًا لها، ولأجل هذا اختار تطلعه على أن يقول تعلمه. "المَدابغي" (ل/ ٧).

(٣) لحصول الطباق، وهذه نكتة لفظية، لكن قال المدابغي: هذا مردود أي: قوله أنسب؛ لأن الشايع وصف الزمن بالطول والقِصَر لا بالكثرة والقلة، والنكت بالعكس، فالمصنف راعى النكتة المعنوية والشارح راعى اللفظية. اهـ نقلًا من حاشيتي "المدابغي" و"حسن عطار".

[٤] فِي ج: (كثيرة).

(٥) إنما ترجحت الإضافة على الصفة مع أنه يحتملها من غير احتياج إلى زيادة التاء، إذ فعيل يستوي فيه المذكر والمؤنث؛ لأن الغرض الإخبار عن النكت بأنها من أبواب كثيرة، لا عن كونها كثيرة في نفسها وإن كانت من أبواب قليلة. قاله الزرقاني.

(٦) أي: هي الدقيقة التي تستخرج بدقة، وقيل نكت الكلام لطائفه ودقائقه المفتقرة إلى تفكُّر، والمراد منها هاهنا الفوائد العلمية الدقيقة التي تستخرج بدقة النظر. "الكافيجي" ص(٤٩).

مِنَ الأَبْوَابِ .....

مِنَ الأَبْوَابِ، جَمْعُ بَابٍ وَيُجْمَعُ أَيْضًا عَلَى أَبْوِبَةٍ لِلازْدِوَاجِ[١]، كَقَوْلِ ابْنِ مُقْبِلٍ:

هَتَّـاكُ أَخْبِيَـةٍ وَلَّاجُ أَبْوِبَـةٍ يُخَالِطُ البِرُّ مِنْهُ الجِدَّ وَاللِّينَا[٢]

---

(١) أي: مناسبة لأخبية في البيت أو نحوه، فالازدواج هو المناسبة، وإنما قال: ذلك؛ لأن جمعه على أبوبة غير مقيس، فإن أَفْعِلَة يطرد في اسم مذكر رباعي ثالثه ممدود أي: ألف أو واو أو ياء، كرغيف وأرغفة، وعمود وأعمدة، وطعام وأطعمة. قال في الخلاصة:

في اسمٍ مـذكرٍ ربـاعيٍّ بمـد ثالـثٍ أفْعِلَـةُ عـنهُمُ اطَّـردْ

(٢) **التخريج**: البيت لتميم بن مقبل في «الصحاح» (بوب)، وفي «اللسان» (بوب) نسبه إليه ولآخر اسمه القَلَّاح بن حُبابة، و «تاج العروس» (بوب) نسبه إليه وللقلَّاح بن حُبابة.

اللغة: **هَتَّاك**: صيغة مبالغة من الهتك، والهتك أن تجذب سترًا فتشق منه طائفة، أو تقطعه، فيبدو ما وراءه، يقال: هتك الله ستر الفاجر. **أخبية**: جمع خباء، وهو الخيمة، وهذا الجمع مطرد في فعال بكسر الفاء إذا كان معتل اللام كبناء، وأبنية، وغطاء، وأغطية، وفناء، وأفنية، وكساء، وأكسية. **وَلَّاج**: صيغة مبالغة من الولوج، وهو الدخول. **أبوبة**: جمع باب، وهو جمع شاذ، والقياس فيه أبواب، ويبان؛ لأنه ثلاثي معتل العين، قياسه أفعال سواء كانت عينه واوًا كباب، أو ياء كناب، وإنما جمعه على أفعلة للازدواج كما تقدم. **البِر**: بكسر الباء، وتشديد الراء هو الإحسان، وهو من المثلثات، فبالكسر ما مرَّ، وبالفتح: ضد البحر، وبالضم: الحِنْطَة. **الجد**: مقابل الهزل. **اللين**: مقابل الغلظة.

المعنى: أنه محسن في جميع حالاته، وهو غاية كرم النفس.

الإعراب: هتاك: خبر لمبتدإ محذوف أي: هو هتاك، وضميره عائد على الممدوح. **أخبية**: مخفوض بالمضاف، وهو هتاك، وعلامة خفضه الكسرة الظاهرة على آخره. **ولاَّج**: خبر ثانٍ. **أبوبة**: مضاف إليه مجرور بالمضاف. **يخالط**: فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة. **البِرُّ**: فاعل يخالط مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة. **الجِدَّ**: مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة. **واللين**: الواو: حرف عطف، واللين: معطوف على الجدّ، والمعطوف على المنصوب منصوب مثله.

الشاهد في قوله (أبوبة)، فإنه جمعه هذا الجمع على غير القياس؛ للازدواج.

عَمِلْتُهَا عَمَلَ مَنْ طَبَّ لِمَنْ حَبَّ، وَسَمَّيْتُهَا بِـ(الإِعْرَابِ عَنْ قَوَاعِدِ

عَمِلْتُهَا[١]، بِكَسْرِ المِيمِ، عَمَلَ[٢] بِفَتْحِهَا، مَنْ طَبَّ لِمَنْ حَبَّ، لُغَةٌ فِي (أَحَبَّ) وَالأَصْلُ كـ(عَمَلِ مَنْ طَبَّ لِمَنْ أَحَبَّ)، وَالمُرَادُ أَنِّي بِالْغْتُ فِي النُّصْحِ فَجَعَلْتُ هَذِهِ الفَوَائِدَ لِطَلَبَةِ العِلْمِ كَمَا يَجْعَلُ الطَّبِيبُ الحَاذِقُ الأَدْوِيَةَ النَّافِعَةَ لِمَحْبُوبِهِ. وَالغَرَضُ مِنْ هَذَا التَّشْبِيهِ بَيَانُ كَمَالِ الاجْتِهَادِ فِي تَحْصِيلِ المُرَادِ[٣] وَإِلَّا[٤] فَقَدْ قَالَ الأَطِبَّاءُ: الأَبُ لَا يَطِبُّ وَلَدَهُ[٥] وَالمُحِبُّ لَا يَطِبُّ حَبِيبَهُ[٦]، وَالعَاشِقُ لَا يَطِبُّ مَعْشُوقَهُ.

وَسَمَّيْتُهَا[٧] أَيِ: الفَوَائِدَ الجَلِيلَةَ، بِالإِعْرَابِ لُغَةً: هُوَ البَيَانُ عَنْ قَوَاعِدِ

---

(١) الضمير يعود إلى الفوائد، ويجوز أن يعود للنكت فإنه أقرب وأنسب للعمل. «الكافيجي» ص(٥٠).

(٢) منصوب بنزع الخافض، وهو كاف التشبيه، قال المدابغي: والأولى أن يكون منصوبًا على المفعولية المطلقة.

[٣] فِي طبعة الدكتور مجاهد: (المواد) وَهُوَ تصحيف.

(٤) غرض الشارح بقوله: وإلا فقد قال إلخ، صرف عبارة المصنف عن ظاهرها أخذًا بقولهم: الأب لا يطب ولده إلخ، وأنت خبير بأن هذا الكلام قصد به لازمه أعني الإخبار بكمال الشفقة لا معناه الظاهري، على أنه لو قصد هذا فليس كليًّا؛ لتقييده بما إذا كان الطِّبُّ محتاجًا إلى كثير معالجة وإيلام كلي، وهو ليس مطردًا في كل المعالجات لحصول بعضها بدون ذلك، وحينئذ فالأولى إبقاء كلام المصنف على ظاهره. «عطَّار» (ل/ ٥٢).

(٥) أي: مباشرة بأن يعالجه بالآلات الجارحة ونحوها، فلا ينافي أنه يهيئ له الدواء ويعطيه إياه يستعمله، بل إذا توقف إزالة الضرر على معالجة فتركها سَفَهٌ.

[٦] فِي ط٢: (حبيبته).

(٧) قال الزمخشري: (سمَّى) من الأفعال التي تتعدى للثاني بواسطة الحرف، لكن يحذف اتساعًا. قال الجوهري: سميت فلانا زيدًا، وسميته بزيد بمعنى. اهـ «حاشية حسن عطَّار» (ل/ ٢٣).

الإِعْرَابِ)، وَمِنَ اللهِ أَسْتَمِدُّ التَّوْفِيقَ، .....

الإِعْرَابِ اصْطِلَاحًا وَهُوَ عِلْمُ النَّحْوِ، وَفِي هَذِهِ التَّسْمِيَةِ[1] مِنَ البَدِيعِ التَّجْنِيسُ[2] التَّامُّ: اللَّفْظِيُّ وَالخَطِّيُّ وَمِنَ اللهِ أَسْتَمِدُّ أَيْ: أَطْلُبُ المَدَدَ، قَدَّمَ مَعْمُولَهُ عَلَيْهِ لِإِفَادَةِ الحَصْرِ، التَّوْفِيقَ: خَلْقُ قُدْرَةِ الطَّاعَةِ فِي العَبْدِ[3]،

---

(١) وهي: «الإعراب عن قواعد الإعراب».

(٢) الجناس: هو أن يتشابه اللفظان في النطق ويختلفا في المعنى، وهو نوعان:

١- جناس تام: وهو ما اتفق فيه اللفظان في أمور أربعة. هي: نوع الحروف، وشكلها، وعددها، وترتيبها، كقوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ يُقْسِمُ ٱلْمُجْرِمُونَ مَا لَبِثُوا۟ غَيْرَ سَاعَةٍ﴾[الروم:٥٥]، فالمراد بالساعة الأولى يوم القيامة، وبالثانية واحدة الساعات الزمانية. وقول الشاعر:

وسميته يحيى ليحيا فلم يكن إلى رد أمر الله فيه سبيل

فيحيى الأول اسم، ويحيا الثاني فعل مضارع، ومنه ما ذكر المصنف، فبين كلمتي الإعراب الأولى والثانية تجانس تام كما قال الشارح.

٢- جناس غير تام: وهو ما اختلف فيه اللفظان في واحد من الأمور الأربعة كقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ۝ وَأَمَّا ٱلسَّآئِلَ فَلَا تَنْهَرْ﴾[الضحى:٩-١٠]، ونحو: (الهوى مطية الهوان). اهـ انظر «البلاغة الواضحة» ص(٢٦٣) و«جواهر البلاغة» ص(٢٤٣-٢٤٤).

(٣) تعريف التوفيق بما ذكر الشارح إنما هو تعريف الأشاعرة. والخذلان عندهم عكسه، أي: خلق قدرة المعصية في العبد. وهذا ليس بجيد؛ لأن خلق القدرة على الطاعة هذه مقارنة، والتوفيق سابق. وتعريف التوفيق عند أهل السنة: إرادة الله من نفسه أن يفعل بعبده ما يصلح به العبد؛ بأن يجعله قادرًا على فعل ما يرضيه، مريدًا له، محبًّا له، مؤثرًا له على غيره، ويبغِّض إليه ما يسخطه ويكرِّهه إليه. انظر «مدارج السالكين» (١/ ٤١٥).

وقال أبوالمظفر السمعاني رحمه الله: والتوفيق من الله هو التسهيل والتيسير والمعونة. اهـ انظر «التعريفات الاعتقادية» ص(١٣٥)، و«لوامع الأنوار» (١/ ٣٣٧-٣٣٨).

وأما الخذلان عند أهل السنة فهو أن يخلي الله بين العبد وبين نفسه ويكله إليها. «مدراج السالكين» (١/ ٤١٥)، و«لوامع الأنوار» (١/ ٣٣٧-٣٣٨).

وَالهِدَايَةَ إِلَى أَقْوَمِ طَرِيقٍ، بِمَنِّهِ.....

وَضِدُّهُ الخُذْلَانُ، وَالهِدَايَةَ الإِرْشَادُ وَالدَّلَالَةُ وَضِدُّهَا الغَوَايَةُ وَالضَّلَالَةُ، إِلَى أَقْوَمِ طَرِيقٍ، قَدَّمَ الصِّفَةَ عَلَى المَوْصُوفِ وَأَضَافَهَا إِلَيْهِ رِعَايَةً لِلسَّجْعِ[1]، وَالأَصْلُ إِلَى طَرِيقٍ أَقْوَمَ أَيْ: مُسْتَقِيمٍ وَهُوَ كِنَايَةٌ[2] عَنْ سُرْعَةِ الوُصُولِ إِلَى المَأْمُولِ لِأَنَّ الخَطَّ المُسْتَقِيمَ أَقْصَرُ مِنَ الخَطِّ المُنْحَنِي، بِمَنِّهِ أَيْ: إِنْعَامِهِ، وَيُطْلَقُ المَنُّ عَلَى تَعْدَادِ النِّعَمِ الصَّادِرَةِ مِنَ الشَّخْصِ إِلَى غَيْرِهِ كَقَوْلِهِ: فَعَلْتُ مَعَ فُلَانٍ كَذَا وَكَذَا، وَتَعْدِيدُ النِّعَمِ مِنَ اللهِ تَعَالَى مَدْحٌ وَمِنَ الإِنْسَانِ ذَمٌّ، وَمِنْ بَلَاغَاتِ[3] الزَّمَخْشَرِيِّ: (طَعْمُ الآلَاءِ أَحْلَى مِنَ المَنِّ

(١) **السجع**: هو توافق الفاصلتين في الحرف الأخير، كقوله عليه الصلاة والسلام: «اللهم أعط منفقًا خلفًا، وأعط ممسكًا تلفا» متفق عليه من حديث أبي هريرة. وقال أعرابي ذهب بابنه السيل: اللهم إن كنت قد أبليت، فإنك طالما قد عافيت. انظر "البلاغة الواضحة".

(٢) **الكناية**: هي لفظ أُطْلِقَ وأُرِيْدَ لازم معناه، فأطلق هنا الطريق المستقيم، وأراد لازمه؛ لأن الاستقامة يلزمها السرعة بالنسبة للمعوجة، فهو أمر نسبي، فلا ينافي أن المستقيم قد يكون طويلًا فلا تحصل السرعة. انظر "البلاغة الواضحة" و"حاشية عطَّار" (ل/ ٢٥).

(٣) أي: ومن الكلام الذي اشتمل على البلاغة، بمعنى الفصاحة، ومن بلاغاته أيضا أنه لما قُدِّم عليه غيره في منصب وهو أعلم منه قال شاكيًا من الدهر حيث قَدَّمَ المفضول وأَخَّر الفاضل:

وأخرني دهري وقدم معشرًا ... على أنهم لا يعلمون وأعلمُ

إذا أفلح الجهال يومًا فإنني ... أنا الميمُ والأيام أفلح أعلمُ

اشتمل البيتان على جناسين تامين أحدهما: بين أفلح وأفلح؛ فإن المراد بالأول الفلاح، وهو الفوز، وبالثاني مشقوق الشفة السفلى، والثاني بين أعلم وأعلم؛ فإن المراد بالأول العلم المقابل للجهل، وبالثاني مشقوق الشفة العليا، وهو لقب يوسف الشنتمري النحوي. كأنه يقول: إذا فاز الجهال، وحصل لهم الفلاح، فأنا لا يحصل لي شيء من ذلك كالأعلم المفلح لا يستطيع أن ينطق بالميم لأنها شفوية. =

وَكَرَمِهِ.

وَهُوَ[١] أَمَرُّ مِنَ الآلَاءِ[٢] عِنْدَ المَنِّ) أَرَادَ بِالآلَاءِ الأُولَى النِّعَمَ وَبِالثَّانِيَةِ الشَّجَرَ المُرَّ، وَأَرَادَ بِالمَنِّ الأَوَّلِ المَذْكُورَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ٱلْمَنَّ وَٱلسَّلْوَىٰ﴾ [البقرة:٥٧] وَبِالثَّانِي تَعْدِيدَ النِّعَمِ. وَكَرَمِهِ أَيْ: جُودِهِ، يُقَالُ عَلَى اللهِ تَعَالَى: كَرِيمٌ وَلَا يُقَالُ: سَخِيٌّ، إِمَّا لِعَدَمِ الوُرُودِ[٣] وَإِمَّا لِلإِشْعَارِ بِجَوَازِ الشُّحِّ[٤].

= ومن بلاغاته: ربَّ صدقة من فيك خير من صدقة من بين كفيك. والزمخشري له كتاب يسمى بـ«الكلم النوابغ» في نحو الكراستين مشتمل على أمثال هذه البلاغات. انظر «حاشية حسن عطَّار» (ل/ ٢٦)، و«رفع الحجاب عن شواهد قواعد الإعراب» للشيخ عبد القادر بن خالد العيسى.

(١) أي: الطعم، وهذا أولى من قول الشنواني: أي (المن) قاله المدابغي. قال حسن عطار: لعل الشنواني راعى نكتةً لفظية، وهي قرب مرجع الضمير، والمدابغي راعى نكتةً معنوية، وهي المبالغة في عدم تحمله؛ لأنه إذا كان أحلى من المنِّ عند عدم المنِّ، وقد صار عنده أمر من الآلاء كان كريه الطعم جدًّا.

(٢) هكذا في الأصل (الآلاء) بالمدِّ، وفي «الكلم النوابغ» المنقول عنه وهو الصواب: (الألاء) بهمزة عادية كـ(العلاء) ويجوز فيه القصر، وهو شجر مرٌّ دائم الخضرة حسن المنظر. «لسان العرب» (ألأ) (١/ ٢٤)، و«القاموس» (ألأ) (١/ ١٣٢) و«تهذيب اللغة» (١٥/ ٢٠٨) و«العين» (ألا).

(٣) هذا بناء على أن أسماء الله توقيفية، وهذا الذي عليه أهل السنة والجماعة رحم الله الأموات منهم، وحفظ الله أحياءهم.

(٤) هذا بناء على القول بأن أسماء الله تعالى ليست توقيفية، فيشترط عندهم في إثبات الأسماء لله أن لا يُشعِر هذا الاسم بنقص، فإن أشعر بنقص فلا يثبت لله، وإن أشعر بتعظيم فيثبت له. فالقول الأول -وهو أن أسماء الله توقيفية- هو الجدير بالأخذ به وترك ما سواه قال السفاريني:

لكنهـا في الحـق توقيفيـة ... لنـا بـذا أدلـة وفيَّـة

انظر «لوامع الأنوار» (١/ ١٢٤-١٢٥) و«بدائع الفوائد» (١/ ١٦٢).

وَيَنْحَصِرُ فِي أَرْبَعَةِ أَبْوَابٍ:

وَيَنْحَصِرُ يُقْرَأُ بِالتَّحْتَانِيَّةِ عَلَى إِرَادَةِ المُصَنَّفِ أَوِ الكِتَابِ، وَبِالفَوْقَانِيَّةِ عَلَى إِرَادَةِ الفَوَائِدِ الجَلِيلَةِ أَوِ المُقَدَّمَةِ، فِي أَرْبَعَةِ أَبْوَابٍ مِنْ حَصْرِ الكُلِّ فِي أَجْزَائِهِ[1]، وَهِيَ: الجُمْلَةُ وَأَحْكَامُهَا، وَالجَارُّ وَالمَجْرُورُ، وَتَفْسِيرُ كَلِمَاتٍ، وَالإِشَارَةُ إِلَى عِبَارَاتٍ مُحَرَّرَةٍ.

وَسَتَمُرُّ بِكَ هَذِهِ الأَبْوَابُ بَابًا بَابًا[2].

---

(١) إشارة إلى أن الحصر ليس من حصر الكلي في جزئياته، بل من حصر الكل في أجزائه، إذ لا تصدق الفوائد الجليلة المسماة بالإعراب في قواعد الإعراب على كل واحد من الأبواب الأربعة. اهـ قاله الزرقاني، وانظر «الكواكب» (١/ ٢٩) في بيان معنى قولهم: قسمة الكلي إلى جزئياته، وقسمة الكل إلى أجزائه. وحاصله: أن معنى قولهم: قسمة الكل إلى أجزائه أن ماهية المقسوم لا توجد إلا بوجود جميع أقسامه، فالمصنَّف أو الكتاب أو الفوائد الجليلة أو المقدمة لا يوجد أو لا توجد إلا بوجود جميع أقسامه، وهي الأربعة الأبواب. ومعنى قولهم: قسمة الكلي إلى جزئياته أن ماهية المقسوم قد توجد من جميع أقسامه، وقد توجد من بعضها، فيصح إطلاق اسم المقسوم على كل واحد من أقسامه.

(٢) كل منهما منصوب على الحال، والعامل فيهما (ستمر) وهما في تأويل اسم واحد أي: مرتبة، على حد ما جاء في تعدد الخبر من نحو: الرمان حلو حامض. قال أبوحيان: ولو ذهب ذاهب إلى أن نصبه -أي: (بابًا) الثاني- إنما هو بالعطف على تقدير حذف الفاء لكان وجها حسنًا عاريًا عن التكلف؛ لأن المعنى بابًا بعد باب، قال السيوطي: قلت: وهذا القول هو المختار عندي؛ لظهورها في بعض التراكيب كحديث: «**لَتَتَّبِعُنَّ سَنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ بَاعًا فَبَاعًا**». «حاشية حسن عطار» و«الارتشاف» (٣/ ١٥٥٨)، و«الهمع» (٢/ ٢٩٣-٢٩٧).

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

البَابُ الأَوَّلُ:
فِي الْجُمْلَةِ وَأَحْكَامِهَا

وَفِيهِ أَرْبَعُ مَسَائِلَ:

الْبَابُ الْأَوَّلُ فِي[١] شَرْحِ الجُمْلَةِ(٢) وَذِكْرِ أَقْسَامِهَا[٣](٤) وَأَحْكَامِهَا(٥) جَمْعُ حُكْمٍ وَهُوَ النِّسْبَةُ(٦) التَّامَّةُ(٧) بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ(٨)، وَفِيهِ أَيْ: فِي البَابِ[٩] الأَوَّلِ أَرْبَعُ مَسَائِلَ، جَمْعُ مَسْأَلَةٍ (مَفْعَلَةٍ) مِنَ السُّؤَالِ، وَهِيَ مَا يُبَرْهَنُ(١٠) عَلَيْهِ فِي العِلْمِ.

---

[١] (فِي) سقطت من ط٢.

(٢) أي: في بيانها بتعريفها.

[٣] فِي ط٢: (أسمائها).

(٤) أي: من كونها اسمية، أو فعلية، صغرى، أو كبرى، أو ذات وجهين. "دسوقي" (٢/ ٣٣).

(٥) أي: المراد بالأحكام ما يعرض لها من كونها ذات محل من الإعراب أو لا، ومن كونها إنشائية إن وقعت جوابًا لقسم، أو خبرية إن وقعت صفة، أو حالا، أو صلة. اهـ "الدسوقي" (٢/ ٣٣)، و"حاشية حسن عطار على شرح الأزهرية" ص(١٣٤).

(٦) ثبوت أمر لأمر، أو انتفاؤه عنه.

(٧) خرج النسبة الناقصة كالنسبة بين المتضايفين في نحو: غلام زيد، فلا تسمى حكمًا. "المدابغي" (ل/ ١٠).

(٨) قوله: بين شيئين لم يحترز به عن شيء، وإنما هو لبيان الواقع؛ لأن النسبة إنما تكون بين منتسبين. "المدابغي" (ل/ ١٠).

[٩] (الباب) ساقطة من ط٢.

(١٠) أي: يقام عليه البرهان، وهو الدليل القطعي، لكن الظاهر أن مراده هنا الأعم؛ لأن أدلة هذا الفن ظنية لا قطعية. "المدابغي" (ل/ ١٠).

المَسْأَلَةُ الأُوْلَى: فِي شَرْحِهَا

اعْلَمْ أَنَّ اللَّفْظَ المُفِيدَ يُسَمَّى كَلَامًا وَجُمْلَةً، وَنَعْنِي بِالمُفِيدِ .....

المَسْأَلَةُ الأُوْلَى مِنَ المَسَائِلِ الأَرْبَعِ فِي شَرْحِهَا أَيِ: الجُمْلَةِ وَيَسْتَتْبِعُ[1] ذَلِكَ ذِكْرُ أَقْسَامِهَا وَأَحْكَامِهَا، وَالمُرَادُ بِالأَقْسَامِ الجُزْئِيَّاتُ[2] لَا الأَجْزَاءُ.

اعْلَمْ[3] أَيُّهَا الوَاقِفُ عَلَى هَذَا المُصَنَّفِ أَنَّ اللَّفْظَ المُرَكَّبَ الإِسْنَادِيَّ يَكُونُ مُفِيدًا، كـ(قَامَ زَيْدٌ)، وَغَيْرَ مُفِيدٍ، نَحْوُ: (إِنْ قَامَ زَيْدٌ)، وَأَنَّ غَيْرَ المُفِيدِ يُسَمَّى جُمْلَةً فَقَطْ[4]، وَأَنَّ المُفِيدَ يُسَمَّى كَلَامًا لِوُجُودِ الفَائِدَةِ، وَيُسَمَّى جُمْلَةً لِوُجُودِ التَّرْكِيبِ الإِسْنَادِيِّ. وَنَعْنِي مَعْشَرَ[5] النُّحَاةِ بِالمُفِيدِ

---

(١) أي: يتبع ذلك، واسم الإشارة راجع لشرح الجملة أي: ويتبع شرح الجملة ذكر أقسامها وأحكامها.

(٢) ككونها اسمية، وفعلية، وكونها صغرى، وكبرى، وإنما قال: والمراد... إلخ، وإن كان معنى الأقسام حقيقة الجزئيات دفعًا لتوهم أن المراد الأجزاء، وأجزاء الجملة المسند والمسند إليه. «المدابغي» (ل/ ١٠).

(٣) لفظ يؤتى به لشدة الاعتناء بما بعده، وقوة التوجه إليه، والمخاطب كل واقف عليه، ولذا قال الشارح: أيها الواقف على هذا المصنَّف. «المدابغي» (ل/ ١٠).

(٤) أي: لا كلامًا، فالحصر بالنسبة له، وإلا فهو يسمى كَلِمًا وقولًا.
و(قط): اسم فعل بمعنى انته، وكثيرًا ما يصدر بالفاء تزيينًا لِلَّفظ، وكأنه جواب شرط مقدر، والتقدير: وإن سميت اللفظ المركب غير المفيد بالجملة، فانته عن تسميته بالكلام. «المدابغي» (ل/ ١٠).

(٥) منصوب بفعل محذوف وجوبًا تقديره أخص، والمعشر جماعة من الناس، وقيل: هم الجمع الذين شأنهم واحد كالأنبياء والفقهاء. «المدابغي» (ل/ ١١).

مَا يَحْسُنُ السُّكُوتُ عَلَيْهِ.

وَأَنَّ الجُمْلَةَ أَعَمُّ مِنَ الكَلَامِ، فَكُلُّ كَلَامٍ جُمْلَةٌ، وَلَا يَنْعَكِسُ، أَلَا تَرَى أَنَّ نَحْوَ: (قَامَ زَيْدٌ) مِنْ قَوْلِكَ: (إِنْ قَامَ زَيْدٌ قَامَ عَمْرٌو) يُسَمَّى جُمْلَةً

حَيْثُ أَطْلَقْنَاهُ فِي بَحْثِ الكَلَامِ[1]: مَا يَحْسُنُ مِنَ المُتَكَلِّمِ السُّكُوتُ عَلَيْهِ[2] بِحَيْثُ لَا يَصِيرُ السَّامِعُ مُنْتَظِرًا لِشَيْءٍ آخَرَ.

وَبَيْنَ الجُمْلَةِ وَالكَلَامِ عُمُومٌ وَخُصُوصٌ مُطْلَقٌ[3]، وَذَلِكَ أَنَّ الجُمْلَةَ أَعَمُّ مِنَ الكَلَامِ؛ لِصِدْقِهَا بِدُونِهِ وَعَدَمِ صِدْقِهِ بِدُونِهَا، فَكُلُّ كَلَامٍ جُمْلَةٌ لِوُجُودِ التَّرْكِيبِ الإِسْنَادِيِّ، وَلَا يَنْعَكِسُ عَكْسًا لُغَوِيًّا[4]، أَيْ: لَيْسَ[5] كُلُّ جُمْلَةٍ كَلَامًا؛ لِأَنَّهُ تُعْتَبَرُ فِيهِ الإِفَادَةُ بِخِلَافِهَا، أَلَا تَرَى أَنَّ نَحْوَ: (قَامَ زَيْدٌ) مِنْ قَوْلِكَ: (إِنْ قَامَ زَيْدٌ قَامَ عَمْرٌو) يُسَمَّى[6] جُمْلَةً؛ لِاشْتِمَالِهِ عَلَى المُسْنَدِ

---

(١) قوله: (في بحث الكلام) أي: في تعريفه. قاله الشنواني.

(٢) أي: على ذلك اللفظ.

(٣) ضابط العموم والخصوص المطلق: أن يجتمع اللفظان في الصدق على شيء، وينفرد واحد منهما -وهو الأعم- بالصدق على شيء لا يصدق عليه الآخر، فتجتمع الجملة مع الكلام في نحو: قام زيد، وتنفرد الجملة -وهي الأعم- في نحو: إن قام زيد. اهـ "عدة السالك" (١/ ١٤).

(٤) بأن يجعل كل واحد من الطرفين محل الآخر، كعكس المترادفين، نحو: كل إنسان بشر، وكل بشر إنسان. واحترز باللغوي عن العكس المنطقي، وهو عكس الكلية الموجبة موجبة جزئية فإنه يقال: كل كلام جملة وبعض الجملة كلام، ومثله قولك: كل إنسان حيوان، عكسه بعض الحيوان إنسان. "المدابغي" (ل/ ١١).

(٥) تفسير لقوله (ولا ينعكس)، وليس تفسيرًا للعكس اللغوي كما قد يتبادر للذهن. "حاشية عطار" (ل/ ٣١-٣٢).

[٦] فِي ط٢: (تسمى).

وَلَا يُسَمَّى كَلَامًا؛ لِأَنَّهُ لَا يَحْسُنُ السُّكُوتُ عَلَيْهِ، وَكَذَٰلِكَ القَوْلُ فِي جُمْلَةِ الجَوَابِ.

وَالمُسْنَدِ إِلَيْهِ، وَلَا يُسَمَّى[١] كَلَامًا؛ لِأَنَّهُ لَا يُفِيدُ مَعْنًى يَحْسُنُ السُّكُوتُ عَلَيْهِ لِأَنَّ (إِنِ) الشَّرْطِيَّةَ أَخْرَجَتْهُ عَنْ صَلَاحِيَتِهِ لِذَٰلِكَ[٢]؛ لِأَنَّ السَّامِعَ يَنْتَظِرُ الجَوَابَ، وَكَذَٰلِكَ أَيْ: وَكَالقَوْلِ فِي جُمْلَةِ الشَّرْطِ القَوْلُ فِي جُمْلَةِ الجَوَابِ أَيْ: جَوَابِ الشَّرْطِ، وَهِيَ جُمْلَةُ (قَامَ عَمْرٌو) مِنَ المِثَالِ المَذْكُورِ، فَتُسَمَّى جُمْلَةً وَلَا تُسَمَّى كَلَامًا؛ لِمَا قُلْنَاهُ[٣]، وَالحَاصِلُ أَنَّهُ جَعَلَ فِي كُلٍّ مِنْ جُمْلَتَيِ الشَّرْطِ وَجَوَابِهِ أَمْرَيْنِ، أَحَدُهُمَا ثُبُوتِيٌّ: وَهُوَ التَّسْمِيَةُ بِالجُمْلَةِ، وَالآخَرُ سَلْبِيٌّ[٤]: وَهُوَ عَدَمُ التَّسْمِيَةِ بِالكَلَامِ، فَفِي ذَٰلِكَ دَلِيلٌ عَلَى مَا ادَّعَاهُ مِنْ عَدَمِ تَرَادُفِ الجُمْلَةِ وَالكَلَامِ، وَرَدٌّ عَلَى مَنْ قَالَ بِتَرَادُفِهِمَا كَالزَّمَخْشَرِيِّ[٥]، وَعَلَى مَنْ قَالَ: جُمْلَةُ جَوَابِ الشَّرْطِ كَلَامٌ بِخِلَافِ جُمْلَةِ الشَّرْطِ، كَالرَّضِيِّ[٦].

---

[١] فِي ط٢: (تسمى).

(٢) أي: لحسن السكوت عليه المفهوم من قوله: (يحسن). «المدابغي» (ل/ ١١).

(٣) أي: وهو أنه لا يفيد معنى يحسن السكوت عليه.

(٤) نسبة إلى السلب، أي: النفي. «المدابغي» (ل/ ١١).

(٥) في ظاهر قوله. انظر «المفصَّل» ص(٦) و«المغني» (٢/ ٣٧٤).

(٦) قال الرضي في «شرح الكافية» (١/ ٣١): فجزاء الشرط وجواب القسم كلامان، بخلاف الجملة الشرطية والقَسَميَّة. اهـ

ثُمَّ الجُمْلَةُ تُسَمَّى اسْمِيَّةً إِنْ بُدِئَتْ بِاسْمٍ، كـ(زَيْدٌ قَائِمٌ)، وَ.....

ثُمَّ الجُمْلَةُ تَنْقَسِمُ أَوَّلًا بِالنِّسْبَةِ إِلَى التَّسْمِيَةِ إِلَى: اسْمِيَّةٍ وَفِعْلِيَّةٍ[1]؛ وَذَلِكَ أَنَّهَا تُسَمَّى اسْمِيَّةً إِنْ بُدِئَتْ بِاسْمٍ صَرِيحٍ[2]، كـ(زَيْدٌ قَائِمٌ)، أَوْ مُؤَوَّلٍ نَحْوُ: ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾[البقرة:١٨٤] أَيْ: صَوْمُكُمْ[3] خَيْرٌ لَكُمْ، أَوْ بِوَصْفٍ رَافِعٍ لِمُكْتَفًى[4] بِهِ، نَحْوُ: (أَقَائِمٌ الزَّيْدَانِ)[5]، أَوِ اسْمِ فِعْلٍ نَحْوُ: (هَيْهَاتَ العَقِيقُ). وَإِذَا دَخَلَ عَلَيْهَا حَرْفٌ فَلَا يُغَيِّرُ التَّسْمِيَةَ[6]، سَوَاءٌ غَيَّرَ الإِعْرَابَ دُونَ المَعْنَى، أَمْ المَعْنَى دُونَ الإِعْرَابِ، أَمْ غَيَّرَهُمَا مَعًا، أَمْ لَمْ

(١) ظاهره أن القسمة ثنائية، فليس هناك قسم ثالث مع أنها تنقسم بحسب التسمية ثلاثة أقسام: اسمية، وفعلية، وظرفية كما في «المغني»، وعلى ذين القسمين اقتصر الشارح في «الأزهرية»، وبيَّن في الشرح سبب ترك الجملة الظرفية، فقال رَحِمَهُ اللَّهُ: إن الظرفية إن قدرت فيها الظرف متعلقًا بفعل، فهي فعلية، وإلا فهي اسمية. اهـ «شرح الأزهرية» ص(١٣٥)؛ فأراد رَحِمَهُ اللَّهُ بهذا أن الظرفية إما أن يكون مرجعها إلى الفعلية إن قدرت متعلقها فعلًا، وإما أن يكون مرجعها إلى الاسمية إن قدرت متعلقها اسمًا، فهي لا تخرج عنهما. انظر «المدابغي» (ل/ ١٢)، و«الدسوقي» (٢/ ٣٥).

(٢) أي: غير محتاج في كونه اسمًا إلى تأويل، ويقابله المؤول.

(٣) أو (صيامكم).

(٤) خرج نحو (قائم) من قولك: أقائم أبوه زيد؛ فإن مرفوعه غير مستغنًى به، فإعراب هذا المثال: **قائم**: خبر مقدم. **وأبوه**: فاعل. **وزيد**: مبتدأ مؤخر. «ابن عقيل» (١/ ١٧٨).

(٥) اعلم أن قولهم (الوصف مع مرفوعه ولو اسمًا ظاهرًا من قبيل المفرد) يستثنى منه الوصف الواقع مبتدأ استغنى بمرفوعه عن الخبر، وكذا الوصف الواقع صلة لـ(أل) الموصولة على قول؛ لأنه في قوة الفعل في الصورتين. اهـ «الصبان» (١/ ١٦٤-١٩٦) و«ياسين على الفاكهي» (١/ ٩١-٩٢).

(٦) وذلك لأن المراد بصدر الجملة المسند إليه أو المسند، فلا عبرة بما تصدرهما من الحروف. اهـ «حاشية عطَّار».

(إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ)، وَ(هَلْ زَيْدٌ قَائِمٌ)، وَ(مَا زَيْدٌ قَائِمًا). وَفِعْلِيَّةٌ إِنْ بُدِئَتْ بِفِعْلٍ، كـ(قَامَ زَيْدٌ)، وَ(هَلْ قَامَ زَيْدٌ)، وَ(زَيْدًا ضَرَبْتُهُ)، وَ(يَا عَبْدَاللهِ)؛

يُغَيِّرْ وَاحِدًا مِنْهُمَا. فَالأَوَّلُ نَحْوُ: (إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ)[1]، وَالثَّانِي نَحْوُ: (هَلْ زَيْدٌ قَائِمٌ)[2]، وَالثَّالِثُ نَحْوُ: (مَا زَيْدٌ قَائِمًا)[3]، وَالرَّابِعُ نَحْوُ: (لَزَيْدٌ قَائِمٌ)[4].

وَالجُمْلَةُ تُسَمَّى فِعْلِيَّةً إِنْ بُدِئَتْ بِفِعْلٍ، سَوَاءٌ أَكَانَ مَاضِيًا أَمْ مُضَارِعًا أَمْ أَمْرًا، وَسَوَاءٌ أَكَانَ الفِعْلُ مُتَصَرِّفًا أَمْ جَامِدًا، وَسَوَاءٌ أَكَانَ تَامًّا أَمْ نَاقِصًا، وَسَوَاءٌ أَكَانَ مَبْنِيًّا لِلفَاعِلِ أَمْ مَبْنِيًّا لِلمَفْعُولِ، كـ(قَامَ زَيْدٌ)، وَ(يَضْرِبُ عَمْرٌو)، وَ(اضْرِبْ زَيْدًا)، وَ(نِعْمَ العَبْدُ)، وَ(كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا) وَ﴿قُتِلَ ٱلْخَرَّٰصُونَ﴾ [الذاريات:١٠].

وَلَا فَرْقَ فِي الفِعْلِ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ مَذْكُورًا، أَوْ مَحْذُوفًا[5] تَقَدَّمَ مَعْمُولُهُ عَلَيْهِ[6]، أَمْ لَا، تَقَدَّمَ عَلَيْهِ حَرْفٌ، أَمْ لَا، نَحْوُ: (هَلْ قَامَ زَيْدٌ)، وَنَحْوُ: (زَيْدًا ضَرَبْتُهُ)، وَ(يَا عَبْدَاللهِ)، فَ(زَيْدًا) وَ(عَبْدَاللهِ) مَنْصُوبَانِ بِفِعْلٍ

---

(١) فأداة التوكيد (إنَّ) غيرت الإعراب، ولم تغير المعنى، فلازال الكلام خبرًا مثبتًا.

(٢) فأداة الاستفهام صيرته إنشاءً بعد أن كان إخبارًا. اهـ شنواني.

(٣) فأداة النفي غيرت الإعراب كما هو ظاهر، والمعنى، فصيرت الكلام خبرًا منفيًّا بعد أن كان مثبتًا.

(٤) فاللام لم تغير شيئًا في الكلام فلازال الكلام خبرًا مثبتًا مع اللام وقبل اللام. ولا زال الإعراب المتقدم قبل دخول اللام.

(٥) أي: جوازًا أو وجوبًا. مثال الجواز قولك: من ضربتَ؟ فيقول: زيدًا، فـ(زيدًا) مفعول به لفعل محذوف جوازًا تقديره: ضربتُ زيدًا. وأما الحذف وجوبًا فمثل له المصنف بنحو: زيدًا ضربته، ويا عبدالله.

(٦) أي: جوازًا أو وجوبًا.

لِأَنَّ التَّقْدِيرَ: (ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرَبْتُهُ)، وَ(أَدْعُو عَبْدَاللهِ).

مَحْذُوفٍ؛ لِأَنَّ التَّقْدِيرَ فِي الأَوَّلِ: (ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرَبْتُهُ)، فَحُذِفَ (ضَرَبْتُ) لِوُجُودِ مُفَسِّرِهِ وَهُوَ (ضَرَبْتُهُ)[1]، وَفِي الثَّانِي: (أَدْعُو عَبْدَاللهِ)، فَحُذِفَ (أَدْعُو)[2]؛ لِأَنَّ حَرْفَ النِّدَاءِ نَائِبٌ عَنْهُ[3]، وَنَحْوُ: ﴿فَرِيقًا كَذَّبْتُمْ﴾[البقرة:٨٧]، فَـ﴿فَرِيقًا﴾ مُقَدَّمٌ مِنْ تَأْخِيرٍ، وَالأَصْلُ: كَذَّبْتُمْ فَرِيقًا[4].

ثُمَّ الجُمْلَةُ تَنْقَسِمُ ثَانِيًا -بِالنِّسْبَةِ إِلَى الوَصْفِيَّةِ[5]- إِلَى صُغْرَى وَكُبْرَى[6]، فَالصُّغْرَى هِيَ المُخْبَرُ بِهَا عَنْ مُبْتَدَإٍ فِي الأَصْلِ[7]، نَحْوُ (إِنَّ زَيْدًا قَامَ أَبُوهُ)،

---

(١) أي: (ضرب) من ضربته.

(٢) وجوبًا؛ لظهور معناه مع كثرة الاستعمال، وقصد الإنشاء، وللتعويض منه بحرف النداء. وكل واحد من هذه الأسباب كافٍ في إيجاب لزوم الإضمار. انظر "شرح التسهيل" (٣/ ٣٨٥)، و"الهمع" (٢/ ٣٢).

(٣) وهذا مذهب الجمهور، واعترض نيابة حرف النداء عن (أدعو) بأن (أدعو) خبر، والنداء إنشاء، وأُجيب بأن (أدعو) نقل إلى الإنشاء. "الصبان" (٣/ ١٣٣).

(٤) وهذا مثال تقديم المعمول جوازًا، ومثال تقديمه وجوبًا: كيف جاء زيد، وقوله تعالى: ﴿فَأَيَّ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ تُنكِرُونَ﴾[غافر:٨١]، والأصل: جاء زيد كيف، وتنكرون أيَّ آيات الله، فقُدما لاقتضاء الاستفهام الصدارة.

(٥) قال المدابغي: ليس بضروري، إذ لا مانع من رجوع هذا إلى التسمية أيضا، فكما أن الاسمية والفعلية اسمان يكون الصغرى والكبرى اسمين، ولا ضرورة إلى جعلهما وصفين. فتأمل.

(٦) أي: إلى صغيرة وكبيرة باعتبار قلة أجزائها وكثرتها، فليس المقصود المفاضلة، فلا يعترض بأن الصواب: الصغرى والكبرى، أو أصغر وأكبر. "المدابغي" (ل/ ١٣)، و"المغني" (٢/ ١٨٠-١٨١)، و"المساعد" (٢/ ١٧٩-١٨٠)، و"شرح التسهيل" (٣/ ٦١).

(٧) بأنْ دخل عليه ناسخ نحو: إنَّ زيدًا قام أبوه، أو: إنَّ زيدًا أبوه قائم. "المدابغي" (ل/ ١٣).

وَإِذَا قِيْلَ: (زَيْدٌ أَبُوهُ غُلَامُهُ مُنْطَلِقٌ) فَ(زَيْدٌ): مُبْتَدَأٌ أَوَّلُ، وَ(أَبُوهُ): مُبْتَدَأٌ ثَانٍ، وَ(غُلَامُهُ): مُبْتَدَأٌ ثَالِثٌ، وَ(مُنْطَلِقٌ): خَبَرُ الثَّالِثِ، وَالثَّالِثُ وَخَبَرُهُ: خَبَرُ الثَّانِي، وَالثَّانِي وَخَبَرُهُ: خَبَرُ الأَوَّلِ، وَيُسَمَّى المَجْمُوعُ جُمْلَةً كُبْرَى، وَ(غُلَامُهُ مُنْطَلِقٌ) جُمْلَةً صُغْرَى، .....

أَوْ فِي الحَالِ[1]، اسْمِيَّةً كَانَتْ أَوْ فِعْلِيَّةً، وَالكُبْرَى هِيَ الَّتِي خَبَرُهَا جُمْلَةٌ كـ(زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ)، فَجُمْلَةُ (قَامَ أَبُوهُ) صُغْرَى، لِأَنَّهَا خَبَرٌ عَنْ (زَيْدٌ)، وَجُمْلَةُ (زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ) كُبْرَى؛ لِأَنَّ خَبَرَ المُبْتَدَإِ فِيْهَا جُمْلَةٌ.

وَقَدْ تَكُونُ الجُمْلَةُ صُغْرَى وَكُبْرَى بِاعْتِبَارَيْنِ، كَمَا إِذَا قِيْلَ: (زَيْدٌ أَبُوهُ غُلَامُهُ مُنْطَلِقٌ) فَ(زَيْدٌ) مُبْتَدَأٌ أَوَّلُ، وَ(أَبُوهُ) مُبْتَدَأٌ ثَانٍ، وَ(غُلَامُهُ) مُبْتَدَأٌ ثَالِثٌ، وَ(مُنْطَلِقٌ) خَبَرُ المُبْتَدَإِ الثَّالِثِ وَهُوَ (غُلَامُهُ)، وَالمُبْتَدَأُ الثَّالِثُ وَخَبَرُهُ وَهُمَا: (غُلَامُهُ مُنْطَلِقٌ) خَبَرُ المُبْتَدَإِ الثَّانِي وَهُوَ (أَبُوهُ) وَالرَّابِطُ بَيْنَهُمَا الهَاءُ مِنْ (غُلَامُهُ). وَالمُبْتَدَأُ الثَّانِي وَخَبَرُهُ وَهُمَا: (أَبُوهُ غُلَامُهُ مُنْطَلِقٌ) خَبَرُ المُبْتَدَإِ الأَوَّلِ، وَهُوَ: (زَيْدٌ)، وَالرَّابِطُ بَيْنَهُمَا الهَاءُ مِنْ (أَبُوهُ)، وَيُسَمَّى المَجْمُوعُ -وَهُوَ: (زَيْدٌ) وَ(مُنْطَلِقٌ) وَمَا بَيْنَهُمَا- جُمْلَةً كُبْرَى لَا غَيْرُ[2]؛ لِأَنَّ خَبَرَ مُبْتَدَئِهَا[3] جُمْلَةٌ، وَتُسَمَّى جُمْلَةُ (غُلَامُهُ مُنْطَلِقٌ) جُمْلَةً صُغْرَى لَا غَيْرُ؛

---

(١) أي: حال التكلم. المصدر السابق.

(٢) استعمل الشارح (لا غير) مع أن ابن هشام صرح في "المغني" بأنه لحن. قال الناصر الطبلاوي: والصحيح أنه مسموع، وقد أنشد ابن مالك في باب القسم من "شرح التسهيل" قوله:

جوابًا به تنجو اعتمد فوربنا لعن عمل أسلفت لا غير تسأل

"حاشية عطَّار" على "شرح الأزهرية" ص(١٣٥)، و"شرح التسهيل" (٣/ ٢٠٩).

[3] فِي ط٢: (مُبْتَدأيها).

وَ(أَبُوهُ غُلَامُهُ مُنْطَلِقٌ)، جُمْلَةٌ كُبْرَى بِالنِّسْبَةِ إِلَى (غُلَامُهُ مُنْطَلِقٌ)، وَصُغْرَى بِالنِّسْبَةِ إِلَى (زَيْدٌ).

لِأَنَّهَا وَقَعَتْ خَبَرًا عَنْ مُبْتَدَإٍ، وَهُوَ (أَبُوهُ)، وَتُسَمَّى جُمْلَةُ (أَبُوهُ غُلَامُهُ مُنْطَلِقٌ) جُمْلَةً كُبْرَى بِالنِّسْبَةِ إِلَى جُمْلَةِ (غُلَامُهُ مُنْطَلِقٌ)، وَتُسَمَّى جُمْلَةُ (أَبُوهُ غُلَامُهُ مُنْطَلِقٌ) أَيْضًا جُمْلَةً صُغْرَى بِالنِّسْبَةِ إِلَى (زَيْدٌ)؛ لِكَوْنِهَا وَقَعَتْ خَبَرًا عَنْهُ، وَالمَعْنَى: (غُلَامُ أَبِي زَيْدٍ مُنْطَلِقٌ)(١)، وَلَكَ فِي الرَّوَابِطِ[٢] طَرِيقَانِ: أَحَدُهُمَا: أَنْ تُضِيفَ كُلًّا مِنَ المُبْتَدَآتِ -غَيْرَ الأَوَّلِ- إِلَى ضَمِيرِ مَتْلُوِّهِ(٣)، كَمَا مَثَّلَ المُصَنِّفُ، وَالثَّانِي: أَنْ تَأْتِيَ بِالرَّوَابِطِ[٤] بَعْدَ [خَبَرِ][٥] المُبْتَدَإِ الأَخِيرِ، نَحْوُ: (زَيْدٌ هِنْدٌ الأَخَوَانِ الزَّيْدُونَ ضَارِبُوهُمَا عِنْدَهَا بِإِذْنِهِ)(٦)، فَضَمِيرُ التَّثْنِيَةِ لِلأَخَوَيْنِ، وَضَمِيرُ المُؤَنَّثِ لِ(هِنْدٍ)، وَضَمِيرُ المَذَكَّرِ لِ(زَيْدٍ).

وَيَتَفَرَّعُ مِنْ هَذَيْنِ الطَّرِيقَيْنِ طَرِيقَةٌ ثَالِثَةٌ مُرَكَّبَةٌ مِنْهُمَا، وَهِيَ: أَنْ نَجْعَلَ

---

(١) الأَوْلَى أن يقول: والمعنى: زيد غلام أبيه منطلق كما في «شرح الأزهرية»؛ لأن المحدث عنه المبتدأ، وهو زيد، لا عن غلام؛ فإن القصد الإخبار عن زيد بأن غلام أبيه منطلق، لا مجرد الإخبار عن غلام أبي زيد بالانطلاق. «المدابغي»، و«ياسين على الفاكهي» (١/ ٢٥١).

[٢] فِي ط٢: (الرابط).

(٣) وذلك بأن يكون كل مبتدإٍ غير الأول مضافًا إلى ضمير يعود إلى المبتدإ الذي قبله، ويكون هو وخبره في موضع خبر ما قبله إلى أن ينتهي إلى المبتدإ الأول نحو: زيد عمه خاله أخوه أبوه قائم. انظر: «الفاكهي» (١/ ٢٥١).

[٤] فِي ط٢: (الرابط). [٥] سقطت من الأصل.

(٦) والمعنى: الزيدون ضاربو الأخوين عند هند بإذن زيد. قال أبوحيان: وهذا المثال ونحوه لم يوجد مثله في كلام العرب، وإنما وضعه النحاة للاختبار والتمرين. «الفاكهي» (١/ ٢٥١)، و«الهمع» (١/ ٤٠٣)، و«الارتشاف» (٣/ ١١٤٠).

وَمِثْلُهُ: ﴿لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّى﴾ ، إِذْ أَصْلُهُ: لَكِنْ أَنَا، .....

بَعْضَ الرَّوَابِطِ مَعَ المُبْتَدَإِ وَبَعْضَهَا مَعَ الخَبَرِ، نَحْوُ: (زَيْدٌ عَبْدَاهُ الزَّيْدُونَ ضَارِبُوهُمَا).

وَمِثْلُهُ[1] أَيْ: فِي كَوْنِ[2] الجُمْلَةِ فِيهِ صُغْرَى وَكُبْرَى بِاعْتِبَارَيْنِ، قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّى﴾[الكهف:٣٨] إِذْ[3] أَصْلُهُ أَيْ: أَصْلُ (لَكِنَّا) لَكِنْ أَنَا، فَحُذِفَتِ الهَمْزَةُ بِنَقْلِ الحَرَكَةِ[4] أَوْ بِدُونِهِ[5]، وَتَلَاقَتِ[6] النُّونَانِ فَأُدْغِمَ[7]، فِي قِرَاءَةِ ابْنِ عَامِرٍ[8] بِإِثْبَاتِ أَلِفِ (نَا) وَصْلًا وَوَقْفًا، وَالَّذِي

---

(١) أي: ومثل المثال السابق، أعني: قولنا: زيد أبوه غلامه منطلق.

(٢) بيان لوجه الشبه. "المدابغي" (ل/ ١٣).

(٣) تعليل إثبات المماثلة. المصدر السابق.

(٤) أي: حركة الهمزة من (أنا) إلى نون (لكن)، ثم حذفت الهمزة على القياس؛ لأن حذف الهمزة بعد سلب حركتها قياسي، ثم سكنت النون التي نقل إليها حركة الهمزة وأُدْغِمَتْ في نون (أنا) بعد ذهاب همزتها. هذا ما قاله بعضهم، ورد بأن ما حذف لعلة كالألف هنا كالثابت فيمنع من إدغام ما قبله فيما بعده بخلاف ما لو كان الحذف اعتباطيًّا؛ فكأنه لم يوجد.

(٥) فالحذف على هذا اعتباطي لا قياسي، وهذا الذي اختاره المصنف في "المغني". انظر "المغني مع الدسوقي" (٢/ ٣٩).

(٦) التلاقي: هو الاجتماع من غير فاصل. "المدابغي" (ل/ ١٤).

(٧) أي: بعد التسكين على القول الأول، أو بعد الحذف على القول الثاني. "حاشية عطار" (ل/ ٣٧).

(٨) يوهم أنه لا إدغام في قراءة غير ابن عامر وليس كذلك؛ لأن الذي يختص به ابن عامر إثبات الألف وصلًا، لا أصل الإدغام. "المدابغي" (ل/ ١٤).

وَإِلَّا لَقِيلَ: لَكِنَّهُ.

حَسَّنَ ذَلِكَ[١] وُقُوعُ الأَلِفِ عِوَضًا عَنْ هَمْزَةِ (أَنَا)[٢]، وَقَرَأَ أُبَيُّ بْنُ كَعْبٍ ﴿لَكِنْ أَنَا﴾ عَلَى الأَصْلِ. وَإِلَّا أَيْ: وَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَصْلُهُ (لَكِنْ أَنَا) بِالتَّخْفِيفِ بَلْ كَانَ أَصْلُهُ (لَكِنَّ هُوَ) بِالتَّشْدِيدِ وَإِسْقَاطِ الأَلِفِ لَقِيلَ: لَكِنَّهُ؛ لِأَنَّ (لَكِنَّ) المُشَدَّدَةَ عَامِلَةٌ عَمَلَ (إِنَّ)، فَإِذَا كَانَ اسْمُهَا ضَمِيرًا وَجَبَ اتِّصَالُهُ بِهَا.

وَقَدْ تَسَامَحَ المُصَنِّفُونَ بِدُخُولِ اللَّامِ فِي جَوَابِ (إِنِ) الشَّرْطِيَّةِ المَقْرُونَةِ بِـ(لَا) النَّافِيَةِ فِي قَوْلِهِمْ: (وَإِلَّا لَكَانَ كَذَا)؛ حَمْلًا عَلَى دُخُولِهَا فِي جَوَابِ (لَوِ) الشَّرْطِيَّةِ؛ لِأَنَّهَا أُخْتُهَا[٣]. وَمَنَعَ الجُمْهُورُ دُخُولَ اللَّامِ فِي جَوَابِ (إِنْ) وَأَجَازَهُ ابْنُ الأَنْبَارِيِّ[٤].

---

(١) أي: إثبات الألف في الوصل؛ لأنه هو الذي ينبغي التعرض له، وأما إثباتها في الوقف فهو القياس من غير احتياج إلى استحسان، فقول الشارح: (والذي حسن ذلك... إلخ) اسم الإشارة فيه يرجع لحالة الوصل لا الوقف؛ لما علمت من أن الإثبات في الوقف قياسي، لا يدخله الاستحسان. انظر "حاشيتي عطار والمدابغي".

(٢) وهمزة (أنا) تثبت في الوصل والوقف، فكذا عوضها. قال الشنواني: وفي كون الألف عوضًا توقف. اهـ "المدابغي".

(٣) وأجاب بعضهم بأن (إن) في هذا التركيب وما أشبهه بمعنى (لو) و (لا) بمعنى (لم) أي: ولو لم يكن كذا لكان كذا، واللام تدخل في جواب (لو). اهـ "حاشية عطار".

(٤) ويؤيد ما ذهب إلى ابن الأنباري قول النابغة:

فإن أفاق لقد طالت عمايته والمرء يخلق طورًا بعد أطوار

وقول الشنفرى:

فإن تبتئس بالشنفرى أمُّ قسطلٍ لما اغْتَبَطَتْ بالشنفرى قبلُ أَطْوَلُ

وَ(لَكِنْ) حَرْفُ اسْتِدْرَاكٍ[1] مِنْ (أَكَفَرْتَ)، كَأَنَّهُ قَالَ: (أَنْتَ كَافِرٌ بِاللهِ لَكِنْ أَنَا هُوَ اللهُ رَبِّي) فَ(أَنَا) مُبْتَدَأٌ أَوَّلُ، وَ(هُوَ) ضَمِيرُ الشَّأْنِ مُبْتَدَأٌ ثَانٍ، وَ(اللهُ) مُبْتَدَأٌ ثَالِثٌ، وَ(رَبِّي) خَبَرُ المُبْتَدَإِ الثَّالِثِ، وَالثَّالِثُ وَخَبَرُهُ خَبَرُ الثَّانِي، وَلَا يُحْتَاجُ إِلَى رَابِطٍ؛ لِأَنَّهَا خَبَرٌ عَنْ ضَمِيرِ الشَّأْنِ، وَالثَّانِي وَخَبَرُهُ خَبَرُ الأَوَّلِ، وَالرَّابِطُ بَيْنَهُمَا يَاءُ المُتَكَلِّمِ، وَيُسَمَّى المَجْمُوعُ جُمْلَةً كُبْرَى، وَ(اللهُ رَبِّي) جُمْلَةً صُغْرَى، وَ(هُوَ اللهُ رَبِّي) جُمْلَةً كُبْرَى بِالنِّسْبَةِ إِلَى (اللهُ رَبِّي) وَصُغْرَى بِالنِّسْبَةِ إِلَى (أَنَا).

وَقَدْ تَكُونُ الجُمْلَةُ لَا صُغْرَى وَلَا كُبْرَى لِفَقْدِ الشَّرْطَيْنِ[2]: كـ(قَامَ زَيْدٌ) وَ(هَذَا زَيْدٌ).

(١) أي: حرف للاستدراك، أي: التدارك، فالسين ليست للطلب، وحَدَّهُ المحققون: برفع التوهم الناشئ عن الكلام السابق مثل: ما جاءني زيد لكن عمرو، إذا توهم المخاطب عدم مجيء عمرو. «المدابغي».

(٢) أي: اللذين اشْتُرِطا في الصغرى والكبرى، فشرط الصغرى كما تقدم أن تكون خبرًا عن مبتدإٍ، وشرط الكبرى: أن يكون خبرها جملة، وهما مفقودان في ذين المثالين، أعني: قام زيد، وهذا زيد.

المَسْأَلَةُ الثَّانِيَةُ: فِي الجُمَلِ الَّتِي لَهَا مَحَلٌّ مِنَ الإِعْرَابِ

وَهِيَ سَبْعٌ.

المَسْأَلَةُ الثَّانِيَةُ فِي بَيَانِ الجُمَلِ الَّتِي لَهَا مَحَلٌّ مِنَ الإِعْرَابِ[1]، الَّذِي هُوَ الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ وَالخَفْضُ وَالجَزْمُ.

وَهِيَ سَبْعٌ عَلَى المَشْهُورِ[2].

---

(١) وإنما قدم الجمل التي لها محل من الإعراب؛ لشرف الإعراب، وعكس في "المغني"، وتبعه الشارح في "الأزهرية" نظرًا إلى أن الأصل في الجمل الاستقلال وهو موجود فيما لا محل لها؛ لأنها لم تقع موقع المفرد، وما له محل واقع موقع المفرد، وذلك يقتضي عدم الاستقلال، فهو على خلاف الأصل، فلكل وجهة. اهـ "المدابغي" (ل/ ١٥).

(٢) هذا الكلام من الشارح جوابًا على سؤال، تقديره: هذا مخالف لقول "المغني" إنها تسع. انتهى، والجملتان المتروكتان، -وهما غير مشهورتين- هما الجملة الاستئنائية، والجملة المسند إليها، أما الأولى فنحو: ﴿لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ ۝٢٢ إِلَّا مَن تَوَلَّىٰ وَكَفَرَ ۝٢٣ فَيُعَذِّبُهُ ٱللَّهُ ٱلْعَذَابَ ٱلْأَكْبَرَ﴾ [الغاشية:٢٢-٢٤]، فـ﴿مَن﴾: مبتدأ، و﴿يُعَذِّبُهُ اللهُ﴾: الخبر، ودخلت الفاء في الخبر لتضمن المبتدإ معنى الشرط، والجملة في موضع نصب على الاستثناء المنقطع، وإنما كان منقطعًا؛ لأنه استثنى التعذيب من الولاية المنفية، فإن معنى ﴿لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ﴾: لست بمسئول عليهم، وتعذيب الله ليس داخلًا في ولاية النبي ﷺ، وأما الثانية، فنحو: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [البقرة:٦]، إذا أعرب ﴿سَوَآءٌ﴾: خبرًا مقدمًا، و﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾: مبتدأ مؤخرًا، ونحو: تسمع بالمعيدي خير من أن تراه، إذا لم يقدر الأصل (أن تسمع) بل قُدِّرَ (تسمع) قائمًا مقام السماع، أي: مقام المفرد، وهو السماع، أما إذا قدرت الأصل (أن تسمع)، فيكون المصدر المؤول هو المبتدأ لا نفس الجملة. اهـ "المدابغي" و"المغني مع الدسوقي" (٢/ ٨٢).

إِحْدَاهَا: الوَاقِعَةُ خَبَرًا، وَمَوْضِعُهَا رَفْعٌ فِي بَابَيِ المُبْتَدَإِ، وَ(إِنَّ)، نَحْوُ: (زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ)، وَإِنَّ زَيْدًا أَبُوهُ قَائِمٌ، .....

إِحْدَاهَا(١): الوَاقِعَةُ خَبَرًا لِمُبْتَدَإٍ فِي الأَصْلِ، أَوْ فِي الحَال، [وَمَوْضِعُهَا إِمَّا رَفْعٌ أَوْ نَصْبٌ، فَمَوْضِعُهَا رَفْعٌ فِي بَابَيِ المُبْتَدَإِ وَ(إِنَّ) المُشَدَّدَةِ][٢]. فَالأَوَّلُ: نَحْوُ (زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ)، فَجُمْلَةُ (قَامَ أَبُوهُ) فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ خَبَرُ زَيْدٍ، وَالثَّانِي نَحْوُ[٣]: إِنَّ زَيْدًا أَبُوهُ قَائِمٌ، فَجُمْلَةُ (أَبُوهُ قَائِمٌ) فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ خَبَرُ إِنَّ.

وَالفَرْقُ بَيْنَ البَابَيْنِ مِنْ وُجُوهٍ:

أَحَدُهَا: أَنَّ العَامِلَ فِي الخَبَرِ عَلَى الأَوَّلِ(٤) المُبْتَدَأُ، وَعَلَى الثَّانِي إِنَّ.

ثَانِيهَا: أَنَّ الخَبَرَ فِي الأَوَّلِ مُحْكَمٌ(٥)، وَفِي الثَّانِي مَنْسُوخٌ.

ثَالِثُهَا: أَنَّ الخَبَرَ فِي الأَوَّلِ يُلْقَى إِلَى خَالِي الذِّهْنِ مِنَ الحُكْمِ(٦) وَالتَّرَدُّدِ فِيهِ(٧)، وَالثَّانِي يُلْقَى إِلَى الشَّاكِّ أَوِ المُنْكِرِ فِي أَوَّلِ دَرَجَاتِهِ(٨).

---

(١) إحداها: بدل من سبع، والواقعة: نعت، وخبرًا: حال، ويصح أن يكون إحداها مبتدأً، والواقعة خبره.

[٢] ما بين المعكوفين سقط من طبعة الدكتور مجاهد.

[٣] (نَحْو) سقطت من ط١.

(٤) أي: في الأول، فعلى: بمعنى (في) كقوله تعالى: ﴿عَلَىٰ حِينِ غَفْلَةٍ﴾[القصص:١٥]، وكذا قوله: (على الثاني) أي: في الثاني (إن). "المدابغي".

(٥) أي: غير منسوخ الإعراب. قاله الشنواني.

(٦) الجار المجرور متعلق بـ(خالي).

(٧) أي: الحكم، والمراد به هنا النسبة.

(٨) وأما إذا اشتد الإنكار، فيزاد في المؤكّد. قاله الشنواني.

وَنَصْبٌ فِي بَابَيْ كَانَ وَكَادَ، نَحْوُ: ﴿كَانُوٓاْ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾، ﴿وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ﴾.

وَمَوْضِعُهَا نَصْبٌ فِي بَابَيْ كَانَ وَكَادَ، فَالأَوَّلُ نَحْوُ: ﴿كَانُوٓاْ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾[البقرة:٥٧]، فَجُمْلَةُ ﴿يَظْلِمُونَ﴾ مِنَ الفِعْلِ وَالفَاعِلِ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ خَبَرٌ لِـ(كَانَ)، وَالثَّانِي نَحْوُ: ﴿وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ﴾[البقرة:٧١]، فَجُمْلَةُ ﴿يَفْعَلُونَ﴾ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ خَبَرٌ لِـ(كَادَ).

وَالفَرْقُ بَيْنَ البَابَيْنِ مِنْ وُجُوهٍ:

الأَوَّلُ: أَنَّ جُمْلَةَ خَبَرِ كَانَ تَكُونُ جُمْلَةً اسْمِيَّةً وَفِعْلِيَّةً، وَجُمْلَةَ خَبَرِ كَادَ لَا تَكُونُ إِلَّا فِعْلِيَّةً فِعْلُهَا مُضَارِعٌ[1].

الثَّانِي: أَنَّ خَبَرَ كَانَ لَا يَجُوزُ اقْتِرَانُهُ بِـ(أَنِ) المَصْدَرِيَّةِ[2]، وَيَجُوزُ فِي خَبَرِ كَادَ.

---

(١) وشذ مجيئه جملة فعلية فعلها ماضٍ بعد (جعل) في قول ابن عباس رضي الله عنهما: فجعل الرجل إذا لم يستطع أن يخرج أرسل رسولًا. الشاهد: أرسل رسولًا، حيث وقعت خبرًا لـ(جعل) وفعلها ماضٍ.

وشذ أيضًا مجيئه بعده -أي: (جعل)- جملة اسمية، كقوله:

وقد جَعَلَتْ قُلُوصُ بني سهيل ... من الأكوار مَرْتَعُهَا قريبُ

الشاهد فيه: وقوع جملة: (مرتعها قريب) خبرًا لـ(جعل) وهي جملة اسمية.

انظر «الأشموني مع الصبان» (١/ ٢٥٩-٢٦٠)، و«الكواكب» (١/ ٢٤٢-٢٤٣).

(٢) لأنه يمنع جعل الحدث خبرًا عن الذات، وهذا واضح إذا كان اسمها اسم عين والكلام إثبات، فلو كان اسمها معنى، نحو: كان الرأي أن تسافر، أو كان الكلام نفيًا، نحو: ما كان زيد أن يقوم، فلا يمتنع اقترانه فيهما بـ(أن)، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ أَن يُفْتَرَىٰ﴾[يونس:٣٧] أي: مفترى، على تأويل المصدر بالوصف، ليصح الإخبار، فقوله: (لا يجوز اقترانه بـ(أن) ليس على إطلاقه. «المدابغي» و«حاشية عطار».

الثَّالِثُ: أَنَّ خَبَرَ كَانَ مُخْتَلَفٌ فِي نَصْبِهِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ[1]:

أَحَدُهَا: أَنَّهُ خَبَرٌ مُشَبَّهٌ بِالمَفْعُولِ[2] عِنْدَ البَصْرِيِّينَ.

وَالثَّانِي: أَنَّهُ مُشَبَّهٌ بِالحَالِ عِنْدَ الفَرَّاءِ[3].

وَالثَّالِثُ: أَنَّهُ حَالٌ[4] عِنْدَ بَقِيَّةِ الكُوفِيِّينَ[5].

---

(١) ظاهر اقتصار الشارح على ذكر الخلاف في خبر (كان) أنه لا خلاف في خبر (كاد)، وليس كذلك، فقد اختلف النحاة أيضًا في خبر (كاد)، فقيل: نُصِبَ على الخبرية، وهو المشهور، وقيل: على المفعولية؛ لأن الفعل بمعنى (قارب)، وقيل: نُصِبَ على إسقاط الجار وهو (من)؛ لأن الفعل بمعنى دنى، وقيل: رُفِعَ على أنه بدل اشتمال (فعسى زيد أن يخرج) في قوة (قرب زيد خروجه). وأجاب بعضهم بأن الخلاف في (كاد) ليس كالخلاف في (كان)، وأنت خبير بأن الخلاف في (كان) لو كان هو الخلاف في (كاد) لم يصح جعل هذا من وجوه الفروق، وعليه، فعلى الشارح مؤاخذة بعدم ذكره. انظر حاشيتي "عطار" و"المدابغي".

(٢) وهو الصحيح؛ لأن هذه الأفعال يتوقف فهم معناها على اسمين، فأشبهت (ضرب) مثلا، وأيضًا لورود خبرها باطراد معرفة وجامدًا، وأما اعتراض الكوفيين عليهم بأنه لو كان مُشَبَّهًا بالمفعول لم يقع جملة، ولا ظرفًا، ولا جارًّا ومجرورًا. فأجيب عنه بأن المفعول قد يكون جملة، وذلك بعد القول وفي التعليق، وأما الظرف وشبهه، فليسا الخبر على الأصح، إنما الخبر متعلقهما المحذوف وهو اسم مفرد. قاله الدماميني. انظر "الصبان" (١/ ٢٢٦).

(٣) انظر رأيه في "معاني القرآن" (١/ ٢٨١).

(٤) يُرَدُّ باطراد وروده معرفة وجامدًا، وبأنه غير فضلة، إذ لا يُستغنى عنه. قال الصبان (١/ ٢٢٦): وعلى مذهبهم أين خبر المرفوع؟ وهل يقال سدت الحال مسده؟ وانظر "المدابغي".

[٥] فِي طبعة الدكتور مجاهد زيادة وَهِيَ: (بخلاف خَبَر كَاد فَإِنه منصوب بِهَا بلا خلاف). وَهِيَ ليست موجودة فِي بقية النسخ التي بحوزتي، وَالظاهر أن هَذِهِ الزيادة لَا مَعْنَى لإثباتها وأَنَّهَا ليست من كَلَام الشَّارح، لِأَنَّهُ يتكلم عَلَى نصب الخبر عَلَى أَيِّ شيء نصب؟ لَا عَلَى العامل فيه، وزد عَلَى هَذَا أن الشَّارح نقل فِي "التصريح" (١/ ١٨٤) الاتفاق عَلَى=

الثَّانِيَةُ وَالثَّالِثَةُ الوَاقِعَةُ حَالًا وَالوَاقِعَةُ مَفْعُولًا بِهِ، وَمَحَلُّهُمَا النَّصْبُ؛ فَالحَالِيَّةُ، نَحْوُ: ﴿وَجَآءُوٓ أَبَاهُمْ عِشَآءً يَبْكُونَ﴾.

الجُمْلَةُ الثَّانِيَةُ وَالثَّالِثَةُ [مِنَ الَّتِي لَهَا مَحَلٌّ][1]: الوَاقِعَةُ حَالًا[2] وَالوَاقِعَةُ مَفْعُولًا بِهِ، وَمَحَلُّهُمَا النَّصْبُ؛ فَالحَالِيَّةُ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَجَآءُوٓ أَبَاهُمْ عِشَآءً يَبْكُونَ﴾[يوسف:١٦]، فَجُمْلَةُ ﴿يَبْكُونَ﴾ مِنَ الفِعْلِ وَالفَاعِلِ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ عَلَى الحَالِ مِنَ الوَاوِ، وَ﴿عِشَآءً﴾ مَنْصُوبٌ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ. وَقَوْلِهِ[3] ﷺ: «أَقْرَبُ مَا يَكُونُ العَبْدُ مِنْ رَبِّهِ وَهُوَ سَاجِدٌ»[4]، فَجُمْلَةُ «وَهُوَ سَاجِدٌ» مِنَ المُبْتَدَإِ وَالخَبَرِ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ عَلَى الحَالِ مِنَ «العَبْدُ»[5].

= أن الخبر فِي بَاب كَانَ وأخواتها منصوب بِهَا وَإِنَّمَا الخلاف حَاصل فِي الاسم، فالكوفيون يرون أَنَّهَا لَا تعمل فِي المرفوع شيئًا، وَإِنَّمَا هُوَ مرفوع بِمَا كَانَ مرفوعًا به قبل دخولها.

[1] ما بين المعكوفين ساقط من الأصل، أ، ج، ط١.

(٢) يرجع للثانية، (والواقعة مفعولًا): يرجع للثالثة، فهو لف ونشر مرتب، والحامل له على هذا الصنيع الاختصار. "المدابغي" (ل/ ١٦).

(٣) يعني لا فرق في الحالية بين الفعلية كما مَثَّلَ المصنف بـ(يبكون)، والاسمية كهذا الحديث.

(٤) الحديث رواه مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه (٤٨٢)، وإعرابه باختصار: **أقرب**: مبتدأ، **ما**: مصدرية. **يكون**: فعل مضارع تام، أي: يوجد. **العبد**: فاعل ليكون التام، والمصدر المؤول مضاف إليه، أي: أقرب كون العبد، وهو مصدر فيعم، أي: أقرب أكوان العبد. **من ربه**: جار ومجرور متعلق بأقرب لا متعلق بخبر (يكون)؛ لأنها تامة، فلا تحتاج إلى خبر، وخبر (أقرب) محذوف وجوبًا لسد الحال مسده، والتقدير: حاصل إذا كان، أو إذ كان، أي: وجد وهو ساجد، وجملة (وهو ساجد) في محل نصب على الحال من الضمير المستتر في كان المحذوفة، وهي تامة.

(٥) على حذف مضاف، أي: من ضمير العبد المستتر في (كان) المحذوفة التامة كما قدرنا. "المدابغي".

وَالمَفْعُولِيَّةُ تَقَعُ فِي أَرْبَعَةِ مَوَاضِعَ: مَحْكِيَّةً بِالقَوْلِ، نَحْوُ: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ ٱللَّهِ﴾، وَتَالِيَةً لِلمَفْعُولِ الأَوَّلِ فِي بَابِ (ظَنَّ)، نَحْوُ: (ظَنَنْتُ زَيْدًا يَقْرَأُ)، وَتَالِيَةً لِلمَفْعُولِ الثَّانِي فِي بَابِ (أَعْلَمَ)، نَحْوُ: (أَعْلَمْتُ زَيْدًا عَمْرًا أَبُوهُ قَائِمٌ)،

وَالجُمْلَةُ المَفْعُولِيَّةُ تَقَعُ فِي أَرْبَعَةِ مَوَاضِعَ:

الأَوَّلُ: أَنْ تَقَعَ مَحْكِيَّةً[1] بِالقَوْلِ[2]، نَحْوُ: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ ٱللَّهِ﴾ [مريم:٣٠]، فَجُمْلَةُ ﴿إِنِّي عَبْدُ ٱللَّهِ﴾ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى المَفْعُولِيَّةِ مَحْكِيَّةٌ بِـ﴿قَالَ﴾، وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهَا مَحْكِيَّةٌ بِـ﴿قَالَ﴾ كَسْرُ إِنَّ بَعْدَ دُخُولِ ﴿قَالَ﴾[3].

وَالثَّانِي: أَنْ تَقَعَ تَالِيَةً لِلمَفْعُولِ الأَوَّلِ فِي بَابِ (ظَنَّ)[4]، نَحْوُ: (ظَنَنْتُ زَيْدًا يَقْرَأُ)، فَجُمْلَةُ (يَقْرَأُ) مِنَ الفِعْلِ وَفَاعِلِهِ المُسْتَتِرِ فِيهِ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى أَنَّهَا المَفْعُولُ الثَّانِي لِـ(ظَنَّ).

وَالثَّالِثُ: أَنْ تَقَعَ تَالِيَةً لِلمَفْعُولِ الثَّانِي فِي بَابِ (أَعْلَمَ)، نَحْوُ: (أَعْلَمْتُ زَيْدًا عَمْرًا أَبُوهُ قَائِمٌ)، فَجُمْلَةُ (أَبُوهُ قَائِمٌ) فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى أَنَّهَا المَفْعُولُ

---

(١) الحكاية: إيراد اللفظ على صورته الأولى. «حاشية عطار».

(٢) الخالص من معنى الظن كمثال المصنف، فإن كان القول بمعنى الظن، فإنه لا يعمل في محل الجمل، وإنما يعمل في مفرداتها نحو: أتقول زيدًا عالمًا أي: أتظن. قاله الشارح في «شرح الأزهرية» ص(١٣٧). والمراد بقوله؛: بالقول أي: بمادته لا بخصوص هذا اللفظ، فشمل الماضي، والمضارع، والأمر، واسم الفاعل، ونحوها، وما بمعناه كـ(أنادي) ليس له حكمه عند البصريين.

(٣) قال الشنواني: وذلك لأن (إن) المفعولة لا على وجه الحكاية تفتح. «المدابغي».

(٤) أي: في باب أفعال القلوب التي تتعدى إلى مفعولين، فإن أصل المفعول الثاني خبر، والخبر قد يكون جملة، فكذلك المفعول الثاني؛ فلهذا لا يقع المفعول الثاني جملة في باب (أعطى وكسا).

وَمُعَلَّقًا عَنْهَا العَامِلُ، نَحْوُ: ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ ٱلْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ﴾ .....

الثَّالِثُ، وَإِنَّمَا لَمْ تَقَعْ تَالِيَةً لِلمَفْعُولِ الأَوَّلِ مِنْ بَابِ (أَعْلَمَ)؛ لِأَنَّ مَفْعُولَهُ الثَّانِي مُبْتَدَأٌ فِي الأَصْلِ، وَالمُبْتَدَأُ لَا يَكُونُ جُمْلَةً[1].

وَالرَّابِعُ: أَنْ تَقَعَ مُعَلَّقًا عَنْهَا العَامِلُ؛ وَالتَّعْلِيقُ[2]: إِبْطَالُ العَمَلِ لَفْظًا وَإِبْقَاؤُهُ مَحَلًّا[3]؛ لِمَجِيءِ مَا لَهُ صَدْرُ الكَلَامِ[4]، سَوَاءٌ كَانَ العَامِلُ مِنْ بَابِ (عَلِمَ) أَمْ مِنْ غَيْرِهِ.

فَالأَوَّلُ[5] نَحْوُ: ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ ٱلْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ﴾[الكهف:١٢]، فَـ﴿أَيُّ ٱلْحِزْبَيْنِ﴾ مُبْتَدَأٌ وَمُضَافٌ إِلَيْهِ، وَ﴿أَحْصَىٰ﴾[6] خَبَرُهُ وَهُوَ فِعْلٌ مَاضٍ لَا اسْمُ تَفْضِيلٍ، مِنَ الإِحْصَاءِ عَلَى الأَصَحِّ[7]، وَجُمْلَةُ المُبْتَدَإِ وَخَبَرِهِ فِي مَوْضِعِ

---

(١) أي: على المشهور، وجوز بعضهم كونه جملة، وقد تقدم لك مثاله في (تسمع بالمعيدي).

(٢) والتعليق ليس مختصًّا بباب (ظن)، بل هو جائز في كل فعل قلبي أي: كل فعل دلَّ على معنى قائم بالقلب كـ: علم، وتفكر، ونظر، وعرف. انظر "المغني مع الدسوقي" (٢/ ٧١).

(٣) أي: في محل مجموع الجملة بدليل عطف الجمل عليها منصوبًا جُزْآها نحو: علمت لزيد قائم وبكرًا قاعدًا.

ويستفاد من هذا أن المعلِّق بكسر اللام إنما يمنع العمل بالنسبة للتي اتصل بها لا بالنسبة لتوابعها كما قاله الشهاب العبادي. "المدابغي" (ل/ ١٨).

(٤) أي: بعد العامل، وما له صدر الكلام كأداة الاستفهام و (ما) النافية، ولام الابتداء؛ لأن ما قبلها لا يعمل فيما بعدها.

(٥) أي: ما كان من باب (علم).

(٦) أي: جملة (أحصى) لا الفعل وحده.

(٧) راجع لقوله: فعل ماضٍ؛ لأنه لو كان اسم تفضيل لكان على غير القياس؛ لأنه من رباعي. وَرَدَّ ابنُ هشام في "المغني" (٢/ ٥٩٨) القول بأنه اسم تفضيل بقوله: بأن الأمد ليس مُحصِيًا، بل مُحصىً، وشرط التمييز بعد أفعل كونه فاعلًا في المعنى كـ(زيد أكثر مالًا). اهـ، وممن قال بالفعلية الزمخشري، والفارسي، وابن عطية، واختار الزجاج، =

﴿ فَلْيَنظُرْ أَيُّهَآ أَزْكَىٰ طَعَامًا ﴾.

نَصْبٍ؛ سَادَّةً مَسَدَّ مَفْعُوْلَيْ ﴿ نَعْلَمَ ﴾.

وَالثَّانِي[1]: ﴿ فَلْيَنظُرْ أَيُّهَآ أَزْكَىٰ طَعَامًا ﴾[الكهف:١٩] فـ﴿ أَيُّهَآ ﴾ مُبْتَدَأٌ وَمُضَافٌ إِلَيْهِ، وَ﴿ أَزْكَىٰ ﴾ خَبَرُهُ، وَ﴿ طَعَامًا ﴾ تَمْيِيزٌ، وَجُمْلَةُ المُبْتَدَإِ وَخَبَرِهِ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ؛ سَادَّةً مَسَدَّ مَفْعُولِ[2] ﴿ يَنْظُرْ ﴾ المُقَيْدِ بِالجَارِّ[3].

قَالَ المُصَنِّفُ فِي "المُغْنِي"[4]: لِأَنَّهُ[5] يُقَالُ (نَظَرْتُ فِيْهِ)، وَلَكِنَّهُ هُنَا عُلِّقَ بِالاسْتِفْهَامِ عَنِ الوُصُولِ فِي اللَّفْظِ إِلَى المَفْعُولِ، وَهُوَ[6] مِنْ حَيْثُ المَعْنَى طَالِبٌ لَهُ[7] عَلَى مَعْنَى ذَلِكَ الحَرْفِ[8].

وَزَعَمَ ابْنُ عُصْفُورٍ[9] أَنَّهُ[10] لَا يُعَلَّقُ فِعْلٌ غَيْرُ (عَلِمَ، وَظَنَّ) حَتَّى يَتَضَمَّنَ

= والتبريزي، وأبوحيان في "البحر المحيط" أنه اسم تفضيل، وانظر الخلاف في "البحر المحيط" عند هذه الآية، و"أضواء البيان" للشنقيطي.

(١) أي: العامل فيه من غير باب (علم). [٢] في ط١: (مَفْعُولي).

(٣) يعني: أن الجملة حلت محل الجار والمجرور؛ فمن ثَمَّ كان معنى الجار ملاحظًا فيها، ولا يلاحظ أن الأصل كان جارًّا داخلًا عليها، حتى يرد قول الدماميني يستلزم النصب بنزع الخافض، وهو سماعي لا يخرج عليه هذا التركيب الشائع. "الدسوقي" (٢/ ٧١).

(٤) "المغني" (٢/ ٤١٦). (٥) علة لقوله: مقيد بالجار.

(٦) أي: ذلك الفعل. (٧) أي: لذلك المفعول.

(٨) فتكون الجملة في محل نصب مفعول (ينظر) على معنى (في) أي: فلينظر في جواب هذا الاستفهام. "الدسوقي" (٢/ ٧١).

(٩) انظر رأيه في "شرح الجمل" (١/ ١٥١-١٥٢).

(١٠) هذا مقابل التعميم المذكور في قوله: سواء كان العامل من باب (علم)، أم من غيره. وأجاز يونس التعليق في جميع الأفعال، ففي التعليق ثلاثة مذاهب. "المدابغي".

واعلم أن الجملة التي يعلق عنها العامل على ثلاثة أقسام: =

وَالرَّابِعَةُ المُضَافُ إِلَيْهَا، وَمَحَلُّهَا الجَرُّ، نَحْوُ: ﴿هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾، ﴿يَوْمَ هُم بَٰرِزُونَ﴾، .....

مَعْنَاهُمَا، وَعَلَى هَذَا[1] فَتَكُونُ هَذِهِ الجُمْلَةُ سَادَّةً مَسَدَّ مَفْعُولَيْنِ[2]. انْتَهَى

وَالنَّظَرُ: الفِكْرُ فِي حَالِ المَنْظُورِ فِيْهِ.

وَالرَّابِعَةُ مِنَ الجُمَلِ الَّتِي لَهَا مَحَلٌ مِنَ الإِعْرَابِ: الجُمْلَةُ المُضَافُ إِلَيْهَا، وَمَحَلُّهَا الجَرُّ؛ فِعْلِيَّةً كَانَتْ أَوِ اسْمِيَّةً.

فَالأُولَى: نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿هَٰذَا يَوْمُ[3] يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ [المائدة:١١٩]، فَجُمْلَةُ ﴿يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ فِي مَحَلِّ جَرٍّ بِإِضَافَةِ ﴿يَوْمُ﴾ إِلَيْهَا.

وَالثَّانِيَةُ: نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَوْمَ هُم بَٰرِزُونَ﴾ [غافر:١٦]، فَجُمْلَةُ ﴿هُم بَٰرِزُونَ﴾ مِنَ المُبْتَدَإِ وَالخَبَرِ فِي مَحَلِّ جَرٍّ بِإِضَافَةِ ﴿يَوْمَ﴾ إِلَيْهَا[4]،

= ١- ما وقعت في موضع مفعولين، كمثال المصنف الأول.

٢- ما وقعت في موضع مفعول مقيد بالجار كـ(في)، كمثاله الثاني.

٣- ما وقعت في موضع مفعول مُسَرَّح أي: غير مقيد بالجار نحو: عرفت من أبوه؛ لأنك تقول: عرفت زيدًا. هكذا في "المغني" (٢/ ٤١٧)، فكان ينبغي أن يذكر هنا المثال الثالث تتميمًا للفائدة. "المدابغي".

(١) أي: ما زعمه ابن عصفور.

(٢) أي: لأن الشيء حُمِلَ على ما تضمنه. "الدسوقي" (٢/ ٧١١).

(٣) قرأ نافع بالفتح، أي: فتح ﴿يَوْم﴾ على البناء لإضافتة إلى الجملة، وقرأ الباقون بالرفع على الإعراب، وعلى كل هو خبر اسم الإشارة. "المدابغي".

(٤) لم يتعرض لإعراب (يوم)، وفيه ثلاثة أعاريب:

أحدها: أنه بدل، أو عطف بيان من (يوم) في قوله ﴿يَوْمَ ٱلتَّلَاقِ﴾ الواقع مفعولًا ثانيًا لـ﴿يُنذِرَ﴾، ومفعوله الأول محذوف أي: لينذرهم يوم التلاق...إلخ. =

وَكُلُّ جُمْلَةٍ وَقَعَتْ بَعْدَ (إِذْ)، أَوْ (إِذَا)، أَوْ (حَيْثُ)، أَوْ (لَمَّا) الوُجُودِيَّةِ عِنْدَ مَنْ قَالَ بِاسْمِيَّتِهَا، أَوْ (بَيْنَمَا)، أَوْ (بَيْنَا).....

وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ ﴿يَوْمَ﴾ فِيهِمَا مُضَافٌ عَدَمُ تَنْوِينِهِ.

وَكَذَا كُلُّ جُمْلَةٍ وَقَعَتْ بَعْدَ (إِذْ) الدَّالَّةِ عَلَى المَاضِي، أَوْ (إِذَا) الدَّالَّةِ عَلَى المُسْتَقْبَلِ، أَوْ (حَيْثُ) الدَّالَّةِ عَلَى المَكَانِ[1]، أَوْ (لَمَّا) الوُجُودِيَّةِ[2] الدَّالَّةِ عَلَى وُجُودِ شَيْءٍ لِوُجُودِ غَيْرِهِ؛ عِنْدَ مَنْ قَالَ بِاسْمِيَّتِهَا، وَهُوَ أَبُوبَكْرِ بْنُ السَّرَّاجِ[3]، وَتَبِعَهُ أَبُوعَلِيٍّ الفَارِسِيُّ، وَتَبِعَهُمَا أَبُوالفَتْحِ بْنُ جِنِّي، وَتَبِعَهُمْ جَمَاعَةٌ زَعَمُوا أَنَّهَا ظَرْفٌ بِمَعْنَى (حِينٍ)، وَقَالَ ابْنُ مَالِكٍ[4]: ظَرْفٌ بِمَعْنَى (إِذْ)، وَاسْتَحْسَنَهُ المُصَنِّفُ فِي «المُغْنِي»[5]. أَوْ (بَيْنَمَا) أَوْ (بَيْنَا) بِزِيَادَةِ

= **ثانيها**: أنه ظرف لقوله ﴿لَا يَخْفَىٰ﴾ أي: لا يخفى على الله منهم شيء يوم هم بارزون.
ثالثها: أنه ظرف للتلاق أي: لينذر الناس يوم التلاق يوم هم بارزون. «المدابغي».

(١) ولا يضاف من أسماء المكان إلى الجمل غيرها، وإضافتها إلى الجملة لازمة، وكذلك (إذ) و(إذا). قال الرضي في «شرح الكافية» (٣/ ٢٦٧): وندر إضافة (حيث) إلى المفرد كقوله:

ونطعنهم حيث الحُبَى بعد ضربهم بيض المواصي حيث ليٌ العمائم

وقول الآخر:

أما ترى حيث سهيل طالعَا نجمًا يضيء كالشهاب لامعَا

اهـ، وانظر «شرح التسهيل» (٣/ ٢٣٢).

(٢) أخرج الجازمة التي بمعنى (لم)، والاستثنائية التي بمعنى (إلا)؛ لأنهما حرفان لا يمكن إضافتهما.

(٣) انظر رأي ابن السراج في كتابه «الأصول في النحو» (٢/ ١٥٧)، و(٣/ ١٧٩).

(٤) «التسهيل مع شرحه» (٣/ ١٠١).

(٥) (٢/ ٢٨٠)، ووجه استحسان ذلك لأنها تشارك (إذ) في أمرين:
١- ملازمتها للإضافة إلى الجمل الماضوية. =

فَهِيَ فِي مَوْضِعِ خَفْضٍ بِإِضَافَتِهِنَّ إِلَيْهَا.

المِيْم فِي الأُولَى[1] وَحَذْفِهَا فِي الثَّانِيَةِ، فَهِيَ أَيِ: الجُمْلَةُ الوَاقِعَةُ بَعْدَ هَذِهِ المَذْكُورَاتِ فِي مَوْضِعِ خَفْضٍ بِإِضَافَتِهِنَّ أَيْ: إِضَافَةِ هَذِهِ المَذْكُورَاتِ إِلَيْهَا.

مِثَالُ (إِذْ) قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَٱذْكُرُوٓاْ إِذْ أَنتُمْ قَلِيلٌ﴾[الأنفال:٢٦] و﴿إِذْ كُنتُمْ قَلِيلًا﴾[الأعراف:٨٦] فَتُضَافُ لِلجُمْلَتَيْنِ كَمَا مَثَّلْنَا.

وَمِثَالُ (إِذَا) -وَتَخْتَصُّ بِالجُمْلَةِ الفِعْلِيَّةِ[2] عَلَى الأَصَحِّ[3]- قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ وَٱلْفَتْحُ﴾[النصر:١].

وَمِثَالُ (حَيْثُ): (جَلَسْتُ حَيْثُ جَلَسَ زَيْدٌ أَوْ حَيْثُ زَيْدٌ جَالِسٌ)، فَتُضَافُ لِلجُمْلَتَيْنِ كَمَا مَثَّلْنَا، وَإِضَافَتُهَا إِلَى الجُمْلَةِ الفِعْلِيَّةِ أَكْثَرُ[4].

= ٢- كونها بمعنى الماضي، بخلاف (حين) فيهما، فإنها تضاف للجملة، وللمفرد أيضا، ومعناها مطلق الزمان. انظر "المغني مع الدسوقي" (٢/ ٢٨٤)، و"المدابغي"، و"حاشية عطار".

(١) قوله (بزيادة الميم في الأولى) يشعر بأن (بينا) أصل (بينما)؛ لأنه ادَّعى أن الميم زائدة، وينافيه ما سيأتي من قوله (وأصل بينا بينما) فحذفت الميم، وظاهر كلام الرضي أن (ما) في (بينما)، والألف في (بينا) كافتان لـ(بين) عن الإضافة، فكل منهما أصل مستقل، ليس مضافًا للجملة، فكان على هذا ينبغي إسقاطهما. تأمل. اهـ "المدابغي".

(٢) أي: التي فعلها ماض كثيرًا، أو مضارع قليلًا، وقد اجتمعا في قوله:

والنفس راغبة إذا رغبتها وإذا تُرَدُّ إلى قليل تقنعُ

"المغني" (١/ ٩٣).

(٣) وهو مذهب جمهور البصريين ومقابله ما ذهب إليه الأخفش، والكوفيون، فإنهم جوزوا دخول (إذا) على الجمل الاسمية. قال ابن مالك في "شرح التسهيل" (٢/ ٢١٣): وبقول الأخفش أقول. انظر "التصريح" (٢/ ٤٠)، و"المغني" (١/ ٩٣).

(٤) وندر إضافتها إلى المفرد كما تقدم.

وَمِثَالُ (لَمَّا) قَوْلُكَ: (لَمَّا جَاءَ زَيْدٌ جَاءَ عَمْرٌو) وَتَخْتَصُّ بِالفِعْلِ المَاضِي[1].

وَمِثَالُ (بَيْنَمَا) أَوْ (بَيْنَا) قَوْلُكَ: (بَيْنَمَا أَوْ بَيْنَا زَيْدٌ قَائِمٌ أَوْ[2] يَقُومُ زَيْدٌ) وَالصَّحِيحُ[3] أَنَّ (مَا) كَافَّةٌ لِـ(بَيْنَ) عَنِ الإِضَافَةِ فَلَا مَحَلَّ لِلجُمْلَةِ بَعْدَهَا مِنَ

---

(١) أي: شرطًا وجوابًا، الأول باتفاق، والثاني على الراجح عند أكثر النحاة خلافًا لابن مالك في إجازة إتيانه جملة اسمية مقرونة بالفاء كقوله تعالى ﴿فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ فَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ﴾[لقمان:٣٢]، ولابن عصفور في إجازة إتيانه فعلًا مضارعًا استدلالًا بقوله تعالى ﴿فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَٰهِيمَ ٱلرَّوْعُ وَجَآءَتْهُ ٱلْبُشْرَىٰ يُجَٰدِلُنَا﴾[هود:٧٤]. وما احتجا به مؤول كما في "المغني" (١/ ٢٨١)، و"الصبان" (٢/ ٢٥٩).

(٢) (أو) في كلام الشارح للتنويع في التعبير، فالمعنى: أن كل واحدة من هاتين الكلمتين صالحة لأن يقع بعدها الجملة الاسمية والفعلية، ففيه اختصار في التعبير. اهـ "حاشية عطار".

(٣) قال السيوطي في "الهمع" (٢/ ٢٠٥): وما ذكر من أن الجملة بعد (بينا و بينما) مضاف إليها قول الجمهور، وذهب الفارسي وابن جني إلى أن إضافتهما إلى الجملة على تقدير حذف زمان مضاف إلى الجملة، وذهب قوم إلى أن (ما والألف) كافتان لـ(بين) عن الإضافة، فلا محل للجملة بعدهما، وذهب آخرون إلى أن (ما) كافة دون (الألف)، بل هي مجرد إشباع. اهـ، انظر "المغني" (١/ ٣١١)، و"الصبان" (٢/ ٢٥٤).

فائدة: (بينا و بينما) تحتاجان إلى جواب، لما فيهما من معنى الشرط، والأفصح اقترانه بـ(إذ) أو(إذا) الفجائيتين، نحو قول عمر: بينما نحن جلوس عند رسول الله إذ طلع علينا. الحديث، وقول الشاعر:

استقدر الله خيرًا وارْضَيَنَّ به ... فبينما العسر إذ دارت مياسير

وقول الحرقة بنت النعمان:

فبينا نسوسُ الناسَ والأمرُ أمرُنا ... إذا نحن فيهم سُوقَةٌ نَتَنَصَّفُ

وقول الآخر:

بينما المرءُ في فنونِ الأماني ... فإذا رائدُ المنونِ موافي

وكان الأصمعي لا يرى إلاَّ طرح (إذ) من جواب (بينا، و بينما)، ويستضعف الإتيان =

وَالخَامِسَةُ: الوَاقِعَةُ جَوَابًا لِشَرْطٍ جَازِمٍ وَمَحَلُّهَا الجَزْمُ إِذَا كَانَتْ مَقْرُونَةً بِالفَاءِ، .....

الإِعْرَابِ. وَأَصْلُ (بَيْنَا) بَيْنَمَا فَحُذِفَتِ المِيْمُ.

وَالجُمْلَةُ الخَامِسَةُ: الوَاقِعَةُ جَوَابًا لِشَرْطٍ جَازِمٍ -وَهُوَ (إِنِ) الشَّرْطِيَّةُ وَأَخَوَاتُهَا- وَمَحَلُّهَا الجَزْمُ[1] إِذَا كَانَتِ الجُمْلَةُ الجَوَابِيَّةُ مَقْرُونَةً بِالفَاءِ[2]؛ سَوَاءٌ

= بها، وكان يقول: (بينا أنا جالس إذ جاء عمرو) محالٌ.

قال ابن مالك في "شرح التسهيل" (٢/ ٢٠٩): وتركها أقيس، لأن المعنى المستفاد معها مستفاد بتركها، وكلاهما مروي عن العرب نثرًا ونظمًا. اهـ، وانظر "شرح المفصل" لابن يعيش (ج٤/ ٩٩)، و"المدابغي"، و"درة الغواص" ص(٧٧)، و"الجنى الداني" ص(٣٦٦-٣٦٧).

(١) أي: وإعراب محلها الجزم.

(٢) أي: ولو كانت الفاء مقدرة كقوله:

من يفعل الحسنات الله يشكرها والشر بالشر عند الله مثلان

أراد: فالله يشكرها. وقوله:

ومن لا يزل ينقاد للغي والهوى سيُلفى على طول السلامة نادما

أراد: فسيلفى، ولا تحذف الفاء إلا في الضرورة، وأجاز الكوفيون حذفها في الاختيار، ثم إن دخول هذه الفاء واجب إذا لم يصلح الجواب لمباشرة الأداة (إن) ولا غيرها، وذلك في مواضع نظمها بعضهم بقوله:

اسميـــة طلبيـــة وبجامـــد وبما وقد وبلن وبالتنفيس

وجائز إذا صلح لمباشرة الأداة، لكن يكون خبرًا لمبتدإ مقدر، والجملة هي الجواب، كقوله تعالى: ﴿فَمَن يُؤْمِنْ بِرَبِّهِۦ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا﴾[الجن:١٣] أي: فهو لا يخاف، وقوله ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنْهُ﴾[المائدة:٩٥] أي: فهو ينتقم، وأمثلة غير الصالح على ترتيب البيت السابق من القرآن العزيز ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾[الأنعام:١٧] ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى﴾[آل عمران:٣١] ﴿إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ مِنكَ =

أَوْ بِـ(إِذَا) الْفُجَائِيَّةِ. فَالأُولَى نَحْوُ: ﴿مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِىَ لَهُۥ وَيَذَرُهُمْ﴾،

كَانَتْ اسْمِيَّةً أَمْ فِعْلِيَّةً، خَبَرِيَّةً أَمْ إِنْشَائِيَّةً، أَوْ كَانَتْ مَقْرُونَةً بِـ(إِذَا) الْفُجَائِيَّةِ. وَلَا تَكُونُ إِلَّا اسْمِيَّةً[1]، وَالأَدَاةُ (إِنْ) خَاصَّةً[2].

فَالأُولَى الْمَقْرُونَةُ بِالْفَاءِ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِىَ لَهُۥ وَيَذَرُهُمْ﴾[الأعراف:١٨٦]، فَجُمْلَةُ ﴿لَا هَادِىَ لَهُۥ﴾ مِنْ (لَا) وَاسْمِهَا وَخَبَرِهَا فِي مَحَلِّ جَزْمٍ؛ لِوُقُوعِهَا جَوَابًا لِشَرْطٍ جَازِمٍ وَهُوَ (مَنْ)،

= مَالًا وَوَلَدًا ۝ فَعَسَىٰ رَبِّى﴾[الكهف:٣٩-٤٠] ﴿فَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَمَا سَأَلْتُكُم مِّنْ أَجْرٍ﴾[يونس:٧٢] ﴿إِن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ﴾[يوسف:٧٧] ﴿وَمَا يَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ فَلَن يُكْفَرُوهُ﴾[آل عمران:١١٥] ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ ٱللَّهُ﴾[التوبة:٢٨]. انظر "حاشية ابن حمدون على الكودي" (٢/ ٩٦)، و"المدابغي"، و"السجاعي" ص(٤١)، و"التصريح" (٢/ ٢٥٠)، و"الصبان" (٤/ ١٨).

(١) موجبة غير مقترنة بـ(إنَّ) المؤكِّدة، وكذلك غير طلبية، فلا يقال: إن يقم زيد إذا ما عمرو قائم، وإنما يقال: فما عمرو قائم، ولا يقال: إن كنت تقطع رحمك إذا إنَّ محمدًا يَصِلُ رحمه، وإنما يقال: فإنَّ محمدًا يصل رحمه، ولا يقال: إن عصى زيد إذا ويل له، وإنما يقال: فويل له. انظر "التصريح مع حاشية ياسين" (٢/ ٢٥١)، و"عدة السالك" (٤/ ١٩٢)، و"الجنى الداني" ص(٣٦٦).

(٢) الحصر إضافي بالنسبة إلى أدوات الشرط الجازمة، فلا ينافي أنها قرنت بـ(إذا) الفجائية بعد (إذا) الشرطية نحو قوله تعالى: ﴿فَإِذَآ أَصَابَ بِهِۦ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦٓ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ﴾[الروم:٤٨] قاله الشنواني.

وقد يجمع بين (الفاء) و(إذا) الفجائية تأكيدًا خلافًا لمن منع ذلك قال الله تعالى: ﴿فَإِذَا هِىَ شَٰخِصَةٌ أَبْصَٰرُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾[الأنبياء:٩٧] قال الزمخشري: (إذا) هذه هي الفجائية، وقد تقع في المجازاة سادة مسدَّ الفاء، فإذا جاءت الفاء معها تعاونتا على وصل الجزاء فيتأكد، ولو قيل: إذا هي شاخصة، أو فهي شاخصة كان سديدًا. اهـ "التصريح" (٢/ ٢٥١).

وَلِهَذَا قُرِئَ بِجَزْمِ (يَذَرْ) عَطْفًا عَلَى مَحَلِّ الجُمْلَةِ، وَالثَّانِيَةُ نَحْوُ: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾، فَأَمَّا نَحْوُ: (إِنْ قَامَ زَيْدٌ قَامَ عَمْرٌو) فَمَحَلُّ الجَزْمِ مَحْكُومٌ بِهِ لِلفِعْلِ وَحْدَهُ لَا لِلجُمْلَةِ بِأَسْرِهَا،

وَلِهَذَا أَيْ: وَلِأَجْلِ أَنَّهَا فِي مَحَلِّ جَزْمٍ قُرِئَ بِجَزْمِ (يَذَرْ) بِالياءِ عَطْفًا[1] عَلَى مَحَلِّ الجُمْلَةِ، فَ(يَذَرْ) مَجْزُومٌ فِي قِرَاءَةِ حَمْزَةَ وَالكِسَائِيِّ[2] مَعْطُوفٌ عَلَى مَحَلِّ جُمْلَةِ ﴿فَلَا هَادِيَ لَهُۥ﴾.

وَالثَّانِيَةُ **المَقْرُونَةُ بِـ(إِذَا) الفُجَائِيَّةِ**، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [الروم:٣٦]، فَجُمْلَةُ ﴿هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ فِي مَحَلِّ جَزْمٍ؛ لِوُقُوعِهَا جَوَابًا لِشَرْطٍ جَازِمٍ وَهُوَ ﴿إِنْ﴾، وَالفَجْأَةُ: البَغْتَةُ[3]، وَتَقْيِيدُ الشَّرْطِ بِالجَازِمِ احْتِرَازًا عَنِ الشَّرْطِ غَيْرِ الجَازِمِ كـ(إِذَا) وَ(لَوْ) وَ(لَوْلَا)[4].

فَأَمَّا إِذَا كَانَتْ جُمْلَةُ الجَوَابِ فِعْلُهَا مَاضٍ خَالٍ عَنِ الفَاءِ نَحْوُ: (إِنْ قَامَ زَيْدٌ قَامَ عَمْرٌو) فَمَحَلُّ الجَزْمِ فِي الجَوَابِ، مَحْكُومٌ بِهِ لِلفِعْلِ وَحْدَهُ وَهُوَ (قَامَ) لَا لِلجُمْلَةِ بِأَسْرِهَا[5] وَهِيَ (قَامَ) وَفَاعِلُهُ.

---

(١) أي: لأجل العطف.

(٢) قال في "الكشاف": وقُرِئَ ويذرهم بالياء، والنون، والرفع على الاستئناف. وانظر "التصريح" (٢/ ٢٥١).

(٣) أي: المجيء من غير توقع، وهي بفتح الفاء وإسكان الجيم. "المدابغي".

(٤) فإن الجملة الواقعة جوابًا له لا محل لها من الإعراب مطلقًا. أي: اقترنت بالفاء، أو لا، كما سيأتي في الكلام على الجمل التي لا محل لها من الأعراب.

(٥) أي: بجميعها.

وَكَذَا القَوْلُ فِي فِعْلِ الشَّرْطِ، وَلهَذَا نَقُولُ: إِذَا عَطَفْتَ عَلَيْهِ مُضَارِعًا وَأَعْمَلْتَ الأَوَّلَ، نَحْوُ: (إِنْ قَامَ وَيَقْعُدَا أَخَوَاكَ قَامَ عَمْرٌو) فَتَجْزِمُ المَعْطُوفَ قَبْلَ أَنْ تُكْمِلَ الجُمْلَةَ.

وَكَذَا أَيْ: وَكَالقَوْلِ فِي فِعْلِ الجَوَابِ، القَوْلُ فِي فِعْلِ الشَّرْطِ[(١)]، أَنَّ الجَزْمَ مَحْكُومٌ بِهِ لِلفِعْلِ وَحْدَهُ لَا لِلجُمْلَةِ بِأَسْرِهَا؛ لِأَنَّ أَدَاةَ الشَّرْطِ إِنَّمَا تَعْمَلُ فِي شَيْئَيْنِ لَفْظًا أَوْ مَحَلًّا، فَلَمَّا عَمِلَتْ فِي مَحَلِّ الفِعْلَيْنِ لَمْ يَبْقَ لهَا تَسَلُّطٌ عَلَى مَحَلِّ الجُمْلَةِ بِأَسْرِهَا، وَلهَذَا نَقُولُ إِذَا عَطَفْتَ عَلَيْهِ أَيْ: عَلَى فِعْلِ الشَّرْطِ المَاضِي فِعْلًا مُضَارِعًا وَتَأَخَّرَ عَنْهُمَا[٢] مَعْمُولٌ وَأَعْمَلْتَ الفِعْلَ الأَوَّلَ[(٣)] وَهُوَ المَاضِي فِي المُتَنَازِعِ فِيهِ نَحْوُ: (إِنْ قَامَ وَيَقْعُدَا[٤] أَخَوَاكَ قَامَ عَمْرٌو) فَتَجْزِمُ المُضَارِعَ المَعْطُوفَ عَلَى المَاضِي قَبْلَ أَنْ تُكْمِلَ الجُمْلَةَ بِفَاعِلِهَا وَهُوَ (أَخَوَاكَ)، فَلَوْلَا أَنَّ الجَزْمَ مَحْكُومٌ بِهِ لِلفِعْلِ وَحْدَهُ لَلَزِمَ العَطْفُ[(٥)] عَلَى الجُمْلَةِ قَبْلَ إِتْمَامِهَا، وَهُوَ مُمْتَنِعٌ[(٦)].

---

(١) استطراد بحكم فائدة أخرى يتم المقصود بدونها، إذ الكلام في الجواب لا في الشرط، والاستطراد: ذكر الشيء في غير محله مع غيره لمناسبة بينهما. "المدابغي".

[٢] في ط٢: (عَنْهَا).

(٣) على المختار عند الكوفيين لسبقه، أما لو أعملت الثاني، وقلت: إن قاما ويقعد أخواك، فلا ينتج المدعى؛ لأنك لو عطفت (يقعد) على جملة (قاما) لم يلزم عليه العطف على الجملة قبل تمامها. تأمل.

[٤] في ط٢: (ويقعد).

(٥) أي: عطف (ويقعدا).

(٦) ويمكن أن يقال بجواز العطف على الجملة قبل كمالها في باب التنازع؛ لأنهم يغتفرون فيه ما لا يغتفر في غيره، ألا ترى أنهم جوزوا فيه عود الضمير على متأخر لفظًا ورتبة. انظر "الدسوقي مع المغني" (٢/ ٧٧).

تَنْبِيهٌ: إِذَا قُلْتَ: (إِنْ قَامَ زَيْدٌ أَقُومُ) مَا مَحَلُّ (أَقُومُ)؟ فَالجَوَابُ: قِيْلَ: هُوَ دَلِيلُ الجَوَابِ، وَقِيْلَ: هُوَ .....

تَنْبِيهٌ وَهُوَ لُغَةً[1]: الإِيْقَاظُ، يُقَالُ نَبَّهْتُ تَنْبِيهًا أَيْ: أَيْقَظْتُ إِيْقَاظًا. وَاصْطِلَاحًا: عُنْوانُ البَحْثِ الآتِي[2] بِحَيْثُ يُعْلَمُ مِنَ البَحْثِ السَّابِقِ[3] إِجْمَالًا. إِذَا قُلْتَ: (إِنْ قَامَ زَيْدٌ أَقُومُ) بِالرَّفْعِ، مَا مَحَلُّ (أَقُومُ)؟[4] فَالجَوَابُ عَنْ هَذَا السُّؤَالِ مُخْتَلَفٌ فِيهِ، قِيْلَ: إِنَّ (أَقُومُ) لَيْسَ هُوَ الجَوَابَ وَإِنَّمَا هُوَ دَلِيلُ الجَوَابِ[5]، وَهُوَ مُؤَخَّرٌ مِنْ تَقْدِيمٍ، وَالجَوَابُ مَحْذُوفٌ وَالأَصْلُ: (أَقُومُ إِنْ قَامَ زَيْدٌ أَقُمْ) وَهُوَ مَذْهَبُ سِيْبَوَيْهِ[6]. وَقِيْلَ: هُوَ أَيْ: أَقُومُ، نَفْسُ الجَوَابِ،

---

(١) إعراب (لغةً): تمييز، أو حال من المبتدإ عند سيبويه، أو منصوب بنزع الخافض، وإن كان سماعيًّا، إذ كثيرًا ما يرتكبون التسامح. اهـ «المدابغي».

(٢) قوله (عنوان)...إلخ. فيه أن العنوان لفظ التنبيه، المقصود بيان معناه المصطلح والمعني ليس هو العنوان، فلعل الأوضح أن يقال: هو الحكم المعلوم مما سبق إجمالًا. فليتأمل. «المدابغي» (ل/ ٢٢).

(٣) وهو مفهوم قوله: مقرون بالفاء أو بـ(إذا) الفجائية، والمراد بالبحث المبحوث فيه. قاله الشنواني.

(٤) عبارته توهم أنه لم يُخْتَلَفْ في أن له محلًّا، إنما الخلاف في ذلك المحل ما هو؟ وليس كذلك كما يعلم من الأقوال المذكورة، فكان ينبغي أن يقال: هل لجملة (أقوم) محل أم لا؟ لأن المبحوث عنه هو ثبوت المحل وعدمه لا تعيينه كما يتبادر من عبارته. انظر حاشيتي «المدابغي» (ل/ ٢٣)، و«حسن عطار» (٥٣-٥٤).

(٥) أي: لا عينه.

(٦) الكتاب: (٣/ ٦٦) قال رحمه الله: وقد تقول: إن أتيتني آتيك، أي: آتيك إن أتيتني قال زهير:

وإن أتاه خليل يوم مسألة ... يقولُ لا غائبٌ مالي ولا حَرِمُ

وهذا القول المنقول عن سيبويه هنا هو أحد قوليه، واقتصر عليه المؤلف لشهرته عنه، والقول الآخر يوافق القائل بأنه على إضمار الفاء. «المدابغي» (ل/ ٢٣).

عَلَى إِضْمَارِ الفَاءِ. فَعَلَى الأَوَّلِ لَا مَحَلَّ لَهُ؛ لِأَنَّهُ مُسْتَأْنَفٌ، وَعَلَى الثَّانِي مَحَلُّهُ الجَزْمُ، وَيَظْهَرُ أَثَرُ ذَلِكَ فِي التَّابِعِ.

عَلَى إِضْمَارِ الفَاءِ وَالمُبْتَدَإِ، وَالتَّقْدِيرُ: (فَأَنَا أَقُومُ)، وَهُوَ مَذْهَبُ الكُوفِيِّينَ[1].

وَقِيلَ: (أَقُومُ) هُوَ الجَوَابُ وَلَيْسَ عَلَى إِضْمَارِ الفَاءِ وَلَا عَلَى نِيَّةِ التَّقْدِيمِ، وَإِنَّمَا لَمْ يُجْزَمْ لَفْظُهُ؛ لِأَنَّ الأَدَاةَ لَمَّا لَمْ تَعْمَلْ فِي لَفْظِ الشَّرْطِ لِكَوْنِهِ مَاضِيًا مَعَ قُرْبِهِ، فَلَا تَعْمَلُ فِي الجَوَابِ مَعَ بُعْدِهِ[2].

فَعَلَى القَوْلِ الأَوَّلِ وَهُوَ أَنَّهُ دَلِيلُ الجَوَابِ لَا مَحَلَّ لَهُ؛ لِأَنَّهُ مُسْتَأْنَفٌ، وَلَفْظُهُ مَرْفُوعٌ لِتَجَرُّدِهِ مِنَ النَّاصِبِ وَالجَازِمِ، وَعَلَى القَوْلِ الثَّانِي وَهُوَ أَنْ يَكُونَ عَلَى إِضْمَارِ الفَاءِ مَحَلُّهُ مَعَ المُبْتَدَإِ الجَزْمُ، وَيَظْهَرُ أَثَرُ ذَلِكَ الاخْتِلَافِ فِي التَّابِعِ، فَتَقُولُ عَلَى الأَوَّلِ: (إِنْ قَامَ زَيْدٌ أَقُومُ وَيَقْعُدُ أَخَوَاكَ) بِالرَّفْعِ،

---

(١) والمبرد كما في "المقتضب" (٢/ ٦٩-٧٠)، وانظر "الارتشاف" (٤/ ١٨٧٥)، و"الأشموني" (٣/ ١٧-١٨)، وعَلَّلَ الفارضي تقدير (الفاء) بقوله: لأنه، -أي: الفعل- يرفع بعد الفاء، أي: لكونه حينئذ خبر مبتدإ محذوف، والجواب هو الجملة الاسمية. قال ابن مالك في "التسهيل": وإن قرن -أي المضارع الواقع في حيز الجواب بالفاء- رفع مطلقًا. قال الدماميني: أي: سواء كان الشرط ماضيًا نحو: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنْهُ﴾[المائدة:٩٥] أو مضارعًا نحو: ﴿فَمَن يُؤْمِنْ بِرَبِّهِۦ فَلَا يَخَافُ﴾[الجن:١٣] وهو إذ ذاك خبر مبتدإ محذوف، والجملة اسمية؛ ولذلك دخلت الفاء اهـ "الصبان" (٤/ ١٨).

(٢) فالأقوال ثلاثة. قال الحفيد: يلزم من القول الثالث أن لا يكون الجزاء معمولًا لأداة الشرط لفظًا ولا تقديرًا. اهـ قال الصبان (٣/ ١٨): وتكون الأداة عليه لا عمل لها في الجزاء أصلًا. صرح به الرضي. وأما الزرقاني، فقال: يقال في إعرابه: مرفوع لتجرده من الناصب والجازم، وفي محل جزم. فإن قيل: قولك (مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم ومحل جزم) متناقض. فالجواب: أن العامل لما لم يؤثر في لفظه كان مرفوعًا لتجرده، والمحل باعتبار وجود العامل، فالمحل وعدمه باعتبارين. اهـ "المدابغي".

وَالسَّادِسَةُ التَّابِعَةُ لِمُفْرَدٍ، كَالجُمْلَةِ المَنْعُوتِ بِهَا، وَمَحَلُّهَا بِحَسَبِ مَنْعُوتِهَا، فَهِيَ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ فِي نَحْوِ: ﴿مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لَّا بَيْعٌ فِيهِ﴾، وَنَصْبٍ فِي نَحْوِ: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِ﴾، وَجَرٍّ فِي نَحْوِ ﴿لِيَوْمٍ لَّا رَيْبَ فِيهِ﴾.

وَعَلَى الثَّانِي[1]: (وَيَقْعُدْ أَخَوَاكَ) بِالجَزْمِ(٢).

وَالجُمْلَةُ السَّادِسَةُ التَّابِعَةُ لِمُفْرَدٍ(٣)، كَالجُمْلَةِ المَنْعُوتِ بِهَا وَمَحَلُّهَا بِحَسَبِ مَنْعُوتِهَا، فَإِنْ كَانَ مَنْعُوتُهَا مَرْفُوعًا فَهِيَ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ، كَالوَاقِعَةِ فِي نَحْوِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لَّا بَيْعٌ فِيهِ﴾[البقرة:٢٥٤]، فَجُمْلَةُ ﴿لَّا بَيْعٌ فِيهِ﴾ مِنِ اسْمِ (لَا) وَخَبَرِهَا فِي مَحَلِّ رَفْعٍ عَلَى أَنَّهَا نَعْتٌ لِـ﴿يَوْمٌ﴾، وَإِنْ كَانَ مَنْعُوتُهَا مَنْصُوبًا فَهِيَ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ، كَالوَاقِعَةِ فِي نَحْوِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِ﴾[البقرة:٢٨١]، فَجُمْلَةُ ﴿تُرْجَعُونَ﴾ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى أَنَّهَا نَعْتٌ لِـ﴿يَوْمًا﴾، وَإِنْ كَانَ مَنْعُوتُهَا مَجْرُورًا فَهِيَ فِي مَوْضِعِ جَرٍّ، كَالوَاقِعَةِ فِي نَحْوِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لِيَوْمٍ لَّا رَيْبَ فِيهِ﴾[آل عمران:٩]، فَجُمْلَةُ ﴿لَّا رَيْبَ فِيهِ﴾ فِي مَوْضِعِ جَرٍّ لِأَنَّهَا نَعْتٌ لِـ﴿يَوْمٍ﴾.

---

[١] فِي أ: وعلى الثَّاني وَالثالث.

(٢) وأما على القول الثالث فيمتنع جزم المعطوف، فهو كالأول. "الصبان" (٣/ ١٨). وعلى ما ذكر الزرقاني يجوز الرفعُ في المعطوف باعتبار لفظ المعطوف عليه، والجزمُ باعتبار محله. والله أعلم.

(٣) قيد يخرج به الجملة، فلا تنعت، وكان الأولى أن يقيده الشارح بالنكرة؛ فإن الجملة لا تكون صفة لمعرفة، والمراد النكرة لفظًا ومعنىً كما في أمثلته، أو معنىً كالمعرف باللام الجنسية كقوله: ولقد أَمُرُّ على اللئيم يسبني. "حاشية عطار".

وَالسَّابِعَةُ التَّابِعَةُ لِجُمْلَةٍ لَهَا مَحَلٌّ، نَحْوُ: (زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ وَقَعَدَ أَخُوهُ)، فَجُمْلَةُ (قَامَ أَبُوهُ) فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ؛ لِأَنَّهَا خَبَرُ المُبْتَدَإِ، وَكَذَا جُمْلَةُ (قَعَدَ أَخُوهُ)؛ لِأَنَّهَا مَعْطُوفَةٌ عَلَيْهَا، وَلَو قَدَّرْتَ العَطْفَ عَلَى الاسْمِيَّةِ لَمْ يَكُنْ لِلمَعْطُوفَةِ مَحَلٌّ، وَلَوْ قَدَّرْتَ الوَاوَ وَاوَ الحَالِ كَانَتِ الجُمْلَةُ

وَالجُمْلَةُ السَّابِعَةُ، الجُمْلَةُ التَّابِعَةُ لِجُمْلَةٍ لَهَا مَحَلٌّ مِنَ الإِعْرَابِ، وَذَلِكَ[1] فِي بَابَيِ النَّسَقِ وَالبَدَلِ.

فَالأَوَّلُ نَحْوُ: (زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ وَقَعَدَ أَخُوهُ) فَجُمْلَةُ (قَامَ أَبُوهُ) فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ لِأَنَّهَا خَبَرُ المُبْتَدَإِ، وَكَذَا جُمْلَةُ (قَعَدَ أَخُوهُ) فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ أَيْضًا؛ لِأَنَّهَا مَعْطُوفَةٌ عَلَيْهَا أَيْ: عَلَى جُمْلَةِ (قَامَ أَبُوهُ) الَّتِي هِيَ خَبَرٌ عَنْ زَيْدٍ.

وَلَو قَدَّرْتَ العَطْفَ لِجُمْلَةِ (قَعَدَ أَخُوهُ) عَلَى مَجْمُوعِ الجُمْلَةِ الاسْمِيَّةِ الَّتِي هِيَ (زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ) لَمْ يَكُنْ لِلمَعْطُوفَةِ وَهِيَ (قَعَدَ أَخُوهُ) مَحَلٌّ؛ لِأَنَّهَا مَعْطُوفَةٌ عَلَى جُمْلَةٍ مُسْتَأْنَفَةٍ، وَلَوْ قَدَّرْتَ الوَاوَ فِي (وَقَعَدَ أَخُوهُ) وَاوَ الحَالِ لَا وَاوَ العَطْفِ، وَلَا وَاوَ الاسْتِئْنَافِ[2]؛ كَانَتِ الجُمْلَةُ الدَّاخِلَةُ عَلَيْهَا وَاوُ الحَالِ

---

(١) أي: والتبع لجملة واقع في بابي النسق والبدل خاصة كما في "المغني"، فلا يقع في النعت، وعطف البيان، إذ الجملة لا تنعت، ولا يعطف عليها عطف بيان؛ لأنه كالنعت، والتوكيد المعنوي؛ لأنه لا يؤكد بالألفاظ المخصوصة، أعني: أجمع، وتوابع أجمع إلا المفردات، وأما اللفظي، ففيه نزاع. انظر "الدسوقي" (٢/ ٨٠)، و"المدابغي".

(٢) هذا زائد على المتن؛ فإنه لم يتعرض له، وهذا وجه اعتراض الزرقاني، وأجاب بأن المراد بواو العطف العاطفة على الصغرى، وبواو الاستئناف العاطفة على الكبرى لدخولها على جملة مستأنفة. فتأمل. "المدابغي" (ل/ ٢٤).

فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ، وَكَانَتْ (قَدْ) فِيْهَا مُضْمَرَةً، وَإِذَا قُلْتَ: قَالَ زَيْدٌ: عَبْدُاللهِ مُنْطَلِقٌ وَعَمْرٌو مُقِيْمٌ، فَلَيْسَ مِنْ هَذَا البَابِ، بَلِ الَّذِي مَحَلُّهُ النَّصْبُ مَجْمُوعُ الجُمْلَتَيْنِ؛ لِأَنَّ المَجْمُوعَ هُوَالمَقُولُ، فَكُلٌّ مِنْهُمَا جُزْءُ المَقُولِ لَا مَقُولٌ.

فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى الحَالِ مِنْ (أَبُوهُ)، وَكَانَتْ (قَدْ) فِيْهَا مُضْمَرَةً[1] لِتُقَرِّبَ المَاضِيَ مِنَ الحَالِ، وَيَكُونُ تَقْدِيرُ الكَلَامِ: زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ وَالحَالُ أَنَّهُ قَدْ قَعَدَ أَخُوهُ.[2]

وَإِذَا قُلْتَ: قَالَ زَيْدٌ: عَبْدُ اللهِ مُنْطَلِقٌ وَعَمْرٌو مُقِيْمٌ، فَلَيْسَ مِنْ هَذَا البَابِ، الَّذِي هُوَ مِنْ عَطْفِ جُمْلَةٍ عَلَى جُمْلَةٍ لهَا مَحَلٌّ، حَتَّى تَكُونَ جُمْلَةُ (عَمْرٌو مُقِيمٌ) مَحَلُّهَا نَصْبٌ بِالعَطْفِ عَلَى جُمْلَةِ (عَبْدُ اللهِ مُنْطَلِقٌ) المَحْكِيَّةِ بِالقَوْلِ، بَلِ الَّذِي مَحَلُّهُ النَّصْبُ عَلَى المَفْعُولِيَّةِ بِـ(قَالَ) مَجْمُوعُ الجُمْلَتَيْنِ المَعْطُوفَةِ وَالمَعْطُوفِ عَلَيْهَا؛ لِأَنَّ المَجْمُوعَ المُرَكَّبَ مِنَ الجُمْلَتَيْنِ المَذْكُورَتَيْنِ هُوَ المَقُولُ لِلقَوْلِ، فَكُلٌّ مِنْهُمَا أَيْ: مِنَ الجُمْلَتَيْنِ المُتَعَاطِفَتَيْنِ جُزْءُ المَقُولِ[3] المُرَكَّبِ مِنَ الجُمْلَتَيْنِ، لَا أَنَّهُ عَلَى انْفِرَادِهِ مَقُولٌ حَتَّى يَكُونَ أَحَدُهُمَا مَعْطُوفًا عَلَى الآخَرِ.

---

(١) مذهب البصريين أنَّ (قد) إنما تجب في الماضي المثبت الواقع حالًا، إذا لم توجد الواو فيه، فهذا مخالف لهم. "حاشية عطار".

(٢) وعلى تقدير (واو) الحال لم تكن تبعية، وإن كان محلها نصبًا. "دسوقي" (٢/ ٨٠).

(٣) فلا يحكم لكل واحدة على انفرادها بالمحل، بل للمجموع، وهذا ظاهر إن كانت الواو من المحكي، أي: المقول، فإن كانت من الحكاية، أي: زائدة من كلام الحاكي، فهو مما نحن فيه. "المدابغي".

وَالثَّانِي البَدَلُ نَحْوُ قَوْلِهِ:

أَقُولُ لَهُ ارْحَلْ لَا تُقِيمَنَّ عِنْدَنَا وَإِلَّا فَكُنْ فِي السِّرِّ وَالجَهْرِ مُسْلِمَا[1]

---

(١) **التخريج**: البيت بلا نسبة في "المغني" (٢/ ٤٢٦)، و"التصريح" (٢/ ١٦٢)، و"الأشموني" (٣/ ١٣٢)، و"شرح شواهد المغني" (٢/ ٨٣٩)، و"خزانة الأدب" (٥/ ٢٠٥ و٨/ ٤٦٥).

المعنى: انتقل عن هذا المكان، ولا تقيمن فيه، وإلا، أي: إن لم ترحل فكن على ما يكون عليه المسلم من استواء الحالين في السر والجهر، فإن عدم ذلك شأن المنافق.

الإعراب: **أقول**: فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، وفاعله ضمير مستتر وجوبًا تقديره (أنا). **له**: جار ومجرور متعلق بالفعل (أقول). ارحل: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر تقديره (أنت)، وجملة (ارحل أنت) في محل نصب مقول القول، **لا تقيمن**: فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد وهو في محل جزم بـ(لا) الناهية، وفاعله ضمير مستتر وجوبًا تقديره (أنت)، وجملة (لا تقيمن) بدل من جملة (ارحل) بدل اشتمال. **وإلا**: الواو: استئنافية. إلا: مركبة من (إن) شرطية مدغمة في (لا) النافية، وفعل الشرط محذوف تقديره (وإن لا ترحل)، وهذا الحذف في هذا المقام جائز وليس بواجب؛ لأنه قد ذكر في قوله تعالى ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ﴾. **فكن**: الفاء: واقعة في جواب الشرط. **كن**: فعل أمر مبني على السكون، وهو متصرف من كان الناقصة، واسمها ضمير مستتر تقديره (أنت). **في السر**: جار ومجرور متعلق بـ(مسلمًا). والجهر: معطوف على السر، والمعطوف على المجرور مجرور مثله. **مسلمًا**: خبر كن.

الشاهد: إبدال جملة (لا تقيمن) من جملة (ارحل) بدل اشتمال لما بينهما من الملابسة اللزومية كما في "التصريح". وقد اعترض على هذا البيت، بأن هذا البيت يجري فيه ما جرى في مثال المصنف السابق قبله.

قال الدماميني: **لا** تتعين التبعية في البيت لجواز أن يكون مجموع الجملتين هو المقول، وكل واحدة جزء المقول. اهـ

وأجيب بجوابين: =

فَجُمْلَةُ (لَا تُقِيمَنَّ عِنْدَنَا) فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى البَدَلِيَّةِ مِنِ (ارْحَلْ) وَشَرْطُهُ[1] أَنْ تَكُونَ الجُمْلَةُ الثَّانِيَةُ أَوْفَى[2] بِتَأَدِيَةِ المَعْنَى المُرَادِ مِنَ الأُوْلَى كَمَا هُنَا فَإِنَّ دَلَالَةَ الثَّانِيَةِ عَلَى مَا أَرَادَهُ مِنْ إِظْهَارِ الكَرَاهَةِ لِإِقَامَتِهِ أَوْفَى[3]؛ لِأَنَّهَا تَدُلُّ عَلَيْهِ بِالمُطَابَقَةِ[4]، وَالأُوْلَى تَدُلُّ عَلَيْهِ بِالالْتِزَامِ[5].

= أحدهما: أنه لم يمثل به المصنف -أي في "المغني"- التابع له الشارح بناء على قوله الذي حققه، وهو أن جزء المقول لا محل له من الإعراب، وإنما مثل به تبعًا لعلماء البيان، وبعض النحويين، وهم إنما يمثلون به بناءً على أن الجملة الأولى محكية، والثانية تابعة لها.

الثاني: الفرق بين ما هنا وبين ما مرَّ تصريحهم بأن البدل على نية تكرار العامل بخلاف العطف. "المدابغي".

وهناك أجوبة أخرى. انظر "الدسوقي" (٢/ ٨٠).

(١) أي: شرط إبدال الجملة من الجملة.

(٢) قال في "القاموس": أوفى فلانًا حقه، أي: أعطاه وافيًا. اهـ، أي: تامًّا.

[٣] في الأصل، ط١، ط٢، ج: (أولى).

(٤) أي: العرفية؛ فإنه اشتهر في إظهار الكراهة عرفًا، فلا يعترض بأن (لا تقيمن) مدلوله المطابقي النهي والكف عن الإقامة، ويلزمه كراهية الإقامة، وعليه لا فرق بينه وبين (ارحل)، فالجواب ما علمت أن (لا تقيمن) يدل عرفًا مطابقة على إظهار الكراهة. والاعتراض مبناه النظر للمعنى اللغوي لا العرفي. وعن بعضهم أن المراد أنها تدل عليه دلالة كالمطابقة في الظهور والإيضاح، فليس المراد بالمطابقة المصطلح عليها، فهو على التشبيه البليغ. "الدسوقي" (٢/ ٨٠)، و"المدابغي" (ل/ ٢٤).

(٥) فمدلول (ارحل) المطابقي طلب الرحيل، وعدم الإقامة في هذا المكان، ويلزمه الكراهة لإقامته. "الدسوقي" (٢/ ٨٠). ودلالة الالتزام هي: دلالة اللفظ على لازم خارج.

المَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ: فِي بَيَانِ الجُمَلِ الَّتِي لَا مَحَلَّ لهَا

وَهِيَ أَيْضًا سَبْعٌ:

إِحْدَاهَا: الابْتِدَائِيَّةُ، وَتُسَمَّى المُسْتَأْنَفَةَ أَيْضًا، نَحْوُ: ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ﴾، .....

المَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ مِنَ المَسَائِلِ الأَرْبَعِ مِنَ البَابِ الأَوَّلِ فِي بَيَانِ الجُمَلِ الَّتِي لَا مَحَلَّ لهَا مِنَ الإِعْرَابِ.

وَهِيَ أَيْضًا -مَصْدَرُ (آضَ) بِالمَدِّ إِذَا عَادَ[1]- سَبْعٌ.

إِحْدَاهَا: الجُمْلَةُ الابْتِدَائِيَّةُ: أَيِ: الوَاقِعَةُ فِي ابْتِدَاءِ الكَلَامِ، اسْمِيَّةً كَانَتْ أَوْ فِعْلِيَّةً وَتُسَمَّى المُسْتَأْنَفَةَ[2] أَيْضًا وَهِيَ نَوْعَانِ:

أَحَدُهُمَا: المُفْتَتَحُ بِهَا النُّطْقُ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ﴾ [الكوثر:١].

---

(١) يقال: آض أيضا بمعنى رجع رجوعًا، أي: أرجع إلى تعداد مواضع الجمل التي لا محل لها من الإعراب، **وإعرابه**: مفعول مطلق منصوب بفعل محذوف وجوبًا، لجريانه مجرى المثل، والأمثال لا تغير، من لفظه أو من معناه، أي: يئيض أيضا، أو يرجع رجوعًا. قال الشُّمُنِّي: لا تستعمل (أيضًا) إلا مع شيئين بينهما توافق، ويغني كل منهما عن الآخر، فلا يجوز: جاء زيد أيضًا، ولا جاء زيد ومضى عمرو أيضا، ولا اختصم زيد وعمرو أيضًا. انظر "حاشية عطار على شرح الأزهرية" ص(١٣٧)، و"المدابغي".

(٢) ولم يقتصر على التسمية الأولى؛ لأن الثانية أوضح، لأن الابتدائية تطلق على المصدره بالمبتدإ، ولو كان لها محل، فأشار بالثانية إلى أن هذه ليست مرادة، فتأمل، والحاصل أن الابتدائية تطلق على أمرين:

أحدهما مراد والثاني غير مراد، فلذا كانت التسمية بالاستئنافية أوضح؛ لأنها نص في المعنى المراد. اهـ انظر "الدسوقي" (٢/ ٤١)، و"المدابغي"، و"شرح النظم المجرادية" ص(٣٩).

وَنَحْوُ: ﴿إِنَّ ٱلْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ بَعْدَ ﴿وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ﴾، وَلَيْسَتْ مَحْكِيَّةً بِالقَوْلِ لِفَسَادِ المَعْنَى، وَنَحْوُ: ﴿لَّا يَسَّمَّعُونَ﴾ بَعْدَ ﴿وَحِفْظًا مِّن كُلِّ شَيْطَانٍ مَّارِدٍ﴾، .....

وَالثَّانِي: المُنْقَطِعَةُ عَمَّا قَبْلَهَا[1] نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ ٱلْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا[2]﴾[يونس:٦٥] الوَاقِعَةِ بَعْدَ ﴿وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ﴾، فَجُمْلَةُ ﴿إِنَّ ٱلْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ مُسْتَأْنَفَةٌ[3] لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الإِعْرَابِ وَلَيْسَتْ مَحْكِيَّةً بِالقَوْلِ حَتَّى[4] يَكُونَ لَهَا مَحَلٌّ وَإِنَّمَا المَحْكِيُّ بِالقَوْلِ مَحْذُوفٌ تَقْدِيرُهُ (إِنَّهُ مَجْنُونٌ أَوْ شَاعِرٌ) أَوْ نَحْوُ ذَلِكَ.

وَإِنَّمَا لَمْ تُجْعَلْ مَحْكِيَّةً بِالقَوْلِ لِفَسَادِ المَعْنَى إِذْ لَوْ قَالُوا: ﴿إِنَّ ٱلْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ لَمْ يَحْزُنْهُ. فَيَنْبَغِي لِلقَارِئِ أَنْ يَقِفَ عَلَى ﴿قَوْلُهُمْ﴾ وَيَبْتَدِئَ ﴿إِنَّ ٱلْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾، فَإِنْ وَصَلَ وَقَصَدَ بِذَلِكَ تَحْرِيفَ المَعْنَى أَثِمَ.

وَنَحْوُ ﴿لَّا يَسَّمَّعُونَ إِلَى ٱلْمَلَإِ ٱلْأَعْلَىٰ﴾[الصافات:٨] الوَاقِعَةِ بَعْدَ ﴿وَحِفْظًا مِّن كُلِّ شَيْطَانٍ مَّارِدٍ﴾[الصافات:٧] أَيْ: خَارِجٍ عَنِ الطَّاعَةِ، فَجُمْلَةُ ﴿لَّا

(١) المراد بانقطاعها عما قبلها عدم تعلقها بها تعلقًا صناعيًّا باتباع، أو إخبار، أو حالية. «الدسوقي» (٢/ ٤١).

(٢) جميعًا: منصوب على الحالية من الضمير المستتر في الجار والمجرور، أي: إن العزة لله مجتمعة. «المدابغي» (ل/ ٢٥).

(٣) على سبيل التعليل، كأنه قيل: مالي لا أحزن؟ فقيل: إن العزة لله... إلخ، لا يملك أحد شيئًا، لا هم ولا غيرهم، فالله تعالى يغلبهم وينصرك عليهم ﴿كَتَبَ ٱللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ أَنَا۠ وَرُسُلِىٓ﴾[المجادلة:٢١] ﴿إِنَّا لَنَنصُرُ رُسُلَنَا﴾[غافر:٥١]، ويدل على ذلك قراءة أبي حيوة ﴿أَنَّ العِزَّةَ﴾ بالفتح على معنى؛ لأن العزة. «المدابغي».

(٤) أي: ليكون لها محل، فهو علة للمنفي، أي: كونها محكية بالقول، ليكون لها محل منتفٍ ذلك الكون. «المدابغي» (ل/ ٢٦).

وَلَيْسَتْ صِفَةً لِلنَّكِرَةِ، وَلَا حَالًا مِنْهَا مُقَدَّرَةً لِوَصْفِهَا، لِفَسَادِ المَعْنَى،

يَسَّمَّعُونَ﴾ لَا مَحَلَّ لهَا؛ لِأَنَّهَا مُسْتَأْنَفَةٌ اسْتِئْنَافًا نَحْوِيًّا لَا اسْتِئْنَافًا بَيَانِيًّا، وَهُوَ مَا كَانَ جَوَابًا لِسُؤَالٍ مُقَدَّرٍ[1]؛ لِأَنَّهُ لَوْ قِيلَ: لِأَيِّ شَيْءٍ تُحْفَظُ مِنَ الشَّيَاطِينِ؟ فَأُجِيبَ بِأَنَّهُمْ لَا يَسَّمَّعُونَ، لَمْ يَسْتَقِمْ[2]، فَتَعَيَّنَ أَنْ يَكُونَ كَلَامًا مُنْقَطِعًا عَمَّا قَبْلَهُ.

وَلَيْسَتْ جُمْلَةُ ﴿لَّا يَسَّمَّعُونَ﴾ صِفَةً ثَانِيَةً لِلنَّكِرَةِ[3] وَهُوَ ﴿شَيْطَانٍ﴾ وَلَا حَالًا مِنْهَا أَيْ: مِنَ النَّكِرَةِ مُقَدَّرَةً[4] فِي المُسْتَقْبَلِ؛ لِوَصْفِهَا أَيِ: النَّكِرَةِ بِـ﴿مَّارِدٍ﴾ وَهُوَ[5] عِلَّةٌ لِتَسْوِيغِ مَجِيءِ الحَالِ مِنَ النَّكِرَةِ. وَسَيَأْتِي أَنَّ الجُمْلَةَ الوَاقِعَةَ بَعْدَ نَكِرَةٍ مَوْصُوفَةٍ تَحْتَمِلُ الوَصْفِيَّةَ وَالحَالِيَّةَ. وَإِنَّمَا امْتَنَعَ الوَصْفُ وَالحَالُ هُنَا لِفَسَادِ المَعْنَى، أَمَّا عَلَى تَقْدِيرِ الصِّفَةِ؛ فَلِأَنَّهُ لَا مَعْنَى لِلحِفْظِ مِنْ شَيْطَانٍ لَا يَسَّمَّعُ، وَأَمَّا عَلَى تَقْدِيرِ الحَالِ المُقَدَّرَةِ؛ فَلِأَنَّ الَّذِي يُقَدِّرُ مَعْنَى الحَالِ هُوَ صَاحِبُهَا[6]، وَالشَّيَاطِينُ لَا يُقَدِّرُونَ عَدَمَ

---

(١) وأما الاستئناف النحوي فقد يكون جوابًا لسؤال مقدر، وقد لا يكون، فهو أعم، فكل استئناف بياني نحوي، ولا عكس، فبينهما العموم والخصوص المطلق، وما ذكره من امتناع الاستئناف البياني تبعًا للمغني رده الدماميني بأن محله إذا كان السؤال المقدر عن العلة، أما إذا جعل جوابًا عن السؤال عن حال الشياطين، أي: ما حال هؤلاء الشياطين بعد الحفظ، فلا مانع من الاستئناف البياني. «الدسوقي» (٢/ ٤٣)، و«المدابغي».

(٢) ليس على إطلاقه. تأمل.

(٣) على قاعدة الجمل بعد النكرات صفات.

(٤) الحال المقدرة: هي الموصوف بها صاحبها في الزمن المستقبل، كـ(مررت برجل معه صقر صائدًا به غدًا)، فاتصافه بالحال، وهي (صائدًا) في المستقبل. اهـ «المدابغي».

(٥) أي: قوله: لوصفها.

(٦) قد يقال: هذا غير لازم، كما هو المختار للدماميني، فهو لا يشترط في الحال المقدرة ما ذكر. ولو سلمنا أن المقدِّر هو صاحبها، فلا مانع هنا من أن الشياطين يقدرون عدم=

وَتَقُولُ: (مَا لَقِيتُهُ مُذْ يَوْمَانِ)، فَهَذَا كَلَامٌ تَضَمَّنَ جُمْلَتَيْنِ مُسْتَأْنَفَتَيْنِ فِعْلِيَّةٌ مُقَدَّمَةٌ، وَاسْمِيَّةٌ مُؤَخَّرَةٌ، وَهِيَ فِي التَّقْدِيرِ جَوَابُ سُؤَالٍ مُقَدَّرٍ، وَكَأَنَّكَ لَمَّا قُلْتَ: (مَا لَقِيتُهُ) قِيلَ لَكَ: (مَا أَمَدُ ذَلِكَ؟) فَقُلْتَ: (أَمَدُهُ يَوْمَانِ).

السَّمَاعِ[1] وَلَا يُرِيْدُونَهُ[2]. قَالَهُ المُصَنِّفُ فِي «المُغْنِي»[3].

وَتَقُولُ فِي اسْتِئْنَافِ الجُمْلَتَيْنِ[4] بِالاصْطِلَاحَيْنِ[5]: (مَا لَقِيتُهُ مُذْ يَوْمَانِ)، فَهَذَا التَّرْكِيْبُ كَلَامٌ تَضَمَّنَ جُمْلَتَيْنِ مُسْتَأْنَفَتَيْنِ:

إِحْدَاهُمَا: جُمْلَةٌ فِعْلِيَّةٌ مُقَدَّمَةٌ، وَهِيَ: مَا لَقِيتُهُ، وَهِيَ مُسْتَأْنَفَةٌ اسْتِئْنَافًا نَحْوِيًّا.

وَالثَّانِيَةُ: جُمْلَةٌ اسْمِيَّةٌ مُؤَخَّرَةٌ وَهِيَ (مُذْ يَوْمَانِ)، وَهِيَ مُسْتَأْنَفَةٌ اسْتِئْنَافًا بَيَانِيًّا[6]؛ لِأَنَّهَا فِي التَّقْدِيرِ جَوَابُ سُؤَالٍ مُقَدَّرٍ نَاشِئٍ عَنِ الجُمْلَةِ المُتَقَدِّمَةِ، وَكَأَنَّكَ لَمَّا قُلْتَ: (مَا لَقِيتُهُ) قِيلَ لَكَ -عَلَى رَأْيِ مَنْ يَجْعَلُ مُذْ مُبْتَدَأً-: (مَا أَمَدُ ذَلِكَ[7]؟) فَقُلْتَ مُجِيبًا لَهُ: (أَمَدُهُ يَوْمَانِ)، وَعَلَى رَأْيِ مَنْ يَجْعَلُهَا خَبَرًا[8] مُقَدَّمًا فَتَقْدِيرُ السُّؤَالِ: (مَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ لِقَائِهِ؟) فَجَوَابُهُ: (بَيْنِي وَبَيْنَهُ

= سماعهم لِمَا شاهدوا من الكواكب المتزاحمة. «دسوقي» (٢/ ٤٢)، و«الصبان» (٢/ ١٩٣).

(١) أي: وإنما يقدرون حين ارتقائهم للسماء السماع؛ لأنهم راجون له. «دسوقي» (٢/ ٤٢).

(٢) يعني: فلا يصح تقدير الحال بـ(مريدًا) كما لا يصح تقديرها بـ(مقدِّرًا). «المدابغي» (ل/ ٢٦).

(٣) «المغني» (٢/ ٣٨٤).

(٤) أي: الاسمية، والفعلية.

(٥) أي: النحوي، والبياني.

(٦) أي: ونحويًّا، لما تقدم من أن كل استئناف بياني نحوي ولا عكس. قاله الشنواني.

(٧) أي: اللقي، ولو عبر بـ(كم) بدل (ما) كان أولى كما في «شرح الكافيجي»؛ لأن (ما) يسأل بها عن حقيقة الشيء، و(كم) يسأل بها عن كميته. انظر «حاشية عطار» و«المدابغي».

(٨) أي: منصوبة على الظرفية متعلقة بخبر محذوف. «الارتشاف» (٣/ ١٤١٩)، و«الهمع» (٢/ ٢٢٥).

يَوْمَانِ). وَالأَوَّلُ: قَوْلُ المُبَرِّدِ[١] وَابْنِ السَّرَّاجِ وَالفَارِسِيِّ[٢]، وَالثَّانِي قَوْلُ الأَخْفَشِ وَالزَّجَّاجِ[٣] وَنُسِبَ إِلَى سِيْبَوَيْهِ[٤].

وَأَمَّا عَلَى القَوْلِ: بِأَنَّ (يَوْمَانِ) فَاعِلٌ لِفِعْلٍ مَحْذُوفٍ، وَالتَّقْدِيرُ: مَا لَقِيتُهُ مُذْ مَضَى يَوْمَانِ[٥]، أَوْ أَنَّ (يَوْمَانِ) خَبَرٌ لِمُبْتَدَإٍ مَحْذُوفٍ، وَالتَّقْدِيرُ: مَا لَقِيتُهُ مِنَ الزَّمَانِ الَّذِي هُوَ يَوْمَانِ[٦]، فَلَا يَتَمَشَّى[٧]؛ [لِأَنَّ الكَلَامَ

---

(١) "المقتضب" (٣/ ٣٠).

(٢) انظر رأي ابن السراج، والفارسي في "شرح الجمل" لابن عصفور (٢/ ٣٦)، و"الارتشاف" (٣/ ١٤١٩)، و"المغني" (١/ ٣٣٥)، و"الهمع" (٢/ ٢٢٥).

(٣) انظر رأي الأخفش، والزجاج في "الارتشاف" (٣/ ١٤١٩)، و"المغني" (١/ ٣٣٥)، و"الهمع" (٢/ ٢٢٥).

(٤) نسبه إليه ابن هشام اللخمي كما في "الارتشاف" (٣/ ١٤١٩).

(٥) وهذا القول عليه أكثر الكوفيين، واختاره السهيلي، وابن مضاء، وابن مالك في "شرح التسهيل" (٢/ ٢١٧). قال ابن مالك رحمه الله: وإنما اخترته؛ لأن فيه إجراء (مذ، و منذ) في الاسمية على طريقة واحدة مع صحة المعنى، فهو أولى من الاختلاف في الاستعمال، وفيه تخلص من ابتداء نكرة بلا مسوغ إن ادعي التنكير، ومن تعريف غير معتاد إن ادعي التعريف، وانظر "الارتشاف" (٣/ ١٤١٨)، و"الهمع" (٢/ ٢٢٦)، و"الأشموني" (٢/ ٢٢٧)، و"المغني" (١/ ٣٣٥).

(٦) وهذا القول عليه بعض الكوفيين، وهو مبني على أن (منذ) مركبة من كلمتين من (مِن الجارة، وذو الطائية) التي بمعنى (الذي)، ثم حذفت (الواو) تخفيفًا، وبقيت الضمة تدل عليها، وضُمَّت الميم إتْباعًا. انظر "ابن يعيش" (٤/ ٤٥)، و"الارتشاف" (٣/ ١٤١٨)، و"الهمع" (٢/ ٢٢٦)، و"المغني" (١/ ٢٣٥). وجملة (هو يومان) على هذا القول صلة الموصول، و(من) الجارة المركبة مع (ذو) واقعة على الزمان. "المدابغي".

(٧) أي: فلا يتأتى، وهو جواب (أما)، وإنما لم يتمش على القولين الأخيرين؛ لأن الجملة الثانية على تقدير الفعل في محل جر بإضافة (مذ، أو منذ) إليها، أو في محل جر بإضافة (زمن) إليها، و(مذ) مضافة إلى ذلك الزمن، وعلى تقدير أن (يومان) خبر لمبتدإ=

وَمِثْلُهُمَا: (قَامَ القَوْمُ خَلَا زَيْدًا)، (وَحَاشَا عَمْرًا)، (وَعَدَا بَكْرًا) إِلَّا أَنَّهُمَا فِعْلِيَّتَانِ، .....

عَلَيْهِمَا جُمْلَةٌ وَاحِدَةٌ][1]. وَهَذَانِ القَوْلَانِ لِطَائِفَتَيْنِ مِنَ الكُوفِيِّينَ.

وَمِثْلُهُمَا أَيْ: مِثْلُ جُمْلَتَيْ: (مَا لَقِيتُهُ مُذْ يَوْمَانِ) فِي كَوْنِهِمَا[2] كَلَامًا مُتَضَمِّنًا جُمْلَتَيْنِ مُسْتَأْنَفَتَيْنِ بِالاصْطِلَاحَيْنِ: (قَامَ القَوْمُ خَلَا زَيْدًا)، (وَ قَامَ القَوْمُ حَاشَا عَمْرًا)، (وَ قَامَ القَوْمُ عَدَا بَكْرًا)، فَكُلٌّ مِنْ هَذِهِ الأَمْثِلَةِ الثَّلَاثَةِ كَلَامٌ مُتَضَمِّنٌ جُمْلَتَيْنِ مُسْتَأْنَفَتَيْنِ:

إِحْدَاهُمَا: المُشْتَمِلَةُ عَلَى المُسْتَثْنَى مِنْهُ وَهِيَ مُسْتَأْنَفَةٌ اسْتِئْنَافًا نَحْوِيًّا.

وَالثَّانِيَةُ: المُشْتَمِلَةُ عَلَى المُسْتَثْنَى، وَهِيَ مُسْتَأْنَفَةٌ اسْتِئْنَافًا بَيَانِيًّا لِأَنَّهَا فِي التَّقْدِيرِ جَوَابٌ عَنْ سُؤَالٍ مُقَدَّرٍ، فَكَأَنَّكَ لَمَّا قُلْتَ: (قَامَ القَوْمُ)، قِيلَ[3] لَكَ: (هَلْ دَخَلَ زَيْدٌ فِيهِمْ؟) فَقُلْتَ: (خَلَا زَيْدًا)، وَكَذَا البَاقِي، إِلَّا أَنَّهُمَا أَيْ: جُمْلَةَ المُسْتَثْنَى مِنْهُ وجُمْلَةَ المُسْتَثْنَى فِي الأَمْثِلَةِ الثَّلَاثَةِ فِعْلِيَّتَانِ. وَهَذَا إِنَّمَا يَتَمَشَّى عَلَى القَوْلِ بِأَنَّ جُمْلَةَ المُسْتَثْنَى لَا مَحَلَّ لَهَا[4]، أَمَّا عَلَى القَوْلِ بِأَنَّهَا فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى الحَالِ[5] فَلَا.

= محذوف، فالجملة صلة الموصول، وليس مستأنفة. "حاشية عطار".

[1] ما بين المعكوفين ساقط من ط٢.

(٢) هذا بيان وجه المماثلة، فأشار به إلى أن المماثلة ليست من جميع الوجوه كما سيصرح به في الاستدراك الآتي. "حاشية عطار".

[3] (قيل لك) سقط من ط٢.

(٤) وهو الذي صححه ابن عصفور. انظر "المغني" (٢/ ٣٨٦)، و"الارتشاف" (٣/ ١٥٣٧)، و"الأشموني" (٢/ ١٦٣).

(٥) وهذا القول قال به السيرافي، فالمعنى: قام القوم خالين عن زيد، وقال أيضًا بجواز =

وَمِنْ مُثُلِهَا قَوْلُهُ: حَتَّى مَاءُ دِجْلَةَ أَشْكَلُ.

وَمِنْ مُثُلِهَا بِضَمِّ الْمُثَلَّثَةِ جَمْعُ مِثَالٍ، أَيْ: وَمِنْ أَمْثِلَةِ الْجُمْلَةِ الْمُسْتَأْنَفَةِ الْجُمْلَةُ الْوَاقِعَةُ بَعْدَ حَتَّى الابْتِدَائِيَّةِ قَوْلُهُ وَهُوَ جَرِيرٌ:

فَمَا زَالَتِ الْقَتْلَى تَمُجُّ دِمَاءَهَا ... بِدِجْلَةَ[1] حَتَّى مَاءُ دِجْلَةَ أَشْكَلُ(٢)

= الاستئناف. «الارتشاف» (٣/ ١٥٣٧)، و«المغني» (٢/ ٣٨٦).

فإن قلت: كيف حكم على جملة أفعال الاستثناء بأنها في محل نصب حال، والفعل الماضي لا يقع حالًا إلا مع (قد) ظاهرة أو مقدرة؟

الجواب: قيل أفعال الاستثناء مستثناة من ذلك، أو يقال: محل ذلك الأفعال المتصرفة. وأحسن من ذين الجوابين أن يقال: إن اقتران الماضي بـ(قد) ليس بلازم لكثرة وروده، وهذا المذهب اختاره الجمهور، والكوفيون، والأخفش. انظر «الارتشاف» (٣/ ١٦١٠)، و«الهمع» (٢/ ٣٢٦)، و«حاشية عطار، والصبان» (٢/ ١٦٣).

[1] (بدجلة): سقطت من ط٢.

(٢) **التخريج**: البيت لجرير بن عطية في «ديوانه» ص(٤٥٧)، و«الجنى الداني» ص(٥٠٤)، و«المغني» (١/ ١٢٨)، و«شرح شواهد المغني» (١/ ٣٧٧)، و«شرح المفصل» (٨/ ١٨)، و«خزانة الأدب» (٩/ ٤٨٠)، وكتاب «العين» (شكل)، و«تاج العروس» (شكل)، و«تهذيب اللغة» (شكل)، وبلا نسبة في «شرح الأشموني» (٣/ ٣٠٠)، و«شرح الرضي» (٤/ ٢٨٢)، و«لسان العرب» (شكل)، و«همع الهوامع» (٢/ ٣٣٢، و٤٢٧) و«البحر المحيط» (٤/ ٢٩٤).

اللغة: **تمج**: تقذف. **دِجلة**: -بكسر الدال وفتحها- نهر العراق. **أشكل**: أبيض تخالطه حمرة.

المعنى: لشدة المعركة كثرت القتلى التي ترمي بدمائها في نهر دجلة، فصار ماؤه محمرًّا، لكثرة الدماء المنصبة فيه.

الإعراب: **فما**: الفاء: على حسب ما قبلها. ما: نافية. **زالت**: فعل ماض ناقص، والتاء: حرف لا محل له. **القتلى**: اسم زال. **تمج**: فعل مضارع، والفاعل ضمير مستتر تقديره (هي). دماءها: مفعول به، و(ها): ضمير متصل في محل جر بالمضاف، والجملة=

وَعَنِ الزَّجَاجِ، وَابْنِ دُرُسْتُوَيْهِ أَنَّ الجُمْلَةَ بَعْدَ حَتَّى الابْتِدَائِيَّةِ .....

أَيْ: أَبْيَضُ يُخَالِطُهُ حُمْرَةٌ. فَ(مَاءُ دِجْلَةَ) مُبْتَدَأٌ وَمُضَافٌ إِلَيْهِ، وَ(أَشْكَلُ) خَبَرُهُ، وَجُمْلَةُ المُبْتَدَإِ وَخَبَرِهِ مُسْتَأْنَفَةٌ. هَذَا[1] مَذْهَبُ الجُمْهُورِ.

وَنُقِلَ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ الزَّجَاجِ[2] وَأَبِي مُحَمَّدٍ عَبْدِاللهِ بْنِ جَعْفَرِ ابْنِ دُرُسْتُوَيْهِ[3] أَنَّ الجُمْلَةَ الوَاقِعَةَ بَعْدَ حَتَّى الابْتِدَائِيَّةِ[4] وَهِيَ الَّتِي تُبْتَدَأُ بَعْدَهَا

= خبر (زال). **بدجلة**: جار ومجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنه ممنوع من الصرف متعلق بـ(تمج)، و(**حتى ماء**): **حتى**: حرف ابتداء. **ماء**: مبتدأ. **دجلة**: مضاف إليه. **أشكل**: خبر (ماء).

الشاهد فيه: جملة حتى ماء دجلة أشكل، فإنها مستأنفة بعد (حتى) الابتدائية، وهي من الجمل التي لا محل لها من الإعراب، خلافًا لأبي إسحاق الزجاج، وابن درستويه.

(١) الإشارة إلى أقرب مذكور، وهو كون الجملة مستأنفة لا إلى قوله: (فماء دجلة مبتدأ) الخ؛ لأن غير الجمهور يقول بهذا الإعراب. «حاشية عطار».

(٢) انظر رأي الزجاج في «البحر المحيط» (٤/ ٢٩٤)، و«شرح ألفية ابن معطي» (٢/ ١١٤٩)، و«الجنى الداني» ص(٥٠٤)، و«المغني» (١/ ١٣١)، و«الهمع» (٢/ ٣٣٢).

(٣) وهو عبدالله بن جعفر بن درستويه -بضم الدال والراء وضبطه ابن ماكولا بالفتح- ابن المرزُبان، أبومحمد، صحب المبرد، ولقي ابن قتيبة، وأخذ عن الدارقطني، وغيره، وكان شديد الانتصار للبصريين في النحو واللغة. صنف «الإرشاد» في النحو، و«شرح الفصيح»، و«غريب الحديث». انظر «بغية الوعاة» (٢/ ٣٦)، وانظر رأيه في «البحر المحيط» (٤/ ٢٩٤)، و«المغني» (١/ ١٣١)، و«الهمع» (٢/ ٣٣٢).

(٤) أي: التي تسمى عند الجمهور بالابتدائية؛ لأنها عند الزجاج، وابن درستويه ليست ابتدائية، فلا اعتراض عليه بأنه كيف يصح أن تكون جارة بعد أن حكم عليها بأنها ابتدائية؟ هكذا قال المدابغي، ونقل عن الشُّمُنِّي أن الفرق بين هذه -أي: الابتدائية- وبين الجارة، أن هذه لا يقع بعدها إلا الجملة، وتلك لا يقع بعدها إلا المفرد اهـ، فيؤخذ من كلامه أنهم أثبتوا كونها ابتدائية، لكن خالفوا الجمهور من حيث إن ما=

فِي مَوْضِعِ جَرٍّ بِـ(حَتَّى)، وَخَالَفَهُمَا الجُمْهُورُ؛ لِأَنَّ حُرُوفَ الجَرِّ لَا تُعَلَّقُ عَنِ العَمَلِ، وَلِوُجُوبِ كَسْرِ (إِنَّ) فِي نَحْوِ قَوْلِكَ: (مَرِضَ زَيْدٌ حَتَّى إِنَّهُمْ لَا يَرْجُونَهُ)، .....

الجُمْلَةُ أَيْ: تُسْتَأْنَفُ فِي مَوْضِعِ جَرٍّ بِـ(حَتَّى)، وَخَالَفَهُمَا الجُمْهُورُ فَقَالُوا: لَيْسَتْ (حَتَّى) هَذِهِ حَرْفَ جَرٍّ بِدَلِيلَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّهَا لَوْ كَانَتْ حَرْفَ جَرٍّ لَقِيلَ: (حَتَّى مَاءٍ) بِالجَرِّ[1]، وَالرِّوَايَةُ بِالرَّفْعِ عَلَى الابْتِدَاءِ وَالخَبَرِ، وَالعُدُولُ[2] إِلَى العَمَلِ فِي مَحَلِّ الجُمْلَةِ نَوْعٌ مِنَ التَّعْلِيقِ، وَهُوَ غَيْرُ مُنَاسِبٍ؛ لِأَنَّ حُرُوفَ الجَرِّ لَا تُعَلَّقُ[3] -بِفَتْحِ اللَّامِ- عَنِ العَمَلِ بِدُخُولِهَا عَلَى الجُمَلِ وَإِنَّمَا تَدْخُلُ عَلَى المُفْرَدَاتِ[4] أَوْ مَا فِي تَأْوِيلِهَا[5].

وَالثَّانِي: أَنَّ (حَتَّى) هَذِهِ لَيْسَتْ حَرْفَ جَرٍّ لِوُجُوبِ كَسْرِ هَمْزَةِ (إِنَّ) بَعْدَهَا فِي نَحْوِ قَوْلِكَ: (مَرِضَ زَيْدٌ حَتَّى إِنَّهُمْ لَا يَرْجُونَهُ) بِكَسْرِ (إِنَّ)، وَلَوْ

= بعدها على مذهب الجمهور جملة استئنافية، وعلى مذهبهم محلها الجر، وبهذا سقط ما نقلت عن المدابغي. "حاشية عطار".

(١) أي: وجعل أشكل خبر مبتدإ محذوف. "المدابغي".

(٢) قوله: والعدول...إلخ. إشارة إلى جواب سؤال تقديره قولكم: (لو كانت حرف جر لزم ما ذكر)، -أي: جر ماء- غير مسلم لإمكان كون المجرور هو الجملة من غير مانع. اهـ قاله الزرقاني.

(٣) أي: لأن التعليق من خواص الأفعال اتفاقًا، فلا يجوز في غيرها، سواء كان اسمًا، أو حرفًا. اهـ قاله الكافيجي.

(٤) عاملة فيها الجر نحو: مررت بزيد، وقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ حِينٍ﴾[يوسف:٣٥]، و﴿حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ﴾[القدر:٥].

(٥) أي: في تأويل المفردات نحو: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ﴾[الحج:٦]، ونحو ﴿حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾[طه:٩١].

وَإِذَا دَخَلَ الجَارُّ عَلَى (إِنَّ) فُتِحَتْ هَمْزَتُهَا، نَحْوُ: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ﴾.

كَانَتْ حَرْفَ جَرٍّ لَفُتِحَتِ الهَمْزَةُ وَفَاءً بِالقَاعِدَةِ، وَهِيَ: أَنَّهُ إِذَا دَخَلَ الحَرْفُ الجَارُّ عَلَى (إِنَّ) فُتِحَتْ هَمْزَتُهَا نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ﴾[الحج:٦]، فَلَمَّا لَمْ تُفْتَحِ الهَمْزَةُ عَلِمْنَا أَنَّهَا لَيْسَتْ جَارَّةً.

وَفِي كُلٍّ مِنْ هَذَيْنِ الدَّلِيلَيْنِ نَظَرٌ، أَمَّا الأَوَّلُ: فَلِأَنَّهُمَا[1] لَا يُسَمِّيَانِ ذَٰلِكَ تَعْلِيقًا، وَإِنَّمَا يَقُولَانِ: الجُمْلَةُ بَعْدَ (حَتَّى) فِي مَحَلِّ جَرٍّ عَلَى مَعْنَى أَنَّ تِلْكَ الجُمْلَةَ فِي تَأْوِيلِ مُفْرَدٍ[2] مَجْرُورٍ بِهَا، لَا عَلَى مَعْنَى أَنَّ تِلْكَ الجُمْلَةَ بَاقِيَةٌ عَلَى جُمْلِيَّتِهَا غَيْرُ مُؤَوَّلَةٍ بِالمُفْرَدِ[3]. لَا يُقَالُ[4]: حَقِيقَةُ التَّعْلِيقِ أَنْ يَمْنَعَ مِنَ العَمَلِ لَفْظًا مَا لَهُ صَدْرُ الكَلَامِ[5]، وَهُوَ مَفْقُودٌ هُنَا؛ لِأَنَّا نَقُولُ ذَاكَ فِي أَفْعَالِ القُلُوبِ، وَأَمَّا تَعْلِيقُ حُرُوفِ الجَرِّ فَبِأَنْ تَدْخُلَ عَلَى غَيْرِ مُفْرَدٍ، أَوْ مَا فِي تَأْوِيلِهِ[6]، أَوْ تَدْخُلَ عَلَى مُفْرَدٍ وَلَا تَعْمَلُ فِيهِ.

---

(١) أي: الزجاج، وابن درستويه.

(٢) أي: والتقدير: (حتى إشكال ماء دجلة)، أي: والجملة المعلق عنها لا تكون في تأويل المفرد. «المدابغي».

(٣) وحينئذ لا يرد الاعتراض بأن حروف الجر لا تعلق، إذ لا تعليق على هذا؛ لأن التعليق هو العمل في محل الجملة باقية على جمليتها من غير تأويل بمفرد، بخلاف ما هنا؛ فإن الجملة مؤولة بالمفرد. «حاشية عطار»، و«الدسوقي» (٢/ ١٤٢).

(٤) قوله: (لا يقال: حقيقة التعليق...) إلخ. هو إيراد على كلام المصنف في فهمه عن الزجاج، وابن درستويه أنهما يقولان بالتعليق. قاله الزرقاني.

(٥) كأسماء الاستفهام كما تقدم.

(٦) قوله: أو ما في تأويله: عطف على مفرد، أي: على غير مفرد، وغير ما في تأويله. وغيرهما هو الجملة الباقية على كونها جملة.

الثَّانِيَةُ: الوَاقِعَةُ صِلَةً لَاسْمٍ، نَحْوُ: (جَاءَ الَّذِي قَامَ أَبُوهُ)،

وَأَمَّا الثَّانِي: فَلِأَنَّ مُدَّعَاهُمَا أَنَّهَا عَامِلَةٌ فِي المَحَلِّ[1] لَا فِي اللَّفْظِ[2]؛ وَلِذَلِكَ لَمْ تُفْتَحْ هَمْزَةُ (إِنَّ) بَعْدَهَا.

الجُمْلَةُ الثَّانِيَةُ مِمَّا لَا مَحَلَّ لَهُ[3]: الوَاقِعَةُ صِلَةً لَاسْمٍ مَوْصُولٍ نَحْوُ: (قَامَ أَبُوهُ) مِنْ قَوْلِكَ: (جَاءَ الَّذِي قَامَ أَبُوهُ)، فجُمْلَةُ (قَامَ أَبُوهُ) لَا مَحَلَّ لهَا؛ لِأَنَّهَا صِلَةُ المَوْصُولِ، وَالمَوْصُولُ وَحْدَهُ لَهُ مَحَلٌّ بِحَسَبِ مَا يَقْتَضِيهِ العَامِلُ، بِدَلِيلِ ظُهُورِ الإِعْرَابِ فِي نَفْسِ المَوْصُولِ، نَحْوُ: ﴿لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾[مريم:٦٩] فِي قِرَاءَةِ النَّصْبِ، وَنَحْوُ: ﴿رَبَّنَآ أَرِنَا ٱلَّذَيْنِ أَضَلَّانَا﴾[فصلت:٢٩]، وَذَهَبَ أَبُوالبَقَاءِ إِلَى أَنَّ المَحَلَّ لِلمَوْصُولِ وَصِلَتِهِ

---

(١) ظاهره في محل الجملة باقية على كونها جملة، فيعارض جوابه الأول، وإنما يقولا ... الخ.
والمناسب أن يقال غرضه من هذا أنه إذا كان هناك سابك كـ(أنِ) المصدرية يكون عمل الجار في اللفظ وإن لم يكن هناك سابك فعمل الجار في الجملة لتأويلها بالمفرد، والحاصل أن التأويل بالمفرد موجود، وجد سابك أو لا. لكن مع وجود السابك يكون ما بعد الجار اسمًا في صورة الجملة ومع عدم وجوده يكون ما بعده جملة حقيقة، وعمل الجار فيها لتأويلها بالمفرد من غير سبك. انظر «المدابغي» (ل/ ٢٨-٢٩)، وعطار (ل/ ٦١).

(٢) يفهم منه أنها لو فتحت (إنّ) كانت -أي حتى- عاملة في اللفظ، وفيه نظر؛ لأن لفظ (إن) مع صلتها لا يتأثر بالعامل، ولا يعرب، وليس العمل إلا في المحل. وقد يجاب بأن المراد بالعمل في اللفظ توجه العامل لذلك اللفظ، وطلبه له، وإن لم يظهر أثره في لفظه لمانع، بخلاف العمل في المحل، فإن المطلوب ليس إلا المحل، ولا طلب للفظ المذكور أصلًا. فليتأمل. «المدابغي» (ل/ ٢٨).

(٣) أي: من الجمل التي لا محل لها، فإن قلت: إذا كانت (ما) واقعة على الجمل، فَلِمَ ذكر الضمير؟ أجيب: بأنه ذكر مراعاة للفظ (ما)، فإن لفظها مذكر، ومعناها مؤنث. «المدابغي» (ل/ ٢٩).

أَوْ لِحَرْفٍ، نَحْوُ: (عَجِبْتُ مِمَّا قُمْتَ)، أَيْ: (مِنْ قِيَامِكَ)، فَ(مَا) وَ(قُمْتَ) فِي مَوْضِعِ جَرٍّ بِـ(مِنْ)، وَأَمَّا (قُمْتَ) وَحْدَهَا، فَلَا مَحَلَّ لَهَا.

مَعًا[1]، كَمَا أَنَّ المَحَلَّ لِلمَوْصُولِ الحَرْفِيِّ مَعَ صِلَتِهِ، وَفَرَّقَ الأَوَّلُ[2] بِأَنَّ الاسْمَ يَسْتَقِلُّ[3] بِالعَامِلِ وَالحَرْفَ لَا يَسْتَقِلُّ[3][4].

أَوِ الوَاقِعَةُ صِلَةً لِحَرْفٍ يُؤَوَّلُ مَعَ صِلَتِهِ بِمَصْدَرٍ، نَحْوُ: (عَجِبْتُ مِمَّا قُمْتَ) أَيْ: (مِنْ قِيَامِكَ) فَ(مَا) مَوْصُولٌ حَرْفِيٌّ عَلَى الأَصَحِّ[5]، وَ(قُمْتَ) صِلَتُهُ، وَالمَوْصُولُ وَصِلَتُهُ فِي مَوْضِعِ جَرٍّ بِـ(مِنْ)، وَأَمَّا الصِّلَةُ وَهِيَ (قُمْتَ) وَحْدَهَا، فَلَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الإِعْرَابِ لِأَنَّهَا صِلَةُ مَوْصُولٍ، وَكَذَا المَوْصُولُ الحَرْفِيُّ وَحْدَهُ لَا مَحَلَّ لَهُ؛ لِانْتِفَاءِ إِعْرَابِ الحَرْفِ.

---

(١) لأن الموصول لا يتم إلا بصلة وعائد، فكان المحل لهما بهذا الاعتبار. "حاشية عطار" (ل/ ٦٢).

(٢) أي: صاحب الأول، وهو أن المحل للموصول وحده، ومحصله أن ما ذكر من أن المحل للمجموع قياسًا على الموصول الحرفي مع صلته قياس مع الفارق لا يتم، فذلك لأن المؤيد القول الأول. "حاشية عطار" (ل/ ٦٢).

[٣] في ط٢: (يستقبل) وَهُوَ تصحيف.

(٤) لافتقاره إلى ما يتعلق به؛ لأن معناه يحصل بانضمام غيره إليه. "حاشية عطار" (ل/ ٦٢).

(٥) وهو الذي عليه سيبويه والأكثرون، فإن قلت: (أعجبني ما صنعت)، فتقديره عندهم (أعجبني صنعك)، ولا ضمير فيه يعود على (ما) أصلًا، ومقابل الأصح ما للأخفش وابن السراج أنها في هذا التركيب ونحوه موصول اسمي، والتقدير: (الصنع الذي صنعته)، فيقدرانها بـ(الذي)، وقبله موصوف محذوف. قال المصنف في "قطر الندى": ويرده أنه لم يسمع (أعجبني ما قمته وما قعدته..) إلخ. انظر "الارتشاف" (٢/ ٩٩٣)، و"الرضي" (٣/ ١٠٨)، و"المغني" (١/ ٣٠٥).

الثَّالِثَةُ: المُعْتَرِضَةُ بَيْنَ شَيْئَيْنِ لِلتَّسْدِيدِ أَوِ التَّبْيِينِ، .....

الجُمْلَةُ الثَّالِثَةُ: المُعْتَرِضَةُ[1] بَيْنَ شَيْئَيْنِ[2] مُتَلَازِمَيْنِ[3] وَهِيَ: إِمَّا لِلتَّسْدِيدِ، بِالسِّينِ المُهْمَلَةِ، أَيِ: التَّقْوِيَةِ، أَوِ التَّبْيِينِ[4]، وَهُوَ الإِيْضَاحُ، وَلَا يُعْتَرَضُ بِهَا إِلَا بَيْنَ الأَجْزَاءِ المُنْفَصِلِ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ[5]، المُقْتَضِي كُلٌّ مِنْهُمَا الآخَرَ.

فَتَقَعُ بَيْنَ الفِعْلِ وَفَاعِلِهِ[6]، كَقَوْلِهِ:

---

(١) قال ابن جني في "الخصائص" (١/ ٣٣٦) في باب الكلام على الاعتراض: اعلم أن هذا القَبِيلَ من هذا العلم كثير جدًّا، قد جاء في القرآن، وفصيح الشعر، ومنثور الكلام، وهو جارٍ عند العرب مجرى التأكيد؛ فلذلك لا يَشْنُعُ عليهم، ولا يُسْتَنْكَر عندهم أن يعترض به بين الفعل وفاعله، والمبتدإ وخبره، وغير ذلك مما لا يجوز الفصل فيه بغيره، إلا شاذًّا أو متأولًا. اهـ، وقال ص(٣٤٢): والاعتراض في شعر العرب، ومنثورها كثير جدًّا وحسن، ودال على فصاحة المتكلم، وقوة نَفْسِه، وامتداد نَفَسِه. اهـ

(٢) أي: مفردين أو مفرد وجملة، أو جملتين، نحو ﴿وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾[الواقعة:٧٦]، فجملة ﴿لَّوْ تَعْلَمُونَ﴾ معترضة بين مفردين، ونحو: الشر إن شاء الله يزول، فجملة (إن شاء الله) معترضة بين مفرد وجملة، ونحو ﴿فَلَآ أُقْسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ﴾ إلى قوله ﴿إِنَّهُۥ لَقُرْءَانٌ كَرِيمٌ﴾، وما بينهما اعتراض بين جملتين، جملة القسم وجوابه. اهـ "شرح الأزهرية" ص(١٣٦).

(٣) أي: متطالبين، أي: يطلب كل منهما الآخر. "المدابغي" (ل/ ٣٠).

(٤) ذكر في "المغني" مكان التبيين إفادتها التحسين، أي: فهي لمجرد تزيين اللفظ، ولا تفيد تقوية، أي: توكيدًا لما قبلها، ولا تبيينًا. انظر "المغني مع الدسوقي" (٢/ ٤٥).

(٥) احترز به من نحو (أل) المعرفة ومدخولها، فلا يعترض بينهما لتنزل (أل) منزلة الجزء، وكذلك المضاف والمضاف إليه؛ لأن الثاني كالتنوين منه، على أنه قد سمع قطع بينهما نحو: لا أخا -فاعلم- لزيد. اهـ انظر "المدابغي" (ل/ ٣٠)، و"الهمع" (٢/ ٣٢٧).

(٦) الأحسن أن يقال: بين الفعل ومرفوعه؛ ليدخل نائب الفاعل نحو: أُكْرِمَ -والله- زيد. =

وَقَدْ أَدْرَكَتْنِي وَالحَوَادِثُ جَمَّةٌ أَسِنَّةُ قَوْمٍ لَا ضِعَافٌ وَلَا عُزْلُ[1]

= «حاشية عطار» (ل/ ٦٣).

(١) **التخريج**: البيت لجويرية بن زيد، وقيل: حويرثة بن بدر في «شرح شواهد المغني» (٢/ ٨٠٧)، وبلا نسبة في «أمالي ابن الشجري» (١/ ٣٢٨)، و«المغني» (٢/ ٣٨٧)، و«الهمع» (٢/ ٣٢٩)، و«الخصائص» (١/ ٣٣٢)، و«البحر المحيط» (١/ ٤٠٤)، و«سر صناعة الإعراب» (١/ ١٣٢)، و«شرح التسهيل» (٢/ ٣٧٦)، و«لسان العرب» (هيم)، و«الارتشاف» (٣/ ١٦١٤) ، و«رفع الحجاب عن شواهد قواعد الإعراب».

اللغة: **الحوادث**: جمع حادثة، وهي النازلة من نوائب الدهر. **جَمَّة**: بتشديد الميم، أي كثيرة. **أسنة**: جمع سنان، بكسر السين، وهي الرماح. **ضِعاف**: بكسر الضاد، جمع ضعيف. **عُزْل**: بضم العين المهملة، وسكون الزاي، جمع أعزل، وفي الصحاح: ويجمع أيضا على (عُزلان، و عُزَّل) بالتشديد، وهو الذي لا سلاح له.

المعنى: أن هذا الشاعر يشتكي شدة الحرب وقوة أعدائه، ولهذا وصفهم بقوله: (لا ضعاف ولا عزل).

الإعراب: **الواو**: على حسب ما قبلها. **قد**: حرف تحقيق. **أدركتني**: **أدرك**: فعل ماضٍ. **التاء**: حرف دال على التأنيث لا محل لها من الإعراب. **النون**: حرف لوقاية الفعل من الكسر. **الياء**: ضمير متصل في محل نصب مفعول به. **والحوادث**: **الواو**: للاعتراض، وقيل استئنافية؛ لأن هذه الجملة منقطعة عما قبلها. **الحوادث**: مبتدأ. **جمة**: خبر المبتدإ. وجملة (والحوادث جمة) اعتراضية لا محل لها من الإعراب. **أسنة**: فاعل أدرك، وهو مضاف، وقوم مضاف إليه مجرور بالمضاف. **لا ضعاف**: لا حرف نفي. **ضعاف**: خبر لمبتدإ محذوف، والتقدير: لا هم ضعاف، والجملة في محل جر صفة لـ(قوم) وإنما أعربنا (ضعاف) خبرًا؛ لأن رواية البيت برفعه. **ولا عزل**: **الواو**: حرف عطف. **لا**: نافية. **عزل**: معطوف على ضعاف.

الشاهد فيه: جملة (والحوادث جمة)، فإنها معترضة بين الفعل والفاعل، وهما: (أدركتني، و أسنة). والاعتراض هنا للتحسين.

أَوْ مَفْعُولِهِ، كَقَوْلِهِ:

وَبُـدِّلَتْ وَالـدَّهْرُ ذُو تَبَـدُّلِ هَيْفًا دَبُورًا بِالصَّبَا وَالشَّمْأَلِ[1]

---

(١) **التخريج**: البيت من أرجوزة طويلة لأبي النجم العجلي في «الخزانة» (٢/ ٣٤٥)، و«الخصائص» (١/ ٣٣٦)، و«شرح شواهد المغني» (١/ ٤٥٠-٣/ ٨٠٨)، وبلا نسبة في «المغني» (٢/ ٣٧٦)، و«لسان العرب» (بدل)، و«شرح التسهيل» (٢/ ٣٧٦)، و«الهمع» (٢/ ٣٢٩).

اللغة: (بدلت)، **البدل**: خلف الشيء، **والتبديل**: التغيير. **هيفًا**: بفتح الهاء، مثل الهُوف بضمها، ريح حارة تأتي من اليمن تُيَبِّسُ كل ما مرت عليه، وتجففه، وتعطش الحيوان، وتسمى بالنكباء. **الدبور**: اسم لريح تأتي من جهة القبلة دابرة نحو المشرق. **الصبا**: ريح تهب من جهة المشرق عند استواء الليل والنهار. **الشمأل**: بسكون الميم وفتح الهمزة بعدها لغة في الشمال، الريح التي تقابل الجنوب.

المعنى: أن الإبل كانت في خصب وحالة حسنة، فذهب ذلك، وأعقبه حالة سيئة.

الإعراب: وبُدِّلت: الواو على حسب ما قبلها. **بُدِّل**: فعل ماض مغير الصيغة. **التاء**: حرف دال على التأنيث، ونائب الفاعل ضمير مستتر تقديره (هي) يعود على الإبل، وفي «الخزانة» للبغدادي أعاد الضمير على الريح. **والدهر**: الواو اعتراضية. **الدهر**: مبتدأ. **ذو**: خبر المبتدإ، مرفوع، وعلامة رفعه الواو؛ لأنه من الأسماء الستة. وجملة (والدهر ذو تبدل) اعتراضية لا محل لها من الإعراب. **هيفًا**: مفعول به لـ(بدل) منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة. **دبورًا**: معطوف على (هيفًا) بحرف عطف محذوف، أي: هيفا ودبورًا. **بالصبا**: الباء حرف جر. **الصبا**: مجرور بالباء، وعلامة جره الكسرة المقدرة منع من ظهورها التعذر، والجار والمجرور متعلقان بالفعل (بدلت). **والشمأل**: الواو: حرف عطف. **الشمأل**: معطوف على (الصبا)، والمعطوف على المجرور مجرور مثله، وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره.

الشاهد فيه: جملة (والدهر ذو تبدل)، فإنها معترضة بين الفعل وهو (بدل)، ومفعوله وهو (هيفًا)، والاعتراض هنا لمجرد التحسين، وهذا الغرض -أعني التحسين- لم يذكره=

وَبَيْنَ الْمُبْتَدَإِ وَالخَبَرِ، كَقَوْلِهِ:

وَفِيهِنَّ وَالأَيَّامُ يَعْثُرْنَ بِالفَتَى نَوَادِبُ لَا يَمْلَلْنَهُ وَنَوَائِحُ[1]

= المصنف هنا، وذكره في "المغني" كما علمت، وكان ينبغي للشارح أن يذكره.

(١) **التخريج**: البيت لمعن بن أوس في "شرح شواهد المغني" (٢/ ٨٠٨)، و"الخزانة" (٧/ ٢٤٣)، و"الخصائص" (١/ ٣٤٠)، وبلا نسبة في "المغني" (٢/ ٣٣٧)، و"الهمع" (٢/ ٣٢٨)، و"الارتشاف" (٣/ ١٦١٥)، وقبل هذا البيت قوله:

رأيت رجالًا يكرهون بناتِهِمْ وفيهنَّ -لا تكذب- نساءٌ صوالحُ

اللغة: **نوادب**: جمع نادبة، وهي التي تندب بالميت بحسن الثناء: وافلاناه، واهناه. **لا يملنه**: لا يسأمن منه. **نوائح**: جمع نائحة، وهي التي ترفع صوتها عند موت الميت جزعًا وتسخطًا، وتذكر محاسنه، وهو من كبائر الذنوب، كما في حديث أبي مالك الأشعري: «النائحة إذا لم تتب قبل موتها، تقام يوم القيامة وعليها سربال من قطران، ودرع من جرب». رواه مسلم رقم (٩٣٤).

المعنى: إن في البنات اللواتي يكرههن بعض الرجال نساءً صالحات، وفيهن أيضا من إذا مات الميت، قمن بالنياحة عليه من غير ملل للنياحة. اهـ، ولعل معن بن أوس قال ذلك في جاهليته، فهو مخضرم.

الإعراب: **وفيهن**: **الواو**: عاطفة، عطفت (فيهن) على (فيهن) في البيت الذي قبل البيت المذكور. **فيهن**: جار ومجرور في محل رفع خبر مقدم. **والأيام**: **الواو**: اعتراضية. **الأيام**: مبتدأ. **يعثرن بالفتى**: الجملة الفعلية خبر المبتدإ. **نوادب**: مبتدأ مؤخر، خبره ما تقدم من الجار والمجرور. **لا يملنه**: لا: نافية. **يملل**: فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة. **نون النسوة**: ضمير متصل في محل رفع فاعل. الهاء: ضمير متصل في محل نصب مفعول به، وهو عائد على الندب المفهوم من (نوادب). **ونوائح**: **الواو**: حرف عطف، **نوائح**: معطوف على نوادب، والمعطوف على المرفوع مرفوع مثله.

الشاهد فيه: جملة (والأيام يعثرن بالفتى)؛ فإنها جملة معترضة للتحسين بين المبتدإ والخبر، وهما (فيهنَّ، ونوادب).

أَوْ مَا هُمَا أَصْلُهُ كَقَوْلِهِ:

إِنَّ سُــلَيْمَى وَاللهُ يَكْلَؤُهَــا ضَنَّتْ بِشَيْءٍ مَا كَانَ يَرْزَؤُهَا[1]

وَبَيْنَ الشَّرْطِ وَجَوَابِهِ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ[2] وَلَن تَفْعَلُواْ فَٱتَّقُواْ ٱلنَّارَ﴾ [البقرة:٢٤].

---

(١) **التخريج**: البيت لإبراهيم بن هِرْمَة في "شرح شواهد المغني" (٢/ ٨٢٦)، و"المغني" (٢/ ٣٨٨)، و"أمالي ابن الشجري" (١/ ٣٢٨)، وبلا نسبة في "شرح التسهيل" (٢/ ٣٧٨)، و"الجمل" لأبي القاسم الزجاج ص(٢٨٠)، و"الارتشاف" (٣/ ١٦١٦)، و"تهذيب اللغة" (كلأ)، و"لسان العرب" (كلأ)، و"تاج العروس" (كلأ).

اللغة: سليمى: تصغير سلمى. يكلؤها: يحرسها ويحفظها، ومنه قوله تعالى: ﴿قُلْ مَن يَكْلَؤُكُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾[الأنبياء:٤٢]. **ضنت**: بخلت، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى ٱلْغَيْبِ بِضَنِينٍ﴾[التكوير:٢٤]، في قراءة من لم يشل الضاد، وأما من أشالها، فمعناه متهم. **يرزؤها**: بتقديم الراء الساكنة على الزاي، وبالهمزة: ينقصها.

المعنى: هذا الشاعر عذل محبوبته حيث بخلت بما لا ينقصها، ولا ضرر عليها فيه، بعدما دعا لها بالحفظ استعطافًا.

الإعراب: إن: حرف نصب وتوكيد. **سليمى**: اسمها. **والله يكلؤها**: **الواو**: اعتراضية، وجملة (الله يكلؤها) من المبتدإ والخبر معترضة لا محل لها من الإعراب. **ضنتْ**: فعل ماضي مبني على الفتح. **التاء**: حرف دال على التأنيث. والفاعل ضمير مستتر تقديره: (هي) يعود على (سليمى). **بشيء**: جار ومجرور متعلقان بـ(ضنت)، وجملة (ضنت بشيء) في محل رفع خبر (إن). **ما**: نافية. **كان**: فعل ماضٍ ناقص، واسمها ضمير مستتر تقديره هو، يعود على (شيء). **يرزؤها**: الجملة خبر كان.

الشاهد فيه: جملة (والله يكلؤها)؛ فإنها معترضة للتحسين بين اسم (إن) وخبرها، وهما (سليمى، و ضنت).

(٢) فجملة ﴿وَلَن تَفْعَلُواْ﴾ معترضة بين الشرط وجوابه، والاعتراض هنا للتبيين؛ فإن قوله: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ﴾ مجمل، لأنه لا يدرى هل يقدرون على الفعل أم لا؟ فبين أنهم لا يقدرون عليه. "حاشية عطار" (ل/ ٦٣).

وَبَيْنَ المَوْصُولِ وَصِلَتِهِ، كَقَوْلِهِ:

ذَاكَ الَّذِي وَأَبِيكَ تَعْرِفُ[١] مَالِكٌ(٢) ... ...

---

[١] في الأصل، أ، ج، ط١، ط٢: (يعرف مالكًا) وما أثبتناه هو الموافق لما في الديوان.

(٢) هذا صدر بيت، وعجزه: والحقُ يَدْفَعُ تُرَّهَاتِ الباطل.

التخريج: البيت لجرير في "ديوانه" ص(٤٣٠)، وفي "شرح شواهد المغني" (٢/ ٨١٧)، وبلا نسبة في "الخزانة" (٥/ ٤٤٦)، و"مغني اللبيب" (٢/ ٣٩١)، و"التسهيل" (٢/ ٣٧)، و"البحر المحيط" (١/ ٤٠٤)، و"الخصائص" (١/ ٣٣٧)، و"الارتشاف" (٣/ ١٦١٣)، و"الهمع" (١/ ٣١٤، و ٢/ ٣٢٧)، و"لسان العرب" (تره)، و"تاج العروس" (تره).

اللغة: **مالك**: يريد بـ(مالك) قبيلة مالك بن حنظلة من تميم. **ترهات**: جمع تُرَّهة، وهي الأباطيل، والأقاويل الخالية من الطائل، أي: النفع.

المعنى: يقول مجيبًا عن سؤال في البيت السابق -وهو:

من كان يمنع يا طهيَّ نساءكم أم من يكُرُّ وراء سرح الجامِلِ-

إن مالكًا تعرفه وإن الحق يفضح أكاذيب الباطل.

الإعراب: **ذاك**: مبتدأ مشار به لشيء في البيت قبله. **الذي**: اسم موصول في محل رفع خبر. **وأبيك**: الواو: حرف قسم وجر. **أبيك**: مقسم به مجرور، وعلامة جره الياء؛ لأنه من الأسماء الستة، وهو مضاف، والكاف مضاف إليه. **تعرف**: فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم. **مالكٌ**: فاعل، وجملة (تعرف مالكٌ): صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، والعائد محذوف تقديره: تعرفه. والحق: **الواو**: استئنافية. **الحق**: مبتدأ. **يدفع**: فعل مضارع مرفوع. **ترهات**: مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الكسرة؛ لأنه جمع مؤنث سالم، وترهات مضاف، والباطل مضاف إليه. وجملة (يدفع) في محل رفع خبر المبتدإ.

الشاهد فيه: جملة (أقسم وأبيك)، فإنها معترضة للتسديد، -أي: التوكيد- بين الموصول وصلته، وهما (الذي) و(تعرف)، وهذا اليمين المذكور في البيت -أعني وأبيك- يخالف قول النبي ﷺ: «إن الله ينهاكم أن تحلفوا بآبائكم». متفق عليه، وفي رواية لمسلم: «فمن كان حالفًا فليحلف بالله أو ليصمت».

وَبَيْنَ أَجْزَاءِ الصِّلَةِ، نَحْوُ: (جَاءَ الَّذِي جُودُهُ -وَالكَرَمُ زَيْنٌ- مَبْذُولٌ)[١].

وَبَيْنَ المَجْرُورِ وَجَارِّهِ اسْمًا كَانَ، نَحْوُ: (هَذَا غُلَامُ -وَاللهِ- زَيْدٍ)[٢]، أَوْ حَرْفًا، نَحْوُ: (اشْتَرَيْتُهُ بِ-وَاللهِ- أَلْفِ دِرْهَمٍ)[٣].

وَبَيْنَ الحَرْفِ وَتَوْكِيدِهِ، نَحْوُ:

لَيْتَ وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئًا لَيْتُ لَيْتَ شَبَابًا بُوعَ فَاشْتَرَيْتُ[٤]

---

(١) فجملة (والكرم زين) معترضة للتحسين بين المبتدإ والخبر، وهما (جوده، ومبذول)، والجملة صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، والعائد (الهاء) المتصلة بـ(جود).

(٢) حكاه الكسائي كما في "شرح التسهيل" (٣/ ١٩٤)، والشاهد فيه: جملة (أقسم والله)، فإنها معترضة بين الجار الاسمي، والمجرور، وهما: (غلام، و زيد)، والاعتراض هنا للتوكيد.

(٣) حكاه الكسائي. انظر المصدر السابق، والشاهد فيه: الاعتراض بالجملة القسمية بين الجار الحرفي والمجرور، وهما (الباء، و ألف).

(٤) **التخريج**: هذا الرجز منسوب لرؤبة في "شرح شواهد ابن عقيل" للجرجاوي ص(١١١)، و"شرح شواهد المغني" (٢/ ٨١٩-٨١٠)، و"التصريح" (١/ ٢٩٤)، قال العيني في "شرح شواهد الأشموني": عزاه بعضهم إلى رؤبة، ولم يثبت. اهـ، وهو بلا نسبة في "أوضح المسالك" (٢/ ١٣٨)، و"الأشموني" (٢/ ٦٣)، و"شرح ابن عقيل" (١/ ٤٥٧)، و"المغني" (٢/ ٣٩٣).

اللغة: بوع: لغة في (بيع).

المعنى: ليت سن الشبيبة يباع، فأشتريه، ولكن (ليت) في مثل ذلك لا نفع لها.

الإعراب: **ليت**: حرف تمن ونصب. **وهل**: **الواو**: للاعتراض. **هل**: حرف استفهام إنكاري بمعنى النفي. **شيئا**: مفعول مطلق، أي: نفعًا، وفاقًا للمصنف، لا مفعولٌ به خلافًا للعيني. **ليتُ**: فاعل ينفع لقصد لفظها، فهي مرفوعة، وعلامة رفعها الضمة الظاهرة. **ليت الثالثة**: مؤكدة للأولى، فلا اسم لها، ولا خبر. **شبابًا**: اسم ليت الأولى. **بوع**: فعل ماض مغير الصيغة، ونائب الفاعل ضمير مستتر جوازًا عائد على الشباب، تقديره (هو). **فاشتريت**: الفاء: عاطفة. **اشتريت**: فعل وفاعل. وجملة (بوع) في محل رفع=

.....

وَبَيْنَ (قَدْ) وَالفِعْلِ، نَحْوُ:

أَخَالِدُ قَدْ وَاللهِ أَوْطَأْتَ عَشْوَةً[1] ... ...

= خبر (ليت) الأولى.

الشاهد فيه: جملة (وهل ينفع شيئًا ليت)، فإنها معترضة بين الحرف وتوكيده، وهما (ليت الأولى، والثالثة).

فائدة: الحرف أو غيره إذا نسبت إليه حكمًا جاز أن يحكى وجاز أن يعرب بما تقتضيه العوامل كما في البيت، فإن الرواية برفع (ليت) على أنه فاعل مرفوع بـ(ينفع)، وتصح فيه الحكاية، فتقول: وهل ينفع شيئًا ليتَ، بفتح التاء على الحكاية كما تقول: ضَرَبٌ: فعل ماض بتنوين الباء مرفوعًا، وتقول: ضربَ: فعل ماض، بفتح الباء على الحكاية. قال ابن مالك في الكافية:

وَإِنْ نَسَبْتَ لِأَدَاةٍ حُكْمَا فَاحْكِ أَوِ اعْرِبْ وَاجْعَلَنْهَا إِسْمَا

ومن الإعراب قول الشاعر:

لَيْتَ شِعْرِي وَأَيْنَ مِنِّي لَيْتٌ إِنَّ لَيْتًا وَإِنَّ لَوًّا عَنَاءُ

انظر "شرح الرضي" (٣/ ١٨٢-١٨٣)، و"الخزانة" (١/ ١٢٤)، و"الكافية الشافية" (٢/ ٢١٣)، و"رفع الحجاب على شواهد قواعد الإعراب" مخطوط، و"الصبان" (٤/ ٩٣).

(١) هذا صدر بيت وعجزه: وما قائل المعروف فينا يُعَنَّفُ.

ويروى: وما العاشق المظلوم فينا بسارق.

التخريج: البيت لأخي يزيد بن عبدالله البجلي في شرح شواهد "المغني" (٢/ ٢٩٣)، و"شرح التسهيل" (٤/ ١٠٨)، و"الهمع" (٢/ ٣٣٠، و ٥٩٥).

اللغة: **أوطأت**: أي: ارتكبت ما فيه حيرة، وفي القاموس: أوطأه العَشْوَة، وعشوة، أي: ركبه على غير هدى. اهـ **عشوة**: بالعين المثلثة وسكون الشين المعجمة، ركوب الأمر على غير بيان، ومنه قولهم لمن لا يتقن الأمر: (فلان ركب متن عمياء وخَبَطَ خَبْطَ عشواء)، وفي الصحاح يقال: أوطأته عشوة أي: أمرًا ملتبسًا فيه حيرة. **يعنف**: التعنيف هنا اللوم، والتعيير بما لا يليق، وأصله: الدفع على وجه الغلظة، والإهانة.

الإعراب: **أخالد**: الهمزة لنداء القريب. **خالد**: منادى مفرد علم مبني على الضم في محل=

وَبَيْنَ الحَرْفِ النَّافِي وَمَنْفِيِّهِ، كَقَوْلِهِ:

فَلَا وَأَبِي دَهْمَاءَ زَالتْ عَزِيزَةً[1] ... ...

= نصب. **قد**: حرف تحقيق. **والله**: **الواو**: حرف قسم وجر، ولفظ الجلالة مقسم مجرور، والجار والمجرور متعلقان بفعل القسم المحذوف وجوبًا، والتقدير: أقسم والله. أوطأت: فعل وفاعل. **عشوة**: مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره.

الشاهد فيه: الاعتراض بجملة القسم بين (قد) والفعل (أوطأ).

(١) هذا صدر بيت وعجزه: على قومها ما فَتَّلَ الزندَ قادحُ.

التخريج: البيت بلا نسبة في "المغني" (٢/ ٣٩٣)، و"شرح شواهد المغني" (٢/ ٨٢٠)، و"الرضي" (٤/ ١٩٣)، و"الخزانة" (٩/ ٢٤٠-٢٤١-٢٤٢، و١٠/ ١٠٠)، و"الارتشاف" (٣/ ١١٦١، و٥/ ٢٤٢١)، وفيه (لعمر أبي دهماء)، و"الهمع" (٣/ ٢٧٧)، وفيه (لعمر أبي دهماء)، و"المقرب" (١/ ٩٤).

اللغة: **دهماء**: اسم امرأة. **عزيزة**: من العزة، بالعين المهملة، وبالزاي المعجمة. **الزند**: العود الذي يقدح به النار.

المعنى: أقسم الشاعر بوالد هذه المرأة، وهي دهماء، أن محبوبته ما زالت عزيزة على مرِّ الزمان.

الإعراب: **فلا**: الفاء بحسب ما قبلها. **لا**: حرف نفي. **وأبي دهماء**: **الواو**: حرف قسم وجر. **أبي**: مقسم به مجرور، وعلامة جره الياء؛ لأنه من الأسماء الستة، والجار والمجرور متعلقان بفعل القسم المحذوف، والتقدير: أقسم وأبي دهماء. **وأبي**: مضاف، **ودهماء**: مضاف إليه مجرور بالمضاف، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنه ممنوع من الصرف. **زالت**: زال: فعل ماض، واسمها ضمير مستتر عائد على محبوبته، وهي دهماء، تقديره هي، والتاء: حرف دال على التأنيث لا محل له من الإعراب. **عزيزة**: خبر زال. **على قومها**: جار ومجرور متعلق بـ(عزيزة). **ما فتل**: ما: مصدرية ظرفية. **فتل**: فعل ماض. **الزند**: مفعول به مقدم منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة. **قادح**: فاعل مؤخر. والمصدر المؤول من (ما) وما دخلت عليه في محل جر بالإضافة، والتقدير: مدة تفتيل الزندِ قادح. =

نَحْوُ: ﴿فَلَآ أُقْسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ﴾ الآيَةَ، وذَلِكَ لِأَنَّ قَوْلَهُ: ﴿إِنَّهُۥ لَقُرْءَانٌ كَرِيمٌ﴾ جَوَابُ ﴿فَلَآ أُقْسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ﴾، وَمَا بَيْنَهُمَا

وَبَيْنَ القَسَمِ وَجَوَابِهِ، وَالمَوْصُوفِ[1] وَصِفَتِهِ، وَيَجْمَعُهُمَا نَحْوُ: ﴿فَلَآ[2] أُقْسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ﴾ [الواقعة:٧٥] الآيَةَ[3]، وَهِيَ[4] ﴿وَإِنَّهُۥ[5] لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾[الواقعة:٧٦]، وَفِي هَذِهِ الآيَةِ اعْتِرَاضٌ فِي ضِمْنِ اعْتِرَاضٍ؛ وذَلِكَ لِأَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّهُۥ لَقُرْءَانٌ كَرِيمٌ﴾[الواقعة:٧٧] جَوَابُ القَسَمِ، وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَلَآ أُقْسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ﴾، وَمَا بَيْنَهُمَا أَيْ: بَيْنَ ﴿لَا

= **الشاهد فيه**: الاعتراض بجملة القسم بين الحرف النافي والمنفي، وهما (لا، و زالت)، والاعتراض هنا للتقوية.

(١) أي: وبين الموصوف وصفته، فيقدر الحذف من الثاني، لدلالة الأول.

(٢) (لا) فيها أقوال:

فقيل: لا: حرف نفي، وأقسم: منفي، أي: لأن الأمر واضح لا يحتاج لقسم، وهذا فيه نظر، لقوله في الآية نفسها ﴿وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾.

وقيل: الأصل (لأنا أقسم) بلام الابتداء، فحذف أنا، وأشبعت فتحة اللام، فتولدت الألف، فاللام للابتداء، والألف للإشباع.

وقيل: لا: نافية داخلة على محذوف أي: فلا حجة للكافرين في نحو قولهم في القرآن العزيز ﴿أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾[الأنعام:٢٥]، ثم استؤنف، فقيل: أقسم.

وقيل: لا: مزيدة للتأكيد كما في قوله ﴿لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ﴾[الحديد:٢٩] انظر "الدسوقي" (٢/ ٤٨)، و"المدابغي" (ل/ ٣٠-٣١)، و"عطار" (ل/ ٦٣).

(٣) بالنصب، أي: اقرأ الآية، أو أكمل، وبالرفع، أي: الآية تقرأ بتمامها، وبالجر، أي: اقرأ باقي الآية. "المدابغي" (ل/ ٣١)، و"حاشية عطار" (ل/ ٦٣).

(٤) أي: الآية، أي: كمالها. "المدابغي" (ل/ ٣١).

(٥) أي: هذا القسم المفهوم من (أقسم) على حد ﴿ٱعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾[المائدة:٨]، أي: العدل المفهوم من قوله ﴿ٱعْدِلُوا۟﴾.

اعْتِرَاضٌ لَا مَحَلَّ لَهُ، وَفِي أَثْنَاءِ هَذَا الاعْتِرَاضِ اعْتِرَاضٌ آخَرُ وَهُوَ: ﴿لَّوْ تَعْلَمُونَ﴾، فَإِنَّهُ مُعْتَرِضٌ بَيْنَ المَوْصُوفِ وَصِفَتِهِ، وَهُمَا: ﴿لَقَسَمٌ﴾ وَ﴿عَظِيمٌ﴾.

وَيَجُوزُ الاعْتِرَاضُ بِأَكْثَرَ مِنْ جُمْلَةٍ، خِلَافًا لِأَبِي عَلِيٍّ، .....

أُقْسِمُ﴾ وَجَوَابِهِ، وَالَّذِي بَيْنَهُمَا هُوَ: ﴿وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾؛ اعْتِرَاضٌ لَا مَحَلَّ لَهُ مِنَ الإِعْرَابِ.

وَفِي أَثْنَاءِ هَذَا الاعْتِرَاضِ الَّذِي هُوَ: ﴿وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾ اعْتِرَاضٌ آخَرُ وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَّوْ تَعْلَمُونَ﴾ فَإِنَّهُ مُعْتَرِضٌ بَيْنَ المَوْصُوفِ وَصِفَتِهِ، وَهُمَا: ﴿لَقَسَمٌ﴾ وَ[١]﴿عَظِيمٌ﴾[٢]، عَلَى طَرِيْقِ اللَّفِّ وَالنَّشْرِ عَلَى التَّرْتِيبِ[٣]، فَالاعْتِرَاضُ فِي هَذِهِ الآيَةِ بِجُمْلَةٍ وَاحِدَةٍ فِي ضِمْنِهَا جُمْلَةٌ.

وَيَجُوزُ الاعْتِرَاضُ بِأَكْثَرَ مِنْ جُمْلَةٍ، خِلَافًا لِأَبِي عَلِيٍّ الفَارِسِيِّ[٤] فِي مَنْعِهِ مِنْ ذَلِكَ. وَمِنَ الاعْتِرَاضِ بِأَكْثَرَ مِنْ جُمْلَةٍ، قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَآ أُنثَىٰ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ وَلَيْسَ ٱلذَّكَرُ كَٱلْأُنثَىٰ وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ﴾[آل

---

[١] (الواو): سقطت من ط٢، ج.

(٢) العطف في مثل هذا الكلام واجب؛ لأنه خبر عن مثنى، أعني: لفظة (هما).

(٣) أي: قوله: قسم، وعظيم؛ لأن (قسم) يرجع للموصوف، و(عظيم) يرجع لصفته. ومعنى قوله (لف ونشر مرتب)، فاللف: هو أن يذكر المتعدد على وجه الإجمال. والنشر: ذكر ما لكل من آحاد هذا المتعدد لأجل التفصيل للإجمال السابق. والمرتب: هو إعادة الأول من النشر على الأول من اللف، وهكذا. وهنا كذلك، فإنه أعاد الأول من النشر، وهو قوله (قسم) على الأول من اللف، وهو قوله: (الموصوف)، وأعاد الثاني من النشر، وهو (عظيم) على الثاني من اللف، وهو قوله (صفته).

(٤) انظر رأي أبي علي الفارسي في "شرح التسهيل" (٢/ ٣٧٨)، و"الارتشاف" (٣/ ١٦١٧).

وَلَيْسَ مِنْهُ هَذِهِ الآيَةُ، خِلَافًا لِلزَّمَخْشَرِيِّ، ذَكَرَهُ فِي سُورَةِ آلِ عِمْرَانَ.

عمران:٣٦]، فَالجُمْلَةُ الاسْمِيَّةُ وَ[١]هِيَ: ﴿وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ﴾ -بِإِسْكَانِ التَّاءِ-(٢) وَالفِعْلِيَّةُ وَ[٣]هِيَ: ﴿وَلَيْسَ ٱلذَّكَرُ كَٱلْأُنثَىٰ﴾ مُعْتَرِضَتَانِ بَيْنَ الجُمْلَتَيْنِ المُصَدَّرَتَيْنِ بِـ﴿إِنِّي﴾.

وَلَيْسَ مِنْهُ أَيْ: وَلَيْسَ مِنَ الاعْتِرَاضِ بِأَكْثَرَ مِنْ جُمْلَةٍ هَذِهِ الآيَةُ وَهِيَ: ﴿فَلَآ أُقْسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ﴾ إِلَى آخِرِهَا مِنْ سُورَةِ الوَاقِعَةِ، خِلَافًا لِلزَّمَخْشَرِيِّ(٤)، ذَكَرَهُ فِي تَفْسِيرِ سُورَةِ آلِ عِمْرَانَ، فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَآ أُنثَىٰ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ﴾، فَقَالَ: فَإِنْ قُلْتَ: عَلَامَ عُطِفَ قَوْلُهُ: ﴿وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ﴾؟ قُلْتُ: هَذِهِ مَعْطُوفَةٌ عَلَى قَوْلِهِ: ﴿إِنِّي وَضَعْتُهَآ أُنثَىٰ﴾، وَمَا بَيْنَهُمَا جُمْلَتَانِ مُعْتَرِضَتَانِ، كَقَوْلِهِ(٥): ﴿وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾. انْتَهَى. وَوَجْهُ الرَّدِ عَلَيْهِ أَنَّ الَّذِي فِي آيَةِ آلِ

---

[١] (الواو): سقطت من ط٢.

(٢) قيد في تعدد الاعتراض، وأما على قراءة الضم، -وهي قراءة شعبة- فلا اعتراض بجملتين؛ لأن الجملة المذكورة معطوفة على الجملة المصدرة بـ(إني). "حاشية عطار" (ل/ ٦٤)، و"الدسوقي" (٢/ ٥٠)، و"المدابغي" (ل/ ٣١).

[٣] (الواو): سقطت من ط٢.

(٤) "الكشاف" (١/ ١٨٦). والزمخشري هو محمود بن عمر بن محمد بن أحمد، أبوالقاسم، جار الله، قال السيوطي: كان واسع العلم كثير الفضل غاية في الذكاء، وجودة القريحة، متفننًا في كل علم، معتزليا، قويًّا في مذهبه، مجاهرًا به، حنفيًّا، له من التصانيف: "الكشاف" في التفسير [وقد شحنه بالاعتزال] و"الفائق" في غريب الحديث، "المفصل" في النحو، "المقامات"، "المستقصى" في الأمثال، "شرح أبيات سيبويه"، "الأنموذج" في النحو، وغيرها، انظر "بغية الوعاة" (٢/ ٢٧٩-٢٨٠).

(٥) هذا هو محل الاعتراض عليه، فإن ظاهره تساوي الآيتين.

عِمْرَانَ[1] اعْتِرَاضَانِ لَا اعْتِرَاضٌ وَاحِدٌ بِجُمْلَتَيْنِ.

وَيُدْفَعُ بِأَنَّ الزَّمَخْشَرِيَّ إِنَّمَا قَصَدَ تَشْبِيهَ الآيَةِ بِالآيَةِ فِي عَدَدِ الجُمَلِ المُعْتَرَضِ بِهَا، لَا فِي عَدَدِ الاعْتِرَاضِ[2]؛ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ فِي تَفْسِيرِ سُورَةِ الوَاقِعَةِ[3] ﴿وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾: اعْتِرَاضٌ بَيْنَ القَسَمِ وَجَوَابِهِ، وَقَوْلِهِ: ﴿لَّوْ تَعْلَمُونَ﴾: اعْتِرَاضٌ بَيْنَ المَوْصُوفِ وَالصِّفَةِ. انْتَهَى[4]

---

(١) صوابه سورة الواقعة؛ لأن الاعتراضين إنما هما فيها، أما الذي في آية آل عمران، فاعتراض واحد بجملتين، فانعكس عليه الأمر سهوًا، ويدلك على ذلك قوله سابقًا: فالاعتراض في هذه الآية بجملة واحدة في ضمنها جملة، أي: معترضة، والحاصل أنه في سورة الواقعة تعدد الاعتراض، ففيها اعتراضان كل منهما بين شيئين مخصوصين مغايرين للشيئين اللذين بينهما الاعتراض الآخر، فإن أحدهما بين القسم وجوابه، والآخر بين الموصوف وصفته، والذي في آل عمران اعتراض واحد بجملتين بين شيئين فقط، وهما المعطوف والمعطوف عليه ﴿إِنِّي وَضَعْتُهَآ أُنثَىٰ﴾ ﴿وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ﴾[آل عمران:٣٦]. اهـ "المدابغي" (ل/ ٣١) بتصرف.

(٢) فالزمخشري ساكت عن تعدد الاعتراض، مقتصرًا على تعدد المُعْتَرَضِ به، وهو موجود في الموضعين، وإن تفاوتا في تعدد الاعتراض في أحدهما. اهـ "حاشية عطار" (ل/ ٦٤). فالزمخشري قصده التنظير بالاعتراض بجملتين، لكن لا من كل وجه. اهـ "دسوقي" (٢/ ٥١).

(٣) "الكشاف" (٤/ ٦٢).

(٤) فائدة: تتميز الجملة الاعتراضية من الحالية بأمور:

أحدها: أنه يجوز اقترانها بالفاء، كقوله:

واعلـم فعِلـمُ المـرء ينفعُـهُ أن سوف يأتي كل ما قُدرا

الثاني: أنه يجوز اقترانها بدليل استقبال ك(لن) في نحو: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا۟ وَلَن تَفْعَلُوا۟﴾[البقرة:٢٤]، وحرف التنفيس في قول الشاعر:

وما أدري وسوف إخال أدري أقـوم آل حصـن أم نسـاء =

الرَّابِعَةُ: التَّفْسِيرِيَّةُ، وَهِيَ الكَاشِفَةُ لِحَقِيقَةِ مَا تَلِيهِ، وَلَيْسَتْ عُمْدَةً،

الجُمْلَةُ الرَّابِعَةُ: التَّفْسِيرِيَّةُ، وَتُسَمَّى المُفَسِّرَةَ، وَالمُفَسِّرَةُ الَّتِي لَا مَحَلَّ لَهَا هِيَ الكَاشِفَةُ لِحَقِيقَةِ مَا تَلِيهِ[1] مِنْ مُفْرَدٍ أَوْ مُرَكَّبٍ[2]، وَلَيْسَتْ عُمْدَةً. فَخَرَجَ بِقَوْلِهِ: (لِحَقِيقَةِ مَا تَلِيهِ): صِلَةُ المَوْصُولِ، فَإِنَّهَا وَإِنْ كَانَتْ كَاشِفَةً وَمُوَضِّحَةً لِلْمَوْصُولِ، لَكِنَّهَا لَا تُوَضِّحُ حَقِيقَتَهُ، بَلْ تُشِيرُ إِلَيْهَا بِحَالٍ مِنْ أَحْوَالِهَا[3].

وَخَرَجَ بِقَوْلِهِ: (وَلَيْسَتْ عُمْدَةً): الجُمْلَةُ المُخْبَرُ بِهَا عَنْ ضَمِيرِ الشَّأْنِ، كَمَا سَيَأْتِي. وَلَوْ قَالَ: وَهِيَ الفَضْلَةُ، كَمَا قَالَ فِي «المُغْنِي»[4] لَكَانَ أَوْلَى؛ لِأَنَّ الفُصُولَ[5] العَدَمِيَّةَ مَهْجُورَةٌ فِي الحُدُودِ[6]، ثُمَّ مَثَّلَ بِأَرْبَعَةِ أَمْثِلَةٍ:

= الثالث: أنها يجوز كونها طلبية، كقوله:

إن الثمـــانين وبُلِّغْتَهـــا قد أحوجت سمعي إلى تَرْجَمَانْ

الرابع: أنه لا يقوم مقامها مفرد، بخلاف جملة الحال، ومن ثَمَّ كان محل جملة الحال النصب، ولم يكن للاعتراض محل من الإعراب، وكذا سائر الجمل التي لا محل لها من الإعراب، إنما سببه عدم حلول مفرد محلها. اهـ «الهمع» (٢/ ٣٣٠-٣٣١).

(١) سواء صُدِّرت بحرف التفسير نحو ﴿فَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِ أَنِ ٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ﴾ [المؤمنون:٢٧]، وقول الشاعر:

وترميني بالطرف أي أنت مذنب وتقلينني لكن إياك لا أقلي

أم لم تصدر به نحو ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ كَمَثَلِ ءَادَمَ ۖ خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ﴾ [آل عمران:٥٩] الآية، فجملة ﴿خَلَقَهُۥ﴾ إلى آخره، تفسير لمثل آدم. «الهمع» (٢/ ٣٣١-٣٣٢)، و«المغني» (٢/ ٤٠٠).

(٢) أي: جملة، كقوله تعالى: ﴿فَٱنطَلَقُوا۟ وَهُمْ يَتَخَـٰفَتُونَ ﴿٢٣﴾ أَن لَّا يَدْخُلَنَّهَا ٱلْيَوْمَ عَلَيْكُم مِّسْكِينٌ﴾ [القلم:٢٣].

(٣) على أنها ليست فضلة، لتوقف المعنى عليها.

(٤) «المغني» (٢/ ٣٩٩).

(٥) أي: القيود.

(٦) أي: التعاريف. على أن الأدباء لا يتحاشون في تعريفاتهم مثل هذا، فلأجل هذا عبر بالأولوية دون التصويب. اهـ «حاشية عطار» (ل/ ٦٤-٦٥).

نَحْوُ: ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ هَلْ هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾، فَجُمْلَةُ الاسْتِفْهَامِ مُفَسِّرَةٌ لِلنَّجْوَى، وَقِيلَ: بَدَلٌ مِنْهَا، .....

الأَوَّلُ: مَا يَحْتَمِلُ التَّفْسِيرَ وَالبَدَلَ نَحْوُ: ﴿هَلْ هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ هَلْ هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾ [الأنبياء:٣]، فَجُمْلَةُ الاسْتِفْهَامِ الصُّورِيِّ[١] وَهِيَ: ﴿هَلْ هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾ مُفَسِّرَةٌ لِلنَّجْوَى[٢]، فَلَا مَحَلَّ لَهَا، وَالنَّجْوَى: اسْمٌ لِلتَّنَاجِي[٣] الخَفِيِّ و﴿هَلْ﴾ هُنَا لِلنَّفْيِ بِمَعْنَى (مَا)[٤]؛ وَلِذَٰلِكَ دَخَلَتْ (إِلَّا) بَعْدَهَا. وَقِيلَ: إِنَّ جُمْلَةَ الاسْتِفْهَامِ الصُّورِيِّ بَدَلٌ مِنْهَا[٥]، أَيْ: مِنَ النَّجْوَى، فَيَكُونُ مَحَلُّهَا نَصْبًا، بِنَاءً عَلَى أَنَّ مَا فِيهِ مَعْنَى القَوْلِ[٦] يَعْمَلُ فِي الجُمَلِ[٧]، وَهُوَ رَأْيُ الكُوفِيِّينَ[٨]، وَهُوَ إِبْدَالُ جُمْلَةٍ مِنْ مُفْرَدٍ نَحْوُ: (عَرَفْتُ زَيْدًا أَبُو

---

(١) أي الاستفهام بحسب الصورة والظاهر، وإن كان في الحقيقة بمعنى النفي كما سيصرح به الشارح. اهـ «حاشية عطار» (ل/ ٦٥).

تنبيه: للدكتور عبد الكريم مجاهد تعليق على قول الشارح (الصوري) لم يصب فيه، فلا تعرج عليه، وخذ بما نقلنا لك عن عطار في بيان مراد الشارح.

(٢) أي: أن الكلام الذي تناجوه وأسروه هو ﴿هَلْ هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ﴾ إلخ. «الدسوقي» (٢/ ٥٦).

(٣) أي: المتناجى به، فهو من إطلاق المصدر على اسم المفعول. «المدابغي» (ل/ ٣٢).

(٤) هذا شرح لقوله فيما مرَّ (الصوري).

(٥) وقيل: مقول لقول محذوف منصوب على الحال، أي: قائلين ﴿هَلْ هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ﴾ إلخ. «دسوقي مع المغني» (٢/ ٥٦).

(٦) وهو هنا ﴿أَسَرُّوا﴾، إذ معناه قالوا قولًا خفيًّا.

(٧) أي: لأن البدل على نية تكرار العامل، فيكون العامل في جملة البدل ﴿أَسَرُّوا﴾. «دسوقي» (٢/ ٥٦).

(٨) فالكوفيون يلحقون ما فيه معنى القول، -كناديت، ودعوت، وقرأت، ووصيت، =

وَنَحْوُ: ﴿مَّسَّتْهُمُ ٱلْبَأْسَآءُ وَٱلضَّرَّآءُ﴾، فَإِنَّهُ تَفْسِيرٌ لِـ﴿مَّثَلُ ٱلَّذِينَ خَلَوْاْ مِن قَبْلِكُمْ﴾، وَقِيلَ: حَالٌ مِنَ ﴿ٱلَّذِينَ﴾، .....

مَنْ هُوَ[1]).

وَالثَّانِي مَا يَحْتَمِلُ التَّفْسِيرَ وَالحَالَ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَّسَّتْهُمُ ٱلْبَأْسَآءُ وَٱلضَّرَّآءُ﴾[البقرة:٢١٤]، فَإِنَّهُ تَفْسِيرٌ لِـ﴿مَّثَلُ ٱلَّذِينَ خَلَوْاْ مِن قَبْلِكُمْ﴾، فَلَا مَحَل لَهُ. وَقِيلَ: إِنَّ ﴿مَّسَّتْهُمُ ٱلْبَأْسَآءُ وَٱلضَّرَّآءُ﴾ حَالٌ مِنَ ﴿ٱلَّذِينَ﴾ عَلَى تَقْدِيرِ إِضْمَارِ (قَدْ)[2] قَالَهُ أَبُوالبَقَاءِ[3]، قَالَ فِي "المُغْنِي"[4]: وَالحَالُ لَا تَأْتِي مِنَ المُضَافِ إِلَيْهِ فِي مِثْلِ هَذَا[5]. وَتَعَقَّبَهُ بَعْضُ المُتَأَخِّرِينَ

= وأوحى- بالقول في العمل في الجمل، واختار رأيهم ابن عصفور، وابن الصائغ، وأبوحيان؛ لسلامته من الإضمار، فعلى رأيهم إذا قلت: دعوتُ زيدًا عجِّل، وناديته أقبل، وأخبرته زيد قائم، تكون جملة (عجل، وأقبل، وزيد قائم) في محل نصب على أنها محكية بما فيه معنى القول. وخالفهم البصريون، فمنعوا إعمال غير القول، وتأولوا ما ذكر على إضمار القول، واختاره ابن مالك. انظر "الهمع" (١/ ٥٦٤)، و"الرضي" (٤/ ١٧٤-١٧٥)، و"التسهيل وشرحه" (٢/ ٩٦-٩٧).

(١) فـ(أبو من هو): جملة اسمية من مبتدإ وخبر بدل من (زيد) في محل نصب، لأن (عرفَ) يتعدى لواحد.

(٢) لأن الجملة الماضوية إذا وقعت حالًا يجب اقترانها عند جمهور البصريين بـ(قد)، لتقرب الماضي من الحال.

(٣) انظر "إملاء ما مَنَّ به الرحمن" (ج١/ ٩١)، وأبوالبقاء له رأي آخر في إعراب ﴿مَسَّتْهُم﴾، وهو أنها مستأنفة، وقد سبقه إليه الزمخشري. "الدسوقي" (٢/ ٥٦). قال عطار: ما فهمه المصنف عن أبي البقاء - أي من كون الجملة حالًا من الذين- غير جيد، والذي صرح به بعضهم أنه جعلها حالًا من الواو، وعليه، فلا إشكال.

(٤) "المغني" (٢/ ٤٠٠).

(٥) هذا اعتراض على أبي البقاء، وكأنه قيل: وكلامه غير مسلم؛ لأن الحال لا تأتي من المضاف إليه كـ(الذين)، إلا إذا كان المضاف يعمل عمل الفعل نحو: هذا ضارب اللص=

وَنَحْوُ: ﴿كَمَثَلِ ءَادَمَ خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ﴾ الآيَةَ، فَجُمْلَةُ: ﴿خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ﴾ تَفْسِيرٌ لِـ﴿مَثَلِ﴾، وَنَحْوُ: ﴿تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ بَعْدَ ﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَٰرَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾، .....

بِأَنَّ ﴿مَثَلُ﴾ صِفَةٌ[1]، فَيَصِحُّ عَمَلُهُ فِي الحَالِ، فَيَجُوزُ مَجِيءُ الحَالِ مِمَّا أُضِيفَ هُوَ إِلَيْهِ. وَفِيهِ نَظَرٌ[2]؛ لِأَنَّ المُرَادَ بِالعَمَلِ عَمَلُ الأَفْعَالِ، وَالمُضَافُ إِلَيْهِ ﴿مَثَلُ﴾[3] لَيْسَ فَاعِلًا وَلَا مَفْعُولًا فَلَا يَصِحُّ أَنْ يَعْمَلَ فِي الحَالِ.

وَالثَّالِثُ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كَمَثَلِ ءَادَمَ خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ﴾[آل عمران:٥٩] الآيَةَ بَعْدَ قَوْلِهِ ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ﴾، فَجُمْلَةُ ﴿خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ﴾ تَفْسِيرٌ لِـ﴿مَثَلِ﴾[4]، فَلَا مَحَلَّ لَهُ.

وَالرَّابِعُ: مَا يَحْتَمِلُ التَّفْسِيرَ وَالاسْتِئْنَافَ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾[الصف:١١] بَعْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَٰرَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾

= مكتوفًا، و: أعجبني قيام زيد مسرعًا، أو كان المضاف جزءًا من المضاف إليه نحو: ﴿أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾[الحجرات:١٢]، ونحو: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَانًا﴾[الحجر:٤٧]، أو مثل جزئه في صحة الاستغناء عنه بالمضاف إليه نحو: ﴿ثُمَّ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ أَنِ ٱتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا﴾[النحل:١٢٣]، فإنه لو قيل: أن اتبع إبراهيم حنيفًا، لصح. والمضاف هنا ليس كذلك، وحينئذ فلا يصح جعلها حالًا من المضاف إليه. «الدسوقي» (٢/ ٥٦-٥٧).

(١) قال المدابغي (ل/ ٣٢): لعل المراد صفة مشبهة.

(٢) أي: في الجواب. (٣) وهو ﴿الَّذِينَ﴾.

(٤) أي: المجرور بالكاف، ثم إن وجه الشبه كون كل من آدم وعيسى على خلاف العادة المستمرة، وهو التولد بين أبوين، لأن الأول وجد بلا أب وأم، والثاني وجد من أم بدون أب، ويكون فيه تشبيه غريب بأغرب، وهو مستحسن مستعذب. انظر: «المدابغي» (ل/ ٣٢)، و«المغني مع الدسوقي» (٢/ ٥٦).

وَقِيلَ: مُسْتَأْنَفَةٌ، وَالمَعْنَى: (آمِنُوا)؛ بِدَلِيلِ ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ﴾ بِالجَزْمِ، وَعَلَى الأَوَّلِ هُوَ جَوَابُ الاسْتِفْهَامِ، وَصَحَّ ذَلِكَ عَلَى .....

فَجُمْلَةُ ﴿تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ﴾ وَمَا عُطِفَ عَلَيْهَا مُفَسِّرَةٌ لِلتِّجَارَةِ، فَلَا مَحَلَّ لَهَا. وَقِيلَ هِيَ مُسْتَأْنَفَةٌ اسْتِئْنَافًا بَيَانِيًّا كَأَنَّهُمْ قَالُوا: كَيْفَ نَفْعَلُ؟ فَقَالَ لَهُمْ: ﴿تُؤْمِنُونَ...﴾، وَهُوَ خَبَرٌ وَمَعْنَاهُ الطَّلَبُ، وَالمَعْنَى: (آمِنُوا)؛ بِدَلِيلِ قِرَاءَةِ ابْنِ مَسْعُودٍ ﴿آمِنُوْا بِاللهِ وَرَسُوْلِهِ﴾، وَمَجِيءِ ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ﴾[الصف:١٢] بِالجَزْمِ[1] فِي جَوَابِهِ، عَلَى حَدِّ قَوْلِهِمْ: (اتَّقَى اللهَ امْرُؤٌ فَعَلَ خَيْرًا يُثَبْ عَلَيْهِ) أَيْ: لِيَتَّقِ وَلْيَفْعَلْ[2] يُثَبْ، وَعَلَى الأَوَّلِ -وَهُوَ أَنْ يَكُونَ ﴿تُؤْمِنُونَ﴾ تَفْسِيرًا لِلتِّجَارَةِ- هُوَ أَيْ: ﴿يَغْفِرْ﴾ -بِالجَزْمِ- جَوَابُ الاسْتِفْهَامِ وَهُوَ: ﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ﴾.

وَاسْتَشْكَلَهُ الزَّجَّاجُ[3] فَقَالَ: الجَوَابُ[4] مُسَبَّبٌ عَنِ الطَّلَبِ، وَغُفْرَانُ الذُّنُوبِ لَا يَتَسَبَّبُ عَنْ نَفْسِ الدَّلَالَةِ[5]، بَلْ عَنِ الإِيمَانِ وَالجِهَادِ. وَأَشَارَ المُصَنِّفُ إِلَى جَوَابِهِ بِقَوْلِهِ: وَصَحَّ ذَلِكَ الجَزْمُ فِي جَوَابِ الاسْتِفْهَامِ عَلَى

(١) أي: فإن جزم المضارع عند إسقاط الفاء إنما يكون في جواب الطلب. «دسوقي» (٢/ ٥٦).

(٢) هذا بناء على أن جملة (فعل خيرًا) في المثال مستأنفة، أما إن بنينا على أنها صفة (امرؤ)، فلا يصح تأويلها بجملة طلبية؛ لأنها لا تقع نعتًا، وإضمار القول تكلف قال ابن مالك: (وامنع هنا إيقاع ذات الطلب) يعني: أن الجملة الطلبية يمتنع وقوعها صفة. «المدابغي» (ل/ ٣٢).

(٣) انظر استشكال الزجاج في «البحر المحيط» (٨/ ٢٦٣).

(٤) وهو هنا يغفر.

(٥) لأن الكفار قد دلهم النبي ﷺ، ولا غفران لهم، لعدم الامتثال.

إِقَامَةِ سَبَبِ السَّبَبِ -وَهُوَ الدَّلَالَةُ- مُقَامَ السَّبَبِ، وَهُوَ الامْتِثَالُ.

وَخَرَجَ بِقَوْلِي: (وَلَيْسَتْ عُمْدَةً)؛ الجُمْلَةُ المُخْبَرُ بِهَا عَنْ ضَمِيرِ الشَّأْنِ، فَإِنَّهَا مُفَسِّرَةٌ لَهُ، وَلهَا مَحَلٌّ بَالاتِّفَاقِ؛ لِأَنَّهَا عُمْدَةٌ لَا يَصِحُّ الاسْتِغْنَاءُ عَنْهَا، وَهِيَ .....

إِقَامَةِ سَبَبِ السَّبَبِ[1] -وَهُوَ الدَّلَالَةُ عَلَى التِّجَارَةِ- مُقَامَ السَّبَبِ وَهُوَ الامْتِثَالُ[2].

قَالَ المُصَنِّفُ: وَخَرَجَ بِقَوْلِي فِي تَعْرِيفِ الجُمْلَةِ التَّفْسِيرِيَّةِ الَّتِي لَا مَحَلَّ لهَا: (وَلَيْسَتْ عُمْدَةً)؛ الجُمْلَةُ المُخْبَرُ بِهَا عَنْ ضَمِيرِ الشَّأْنِ[3]، نَحْوُ: (هُوَ زَيْدٌ قَائِمٌ) وَ(هِيَ هِنْدٌ قَائِمَةٌ)، فَإِنَّهَا أَيْ: الجُمْلَةَ المُخْبَرَ بِهَا عَنْ ضَمِيرِ الشَّأْنِ مُفَسِّرَةٌ لَهُ، وَلهَا مَحَلٌّ مِنَ الإِعْرَابِ بَالاتِّفَاقِ، وَإِنَّمَا أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ لهَا مَحَلًّا؛ لِأَنَّهَا خَبَرٌ، وَالخَبَرُ عُمْدَةٌ فِي الكَلَامِ، كَالمُبْتَدَإِ، وَالعُمْدَةُ لَا يَصِحُّ الاسْتِغْنَاءُ عَنْهَا، فَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ لهَا مَحَلٌّ. وَهِيَ مِنْ حَيْثُ كَوْنُهَا[4] خَبَرًا

---

(١) لأن الامتثال سبب المغفرة، وسبب الامتثال الدلالة.

(٢) أي: امتثال الإيمان، والجهاد، فتترتب المغفرة على الدلالة بذلك الاعتبار. "المدابغي" (ل/ ٣٢).

(٣) هذه التسمية بصرية، ويسمونه أيضًا ضمير القصة، وضمير الحديث، وضمير الأمر؛ لأن مفسّره الجملة، والجملة شأن، وقصة، وحديث، وأمر، ويسميه الكوفيون ضمير المجهول، لأنه لم يتقدمه ما يعود إليه، وهذا الضمير لا يكون إلا غائبًا، ولا يكون إلا مفردًا، فلا يثنى، ولا يجمع، فلا تقول: هما زيد قائم وعمرو جالس، ويكون مذكرًا ومؤنثًا. انظر "الكافي شرح الهادي" (ل/ ١٦٢)، و"الرضي" (٣/ ٦٨)، وما بعدها. قال الزمخشري: ولا يجوز دخول هذا الضمير إلا في كلام له شأن عظيم، فلا يقال: هو زيد قائم، إلا إذا كان قيام زيد أمرًا عظيمًا. اهـ "عطار" (ل/ ٦٦).

(٤) هذا جواب عما يقال: الجملة التي لها محل من الإعراب هي الواقعة موقع المفرد، والتي=

حَالَّةٌ مَحَلَّ المُفْرَدِ. وَكَوْنُ الجُمْلَةِ المُفَسِّرَةِ لَا مَحَلَّ لهَا هُوَ المَشْهُورُ، وَقَالَ الشَّلَوْبِينُ: التَّحْقِيقُ أَنَّ الجُمْلَةَ المُفَسِّرَةَ بِحَسَبِ مَا تُفَسِّرُهُ، فَإِنْ كَانَ لَهُ مَحَلٌّ فَهِيَ كَذَلِكَ، وَإِلَّا فَلَا، فَالثَّانِي نَحْوُ: (ضَرَبْتُهُ)، مِنْ (زَيْدًا ضَرَبْتُهُ) التَّقْدِيرُ: (ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرَبْتُهُ)، وَلَا مَحَلَّ لِلجُمْلَةِ المُقَدَّرَةِ؛ لِأَنَّهَا مُسْتَأْنَفَةٌ، فَكَذَلِكَ تَفْسِيرُهَا، .....

حَالَّةٌ مَحَلَّ المُفْرَدِ؛ لِأَنَّ الأَصْلَ فِي الخَبَرِ الإِفْرَادُ، لَا مِنْ حَيْثُ كَوْنُهَا خَبَرًا عَنْ ضَمِيرِ الشَّأْنِ؛ لِأَنَّ ضَمِيرَ الشَّأْنِ لَا يُخْبَرُ عَنْهُ بِمُفْرَدٍ.

وَكَوْنُ الجُمْلَةِ الفَضْلَةِ المُفَسِّرَةِ لَا مَحَلَّ لهَا مِنَ الإِعْرَابِ هُوَ المَشْهُورُ سَوَاءٌ كَانَ مَا تُفَسِّرُهُ لَهُ مَحَلٌّ أَمْ لَا. وَقَالَ أَبُوعَلِيٍّ الشَّلَوْبِينُ[1] -بِفَتْحِ المُعْجَمَةِ وَاللَّامِ-: التَّحْقِيقُ أَنَّ الجُمْلَةَ المُفَسِّرَةَ تَكُونُ بِحَسَبِ مَا تُفَسِّرُهُ، فَإِنْ كَانَ مَا تُفَسِّرُهُ لَهُ مَحَلٌّ مِنَ الإِعْرَابِ فَهِيَ لهَا مَحَلٌّ كَذَلِكَ، وَإِلَّا أَيْ: وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِمَا تُفَسِّرُهُ مَحَلٌّ فَلَا مَحَلَّ[2] لهَا.

فَالثَّانِي: وَهُوَ الَّذِي لَا مَحَلَّ لِمَا تُفَسِّرُهُ، نَحْوُ قَوْلِكَ: (ضَرَبْتُهُ)، مِنْ نَحْوِ: (زَيْدًا ضَرَبْتُهُ)، فَإِنَّهُ مُفَسِّرٌ لِجُمْلَةٍ مُقَدَّرَةٍ، وَالتَّقْدِيرُ: (ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرَبْتُهُ)، وَلَا مَحَلَّ لِلجُمْلَةِ المُقَدَّرَةِ الَّتِي هِيَ (ضَرَبْتُ)؛ لِأَنَّهَا مُسْتَأْنَفَةٌ، وَالمُسْتَأْنَفَةُ لَا مَحَلَّ لهَا، فَكَذَلِكَ تَفْسِيرُهَا لَا مَحَلَّ لَهُ، وَإِنَّمَا[3] قَدَّمَ[4] الثَّانِي

= أخبر بها عن ضمير الشأن ليست كذلك. «حاشية عطار» (ل/ ٦٦).

(١) انظر رأيه في «المغني» (٢/ ٤٠٢-٤٠٣)، و«الارتشاف» (٣/ ١٦١٧)، و«الهمع» (٢/ ٣٣٢).

(٢) قال السيوطي في «الهمع» (٢/ ٣٣٢): وهذا الذي قاله الشلوبين هو المختار عندي.

[٣] فِي الأصل: ووجه تقديم الثَّاني وتأخير الأَوَّل كونه من صور الوفاق.

(٤) هذا الكلام جواب سؤال يورد.

وَالأَوَّلُ نَحْوُ: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ التَّقْدِيرُ: إِنَّا خَلَقْنَا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ، فَـ﴿خَلَقْنَاهُ﴾ المَذْكُورَةُ مُفَسِّرَةٌ لِـ(خَلَقْنَا) المُقَدَّرَةِ، وَتِلْكَ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ؛ لِأَنَّهَا خَبَرٌ لِـ(إِنَّ)، فَكَذَلِكَ المَذْكُورَةُ، وَمِنْ ذَلِكَ: (زَيْدٌ الخُبْزَ يَأْكُلُهُ)، فَـ(يَأْكُلُهُ) فِي مَحَلِّ رَفْعٍ؛ لِأَنَّهَا مُفَسِّرَةٌ لِلجُمْلَةِ المَحْذُوفَةِ، وَهِيَ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ عَلَى الخَبَرِيَّةِ لِـ(زَيْدٌ)، .....

عَلَى الأَوَّلِ؛ لِكَوْنِهِ مِنْ صُوَرِ الوِفَاقِ[1].

وَالأَوَّلُ وَهُوَ الَّذِي لِمَا تُفَسِّرُهُ مَحَلٌّ، نَحْوُ: ﴿خَلَقْنَاهُ﴾ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر:٤٩] -بِنَصْبِ ﴿كُلَّ﴾- فَجُمْلَةُ ﴿خَلَقْنَاهُ﴾ مُفَسِّرَةٌ لِلجُمْلَةِ المُقَدَّرَةِ العَامِلِ فِعْلُهَا فِي ﴿كُلَّ﴾، وَالتَّقْدِيرُ: إِنَّا خَلَقْنَا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ، فَـ﴿خَلَقْنَاهُ﴾ المَذْكُورَةُ مُفَسِّرَةٌ لِـ(خَلَقْنَا)[2] المُقَدَّرَةِ، وَتِلْكَ الجُمْلَةُ المُقَدَّرَةُ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ؛ لِأَنَّهَا خَبَرٌ لِـ(إِنَّ)، فَكَذَلِكَ جُمْلَةُ ﴿خَلَقْنَاهُ﴾ المَذْكُورَةُ تَكُونُ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ؛ لِأَنَّهَا بِحَسَبِ مَا تُفَسِّرُهُ[3]. وَمِنْ ذَلِكَ مَا مَثَّلَ بِهِ الشَّلَوْبِينُ مِنْ قَوْلِهِ: (زَيْدٌ الخُبْزَ يَأْكُلُهُ)، فَـ(يَأْكُلُهُ) جُمْلَةٌ وَاقِعَةٌ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ؛ لِأَنَّهَا مُفَسِّرَةٌ لِلجُمْلَةِ المَحْذُوفَةِ، وَهِيَ: (يَأْكُلُ)، العَامِلِ فِعْلُهَا فِي (الخُبْزَ) النَّصْبَ، وَالمَحْذُوفَةُ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ عَلَى الخَبَرِيَّةِ لِـ(زَيْدٌ)، وَالأَصْلُ: (زَيْدٌ يَأْكُلُ الخُبْزَ يَأْكُلُهُ)، فَكَذَلِكَ المَذْكُورَةُ لَهَا مَحَلٌّ بِحَسَبِ مَا تُفَسِّرُهُ.

---

(١) أي: الاتفاق بين الجمهور والشلوبين. «عطار» (ل/ ٦٦).

[٢] في ط٢: (خلقناه).

(٣) قال ابن هشام في «المغني» (٢/ ٤٠٣): وكأن الجملة المفسّرة عنده عطف بيان أو بدل. وانظر «الهمع» (٢/ ٣٣٢).

وَاسْتَدَلَّ بَعْضُهُمْ بِقَوْلِ الشَّاعِرِ: فَمَنْ نَحْنُ نُؤْمِنْهُ يَبِتْ وَهْوَ آمِنٌ.

وَاسْتَدَلَّ عَلَى ذَٰلِكَ التَّحْقِيقِ بَعْضُهُمْ[1] بِقَوْلِ الشَّاعِرِ:

فَمَنْ نَحْنُ نُؤْمِنْهُ يَبِتْ وَهْوَ آمِنٌ وَمَنْ لَا نُجِرْهُ يُمْسِ مِنَّا مُرَوَّعَا[2]

(١) أي: بعض النحاة التابع للشلوبين في التفصيل السابق، وقد أسند في «المغني» الاستدلال للشلوبين. قال الشنواني: ولا منافاة، فإن إسناده إلى البعض حقيقي بدليل الصراحة، وإلى الشلوبين مجازي، لأن المؤيد بهذا الاستدلال قولُه، فكأنه هو المستدل. «المدابغي» (ل/ ٣٣).

(٢) **التخريج**: البيت منسوب لهشام المري في «الكتاب» (٣/ ١١٤)، وفيه (مفزعَا) بدل (مروعَا)، و«شرح شواهد سيبويه» (٢/ ٨٩)، و«خزانة الأدب» (٤/ ٤٠، و ٤٢، و٤٣)، وبلا نسبة في «المغني» (٢/ ٤٠٣)، و«شرح شواهد المغني» (٢/ ٨٢٩)، و«المقتضب» (٢/ ٧٥)، و«الإنصاف» (٢/ ٦١٩)، و«الرضي» (٤/ ٩٨)، و«شرح التسهيل» (٤/ ٧٤)، وفيهن (مفزعَا) بدل (مروعَا).

المعنى: من نُجِره يَعِشْ مطمئنًا، ومن لا نُجِرْهُ يصبحْ ويمسِ وهو في خوف وهلع منا.

الإعراب: **فمن**: **الفاء**: بحسب ما قبلها. **من**: اسم شرط جازم مبني في محل رفع مبتدإ. **نحن**: ضمير منفصل مبني على الضم في محل رفع فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور، فلما حذف الفعل برز الضمير، والتقدير: فمن نؤمنه نؤمنه. **نؤمنه**: فعل مضارع مجزوم، وعلامة جزمه السكون. **الهاء**: ضمير متصل في محل نصب مفعول به، والفاعل ضمير مستتر تقديره نحن. **يبت**: فعل مضارع مجزوم، وعلامة جزمه السكون، وهو جواب الشرط، وفاعله ضمير مستتر تقديره (هو). **وهو**: **الواو**: حالية. **هو**: ضمير منفصل في محل رفع مبتدإ. **آمن**: خبر مرفوع، والجملة في محل نصب على الحالية. **ومن**: **الواو**: عاطفة. **من**: اسم شرط جازم في محل رفع مبتدإ. **لا نجره**: **لا**: نافية لا عمل لها. **نجره**: فعل مضارع مجزوم، وهو فعل الشرط. وفاعله ضمير مستتر وجوبًا تقديره (نحن). **الهاء**: ضمير متصل في محل نصب مفعول به. **يُمسِ**: فعل مضارع ناقص مجزوم، وعلامة جزمه حذف حرف العلة، وهو الياء، واسمه ضمير مستتر تقديره (هو). **منا**: جار ومجرور متعلق بـ(مروعَا). **مروعَا**: خبر يمس منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. =

فَظَهَرَ الجَزْمُ فِي الفِعْلِ المُفَسِّرِ لِلفِعْلِ المَحْذُوفِ.

وَجْهُ الدَّلِيلِ مِنْهُ: أَنَّ (نُؤْمِنْهُ) مُفَسِّرٌ لِـ(نُؤْمِنْ) قَبْلَ (نَحْنُ) مَحْذُوفًا مَجْزُومًا بِـ(مَنْ)، فَظَهَرَ الجَزْمُ فِي الفِعْلِ المَذْكُورِ وَهُوَ (نُؤْمِنْهُ) المُفَسِّرِ لِلفِعْلِ المَحْذُوفِ، وَالأَصْلُ: (مَنْ نُؤْمِنْ نُؤْمِنْهُ)، فَلَمَّا حُذِفَ (نُؤْمِنْ) بَرَزَ ضَمِيرُهُ وَانْفَصَلَ.

وَفِي كُلٍّ مِنْ أَمْثِلَةِ التَّحْقِيقِ(١) نَظَرٌ؛ لِأَنَّهَا تَرْجِعُ عِنْدَ التَّحْقِيقِ إِلَى تَفْسِيرِ المُفْرَدِ بِالمُفْرَدِ، وَهُوَ تَفْسِيرُ الفِعْلِ بِالفِعْلِ لَا الجُمْلَةِ بِالجُمْلَةِ؛ بِدَلِيلِ ظُهُورِ الجَزْمِ فِي الفِعْلِ المُفَسِّرِ، وَ[٢]لِأَنَّ(٣) جُمْلَةَ الاشْتِغَالِ لَيْسَتْ مِنَ الجُمَلِ الَّتِي تُسَمَّى فِي الاصْطِلَاحِ جُمْلَةً تَفْسِيرِيَّةً(٤)، وَإِنْ حَصَلَ بِهَا التَّفْسِيرُ(٥)، كَمَا قَالَ المُصَنِّفُ فِي «المُغْنِي»(٦).

= **الشاهد فيه**: (نؤمنه) استدل به بعض النحاة لمذهب الشلوبين على أن الجملة المفسرة إذا فسرت جملة لها محل من الإعراب كانت لها محل من الإعراب، ووجه الاستشهاد من البيت ظهور الجزم في (نؤمنه).

(١) أي: من البيت، وغيره.

[٢] (الواو): سقطت من ط٢، أ.

(٣) هذا اعتراض ثانٍ على الشلوبين، وحاصله أنه أطلق المفسّرة على جملة الاشتغال، وهو خلاف الاصطلاح. «حاشية عطار» (ل/ ٦٧).

(٤) أي: وإذا كانت في الاصطلاح لا تسمى بذلك، فلا يصح اعتراض الشلوبين على الجمهور في قولهم: إن الجملة المفسرة لا محل لها من الإعراب. اهـ «الدسوقي» (٢/ ٥٩).

(٥) أي: اللغوي. «المدابغي» (ل/ ٣٣).

(٦) «المغني» (٢/ ٤٠٣).

الخَامِسَةُ: الوَاقِعَةُ جَوَابًا لِلقَسَمِ، نَحْوُ: ﴿إِنَّكَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ بَعْدَ قَوْلِهِ: ﴿يسٓ ۝١ وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْحَكِيمِ﴾، وَنَحْوُ: ﴿إِنَّ لَكُمْ لَمَا تَحْكُمُونَ﴾ بَعْدَ: ﴿أَمْ لَكُمْ أَيْمَٰنٌ عَلَيْنَا بَٰلِغَةٌ﴾، قِيلَ: وَمِنْ هُنَا قَالَ ثَعْلَبٌ: لَا يَجُوزُ (زَيْدٌ لَيَقُومَنَّ)؛ لِأَنَّ الجُمْلَةَ المُخْبَرَ بِهَا لَهَا .....

الجُمْلَةُ الخَامِسَةُ مِمَّا لَا مَحَلَّ لَهَا[1]: الوَاقِعَةُ جَوَابًا لِلقَسَمِ، سَوَاءٌ ذُكِرَ فِعْلُ القَسَمِ وَحَرْفُهُ، أَمِ الحَرْفُ فَقَطْ، أَمْ لَمْ يُذْكَرَا[2]، فَالأَوَّلُ نَحْوُ: (أُقْسِمُ بِاللهِ لَأَفْعَلَنَّ). وَالثَّانِي نَحْوُ: ﴿إِنَّكَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ [يس:٣] بَعْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يسٓ ۝١ وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْحَكِيمِ﴾ [يس:١-٢]. وَالثَّالِثُ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ لَكُمْ لَمَا تَحْكُمُونَ﴾ [القلم:٣٩] بَعْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَمْ لَكُمْ أَيْمَٰنٌ عَلَيْنَا بَٰلِغَةٌ﴾ [القلم:٣٩]، وَالأَيْمَانُ: جَمْعُ يَمِينٍ، بِمَعْنَى القَسَمِ. وَنَحْوُ: ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران:١٨٧]؛ لِأَنَّ أَخْذَ المِيثَاقِ بِمَعْنَى الاسْتِحْلَافِ[3]، قِيلَ: وَمِنْ[4] هُنَا أَيْ: وَمِنْ أَجْلِ أَنَّ الجُمْلَةَ الوَاقِعَةَ جَوَابَ القَسَمِ لَا مَحَلَّ لَهَا - قَالَ أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى ثَعْلَبٌ[5]: لَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: (زَيْدٌ لَيَقُومَنَّ)، عَلَى أَنَّ (لَيَقُومَنَّ) خَبَرٌ عَنْ (زَيْدٌ)؛ لِأَنَّ الجُمْلَةَ المُخْبَرَ بِهَا لَهَا

---

[1] فِي الأصل، ط٢، ج: (لَهُ) فذكر باعتبار لفظ (ما) كما تقدم نظيره.

(٢) كان ينبغي أن يذكر الصورة الرابعة، وهي ما إذا ذكر فعل القسم فقط نحو: أَقسمَ زيد ليقومنَّ. «المدابغي» (ل/ ٣٣).

(٣) أي: طلب الحلف.

(٤) متعلق بـ(قال) قدمه عليه للحصر، أي: نشأ قول ثعلب من أجل أن الجملة الواقعة جواب القسم لا محل لها لا من غيره. «المدابغي» (ل/ ٣٤).

(٥) انظر رأي ثعلب في «شرح التسهيل» (١/ ٣١٠)، و«الارتشاف» (٣/ ١١١٥)، و«المغني» (٢/ ٤٠٥)، و«شرح الرضي» (١/ ٢٠٨)، و«الهمع» (١/ ٣٦٨).

مَحَلٌّ وَجَوَابُ القَسَمِ لَا مَحَلَّ لَهُ، وَرُدَّ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَنُبَوِّئَنَّهُم﴾، وَالجَوَابُ عَمَّا قَالَهُ: أَنَّ التَّقْدِيرَ: (وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أُقْسِمُ بِاللهِ لِنُبَوِّئَنَّهُمْ)، وَكَذَلِكَ التَّقْدِيرُ فِيمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، فَالخَبَرُ مَجْمُوعُ جُمْلَةِ القَسَمِ المُقَدَّرَةِ، وجُمْلَةِ الجَوَابِ المَذْكُورَةِ،

مَحَلٌّ مِنَ الإِعْرَابِ، وَجَوَابُ القَسَمِ لَا مَحَلَّ لَهُ، فَيَتَنَافَيَانِ[1]، وَرُدَّ قَوْلُ ثَعْلَبٍ، وَالرَّادُّ لَهُ ابْنُ مَالِكٍ، قَالَ فِي «شَرْحِ التَّسْهِيلِ»[2]: وَقَدْ وَرَدَ السَّمَاعُ بِمَا مَنَعَهُ ثَعْلَبٌ مِنْ وُقُوعِ جُمْلَةِ جَوَابِ القَسَمِ خَبَرًا وَاسْتَشْهَدَ[3] لَهُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَنُبَوِّئَنَّهُم﴾ [العنكبوت:٥٨]، فَجُمْلَةُ ﴿لَنُبَوِّئَنَّهُم﴾ جَوَابُ القَسَمِ وَهِيَ خَبَرُ ﴿الَّذِينَ﴾. وَالجَوَابُ عَمَّا قَالَهُ ابْنُ مَالِكٍ: أَنَّ التَّقْدِيرَ: (وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أُقْسِمُ بِاللهِ لِنُبَوِّئَنَّهُمْ)، وَكَذَلِكَ التَّقْدِيرُ فِيمَا أَشْبَهَ[4] ذَلِكَ مِنْ نَحْوِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا﴾[العنكبوت:٦٩]، فَالخَبَرُ فِي الحَقِيقَةِ هُوَ: مَجْمُوعُ جُمْلَةِ القَسَمِ المُقَدَّرَةِ، وَهِيَ: (أُقسِمُ بِاللهِ)، وجُمْلَةِ الجَوَابِ المَذْكُورَةِ وَهِيَ:

---

(١) فيه نظر؛ لأن شرط التنافي اتحاد الجهة، وهو هنا ممنوع لصحة أن يكون لها محل رفع باعتبار الخبرية، ولا محل لها باعتبار أنها جواب القسم.

(٢) «شرح التسهيل» (١/ ٣١٠)، ونص عبارته، قال رَحِمَهُ اللَّهُ: ورُوِيَ عن ثعلب منع الإخبار بجملة قسمية، وهو أيضا منع ضعيف، إذ لا دليل عليه مع ورود الاستعمال بخلافه كقوله: ﴿وَٱلَّذِينَ هَاجَرُواْ فِي ٱللَّهِ مِنۢ بَعۡدِ مَا ظُلِمُواْ لَنُبَوِّئَنَّهُمۡ فِي ٱلدُّنۡيَا حَسَنَةٗ﴾[النحل:٤١]، وكقول الشاعر:

جشأتْ فقلتُ اللَّذ خشيتِ ليأتينْ وإذا أتاكِ فلاتَ حينَ مناصِ اهـ

(٣) أي: ابن مالك، أي: أقام شاهدًا عليه، فالسين ليست للطلب.

(٤) أي: في تركيب أشبه ذلك التركيب المذكور. «المدابغي» (ل/ ٣٤).

لَا مُجَرَّدُ الجَوَابِ.

﴿لَنُبَوِّئَنَّهُم﴾ وَ﴿لَنَهْدِيَنَّهُمْ﴾، لَا مُجَرَّدُ جُمْلَةِ الجَوَابِ فَقَطْ، فَلَا يَلْزَمُ التَّنَافِي[1]، إِذْ لَا يَلْزَمُ مِنْ عَدَمِ مَحَلِّيَّةِ الجُزْءِ عَدَمُ مَحَلِّيَّةِ الكُلِّ. هَذَا تَقْدِيرُ كَلَامِهِ هُنَا.

وَقَالَ فِي «المُغْنِي»[2]: (مَسْأَلَةٌ) قَالَ ثَعْلَبٌ: لَا تَقَعُ جُمْلَةُ القَسَمِ خَبَرًا؛ فَقِيلَ فِي تَعْلِيلِهِ: لِأَنَّ نَحْوَ: (لَأَفْعَلَنَّ) لَا مَحَلَّ لَهُ، فَإِذَا بُنِيَ[3] عَلَى مُبْتَدَإٍ فَقِيلَ: (زَيْدٌ لَيَفْعَلَنَّ) صَارَ لَهُ مَوْضِعٌ[4]. وَلَيْسَ بِشَيْءٍ[5]؛ لِأَنَّهُ[6] إِنَّمَا مَنَعَ[7] وُقُوعَ الخَبَرِ جُمْلَةً قَسَمِيَّةً، لَا جُمْلَةً هِيَ جَوَابُ القَسَمِ. وَمُرَادُهُ[8] أَنَّ القَسَمَ وَجَوَابَهُ لَا يَكُونَانِ خَبَرًا؛ إِذْ[9] لَا تَنْفَكُّ إِحْدَاهُمَا عَنِ الأُخْرَى،

---

(١) أي: فيستفاد من جواب المصنف دفع التنافي الذي ذكره ثعلب. قاله الشنواني.

(٢) (٢/ ٤٠٥)، وإنما احتاج الشارح إلى نقل عبارة المغني؛ لأن ما نقل هنا ليس مذهب ثعلب، فلذلك حكاه المصنف بـ(قيل)، فمذهب ثعلب إنما هو امتناع وقوع مجموع القسم والجواب خبرًا، قال الرضي (١/ ٢٠٨): قال ثعلب: لا يجوز أن يكون الخبر جملة قسمية نحو: زيد والله لأضربنه. اهـ، فما فهمه بعضهم عن ثعلب ليس بصحيح. «حاشية عطار» ل/ ٦٨.

(٣) أي: حمل ذلك الجواب على مبتدإ.

(٤) أي: وهو ليس له موضع، فحينئذ يصير له محل، ولا محل له، وهذا تناقض، هذا مراده. وهذا المُعَلِّلُ فهم أن قوله لا تقع جملة القسم، أي: جملة جواب القسم، وقد رد عليه المصنف بأن المراد بقوله جملة القسم، الجملة القسمية، وهي القسم والجواب، لا الجواب فقط. «الدسوقي» (٢/ ٦١).

(٥) أي: هذا التعليل. (٦) أي: ثعلبًا.

[7] فِي المطبوع لمجاهد: (يقع) وَهُوَ خلاف مَا فِي «المُغْنِي»، فهو تصحيف.

(٨) أي: مراد ثعلب بقوله: لا تقع جملة القسم خبرًا.

(٩) علة لكون المراد المجموع، خلافًا لهذا المُعَلِّل، فإن كلامه يقتضي انفكاكهما. انظر=

تَنْبِيهٌ: يَحْتَمِلُ قَوْلُ الفَرَزْدَقِ: (تَعَشَّ فَإِنْ عَاهَدْتَنِي لَا تَخُوْنُنِي).....

وَجُمْلَتَا[١] القَسَمِ وَالجَوَابِ يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ لَهُمَا مَحَلٌّ(٢)، كَقَوْلِكَ: (قَالَ زَيْدٌ: أُقْسِمُ لَأَفْعَلَنَّ).اهـ

وَفِي بَعْضِ النُّسَخِ تَنْبِيهٌ: يَحْتَمِلُ قَوْلُ هَمَّامٍ الفَرَزْدَقِ يُخَاطِبُ ذِئْبًا عَرَضَ لَهُ فِي سَفَرِهِ:

تَعَشَّ فَإِنْ عَاهَدْتَنِي لَا تَخُوْنُنِي نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يَا ذِئْبُ يَصْطَحِبَانِ(٣)

= «الدسوقي» (٢/ ٦١)، و«المدابغي» (ل/ ٣٤).

[١] في ط٢: (وجملة).

(٢) أي: وإن قلنا إن مراد ثعلب أن القسم وجوابه لا يصح أن يكونا خبرًا فممنوع أيضًا؛ لأن الجملتين قد يكون لهما محل كما في المثال المذكور، فجملتا (أقسم لأفعلن) في محل نصب مقول القول. «حاشية عطار» (ل/ ٦٨).

(٣) **التخريج**: البيت للفرزدق في ديوانه (٢/ ٣٢٩)، وفي «الكتاب» (٢/ ٤١٦)، وفيه (تعال) بدل (تعش)، و«الكامل» (١/ ٤٧٣)، و«التبصرة والتذكرة» (١/ ٥٢١)، و«شرح شواهد المغني» (٢/ ٤٠-٤١، و٣/ ٦٣)، و«الارتشاف» (٢/ ١٠٢٤)، و«شرح شواهد سيبويه» للسيرافي (٢/ ٨٤)، وبلا نسبة في «المقتضب» (٢/ ٢٩٥، و٣/ ٢٥٣)، و«الخصائص» (٢/ ٤٢٤)، و«شرح المفصل» (٢/ ١٣٢)، و«الارتشاف» (٢/ ١٠٤١)، و«شرح التسهيل» (١/ ٢١٣)، و«الهمع» (١/ ٣٣٨-٣٤١).

المعنى: يخاطب الفرزدق الذئب الذي أتاه، وهو نازل في بعض أسفاره في بادية، وكان قد أوقد نارًا، ثم رمى إليه من زاده، وقال له: تعال تعش، ثم بعد ذلك ينبغي ألَّا يخون أحد منَّا صاحبه حتى نكون مثل الرجلين اللذين يصطحبان.

الإعراب: **تعش**: فعل أمر مبني على حذف حرف العلة. **فإن**: **الفاء**: للاستئناف. **إن**: حرف شرط جازم. **عاهدتني**: فعل ماض مبني على السكون في محل جزم فعل الشرط. **التاء**: ضمير متصل مبني على الفتح في محل رفع فاعل. **النون**: للوقاية. **الياء**: ضمير متصل مبني على السكون في محل نصب مفعول به. **لا تخونني**: **لا**: نافية. **تخون**: فعل مضارع=

كَوْنَ (لَا تَخُونُنِي) جَوَابًا، كَقَوْلِهِ: أَرَى مُحْرِزًا عَاهَدْتُهُ لَيُوَافِقَنْ، .....

كَوْنَ جُمْلَةِ: (لَا تَخُونُنِي) جَوَابًا لِـ(عَاهَدْتَنِي)[1]، فَإِنَّهُ بِمَنْزِلَةِ القَسَمِ كَقَوْلِهِ -وَهُوَ الفرزدق أيضًا-:

أَرَى مُحْرِزًا عَاهَدْتُهُ لَيُوَافِقَنْ فَكَانَ كَمَنْ أَغْرَيْتُهُ بِخِلَافِي[2]

= مرفوع لتجرده من الناصب والجازم، وفاعله ضمير مستتر تقديره (أنت). **والنون**: للوقاية. **الياء**: مفعول به، وجملة (لا تخونني) جواب القسم الذي تضمنه (عاهد)، لا محل لها من الإعراب، أو تكون في محل نصب حال على ما ذكر من الاحتمالات. **نكن**: فعل مضارع ناقص جواب الشرط مجزوم، وعلامة جزمه السكون، واسمه ضمير مستتر تقديره (نحن). **مثل**: خبر نكن، وهو مضاف، **ومن**: اسم موصول مبني على السكون في محل جر بالمضاف. **يا ذئب**: **الياء**: حرف نداء. **ذئب**: منادى مبني على الضم لأنه نكرة مقصودة في محل نصب. **يصطحبان**: فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه ثبوت النون. **الألف**: ضمير متصل في محل رفع فاعل، والجملة صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. والعائد الألف، وثناه باعتبار معنى (من).

الشاهد فيه: جملة (لا تخونني)، فإنها محتملة أن تكون جواب القسم الذي تضمنه (عاهد)، وهو الأرجح، ومحتملة للحالية.

(١) قوله: جوابا لعاهدتني، أي: وجواب الشرط (نكن)، فإن قيل: هذا مخالف للقاعدة المشهورة من أنه إذا اجتمع شرط، وقسم يحذف جواب المؤخر، كما قال في «الخلاصة»:

واحذف لدى اجتماع شرط وقسم جواب ما أخرت فهو ملتزم

فالجواب: أن القاعدة محلها إذا كان الجوابان غير مختلفين، بدليل أنه يقال: حُذف لدلالة الآخر عليه، وهما هنا مختلفان. اهـ عطار ل/ ٦٨.

(٢) **التخريج**: البيت بلا نسبة في «المغني» (٢/ ٤٠٤)، و«شرح التسهيل» (٣/ ١٩٦)، و«شرح الكافية الشافية» (١/ ٣٨٦).

اللغة: **محرزًا**: اسم رجل. أغريته بخلافي: أي: حملته على مخالفتي.

الإعراب: **أرى**: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر تقديره أنا. **محرزًا**: مفعول به.=

فَلَا مَحَلَّ لَهُ، وَكَوْنَهُ حَالًا مِنَ الفَاعِلِ، أَوْ المَفْعُولِ، أَوْ مِنْهُمَا،

فَجُمْلَةُ (لَيُوَافِقَنْ) جَوَابٌ لِـ(عَاهَدْتُهُ)، فَيَكُونُ (لَا تَخُونُنِي) جَوَابًا لِـ(عَاهَدْتَنِي) فَلَا مَحَلَّ لَهُ مِنَ الإِعْرَابِ؛ لِأَنَّهُ جَوَابُ القَسَمِ. وَيَحْتَمِلُ كَوْنَهُ أَيْ: كَوْنَ (لَا تَخُونُنِي) حَالًا مِنَ الفَاعِلِ وَهُوَ تَاءُ المُخَاطَبِ مِنْ عَاهَدْتَنِي، وَالتَّقْدِيرُ: حَالَ كَوْنِكَ غَيْرَ خَائِنٍ، أَوْ حَالًا مِنَ المَفْعُولِ، وَهُوَ: يَاءُ المُتَكَلِّمِ مِنْ (عَاهَدْتَنِي)، وَالتَّقْدِيرُ: حَالَ كَوْنِي غَيْرَ خَائِنٍ[1]، أَوْ حَالًا مِنْهُمَا[2] أَيْ: مِنَ الفَاعِلِ، وَهُوَ: التَّاءُ الفَوْقَانِيَّةُ، وَمِنَ المَفْعُولِ، وَهُوَ: اليَاءُ

= **عاهدته**: فعل ماض مبني على السكون. **التاء**: ضمير متصل في محل رفع فاعل. **الهاء**: ضمير متصل في محل نصب مفعول به. **ليوافقن**: اللام: واقعة في جواب القسم الذي تضمنه(عاهد). **يوافق**: فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد. **النون**: حرف دال على التوكيد لا محل لها من الإعراب، وجملة القسم والجواب في محل نصب مفعول ثان. **فكان**: الفاء سببية. **كان**: فعل ماض ناقص، واسمها ضمير مستتر تقديره هو. **كمن**: الكاف: حرف جر. **من**: اسم موصول في محل جر بحرف الجر، والجار والمجرور متعلقان بخبر كان. **أغريته**: فعل وفاعل ومفعول. **بخلافي**: **الباء**: حرف جر. **خلاف**: اسم مجرور بالباء، وعلامة جره الكسرة المقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، وخلاف مضاف، **والياء**: ضمير متصل في محل جر بالمضاف.

الشاهد فيه: جملة (ليوافقن)، فإنها واقعة في جواب القسم الذي تضمنه (عاهد)، وهي لا تحتمل غير ذلك، وهذا يرجح كون جملة (لا تخونني) في البيت السابق جوابًا للقسم، لأنه مشابه له من حيث إن الجملة في كل جواب لما هو بمنزلة القسم، وإن كانت على الراجح في البيت الأول، وقطعًا في البيت الثاني، فليس البيتان على حد سواء.

(١) الأولى غير مخون لك؛ لأن الفعل إذا أخذ منه باعتباره واقعًا على المفعول يكون اسم مفعول، ولأن الذئب مخوف منه لا خائف. «حاشية عطار» (ل/ ٦٨)، و«الدسوقي» «٢/ ٦١»، و«المدابغي» (ل/ ٣٥).

(٢) الظاهر أنه أراد ملاحظته فيهما معنى، وإلا فالحال النحوية إنما تكون من واحد. اهـ «الدسوقي» (٢/ ٦١).

فَيَكُونُ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ.

السَّادِسَةُ: الوَاقِعَةُ جَوَابًا لِشَرْطٍ غَيْرِ جَازِمٍ، كَجَوَابِ (إِذَا)، وَ(لَوْ)، وَ(لَوْلَا)، .....

التَّحْتَانِيَّةُ، وَالتَّقْدِيرُ: حَالَ كَوْنِنَا غَيْرَ خَائِنِينَ[(١)]، وَعَلَى التَّقَادِيرِ الثَّلَاثَةِ، فَيَكُونُ[٢] فِي مَحَلِّ نَصْبٍ[(٣)]، وَالاحْتِمَالُ الأَوَّلُ[(٤)] أَرْجَحُ. قَالَ فِي «المُغْنِي»[(٥)]: وَالمَعْنَى شَاهِدٌ لِكَوْنِهَا جَوَابًا[(٦)].

الجُمْلَةُ السَّادِسَةُ مِنَ الجُمَلِ الَّتِي لَا مَحَلَّ لهَا: **الوَاقِعَةُ جَوَابًا لِشَرْطٍ غَيْرِ جَازِمٍ مُطْلَقًا**[(٧)]، كَجَوَابِ (إِذَا) الشَّرْطِيَّةِ، نَحْوُ: (إِذَا جَاءَ زَيْدٌ أَكْرَمْتُكَ)، وَجَوَابِ (لَوِ) الشَّرْطِيَّةِ، نَحْوُ: (لَوْ جَاءَ زَيْدٌ لَأَكْرَمْتُكَ)، وَجَوَابِ (لَوْلَا)

---

(١) الأولى أن يكون التقدير إذا كانت الحال منهما حالة كوني غير مخون، وحالة كونك غير خائن؛ لأن الفعل -كما علمت- إذا أخذ منه باعتباره واقعا على المفعول يكون اسم مفعول. اهـ «رفع الحجاب عن شواهد قواعد الإعراب».

[٢] في ج: (فتكون).

(٣) أي: وجواب القسم محذوف يدل عليه الحال «حاشية عطار» (ل/ ٦٨).

(٤) أي: جعله جوابًا لعاهدتني؛ لأن احتمال الحالية احتمال ثان تحته ثلاثة احتمالات، ويدلك على هذا قوله (قال في المغني)...إلخ. «حاشية المدابغي» (ل/ ٣٥). وقال عطار: قوله (والاحتمال الأول) أي: من احتمالات الحال. اهـ، وما نقلناه عن المدابغي أقرب. اهـ

(٥) «المغني» (٢/ ٤٠٥).

(٦) أي: شاهد لكون الجملة جوابًا، لأن مراده المعاهدة والحلف على عدم الخيانة والغدر، لا الحلف في هذه الحالة على شيء آخر لم يذكر. تأمل. «المدابغي» (ل/ ٣٥)، و«عطار» (ل/ ٦٩)، و«الدسوقي» (٢/ ٦١).

(٧) أي: سواء اقترن الجواب بالفاء، أو (إذا) الفجائية، أو لا. «المدابغي» (ل/ ٣٥)، و«الدسوقي» (٢/ ٦٥).

أَوْ جَازِمٍ وَلَمْ تَقْتَرِنْ بِالفَاءِ وَلَا بِـ(إِذَا)، نَحْوُ: (إِنْ جَاءَنِي زَيْدٌ أَكْرَمْتُهُ).

السَّابِعَةُ: التَّابِعَةُ لِمَا لَا مَوْضِعَ لَهُ، نَحْوُ: (قَامَ زَيْدٌ وَقَعَدَ عَمْرٌو) إِنْ لَمْ تُقَدِّرِ الوَاوَ لِلحَالِ.

الشَّرْطِيَّةِ، نَحْوُ: (لَوْلَا زَيْدٌ لَأَكْرَمْتُكَ). فَجُمْلَةُ: (أَكْرَمْتُكَ) فِي جَوَابِ الثَّلَاثَةِ لَا مَحَلَّ لَهَا.

أَوِ الوَاقِعَةُ جَوَابًا لِشَرْطٍ جَازِمٍ[1]، وَلَمْ تَقْتَرِنْ بِالفَاءِ وَلَا بِإِذَا الفُجَائِيَّةِ، نَحْوُ قَوْلِكَ: (إِنْ جَاءَنِي زَيْدٌ أَكْرَمْتُهُ، فَجُمْلَةُ: (أَكْرَمْتُهُ) وَقَعَتْ جَوَابًا لِشَرْطٍ جَازِمٍ، وَلَمْ تَقْتَرِنْ بِالفَاءِ وَلَا بِإِذَا الفُجَائِيَّةِ، فَلَا مَحَلَّ لَهَا، فَإِنِ اقْتَرَنَتْ بِأَحَدِهِمَا كَانَتْ فِي مَحَلِّ جَزْمٍ، كَمَا تَقَدَّمَ.

الجُمْلَةُ السَّابِعَةُ: التَّابِعَةُ لِمَا لَا مَوْضِعَ لَهُ مِنَ الإِعْرَابِ، نَحْوُ: (قَامَ زَيْدٌ وَقَعَدَ عَمْرٌو) فَجُمْلَةُ (قَعَدَ عَمْرٌو) لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الإِعْرَابِ؛ لِأَنَّهَا مَعْطُوفَةٌ عَلَى جُمْلَةِ (قَامَ زَيْدٌ) وَهِيَ لَا مَحَلَّ لَهَا؛ لِأَنَّهَا مُسْتَأْنَفَةٌ، هَذَا إِنْ لَمْ تُقَدِّرِ الوَاوَ الدَّاخِلَةَ عَلَى (قَعَدَ) لِلحَالِ، فَإِنْ قَدَّرْتَهَا لِلحَالِ كَانَتْ (قَدْ) مُقَدَّرَةً، وَالجُمْلَةُ بَعْدَهَا مَحَلُّهَا نَصْبٌ عَلَى الحَالِ مِنْ (زَيْدٌ).[2]

---

(١) وهو (إنْ) وأخواتها.

(٢) قال ابن جماعة: ويرجح الأول أن الأصل في الواو كونها عاطفة. "المدابغي" (ل/ ٣٥).

المَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ

الجُمَلُ الخَبَرِيَّةُ .....

المَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ مِنَ المَسَائِلِ الأَرْبَعِ مِنَ البَابِ الأَوَّلِ: الجُمَلُ[1] الخَبَرِيَّةُ[2]، وَهِيَ المُحْتَمِلَةُ لِلتَّصْدِيقِ وَالتَّكْذِيبِ، مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عَنْ قَائِلِهَا[3]،

---

(١) في (أ)، خ [الجملة].

(٢) اعلم أن هذه المسألة في حكم الجمل بعد النكرات والمعارف، وقد جرت عادة كثير من المعربين أن يقولوا: الجمل بعد النكرات صفات وبعد المعارف أحوال، وذلك على سبيل التقريب، وإلا فتحرير الباب ما ذكره المصنف من التفصيل والأقسام الأربعة. «المدابغي» (ل/ ٣٥).

وقوله: الخبرية، خرجت الإنشائية، فإنها لا تكون حالًا، ولا نعتًا، إلا بتأويل كإضمار القول. قال ابن مالك في «الخلاصة»:

وامنع هنا إيقاع ذات الطلب وإن أتت فالقول أضمر تصب

يعني: أنه إذا جاء من كلام العرب ما يوهم وقوع الجملة الطلبية نعتًا، فَأَوِّلْهُ على إضمار القول، ومما جاء مما يوهم ذلك قول الراجز:

حتى إذا جن الظلام واختلط جاءوا بمذق هل رأيت الذئب قط

فظاهره أن الجملة المصدرة بـ(هل) نعت لـ(مذق)، والتأويل في ذلك أن يكون هل رأيت الذئب قط، محكيًّا بقول محذوف صفة لـ(مذق)، والتقدير: جاءوا بمذق مقول فيه عند رؤيته هل رأيت الذئب قط، فيجعل القول المضمر صفة لذلك المنعوت، والجملة الطلبية محكية بذلك القول، ومثل النعت الحال. «المدابغي» (ل/ ٣٥)، و«شرح المكودي مع حاشية ابن حمدون» (٢/ ٩-١٠).

(٣) قيد للإدخال، به يصير التعريف جامعًا، فلا يرد عليه إخبار الله تعالى ورسوله عليه الصلاة والسلام، فإنهما مقطوع بصدقهما. «المدابغي» (ل/ ٣٥).

الَّتِي لَمْ يَطْلُبْهَا العَامِلُ لُزُومًا إِنْ وَقَعَتْ بَعْدَ النَّكِرَاتِ المَحْضَةِ، فَصِفَاتٌ، أَوْ بَعْدَ المَعَارِفِ المَحْضَةِ، فَأَحْوَالٌ، أَوْ بَعْدَ غَيْرِ المَحْضَةِ

الَّتِي لَمْ يَطْلُبْهَا العَامِلُ لُزُومًا[(١)]، وَيَصِحُّ الاسْتِغْنَاءُ عَنْهَا، بِخِلَافِ الجُمْلَةِ الَّتِي يَطْلُبُهَا العَامِلُ لُزُومًا، كَجُمْلَةِ الخَبَرِ[(٢)]، وَالمَحْكِيَّةِ بِالقَوْلِ[(٣)]، وَبِخِلَافِ الَّتِي لَا يَصِحُّ الاسْتِغْنَاءُ عَنْهَا، كَجُمْلَةِ الصِّلَةِ[٤] إِنْ وَقَعَتْ بَعْدَ النَّكِرَاتِ المَحْضَةِ[(٥)]، أَيِ: الخَالِصَةِ مِمَّا يُقَرِّبُهَا مِنَ المَعْرِفَةِ، فَصِفَاتٌ[(٦)] أَيْ: فَهِيَ صِفَاتٌ، أَوْ وَقَعَتْ بَعْدَ المَعَارِفِ المَحْضَةِ، أَيِ: الخَالِصَةِ مِنْ شَائِبَةِ التَّنْكِيرِ، فَأَحْوَالٌ أَيْ: فَهِيَ أَحْوَالٌ، أَوْ وَقَعَتْ بَعْدَ غَيْرِ المَحْضَةِ، أَيِ:

---

(١) أي: لم يطلبها العامل على وجه اللزوم بل طلبها لا على وجه اللزوم، فصح الاستغناء عنها. فقول الشارح (ويصح الاستغناء) مأخوذ من كلام المصنف، وإنما صرح به إشارة إلى أن ما أفهمه كلام المصنف من أن العامل لا يطلبها أصلًا غير مراد. "المدابغي" (ل/ ٣٦).

(٢) نحو: زيد قام أبوه، فلا تكون جملة قام أبوه حالًا من المعرفة قبلها؛ لأن العامل يطلبها لزومًا ولا يصح الاستغناء عنها. "الدسوقي" (٢/ ٨٥).

(٣) نحو: قال زيد عمرو قام أبوه، فلا تكون جملة عمرو قام أبوه حالًا من المعرفة قبلها، ولا صفة للنكرة في قولك قال رجل عمرو قام أبوه، لعدم الاستغناء عنها. "الدسوقي" (٢/ ٨٥)، فإن قيل: المحكية بالقول من جملة المفعول به، والمفعول به يصح الاستغناء عنه، إذ يجوز حذفه، فكيف تكون فيما يطلبه العامل لزومًا؟ فالجواب: أن طلب العامل من حيث الحكاية لازم، ومن حيث المفعولية غير لازم، ومعمول القول مطلوب من حيث الحكاية. "حاشية عطار" (ل/ ٧٠).

[٤] في ط١: (الصِّفَة) وَهُوَ تصحيف.

(٥) وهي التي لم تخصص بشيء من المخصصات. قاله الشنوانى.

(٦) سواء كانت تلك الجملة اسمية، أو فعلية، نحو: مررت برجل يصلي، ومررت برجل أبوه قائم، وكذلك يقال في الجمل بعد المعارف، نحو: مررت بزيد يصلي، أو وهو مصلٍّ.

مِنْهُمَا، فَمُحْتَمِلَةٌ لَهُمَا.

الَّتِي يَكُونُ فِيهَا شَائِبَةُ تَعْرِيفٍ مِنْ وَجْهٍ وَشَائِبَةُ تَنْكِيرٍ مِنْ وَجْهٍ، مِنْهُمَا أَيْ: مِنَ النَّكِرَاتِ وَالمَعَارِفِ، فَمُحْتَمِلَةٌ لَهُمَا، أَيْ: فَهِيَ مُحْتَمِلَةٌ لِلصِّفَاتِ وَالأَحْوَالِ، وَذَلِكَ[1] مَعَ وُجُودِ المُقْتَضِي وَانْتِفَاءِ المَانِعِ[2]، وَالمُقْتَضِي لِلوَصْفِيَّةِ تَمَحُّضُ التَّنْكِيرِ، وَالمُقْتَضِي لِلحَالِيَّةِ تَمَحُّضُ التَّعْرِيفِ، وَالمُقْتَضِي لَهُمَا عَدَمُ تَمَحُّضِ التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ، وَالمَانِعُ لِلوَصْفِيَّةِ الاقْتِرَانُ بِالوَاوِ[3] وَنَحْوِهَا، وَالمَانِعُ لِلحَالِيَّةِ الاقْتِرَانُ بِحَرْفِ الاسْتِقْبَالِ[4] وَنَحْوِهِ، وَالمَانِعُ لِلوَصْفِيَّةِ

---

(١) اسم الإشارة راجع لجميع ما تقدم من تعيين الوصفية، وتعيين الحالية، واحتمالهما، وَأُفْرِدَ باعتبار المذكور. "المدابغي" (ل/ ٣٦).

(٢) أي: الذي يمنع من الوصفية، أو الحالية.

(٣) نحو: ﴿أَوْ كَٱلَّذِى مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِىَ خَاوِيَةٌ﴾[البقرة:٢٥٩]، ونحو: ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾[البقرة:٢١٦]، فالواو معينة للحال، إذ الصفة لا يفصل بينها وبين موصوفها بالواو، خلافًا للزمخشري حيث قال: تزاد لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف، أي: لتفيد أن الصفة التصقت بموصوفها زيادة لصوق بمعنى أنها ثبتت له ثبوتا مؤكدا لازما، فالمراد باللصوق اللصوق المعنوي، لا اللفظي، وإلا فقد وجد الفصل بين الصفة، والموصوف بالواو، والحامل له على ذلك أنه لما نظر إلى قاعدة الجمل بعد المعارف أحوال، وبعد النكرات صفات، قال: إن هذه الجمل صفات، وقد وجد رابط زائد على الرابط الأصلي -أعني الضمير- فليكن ذلك الرابط إنما هو لتأكيد لصوقها بالموصوف؛ لأن الصفة ملصوقة بالاسم، والواو مفيدة لزيادة ذلك اللصوق. قال ابن مالك في "شرح التسهيل" (٣/ ٣١٠): وهذا من آرائه الواهية، وزعاماته المتلاشية؛ لأن النعت مُكَمِّل للمنعوت ومجعول معه كشيء واحد، فدخول الواو عليه يوهم كونه ثانيًا مغايرًا له؛ لأن حق المعطوف أن يكون غير المعطوف عليه، وهذا مناف لما زعم من توكيد الارتباط. اهـ وقوله: ونحوها: كـ(إلا)، نحو: ما جاءني رجل إلا وهو راكب، فجملة: (وهو راكب) حال. ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ﴾[الشعراء:٢٠٨] فجملة ﴿لَهَا مُنذِرُونَ﴾ حال.

(٤) كالسين، وسوف، ولن؛ لأن الحال تنافي الاستقبال، نحو: زارني زيد سأكافئه، أو لن=

مِثَالُ الوَاقِعَةِ صِفَةً: ﴿حَتَّىٰ تُنَزِّلَ عَلَيْنَا كِتَٰبًا نَّقْرَؤُهُۥ﴾، فَجُمْلَةُ ﴿نَّقْرَؤُهُۥ﴾ صِفَةٌ لِـ﴿كِتَٰبًا﴾؛ لِأَنَّهُ نَكِرَةٌ مَحْضَةٌ، وَقَدْ مَضَتْ أَمْثِلَةٌ مِنْ ذَلِكَ فِي المَسْأَلَةِ الثَّانِيَةِ.

وَمِثَالُ الوَاقِعَةِ حَالًا: ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ﴾، فَجُمْلَةُ ﴿تَسْتَكْثِرُ﴾

وَالحَالِيَّةِ فَسَادُ المَعْنَى [كَمَا تَقَدَّمَ فِي جُمْلَةِ ﴿لَّا يَسَّمَّعُونَ﴾ [الصافات:٨]][1].

مِثَالُ الجُمْلَةِ الوَاقِعَةِ بَعْدَ النَّكِرَةِ المَحْضَةِ حَالَ كَوْنِهَا صِفَةً: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿حَتَّىٰ تُنَزِّلَ عَلَيْنَا كِتَٰبًا نَّقْرَؤُهُۥ﴾ [الإسراء:٩٣]، فَجُمْلَةُ ﴿نَّقْرَؤُهُۥ﴾ مِنَ الفِعْلِ وَالفَاعِلِ وَالمَفْعُولِ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ صِفَةٌ لِـ﴿كِتَٰبًا﴾؛ لِأَنَّهُ -أَيْ: ﴿كِتَٰبًا﴾- نَكِرَةٌ مَحْضَةٌ، وَقَدْ مَضَتْ أَمْثِلَةٌ ثَلَاثَةٌ[2] مِنْ ذَلِكَ، أَيْ: مِنْ وُقُوعِ الجُمْلَةِ صِفَةً لِلنَّكِرَةِ المَحْضَةِ فِي المَسْأَلَةِ الثَّانِيَةِ عِنْدَ الكَلَامِ عَلَى الجُمْلَةِ التَّابِعَةِ لِلمُفْرَدِ.

وَمِثَالُ الجُمْلَةِ الوَاقِعَةِ بَعْدَ المَعْرِفَةِ المَحْضَةِ حَالَ كَوْنِهَا حَالًا: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ﴾ [المدثر:٦] -بِالرَّفْعِ[3]- فَجُمْلَةُ ﴿تَسْتَكْثِرُ﴾ مِنَ

= أنسى له ذلك، فإنها وإن وقعت بعد معرفة محضة، وهي زيد، لكن تصدير الجملة بدليل الاستقبال -وهو السين، ولن- مانع من حاليتها، فالجملة حينئذ مستأنفة لا محل لها من الإعراب. "المغني مع الدسوقي" (٢/ ٨٥)، و"المدابغي" (ل/ ٣٦). وقوله: ونحوه، أي: كالفاء، و(ثم)، و(أو). "المدابغي" (ل/ ٣٦).

[1] ما بين المعكوفين سقط من ط١.

(٢) وهي: ﴿مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لَّا بَيْعٌ فِيهِ﴾ [البقرة:٢٥٤]، ﴿وَٱتَّقُواْ يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [البقرة:٢٨١]، ﴿لِيَوْمٍ لَّا رَيْبَ فِيهِ﴾ [آل عمران:٩].

(٣) وهي قراءة الجمهور. "البحر المحيط" (٨/ ٣٧٢)، والتقييد بالرفع، لكون الجملة عليه نصًّا في الحال؛ فإن من قرأ بسكون الراء، وهو الحسن وابن أبي عبلة، قيل إنه مجزوم=

حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ المُسْتَتِرِ فِي ﴿تَمْنُن﴾ المُقَدَّرِ بِـ(أَنْتَ)؛ لِأَنَّ الضَّمَائِرَ كُلَّهَا مَعَارِفُ، بَلْ هِيَ أَعْرَفُ المَعَارِفِ.

وَمِثَالُ المُحْتَمِلَةِ لِلوَجْهَيْنِ بَعْدَ النَّكِرَةِ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ صَالِحٍ يُصَلِّي)، فَإِنْ شِئْتَ قَدَّرْتَ (يُصَلِّي) صِفَةً ثَانِيَةً لِـ(رَجُلٍ)؛ لِأَنَّهُ نَكِرَةٌ، وَإِنْ شِئْتَ قَدَّرْتَهُ حَالًا مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ قَدْ قَرُبَ مِنَ المَعْرِفَةِ؛ لِاخْتِصَاصِهِ بِالصِّفَةِ.

الفِعْلِ وَالفَاعِلِ حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ المُسْتَتِرِ فِي ﴿تَمْنُن﴾ المُقَدَّرِ ذَٰلِكَ الضَّمِيرِ بِـ(أَنْتَ) وَهُوَ مَعْرِفَةٌ مَحْضَةٌ؛ لِأَنَّ الضَّمَائِرَ كُلَّهَا[1] مَعَارِفُ مَحْضَةٌ بَلْ هِيَ أَعْرَفُ المَعَارِفِ[2].

وَمِثَالُ الجُمْلَةِ المُحْتَمِلَةِ لِلوَجْهَيْنِ -الصِّفَةِ وَالحَالِ- الوَاقِعَةِ[3] بَعْدَ النَّكِرَةِ غَيْرِ المَحْضَةِ، نَحْوُ قَوْلِكَ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ صَالِحٍ يُصَلِّي)، فَإِنْ شِئْتَ قَدَّرْتَ (يُصَلِّي) مِنَ الفِعْلِ وَالفَاعِلِ صِفَةً ثَانِيَةً لِـ(رَجُلٍ)؛ لِأَنَّهُ نَكِرَةٌ، وَقَدْ وُصِفَ أَوَّلًا بِـ(صَالِحٍ)، وَإِنْ شِئْتَ قَدَّرْتَهُ، أَيْ: يُصَلِّي وَفَاعِلُهُ حَالًا مِنْهُ، أَيْ: مِنْ (رَجُلٍ)؛ لِأَنَّهُ قَدْ قَرُبَ مِنَ المَعْرِفَةِ؛ لِاخْتِصَاصِهِ بِالصِّفَةِ الأُولَى وَهِيَ (صَالِحٌ).

= في جواب النهي على تقدير: (إِنْ تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرْ)، على رأي الكسائي، أو أنه حال وسكنه على إجراء الوصل مجرى الوقف أو لتناسب رءوس الآي. قال عطار: والتخريج على قراءة الرفع غير متعين، بل مترجح، فقد قال الزمخشري: ويجوز في الرفع أن تحذف (أن) ويبطل عملها كما روى: أحضرُ الوغى، بالرفع. اهـ قال أبوحيان: وهذا لا يجوز أن يحمل القرآن عليه؛ لأنه لا يجوز ذلك إلا في الشعر، ولنا مندوحة عنه مع صحة الحال، أي: مستكثرًا. "البحر المحيط" (٨/ ٣٧٢).

(١) أي سواء كانت ضمير متكلم أو مخاطب أو غائب. "المدابغي" (ل/ ٣٧).

(٢) بعد اسم الله تعالى، فإنه أعرف المعارف إجماعًا، ويليه ضميره. "المدابغي" (ل/ ٣٧).

[٣] في الأصل، ج، ط١، ط٢ [الجملة الواقعة] بزيادة [الجملة].

وَمِثَالُ المُحْتَمِلَةِ لِلوَجْهَيْنِ بَعْدَ المَعْرِفَةِ: ﴿كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًۢا﴾، فَإِنَّ المُرَادَ بِالحِمَارِ الجِنْسُ، وَذُو التَّعْرِيفِ الجِنْسِيِّ يَقْرُبُ مِنَ النَّكِرَةِ، فَتَحْتَمِلُ الجُمْلَةُ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَحْمِلُ أَسْفَارًۢا﴾ وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: الحَالِيَّةُ؛ لِأَنَّ الحِمَارَ بِلَفْظِ المَعْرِفَةِ وَالثَّانِي: الصِّفَةُ؛ لِأَنَّهُ كَالنَّكِرَةِ فِي المَعْنَى.

وَمِثَالُ الجُمْلَةِ المُحْتَمِلَةِ لِلوَجْهَيْنِ -الصِّفَةِ وَالحَالِ- الوَاقِعَةِ[١] بَعْدَ المَعْرِفَةِ غَيْرِ المَحْضَةِ، قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًۢا﴾ [الجمعة:٥] فَإِنَّ المُرَادَ بِالحِمَارِ هُنَا الجِنْسُ مِنْ حَيْثُ[٢] هُوَ لَا حِمَارٌ بِعَيْنِهِ، وَذُو التَّعْرِيفِ الجِنْسِيِّ يَقْرُبُ مِنَ النَّكِرَةِ فِي المَعْنَى، فَتَحْتَمِلُ الجُمْلَةُ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَحْمِلُ أَسْفَارًۢا﴾ -مِنَ الفِعْلِ وَالفَاعِلِ وَالمَفْعُولِ- وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: الحَالِيَّةُ؛ لِأَنَّ الحِمَارَ وَقَعَ بِلَفْظِ المَعْرِفَةِ.

وَالوَجْهُ الثَّانِي: الصِّفَةُ؛ لِأَنَّهُ أَيِ: الحِمَارَ كَالنَّكِرَةِ فِي المَعْنَى مِنْ حَيْثُ الشُّيُوعُ[٣].

---

[١] في الأصل، ج، ط١، ط٢ [الجملة الواقعة] بزيادة [الجملة].

(٢) أي: من غير تقييد بحمار معين، كما بينه بقوله: لا حمار بعينه، فالحيثية حيثية إطلاق.

(٣) منع أبوحيان وقوع الجملة نعتًا للمعرف بأل الجنسية، فقال رحمه الله في «الارتشاف» (٤/ ١٩١٥): ولا ينعت بالجملة المعرَّف بأل الجنسية خلافًا لمن أجاز ذلك. اهـ، ويعني بمن أجاز ذلك ابن مالك رحمه الله كما في «شرح التسهيل» (٣/ ٣١١) قال رحمه الله: والمنعوت بالجملة نكرة نحو: ﴿حَتَّىٰ تُنَزِّلَ عَلَيْنَا كِتَٰبًا نَّقْرَؤُهُۥ﴾ [الإسراء:٩٣]، أو مقرون بأل الجنسية نحو: ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ ٱلنَّهَارَ﴾ [يس:٣٧]، فنعت الليل بجملة؛ لأنه معرفة في اللفظ، نكرة في المعنى، إذ لم يقصد به ليل معين. اهـ

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

البَابُ الثَّانِي:
فِي الجَارِّ وَالمَجْرُورِ

وَفِيهِ أَيْضًا أَرْبَعُ مَسَائِلَ:

إِحْدَاهَا: أَنَّهُ لَابُدَّ مِنْ تَعَلُّقِ الجَارِّ بِفِعْلٍ أَوْ بِمَا فِي مَعْنَاهُ،.....

البَابُ الثَّانِي فِي ذِكْرِ أَحْكَامِ الجَارِّ وَالمَجْرُورِ(١)، وَهَذَا البَابُ فِيهِ أَيْضًا أَرْبَعُ مَسَائِلَ:

إِحْدَاهَا: أَنَّهُ(٢) لَابُدَّ مِنْ تَعَلُّقِ الجَارِّ وَالمَجْرُورِ(٣) بِفِعْلٍ مَاضٍ أَوْ مُضَارِعٍ أَوْ أَمْرٍ، [وَلَوْ كَانَ نَاقِصًا عَلَى الأَصَحِّ(٤)][٥]، أَوْ بِمَا فِي مَعْنَاهُ مِنْ مَصْدَرٍ أَوْ صِفَةٍ(٦) أَوْ نَحْوِهِمَا(٧).

---

(١) وكذا الظرف تبعًا، لأن في آخر الباب فصلًا معقودًا له.

(٢) أي: الشأن لابدَّ، أي: لا فراق...إلخ، وقد اشتهر على ألسنة المعربين كل جار ومجرور ليس زائدًا، ولا شبيهًا بالزائد لابد له من متعلق يتعلق به. "المدابغي" (ل/ ٣٧).

(٣) اقتصر المتن على (الجار)، وزاد الشارح (والمجرور). "المدابغي" (ل/ ٣٧)

(٤) حتى (ليس) على الراجح، ولو جامدًا. "المدابغي" (ل/ ٣٧). قال ابن هشام في "المغني" (٢/ ٤٣٦): اسْتُدِلَّ لمثبتي ذلك التعلق بقوله تعالى: ﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا﴾[يونس:٢]، فإن اللام لا تتعلق بـ﴿عجبا﴾؛ لأنه مصدر مؤخر، ولا بـ﴿أَوْحَيْنَا﴾، لفساد المعنى، ولأنه صلة لـ(أن).

[٥] ما بين المعكوفين سقط من ط٢.

(٦) كاسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، وأفعل التفضيل. "حاشية عطار" (ل/ ٧٢).

(٧) كاسم الفعل نحو: نزال بزيد، أي: انزل به، والاسم المؤول بالوصف نحو: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ﴾ [الزخرف:٨٤]، فالجار والمجرور متعلق بإله، لتأوله بمعبود. "حاشية عطار" (ل/ ٧٢).

وَقَدِ اجْتَمَعَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾، وَقَوْلِ ابْنِ دُرَيْدٍ:

وَالمُرَادُ بِالتَّعَلُّقِ العَمَلُ فِي مَحَلِّ الجَارِّ وَالمَجْرُورِ نَصْبًا أَوْ رَفْعًا.

مِثَالُ تَعَلُّقِ الجَارِّ وَالمَجْرُورِ بِالفِعْلِ، نَحْوُ: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ) فَالجَارُّ وَالمَجْرُورُ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ بِمَرَرْتُ.

وَمِثَالُ تَعَلُّقِ الجَارِّ وَالمَجْرُورِ بِمَا فِي مَعْنَى الفِعْلِ، نَحْوُ: (زَيْدٌ مَمْرُورٌ بِهِ)، فَالجَارُّ وَالمَجْرُورُ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ عَلَى النِّيَابَةِ عَنِ الفَاعِلِ بِـ(مَمْرُورٌ).

وَقَدِ اجْتَمَعَا أَيِ: التَّعَلُّقُ بِالفِعْلِ وَالتَّعَلُّقُ بِمَا فِي مَعْنَاهُ[1] فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة:٧]، فَـ﴿عَلَيْهِمْ﴾ الأَوَّلُ مُتَعَلِّقٌ بِفِعْلٍ، وَهُوَ: ﴿أَنْعَمْتَ﴾، وَمَحَلُّهُ نَصْبٌ، وَ﴿عَلَيْهِمْ﴾ الثَّانِي مُتَعَلِّقٌ بِمَا فِي مَعْنَى الفِعْلِ، وَهُوَ: ﴿الْمَغْضُوبِ﴾، وَمَحَلُّهُ رَفْعٌ عَلَى النِّيَابَةِ عَنِ الفَاعِلِ. وَقَدِ اجْتَمَعَا أَيْضًا فِي قَوْلِ أَبِي بَكْرِ ابْنِ دُرَيْدٍ[2] فِي

---

(١) قال عطار: هذا إذا كان الجار متعددًا، فإن كان واحدًا واجتمع الفعل وما في معناه، فالتعلق بالفعل لا بغيره. قال الزمخشري في قوله تعالى ﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِنَ الْأَرْضِ﴾[الروم:٢٥]: فإن قلت: بِمَ يتعلق ﴿مِنَ الْأَرْضِ﴾ أبالفعل أم بالمصدر؟ قلت: هيهات، إذا جاء نهر الله بطل نهر معقل. «حاشية عطار» (ل/ ٧٢).

(٢) اسمه محمد بن الحسن بن دريد، قال الخطيب البغدادي: كان واسع الحفظ جدًّا، تقرأ عليه دواوين العرب كلها، أو أكثرها، فيسابق إلى إتمامها ويحفظها. اهـ، وسئل عنه الدارقطني، فقال: تكلموا فيه. وقال الأزهري: وممن ألف الكتب في زماننا، فرمي بافتعال العربية، وتوليد الألفاظ أبوبكر ابن دريد، وقد سألت عنه إبراهيم بن عرفه فلم يعبأ به، ولم يوثقه في روايته، وألفيته على كبر سنه سكران لا يكاد يفتر عن ذلك. اهـ، وقد قال نفطويه -وهو إبراهيم بن عرفة- فيه:

وَاشْتَعَلَ المُبْيَضُّ فِي مُسْوَدِّهِ مِثْلَ اشْتِعَالِ النَّارِ فِي جَزْلِ الغَضَا

مَقْصُورَتِهِ[1]:

وَاشْتَعَلَ المُبْيَضُّ فِي مُسْوَدِّهِ مِثْلَ اشْتِعَالِ النَّارِ فِي جَزْلِ الغَضَا[2]

فَ(فِي مُسْوَدِّهِ) مُتَعَلِّقٌ بِفِعْلٍ وَهُوَ: (اشْتَعَلَ)، وَ(فِي جَزْلِ) مُتَعَلِّقٌ بِمَا

= ابـــن دريـــد بقـــرهْ وفيـــه عِـــيٌّ وشَرَهْ
ويـــدَّعي مـــن حُمْقِـــهِ وضـــعَ كتـــابِ الجَمْهَـــره
وهـــو كتـــاب العـــين إلا أنـــه قـــد غـــيَّره

وقد دافع عنه السيوطي في «المزهر» (١/ ٩٣-٩٤)، فقال رَحِمَهُ اللَّهُ بعد أن نقل كلام الأزهري: معاذ الله هو بريءٌ مما رمي به، ومن طالع الجمهرة رأى تحريه في روايته...، ولا يقبل فيه طعن نِفطويه؛ لأنه كان بينهما مُنافرةٌ عظيمة...، وقد تقرر في علم الحديث أن كلام الأقران في بعضهم لا يقدح. وانظر «بغية الوعاة» (١/ ٧٨-٨١).

تنبيه: قوله: قد تقرر في علم الحديث...إلخ. هذا ليس على إطلاقه، بل القرين إذا تكلم في قرينه بحق، فلا مسوغ لرد كلامه.

(١) قصيدة قافيتها ألف لينة، مدح بها أبا العباس إسماعيل بن عبدالله بن ميكال رئيس نيسابور.

(٢) قبله: أما تَرَي راسي حاكَى لونُهُ طرَّةَ صُبحٍ تحت أذيال الدُّجى

التخريج: البيت منسوب لابن دريد في «المغني» (٢/ ٤٣٣، ٦٥٢)، وفي «رفع الحجاب عن شواهد قواعد الإعراب».

معنى البيت: أن شيب الرأس اشتعل في سواده من العشق ومقاساته اشتعالاً مثل اشتعال النار في الحطب العظيم من الغضا.

الإعراب: **واشتعل**: **الواو**: عاطفة. **اشتعل**: فعل ماضٍ معطوف على حاكى. **المبيَض**: فاعل اشتعل مشتق من ابيَضَّ. **في مسوده**: جار ومجرور متعلق بالفعل اشتعل. **مثل**: مفعول مطلق، وهو مضاف واشتعال مضاف إليه. واشتعال مضاف، والنار مضاف إليه. **في جزل**: جار ومجرور متعلق بـ(اشتعال)؛ لأنه مصدر يعمل عمل الفعل، وجزل مضاف، والغضا مضاف إليه مجرور بالمضاف، وعلامة جره كسرة مقدرة على الألف. =

وَإِنْ عَلَّقْتَ الأَوَّلَ بِـ(المُبْيَضُّ)، أَوْ جَعَلْتَهُ حَالًا مِنْهُ مُتَعَلِّقًا بِـ(كَائِنًا) فَلَا دَلِيلَ فِيهِ، وَيُسْتَثْنَى مِنْ حُرُوفِ الجَرِّ أَرْبَعَةٌ فَلَا تَتَعَلَّقُ بِشَيْءٍ، أَحَدُهَا: الزَّائِدُ، كَالبَاءِ، نَحْوُ:.....

فِي مَعْنَى الفِعْلِ وَهُوَ: (اشْتِعَالِ)، وَإِنْ عَلَّقْتَ الجَارَّ وَالمَجْرُورَ الأَوَّلَ وَهُوَ: (فِي مُسْوَدِّهِ) بِـ(المُبْيَضُّ) أَوْ جَعَلْتَهُ حَالًا مِنْهُ مُتَعَلِّقًا بِـ(كَائِنًا) مَحْذُوفًا فَلَا دَلِيلَ فِيهِ عَلَى اجْتِمَاعِهِمَا؛ لِأَنَّ الجَارَّ وَالمَجْرُورَ الأَوَّلَ وَالثَّانِي مُتَعَلِّقَانِ بِمَا فِي مَعْنَى الفِعْلِ وَهُوَ: (المُبْيَضُّ) أَوْ[1] (كَائِنًا)، وَ(اشْتَعَلَ) مَعْنَاهُ: انْتَشَرَ، وَ(المُبْيَضُّ) شَدِيدُ البَيَاضِ، وَالضَّمِيرُ فِي (مُسْوَدِّهِ) عَائِدٌ عَلَى (الرَّأْسِ) فِي البَيْتِ قَبْلَهُ، وَ(مِثْلَ) -بِالنَّصْبِ- مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ، وَ(الجَزْلُ): الغَلِيظُ مِنَ الحَطَبِ اليَابِسِ، وَ(الغَضَا) شَجَرٌ مَعْرُوفٌ إِذَا وَقَعَ فِيهِ النَّارُ يَشْتَعِلُ سَرِيعًا وَيَبْقَى زَمَانًا. شَبَّهَ بَيَاضَ الشَّيْبِ وَانْتِشَارَهُ فِي رَأْسِهِ بِاشْتِعَالِ النَّارِ فِي الحَطَبِ الغَلِيظِ وَانْتِشَارِهَا فِيهِ.

وَيُسْتَثْنَى مِنْ حُرُوفِ الجَرِّ أَرْبَعَةٌ[2] فَلَا تَتَعَلَّقُ بِشَيْءٍ:

أَحَدُهَا: الحَرْفُ الزَّائِدُ[3]، كَالبَاءِ[4] الزَّائِدَةِ فِي الفَاعِلِ، نَحْوُ:

= **الشاهد فيه**: اجتماع التعلق بالفعل، وبما في معناه، فتعلق الجار والمجرور الأول (في مسوده) بالفعل، وهو (اشتعل)، وتعلق الثاني (في جزل) بما فيه معنى الفعل، وهو (اشتعال).

(١) في الأصل: ج: [وكائنا].

(٢) زاد في «المغني» (٢/ ٤٤١-٤٤٢): رب، وخلا، وعدا، وحاشا، في الاستثناء إذا خفضت. فليراجع.

(٣) وسمي زائدًا؛ لأنه لا يتغير بحذفه أصل المعنى، ويسمى أيضًا صلة؛ لأنه يتوصل به إلى زيادة فصاحة، أو استقامة وزن، أو حسن سجع، أو تأكيد. الكافيجي (٢٢٧).

(٤) قال في «المغني» (١/ ١٠٦): وزيادتها في ستة مواضع: =

﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ ، وَ(أَحْسِنْ بِزَيْدٍ) عِنْدَ الجُمْهُورِ .....

﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾[الرعد:٤٣] ، وَنَحْوُ: (أَحْسِنْ بِزَيْدٍ) عِنْدَ الجُمْهُورِ[1]،

= **أحدها: الفاعل**، وزيادتها فيه واجبة، وغالبة، وضرورة، فالواجبة في نحو: أحسن بزيد، والغالبة في فاعل (كفى) نحو: كفى بالله شهيدًا، ومن مجيء فاعل (كفى) مجردًا عن الباء قول سُحَيم:

عميرة ودِّع إن تجهزت غازيًا كفى الشيب والإسلام للمرء ناهيا

والضرورة كقوله:

ألم يأتيك والأنباء تنمي بما لاقت لبون بني زياد

والثاني مما تزاد فيه الباء: **المفعول** نحو: ﴿وَلَا تُلْقُوا۟ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ﴾[البقرة:١٩٥]، ﴿وَهُزِّىٓ إِلَيْكِ بِجِذْعِ ٱلنَّخْلَةِ﴾[مريم:٢٥]، ﴿وَمَن يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍۭ﴾[الحج:٢٥]، ﴿فَطَفِقَ مَسْحًۢا بِٱلسُّوقِ﴾[ص:٣٣]، أي: يمسح السوق مسحًا.

الثالث: المبتدأ، وذلك في قولهم: بحسبك درهم، و خرجت فإذا بزيد، و كيف بك إذا كان كذا.

الرابع: الخبر، وهو ضربان: غير موجب، فينقاس نحو: ليس زيد بقائم، ﴿وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ﴾[البقرة:٧٤]، وموجب، فيتوقف على السماع، وهو قول الأخفش ومن تابعه، وجعلوا منه قوله تعالى ﴿جَزَآءُ سَيِّئَةٍۭ بِمِثْلِهَا﴾[يونس:٢٧].

الخامس: الحال المنفي عاملها، كقوله:

فما رجعت بخائبة ركابٌ حكيم بن المسيب منتهاها

ذكر ذلك ابن مالك، وخالفه أبوحيان.

السادس: التوكيد بالنفس والعين. اهـ من "المغني" باختصار.

(١) فـ(أحسنْ بزيد)، عند الجمهور صورته صورة الأمر، وهو خبر في المعنى، والهمزة فيه للصيرورة، ومعناه: أحسن زيد، أي: صار حسنا في معنى ما أحسن زيدًا، والمجرور في موضع الفاعل، والباء لازمة. وذهب الفراء، والزجاج، والزمخشري، وابن خروف، وابن كيسان إلى أنه أمر حقيقة والهمزة للنقل، وبزيد مفعول به، والباء ليست زائدة. انظر: "التصريح" (٢/ ٨٨)، "والارتشاف" (٤/ ٢٠٦٦-٢٠٦٧).

﴿وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ﴾، وَكـ(مِنْ) فِي: ﴿مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥ﴾، و﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ﴾.

وَالأَصْلُ: (كَفَى اللهُ شَهِيدًا) و(أَحْسَنَ زَيْدٌ) -بِالرَّفْعِ- فَزِيدَتِ البَاءُ فِي الفَاعِلِ، وَ(أَحْسِنْ) -بِكَسْرِ السِّينِ- فِعْلُ تَعَجُّبٍ. وَالزَّائِدَةِ فِي المَفْعُولِ، نَحْوُ: ﴿وَلَا تُلْقُوا۟ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ﴾[البقرة:١٩٥]. وَفِي المُبْتَدَإِ، نَحْوُ: (بِحَسْبِكَ دِرْهَمٌ). وَفِي خَبَرِ النَّاسِخِ المَنْفِي، نَحْوُ: ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ﴾[الزمر:٣٦]، ﴿وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾[البقرة:٧٤].

وَكـ(مِنِ) الزَّائِدَةِ فِي الفَاعِلِ، نَحْوُ: ﴿أَن تَقُولُوا۟ مَا جَآءَنَا مِنۢ بَشِيرٍ﴾[المائدة:١٩]، وَفِي المَفْعُولِ، نَحْوُ: ﴿مَّا تَرَىٰ فِى خَلْقِ ٱلرَّحْمَٰنِ مِن تَفَٰوُتٍ﴾[الملك:٣]، وَفِي المُبْتَدَإِ، نَحْوُ: ﴿مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥ﴾[الأعراف:٥٩][(١)]، و﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ﴾[فاطر:٣][(٢)].

وَاسْتُفِيدَ مِنَ الأَمْثِلَةِ: أَنَّ البَاءَ تُزَادُ فِي الإِثْبَاتِ وَالنَّفْيِ، وَتَدْخُلُ عَلَى

---

(١) **إعراب الآية:** ما: نافية. لكم: خبر مقدم. من: حرف جر زائد. إله: مبتدأ مجرور لفظًا مرفوع محلًا. غيره: صفة إله، بالرفع على المحل، وبالجر على اللفظ قراءتان.

(٢) **إعراب الآية:** هل: حرف استفهام. من: حرف جر زائد. خالق: مبتدأ مجرور لفظا مرفوع محلًا. غير: صفة له، والخبر محذوف تقديره (لكم)، وذكر الجلال المحلي أن (خالق) مبتدأ خبره (يرزقكم)، وذكر صاحب «الكشاف» أن (خالق) فاعل فعل محذوف يفسره (يرزقكم)، فهذه ثلاثة أعاريب، ولا يجوز أن يكون (خالق) مبتدأ، و(غير الله) فاعل به أغنى عن الخبر؛ لأن الوصف الذي له فاعل أغنى عن الخبر بمنزلة الفعل، والفعل لا تدخل عليه (مِنْ) الزائدة، ولا غيرها من حروف الجر، فكذا ما هو بمنزلته. «المدابغي» (ل/ ٣٩)، و«الصبان» (١/ ١٨٩).

المَعَارِفِ وَالنَّكِرَاتِ، وَأَنَّ (مِنْ)[١] لَا تُزَادُ فِي الإِثْبَاتِ، وَلَا تَدْخُلُ عَلَى المَعَارِفِ عَلَى الصَّحِيحِ[٢].

وَإِنَّمَا لَمْ يَتَعَلَّقِ الزَّائِدُ بِشَيْءٍ؛ لِأَنَّ التَّعَلُّقَ هُوَ الارْتِبَاطُ المَعْنَوِيُّ[٣]، وَالزَّائِدُ لَا مَعْنَى لَهُ يَرْتَبِطُ بِمَعْنَى مَدْخُولِهِ، وَإِنَّمَا يُؤْتَى بِهِ فِي الكَلَامِ تَقْوِيَةً وَتَوْكِيدًا[٤].

---

(١) قوله: (وأن من) الخ، حاصله أن (من) تزاد بشروط ثلاثة:
١- أن تكون بعد نفي أو شبهه.
٢- أن يكون مجرورها نكرة.
٣- أن يكون إما مبتدأ، أو فاعلًا، أو مفعولًا. انظر "الارتشاف" (٤/ ١٧٢٣)، و"شرح التسهيل" (٣/ ١٣٨).

(٢) أي: فيهما، أي: أنها لا تزاد في الإثبات، ولا تدخل على المعارف، وهذا مذهب جمهور البصريين، وخالف الأخفش، والكسائي، وهشام، فأجازوا زيادتها في الإثبات جارة لمعرفة، قال ابن مالك رحمه الله بعد أن نسب هذا القول إلى الأخفش: وبقوله أقول، لثبوت السماع بذلك نظما ونثرًا، فمن النثر قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَآءَكَ مِن نَّبَإِى ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ [الأنعام:٣٤]، وقوله تعالى: ﴿يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ﴾ [الكهف:٣١]، وقوله: ﴿وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّـَٔاتِكُمْ﴾ [البقرة:٢٧١]، ومن النظم المتضمن زيادة (من) في الإيجاب قول عمر بن أبي ربيعة:

وينمي لها حبُّها عندنا ... فما قال من كاشح لم يضر

أراد: فما قال كاشح لم يضر، ومثله قول الآخر:

يظلُّ به الحرباءُ يَمثلُ قائمًا ... ويَكثُرُ فيه من حنينِ الأباعِرِ

أراد: ويكثر فيه حنين الأباعر. اهـ

وذهب بعض الكوفيين إلى جواز زيادتها في الإيجاب مع اشتراط تنكير ما دخلت عليه، واستدلوا بقول العرب (قد كان من مطر)، و(قد كان من حديث فخلٌ عني) انظر "شرح التسهيل" (٣/ ١٣٨)، و"الارتشاف" (٤/ ١٧٢٣).

(٣) أي: ارتباط العامل بالمجرور، أي: تعلق معنى العامل بالمجرور مع العمل في محل الجار والمجرور كما سبق.

(٤) عطف تفسير.

وَالثَّانِي: (لَعَلَّ) فِي لُغَةِ مَنْ يَجُرُّ بِهَا، وَهُمْ عُقَيْلٌ وَلَهُمْ فِي لَامِهَا الأُوْلَى: الإِثْبَاتُ وَالحَذْفُ، وَفِي الأَخِيرَةِ: الفَتْحُ وَالكَسْرُ، قَالَ شَاعِرُهُمْ: لَعَلَّ أَبِي المِغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ.

وَالحَرْفُ الثَّانِي مِمَّا لَا يَتَعَلَّقُ بِشَيْءٍ: (لَعَلَّ) الجَارَّةُ فِي لُغَةِ مَنْ يَجُرُّ بِهَا المُبْتَدَأَ، وَهُمْ عُقَيْلٌ -بِالتَّصْغِيرِ-، وَلَهُمْ فِي لَامِهَا الأُوْلَى: الإِثْبَاتُ وَالحَذْفُ، فَهَاتَانِ لُغَتَانِ، وَلَهُمْ فِي لَامِهَا الأَخِيرَةِ: الفَتْحُ وَالكَسْرُ، فَهَاتَانِ لُغَتَانِ أَيْضًا، وإِذَا ضَرَبْتَ اثْنَيْنِ فِي مِثْلِهِمَا يَحْصُلُ مِنْ ذَلِكَ أَرْبَعُ لُغَاتٍ، وَهِيَ: لَعَلَّ، وَلَعَلٍّ، وَعَلَّ، وَعَلٍّ، بِفَتْحِ اللَّامِ الأَخِيرَةِ وَكَسْرِهَا[1] فِيهِنَّ.

وَاشْتَهَرَ أَنَّ عُقَيْلًا يَجُرُّونَ بِـ(لَعَلَّ)، قَالَ شَاعِرُهُمْ وَهُوَ كَعْبُ بْنُ سَعْدٍ الغَنَوِيُّ:

وَدَاعٍ دَعَا يَا مَنْ يُجِيبُ إِلَى النَّدَى ... فَلَمْ يَسْتَجِبْهُ عِنْدَ ذَاكَ مُجِيبُ

فَقُلْتُ ادْعُ أُخْرَى وَارْفَعِ الصَّوْتَ جَهْرَةً ... لَعَلَّ أَبِي المِغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ[2]

---

(١) إنما لم يقل: وثبوت اللام الأولى وحذفها استغناء برسم الخط، أي: لأن إثبات اللام الأولى وحذفها يُدَلُّ عليه بالخط، بخلاف فتح الأخيرة وكسرها، فإن الخط لا يدل عليه، إذ قد لا تشكل الكلمة، فتأمل. "المدابغي" (ل/ ٣٩).

(٢) **التخريج**: البيت منسوب إلى كعب بن سعد الغنوي في "سر صناعة الإعراب" (١/ ٣٤٩)، و"أمالي ابن الشجري" (١/ ٩٥-٣٦١)، و"شرح أبيات سيبويه" (٢/ ٢٦٩)، و"الخزانة" (١٠/ ٤٥٣)، و"لسان العرب" (جوب، علل)، و"شرح شواهد المغني" (٢/ ٦٩١)، و"شرح شواهد ابن عقيل" ص(١٣٩)، وبلا نسبة في "رصف المباني" ص(٤٣٦)، و"شرح الأشموني" (١/ ٥٦)، و"شرح ابن عقيل" (٢/ ٨)، و"التصريح" (١/ ٢١٣)، و"لسان العرب" (لمم)، و"مغني اللبيب" (١/ ٨٦، ٢/ ٤٤١)، و"الهمع" (٢/ ٤٥٧، ٣/ ١١٥)، و"الرضي" (٤/ ٣٩٤). =

فَجَرَّ بِهَا (أَبِي المِغْوَارِ)؛ تَنْبِيهًا عَلَى أَنَّ الأَصْلَ فِي الحُرُوفِ المُخْتَصَّةِ بِالاسْمِ[1] أَنْ تَعْمَلَ العَمَلَ الخَاصَّ بِهِ[2]، وَهُوَ الجَرُّ[3]، وَإِنَّمَا قِيلَ بِعَدَمِ

= **اللغة:** وداعٍ: أي: ورب داع. **فلم يستجبه:** أراد فلم يجبه. **عند ذاك:** أي: عند دعائه. **فقلت ادع أخرى:** أي: دعوة أخرى. **جهرة:** مجاهرًا به، ومظهرًا الصوت عاليًا.

المعنى: قلت لطالب الندى والعطاء: ادع دعوة أخرى، وارفع صوتك بالنداء جهرة، لعل هذا الرجل الكريم قريب منك يسمعك، فيجيب دعوتك.

الإعراب: **فقلت:** **الفاء:** للسببية. **قلت:** فعل وفاعل. **ادع:** فعل أمر مبني على حذف حرف العلة، وفاعله ضمير مستتر تقديره أنت. **أخرى:** صفة لموصوف محذوف واقع مفعولًا مطلقًا لقوله ادع، أي: ادع دعوة أخرى. **وارفع:** **الواو:** عاطفة. **ارفع:** فعل أمر مبني على السكون المقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بالكسر العارض لأجل التخلص من التقاء الساكنين، وفاعله ضمير مستتر تقديره أنت. **الصوت:** مفعول به. **جهرة:** مفعول مطلق لـ(ارفع)، أو لمحذوف تقديره اجهر، أو حال، أي: حال كونك جاهرًا به ومظهرًا له. **لعل:** حرف ترجٍّ وجر شبيه بالزائد. **أبي:** مبتدأ مرفوع بالابتداء، وعلامة رفعه واو مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بالياء التي جلبها حرف الجر الشبيه بالزائد نيابة عن الضمة، لأنه من الأسماء الستة، وهومضاف و (المغوار) مضاف إليه، وأبوالمِغوار كنية رجل كان من أكابر كرماء العرب. **منك:** جار ومجرور متعلق. بـ(قريب). **قريب:** خبر المبتدإ.

الشاهد فيه: (لعل) جرت (أبي المغوار) في لغة عقيل، وهي من الحروف التي لا تتعلق بشيء.

(١) بشرط ألَّا يكون الحرف المخصوص كالجزء من الاسم، فإن كان كالجزء كـ(لام) التعريف، لم يعمل شيئًا. «الجنى الداني» (ص٩٠).

(٢) أي: بالاسم.

(٣) فلا يعمل الرفع، ولا النصب، وإنما خرجت (إنَّ) وأخواتها عن هذا الأصل، فعملت النصب، والرفع، لشبهها بالفعل، ولولا شبه الفعل، لكان حقها أن تجر؛ لأنه الأصل. «الجنى الداني» (ص٩٠ و٥٣٠).

وَالثَّالِثُ: (لَوْلَا) فِي قَوْلِ بَعْضِهِمْ: لَوْلَايَ، وَلَوْلَاكَ، وَلَوْلَاهُ، ....

التَّعَلُّقِ فِيهَا؛ لِأَنَّهَا بِمَنْزِلَةِ الحَرْفِ الزَّائِدِ[1] الدَّاخِلِ عَلَى المُبْتَدَإِ.

وَالحَرْفُ الثَّالِثُ مِمَّا لَا يَتَعَلَّقُ بِشَيْءٍ: (لَوْلَا) الامْتِنَاعِيَّةُ إِذَا وَلِيَهَا ضَمِيرٌ مُتَّصِلٌ لِمُتَكَلِّمٍ أَوْ مُخَاطَبٍ أَوْ غَائِبٍ، فِي قَوْلِ بَعْضِهِمْ[2]: لَوْلَايَ وَلَوْلَاكَ وَلَوْلَاهُ، كقول زيد بن الحكم:

وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلَايَ طِحْتَ[3]... ... ...

---

(١) أي: وليست بزائدة محضة لإفادتها الترجي، والزائد لا يفيد معنى غير التوكيد، ولا أصلية محضة؛ لأن مجرورها في محل رفع مبتدإ، والحرف الجار الأصلي مجروره في محل نصب.

(٢) أي: في كلام بعض العرب، وأشعارهم، وإن كان ذلك القول قليلًا، وقد سمى الشارح من البعض زيد بن الحكم، وجحدر. «المدابغي» (ل/ ٣٩).

(٣) البيت بتمامه:

وكم موطن لولاي طحت كما هوى بأجرامه من قُنَّة النيق منهوي

التخريج: البيت لزيد بن الحكم في «خزانة الأدب» (٥/ ٣٢٩-٣٣٦، ٣٣٤)، «وأمالي ابن الشجري» (١/ ١٧٠-٢٧١، ٢/ ٥١٢)، و«سر صناعة الإعراب» (١/ ٣٤٠)، و«الكتاب» (٢/ ٣٧٣-٣٧٤)، و«المفصل» ص(١٣٥)، و«شرح المفصل» (٣/ ١١٨، ٩/ ٢٣)، و«لسان العرب» (جرم، هوا)، و«شرح شواهد ابن عقيل» ص(١٤٢)، و«شرح شواهد سيبويه» (٢/ ٢٠٢)، وبلا نسبة في «الإنصاف» (٢/ ٦٩١)، و«خزانة الأدب» (١٠/ ٣٥٨)، و«رصف المباني» ص(٣٦٤)، و«شرح الأشموني» (٢/ ٢٠٦)، و«ابن عقيل» (٢/ ١٢)، و«الرضي» (٣/ ٤٦)، و«الكافية الشافية» (١/ ٣٥٣)، و«شرح الجمل لابن عصفور» (١/ ٢٥٢)، و«شرح التسهيل» (٣/ ١٨٥).

اللغة: الموطن: قال صاحب الصحاح: هو المشهد من مشاهد الحرب. اهـ، وقد استشهد صاحب الكشاف بهذا البيت عند قوله ﴿لَقَدْ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ فِى مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ﴾[التوبة:٢٥] على أن المراد بالمواطن مواقف الحروب كما في البيت. **طحت**: يقال: طاح الرجل يطوح ويطيح، إذا هلك، فمن قال: يطوح، قال: طُحت، ومن قال: =

وكقول الآخر:

... ... لَوْلَاكَ فِي ذَا العَامِ لَمْ أَحْجُجِ[1]

أَنْشَدَهُ الفَرَّاءُ.

= يطيح، قال: طِحتُ، مثل بعتُ. **هوى**: يقال هوى يهوي هويًّا، بضم، فكسر، فتشديد، أي: سقط إلى أسفل. **بأجرامه**: الأجرام جمع جِرم بالكسر، وهو الجسد، وقد زل قلم ابن الشجري، فقال: بأجرامه، أي: بذنوبه، جمع جُرم. **قنة**: بضم القاف وتشديد النون، أي: أعلى. **النيق**: بكسر النون وسكون المثناة التحتية، الجبل. **منهوي**: ساقط.

المعنى: يعاتب الشاعر أحد أقربائه، ويقول له: كم مشهد من مشاهد الحرب لولاي موجود معك، لسقطت فيه، فتهلك، وتموت، كسقوط الساقط بجميع جسده من أعلى موضع في الجبل إلى أسفله، فيهلك ويموت.

الإعراب: وكم: الواو: بحسب ما قبلها. كم: خبرية بمعنى كثير، مبتدأ أول مبني على السكون في محل رفع، وكم مضاف، وموطن مضاف إليه. لولاي: لولا: حرف امتناع لوجود وجر شبيه بالزائد. الياء: ضمير متصل مبني على الفتح في محل جر بـ(لولا)، وفي محل رفع مبتدإ ثان، وخبره محذوف وجوبًا تقديره موجود. طحت: فعل وفاعل، وجملة طحت من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب جواب لولا، وجملة لولاي طحت، خبر عن المبتدإ الأول، والرابط محذوف، أي: طحت فيه.

الشاهد فيه: (لولا) فإنها من الحروف التي لا تتعلق بشيء مع مجرورها، وقد وليها ضمير متصل لمتكلم.

(١) هذا عجز بيت، وصدره: أومت بعينيها من الهودج.

التخريج: البيت منسوب لعمر بن أبي ربيعة في «الخزانة» (٥/ ٣٢٥-٣٢٦)، و«رفع الحجاب»، و«شرح المفصل» (٣/ ١١٨-١١٩)، وبلا نسبة في «الرضي» (٣/ ٤٦)، و«المفصل» ص(١٣٦)، و«شرح الجمل» (١/ ٢٥٢)، و«الهمع» (٢/ ٤٥٨).

اللغة: أومت: أشارت. **الهودج**: مركب للنساء يوضع على ظهر البعير.

المعنى: أشارت إليَّ بعينيها من الهودج تدعوني إلى لقائها مدعية أنها لولا هذا اللقاء لما خرجت إلى الحج، ولا تجشمت مشقة السفر. =

.....

وَكَقَوْلِ جَحْدَرٍ:

... ... وَلَوْلَاهُ مَا قَلَّتْ لَدَيَّ الدَّرَاهِمُ[1]

= **الإعراب**: **أومت**: فعل ماضي مبني على الفتح. **التاء**: حرف دال على التأنيث لا محل له من الإعراب، والفاعل ضمير مستتر تقديره (هي). **بعينيها**: جار ومجرور متعلق بـ(أومت). **لولاك**: **لولا**: حرف امتناع لوجود وجر شبيه بالزائد. **الكاف**: ضمير متصل في محل جر بـ(لولا)، ومحل رفع مبتدإ، وهذا مذهب الجمهور وسيبويه، والخبر محذوف تقديره موجود. **في ذا العام**: **في**: حرف جر. **ذا**: اسم إشارة مبني على السكون في محل جر، والجار والمجرور متعلقان بالفعل (أحجج). **العام**: بدل من اسم الإشارة. **لم**: حرف نفي وجزم وقلب. **أحجج**: فعل مضارع مجزوم بـ(لم)، وعلامة جزمه السكون، وفاعله ضمير مستتر تقديره أنا.

الشاهد فيه: (لولاك) فإنها من الحروف التي لا تتعلق بشيء مع مجرورها، وقد وليها ضمير متصل لمخاطب.

(١) هذا عجز بيت، وصدره: خليلي إن العامري لغارمٌ.

التخريج: البيت بلا نسبة في «الهمع» (٢/٤٥٨)، و«الدرر اللوامع» (٢/٨٦)، و«رفع الحجاب» للعيسي.

الإعراب: **ولولاه**: **الواو**: استئنافية. **لولا**: حرف امتناع لوجود، وجر شبيه بالزائد. **الهاء**: ضمير متصل مبني على الضم في محل جر بـ(لولا)، وفي محل رفع مبتدإ، فالضمير له محلان على رأي سيبويه. **ما**: حرف نفي. **قلت**: فعل ماضي مبني على الفتح. **التاء**: حرف دال على التأنيث. **لديَّ**: ظرف بمعنى (عند) مبني على السكون في محل نصب، وهو متعلق بـ(قلت)، **ولدي**: مضاف، وياء المتكلم ضمير متصل في محل جر بالمضاف. **الدراهم**: فاعل.

الشاهد فيه: (لولاه) فإنها من الحروف التي لا تعلق مع مجرورها بشيء، وقد وليها ضمير متصل لغائب.

فائدة: في هذا البيت والبيتين اللذين قبله رد على أبي العباس المبرد الذي زعم أنه لا =

فَذَهَبَ سِيْبَوَيْهِ إِلَى أَنَّ (لَوْلَا) فِي ذَلِكَ جَارَّةٌ وَلَا تَتَعَلَّقُ بِشَيْءٍ، .....

فَذَهَبَ سِيْبَوَيْهِ[١] إِلَى أَنَّ (لَوْلَا) فِي ذَلِكَ[٢] كُلِّهِ جَارَّةٌ لِلضَّمِيرِ[٣]، وَأَنَّهَا لَا تَتَعَلَّقُ بِشَيْءٍ، وأَنَّهَا بِمَنْزِلَةِ (لَعَلَّ) الجَارَّةِ فِي أَنَّ مَا بَعْدَهَا مَرْفُوعُ المَحَلِّ بِالابْتِدَاءِ.

وَذَهَبَ الأَخْفَشُ[٤] إِلَى أَنَّ (لَوْلَا) فِي ذَلِكَ غَيْرُ جَارَّةٍ، وَأَنَّ الضَّمِيرَ بَعدَهَا مَرْفُوعُ المَحَلِّ عَلَى الابْتِدَاءِ، وَلَكِنَّهُمُ اسْتَعَارُوا[٥] ضَمِيرَ الجَرِّ[٦] مَكَانَ

= يقال: لولاي، ولولاك. قال السيرافي رحمه الله: كان أبوالعباس المبرد ينكر (لولاي)، و(لولاك)، ويزعم أنه خطأ لم يأت عن ثقة، وأن الذي استغواهم بيت الثقفي، وأن قصيدته فيها خطأ كثير. قال السيرافي: ما كان لأبي العباس أن يسقط الاستشهاد بشعر رجل من العرب، وقد روى قصيدته النحويون وغيرهم، واستشهدوا بهذا البيت وغيره من القصيدة، ولا أن ينكر ما أجمع الجماعة على روايته عن العرب. انظر "حاشية عبدالسلام هارون على كتاب سيبويه" (٢/ ٣٧٤)، و"شرح الكتاب" للسيرافي (٣/ ١٣٧).

(١) "الكتاب" (٢/ ٣٧٣). (٢) أي: القول أو الاستعمال. "الشنواني".

(٣) أي: فيقول: إن (لولا) حرف جر. والياء، والكاف في محل جر، والدليل على ذلك أن (لولا) ليست من الحروف الناصبة للاسم بالإجماع، إذ الناصب إنما هي إن وأخواتها، و (لولا) ليست منها، وأيضًا الياء، والكاف، والهاء ليست ضمائر رفع هنا؛ لأن العامل للرفع في الضمير إنما هو الفعل، أو نائبه، فتعين أنها جارَّه. "الدسوقي" (٢/ ٩٣)، و"شرح التسهيل" (٣/ ١٨٥).

(٤) انظر رأي الأخفش في "شرح التسهيل" (٣/ ١٨٥-١٨٦)، و"شرح الجمل لابن عصفور" (١/ ٢٥١)، و"الخزانة" (٥/ ٣٣٠-٣٣١)، و"أمالي ابن الشجري" (٢/ ٥١٣)، و"الكافية الشافية" (٢/ ١٨٤)، "والجنى الداني" ص(٥٤٥)، "والمقتضب" (٣/ ٧٣).

(٥) هذا راجع لمذهب الأخفش فقط؛ لأنها عند سيبويه في محل جر، وإن كانت في محل رفع، فإنه لا يضر كالكاف في (ضَرْبُكَ زيدًا حسنٌ).

(٦) أي: وهو الياء، والكاف، والهاء، وقوله: مكان ضمير الرفع، أي: وهو أنا، وأنت، وهو. "الدسوقي" (٢/ ٩٤).

وَالأَكْثَرُ أَنْ يُقَالَ: (لَوْلَا أَنَا، وَلَوْلَا أَنْتَ، وَلَوْلَا هُوَ) كَمَا قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾.

وَالرَّابِعُ: كَافُ التَّشْبِيهِ، نَحْوُ: (زَيْدٌ كَعَمْرٍو)، فَزَعَمَ الأَخْفَشُ، وَابْنُ عُصْفُورٍ أَنَّهَا لَا تَتَعَلَّقُ بِشَيْءٍ، .....

ضَمِيرِ الرَّفْعِ[1]، وَالأَكْثَرُ[2] أَنْ يُقَالَ: (لَوْلَا أَنَا، وَلَوْلَا أَنْتَ، وَلَوْلَا هُوَ)، بِانْفِصَالِ الضَّمِيرِ فِيهِنَّ، كَمَا قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ [سبأ:٣١].

وَالحَرْفُ الرَّابِعُ: كَافُ التَّشْبِيهِ، نَحْوُ قَوْلِكَ: (زَيْدٌ كَعَمْرٍو) فَزَعَمَ الأَخْفَشُ[3] الأَوْسَطُ وَهُوَ: سَعِيدُ بْنُ مَسْعَدَةَ، وَأَبُوالحَسَنِ ابْنُ عُصْفُورٍ[4] أَنَّهَا أَيْ: كَافَ التَّشْبِيهِ لَا تَتَعَلَّقُ بِشَيْءٍ؛ مُحْتَجَّيْنِ[5] بِأَنَّ المُتَعَلَّقَ بِهِ إِنْ كَانَ اسْتَقَرَّ فَالكَافُ لَا تَدُلُّ عَلَيْهِ[6]، وَإِنْ كَانَ فِعْلًا مُنَاسِبًا لِلكَافِ -وَهُوَ

---

(١) كما عكسوا في (ما أنا كأنت)، و(لا أنت كأنا). «الارتشاف» (٤/ ١٧٥٧).

(٢) أي: أكثر استعمال العرب عند لحوق الضمير بـ(لولا). «المدابغي» (ل/ ٤٠).

(٣) انظر: رأي الأخفش في «الارتشاف» (٤/ ١٧١٠)، و«المغني» (٢/ ٤٤٢).

فائدة: ذكر السيوطي في «المزهر» (٢/ ٤٥٣) أن الأخفش لَقَبُ أحد عشر نحويًّا، منهم الأخفش الأكبر أبوالخطاب عبدالحميد بن عبدالمجيد، أحد شيوخ سيبويه، ومنهم الأخفش الأوسط، أبوالحسن سعيد بن مسعدة، تلميذ سيبويه، ومنهم الأخفش الأصغر، أبوالحسن علي بن سليمان، من تلامذة المبرد وثعلب.

(٤) انظر رأيه في كتابه: «شرح الجمل» (١/ ٢٥٩).

(٥) بالتثنية، يعني: الأخفش، وابن عصفور.

(٦) بخلاف نحو: (في)، من نحو: زيد في الدار، وذلك لأن (في) للظرفية، تشعر باستقرار ما قبلها فيما بعدها. انظر «المغني مع الدسوقي» (٢/ ٩٤).

وفي ذَلِكَ بَحْثٌ.

أَشْبَهَ[١]- فَهُوَ مُتَعَدٍّ بِنَفْسِهِ لَا بِالحَرْفِ[٢]. وفي ذَلِكَ بَحْثٌ -وَفِي بَعْضِ النُّسَخِ: نَظَرٌ-، وَبَيَّنَهُ المُصَنِّفُ فِي «المُغْنِي»[٣] بِمَنْعِ انْتِفَاءِ دَلَالَةِ الكَافِ عَلَى اسْتَقَرَّ، فَقَالَ: وَالحَقُّ أَنَّ جَمِيعَ الحُرُوفِ الجَارَّةِ[٤] الوَاقِعَةِ فِي مَوْضِعِ الخَبَرِ وَنَحْوِهِ[٥] تَدُلُّ عَلَى الاسْتِقْرَارِ[٦]. وَهُوَ فِي ذَلِكَ[٧] تَابِعٌ لِأَبِي حَيَّانَ[٨].

---

(١) بفتح الهمزة، وسكون الشين، وفتح الباء والهاء، بدليل ما بعده. «المدابغي» (ل/ ٤٠)، وقال عطار: (أشبه) يقرأ بصيغة الماضي، لما يدل عليه كلام الشارح، وإنما اختاره ماضيًا؛ لأن المضارع يتعدى بالباء. اهـ قوله: لأن المضارع يتعدى بالباء، أي: للمشبه به، فتقول: أُشَبِّهُ زيدًا بعمرو.

(٢) أي: وحينئذ، فلا يصح أن يقدر المتعلق فعلا مناسبًا. «الدسوقي» (٢/ ٩٤).

(٣) «المغني» (٢/ ٤٤٢).

(٤) أي: غير الزائدة.

(٥) وهو الصفة، والصلة، والحال. «المدابغي» (ل/ ٤٠).

(٦) أي: وحينئذ، فكاف التشبيه في هذا المثال متعلقة باستقرار محذوف، أي: كائن أو مستقر كعمرو. «الدسوقي» (٢/ ٩٤).

(٧) أي: في إثبات المتعلق لا في ضمن القاعدة الكلية التي ذكرها، وهو قوله: والحق أن جميع...إلخ

(٨) حيث قال: وما ذهب إليه ابن عصفور ليس بصحيح، بل العامل في مجرور الكاف مضمر، وهو الكون المطلق المحذوف، فإذا قلت: زيد كعمرو، فالتقدير: كائن كعمرو، وكذلك جاءني الذي كزيد، أي: الذي كان كزيد. اهـ «حاشية عطار» (ل/ ٧٦)، وانظر «الارتشاف» (٤/ ١٧١٠).

المَسْأَلَةُ الثَّانِيَةُ: حُكْمُ الجَارِّ وَالمَجْرُورِ بَعْدَ المَعْرِفَةِ وَالنَّكِرَةِ، حُكْمُ الجُمْلَةِ الخَبَرِيَّةِ، فَهُوَ صِفَةٌ فِي نَحْوِ: (رَأَيْتُ طَائِرًا عَلَى غُصْنٍ)؛ لِأَنَّهُ بَعْدَ نَكِرَةٍ مَحْضَةٍ وَهُوَ (طَائِرٌ)، وَحَالٌ فِي نَحْوِ قَوْلِهِ: ﴿فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ فِى زِينَتِهِۦ﴾، .....

المَسْأَلَةُ الثَّانِيَةُ مِنَ المَسَائِلِ الأَرْبَعِ: فِي بَيَانِ حُكْمِ الجَارِّ وَالمَجْرُورِ(١) **بَعْدَ المَعْرِفَةِ وَالنَّكِرَةِ.**

أَخَّرَهَا عَنِ الأُوْلَى؛ لِأَنَّهَا مِنْهَا[٢] بِمَنْزِلَةِ الجُزْءِ مِنَ الكُلِّ(٣).

حُكْمُ الجَارِّ وَالمَجْرُورِ إِذَا وَقَعَ بَعْدَ المَعْرِفَةِ وَبَعْدَ النَّكِرَةِ مَعَ التَّمَحُّضِ وَغَيْرِهِ(٤) حُكْمُ الجُمْلَةِ الخَبَرِيَّةِ المَشْرُوطَةِ بِالشُّرُوطِ المُتَقَدِّمَةِ، فَهُوَ(٥) أَيِ: الجَارُّ وَالمَجْرُورُ صِفَةٌ فِي نَحْوِ قَوْلِكَ: (رَأَيْتُ طَائِرًا عَلَى غُصْنٍ)؛ لِأَنَّهُ أَيْ: (عَلَى غُصْنٍ) وَقَعَ بَعْدَ نَكِرَةٍ مَحْضَةٍ وَهُوَ (طَائِرٌ)، وَهُوَ حَالٌ فِي نَحْوِ: قَوْلِهِ تَعَالَى حِكَايَةً عَنْ قَارُونَ: ﴿فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ فِى زِينَتِهِۦ﴾ [القصص:٧٩]

---

(١) أي: وكذلك الظرف، وإنما لم يقل ذلك هنا ليسوغ ذكر التنبيه الآتي، وإلا لكان ذكره هناك محض تكرار لعلمه مما هنا. اهـ «عطار» (ل/ ٧٦).

[٢] (مِنْهَا): سقطت من ط٢.

(٣) وذلك لأن ما تقدم مجرد تعلق، وهذا تعلق مع حكم على الجملة بأنها صفة، أو حال، وعلى أن المتعلق محذوف وجوبًا. قاله الشنواني. انظر «المدابغي» (ل/ ٤٠).

(٤) قوله: مع التمحض وغيره. راجع لكل من المعرفة والنكرة، فهو شامل للصور الأربعة. «المدابغي» (ل/ ٤٠).

(٥) قول المصنف: فهو صفة...إلخ، تفصيل بعد إجمال على طريق اللف، والنشر غير المرتب، فإن المثال الأول للنكرة المحضة، والثاني للمعرفة المحضة...إلخ. «المدابغي» (ل/ ٤٠).

أَيْ: (مُتَزَيِّنًا)؛ لِأَنَّهُ بَعْدَ مَعْرِفَةٍ مَحْضَةٍ، وَهِيَ الضَّمِيرُ المُسْتَتِرُ فِي: ﴿فَخَرَجَ﴾، وَمُحْتَمِلٌ لَهُمَا فِي نَحْوِ: (يُعْجِبُنِي الزَّهْرُ فِي أَكْمَامِهِ)، وَ(هَذَا ثَمَرٌ يَانِعٌ عَلَى أَغْصَانِهِ)؛ لِأَنَّ (الزَّهْرَ) مُعَرَّفٌ بِـ(أَلِ) الجِنْسِيَّةِ فَهُوَ قَرِيبٌ مِنَ النَّكِرَةِ، وَقَوْلُكَ: (ثَمَرٌ) مَوْصُوفٌ فَهُوَ قَرِيبٌ مِنَ المَعْرِفَةِ.

فَـ﴿فِي زِينَتِهِۦ﴾ فِي مَوْضِعِ الحَالِ أَيْ: (مُتَزَيِّنًا) عَلَى تَفْسِيرِ[1] المَعْنَى، وَ(كَائِنًا فِي زِينَتِهِ) عَلَى تَفْسِيرِ الإِعْرَابِ؛ لِأَنَّهُ أَيْ: ﴿فِي زِينَتِهِۦ﴾ وَقَعَ بَعْدَ مَعْرِفَةٍ مَحْضَةٍ وَهِيَ الضَّمِيرُ المُسْتَتِرُ فِي: ﴿فَخَرَجَ﴾ وَهُوَ مُحْتَمِلٌ لَهُمَا أَيْ: لِلوَصْفِيَّةِ وَالحَالِيَّةِ بَعْدَ غَيْرِ المَحْضِ مِنْهُمَا، وَذَلِكَ فِي نَحْوِ: (يُعْجِبُنِي الزَّهْرُ فِي أَكْمَامِهِ)، وَفِي نَحْوِ: (هَذَا ثَمَرٌ يَانِعٌ[2] عَلَى أَغْصَانِهِ)؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ (الزَّهْرَ) فِي المِثَالِ الأَوَّلِ مُعَرَّفٌ بِـ(أَلِ) الجِنْسِيَّةِ فَهُوَ قَرِيبٌ مِنَ النَّكِرَةِ، وَقَوْلُكَ (ثَمَرٌ) فِي المِثَالِ الثَّانِي مَوْصُوفٌ بِـ(يَانِعٌ) فَهُوَ قَرِيبٌ مِنَ المَعْرِفَةِ، فَيَجُوزُ فِي كُلٍّ مِنَ الجَارِّ وَالمَجْرُورِ فِي المِثَالَيْنِ أَنْ يَكُونَ صِفَةً وَأَنْ يَكُونَ حَالًا. وَالأَكْمَامُ جَمْعُ (كِمٍّ) بِكَسْرِ الكَافِ وَهُوَ وِعَاءُ الطَّلْعِ[3]، وَالأَغْصَانُ جَمْعُ غُصْنٍ بِضَمِّ الغَيْنِ[4].

---

(١) أي: تبيين.

(٢) أي: ناضج.

(٣) كذا في الصحاح، وقال ابن الأثير: هو غلاف الثمرة، والحب قبل أن يظهر. "المدابغي" (ل/ ٤٠).

(٤) وهو ما لانَ من فروع الشجرة. "شرح النظم المجرادية" (ص٧٣).

المَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ: مَتَى وَقَعَ الجَارُّ وَالمَجْرُورُ صِفَةً، أَوْ صِلَةً، أَوْ خَبَرًا، أَوْ حَالًا تَعَلَّقَ بِمَحْذُوفٍ تَقْدِيرُهُ: كَائِنٌ أَوِ اسْتَقَرَّ، إِلَّا الوَاقِعَ

المَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ مِنَ المَسَائِلِ الأَرْبَعِ: فِي بَيَانِ مُتَعَلَّقِ الجَارِّ وَالمَجْرُورِ المَحْذُوفِ فِي هَذِهِ المَوَاضِعِ[1].

اعْلَمْ أَنَّهُ[2] مَتَى وَقَعَ الجَارُّ وَالمَجْرُورُ صِفَةً لِمَوْصُوفٍ، أَوْ صِلَةً لِمَوْصُولٍ، أَوْ خَبَرًا لِمُخْبَرٍ عَنْهُ، أَوْ حَالًا لِذِيْ حَالٍ؛ تَعَلَّقَ الجَارُّ وَالمَجْرُورُ بِمَحْذُوفٍ وُجُوبًا[3] تَقْدِيرُهُ: كَائِنٌ[4]؛ لِأَنَّ الأَصْلَ فِي الصِّفَةِ وَالحَالِ وَالخَبَرِ الإِفْرَادُ. أَوْ[5] تَقْدِيرُهُ اسْتَقَرَّ[6]؛ لِأَنَّ الأَصْلَ فِي العَمَلِ لِلأَفْعَالِ، وَيَعْضُدُهُ الاتِّفَاقُ عَلَيْهِ فِي الصِّلَةِ، المُشَارُ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ: إِلَّا الوَاقِعَ

---

(١) أي: الآتية، المشار إليها بقوله: صفة، أو صلة...إلخ، قاله الشنواني، فالإشارة إلى ما يأتي.

(٢) أي: الشأن.

(٣) ولا يظهر إلا في الضرورة، كقوله:

لكَ العِزُّ إنْ مولاك عزَّ وإنْ يُهَنْ ... فأنت لدى بُحْبُوحَةِ الهُونِ كائنُ

فقد ظهر متعلق (لدى) ضرورة، فإن قلت لدى ظرف، والكلام في الجار والمجرور. قلت: الحكم واحد كما سيصرح المصنف به. وفي "شرح ابن يعيش" (١/ ٩٠) متعلق الظرف الواقع خبرًا، صرح ابن جني بجواز إظهاره. وانظر "المغني" (٢/ ٤٤٦)، و"شرح الرضي" (١/ ٣١٥)، و"المدابغي" (ل/ ٤٠).

(٤) وهذا اختيار جمهور البصريين، ورجحه ابن مالك. انظر "شرح التسهيل" (١/ ٣١٨)، و"شرح الكافية الشافية" (١/ ١٤٩-١٥٠)، و"التصريح" (١/ ١٦٦)، و"قطر الندى".

(٥) أو: لتنويع الخلاف.

(٦) وهذا اختيار الأخفش، والفارسي، والزمخشري، وابن جني. انظر: "التسهيل" (١/ ٣١٨)، و"الارتشاف" (٣/ ١١٢١)، و"الكافية الشافية" (١/ ١٤٩-١٥٠)، و"التصريح" (١/ ١٦٦)، و"قطر الندى".

صِلَةً فَيَتَعَيَّنُ فِيهِ تَقْدِيرُ اسْتَقَرَّ؛ لِأَنَّ الصِّلَةَ لَا تَكُونُ إِلَّا جُمْلَةً، وَقَدْ تَقَدَّمَ مِثَالَا الصِّفَةِ وَالحَالِ، وَمِثَالُ الخَبَرِ: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾، وَالصِّلَةِ: ﴿وَلَهُۥ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾.

صِلَةً فَيَتَعَيَّنُ فِيهِ تَقْدِيرُ اسْتَقَرَّ اتِّفَاقًا؛ لِأَنَّ الصِّلَةَ لَا تَكُونُ إِلَّا جُمْلَةً، وَالوَصْفُ مَعَ مَرْفُوعِهِ المُسْتَتِرِ فِيهِ مُفْرَدٌ حُكْمًا[1]، وَقَدْ تَقَدَّمَ مِثَالَا الصِّفَةِ وَالحَالِ فِي قَوْلِهِ: (رَأَيْتُ طَائِرًا عَلَى غُصْنٍ)، وَ﴿خَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ فِى زِينَتِهِۦ﴾.

وَمِثَالُ الخَبَرِ: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ وَمِثَالُ الصِّلَةِ: ﴿وَلَهُۥ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الأنبياء:١٩] وَيُسَمَّى الجَارُّ وَالمَجْرُورُ فِي هَذِهِ المَوَاضِعِ الأَرْبَعَةِ بِالظَّرْفِ[2] المُسْتَقَرِّ -بِفَتْحِ القَافِ-؛ لِاسْتِقْرَارِ الضَّمِيرِ فِيهِ بَعْدَ حَذْفِ عَامِلِهِ[3]، وَفِي غَيْرِهَا بِالظَّرْفِ اللَّغْوِ؛ لِإِلْغَاءِ الضَّمِيرِ فِيْهِ[4].

---

(١) كان الأولى إسقاطه، أي: إسقاط قوله (حكمًا)؛ لأن الوصف مفرد حقيقة، إذ المراد بالمفرد هنا غير الجملة. «المدابغي» (ل/ ٤٠).

(٢) كثيرًا ما يطلق الظرف على الجار والمجرور؛ لأن كثيرًا من المجرورات ظروف كما قاله الرضي، كقوله: ﴿إِذَا نُودِىَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوْمِ ٱلْجُمُعَةِ﴾ [الجمعة: ٩]، و﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾ [الروم: ٤]، ﴿وَمِنۢ بَيْنِنَا وَبَيْنِكَ حِجَابٌ﴾ [فصلت: ٥]، ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ﴾ [الإنسان: ١]، ﴿فِى بُيُوتٍ أَذِنَ ٱللَّهُ أَن تُرْفَعَ﴾ [النور: ٣٦]، فالمجرورات ظروف في ذلك. اهـ «فرائد الدر النظيم في شرح العقد الوسيم» ص(٥٢).

(٣) أو لاستقرار معنى الفعل المقدر فيه، أو لكون متعلقه استقر. اهـ «فرائد الدر» ص(٦١).

(٤) أي: لعدم استقرار الضمير فيه نحو: صليت عند زيد في المسجد. قال شارح اللباب: لا أحب التسمية باللغو، لوقوعه في التنزيل، ففيه إخلال بالأدب، فيسمى ظرفًا خاصًّا لخصوص العامل فيه، والمستقر ظرفًا عامًّا؛ لأن الملحوظ عموم العامل. اهـ «عطار» (ل/ ٧٦).

المَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ: يَجُوزُ فِي الجَارِّ وَالمَجْرُورِ فِي هَذِهِ المَوَاضِعِ الأَرْبَعَةِ، وَحَيْثُ وَقَعَ بَعْدَ نَفْيٍ أَوِ اسْتِفْهَامٍ أَنْ يَرْفَعَ الفَاعِلَ:

تَقُولُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ فِي الدَّارِ أَبُوهُ)، فَلَكَ فِي (أَبُوهُ) وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا: أَنْ تُقَدِّرَهُ فَاعِلًا بِالجَارِّ وَالمَجْرُورِ لِنِيَابَتِهِ عَنِ (اسْتَقَرَّ) مَحْذُوفًا، وَهَذَا هُوَ الرَّاجِحُ عِنْدَ الحُذَّاقِ. وَالثَّانِي: أَنْ تُقَدِّرَهُ مُبْتَدَأً مُؤَخَّرًا، وَالجَارَّ وَالمَجْرُورَ خَبَرًا مُقَدَّمًا، وَالجُمْلَةَ صِفَةً لِرَجُلٍ.

المَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ مِنَ المَسَائِلِ الأَرْبَعِ: يَجُوزُ فِي الجَارِّ وَالمَجْرُورِ حَيْثُ وَقَعَ فِي هَذِهِ المَوَاضِعِ الأَرْبَعَةِ، صِفَةً[1] أَوْ صِلَةً أَوْ خَبَرًا أَوْ حَالًا، وَحَيْثُ وَقَعَ بَعْدَ نَفْيٍ أَوِ اسْتِفْهَامٍ أَنْ يَرْفَعَ[2] الفَاعِلَ؛ لَاعْتِمَادِهِ عَلَى ذَلِكَ:

تَقُولُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ فِي الدَّارِ أَبُوهُ) فَلَكَ فِي (أَبُوهُ) وَجْهَانِ:

أَحَدُهُمَا: أَنْ تُقَدِّرَهُ فَاعِلًا بِالجَارِّ وَالمَجْرُورِ وَهُوَ (فِي الدَّارِ)؛ لِنِيَابَتِهِ عَنِ (اسْتَقَرَّ) أَوْ (مُسْتَقِرٌّ) مَحْذُوفًا، وَهَذَا الوَجْهُ هُوَ الرَّاجِحُ عِنْدَ الحُذَّاقِ مِنَ النَّحْوِيِّينَ، كَابْنِ مَالِكٍ[3]، وَحُجَّتُهُ أَنَّ الأَصْلَ عَدَمُ التَّقْدِيمِ[4] وَالتَّأْخِيرِ.

وَالوَجْهُ الثَّانِي: أَنْ تُقَدِّرَهُ أَيْ: (أَبُوهُ) مُبْتَدَأً مُؤَخَّرًا، وَتُقَدِّرَ الجَارَّ وَالمَجْرُورَ وَهُوَ: (فِي الدَّارِ) خَبَرًا مُقَدَّمًا، وَالجُمْلَةَ مِنَ المُبْتَدَإِ وَالخَبَرِ صِفَةً لِرَجُلٍ،

---

(١) قوله: صفة...إلخ. بدل من المواضع الأربعة على المحل. «المدابغي» (ل/ ٤١).

(٢) المصدر المؤول من (أن) وما دخلت عليه في محل رفع فاعل (يجوز)، أي: يجوز رفعه الفاعل...إلخ.

(٣) انظر رأي ابن مالك في كتابه «شرح عمدة الحافظ» (١/ ١٨١-١٨٢) وفي «المغني» (٢/ ٤٤٣).

[٤] فِي المطبوع لمجاهد: (التقدير) وَهُوَ تصحيف.

وَتَقُولُ: (مَا فِي الدَّارِ أَحَدٌ)، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ﴾، وَأَجَازَ الكُوفِيُّونَ، وَالأَخْفَشُ رَفْعَهُمَا الفَاعِلَ فِي غَيْرِ هَذِهِ المَوَاضِعِ أَيْضًا، نَحْوُ: (فِي الدَّارِ زَيْدٌ).

وَالرَّابِطُ بَيْنَهُمَا الهَاءُ مِنْ (أَبُوهُ)، وَكَذَا تَقُولُ فِي الصِّلَةِ وَالخَبَرِ وَالحَالِ[1].

وَتَقُولُ فِي الوَاقِعِ بَعْدَ النَّفْيِ وَالاسْتِفْهَامِ: (مَا فِي الدَّارِ أَحَدٌ) وَ(هَلْ فِي الدَّارِ أَحَدٌ؟)، فَلَكَ فِي (أَحَدٌ) الوَجْهَانِ، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ﴾ [إبراهيم:١٠]، فَلَكَ فِي ﴿شَكٌّ﴾ الوَجْهَانِ.

وَحَكَى ابْنُ هِشَامٍ الخَضْرَاوِيُّ[2] عَنِ الأَكْثَرِينَ: أَنَّ المَرْفُوعَ بَعْدَ الجَارِّ وَالمَجْرُورِ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ فَاعِلًا[3]، وَأَجَازَ الكُوفِيُّونَ وَالأَخْفَشُ[4] رَفْعَهُمَا أَيِ: الجَارِّ وَالمَجْرُورِ الفَاعِلَ فِي غَيْرِ هَذِهِ المَوَاضِعِ السِّتَّةِ أَيْضًا، نَحْوُ: (فِي الدَّارِ زَيْدٌ) فَ(زَيْدٌ) عِنْدَهُمْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فَاعِلًا، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُبْتَدَأً

---

(١) ومَثَّل في «المغني» لذلك بقوله: جاء الذي في الدار أبوه، وزيد في الدار أخوه، ومررت بزيد عليه جبة.

(٢) انظر «المغني» (٢/ ٤٤٣).

(٣) وذلك لأن أصحاب هذا القول يقدرون المتعلق فعلًا فقط، وحينئذ لو جعل المرفوع مبتدأ، وأخبر عنه بالظرف، لزم عليه تقديم الخبر الفعلي مع أن الخبر الفعلي يجب أن يؤخر، فتعين أن يكون فاعلًا. «الدسوقي» (٢/ ٩٥).

(٤) انظر رأي الكوفيين، والأخفش في «الكافية الشافية» (١/ ١٤٣)، و«شرح التسهيل» (١/ ٢٧٣-٢٧٤)، و«شرح الرضي» (١/ ٢١٨)، و«المغني» (٢/ ٤٤٤).

وقوله: وأجاز الكوفيون...إلخ. قال ابن هشام في «المغني» (٢/ ٤٤٤): لأن الاعتماد عندهم ليس بشرط، ولذا يجيزون في نحو: (قائم زيد)، أن يكون قائم مبتدأ، وزيد فاعلًا، وغيرهم يوجب كونهما على التقديم والتأخير. اهـ

تَنْبِيهٌ: جَمِيعُ مَا ذَكَرْنَاهُ فِي الجَارِّ وَالمَجْرُورِ ثَابِتٌ لِلظَّرْفِ: فَلَابُدَّ مِنْ تَعَلُّقِهِ بِفِعْلٍ، نَحْوُ: ﴿وَجَآءُوٓ أَبَاهُمْ عِشَآءً يَبْكُونَ﴾ ﴿أَوِ ٱطْرَحُوهُ أَرْضًا﴾، .....

مُؤَخَّرًا وَالجَارُّ وَالمَجْرُورُ خَبَرَهُ، وَأَوْجَبَ البَصْرِيُّونَ غَيْرَ الأَخْفَشِ ابْتِدَائِيَّتَهُ.

تَنْبِيهٌ: جَمِيعُ مَا ذَكَرْنَاهُ فِي الجَارِّ وَالمَجْرُورِ مِنْ أَنَّهُ لَابُدَّ مِنْ تَعَلُّقِهِ بِالفِعْلِ أَوْ بِمَا فِي مَعْنَاهُ، وَمِنْ كَوْنِهِ صِفَةً لِلنَّكِرَةِ المَحْضَةِ، وَحَالًا مِنَ المَعْرِفَةِ المَحْضَةِ، وَمُحْتَمِلًا لِلوَصْفِيَّةِ وَالحَالِيَّةِ بَعْدَ غَيْرِ المَحْضِ مِنْهُمَا، وَغَيْرِ ذَلِكَ؛ ثَابِتٌ لِلظَّرْفِ:

فَلَابُدَّ مِنْ تَعَلُّقِهِ بِفِعْلٍ، زَمَانِيًّا كَانَ الظَّرْفُ أَوْ مَكَانِيًّا، فَالأَوَّلُ: نَحْوُ: ﴿وَجَآءُوٓ أَبَاهُمْ عِشَآءً يَبْكُونَ﴾[يوسف:١٦] فَـ﴿عِشَآءً﴾ ظَرْفُ زَمَانٍ مُتَعَلِّقٌ بِـ﴿جَاءُوا﴾، وَالثَّانِي نَحْوُ: ﴿أَوِ ٱطْرَحُوهُ أَرْضًا﴾[يوسف:٩]، فَـ﴿أَرْضًا﴾ ظَرْفُ مَكَانٍ مُتَعَلِّقٌ بِـ﴿ٱطْرَحُوهُ﴾، وَإِنَّمَا نُصِبَتْ[1] عَلَى الظَّرْفِيَّةِ لِإِبْهَامِهَا، مِنْ حَيْثُ كَوْنُهَا مَنْكُورَةً مَجْهُولَةً[2].

---

(١) قوله: وإنما نصبت...إلخ. جواب عما يقال: إن الظرف المكاني شرطه الإبهام، قال ابن مالك في «الخلاصة»:

وَكُلُّ وَقْتٍ قَابِلٌ ذَاكَ وَمَا ... يَقْبَلُهُ المَكَانُ إِلَّا مُبْهَمَا

نَحْوُ الجِهَاتِ وَالمَقَادِيرِ وَمَا ... صِيغَ مِنَ الفِعْلِ كَمَرْمَى مِنْ رَمَى

«المدابغي» (ل/ ٤١).

(٢) وكون (أرضًا) ظرفًا، هو رأي الزمخشري، وتبعه أبوالبقاء.

قال الزمخشري في «الكشاف» (٢/ ٢٤٤) في تفسير هذه الآية: أي: أرضًا منكورة مجهولة بعيدة من العمران، وهو معنى تنكيرها، وإخلائها من الوصف، ولإبهامها من هذا الوجه نصبت على الظرفية المبهمة. وذهب الحوفي، وابن عطية إلى أن (أرضًا) نصبت=

أَوْ بِمَعْنَى فِعْلٍ، نَحْوُ: (زَيْدٌ مُبَكِّرٌ يَوْمَ الجُمُعَةِ)، وَجَالِسٌ أَمَّامَ الخَطِيبِ)، وَمِثَالُ وُقُوعِهِ صِفَةً: (مَرَرْتُ بِطَائِرٍ فَوْقَ غُصْنٍ)، وَحَالًا: (رَأَيْتُ الهِلَالَ بَيْنَ السَّحَابِ)، وَمُحْتَمِلًا لَهُمَا: (يُعْجِبُنِي التَّمْرُ فَوْقَ الأَغْصَانِ)، وَ(رَأَيْتُ ثَمَرَةً يَانِعَةً فَوْقَ غُصْنٍ)، .....

أَوْ بِمَعْنَى فِعْلٍ، فَالزَّمَانِيُّ نَحْوُ: (زَيْدٌ مُبَكِّرٌ يَوْمَ الجُمُعَةِ)، وَالمَكَانِيُّ نَحْوُ: (زَيْدٌ جَالِسٌ أَمَّامَ الخَطِيبِ)، فَالظَّرْفَانِ مُتَعَلِّقَانِ بَاسْمِ الفَاعِلِ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ مَعْنَى الفِعْلِ.

وَمِثَالُ وُقُوعِهِ أَيِ: الظَّرْفِ المَكَانِيِّ صِفَةً بَعْدَ النَّكِرَةِ المَحْضَةِ: (مَرَرْتُ بِطَائِرٍ فَوْقَ غُصْنٍ)، فَ(فَوْقَ غُصْنٍ) صِفَةٌ لِـ(طَائِرٍ).

وَمِثَالُ وُقُوعِهِ حَالًا بَعْدَ المَعْرِفَةِ المَحْضَةِ: (رَأَيْتُ الهِلَالَ بَيْنَ السَّحَابِ)، فَ(بَيْنَ السَّحَابِ) حَالٌ مِنَ (الهِلَالَ).

وَمِثَالُ وُقُوعِهِ مُحْتَمِلًا لَهُمَا أَيْ: لِلوَصْفِيَّةِ وَالحَالِيَّةِ بَعْدَ غَيْرِ المَحْضِ مِنْهُمَا: (يُعْجِبُنِي التَّمْرُ -بِالمُثَلَّثَةِ- فَوْقَ الأَغْصَانِ)، وَ(رَأَيْتُ ثَمَرَةً -بِالمُثَلَّثَةِ- يَانِعَةً فَوْقَ غُصْنٍ)، فَ(فَوْقَ) فِي المِثَالَيْنِ يَحْتَمِلُ الوَصْفِيَّةَ وَالحَالِيَّةَ.

= على إسقاط الخافض، أي: في أرض بعيدة من الأرض التي هو فيها. وقيل: مفعول ثان على تضمين اطرحوه، معنى أنزلوه، كما تقول: أنزلت زيدًا الدار.

ولم يرتض ابن عطية نصب (أرضًا) على الظرفية، فقال رَحِمَهُ اللَّهُ: وقالت فرقة: هو نصب على الظرفية، وذلك خطأ؛ لأن الظرف ينبغي أن يكون مبهمًا، وهذه هنا ليست كذلك، بل هي أرض مقيدة بأنها بعيدة، أو قاصية، ونحو ذلك، فزالَ إبهامها، ومعلوم أن يوسف لم يخل من الكون في أرض، فتبين أنهم أرادوا أرضا بعيدة غير التي هو فيها قريب من أبيه. اهـ انظر «البحر المحيط» (٥/ ٢٨٣)، وتفسير ابن عطية (٩/ ٢٥٢).

وَمِثَالُ وُقُوعِهِ خَبَرًا: ﴿وَٱلرَّكۡبُ أَسۡفَلَ مِنكُمۡۚ﴾ فِي قِرَاءَةِ السَّبْعَةِ بِنَصْبِ ﴿أَسۡفَلَ﴾، وَصِلَةً: ﴿وَمَنۡ عِندَهُۥ لَا يَسۡتَكۡبِرُونَ﴾، .....

أَمَّا الأَوَّلُ؛ فَلِأَنَّهُ وَقَعَ بَعْدَ المُعَرَّفِ بِـ(أَلِ الجِنْسِيَّةِ)، وَهُوَ قَرِيبٌ مِنَ النَّكِرَةِ، فَإِنْ رَاعَيْتَ مَعْنَاهُ جَعَلْتَ الظَّرْفَ صِفَةً لَهُ، وَإِنْ رَاعَيْتَ لَفْظَهُ جَعَلْتَهُ حَالًا مِنْهُ.

وَأَمَّا الثَّانِي؛ فَلِأَنَّهُ وَقَعَ بَعْدَ النَّكِرَةِ المَوْصُوفَةِ بِـ(يَانِعَةً)، وَالمُنَكَّرُ المَوْصُوفُ قَرِيبٌ مِنَ المَعْرِفَةِ، فَإِنْ لَمْ تَكْتَفِ بِالصِّفَةِ جَعَلْتَ الظَّرْفَ صِفَةً ثَانِيَةً، وَإِنِ اكْتَفَيْتَ بِهَا جَعَلْتَهُ حَالًا مِنَ النَّكِرَةِ المَوْصُوفَةِ.

وَمِثَالُ وُقُوعِهِ خَبَرًا نَحْوُ: ﴿وَٱلرَّكۡبُ أَسۡفَلَ مِنكُمۡۚ﴾[الأنفال:٤٢] فِي قِرَاءَةِ السَّبْعَةِ: نَافِعٍ، وابْنِ كَثِيرٍ، وَابْنِ عَامِرٍ، وَأَبِي عَمْرٍو، وَعَاصِمٍ، وَحَمْزَةَ، وَالكِسَائِيِّ - بِنَصْبِ ﴿أَسۡفَلَ﴾ فَـ﴿أَسۡفَلَ﴾ ظَرْفُ مَكَانٍ خَبَرٌ عَنِ ﴿ٱلرَّكۡبُ﴾[(١)].

وَمِثَالُ وُقُوعِهِ صِلَةً: [﴿وَلَهُۥ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ﴾][٢] ﴿وَمَنۡ عِندَهُۥ لَا يَسۡتَكۡبِرُونَ عَنۡ عِبَادَتِهِۦ﴾ [الأنبياء:١٩]، فَـ﴿مَنۡ﴾ -بِفَتْحِ المِيمِ- اسْمٌ مَوْصُولٌ[(٣)] وَ﴿عِندَهُۥ﴾ صِلَتُهَا.

---

(١) فهو منصوب اللفظ مرفوع المحل؛ لكونه خبرًا للمبتدإ، كما تقول: زيد عندك، والقتال خلفك. اهـ

[٢] زيادة ما بين المعكوفين من ط١.

(٣) في محلِّ رفعٍ مبتدأٌ، وجملة (لا يستكبرون) خبره، أي: لا يتعاظمون، ويجوز أن يعطف (من) على (من) في قوله تعالى: ﴿وَلَهُۥ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ﴾، ويكون (لا يستكبرون) مستأنفًا. قاله الشنواني.

وَمِثَالُ رَفْعِهِ الفَاعِلَ: (زَيْدٌ عِنْدَهُ مَالٌ)، وَيَجُوزُ تَقْدِيرُهُمَا مُبْتَدَأً وَخَبَرًا وَيَأْتِي فِي نَحْوِ: (عِنْدَكَ زَيْدٌ) المَذْهَبَانِ.

وَمِثَالُ رَفْعِهِ الفَاعِلَ الظَّاهِرَ: (زَيْدٌ عِنْدَهُ مَالٌ) فَ(مَالٌ) فَاعِلُ (عِنْدَهُ)؛ لِأَنَّهُ اعْتَمَدَ عَلَى مُخْبَرٍ عَنْهُ، هَذَا هُوَ الرَّاجِحُ، وَيَجُوزُ تَقْدِيرُهُمَا أَيِ: الظَّرْفِ وَالمَرْفُوعِ بَعْدَهُ مُبْتَدَأً مُؤَخَّرًا وَخَبَرًا مُقَدَّمًا، وَالجُمْلَةُ خَبَرُ (زَيْدٍ) وَالرَّابِطُ بَيْنَهُمَا الهَاءُ مِنْ (عِنْدَهُ).

وَكَذَلِكَ الحُكْمُ إِذَا وَقَعَ بَعْدَ نَفْيٍ أَوِ اسْتِفْهَامٍ، نَحْوُ: (أَعِنْدَكَ زَيْدٌ؟) وَ(مَا عِنْدَكَ زَيْدٌ) فَيَأْتِي فِي (زَيْدٌ) الوَجْهَانِ: وَيَأْتِي[1] فِي نَحْوِ: (عِنْدَكَ زَيْدٌ) المَذْهَبَانِ المُتَقَدِّمَانِ، فِيمَا إِذَا لَمْ يَعْتَمِدِ الظَّرْفُ عَلَى شَيْءٍ وَوَقَعَ بَعْدَهُ مَرْفُوعٌ، فَمَذْهَبُ البَصْرِيِّينَ إِلَّا الأَخْفَشَ وُجُوبُ رَفْعِهِ عَلَى الابْتِدَاءِ، وَالظَّرْفُ خَبَرٌ مُقَدَّمٌ، وَمَذْهَبُ الكُوفِيِّينَ وَالأَخْفَشِ جَوَازُ رَفْعِهِ عَلَى الفَاعِلِيَّةِ؛ لِأَنَّهُمْ لَا يَشْتَرِطُونَ الاعْتِمَادَ.

---

[1] فِي ط١: (ويجري).

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

البَابُ الثَّالِثُ:
فِي تَفْسِيرِ كَلِمَاتٍ يَحْتَاجُ إِلَيْهَا المُعْرِبُ

وَهِيَ عِشْرُونَ كَلِمَةً، وَهِيَ ثَمَانِيَةُ أَنْوَاعٍ:

البَابُ الثَّالِثُ فِي تَفْسِيرِ[(١)] كَلِمَاتٍ كَثِيرَةٍ يَحْتَاجُ إِلَيْهَا المُعْرِبُ[(٢)] [يَكْثُرُ فِي الكَلَامِ دَوْرُهَا وَيَقْبُحُ بِالمُعْرِبِ جَهْلُهَا][٣].

وَهِيَ عِشْرُونَ، بَلِ اثْنَتَانِ وَعِشْرُونَ[(٤)] كَلِمَةً وَهِيَ ثَمَانِيَةُ أَنْوَاعٍ عَدَدُ أَبْوَابِ الجَنَّةِ[(٥)].

---

(١) أراد به التبيين الشامل لتبيين معناها، وهيئتها. «المدابغي» (ل/ ٤٢).

(٢) لا ينافي أنه يحتاج إلى غيرها؛ لأنه لم يَدَّعِ الحصر فيها، وأيضا مراده نوع من الاحتياج وهو الاحتياج الشديد، وكأن الشارح أراد دفع هذا بقوله: يكثر في الكلام دورها، أي: استعمالها، وتكرارها على الألسنة، ويقبح بالمعرب جهلها. اهـ «الشنواني».

[٣] ما بين المعكوفين سَاقط من طبعة مجاهد.

(٤) قال الدكتور علي فَوده، محقق «قواعد الإعراب»: وبإحصائي هذه الأدوات كما أوردها المؤلف، وجدتها إحدى وعشرين كلمة، ويبدو أن الأزهري أدخل في إحصائه كلمة (أبدًا) التي جاءت في كتاب ابن هشام استطرادًا، وهو يتحدث عن (عَوْضُ). اهـ

فالنوع الأول اشتمل على أربع كلمات، والثاني اشتمل على كلمة، والثالث اشتمل على سبع، والرابع اشتمل على أربع، والخامس على كلمتين، والسادس على واحدة، وكذا كل من السابع، والثامن، فالجملة إحدى وعشرون كلمة. اهـ عطار (ل/ ٧٩).

(٥) ليس الحامل للمصنف على جعلها ثمانية موافقة عدد أبواب الجنة، وإنما هي ثمانية بحسب أحوالها، أي: فليست أقل، ولا أكثر. اهـ «المدابغي» (ل/ ٤٢).

أَحَدُهَا: مَا جَاءَ عَلَى وَجْهٍ وَاحِدٍ

وَهُوَ: أَرْبَعَةٌ أَحَدُهَا: (قَطُّ) بِفَتْحِ القَافِ، وَتَشْدِيدِ الطَّاءِ، وَضَمِّهَا فِي اللُّغَةِ الفُصْحَى فِيهِنَّ، وَهِيَ ظَرْفٌ لِاسْتِغْرَاقِ مَا مَضَى مِنَ الزَّمَانِ،

أَحَدُهَا أَيِ: الأَنْوَاعِ: مَا جَاءَ عَلَى وَجْهٍ وَاحِدٍ[(١)] لَا غَيْرُ وَهُوَ: أَرْبَعَةٌ:

أَحَدُهَا: (قَطُّ) بِفَتْحِ القَافِ وَتَشْدِيدِ الطَّاءِ وَضَمِّهَا فِي اللُّغَةِ الفُصْحَى[(٢)] فِيهِنَّ[(٣)][٤]، وَهِيَ اللُّغَةُ الأُولَى.

وَالثَّانِيَةُ: فَتْحُ القَافِ وَتَشْدِيدُ الطَّاءِ مَكْسُورَةً عَلَى أَصْلِ الْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ.

وَالثَّالِثَةُ: إِتْبَاعُ القَافِ لِلطَّاءِ فِي الضَّمِّ.

وَالرَّابِعَةُ: تَخْفِيفُ الطَّاءِ مَعَ الضَّمِّ.

وَالخَامِسَةُ: تَخْفِيفُ الطَّاءِ مَعَ السُّكُونِ.

وَهِيَ فِي اللُّغَاتِ الخَمْسِ[(٥)] ظَرْفٌ لَاسْتِغْرَاقِ مَا مَضَى مِنَ الزَّمَانِ مُلَازِمٌ

---

(١) قدم هذا النوع على غيره؛ لكونه منه بمنزلة الجزء من الكل؛ لأن ما جاء على وجه واحد كالجزء مما جاء على وجهين، أو أكثر. اهـ «عطار» (ل/ ٧٩).

(٢) تأنيث أفصح، فيفيد ثبوت الفصاحة لباقي الأوجه، وهو كذلك؛ إذ لا موجب لعدمها فيها. اهـ «عطار» (ل/ ٨٠).

(٣) أي: في اللغات، أو في الفتح، والتشديد، والضم، والثاني أولى؛ لتقدم ما يدل عليه صريحًا. «المدابغي» (ل/ ٤٢).

[٤] (فيهن): سقطت من أ، ط١، ج.

(٥) فيه نظر؛ لأن الغرض من قول المصنف (ظرف لاستغراق ما مضى الحصر) كما يشير إلى ذلك قول الشارح: فلا تستعمل إلا في الماضي، فيلزم على تقرير الشارح أن تكون (قط) بلغاتها الخمس لازمة الاستعمال في الزمان الماضي مع أن اللغة الخامسة وردت بمعنى=

تَقُولُ: (مَا فَعَلْتُهُ قَطُّ)، .....

لِلنَّفْيِ[(١)]، تَقُولُ: (هَذَا الشَّيْءَ[(٢)] مَا فَعَلْتُهُ قَطُّ) أَيْ: لَمْ يَصْدُرْ مِنِّي فِعْلُهُ فِي جَمِيعِ أَزْمِنَةِ المَاضِي. وَاشْتِقَاقُهَا[(٣)] مِنَ القَطِّ، وَهُوَ القَطْعُ، فَمَعْنَى: (مَا فَعَلْتُهُ قَطُّ): مَا فَعَلْتُهُ فِيمَا انْقَطَعَ مِنْ عُمُرِي[(٤)]؛ لِانْقِطَاعِ المَاضِي عَنِ الحَالِ وَالاسْتِقْبَالِ، فَلَا تُسْتَعْمَلُ إِلَّا فِي المَاضِي[(٥)].

= يكفي، ففي الحديث «قط قط»، فكان المناسب أن يقول: وهي، أي: قط في اللغة الفصحى، ويكون في المفهوم تفصيل، فتارة تكون ظرفًا خاصة، وذلك في غير اللغة الخامسة، وتارة لا تكون كذلك، بل تستعمل غير ظرف، وذلك في اللغة الخامسة، فتأمل. «المدابغي» (ل/ ٤٢)، و«عطار» (ل/ ٨٠).

(١) قال أبوحيان في «الارتشاف» (٣/ ١٤٢٥-١٤٢٦): وقال ابن مالك: وربما استعملت دون نفي لفظا ومعنى، أو لفظًا لا معنى، واستدل على ذلك بما ورد في الحديث على عادته. اهـ

أراد حديث البخاري: «قصرنا الصلاة في السفر مع النبي ﷺ أكثر ما كنا قط»، وقد وافق الرضي ابنَ مالك على ذلك، فقال في «شرح الكافية» (٣/ ٣٠٧): وربما استعمل (قط) بدون النفي لفظا ومعنى نحو: كنت أراه قط، أي: دائمًا، وقد تستعمل بدونه لفظا لا معنى نحو: هل رأيت الذئب قط. اهـ، أي: ما رأيت الذئب قط، فالمراد من الاستفهام النفي. انظر «الخزانة» (٧/ ١١٦)، و«شرح التسهيل» (٢/ ٢٢١)، و«فتح الباري» (٢/ ٧٢٨).

(٢) قدَّره الشارح؛ ليكون مرجع الضمير مذكورًا ويجوز فيه الرفع والنصب مثل: زيدًا ضربته. المدابغي (ل/ ٤٢).

(٣) الأولى أن يقول: (ونقلها) كما عبر بذلك أبوحيان في «الارتشاف» (٣/ ١٤٢٥)، فقال رَحِمَهُ اللَّهُ: ونقل من القَطِّ -وهو القطع- إلى الظرف. وانظر «المدابغي» (ل/ ٤٢).

(٤) لأنه من قططتُ الشيء، إذا قطعته، ومنه قَطُّ القَلَمِ، أي: قَطْعُ طَرَفِهِ. «الخزانة» (٧/ ١١٧)، و«درة الغواص» ص(٢٠).

(٥) قال صحاب «التسهيل»: ملازمته للماضي دائمي، ولم أطلع على خلافه. «عطار» (ل/ ٨٠).

وَقَولُ العَامَّةِ: (لَا أَفْعَلُهُ قَطُّ) لَحْنٌ.

الثَّانِي: (**عَوْضَ**) بِفَتْحِ أَوَّلِهِ وَتَثْلِيثِ آخِرِهِ، وَهُو ظَرْفٌ لِاسْتِغْرَاقِ مَا يُسْتَقْبَلُ مِنَ الزَّمَانِ، وَسُمِّيَ .....

وَقَولُ العَامَّةِ: (لَا أَفْعَلُهُ قَطُّ) لَحْنٌ، أَيْ: خَطَأٌ[(١)]؛ لِأَنَّهُمُ اسْتَعْمَلُوهَا فِي المُسْتَقْبَلِ، وَذَلِكَ مُخَالِفٌ لِلوَضْعِ[(٢)] وَالاشْتِقَاقِ[(٣)]، وَسَمَّاهُ لَحْنًا؛ لِمَا فِيهِ مِنْ تَغْيِيرِ المَعْنَى، يُقَالُ لِلمُخْطِئِ: لَاحِنٌ؛ لِأَنَّهُ يَعْدِلُ بِالكَلَامِ عَنِ الصَّوَابِ[(٤)].

الثَّانِي: (**عَوْضَ**) بِفَتْحِ أَوَّلِهِ وَإِهْمَالِهِ وَسُكُونِ ثَانِيهِ وَتَثْلِيثِ آخِرِهِ وَإِعْجَامِهِ، وَهُوَ ظَرْفٌ لِاسْتِغْرَاقِ مَا يُسْتَقْبَلُ مِنَ الزَّمَانِ غَالِبًا، وَسُمِّيَ

---

(١) قال الحريري في "درة الغواص" ص(١٩): وهو من أفحش الخطإ؛ لتعارض معانيه، وتناقض الكلام فيه. اهـ

(٢) أي: لأنها وضعت للماضي، لا للمستقبل.

(٣) لأن المستقبل لم ينقطع، فالمناسبة بين المعنى المنقول عنه والمنقول إليه منتفية. "المدابغي" (ل/ ٤٢-٤٣).

فائدة: استعمل الزمخشري (قط) في المستقبل، فقال في تفسير قوله تعالى: ﴿فَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ﴾[لقمان:٣٢] إن ذلك الإخلاص الحادث عند الخوف لا يبقى لأحد قط، فأعمل فيه (لا يبقى)، وهو مضارع. وقال في تفسير قوله تعالى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا﴾ لمن لا يصلح أن يكون ندًّا قط، فأعمل فيه (لا يصلح) وهو مضارع. قال أبوحيان في "تفسيره" بعد نقله كثرة استعمال الزمخشري (قط) ظرفًا والعامل فيه غير ماضٍ قال: وهو مخالف لكلام العرب. اهـ "الخزانة" (٧/ ١١٧)، و"حاشية عطار" (ل/ ٨٠-٨١).

(٤) وقد اعترضَ على ابن هشام قوله (لحن)، ابنُ جماعة في "شرح القواعد"، فقال: وَجَعْلُهُ من اللحن عجيب؛ إذ لا خلل في إعرابه. اهـ، وليس بشيء؛ لأن اللحن بمعنى مطلق الخطإ، وهم كثيرًا ما يستعملونه بهذا المعنى. "الخزانة" (٧/ ١١٨).

الزَّمَانُ عَوْضًا؛ لِأَنَّهُ كُلَّمَا ذَهَبَتْ مِنْهُ مُدَّةٌ عَوَّضَتْهَا مُدَّةٌ أُخْرَى، أَوْ لِأَنَّهُ يُعَوِّضُ مَا سَلَبَ فِي زَعْمِهِمْ، تَقُولُ: (لَا أَفْعَلُهُ عَوْضُ)، فَإِنْ أَضَفْتَهُ نَصَبْتَهُ، فَقُلْتَ: (عَوْضَ العَائِضِينَ) كَمَا تَقُولُ: (دَهْرَ الدَّاهِرِينَ)،

الزَّمَانُ عَوْضًا؛ لِأَنَّهُ كُلَّمَا ذَهَبَتْ مِنْهُ[١] مُدَّةٌ عَوَّضَتْهَا مُدَّةٌ أُخْرَى(٢)، أَوْ لِأَنَّهُ أَيِ: الزَّمَانَ يُعَوِّضُ مَا سَلَبَ(٣)[٤] فِي زَعْمِهِمُ الفَاسِدِ وَاعْتِقَادِهِمُ البَاطِلِ. وَهُوَ مُلَازِمٌ لِلنَّفِي تَقُولُ: (هَذَا الشَّيْءَ لَا أَفْعَلُهُ عَوْضُ) أَيْ: لَا يَصْدُرُ مِنِّي فِعْلُهُ فِي جَمِيعِ أَزْمِنَةِ المُسْتَقْبَلِ. وَهُوَ مَبْنِيٌّ(٥)، فَإِنْ أَضَفْتَهُ أَعْرَبْتَهُ(٦) وَنَصَبْتَهُ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ، فَقُلْتَ: (لَا أَفْعَلُهُ عَوْضَ العَائِضِينَ)(٧) كَمَا تَقُولُ: (دَهْرَ الدَّاهِرِينَ)(٨) وَمِنْ غَيْرِ الغَالِبِ مَا ذَكَرَهُ ابْنُ مَالِكٍ فِي «التَّسْهِيلِ»(٩) مِنْ أَنَّ (عَوْضُ) قَدْ تَرِدُ لِلمَاضِي فَتَكُونُ بِمَعْنَى

---

[١] (مِنْهُ): سقطت من ط٢.

(٢) فالمقصود أن الزمان إذا مضى جزء منه جاء آخر بدله، فكأن الثاني عوض عن الأول. «حاشية عطار» (ل/ ٨١)، و«الدسوقي» (٢/ ١٦٣).

(٣) أي: شيئًا سلبه من ولد، أو مال، أو نحوهما. «المدابغي» (ل/ ٤٣). وقوله: في زعمهم، أي: العرب الجاهلية، فإنهم ينسبون الأشياء إلى الدهر.

[٤] فِي ط٢ (أ)، ط١: (سلف).

(٥) علة بنائه قطعه عن الإضافة لفظا لا معنى كـ(قبل وبعد)، وقيل علة بنائه تضمنه معنى لام الاستغراق. «المدابغي» (ل/ ٤٣)، و«الرضي» (٣/ ٣٠٧)، و«الدسوقي» (١/ ١٦٢).

(٦) أي: لأن الإضافة من خواص الأسماء، فتضعف شبه الحرف. «الدسوقي» (١/ ١٦٢).

(٧) أي: في زمان فيه العائضون، أي: الأجسام التي عوضت، بخلاف ما بليت، ولا شك أن الدنيا ما دامت موجودة لا تخلو عن العائضين، فكأنه قيل: لا أفعله ما دامت الدنيا موجودة. اهـ «الدسوقي» (١/ ١٦٢).

(٨) فهو بمعناه، وحكمه. «المدابغي» (ل/ ٤٣). (٩) انظر «شرح التسهيل» (٢/ ٢٢١).

وكَذَٰلِكَ (أَبَدًا)، تَقُولُ فِيهَا: ظَرْفٌ لِاسْتِغْرَاقِ مَا يُسْتَقْبَلُ مِنَ الزَّمَانِ.

(قَطُّ)[1] وَأَنْشَدَ عَلَيْهِ قَوْلَهُ:

فَلَمْ أَرَ عَامًا عَوْضُ أَكْثَرَ هَالِكًا[2] ... ...

وكَذَٰلِكَ أَيْ: وَمِثْلُ (عَوْضُ) فِي اسْتِغْرَاقِ المُسْتَقْبَلِ: (أَبَدًا)، تَقُولُ فِيهَا: ظَرْفٌ لَاسْتِغْرَاقِ مَا يُسْتَقْبَلُ مِنَ الزَّمَانِ[3]، إِلَّا أَنَّهَا لَا تَخْتَصُّ

---

(١) قال أبوزيد في «نوادره»: تقول: ما رأيت مثله عوض. ومنه تعلم سقوط قول الجوهري في «الصحاح»: لا يجوز أن تقول: عوض ما فارقتك. وقد تبع صاحب «الصحاح» جماعة منهم الزمخشري. قال في «المفصَّل» ص(١٧٤): وقط وعوض، وهما لزماني المضي والاستقبال على سبيل الاستغراق، ولا يستعملان إلا في موضع النفي. اهـ، فقوله: لزماني المضي والاستقبال، لف ونشر مرتب، أي: أن قط لزمان المضي، وعوض لزمان المستقبل. ومنهم صاحب «اللباب»، وعبارته عبارة «المفصل» بعينها. «الخزانة» (٧/ ١١٩).

(٢) هذا صدر بيت، وعجزه: ووجهَ غُلام يُشتَرى وغُلامَهْ.

التخريج: البيت بلا نسبة في «شرح التسهيل» (٢/ ٢٢١)، و«الارتشاف» (٣/ ١٤٢٦)، و«المساعد» (١/ ٥١٨)، و«الخزانة» (٧/ ١١٩-١٣١)، و«الدر اللوامع» (١/ ٥٠١)، و«لسان العرب» (عوض)، و«تاج العروس» (عوض)، و«الهمع» (٢/ ٢١٥).

الإعراب: **فلم**: **الفاء**: بحسب ما قبلها. **لم**: حرف نفي، وجزم، وقلب. **أر**: فعل مضارع مجزوم، وعلامة جزمه حذف حرف العلة. **عامًا**: مفعول به أول. **عوض**: ظرف زمان بمعنى (قط) مبني على الضم في محل نصب، وهو متعلق بـ(أر). **أكثر**: مفعول به ثانٍ. **هالكًا**: تمييز.

الشاهد فيه: (عوض) استعمل ظرف زمان للماضي بمعنى (قط)، وقد استشهد ابن مالك في «شرح التسهيل» بهذا البيت على ذلك، وتبعه أبوحيان في «الارتشاف».

(٣) قال أبوحيان في «الارتشاف» (٣/ ١٤٢٧): ومما يستعمل ظرفًا في المستقبل (أبدًا)، تقول: ما أصحبك أبدًا، وقال تعالى: ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا﴾، ولا تقول: ما صَحِبْتُكَ أبدًا. اهـ، وجعله السمين ظرفًا مطلقا، قال: (أبدًا) ظرف زمان يقع للقليل والكثير، ماضيًا كان، أو مستقبلا، تقول: ما فعلته أبدًا. «الخزانة» (٧/ ١١٨).

الثَّالِثُ: (أَجَلْ) بِسُكُونِ اللَّامِ، وَهُوَ حَرْفٌ لِتَصْدِيقِ الخَبَرِ، يُقَالُ: (جَاءَ زَيْدٌ)، وَ(مَا جَاءَ زَيْدٌ)، فَتَقُولُ: (أَجَلْ)، أَيْ: صَدَقْتَ.

بِالنَّفِي[1] وَلَا تُبْنَى، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا﴾[النساء:٥٧].

الثَّالِثُ: مِمَّا جَاءَ عَلَى وَجْهٍ وَاحِدٍ: (أَجَلْ)[2] بِسُكُونِ اللَّامِ وَفَتْحِ الهَمْزَةِ وَالجِيمِ، وَيُقَالُ فِيهَا: (بَجَلْ) بِالمُوَحَّدَةِ. وَهُوَ حَرْفٌ مَوْضُوعٌ لِتَصْدِيقِ الخَبَرِ[3]، مُثْبَتًا كَانَ الخَبَرُ أَوْ مَنْفِيًّا، يُقَالُ فِي الإِثْبَاتِ: (جَاءَ زَيْدٌ) وَفِي النَّفْيِ: (مَا جَاءَ زَيْدٌ)، فَتَقُولُ فِي جَوَابِ كُلٍّ مِنْهُمَا؛ تَصْدِيقًا لِلمُخْبِرِ: (أَجَلْ) أَيْ: صَدَقْتَ، هَذَا قَوْلُ الزَّمَخْشَرِيِّ[4] وَابْنِ مَالِكٍ[5] وَجَمَاعَةٍ[6].

وَقَالَ المُصَنِّفُ فِي «المُغْنِي»[7]: إِنَّهَا كـ(نَعَمْ)، فَتَكُونُ حَرْفَ تَصْدِيقٍ بَعْدَ

---

(١) بخلاف (عوض)، فإنها تختص به، وتبنى إذا لم تضف، كما تقدم يُقال: لا أفعله عوض. وربما استعملت دون نفيٍ لفظًا لا معنى، كقوله:

ولولا دفاعي عن عِفاقٍ ومشهدي هوتْ بِعِفاقٍ عَوْضُ عنقاءُ مُغرِبُ

فـ(عوض) منفي معنى؛ لكونه في جواب (لولا)، ومن المعلوم أن جوابها ينتفي لثبوت شرطها نحو: لولا زيد لأكرمتك، فالإكرام منتفٍ لوجود زيد. انظر «شرح الرضي» (٣/ ٣٠٧)، و«الخزانة» (٧/ ١١٩).

(٢) كون (أجل) مما جاء على وجه واحد، وهو تصديق الخبر فقط مبني على ما ذكره المصنف هنا، أي: في هذا المتن، أما على ما صدر به في «المغني» من أنها كـ(نعم)، فهي مما جاء على ثلاثة أوجه، فهو الراجح عنده. «المدابغي» (ل/ ٤٣).

(٣) أي: إثبات الصدق للمتكلم بالخبر، ويلزمه ثبوت صدق الخبر.

(٤) انظر رأي الزمخشري في «المفصَّل» ص(٣١٠).

(٥) انظر رأيه في «التسهيل»، و«المغني» (١/ ٢٠)، و«المساعد» (٣/ ٢٣١).

(٦) منهم ابن الحاجب. انظر «شرح الرضي» (٤/ ٤٥٥-٤٦٠)، و«الدسوقي» (١/ ١٧).

(٧) «المغني» (١/ ٢٠).

الرَّابِعُ: (بَلَى)، وَهُوَ حَرْفٌ لِإِيجَابِ المَنْفِيِّ مُجَرَّدًا كَانَ .....

الخَبَرِ، وَوَعْدٍ بَعْدَ الطَّلَبِ[١]، وَإِعْلَامٍ بَعْدَ الاسْتِفْهَامِ، فَتَقَعُ بَعْدَ نَحْوِ: (مَا قَامَ زَيْدٌ)[٢] وَ(اضْرِبْ زَيْدًا)[٣] وَ(أَقَائِمٌ زَيْدٌ؟)، وَقَيَّدَ المَالَقِيُّ[٤] الخَبَرَ بِالمُثْبَتِ، وَالطَّلَبَ بِغَيْرِ النَّهْيِ[٥]، وَقِيلَ لَا تَقَعُ بَعْدَ الاسْتِفْهَامِ[٦]، وَعَنِ الأَخْفَشِ[٧]: هِيَ بَعْدَ الخَبَرِ أَحْسَنُ مِنْ (نَعَمْ)، وَ(نَعَمْ) بَعْدَ الاسْتِفْهَامِ أَحْسَنُ مِنْهَا[٨]. انْتَهَى

الرَّابِعُ مِمَّا جَاءَ عَلَى وَجْهٍ وَاحِدٍ: (بَلَى) وَهُوَ حَرْفٌ مَوْضُوعٌ لِإِيجَابِ الكَلَامِ المَنْفِيِّ، أَيْ: لِإِثْبَاتِهِ، فَتَخْتَصُّ بِالنَّفْيِ[٩] وَتُفِيدُ إِبْطَالَهُ، مُجَرَّدًا كَانَ

---

(١) أي: سواء كان أمرًا أو نهيًا.

(٢) مَثَّلَ الخبر بالمنفي للرد على المالَقي. «المدابغي» (ل/ ٤٣).

(٣) وكذا لا تضرب زيدًا، ولو مثل به للرد على المالَقي كان أحسن.

(٤) بفتح اللام، منسوب إلى مالَقه، مدينة بالأندلس، وضبطها السمعاني بكسر اللام، قال ابن خلكان: وهو غلط. والمالقي هو أحمد بن عبد النور بن أحمد بن راشد، أبوجعفر المالقي، صنف «شرح الجزولية»، و«شرح مقرب ابن هشام الفِهري»، و«رصف المباني في حروف المعاني»، وهو من أعظم ما صنف، وانظر ترجمته في «بغية الوعاة» (١/ ٣٣١-٣٣٢)، وانظر رأي المالقي في «رصف المباني» ص(١٤٨).

(٥) فلا تقع عنده بعد (ما قام زيد)، ولا بعد (لا تضرب زيدًا). «الدسوقي» (١/ ١٧).

(٦) أي: وتجيء بعد الخبر، والأمر، والنهي. «الدسوقي» (١/ ١٧). وهذا الرأي اختاره أبوحيان في «الارتشاف» (٥/ ٢٣٦٨)، وابن عقيل في «المساعد» (٣/ ٢٣١).

(٧) حكاه عنه الجوهري في «الصحاح» مادة (أجل)، وانظر «شرح الرضي» (٤/ ٤٦٠)، و«الارتشاف» (٥/ ٢٣٦٨)، و«المساعد» (٣/ ٢٣١).

(٨) فإذا قيل: أنت سوف تذهب السوق، قلت: أجل، وكان أحسن من (نعم)، وإذا قيل: أتذهب؟ قلت: نعم، وكان أحسن من (أجَل). اهـ «الدسوقي» (١/ ١٧).

(٩) أي: فلا تقع بعد الإثبات، فلا تقول لمن قال: قام زيد: بلى، وزعم بعضهم أن (بلى)=

النَّفْيُ نَحْوُ: ﴿زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَن لَّن يُبْعَثُواْۚ قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتُبْعَثُنَّ﴾، أَوْ مَقْرُونًا بِالاسْتِفْهَامِ، .....

النَّفْيُ عَنِ الاسْتِفْهَامِ نَحْوُ: ﴿زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَن لَّن يُبْعَثُواْۚ قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتُبْعَثُنَّ﴾[التغابن:٧]، فَـ﴿بَلَىٰ﴾ هُنَا أَثْبَتَتِ البَعْثَ المَنْفِيَّ وَأَبْطَلَتِ النَّفْيَ، أَوْ كَانَ النَّفْيُ مَقْرُونًا بِالاسْتِفْهَامِ[1] الحَقِيقِيِّ نَحْوُ: (أَلَيْسَ زَيْدٌ بِقَائِمٍ؟) فَيُقَالُ: بَلَى، أَيْ: بَلَى هُوَ قَائِمٌ، أَوِ التَّوْبِيخِيِّ نَحْوُ: ﴿أَمْ[2] يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَىٰهُمْۚ بَلَىٰ﴾ [الزخرف:٨٠] أَيْ: بَلَى نَسْمَعُ[3]، أَوِ

= تستعمل بعد الإيجاب مستدلًّا بقوله:

وقد بَعُدَت بالوصل بيني وبينها ... بلى إن من زار القبور ليَبعُدا

قال الرضي (٤/٤٥٨): واستعمال (بلى) في البيت لتصديق الإيجاب شاذ. قال البغدادي في الخزانة (١١/ ٢٢٠-٢٢١): وإنما قال (شاذ) ولم يقل ضرورة؛ لأنه جاء مثله في الحديث الصحيح، فقد أخرج البخاري في «كتاب الأيمان والنذور من صحيحه» عن عبدالله بن مسعود قال: «بينما رسول الله ﷺ مُضَيِّف إلى قُبَّة من أدم يمان إذ قال لأصحابه: أترضون أن تكونوا ربع أهل الجنة؟ قالوا: بلى» الحديث، فبلى أجيب بها الاستفهام المجرد عن النفي، وهو موضع (نعم) كما ورد فيه عنه، فإن البخاري قد أخرجه عنه في الرقاق، فقال عليه الصلاة والسلام:«أترضون أن تكونوا ربع أهل الجنة؟ قلنا: نعم»، وكذا جاء في «صحيح مسلم» في كتاب الهبة عن النعمان بن بشير، ثم قال: «أيسرك أن يكونوا إليك في البر سواء؟ قال: بلى. قال: فلا إذن.»، وفي صحيح مسلم أيضًا: «أأنت الذي لقيتني بمكة؟» فقال له المجيب: بلى.

(١) فهي إذن لنقض النفي الذي بعد ذلك الاستفهام. "الرضي" (٤/٤٥٨).

(٢) (أم) هنا للاستفهام، فإنها تأتي له مجردة عن الإضراب. اهـ "عطار" (ل/ ٨٢). قال أبوحيان في "البحر المحيط" (١/ ١٤٠) عند الكلام على قوله تعالى: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُواْ ٱلْجَنَّةَ﴾[البقرة:٢١٤]: زعم بعض اللغويين أن (أم) تأتي بمنزلة همزة الاستفهام، ويبتدأ بها، فهذا يقتضي أن يكون التقدير: أحسبتم. اهـ

(٣) فأبطلت نفي عدم السماع الذي تعلق به الحسبان الموبخ عليه.

نَحْوُ: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى﴾، أَيْ: بَلَى أَنْتَ رَبُّنَا.

التَّقْرِيرِيِّ[1] نَحْوُ: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى﴾ [الأعراف:١٧٢] أَيْ: بَلَى أَنْتَ رَبُّنَا، أَجْرَوُا[2] النَّفْيَ مَعَ التَّقْرِيرِ[3] مُجْرَى النَّفْيِ المُجَرَّدِ[4]؛ فَلِذَلِكَ[5] قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: لَوْ قَالُوا نَعَمْ لَكَفَرُوا.[6] وَوَجْهُهُ: أَنَّ (نَعَمْ) لِتَصْدِيقِ الخَبَرِ بِنَفْيٍ أَوْ إِثْبَاتٍ[7].

---

(١) التقرير: هو حملك المخاطب على الإقرار والاعتراف بأمر قد استقرَّ عنده ثبوته أو نفيه.اهـ "المغني" (١/ ١٨)، وقد استقر عند المخاطب ثبوت كون الله تعالى ربهم، واعترفوا بذلك لما قررهم. اهـ "المدابغي" (ل/ ٤٣).

(٢) قال أبوحيان في "الارتشاف" (٥/ ٢٣٦٩): أجرت العرب التقرير مجرى النفي، قال تعالى: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى﴾ أجرى ﴿أَلَسْتُ﴾ مجرى (لست) فأجيب بـ﴿بَلَى﴾، ولذلك قال ابن عباس...إلخ.

[3] فِي ط٢: (التقريري).

(٤) أي: عن التقرير. "الدسوقي" (١/ ١٢٢).

(٥) أي: لأجل إجرائهم النفي مع التقرير إجراء النفي المجرد من التقرير. اهـ"الدسوقي" (١/ ١٢٢).

(٦) قال السيوطي في "حاشيته على المغني": لم أقف على سنده عن ابن عباس في شيء من كتب الحديث والتفاسير المسندة، وإنما هذا شيء قاله علماء النحو من قولهم كالسيرافي في "كتاب سيبويه"، وشراح "المفصل"، و"الكافية" وغيرهم.اهـ انظر كتاب "السير الحثيث" لمحمود فجال (٢/ ٥٣٢).

هذه الفائدة أفادني بها الأخ الفاضل يوسف اللحجي ثبتنا الله وإياه على السنة حتى نلقاه.

(٧) والواقع في الآية نفي، فلو أجيب بـ(نعم)، لكان معناه (لست بربنا) وهو كفر، والعياذ بالله تعالى منه. اهـ "الدسوقي" (٢/ ١٢٢). قال أبوحيان في "الارتشاف" (٥/ ٢٣٦٩): وأما قول جحدر:

أليس الليل يجمع أم عمرو ... وإيانا فذاك بنا تداني

نعم وترى الهلال كما نراه ... ويعلوها النهار كما علاني

فليس نصًّا في أن التقرير يجاب بـ(نعم)، وقال في غير "الارتشاف": وقد ذكر له عدة=

= تأويلات، فلا يقوم بمثله حجة على إثبات ما ثبت في اللسان العربي خلافه. اهـ قال البغدادي في «الخزانة»: وقد أُوِّلَ البيت بثلاثة تأويلات:

أحدها: لابن عصفور، وهو أن تكون (نعم) فيه جوابًا لغير مذكور، وهو ما قدره في اعتقاده أن الليل يجمعه بأم عمرو.

ثانيها: لابن عصفور أيضًا: أن (نعم) جواب لما بعده، كقولهم: نعم، هذه أطلالهم، فقال: ويجوز أن تكون جوابًا لقوله (وترى الهلال) البيت.

ثالثها: لأبي حيان، وتبعه ابن هشام، قال: الأحسن أن تكون جوابًا لقوله (فذاك بنا تداني)، فتكون الجملة معترضة بين المتعاطفين، وليست داخلة تحت التقرير، وتقدمت على (نعم) لفظًا، ومعنى. اهـ «الخزانة» (١١/ ٢١٥)، و«شرح الجمل» (٢/ ٣٠٠)، و«المغني» (٢/ ٣٤٧).

قال الرضي في «شرح الكافية» (٤/ ٤٥٦): وجوَّز بعضهم إيقاع (نعم) في موضع (بلى) إذا جاءت بعد همزة داخلة على نفي لفائدة التقرير -أي الحمل على الإقرار والطلب له-، فيجوز أن يقال في جواب ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾ و﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾: (نعم)؛ لأن الهمزة للإنكار دخلت على النفي فأفادت الإيجاب ولهذا عطف على ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾ قوله: ﴿وَضَعْنَا عَنكَ وِزْرَكَ﴾ فكأنه قال: شرحنا لك صدرك ووضعنا عنك وزرك. فتكون (نعم) في الحقيقة تصديقًا للخبر المثبت المؤول به الاستفهام مع النفي، لا تقريرًا لما بعد همزة الاستفهام، فلا يكون جوابًا للاستفهام؛ لأن جواب الاستفهام يكون لما بعد أداته، بل هو كما لو قيل: قام زيد، بالإخبار فتقول: (نعم)، مصدقًا الخبر المثبت، فالذي قاله ابن عباس مبني على كون (نعم) تقريرًا لما بعد الهمزة، والذي جوزه هذا القائل مبني على كونه تقريرًا لمدلول الهمزة مع حرف النفي، فلا يتناقض القولان.

... وقد اشتهر في العرف ما قال هذا القائل فلو قيل: (أليس لي عليك دينار؟)، فقلت: (نعم)، أُلزِمت بالدينار بناء على العرف الطارئ على الوضع. اهـ

ووقع في عبارة سيبويه في موضعين متقاربين استعمال (نعم) بعد (أليس)، ذكر ذلك في (باب ما يجري عليه صفة ما كان من سببه وصفة ما التبس به)، ولحنه فيه ابن الطراوة، والذي يظهر أنه ليس بلحن؛ لما تقدم والله أعلم.

انظر «الكتاب» (٢/ ١٩)، و«المساعد» (٣/ ٢٣٢)، و«الدر المصون» ص(٢١٥) (١٨٨٤)، و «اللباب» (٢/ ٢١٦) (٩/ ٣٨٣).

النَّوْعُ الثَّانِي: مَا جَاءَ عَلَى وَجْهَيْنِ وَهُوَ (إِذَا)

فَتَارَةً يُقَالُ فِيهَا: ظَرْفٌ مُسْتَقْبَلٌ، خَافِضٌ لِشَرْطِهِ، مَنْصُوبٌ بِجَوَابِهِ،

النَّوْعُ الثَّانِي: مَا جَاءَ مِنْ هَذِهِ الكَلِمَاتِ عَلَى وَجْهَيْنِ: وَهُوَ (إِذَا) -بِغَيْرِ تَنْوِينٍ[١]-: فَتَارَةً يُقَالُ فِيهَا ظَرْفٌ مُسْتَقْبَلٌ، خَافِضٌ لِشَرْطِهِ، مَنْصُوبٌ بِجَوَابِهِ(٢) غَالِبًا فِيهِنَّ(٣)؛ وَذَلِكَ فِي نَحْوِ: (إِذَا جَاءَ زَيْدٌ أَكْرَمْتُكَ). فَ(إِذَا) ظَرْفٌ لِلْمُسْتَقْبَلِ مُضَافٌ، وَ(جَاءَ زَيْدٌ) شَرْطُهُ مُضَافٌ إِلَيْهِ (إِذَا)، وَالْمُضَافُ خَافِضٌ لِلْمُضَافِ إِلَيْهِ، وَ(أَكْرَمْتُكَ) جَوَابُ (إِذَا)، وَفِعْلُ الجَوَابِ وَمَا أَشْبَهَهُ(٤) هُوَ النَّاصِبُ لِمَحَلِّ (إِذَا)، فَ(إِذَا) مُتَقَدِّمَةٌ مِنْ تَأْخِيرٍ، وَالأَصْلُ: أَكْرَمْتُكَ إِذَا جَاءَ زَيْدٌ.

---

[١] فِي الأصل (بغير نون).

(٢) هذا مذهب الجمهور، أعني: قوله (خافض لشرطه)...إلخ. واختار المصنف في "بانت سعاد" ص(١٩): أن شرطها هو العامل فيها، فليست مضافة له، واستدل على صحة ما ذهب إليه بدليلين:

الأول: أنه يلزم على قول الأكثر أن تقع معمولاً لما بعد الفاء، و(إن)، و(إذا الفجائية)، و(ما النافية)، في نحو قوله تعالى: ﴿إِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ﴾[الطلاق:١]، وقوله: ﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ إِذَآ أَنتُمْ تَخْرُجُونَ﴾[الروم:٢٥]، وقولك: إذا جئتني فإني أكرمك. وقولك: إذا أشبه إنسان أباه فما ظلم. وهذه الأشياء لا يعمل ما بعدها فيما قبلها.

الثاني: أنه قد ثبتت عدم إضافتها في قوله:

استغن ما أغناك ربك بالغنى وإذا تصبك خصاصة فتجمل

(٣) أي: في الظرفية، والمستقبل، وتضمن معنى الشرط المفهوم من قوله: خافض لشرطه...إلخ. "المدابغي" (ل/ ٤٤).

(٤) وهو الذي فيه رائحة الفعل، كاسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة. اهـ "الدسوقي" (١/ ١٠٣)، و"المدابغي" (ل/ ٤٤).

وَهَذَا أَنْفَعُ، وَأَرْشَقُ، وَأَوْجَزُ مِنْ قَوْلِ المُعْرِبِينَ: إِنَّهَا ظَرْفٌ لِمَا يُسْتَقْبَلُ مِنَ الزَّمَانِ. وَفِيهِ مَعْنَى الشَّرْطِ غَالِبًا.

وَتَخْتَصُّ (إِذَا) هَذِهِ بِالجُمَلِ الفِعْلِيَّةِ، نَحْوُ: ﴿فَإِذَا ٱنشَقَّتِ ٱلسَّمَآءُ﴾،

وَمِنْ غَيْرِ الغَالِبِ أَنْ تَكُونَ (إِذَا) لِلمَاضِي كَمَا سَيَأْتِي، وَأَنْ تَكُونَ لِغَيرِ الشَّرْطِ، نَحْوُ: ﴿وَإِذَا مَا غَضِبُواْ هُمْ يَغْفِرُونَ﴾[الشورى:٣٧][(١)] فَلَا يَكُونُ لهَا شَرْطٌ وَلَا جَوَابٌ وَلَا تُضَافُ لِمَا بَعْدَهَا، وَالتَّقْدِيرُ: هُمْ يَغْفِرُونَ وَقْتَ غَضَبِهِمْ، وَتُنْصَبُ بِمَا لَا يَكُونُ جَوَابًا تَقَدَّمَ عَلَيْهَا أَوْ تَأَخَّرَ عَنْهَا.

وَهَذَا التَّعْرِيفُ الَّذِي ذَكَرَهُ المُصَنِّفُ أَنْفَعُ مَعْنًى وَأَرْشَقُ[(٢)] عِبَارَةً وَأَوْجَزُ[(٣)] لَفْظًا مِنْ قَوْلِ المُعْرِبِينَ: إِنَّهَا ظَرْفٌ لِمَا يُسْتَقْبَلُ مِنَ الزَّمَانِ، وَفِيهِ مَعْنَى حَرْفِ الشَّرْطِ غَالِبًا، أَمَّا أَنَّهُ أَنْفَعُ: فَلِمَا فِيهِ مِنْ بَيَانِ عَمَلِ (إِذَا) وَالعَامِلِ فِيهَا وَتَسْمِيَةِ مَا يَلِيهَا شَرْطًا وَتَالِيْهِ جَوَابًا، وَعِبَارَتُهُمْ لَا تُفِيدُ ذَلِكَ، وَأَمَّا أَنَّهُ أَرْشَقُ وَأَوْجَزُ فَظَاهِرٌ.

وَتَخْتَصُّ (إِذَا) الشَّرْطِيَّةُ هَذِهِ بِالدُّخُولِ عَلَى الجُمَلِ الفِعْلِيَّةِ عَكْسُ الفُجَائِيَّةِ عَلَى الأَصَحِّ فِيهِمَا[(٤)]، نَحْوُ: ﴿فَإِذَا ٱنشَقَّتِ ٱلسَّمَآءُ فَكَانَتْ وَرْدَةً

---

(١) ونحو: ﴿وَٱلَّذِينَ إِذَآ أَصَابَهُمُ ٱلْبَغْىُ هُمْ يَنتَصِرُونَ﴾[الشورى:٣٩] (فإذا) فيهما ظرف لخبر المبتدإ بعدها، ولو كانت شرطية، والجملة الاسمية جوابًا، لاقترنت بالفاء، أي: ولما لم تقترن بالفاء علم أنه لا جواب لها، ولا تكون كذلك إلا إذا كانت غير شرطية، وقد يقال: هي في الآيتين شرطية، واغتفر مجيء الجواب بلا فاء لعدم أصالة (إذا) في الشرطية، كما قاله «الرضي» (٣/ ٢٧٦)، وانظر «المغني مع الدسوقي» (١/ ١٠٧).

(٢) لعله بمعنى (أحسن)؛ لأن هذا اللفظ أخف، فرشاقته من حيث خفته على اللسان، فهو مغاير لقوله (أنفع وأوجز)، فتأمل. «المدابغي» (ل/ ٤٤).

(٣) من الإيجاز، وهو الاختصار.

(٤) تخصيص (إذا) الفجائية بالجملة الاسمية جزم به ابن مالك في «التسهيل»، ورده أبوحيان في «الارتشاف» (٣/ ١٤١٤)، فقال رحمه الله: تخصيص ابن مالك أنها لا يليها إلا جملة =

وَأَمَّا نَحْوُ: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ﴾، فَمَحْمُولٌ عَلَى إِضْمَارِ الفِعْلِ مِثْلُ: ﴿وَإِنِ ٱمْرَأَةٌ خَافَتْ﴾، .....

كَٱلدِّهَانِ﴾ [الرحمن:٣٧]، وَأَمَّا نَحْوُ: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ﴾ [الانشقاق:١] مِمَّا دَخَلَتْ فِيهِ عَلَى الاسْمِ فَمَحْمُولٌ عِنْدَ جُمْهُورِ البَصْرِيِّينَ عَلَى إِضْمَارِ الفِعْلِ، وَيَكُونُ الاسْمُ الدَّاخِلَةُ هِيَ عَلَيْهِ فَاعِلًا بِفِعْلٍ مَحْذُوفٍ يُفَسِّرُهُ الفِعْلُ المَذْكُورُ، وَالتَّقْدِيرُ: إِذَا انْشَقَّتِ السَّمَاءُ انْشَقَّتْ، مِثْلُ: ﴿وَإِنِ ٱمْرَأَةٌ خَافَتْ﴾ [النساء:١٢٨]، فَـ﴿ٱمْرَأَةٌ﴾ فَاعِلٌ بِفِعْلٍ مَحْذُوفٍ عَلَى شَرِيطَةِ[1] التَّفْسِيرِ، وَالتَّقْدِيرُ: وَإِنْ خَافَتِ امْرَأَةٌ خَافَتْ، فَقَاسَ الشَّرْطَ غَيْرَ الجَازِمِ عَلَى الشَّرْطِ الجَازِمِ فِي دُخُولِهِ عَلَى الاسْمِ المَرْفُوعِ بِفِعْلٍ مَحْذُوفٍ، وَهَذَا القِيَاسُ إِنْ كَانَ لِمُجَرَّدِ التَّنْظِيرِ[2] فَظَاهِرٌ، وَإِنْ كَانَ لِلاسْتِدْلَالِ فَفِيهِ نَظَرٌ[3]؛ لِأَنَّ شَرْطَ المَقِيسِ عَلَيْهِ أَنْ يَكُونَ مِمَّا اتَّفَقَ عَلَيْهِ الخَصْمَانِ.

وَالخِلَافُ ثَابِتٌ فِي (إِنْ) أَيْضًا، وَالمُخَالِفُ فِي ذَلِكَ الأَخْفَشُ[4]

= اسمية وَهَمٌ. اهـ، والأقوال في مسألة دخول (إذا) الفجائية على الجملة الفعلية ثلاثة:

الأول: المنع مطلقًا، والثاني: الجواز مطلقًا، والثالث: الدخول على الفعلية المصحوبة بـ(قد) حكى الأخفش: خرجت فإذا قد قام زيد. اهـ «الهمع» (٢/ ١٨٢).

(١) الشريطة والشرط بمعنى واحد، والمراد بشريطة التفسير، أي: طريقته في عدم الجمع بين المفسَّر، والمفسِّر. «عطار» (ل/ ٨٣).

(٢) أي: جعل هذه الآية، وهي ﴿ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ﴾ [الانشقاق:١] نظيرًا لقوله: ﴿وَإِنِ ٱمْرَأَةٌ خَافَتْ﴾ [النساء:١٢٨]. وإرادة مجرد التنظير هو المتبادر من عبارته؛ لأن لفظة (مثل) المتبادر منها ذلك. «عطار» (ل/ ٨٣).

(٣) أجيب عن النظر بأنه لا يشترط في المقيس عليه أن يكون متفقًا عليه بين الخصمين إلا إذا كان الغرض من القياس إلزام الخصم، وغرض المصنف إثبات هذا الحكم لا إلزام الخصم. اهـ «عطار» (ل/ ٨٤)، و«المدابغي» (ل/ ٤٥).

(٤) انظر رأي الأخفش في كتابه «معاني القرآن» (١/ ٣٥٤) (سورة التوبة)، و«شرح التسهيل» (٢/ ١٠٩)، و«الارتشاف» (٣/ ١٣٢٢-١٤١١)، و«التصريح» (١/ ٢٧٠)، و(٢/ ٤٠)، =

وَقَدْ تُسْتَعْمَلُ لِلمَاضِي، نَحْوُ: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَٰرَةً أَوْ لَهْوًا ٱنفَضُّوٓا۟ إِلَيْهَا﴾.

وَالكُوفِيُّونَ[1]، فَإِنَّهُمْ يُجِيزُونَ دُخُولَ (إِنْ) وَ(إِذَا) الشَّرْطِيَّتَيْنِ عَلَى الأَسْمَاءِ، فَـ﴿ٱمْرَأَةٌ﴾ عِنْدَهُمْ مُبْتَدَأٌ، وَ﴿خَافَتْ﴾ خَبَرُهُ أَوْ فَاعِلٌ بِالمَذْكُورِ عِنْدَ الكُوفِيِّينَ[2] أَوْ بِمَحْذُوفٍ عِنْدَ الأَخْفَشِ[3].

وَقَدْ تَخْرُجُ (إِذَا) عَنِ المُسْتَقْبَلِ وَتُسْتَعْمَلُ ظَرْفًا لِلمَاضِي مُطْلَقًا[4] وَلِلحَالِ بَعْدَ القَسَمِ[5]، فَالأَوَّلُ نَحْوُ: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَٰرَةً أَوْ لَهْوًا ٱنفَضُّوٓا۟ إِلَيْهَا﴾

= و«الأشموني» (٢/ ٢٥٩)، و«شرح التسهيل» (٢/ ٢١٣)، و«الإنصاف» (٢/ ٦١٦).

(١) انظر رأي الكوفيين في «الإنصاف» (٢/ ٦١٥، ٦١٦-٦٢٠)، «والتصريح» (١/ ٢٧٠)، و(٢/ ٤٠).

(٢) انظر «الإنصاف» (٢/ ٥١٦، و٦١٦)، و«شرح التسهيل» (١/ ١٠٨)، فالكوفيون يرون جواز تقدم الفاعل على المسند تمسكًا بنحو قول الزباء:

ما للجمال مشيها وئيدًا أجندلًا يحملن أم حديدًا

وجه التمسك أن (مشيها) روي مرفوعًا، ولا جائز أن يكون مبتدأ؛ إذ لا خبر له في اللفظ إلا (وئيدًا)، وهو منصوب على الحال، فتعين أن يكون فاعلًا بـ(وئيدًا) مقدمًا عليه، فقد تقدم الفاعل على المسند، وهو المدعى. اهـ «التصريح» (١/ ٢٧١).

(٣) انظر «شرح التسهيل» (٢/ ١٠٩)، والأخفش في الرفع بالمحذوف وافق أصحابه البصريين.

(٤) أي: وقعت بعد القسم أولا، وفيه نظر، فإنها بعد القسم لا تكون للماضي أصلًا، بل للحال فقط؛ لأنه إنشاء. «المدابغي»(ل/ ٤٥).

(٥) لأنها لو كانت للاستقبال لم تكن ظرفًا لفعل القسم؛ لأنه إنشاء لا إخبار عن قسم يأتي. اهـ «المغني» (١/ ٩٥). ويلزم على هذا القول -أعني: استعمال (إذا) للحال بعد القسم- كون الإقسام حاصلًا في الآية المذكورة وقت الهَوْيِ، فلا يكون القسم منجزًا، بل معلقا بوقت الهوي، وهو ضد المقصود؛ إذ القسم بالضرورة حاصل وقت التكلم بهذا الكلام، وإن كان نهارًا غير متوقف على دخول الليل، والذي يظهر -والله أعلم- أن (إذا) في الآية، وما كان من بابها ظرف لما يستقبل من الزمان مجردة من معنى الشرط، وهي متعلقة بمضاف يدل عليه القسم، إذ لا يقسم بشيء إلا لعظمته، والتقدير: وعظمة النجم إذا هوى. انظر «الرضي» (٣/ ٢٧٧)، «والصبان» (٢/ ٢٥٨)، و«الجنى الداني»=

وَتَارَةً يُقَالُ فِيهَا: حَرْفُ مُفَاجَأَةٍ، وَتَخْتَصُّ بِالجُمَلِ الاسْمِيَّةِ، نَحْوُ: ﴿وَنَزَعَ يَدَهُۥ فَإِذَا هِيَ بَيْضَآءُ﴾.

[الجمعة:١١][(١)]، وَالثَّانِي نَحْوُ: ﴿وَٱلنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ﴾[النجم:١].

❑ وَتَارَةً يُقَالُ فِيهَا حَرْفُ مُفَاجَأَةٍ فَلَا تَحْتَاجُ إِلَى جَوَابٍ[(٢)] وَتَخْتَصُّ بِالدُّخُولِ عَلَى الجُمَلِ الاسْمِيَّةِ عَلَى الأَصَحِّ[(٣)]، نَحْوُ: ﴿وَنَزَعَ يَدَهُۥ فَإِذَا هِيَ بَيْضَآءُ لِلنَّٰظِرِينَ﴾[الأعراف:١٠٨] فَ(هِيَ) مُبْتَدَأٌ، وَ(بَيْضَاءُ) خَبَرُهُ[٤].

وَقَدْ تَلِيهَا الجُمْلَةُ الفِعْلِيَّةُ[(٥)] إِذَا كَانَتْ مَصْحُوبَةً بِـ(قَدْ) نَحْوُ: (خَرَجْتُ فَإِذَا قَدْ قَامَ زَيْدٌ) حَكَاهُ الأَخْفَشُ[(٦)] عَنِ العَرَبِ.

وَاخْتُلِفَ فِي الفَاءِ الدَّاخِلَةِ عَلَيْهَا، فَقَالَ المَازِنِيُّ: زَائِدَةٌ[(٧)]، وَقَالَ

= (ص٣٦٢)، و«المغني مع الدسوقي» (١/ ١٠٢).

(١) هذا إخبار بقصة العير التي قدمت المدينة، والنبي ﷺ يخطب يوم الجمعة، فتفرقوا حتى لم يبق منهم إلا اثنا عشر رجلًا، وقد مضت هذه الواقعة قبل نزول هذه الآية الكريمة، فتكون (إذا) فيها للماضي. اهـ «الدسوقي» (١/ ١٠٢).

(٢) أي: ولا شرط بطريق الأولى، فترك التصريح به لملزوميته. «عطار» (ل/ ٨٤).

(٣) تقدم نقل الخلاف، وإنما اختصت بالدخول على الاسمية؛ لأنهم قصدوا بذلك إزالة التباسها بالشرطية، فإن تلك خاصة بالأفعال، لإفادتها التعليق، فخصت هذه بالأسماء. «حاشية عطار» (ل/ ٨٤)، و«المغني» (١/ ١٧٥)، و«الصبان» (٢/ ٢٥٨).

[٤] في ط١: (خبرها).

(٥) هذا مقابل الأصح، فالمناسب أن يقال: وقيل: تليها...إلخ، أو كان يقول بدل قوله (على الأصح) غالبًا. اهـ «المدابغي» (ل/ ٤٥).

(٦) انظر حكاية الأخفش في «الارتشاف» (٤/ ١٤١٤)، و«المساعد» (١/ ٥١١)، و«الهمع» (٢/ ١٨٢). قال الكافيجي (٢٧٩): وأما ما حُكِيَ عن العرب من نحو: (خرجت فإذا قد قام زيد) فنادر لا عبرة به.

(٧) وهذا ما اختاره ابن جني كما في «سر صناعة الإعراب» (١/ ٢٣٢)، وانظر رأي المازني في «الارتشاف» (٣/ ١٤١٣)، و«شرح الرضي» (١/ ١٤٣)، و«شرح المفصل» لابن =

وَهَلْ هِيَ حَرْفٌ أَوِ اسْمٌ؟ ظَرْفُ مَكَانٍ أَوْ زَمَانٍ؛ أَقْوَالٌ، .....

الزَّجَاجُ[(١)]: دَخَلَتْ لِلرَّبْطِ كَمَا فِي جَوَابِ الشَّرْطِ[(٢)].

وَاخْتُلِفَ فِي حَقِيقَةِ (إِذَا) الفُجَائِيَّةِ هَلْ هِيَ حَرْفٌ أَوِ اسْمٌ؟ وَعَلَى الاسْمِيَّةِ هَلْ هِيَ ظَرْفُ مَكَانٍ أَوْ ظَرْفُ زَمَانٍ؛ أَقْوَالٌ ثَلَاثَةٌ: ذَهَبَ إِلَى الأَوَّلِ الأَخْفَشُ[(٣)] وَالكُوفِيُّونَ[(٤)] وَاخْتَارَهُ ابْنُ مَالِكٍ[(٥)]. وَإِلَى الثَّانِي: المُبَرِّدُ[(٦)]

= يعيش (٩/ ٣)، و"المغني" (١/ ١٦٧)، و"المساعد" (١/ ٥١٠)، و"الهمع" (٢/ ١٨٣)، وهي عنده زائدة لازمة، ولا تنافي بين الزيادة واللزوم، وذلك أن من الزوائد ما يلزم البتة كالألف واللام في (الآن)، وكذلك الألف واللام في (الذي)، و(التي)، وتثنيتهما، وجمعهما، و(الأُلَى) في معنى (الذين) زائدة أيضًا، وإنما هُنَّ متعرفات بصلاتهن، والألف واللام فيهن زائدتان لا يمكن حذفها، فرب زائد يلزم فلا يجوز حذفه. اهـ "سر صناعة الإعراب" (١/ ٢٣٣-٢٣٤)، و"الدسوقي" (١/ ١٧٩).

(١) انظر رأي الزجاج في "الارتشاف" (٣/ ١٤١٣)، و"المساعد" (١/ ٥١٠)، و"المغني" (١/ ١٦٧)، و"الهمع" (٢/ ١٨٣).

ذكر الشارح مذهبين في الفاء، وثَمَّ قول ثالث، وهو أنها عاطفة، وهو قول أبي بكر ابن مَبْرَمَان، ومال إليه الرضي في "شرح الكافية" (١/ ٢٤٣)، وابن يعيش في "شرح المفصل" (٩/ ٣) فهي عندهم عاطفة لجملة فعلية على فعلية بحسب المعنى أي: خرجت ففاجأت حضور الأسد أو وقت أو زمن حضور الأسد.

(٢) فهي عنده للسببية المحضة، أي: الخالصة من العطف، كـ(فاء) الجواب. "المغني مع الدسوقي" (١/ ١٧٩). ومراده بالسببية اللزوم والترتب أي: المفيدة أن بين ما قبلها وما بعدها ترتبًا سواء كان ما بعدها مرتبًا ومسببًا عما قبلها أو العكس.

(٣) انظر رأي الأخفش في "شرح التسهيل" (٢/ ٢١٤)، و"الارتشاف" (٣/ ١٤١٣)، و"المغني" (١/ ٨٧)، و"المساعد" (١/ ٥١٠)، و"الهمع" (٢/ ١٨٢)، و"الجنى الداني" ص(٣٦٦).

(٤) انظر رأي الكوفيين في "الهمع" (٢/ ١٨٢)، و"المساعد" (١/ ٥١٠)، و"الجنى الداني" ص(٣٦٦)، و"البحر المحيط" (١/ ٦٠) و(٦/ ٢٥٩).

(٥) انظر "شرح التسهيل" (٢/ ٢١٤).

(٦) الذي صرح به المبرد في "المقتضب" (٢/ ٥٦) أنها حرف مفاجأة، ولكن بَيَّن محقق "المقتضب" أن المبرد في حديثه عن (إذا) الفجائية في مواضع أخرى يتضح رأيه فيها أنها=

وَالفَارِسِيُّ[١] وَأَبُوالفَتْحِ بْنُ جِنِّي[٢] وَعُزِيَ إِلَى سِيْبَوَيْهِ[٣] وَاخْتَارَهُ ابْنُ عُصْفُورٍ[٤]. وَإِلَى الثَّالِثِ: الزَّجَّاجُ[٥] وَالرِّيَاشِيُّ[٦] وَاخْتَارَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ[٧].

= ظرف. اهـ، وانظر نسبة القول بالظرفية المكانية إلى المبرد في "شرح التسهيل" (٢/ ٢١٤)، و"شرح الرضي" (١/ ٢٤٢)، و"الارتشاف" (٣/ ١٤١٢)، و"المساعد" (١/ ٥١١)، و"الهمع" (٢/ ١٨٢)، و"المغني" (١/ ٨٧).

(١) انظر رأي الفارسي في "الارتشاف" (٣/ ١٤١٢)، و"المساعد" (١/ ٥١٠)، و"الهمع" (٢/ ١٨٢)، و"الجنى الداني" ص(٣٦٥).

(٢) انظر رأي أبي الفتح في "سر صناعة الإعراب" (١/ ٢٢٦)، و"الارتشاف" (٣/ ١٤١٢)، و"المساعد" (١/ ٥١٠)، و"الهمع" (٢/ ١٨٢)، و"الجنى الداني" ص(٣٦٥).

(٣) وعزى إليه آخرون القول بأنها ظرف زمان، والذي يظهر أنه يرى أنها ظرف زمان، لقوله في "الكتاب" (٤/ ٢٣٢): وأما (إذا) فلِمَا يستقبل من الدهر، وفيها مجازاة، وهي ظرف، وتكون للشيء توافقه في حالٍ أنت فيها، وذلك قولك: مررت فإذا زيد قائم. اهـ

وانظر "شرح التسهيل" (٢/ ٢١٤)، و"اختيارات أبي حيان" للدكتور بدر بن ناصر (١/ ٣٣٧)، وما بعدها.

(٤) انظر رأيه في "المغني" (١/ ٨٧)، و"الهمع" (٢/ ١٨٢).

(٥) انظر رأي الزجاج في "شرح التسهيل" (٢/ ٢١٤) و"الارتشاف" (٣/ ١٤١٢) و"شرح الرضي" (١/ ٢٤٢) و"المغني" (١/ ٨٧) و"البحر والمحيط" (١/ ٦٠) و"المساعد" (١/ ٥١٠) و"الجنى الداني" ص(٣٦٥) و"الهمع" (٢/ ١٨٢).

(٦) انظر رأيه في "الارتشاف" (٣/ ١٤١٢)، و"الهمع" (٢/ ١٨٢)، و"الجنى الداني" ص(٣٦٥)، و"البحر المحيط" (١/ ٦٠) و(٦/ ٢٥٩)، والرياشي هو: العباس بن الفرج، أبوالفضل الرياشي، اللغوي النحوي، قرأ على المازني النحو، وقرأ عليه المازني اللغة. قال المبرد: سمعت المازني يقول: قرأ الرياشي عليَّ كتاب سيبويه، فاستفدت منه أكثر مما استفاد مني. انظر ترجمته في "بغية الوعاة" (٢/ ٢٧).

(٧) انظر رأي الزمخشري في "الكشاف" (٢/ ٤٣٩، ٣/ ٢٠٠)، و"المغني" (١/ ٨٧)، و"الهمع" (٢/ ١٨٢). =

وَقَدِ اجْتَمَعَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ إِذَآ أَنتُمْ تَخْرُجُونَ﴾.

وَالصَّحِيحُ الأَوَّلُ وَيَشْهَدُ لَهُ قَوْلُهُمْ: (خَرَجْتُ فَإِذَا إِنَّ زَيْدًا بِالبَابِ) -بِكَسْرِ (إِنَّ)-، فَلَوْ كَانَتْ (إِذَا) ظَرْفَ مَكَانٍ أَوْ زَمَانٍ لَاحْتَاجَتْ إِلَى عَامِلٍ يَعْمَلُ فِي مَحَلِّهَا النَّصْبَ، وَ(إِنَّ) لَا يَعْمَلُ مَا بَعْدَهَا فِيمَا قَبْلَهَا، وَإِذَا بَطَلَ أَنْ تَكُونَ ظَرْفًا تَعَيَّنَ أَنْ تَكُونَ حَرْفًا.

وَلِكُلٍّ مِنْ (إِذَا) الشَّرْطِيَّةِ وَالفُجَائِيَّةِ مَوَاضِعُ تَخُصُّهَا، وَقَدِ اجْتَمَعَا[1] فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ إِذَآ أَنتُمْ تَخْرُجُونَ﴾[الروم:٢٥].

فَـ﴿إِذَا﴾ الأُولَى شَرْطِيَّةٌ، وَلِيَتْهَا جُمْلَةٌ فِعْلِيَّةٌ. وَالثَّانِيَةُ فُجَائِيَّةٌ وَلِيَتْهَا جُمْلَةٌ اسْمِيَّةٌ.

= **إعرابُ خرجتُ فإذا السبع واقف، ليقاس عليه:**

خرجت: فعل وفاعل. الفاء: زائدة، أو عاطفة، أو سببية. إذا: حرف مفاجأة. السبع واقف: مبتدأ وخبر، هذا على أنها حرف فإن اقتصر على السبع قدر الخبر، أما على أنها ظرف مكان، فهي في محل نصب بـ(واقف) إن ذكر، فإن اقتصر على (فإذا السبع)، قدر الخبر، وجعلت ظرفًا لغوًا، أو جعلت هي نفس الخبر، أي: ففي المكان السبع، أو ففي الحضرة السبع، وأما على أنها ظرف زمان، فهي متعلقة بـ(واقف) أيضا إن ذكر، وإلا قدر، أو جعلت نفس الخبر على تقدير مضاف، أي: ففي الزمان وجود السبع، أو في الوقت وجود السبع، والْمُحْوِج لتقدير المضاف أنه لا يخبر باسم الزمان عن الجثة. اهـ «المدابغي» (ل/ ٤٥)، و«الصبان» (٢/ ٢٥٧-٢٥٨).

(١) في (خ): [اجتمعتا]

النَّوْعُ الثَّالِثُ: مَا جَاءَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ

وَهُوَ سَبْعٌ:

إِحْدَاهَا: (إِذْ)، فَيُقَالُ فِيهَا: ظَرْفٌ لِمَا مَضَى مِنَ الزَّمَانِ، وَتَدْخُلُ عَلَى الجُمْلَتَيْنِ، نَحْوُ: ﴿وَٱذْكُرُوٓاْ إِذْ أَنتُمْ قَلِيلٌ﴾ .....

النَّوْعُ الثَّالِثُ: مَا جَاءَ مِنَ الكَلِمَاتِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ: وَهُوَ سَبْعٌ[١]:

■ **إِحْدَاهَا: (إِذْ)**:

❑ فَيُقَالُ فِيهَا تَارَةً: ظَرْفٌ لِمَا مَضَى مِنَ الزَّمَانِ[٢] غَالِبًا، وَتَدْخُلُ عَلَى الجُمْلَتَيْنِ: **الاسْمِيَّةِ، وَالفِعْلِيَّةِ**[٣]، **فَالأُوْلَى** نَحْوُ: ﴿وَٱذْكُرُوٓاْ إِذْ أَنتُمْ قَلِيلٌ﴾

---

[١] في ط١: سبعة.

(٢) لازمة للظرفية، فلا تتصرف بأن تكون فاعلة، أو مبتدأة إلا أن يضاف اسم الزمان إليها، نحو: حينئذ، ويومئذ، و﴿بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا﴾ [آل عمران:٨]، وجوز الأخفش، والزجاج، وابن مالك وقوعها مفعولاً به، واستدلوا بالآيتين اللتين ذكرهما المصنف؛ لأن المراد عندهم (واذكروا نفس هذا الوقت)، والجمهور يمنعون ذلك ويخرجون (إذ) في الآيتين على أنها ظرف لمفعول محذوف، أي: واذكروا نعمة الله عليكم إذ أنتم قليل وإذ كنتم قليلا، وقد جاء بعض ذلك مصرحًا به قال تعالى: ﴿وَٱذْكُرُواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَآءً﴾ [آل عمران:١٠٣]، وهذا أولى من إثبات حكم كلي بمحتمل، بل بمرجوح. اهـ "الهمع" (٢/ ١٧٣)، و"الارتشاف" (٣/ ١٤٠٢)، و"الصبان" (٢/ ٢٥٤)، و"الجنى الداني" ص(٢١٢).

(٣) وشرط الفعلية أن يكون فعلها ماضيًا لفظًا ومعنى كما مثل، أو معنى لا لفظا، نحو: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِـۧمُ ٱلْقَوَاعِدَ مِنَ ٱلْبَيْتِ﴾ [البقرة:١٢٧]، ونحو: ﴿وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِىٓ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ﴾ [الأحزاب:٣٧]، ونحو: ﴿وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ [الأنفال:٣٠]، فـ(يرفع)، و(تقول)، و(يمكر) أفعال مضارعة لفظًا، وماضية معنى؛ لأن الرفع، والقول منه، والمكر به وقع وعبر بالمضارع حكاية للحال الماضية، وقد اجتمع إضافتها للاسمية، والفعلية بقسميها=

﴿وَٱذْكُرُوٓاْ إِذْ كُنتُمْ قَلِيلًا﴾، وَقَدْ تُسْتَعْمَلُ لِلمُسْتَقْبَلِ، نَحْوُ: ﴿إِذِ ٱلْأَغْلَٰلُ فِيٓ أَعْنَٰقِهِمْ﴾.

وَتَارَةً: حَرْفُ مُفَاجَأَةٍ، .....

[الأنفال:٢٦]، وَالثَّانِيَةُ نَحْوُ: ﴿وَٱذْكُرُوٓاْ إِذْ كُنتُمْ قَلِيلًا﴾[الأعراف:٨٦] وَمِنْ غَيْرِ الغَالِبِ أَنَّهَا قَدْ تُسْتَعْمَلُ لِلمُسْتَقْبَلِ، نَحْوُ: ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ۝٧٠ إِذِ ٱلْأَغْلَٰلُ فِيٓ أَعْنَٰقِهِمْ﴾ [غافر:٧٠-٧١]، فَـ﴿إِذِ﴾ هُنَا بِمَعْنَى (إِذَا)؛ لِأَنَّ العَامِلَ فِيهَا فِعْلٌ مُسْتَقْبَلٌ[1].

❑ **وَيُقَالُ فِيهَا تَارَةً:** حَرْفُ مُفَاجَأَةٍ إِذَا وَقَعَتْ بَعْدَ (بَيْنَا) أَوْ (بَيْنَمَا)[2]، فَالأَوَّلُ كَقَوْلِكَ: (بَيْنَا أَنَا فِي ضِيْقٍ إِذْ جَاءَ الفَرَجُ)[3]، وَالثَّانِي:

= في قوله تعالى: ﴿إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ثَانِيَ ٱثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي ٱلْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَٰحِبِهِۦ لَا تَحْزَنْ﴾[التوبة:٤٠]. اهـ "المغني مع الدسوقي" (١/ ٩٠)، و"التصريح" (٢/ ٣٨).

(١) لفظًا ومعنى لدخول حرف التنفيس، والجمهور لا يثبتون هذا القسم، -أي: الاستقبال- ويجعلونها للمضي دائمًا، ورد عليهم بهذه الآية، والجواب بأن المستقبل ينزل منزلة الماضي لا يتأتى مع كون المضارع مقرونًا بـ(سوف)، فالحق أن كونها للماضي غالب، ومن غير الغالب كونها للمستقبل كما في الآية. اهـ؛"حاشية ابن حمدون على المكودي" (١/ ٢٠١)، و"المغني مع الدسوقي" (١/ ٨٧)، و"الهمع" (٢/ ١٧٢-١٧٣)، والرضي (٣/ ٢٧٠)، و"الجنى الداني" (ص٢١٢).

(٢) قال أبوحيان في "الارتشاف" (٣/ ١٤٠٥): ولا تكون للمفاجأة إلا بعد (بينا و بينما).

(٣) ونحو: بينا أنا قائم إذ جاء زيد، فـ(بينا)، ومثلها (بينما) ظرف زمان كفت عن الإضافة بالألف، أو بما، والجملة بعدها لا محل لها من الإعراب، والعامل في (بينا، وبينما) فعل محذوف يفسره ما بعد (إذ)، وهو (جاء) في المثالين المذكورين، والتقدير: جاء الفرج بين أوقات كوني في ضيق، وجاء زيد بين أوقات قيامي. انظر "المدابغي" (ل/ ٤٦)، و"الارتشاف" (٣/ ١٤٠٥).

كَقَوْلِهِ: فَبَيْنَمَا العُسْرُ إِذْ دَارَتْ مَيَاسِيرُ.

كَقَوْلِهِ:

اسْتَقْدِرِ اللهَ خَيْرًا وَارْضَيَنَّ بِهِ فَبَيْنَمَا العُسْرُ إِذْ دَارَتْ مَيَاسِيرُ[1]

---

(١) **التخريج**: البيت لحريث بن جبلة، أو لعثير بن لبيد في "شرح شواهد المغني" (١/ ٢٤٤-٢٤٥)، و"لسان العرب" (دهر)، و"تاج العروس" (دهر)، ولحريث بن جبلة في "شرح أبيات سيبويه" (١/ ٣٦١-٣٦٢)، ولشيخ من أهل نجد في "سر صناعة الإعراب" (١/ ٣٢٧)، وبلا نسبة في "الكتاب" (٣/ ٥٢٨)، و"رصف المباني" ص(٤٠٣)، و"المغني" (١/ ٨٣)، و"التبصرة والتذكرة" (١/ ٤٢٥)، و"الهمع" (٢/ ١٧٦)، و"الخزانة" (٧/ ٥٦)، و"تاج العروس" (قدر)، و"أمالي ابن الشجري" (٢/ ٥٠٤)، و"شرح التسهيل" (٢/ ٢٠٩).

اللغة: **استقدر الله**: أي: اطلب تقدير الخير من الله. **مياسير**: جمع ميسور، بمعنى اليسر، بدليل مقابلته بالعسر.

المعنى: اطلب تقدير الخير من الله سبحانه وتعالى، فإنك ربما تكون في وقت من الأوقات في عسر وضيق، فإذا اليسر يفجؤك، ويذهب ما بك من ضيق، ويشهد لهذا قول الله ﴿فَإِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا ۝ إِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا ۝﴾[الشرح:٥-٦].

الإعراب: **استقدر**: فعل أمر وفاعله ضمير مستتر تقديره أنت. **الله**: منصوب على التعظيم. **خيرًا**: منصوب على نزع الخافض. **وارضَيَنَّ**: الواو للعطف. **ارضين**: فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد، وفاعله ضمير مستتر تقديره أنت، ونون التوكيد حرف. **به**: جار ومجرور متعلق بـ(ارض). **فبينما**: **الفاء**: للتعليل، وقيل: زائدة. **بين**: ظرف زمان منصوب على الظرفية، والعامل فيه محذوف. **ما**: زائدة. **العسر**: مبتدأ، وخبره محذوف، وتقدير الكلام: فبينما العسر حاصل. **إذ**: كلمة تدل على المفاجأة، وقد اختلفوا فيها، فقيل: هي ظرف مكان، وقيل: هي ظرف زمان، وقيل: إنها حرف يدل على المفاجأة، وعلى القول بالظرفية، فعاملها عند ابن جني الفعل الذي بعدها؛ لأنها غير مضافة إليه. **دارت**: فعل ماض، **والتاء**: علامة التأنيث. **مياسير**: فاعل (دارت).

الشاهد فيه: (إذ) فإنها حرف مفاجأة وقعت بعد بينما.

فائدة: قال أبوحيان في "الارتشاف" (٣/ ١٤٠٥): (بين) في الأصل ظرف مكان، ولما لحقتها (ما) أو الألف استعملت للزمان. اهـ

فائدة أخرى: قال الرضي في شرح الكافية: (٣/ ٢٨١): ولا يجيء بعد (إذ) المفاجأة=

وَتَارَةً: حَرْفُ تَعْلِيلٍ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ﴾، أَيْ: لِأَجْلِ ظُلْمِكُمْ.

وَهَلْ هِيَ ظَرْفُ زَمَانٍ[1]، أَوْ مَكَانٍ، أَوْ حَرْفٌ بِمَعْنَى المُفَاجَأَةِ[2]، أَوْ حَرْفٌ زَائِدٌ[3] لِلتَّوْكِيدِ؟ أَقْوَالٌ.

❑ وَيُقَالُ فِيهَا تَارَةً: حَرْفُ تَعْلِيلٍ -بِالعين- كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ أَنَّكُمْ فِى ٱلْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ﴾[الزخرف:٣٩][4]، أَيْ: وَلَنْ يَنْفَعَكُمُ اليَوْمَ اشْتِرَاكُكُمْ فِي العَذَابِ؛ لِأَجْلِ ظُلْمِكُمْ فِي الدُّنْيَا.

وَهَلْ هِيَ حَرْفٌ بِمَنْزِلَةِ لَامِ التَّعْلِيلِ، أَوْ ظَرْفٌ وَالتَّعْلِيلُ مُسْتَفَادٌ مِنْ قُوَّةِ الكَلَامِ[5]؟ قَوْلَانِ[6].

= إلا الفعل الماضي، وبعد (إذا) المفاجأة إلا الاسمية، والأكثر مجيء (إذ) في جواب (بينما)، و(إذا) في جواب (بينا)، قال الشاعر:

فبينا نسوس الناس والأمر أمرنا إذا نحن فيهم سوقة نتنصَّفُ

(١) اختاره أبوحيان في «الارتشاف» (٣/ ١٤٠٥).

(٢) اختاره ابن مالك في «شرح التسهيل» (٢/ ٢١٠)، والشلوبين. انظر «الهمع» (٢/ ١٧٧).

(٣) وهو محكي عن أبي عبيدة واختاره ابن الشجري في «أماليه» (٢/ ٥٠٤-٥٠٥)، وانظر: «المساعد» (٢/ ٥٠٢)، و«المغني» (١/ ٨٣).

(٤) وقوله أيضًا: ﴿وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا۟ بِهِۦ فَسَيَقُولُونَ هَٰذَآ إِفْكٌ قَدِيمٌ﴾[الأحقاف:١١]، وقول الشاعر:

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم إذ هم قريش وإذ ما مثلهم بشر

انظر «الجنى الداني» (ص٢١٣).

(٥) لا من اللفظ، فإنه إذا قيل: ضربته إذ أساء، وأريد الوقت اقتضى ظاهر الحال أن الإساءة سبب الضرب؛ لأن تعليق الحكم بوصف يشعر بِعِلِّيَّتِهِ. أي بعِلِّيَّة الوصف لذلك الحكم، انظر «المغني مع الدسوقي» (١/ ٨٧).

(٦) اختار الأول الرضي كما في «شرح الكافية» (٣/ ٢٨٦) قال رَحِمَهُ اللَّهُ: وتجيء (إذ) للتعليل نحو: جئتك إذ أنت كريم، أي: لأنك كريم، والأولى حرفيتها إذن؛ إذ لا معنى لتأويلها=

الثَّانِيَةُ: (لَمَّا)، فَيُقَالُ فِيهَا فِي نَحْوِ: (لَمَّا جَاءَ زَيْدٌ جَاءَ عَمْرٌو): حَرْفُ وُجُودٍ لِوُجُودٍ، وَتَخْتَصُّ بِالمَاضِي، وَزَعَمَ الفَارِسِيُّ وَمُتَابِعُوهُ أَنَّهَا ظَرْفٌ بِمَعْنَى حِينٍ.

■ الثَّانِيَةُ مِنَ الكَلِمَاتِ الَّتِي جَاءَتْ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ: (لَمَّا) -بِفَتْحِ اللَّامِ وَتَشْدِيدِ المِيمِ-:

❑ فَيُقَالُ فِيهَا فِي نَحْوِ: (لَمَّا جَاءَ زَيْدٌ جَاءَ عَمْرٌو): حَرْفُ وُجُودٍ لِوُجُودٍ[(١)]، فَوُجُودُ مَجِيءِ عَمْرٍو لِوُجُودِ مَجِيءِ زَيْدٍ. وَتَخْتَصُّ بِالدُّخُولِ عَلَى الفِعْلِ المَاضِي عَلَى الأَصَحِّ. وَكَوْنُهَا حَرْفًا هُوَ مَذْهَبُ سِيْبَوَيْهِ[(٢)]، وَزَعَمَ الفَارِسِيُّ[(٣)] وَمُتَابِعُوهُ -كَابْنِ جِنِّي[(٤)]- أَنَّهَا ظَرْفٌ لِلزَّمَانِ بِمَعْنَى حِينٍ، فَالمَعْنَى فِي المِثَالِ: حِينَ جَاءَ زَيْدٌ جَاءَ عَمْرٌو، فَيَقْتَضِي مَجِيئَهُمَا فِي زَمَنٍ وَاحِدٍ[(٥)]،

= بالوقت حتى تدخل في حد الاسم. اهـ، وقال المرادي في "الجنى" ص(٢١٣): وصرح ابن مالك في بعض نسخ التسهيل بحرفيتها. اهـ، واختار القول الثاني الشلوبين، وزعم أنها لا تخرج عن الظرفية، والقول بالحرفية منسوب إلى سيبويه. انظر "الجنى الداني" ص(٢١٣)، و"الارتشاف" (٣/ ١٤٠٤)، و"المساعد" (١/ ٥٠١).

(١) قال أبوحيان في "الارتشاف" (٤/ ١٨٩٦): عبر عنه بعضهم بحرف وجود لوجود، والذي تلقيناه من أفواه الشيوخ حرف وجوب لوجوب. اهـ

(٢) انظر الكتاب (٤/ ٢٣٤)، وهذا القول اختاره ابن مالك في "شرح الكافية الشافية" (٢/ ١٨٠).

(٣) انظر رأي الفارسي في "الارتشاف" (٤/ ١٨٩٧)، و"شرح الرضي" (٣/ ٣١٢)، و"المغني" (١/ ٢٨٠)، و"الجنى الداني" ص(٥٣٨)، و"البحر المحيط" (١/ ٧٥، ٢٦٥ و(٣/ ١٠٦) و(٧/ ١١)، و"الهمع" (٢/ ٢٢٢)، و"الكافية الشافية" (٢/ ١٨٠).

(٤) انظر رأيه في "سر صناعة الإعراب" (٢/ ٢٢٣)، و"الارتشاف" (٤/ ١٨٩٧)، و"المغني" (١/ ٢٨٠)، و"الهمع" (٢/ ٢٢٢).

(٥) أي: على تفسيرها بـ(حين)، وهذا ليس بلازم ولا مطرد، وعدم لزومه واطراده يضعف =

وَيُقَالُ فِيهَا فِي نَحْوِ: ﴿بَل لَّمَّا يَذُوقُواْ عَذَابِ﴾: حَرْفُ جَزْمٍ لِنَفْيِ المُضَارِعِ وَقَلْبِهِ مَاضِيًا مُتَّصِلًا نَفْيُهُ مُتَوَقَّعًا ثُبُوتُهُ. أَلَا تَرَى أَنَّ المَعْنَى أَنَّهُمْ لَمْ يَذُوقُوهُ إِلَى الآنَ، وَأَنَّ ذَوْقَهُمْ لَهُ مُتَوَقَّعٌ.

وَهُوَ غَيْرُ لَازِمٍ.

❑ وَتَارَةً يُقَالُ فِيهَا إِذَا دَخَلَتْ عَلَى المُضَارِعِ فِي نَحْوِ: ﴿بَل لَّمَّا يَذُوقُواْ عَذَابِ﴾ [ص:٨]: حَرْفُ جَزْمٍ لِنَفْيِ حَدَثِ المُضَارِعِ وَقَلْبِهِ، أَيْ: قَلْبِ زَمَنِهِ مَاضِيًا مُتَّصِلًا[١] نَفْيُهُ بِالحَالِ(٢)، مُتَوَقَّعًا ثُبُوتُهُ(٣) فِي الاسْتِقْبَالِ، أَلَا تَرَى أَنَّ المَعْنَى فِي المِثَالِ: أَنَّهُمْ لَمْ يَذُوقُوهُ -أَيِ: العَذَابَ- إِلَى الآنَ، وَأَنَّ ذَوْقَهُمْ لَهُ مُتَوَقَّعٌ فِي المُسْتَقْبَلِ؟

= هذا القول، ورده المصنف في "شرح القطر"، قال: ورد بقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ ٱلْمَوْتَ مَا دَلَّهُمْ عَلَىٰ مَوْتِهِۦٓ إِلَّا دَآبَّةُ ٱلْأَرْضِ﴾[سبأ:١٤] الآية، وذلك لأنها لو كانت ظرفًا لاحتاجت إلى عامل يعمل في محلها النصب، وذلك العامل إما ﴿قَضَيْنَا﴾ أو ﴿دَلَّهُمْ﴾؛ إذ ليس معنا سواهما، وكون العامل ﴿قَضَيْنَا﴾ مردود بأن القائلين بأنها اسم يزعمون أنها مضافة إلى ما يليها، والمضاف إليه لا يعمل في المضاف، وكون العامل ﴿دَلَّهُمْ﴾ مردود بأن ﴿مَا﴾ النافية لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، وإذا بطل أن يكون لها عامل تعين أنها لا موضع لها هنا من الإعراب، وذلك يقتضي الحرفية. اهـ

[١] (متصلًا): سقطت من طبعة مجاهد.

(٢) أي: بزمان التكلم، فإذا قلت: لما يقم زيد يفهم منه انتفاء قيامه في الزمن الماضي متصلًا بزمان النطق، فلذلك لا يحسن أن يقال: لما يقم ثم قام، بخلاف (لم). اهـ "المدابغي" (ل/ ٤٧).

(٣) أي: حصول الفعل كقولك لقوم ينتظرون ركوب الأمير لما يركب، وهذا في الغالب، ومن غير الغالب ندم إبليس ولما ينفعه الندم، فإنَّ نَفْعَ الندم له غير متوقع حصوله. اهـ "الرضي" (٣/ ٣١٣)، و"الدسوقي" (١/ ٢٨٣)، و"حاشية الأمير على المغني" (١/ ٢١٩).

وَيُقَالُ فِيهَا: حَرْفُ اسْتِثْنَاءٍ فِي نَحْوِ: (أَنْشُدُكَ اللهَ لَمَّا فَعَلْتَ)، أَيْ: مَا أَسْأَلُكَ إِلَّا فِعْلَكَ، وَمِنْهُ: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ فِي قِرَاءَةِ التَّشْدِيدِ، أَلَا تَرَى أَنَّ المَعْنَى: مَا كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ،

❑ وَتَارَةً يُقَالُ فِيهَا: حَرْفُ اسْتِثْنَاءٍ بِمَنْزِلَةِ (إِلَّا)[1] الاسْتِثْنَائِيَّةِ فِي لُغَةِ هُذَيْلٍ[2]، فَإِنَّهُمْ يَجْعَلُونَ (لَمَّا) بِمَنْزِلَةِ[3] (إِلَّا) فِي نَحْوِ: قَوْلِهِمْ: (أَنْشُدُكَ اللهَ[4] لَمَّا فَعَلْتَ كَذَا)، أَيْ: مَا أَسْأَلُكَ إِلَّا فِعْلَكَ[5] كَذَا.

وَمِنْهُ، أَيْ: وَمِنْ مَجِيءِ (لَمَّا) بِمَعْنَى (إِلَّا) قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [الطارق:٤] فِي قِرَاءَةِ التَّشْدِيدِ، وَهِيَ قِرَاءَةُ ابْنِ عَامِرٍ وَعَاصِمٍ وَحَمْزَةَ وَأَبِي جَعْفَرٍ، أَلَا تَرَى أَنَّ المَعْنَى: مَا كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ،

---

(١) ولها موضعان:

أحدهما: بعد القسم، نحو نشدتك بالله لما فعلت، وعزمت عليك لما ضربت كاتبك سوطًا.

ثانيهما: بعد النفي، ومنه قراءة عاصم وحمزة ﴿وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾ [يس:٣٢]، ﴿وَإِن كُلُّ ذَٰلِكَ لَمَّا مَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ [الزخرف:٣٥]، أي: ما كل إلا جميع، وما كل إلا متاع الحياة الدنيا. اهـ «الجنى الداني» ص(٥٣٧)، و«الرضي» (٢/ ١٧١).

فائدتان:

الفائدة الأولى: قال الرضي في «شرح الكافية» (٢/ ١٧١): لا تجيء (لما) الاستثنائية إلا في الاستثناء المفرغ، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ ۝٣٢﴾ [يس: ٣٢]. اهـ

الثانية: أعجب الكلمات كلمة (لمَّا) إن دخلت على الماضي تكون ظرفًا، وإن دخلت على المضارع تكون حرفًا، وإن دخلت على غيرهما تكون بمعنى (إلا). اهـ الكافيجي (٢٩٥).

(٢) انظر «تهذيب اللغة» (١٥/ ٣٤٥)، و«اللسان» (لمم).

[٣] في أ، ط٢: (بمعنى).

(٤) الظاهر أن (لفظ الجلالة) منصوب بنزع الخافض، وهو حرف القسم. «المدابغي» (ل/ ٤٧).

(٥) كأنه تفسير لأنشدك. «الدسوقي» (١/ ٢٨٥).

وَلَا الْتِفَاتَ إِلَى إِنْكَارِ الجَوْهَرِيِّ ذَلِكَ.

فَ(إِنْ) نَافِيَةٌ، وَ(لَمَّا) بِمَعْنَى (إِلَّا).

وَلَا الْتِفَاتَ إِلَى إِنْكَارِ الجَوْهَرِيِّ[١] ذَلِكَ، حَيْثُ قَالَ: إِنَّ (لَمَّا) بِمَعْنَى (إِلَّا) غَيْرُ مَعْرُوفٍ فِي اللُّغَةِ[٢]، وَسَبَقَهُ إِلَى ذَلِكَ الفَرَّاءُ[٣] وَأَبُوعُبَيْدَةَ[٤]، وَمَا قَالَهُ المُصَنِّفُ حَكَاهُ الخَلِيلُ وَسِيْبَوَيْهِ[٥] وَالكِسَائِيُّ[٦]، وَمَنْ حَفِظَ حُجَّةٌ عَلَى مَنْ لَمْ يَحْفَظْ، وَالمُثْبِتُ مَقَدَّمٌ عَلَى النَّافِي.

---

(١) انظر الصحاح (٥/ ٢٠٣٣) (لمم).

(٢) قال صاحب القاموس: وإنكار الجوهري كونه بمعنى (إلا) غير جيد.

(٣) قال الفراء رحمه الله: وأما من جعل (لما) بمعنى (إلا)، فإنه وجهٌ لا نعرفه. انظر "البحر المحيط" (٥/ ٢٦٨)، و"معاني القرآن" للفراء (٢/ ٢٥-٣/ ٢٥٨).

(٤) قال أبوعبيدة رحمه الله: لم نجد هذا في كلام العرب، ومن قال هذا لزمه أن يقول: رأيت القوم لمَّا أخاك، يريد إلا أخاك، وهذا غير موجود. انظر "البحر المحيط" (٥/ ٢٦٨). قال أبوحيان: والقراءة المتواترة في قوله ﴿وَإِن كُلٌّ لَّمَّا﴾[يس: ٣٢]، و﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا﴾[الطارق:٤] حجة عليهما. اهـ

(٥) "الكتاب" (٣/ ١٠٥)، قال رحمه الله: سألت الخليل عن قولهم: أقسمت عليك إلا فعلت ولما فعلت، لِمَ جاز هذا في هذا الموضع، وإنما أقسمت ههنا كقولك: والله؟ فقال: وجه الكلام لتفعلن ههنا، ولكنهم إنما أجازوا هذا؛ لأنهم شبهوه بـ(نشدتك الله)؛ إذ كان فيه معنى الطلب. اهـ

(٦) انظر "تهذيب اللغة" (١٥/ ٣٤٥)، و"اللسان" (١٣/ ٥٥٣) (لمم)، ونقل أبوحيان في "البحر المحيط" (٥/ ٢٦٨) هذا المذهب عن الكسائي، فقال رحمه الله: وكون (لما) بمعنى (إلا) نقله الخليل، وسيبويه، والكسائي، ولكنه نفى هذا القول عن الكسائي في "البحر" أيضا (٧/ ٣٣٤)، فقال رحمه الله: و(لما) المشددة بمعنى (إلا) ثابت في لسان العرب بنقل الثقات، فلا يلتفت إلى زعم الكسائي أنه لا يعرف ذلك. اهـ

الثَّالِثَةُ: (نَعَمْ)، فَيُقَالُ فِيهَا: حَرْفُ تَصْدِيقٍ، إِذَا وَقَعَتْ بَعْدَ الخَبَرِ، نَحْوُ: (قَامَ زَيْدٌ)، أَوْ (مَا قَامَ زَيْدٌ). وَحَرْفُ إِعْلَامٍ، إِذَا وَقَعَتْ بَعْدَ الاسْتِفْهَامِ، نَحْوُ: (هَلْ قَامَ زَيْدٌ). وَحَرْفُ وَعْدٍ بَعْدَ الطَّلَبِ، نَحْوُ: أَحْسِنْ إِلَى فُلَانٍ.

■ الثَّالِثَةُ مِنَ الكَلِمَاتِ الَّتِي جَاءَتْ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ: (نَعَمْ) -بِفَتْحَتَيْنِ[1]-:

❑ فَيُقَالُ فِيهَا: حَرْفُ تَصْدِيقٍ[2]، إِذَا وَقَعَتْ بَعْدَ الخَبَرِ المُثْبَتِ، نَحْوُ: (قَامَ زَيْدٌ)، أَوِ الخَبَرِ المَنْفِيِّ، نَحْوُ: (مَا قَامَ زَيْدٌ).

❑ وَيُقَالُ فِيهَا: حَرْفُ إِعْلَامٍ[3]، إِذَا وَقَعَتْ بَعْدَ الاسْتِفْهَامِ، نَحْوُ: (هَلْ قَامَ زَيْدٌ).

❑ وَيُقَالُ فِيهَا: حَرْفُ وَعْدٍ[4]، إِذَا وَقَعَتْ بَعْدَ الطَّلَبِ، نَحْوُ: أَنْ يُقَالَ لَكَ: أَحْسِنْ إِلَى فُلَانٍ! فَتَقُولَ: نَعَمْ[5].

---

(١) في (نعم) أربع لغات: المشهورة فتح النون والعين، والثانية: كسر العين، وهي لغة كنانية، وبها قرأ الكسائي، والثالثة: كسر النون والعين، والرابعة: (نحم) بفتح النون، وقلب العين المفتوحة حاءً، وهذه اللغة حكاها النضر بن شميل انظر "الرضي" (٤/ ٤٥٧)، و"الجنى الداني" ص(٤٦٩)، و"المغني" (٢/ ٣٤٥).

(٢) أي: للمخبر، بكسر الباء.

(٣) أي: للمستخبر، أي: المستفهم، وقيل لها إعلام؛ لأن المتكلم بها يعلم المخاطب بجواب سؤاله. الدسوقي (٢/ ٩).

(٤) أي: للطالب.

(٥) وذكر بعضهم أنها تأتي للتوكيد، أي: تقوية الكلام إذا وقعت صدرًا، نحو: نعم، هذه أطلالهم. قال ابن هشام في "المغني": والحق أنها في ذلك حرف إعلام، وأنها جواب لسؤال مقدر. اهـ =

وَمِنْ مَجِيئِهَا لِلإِعْلَامِ: ﴿فَهَلْ وَجَدتُّم مَّا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا قَالُواْ نَعَمْ﴾، وَهَذَا المَعْنَى لَمْ يُنَبِّهْ عَلَيْهِ سِيْبَوَيْهِ، فَإِنَّهُ قَالَ: عِدَةٌ وَتَصْدِيقٌ، وَلَمْ يَزِدْ عَلَى ذَلِكَ.

الرَّابِعَةُ: (إِيْ) -بِكَسْرِ الهَمْزَةِ وَسُكُونِ اليَاءِ- وَهِيَ بِمَنْزِلَةِ (نَعَمْ)،

وَمِنْ مَجِيئِهَا أَيْضًا لِلإِعْلَامِ بَعْدَ الاسْتِفْهَامِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَهَلْ وَجَدتُّم مَّا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا قَالُواْ نَعَمْ﴾ [الأعراف:٤٤] وَهَذَا المَعْنَى -وَهُوَ مَجِيءُ (نَعَمْ) لِلإِعْلَامِ- لَمْ يُنَبِّهْ[١] عَلَيْهِ سِيْبَوَيْهِ[٢]، فَإِنَّهُ قَالَ: (نَعَمْ): عِدَةٌ وَتَصْدِيقٌ، وَلَمْ يَزِدْ عَلَى ذَلِكَ[٣].

■ **الكَلِمَةُ الرَّابِعَةُ** مِمَّا جَاءَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ: (إِيْ) -بِكَسْرِ الهَمْزَةِ وَسُكُونِ اليَاءِ المُخَفَّفَةِ-، وَهِيَ حَرْفُ جَوَابٍ بِمَنْزِلَةِ (نَعَمْ)، فَتَكُونُ لِتَصْدِيقِ الخَبَرِ، وَلِإِعْلَامِ المُسْتَخْبِرِ، وَلِوَعْدِ الطَّالِبِ، فَتَقَعُ بَعْدَ نَحْوِ: (قَامَ زَيْدٌ)، وَ(مَا قَامَ زَيْدٌ)، وَ(هَلْ قَامَ زَيْدٌ؟)، وَ(اضْرِبْ زَيْدًا)، كَمَا تَقَعُ (نَعَمْ) بَعْدَهَا، هَذَا

= أي: فكأن قائلًا قال له: هل هذه أطلالهم؟ فقال: نعم، هذه أطلالهم، وحينئذ فيخرج على هذا ما إذا قيل لك: يا فلان، فقلت: نعم. فهي من هذا القبيل، فكأنه قال لك: يا فلان أنت صاغٍ لي، فأجبته بقولك: نعم، أي: صاغٍ لك، وكذا إذا طرق عليك إنسان الباب، فقلت: نعم، فهي واقعة في جواب سؤال، فكأنه حين دقَّ الباب قال: أأنت حاضر؟ فأجبته: نعم أنا حاضر، ومن ذلك ما يقع في كلام المؤلفين بعد الاعتراض، نعم يصح لو كان الأمر كذا، فهو جواب سؤال، كأنه قيل: هل لهذا صحة يمكن التماسها، وما يقوله الشيخ لمن يقرأ بين يديه نعم، فكأن القارئ يسأل الشيخ: هل ما قرأته صحيح؟ اهـ «الدسوقي» (٢/ ٩).

[١] في ط٢: (لَمْ ينص).

(٢) «الكتاب» (٤/ ٢٣٤).

(٣) فائدة: قال الرضي في «شرح الكافية» (٤/ ٤٥٨): ولا يجاب بـ(نعم)، و(بلى)، ولا بغيرهما من حروف الإيجاب استفهام إلا إذا كان بالحرف، وهو الهمزة، وهل.

إِلَّا أَنَّهَا تَخْتَصُّ بِالقَسَمِ، نَحْوُ: ﴿قُلْ إِى وَرَبِّىٓ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ﴾.

الخَامِسَةُ: (حَتَّى)، فَأَحَدُ أَوْجُهِهَا: أَنْ تَكُونَ جَارَّةً، فَتَدْخُلُ عَلَى الاسْمِ

مُقْتَضَى التَّشْبِيهِ، وَزَعَمَ ابْنُ الحَاجِبِ[1] أَنَّهَا إِنَّمَا تَقَعُ بَعْدَ الاسْتِفْهَامِ خَاصَّةً، إِلَّا أَنَّهَا تُفَارِقُ[٢] (نَعَمْ) مِنْ حَيْثُ كَوْنُهَا تَخْتَصُّ بِالقَسَمِ[3] بَعْدَهَا، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَيَسْتَنۢبِـُٔونَكَ أَحَقٌّ هُوَ قُلْ إِى وَرَبِّىٓ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ﴾[يونس:٥٣].

■ **الكَلِمَةُ الخَامِسَةُ مِمَّا جَاءَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ: (حَتَّى):**

❑ فَأَحَدُ أَوْجُهِهَا: أَنْ تَكُونَ جَارَّةً[4]، فَتَدْخُلُ[5] عَلَى الاسْمِ

---

(١) انظر "الكافية مع شرح الرضي" (٤/ ٤٥٥، ٤٥٩).

[٢] (تفارق): سقطت من طبعة مجاهد.

(٣) أي: يكون حالها كحال (نعم) إلا حال اختصاصها بالقسم، أي: اختصاص استعمالها بمجيئها قبل القسم. "المدابغي" (ل/٤٨). قال الرضي (٤/ ٤٥٩): ولا يستعمل بعد (إي) فعل القسم، فلا يقال: إي أقسمت بربي، ولا يكون المقسم به بعدها إلا (الرب)، و(الله)، و(لعمري)، تقول: (إي والله)، و (إي وربي)، و(إي لعمري). اهـ

فائدة: إذا جاء بعد (إي) لفظ (الله)، فإن كان مع (واو) القسم تعين إثبات يائها، وإذا حذف الخافض فقيل: (إي الله) جاز فيها ثلاثة أوجه: الأول: حذف الياء، والثاني: فتحها، والثالث: إثباتها ساكنة، ويغتفر الجمع بين الساكنين. اهـ انظر "الجنى الداني" ص(٢٥٢)، و"الرضي" (٤/ ٤٦٠).

(٤) ومذهب البصريين أنها جارة بنفسها، وقال الفراء: تخفض لنيابتها عن (إلى)، وربما أظهروا (إلى) بعدها، قالوا: جاء الخبر حتى إلينا، جمعوا بينهما على تقدير إلغاء أحدهما. اهـ انظر "الجنى الداني" ص(٤٩٨)، و"الارتشاف" (٤/ ١٧٥٢).

(٥) بالنصب عطفًا على (تكون)، وكذا قول الشارح فتكون، وبالرفع: الفاء رابطة جواب شرط محذوف، أي: إذا كانت حتى جارَّةً فتدخلُ. "المدابغي (ل/٤٨)، وإعراب سعيد الحائكي لـ"قواعد الإعراب".

الصَّرِيحِ بِمَعْنَى (إِلى)، نَحْوُ: ﴿حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ﴾، ﴿حَتَّىٰ حِينٍ﴾،

الصَّرِيحِ[1] الظَّاهِرِ، فَتَكُونُ بِمَعْنَى (إِلى) فِي الدَّلَالَةِ عَلَى انْتِهَاءِ الغَايَةِ[2]، نَحْوُ: ﴿حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ﴾[القدر:٥]، ﴿حَتَّىٰ حِينٍ﴾[يوسف:٣٥].

وَهَلْ مَجْرُورُهَا دَاخِلٌ فِيمَا قَبْلَهَا، أَوْ خَارِجٌ عَنْهُ، أَوْ دَاخِلٌ تَارَةً وَخَارِجٌ أُخْرَى؟ أَقْوَالٌ: ذَهَبَ سِيْبَوَيْهِ[3] وَالمُبَرِّدُ[4] وَأَبُوبَكْرٍ[5] وَأَبُوعَلِيٍّ[6] إِلَى الأَوَّلِ، وَذَهَبَ أَبُوحَيَّانَ وَأَصْحَابُهُ[7] إِلَى الثَّانِي،

---

(١) أي: الذي لا يحتاج في كونه اسمًا إلى تأويل. "حاشية عطار" (ل/ ٨٨). واحترز الشارح بالظاهر عن المضمر فلا تدخل عليه استغناء عنها بدخول (إلى) عليه، وهذا مذهب سيبويه. وأما قول الشاعر:

أتت حتاك تَقْصِدُ كلَّ فجٍّ تُرَجِّي منك أَنْهَا لا تَخِيبُ

فضرورة، وأجاز الكوفيون والمبرد جرها الضمير، فتجره متكلمًا، ومخاطبًا، وغائبًا. اهـ "الارتشاف" (٤/ ١٧٥٥).

(٢) قال أبوحيان في "الارتشاف" (٤/ ٥٥١٧): واستعمال (إلى) في انتهاء الغاية أقعد من (حتى)؛ لأنها تدخل على كل ما جعلته انتهاء غاية، فيقال: سرت النهار إلى نصفه، وأكلت السمكة إلى وسطها، ولا يجوز ذلك في (حتى)؛ لأن مجرور (حتى) يشترط كونه آخر جزء، كـ(أكلت السمكة حتى رأسها)، أو ملاقى آخر جزء نحو: سرت النهار حتى الليل، وانظر "الجنى الداني" ص(٤٩٩-٥٠٠).

(٣) "الكتاب" (١/ ٩٦)، وانظر "الارتشاف" (٤/ ١٧٥٤)، "الجنى الداني" ص(٥٠٠).

(٤) انظر رأي المبرد في كتابه "المقتضب" (٢/ ٣٨)، وانظر أيضا "الارتشاف" (٤/ ١٧٥٤)، و"الجنى الداني" ص(٥٠٠).

(٥) أي: ابن السراج، وانظر رأيه في كتابه "الأصول" (١/ ٤٢٤)، و"الارتشاف" (٤/ ١٧٥٤)، و"الجنى الداني" ص(٥٠٠).

(٦) انظر رأي أبي علي في "الارتشاف" (٤/ ١٧٥٤)، و"الجنى الداني" ص(٥٠٠).

(٧) هذا النقل عن أصحاب أبي حيان خلاف ما في "الارتشاف" (٤/ ١٧٥٤)، قال رحمه الله=

وَعَلَى الاسْمِ المُؤَوَّلِ مِنْ (أَنْ) مُضْمَرَةً، وَمِنَ الفِعْلِ المُضَارِعِ، فَتَكُونُ تَارَةً بِمَعْنَى (إِلَى)، نَحْوُ: ﴿حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾، الأَصْلُ: حَتَّى أَنْ يَرْجِعَ، أَيْ: إِلَى رُجُوعِهِ، أَيْ: إِلَى زَمَانِ رُجُوعِهِ.....

وَذَهَبَ ثَعْلَبٌ[1] وَصَاحِبُ "الذَّخَائِرِ"[2] إِلَى الثَّالِثِ.

وَتَدْخُلُ عَلَى الاسْمِ المُؤَوَّلِ مِنْ (أَنْ) حَالَ كَوْنِهَا مُضْمَرَةً وُجُوبًا، وَمِنَ الفِعْلِ المُضَارِعِ، وَهِيَ فِي ذَلِكَ عَلَى وَجْهَيْنِ: فَتَكُونُ تَارَةً بِمَعْنَى (إِلَى)[3]، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾ [طه:٩١]، الأَصْلُ فِي التَّقْدِيرِ: حَتَّى أَنْ يَرْجِعَ، بِـ(أَنْ) وَالفِعْلِ المُضَارِعِ، أَيْ: إِلَى رُجُوعِهِ، بِتَأْوِيلِ المَصْدَرِ مِنْ (أَنْ) وَالفِعْلِ، أَيْ: إِلَى زَمَانِ رُجُوعِهِ، بِتَقْدِيرِ زَمَانٍ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الرُّجُوعَ لَابُدَّ لَهُ[4] مِنْ زَمَانٍ يَكُونُ حُصُولُهُ فِيهِ

= فِي "الارتشاف": قال أصحابنا: إذا جَرَّت (حتى) لا يكون ما بعدها إلا داخلًا فيما قبلها، نحو: ضربت القوم حتى زيد، فتكون انتهاء الغاية به، إلا أن تدل قرينة على خلاف ذلك. اهـ

(١) انظر رأي ثعلب في "الارتشاف" (٤/ ١٧٥٤)، و"شرح التسهيل" (٣/ ١٦٧)، و"الجنى الداني" ص(٥٠٠).

(٢) صاحب "الذخائر في النحو" هو علي بن محمد أبوالحسن الهروي، كان عالمًا بالنحو، إمامًا في الأدب، ومن كتبه "الأزهية" في الحروف. اهـ انظر "بغية الوعاة"، وانظر رأيه في "الارتشاف" (٤/ ١٧٥٤).

تنبيه: قال ابن هشام في "المغني" (١/ ١٢٤): زعم شهاب الدين القَرَافي أنه لا خلاف في وجوب دخول ما بعد (حتى)، وليس كذلك، بل الخلاف فيها مشهور، وإنما الاتفاق في (حتى) العاطفة، لا الخافضة، والفرق أن العاطفة بمعنى الواو. اهـ

(٣) أي: للغاية، وعلامة كونها للغاية أن يحسن في موضعها (إلى أن).

[4] (لَهُ): سقطت من ط٢.

وَتَارَةً بِمَعْنَى (كَيْ)، نَحْوُ: (أَسْلِمْ حَتَّى تَدْخُلَ الجَنَّةَ)، وَقَدْ تَحْتَمِلُهُمَا، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَقَٰتِلُوا۟ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾، أَيْ: إِلَى أَنْ تَفِيءَ، أَوْ: كَيْ أَنْ تَفِيءَ، .....

كَالفِعْلِ، إِلَّا أَنَّ دَلَالَةَ المَصْدَرِ عَلَى الزَّمَانِ الْتِزَامِيَّةٌ[1]، وَدَلَالَةَ الفِعْلِ المُؤَوَّلِ مِنْهُ المَصْدَرُ عَلَى الزَّمَانِ وَضْعِيَّةٌ[2].

وَتَكُونُ (حَتَّى) تَارَةً بِمَعْنَى (كَيْ)[3] التَّعْلِيلِيَّةِ، نَحْوُ قَوْلِكَ لِلكَافِرِ: (أَسْلِمْ حَتَّى تَدْخُلَ الجَنَّةَ) أَيْ: كَيْ تَدْخُلَهَا، أَيْ: لِأَجْلِ دُخُولِهَا.

وَقَدْ[4] تَكُونُ (حَتَّى) فِي المَوْضِعِ الوَاحِدِ تَحْتَمِلُهُمَا، أَيِ: المَعْنَيَيْنِ: مَعْنَى (إِلَى) وَمَعْنَى (كَيْ)، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَقَٰتِلُوا۟ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾[الحجرات:٩]، يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ المَعْنَى عَلَى الغَايَةِ أَوِ التَّعْلِيلِ، أَيْ: إِلَى أَنْ تَفِيءَ، أَوْ[5]: كَيْ أَنْ تَفِيءَ، وَالغَالِبُ أَنَّهَا لَا تَكُونُ لِغَيرِ ذَلِكَ.

---

(١) دلالة الالتزام هي دلالة اللفظ على لازم خارج. انظر «الصبان» (٢/ ١١١). فالمصدر موضوع للحدث مطابقة، لكن الحدث لابد له من زمان يقع فيه، فالدلالة عليه التزامية.

(٢) فالفعل موضوع للحدث والزمان مطابقة.

(٣) قال الجزولي -ونعم ما قال-: إذا كانت (حتى) بمعنى (كي) لم تدخل على صريح الاسم بخلاف ما إذا كانت للانتهاء نحو: ﴿حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ﴾[القدر:٥]، بل وجب دخولها على المضارع، كما أن (كي) التي بمعناها لا تدخل على شيء من الأسماء إلا على لفظة واحدة، وهي (ما) الاستفهامية، نحو: (كيمه). اهـ «الرضي» (٤/ ٦٠)، وقوله: بمعنى (كي) التعليلية، أي: بأن يكون ما قبلها علة لما بعدها كما قاله الشنواني وغيره. «المدابغي» (ل/ ٤٨).

(٤) في الإتيان بـ(قد) التقليلية إشارة إلى قلة ذلك. «المدابغي» (ل/ ٤٨).

(٥) (أو) للتنويع لا للتردد. «المدابغي» (ل/ ٤٨).

وَزَعَمَ ابْنُ هِشَامٍ الخَضْرَاوِيُّ، وَابْنُ مَالِكٍ أَنَّهَا تَكُونُ بِمَعْنَى (إِلَّا) كَقَوْلِهِ:

وَزَعَمَ ابْنُ هِشَامٍ الخَضْرَاوِيُّ[1] وَتَبِعَهُ ابْنُ مَالِكٍ[2]: أَنَّهَا -أَيْ: (حَتَّى)- تَكُونُ بِمَعْنَى (إِلَّا) الاسْتِثْنَائِيَّةِ[3] كَقَوْلِهِ:

---

(١) هو محمد بن يحيى بن هشام الخضراوي، أبوعبدالله الأندلسي، من أهل الجزيرة الخضراء، ويعرف بابن البرذعي، كان رأسا في العربية عاكفا على التعليم أخذها عن ابن خَرُوف. له مصنفات في اللغة منها "الإفصاح بفوائد الإيضاح"، و"الاقتراح في تلخيص الإيضاح"، وغيرهما انظر "بغية الوعاة" (١/ ٢٦٧)، وانظر رأيه في "الارتشاف" (٤/ ١٦٦٢)، و"المغني" (١/ ١٢٥)، و"الجنى الداني" ص(٥٠٦)، و"الأشموني" (٣/ ٢٩٧)، و"الهمع" (٢/ ٣١٨).

(٢) انظر رأيه في "التسهيل مع شرحه" (٤/ ٢٢، ٢٤)، و"الجنى الداني" ص(٥٠٦)، و"الارتشاف" (٣/ ١٦٦٢)، و"البحر المحيط" (١/ ٣٣٠)، و"المغني" (١/ ١٢٥)، و"الهمع" (٢/ ٣٨١).

(٣) أي: استثناءً منقطعًا. انظر الارتشاف (٣/ ١٦٦٢)، و"الجنى" ص(٥٠٦)، والمعنى في البيت الآتي على هذا الاستثناء، أي: ليس العطاء في حال الغنى سماحة لكن في حال الفقر. قال الدماميني: ولا يضر كونها جارة مع كونها بمعنى (إلا) الاستثنائية؛ لأن عمل الجر يثبت مع إفادة الاستثناء كـ(حاشا، وخلا) إذا جُرَّ بهما. اهـ "الدسوقي" (١/ ١٣٥)، و"الصبان" (٣/ ٢٩٧)، وهذا المعنى -أعني: الاستثناء- لم يرتضه أبوحيان، قال رَحِمَهُ اللَّهُ في "البحر" (١/ ٣٣٠) عند الكلام على قوله تعالى ﴿حَتَّىٰ يَقُولَآ إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ﴾[البقرة:١٠٢]...: وقال أبوالبقاء: ﴿حَتَّىٰ﴾ هنا بمعنى إلا أن، وهذا المعنى لـ(حتى) لا أعلم أحدًا من المتقدمين ذكره، وقد ذكره ابن مالك في "التسهيل"، وأنشد عليه في غيره:

ليس العطاء من الفضول سماحة ... حتى تجود وما لديك قليل

يريد إلا أن. اهـ، وقال أيضًا رَحِمَهُ اللَّهُ كما نقل ذلك السيوطي عنه في "الهمع" (٢/ ٣٨١): والذي ذكره معظم النحويين في معنى (حتى) هذه أنها تكون للتعليل، أو الغاية، فهي تنصب عندهم على أحد هذين المعنيين، وزاد ابن مالك: أن تكون مرادفة =

لَيْسَ العَطَاءُ مِنَ الفُضُولِ سَمَاحَةً حَتَّى تَجُودَ وَمَا لَدَيْكَ قَلِيلُ

أَيْ: إِلَّا أَنْ تَجُودَ، وَهُوَ اسْتِثْنَاءٌ مُنْقَطِعٌ.

لَيْسَ العَطَاءُ مِنَ الفُضُولِ سَمَاحَةً حَتَّى تَجُودَ وَمَا لَدَيْكَ قَلِيلُ[1]

أَيْ: إِلَّا أَنْ[٢] تَجُودَ، وَهُوَ -أَيْ: إِلَّا أَنْ تَجُودَ- اسْتِثْنَاءٌ مُنْقَطِعٌ[3]؛ لِأَنَّ

= لـ(إلا أن)، فتكون للاستثناء، وأنشد عليه: ليس العطاء...إلخ، وقد أغنانا ابنه عن الرد عليه في ذلك، وقال: إنه يصح فيه تقدير (إلى أن)، وإذا احتمل أن تكون (حتى) فيه للغاية، فلا دليل في البيت على أن (حتى) بمعنى (إلا أن). اهـ

(١) **التخريج**: البيت لِلُمقَنَّع الكندي، واسمه محمد بن صفر في "شرح شواهد المغني" (١/ ٣٧٢)، وبلا نسبة في "شرح التسهيل" (٤/ ٢٤)، و"الجنى الداني" ص(٥٠٦)، و"البحر المحيط" (١/ ٣٣٠)، و"الأشموني" (٣/ ٢٩٧)، و"الهمع" (٢/ ٣٨١)، و"الخزانة" (٣/ ٣٤٤)، و"المغني" (١/ ١٢٥)، و"الفاكهي" (١/ ١٥٨).

اللغة: **الفضول**: جمع فضل، وهو الزائد في المال، وما لا يحتاج إليه منه. **السماحة**: الجود والكرم، وفعله سَمُحَ ككَرُمَ، وذكر له في القاموس ستة مصادر: سماحًا، وسَماحة، وسُموحًا، وسُموحة، وسَمْحًا، وسِماحًا ككتاب.

المعنى: إن إعطاءك من زيادات مالك لا يُعَدُّ سماحة إلا أن تعطي في حالة قلة المال.

الإعراب: ليس: فعل ماض. **العطاء**: اسم ليس. **من الفضول**: جار ومجرور متعلق بـ(العطاء)، أو متعلق بمحذوف حال من (العطاء). **سماحة**: خبر ليس. **حتى**: حرف جر واستثناء بمعنى إلا. **تجود**: فعل مضارع منصوب بـ(أن) مضمرة بعد حتى، وفاعله ضمير مستتر تقديره (أنت). **الواو**: واو الحال. ما: اسم موصول مبتدأ. **لديك**: ظرف مكان متعلق بمحذوف صلة لـ(ما). **قليل**: خبر (ما)، وجملة (وما لديك قليل) في محل نصب حال من مفعول (تجود)، والتقدير: حتى تجود بشيء حال كونه قليلا عندك.

الشاهد فيه: (حتى) فإنها بمعنى (إلا) الاستثنائية.

[٢] (أن): سقطت من ط٢.

(٣) أجاز الدماميني في (إلا) التي تكون (حتى) بمعناها أن تكون للاستثناء المتصل، وجعل منه (والله لا أفعل حتى تفعل)، أي: إلا أن تفعل، فجعل الاستثناء متصلًا مفرغًا=

وَالثَّانِي: أَنْ تَكُونَ حَرْفَ عَطْفٍ تُفِيدُ مُطْلَقَ الجَمْعِ .....

الجُودَ فِي حَالِ قِلَّةِ المَالِ لَيْسَ مِنْ جِنْسِ المُسْتَثْنَى مِنْهُ، وَهُوَ العَطَاءُ فِي حَالَةِ الكَثْرَةِ، قَالَ الدَّمَامِينِيُّ[١] وَتَبِعَهُ الشُّمُنِّيُّ[٢]: وَتَحْتَمِلُ الغَايَةَ احْتِمَالًا مَرْجُوحًا، بِأَنْ يَكُونَ المَعْنَى: أَنَّ انْتِفَاءَ كَونِ عَطَائِكَ مَعْدُودًا مِنَ السَّمَاحَةِ، يَمْتَدُّ إِلَى زَمَنِ عَطَائِكَ فِي حَالِ قِلَّةِ مَالِكَ، فَإِذَا أَعْطَيْتَ فِي تِلْكَ الحَالَةِ تَثْبُتُ سَمَاحَتُكَ. انتهى

❑ وَالوَجْهُ الثَّانِي: مِنْ أَوْجُهِ (حَتَّى): أَنْ تَكُونَ حَرْفَ عَطْفٍ[٣]، خِلَافًا لِلكُوفِيِّينَ[٤]، تُفِيدُ مُطْلَقَ الجَمْعِ[٥] مِنْ غَيْرِ تَرْتِيبٍ وَلَا مَعِيَّةٍ عَلَى الأَصَحِّ[٦]،

= للظرف، إذ المعنى: لا أفعل وقتا من الأوقات إلا وقت فعلك. قال الصبان: ويظهر أن الغاية ممكنة فيه -أي: في المثال- انظر "الصبان" (٣/ ٢٩٧).

(١) هو محمد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر القرشي المخزومي المعروف بابن الدماميني له من التصانيف: "تحفة الغريب في حاشية مغني اللبيب"، و"شرح البخاري"، و"شرح التسهيل"، وغيرها من التصانيف. انظر ترجمته في "بغية الوعاة" (١/ ٦٦-٧٧)، وانظر قوله في "شرحه على المغني" (١/ ٤٦٢).

(٢) هو أحمد بن محمد بن حسين بن علي الشمني، صنف: "شرح المغني"، و"حاشية الشفاء"، و"شرح مختصر الوقاية في الفقه"، توفي سنة ٨٧٢هـ. انظر "بغية الوعاة" (١/ ٣٧٥).

(٣) عند البصريين إذا دخلت على اسم غير نكرة؛ فلا يجوز: قام القوم حتى رجل، وأما إذا خصصت فيجوز: قام القوم حتى رجل كبير منهم، والعطف بها قليل. "المغني" (١/ ١٢٨).

(٤) أنكروا العطف بها، وحملوا (جاء القوم حتى أبوك، ورأيتهم حتى أخاك، ومررت بهم حتى أبيك) على أن (حتى) ابتدائية، وأن ما بعدها على إضمار عامل. اهـ "المغني" (١/ ١٢٨)، و"الارتشاف" (٤/ ١٩٧٨)، و"الهمع" (٣/ ٢١٥).

(٥) أي بين المعطوف والمعطوف عليه في الحكم، فيكون كل منهم موصوفًا بذلك الحكم.

(٦) مقابله ما ذهب إليه الزمخشري في "المفصل" ص(٣٠٤) من أنها تفيد الترتيب كـ(الفاء)، =

كَالوَاوِ فِي ذَلِكَ، إِلَّا أَنَّ المَعْطُوفَ بِهَا مَشْرُوطٌ بِأَمْرَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ بَعْضًا مِنَ المَعْطُوفِ عَلَيْهِ، وَالثَّانِي: أَنْ يَكُونَ غَايَةً لَهُ فِي شَيْءٍ، نَحْوُ: (مَاتَ النَّاسُ حَتَّى الأَنْبِيَاءُ)؛ فَإِنَّ الأَنْبِيَاءَ -عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ- غَايَةٌ لِلنَّاسِ فِي شَرَفِ المِقْدَارِ، وَعَكْسُهُ: .....

كَالوَاوِ فِي ذَلِكَ، إِلَّا[1] أَنَّ المَعْطُوفَ بِهَا أَيْ: بِـ(حَتَّى) مَشْرُوطٌ بِأَمْرَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ بَعْضًا مِنَ المَعْطُوفِ عَلَيْهِ، إِمَّا حَقِيقَةً[2] أَوْ حُكْمًا كَمَا سَيَأْتِي.

وَالأَمْرُ الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ المَعْطُوفُ بِهَا غَايَةً لَهُ، أَيْ: لِلمَعْطُوفِ عَلَيْهِ، فِي شَيْءٍ كَالشَّرَفِ، نَحْوُ قَوْلِكَ: (مَاتَ النَّاسُ حَتَّى الأَنْبِيَاءُ)؛ فَإِنَّ الأَنْبِيَاءَ -عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ- هُمُ المَعْطُوفُ بِـ(حَتَّى)، وَهُمْ غَايَةٌ لِلنَّاسِ فِي شَرَفِ المِقْدَارِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى كَمَالَاتِ[3] النَّوْعِ الإِنْسَانِيِّ[4]، وَعَكْسُهُ[5] كَالدَّنَاءَةِ، نَحْوُ قَوْلِكَ:

= و(ثم)، وانظر "الارتشاف" (٤/ ٢٠٠٣). قال ابن مالك في "شرح التسهيل" (٣/ ٣٥٩) رادًا على من ادعى الترتيب في (حتى): ومن زعم أنها تقتضي الترتيب في الزمان، فقد ادعى ما لا دليل عليه.

(١) استثناء من محذوف تقديره: أن (حتى) كالواو في جميع الأحكام إلا في حكم اشتراط أن المعطوف بها...الخ.

(٢) بأن يكون جزءًا من كل، نحو: أكلت السمكة حتى رأسها، أو فردًا من جمع، نحو: زارني الناس حتى زيد، أو نوعًا من جنس، نحو: أعجبني التمر حتى البرني. التصريح (٢/ ١٤١).

[٣] في ط١: (كَمَال).

(٤) فإن أشرف ما يبلغه نوع البشر من الكمالات الإنسية والمراتب هو وصف النبوة. الكافيجي ص(٣١٣).

(٥) أي: عكس المثال المذكور من الاشتمال على غاية خسة المقدار.

(زَارَنِي النَّاسُ حَتَّى الحَجَّامُونَ)، قَالَ الشَّاعِرُ:

قَهَرْنَاكُمُ حَتَّى الكُمَاةَ فَأَنْتُمُ تَهَابُونَنَا حَتَّى بَنِينَا الأَصَاغِرَا

(زَارَنِي النَّاسُ حَتَّى الحَجَّامُونَ)؛ فَإِنَّ (الحَجَّامُونَ) هُمُ المَعْطُوفُ بِـ(حَتَّى) وَهُمْ غَايَةٌ لِلنَّاسِ[1] فِي دَنَاءَةِ المِقْدَارِ. وَكَالقُوَّةِ وَالضَّعْفِ، كَمَا قَالَ الشَّاعِرُ:

قَهَرْنَاكُمُ حَتَّى الكُمَاةَ فَأَنْتُمُ تَهَابُونَنَا حَتَّى بَنِينَا الأَصَاغِرَا[2]

---

[1] (للناس): سقطت من ط٢.

(٢) **التخريج**: البيت بلا نسبة في "شرح شواهد المغني" (١/ ٣٧٣)، و"المغني" (١/ ١٢٧)، و"الارتشاف" (٤/ ١٩٩٩)، وفيه (لتخشوننا) بدل (تهابوننا)، و"الكافية الشافية" (١/ ٥٤١)، فيه (فإنكم) بدل (فأنتم)، و(تخشوننا) بدل (تهابوننا)، و"الأشموني" (٣/ ٩٧)، و"الهمع" (٣/ ٢١٣)، و"شرح التسهيل" (٣/ ٣٥٨)، وفيه (فإنكم) بدل (فأنتم)، و(تخشوننا) بدل (تهابوننا)، و"الجنى الداني" ص(٥٠٢)، وفيه كما في "التسهيل".

اللغة: **قهرناكم**: القهر: الغلبة، والذل القائم بالمقهور، يقال: قهره: غلبه وأذله. **الكماة**: جمع كميٍّ، وهو الشجاع المتكمي في سلاحة؛ لأنه كمن نفسه، أي: سترها بالدرع والبيضة. **الأصاغر**: جمع صغير، ضد كبير، ولا يجمع صغير على أصاغر إلا إذا كان مقرونًا بأل، أو مضافًا إلى معرفة، فلا يقال: قوم أصاغر. قاله في الصحاح، ونسبه إلى سيبويه، وكذلك في اللسان، وتاج العروس، وقد يجمع صغير على صغراء كما يجمع كبير على كبراء، ومنه قوله تعالى: ﴿رَبَّنَآ إِنَّآ أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَآءَنَا﴾[الأحزاب:٦٧]، وأنشد أبوعمرو:

فللكبراء أكلٌ حيث شاءوا وللصغراء أكل واقتثام

المعنى: قهرناكم، وأذللناكم حتى الأقوياء منكم، بسبب ذلك تهابون جميعنا حتى الضعفاء منا، وهم بنونا الأصاغر.

الإعراب: **قهرناكم**: فعل، وفاعل، ومفعول. **حتى**: حرف عطف. **الكماة**: معطوف على الكاف، والمعطوف على المنصوب منصوب مثله. **فأنتم**: **الفاء**: سببية، أي: بسبب قهرنا إياكم، فأنتم تهابوننا. **أنتم**: مبتدأ. **تهابوننا**: فعل، وفاعل، ومفعول، والجملة في محل رفع خبر. **حتى**: حرف عطف. **بنينا**: معطوف على (نا) الضمير المتصل بالفعل، =

فَ(الكُمَاةَ) غَايَةٌ فِي القُوَّةِ، وَ(البَنُونَ الأَصَاغِرُ) غَايَةٌ فِي الضَّعْفِ، وَتَقُولُ: (أَعْجَبَتْنِي الجَارِيَةُ حَتَّى كَلَامُهَا)؛ لِأَنَّ الكَلَامَ كَجُزْئِهَا، وَيَمْتَنِعُ: (حَتَّى وَلَدُهَا). .....

فَ(الكُمَاةَ): جَمْعُ كَمِيٍّ، وَهُوَ البَطَلُ، مِنَ الكَمِّ وَهُوَ السِّتْرُ[١]؛ لِأَنَّهُ يَسْتُرُ نَفْسَهُ بِالدِّرْعِ وَالبَيْضَةِ، غَايَةٌ فِي القُوَّةِ، وَ(البَنُونَ الأَصَاغِرُ) غَايَةٌ فِي الضَّعْفِ.

وَتَقُولُ فِي البَعْضِ الحَقِيقِيِّ[٢]: (أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأْسَهَا)[٣]، وَفِي البَعْضِ الحُكْمِيِّ[٤]: (أَعْجَبَتْنِي الجَارِيَةُ حَتَّى كَلَامُهَا)؛ لِأَنَّ الكَلَامَ فِي عَدَمِ اسْتِقْلَالِهِ بِنَفْسِهِ وَاحْتِيَاجِهِ إِلَيْهَا كَجُزْئِهَا؛ لِمَا بَيْنَهُمَا مِنَ التَّعَلُّقِ الاشْتِمَالِيِّ[٥]، وَيَمْتَنِعُ أَنْ تَقُولَ: (أَعْجَبَتْنِي الجَارِيَةُ حَتَّى وَلَدُهَا)؛ لِأَنَّ الوَلَدَ مُسْتَقِلٌّ بِنَفْسِهِ، وَغَيْرُ قَائِمٍ بِهَا.

= والمعطوف على المنصوب منصوب مثله، وعلامة نصبه الياء؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم. **الأصاغر**: صفة لـ(بنين).

الشاهد فيه: (حتى) عطفت في صدر البيت قويًّا على ضعيف، وفي عجزه ضعيفًا على قويٍّ.

[١] فِي المطبوع لمجاهد (السير) وَهُوَ تصحيف.

(٢) ظاهر كلامه أنه لم يمثل للبعض الحقيقي فيما مرَّ، وليس كذلك، بل مثل له في صدر الكلام بقوله: مات الناس حتى الأنبياء، وزارني الناس حتى الحجامون، وقهرناكم حتى الكماة...إلخ. "المدابغي" (ل/ ٤٩).

(٣) لعل هذا من باب كون الغاية في الدناءة من حيث المأكولية؛ لأن غالب الرأس لا يصلح للأكل، ولا يستطاب كغيره. اهـ "المدابغي" (ل/ ٤٩).

(٤) والبعض الحكمي: هو العَرَض الملازم للكل من غير أن يدخل في تكوين ذاته الأصلية، كالكلام والعلم والجمال واللون والخُلُق والصوت والابتسامة وغيرها.

(٥) وهو الارتباط بغير الكلية والجزئية.

وَالضَّابِطُ: مَا صَحَّ اسْتِثْنَاؤُهُ صَحَّ دُخُولُ (حَتَّى) عَلَيْهِ، وَمَا لَا فَلَا.

وَالثَّالِثُ: أَنْ تَكُونَ حَرْفَ ابْتِدَاءٍ، .....

وَفِي تَمْثِيلِهِ لِلثَّانِي قَبْلَ[١] الأَوَّلِ(٢) لَفٌّ وَنَشْرٌ غَيْرُ مُرَتَّبٍ.

وَالضَّابِطُ(٣) -وَهُوَ أَمْرٌ كُلِّيٌّ مُنْطَبِقٌ عَلَى جُزْئِيَّاتِهِ- أَنْ يُقَالَ: مَا صَحَّ اسْتِثْنَاؤُهُ مِمَّا قَبْلَهُ عَلَى الاتِّصَالِ(٤) صَحَّ دُخُولُ (حَتَّى) عَلَيْهِ، وَمَا لَا يَصِحُّ اسْتِثْنَاؤُهُ مِمَّا قَبْلَهُ فَلَا يَصِحُّ[٥] دُخُولُ (حَتَّى) عَلَيْهِ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ: (أَعْجَبَتْنِي الجَارِيَةُ إِلَّا كَلَامَهَا) وَيَمْتَنِعُ (إِلَّا وَلَدَهَا)؛ لِعَدَمِ دُخُولِهِ فِيهَا؟

❑ وَالوَجْهُ الثَّالِثُ مِنْ أَوْجُهِ (حَتَّى): أَنْ تَكُونَ حَرْفَ ابْتِدَاءٍ(٦) عَلَى

---

[١] (قبل الأول): سقط من طبعة مجاهد.

(٢) أي: للشرط الثاني قبل تمثيله للشرط الأول.

وقول الشارح: وفي تمثيله للثاني قبل الأول -أي: للشرط الثاني قبل الشرط الأول- لف ونشر...إلخ ليس بصحيح؛ لأن الأمثلة التي مثل بها المصنف للأمرين معًا. «المدابغي» (ل/ ٤٩)، و«عطار» (ل/ ٨٩).

(٣) أي: ضابط صحة العطف من عدمه. «الدسوقي» (١/ ٤٩).

(٤) وهو ظاهر في (أكلت السمكة حتى رأسها)، و(مات الناس حتى الأنبياء)، و(زارني الناس حتى الحجامون)، فتقول: إلا رأسها، إلا الأنبياء، إلا الحجامين، وأما في (أعجبتني الجارية إلا كلامها)، فهو متصل تنزيلًا، أي: تنزيلًا لكلامها منزلة بعضها، ولا يصح: (أعجبتني الجارية إلا ولدها)، على إرادة الاتصال؛ لأن مسمى الجارية لا يتناول ولدها. انظر «التصريح» (٢/ ١٤١)، و«الدسوقي» (١/ ١٣٨).

[٥] (يصح): سقطت من طبعة مجاهد.

(٦) أي: حرف تبتدأ بعده الجمل، أي تستأنف، وتقطع عما قبلها من حيث الإعراب، وإن وجب تعلقها به من حيث المعنى. قاله الشنواني. انظر «المدابغي» (ل/ ٤٩). =

فَتَدْخُلُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ: المَاضِي، نَحْوُ: ﴿حَتَّىٰ عَفَواْ وَّقَالُواْ﴾، وَالمُضَارِعِ المَرْفُوعِ، نَحْوُ: ﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولُ الرَّسُولُ﴾ فِي قِرَاءَةِ مَنْ رَفَعَ، وَالجُمْلَةِ الاسْمِيَّةِ كَقَوْلِهِ:.....

الأَصَحِّ، فَتَدْخُلُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ:

عَلَى الجُمْلَةِ الفِعْلِيَّةِ المَبْدُوءَةِ بِالفِعْلِ المَاضِي، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿حَتَّىٰ عَفَواْ وَّقَالُواْ﴾[الأعراف:٩٥].

وَعَلَى المَبْدُوءَةِ بِالفِعْلِ المُضَارِعِ المَرْفُوعِ[١][٢]، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولُ الرَّسُولُ﴾[البقرة:٢١٤] فِي قِرَاءَةِ مَنْ رَفَعَ، وَهُوَ نَافِعٌ.

وَعَلَى الجُمْلَةِ الاسْمِيَّةِ، كَقَوْلِهِ وَهُوَ جَرِيرٌ:

= وليس معنى قولهم حرف ابتداء أنها يجب أن يليها المبتدأ والخبر، بل المعنى أنها صالحة لذلك. «الارتشاف» (٤/ ١٧٥٦)، و«الجنى الداني» ص(٥٠٤).

[١] (المرفوع): سقطت من ط١.

(٢) رَفْعُ الفعل بعد (حتى) مشروط بثلاثة شروط:

الأول: كونه مسببًا عما قبلها.

الثاني: أن يكون زمن الفعل الواقع بعدها الحال لا الاستقبال على العكس من شرط النصب إلا أن الحال تارة يكون تحقيقًا، وتارةً يكون تقديرًا، فالأول: كقولك: سرت حتى أدخلُ البلد، إذا قلت ذلك وأنت في حال الدخول. وضابط الحال الحقيقية أن يكون ما بعدها مشروعا فيه حال التكلم. والثاني كالمثال المذكور إذا كان السير، والدخول قد مضيا، لكنك أردت حكاية الحال، وعلى هذا جاء الرفع في قوله تعالى: ﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولُ الرَّسُولُ﴾، ومعنى حكاية الحال: هو أن يفرض ما كان واقعًا في الزمن الماضي واقعًا في هذا الزمان، فيعبر عنه بالمضارع المرفوع.

الثالث: أن يكون ما قبلها تامًّا. انظر «شرح قطر الندى»، و«التصريح» (٢/ ٢٣٧)، و«المساعد» لابن عقيل (٣/ ١١٧-١١٨).

حَتَّى مَاءُ دِجْلَةَ أَشْكَلُ.

وَقِيلَ: هِيَ مَعَ المَاضِي جَارَّةٌ وَ(أَنْ) بَعْدَهَا مُضْمَرَةٌ، وَقَدْ مَضَى خِلَافُ الزَّجَّاجِ وَابْنِ دُرُسْتُوَيْهِ.

السَّادِسَةُ: (كَلَّا)، .....

فَمَا زَالَتِ القَتْلَى تَمُجُّ دِمَاءَهَا بِدِجْلَةَ حَتَّى مَاءُ دِجْلَةَ أَشْكَلُ[(١)]

وَقَدْ تَقَدَّمَ، وَقِيلَ: هِيَ مَعَ الجُمْلَةِ الفِعْلِيَّةِ المُصَدَّرَةِ بِالفِعْلِ المَاضِي جَارَّةٌ وَ[٢](أَنْ) بَعْدَهَا مُضْمَرَةٌ، وَالتَّقْدِيرُ فِي ﴿حَتَّىٰ عَفَواْ﴾: حَتَّى أَنْ عَفَوا، كَذَا قَالَ[٣] ابْنُ مَالِكٍ(٤)، قَالَ المُصَنِّفُ فِي «المُغْنِي»(٥): وَلَا أَعْرِفُ لَهُ فِي ذَلِكَ سَلَفًا، وَفِيهِ تَكَلُّفُ إِضْمَارٍ مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ. انتهى(٦)

وَقَدْ مَضَى خِلَافُ الزَّجَاجِ وَابْنِ دُرُسْتُوَيْهِ فِي الكَلَامِ عَلَى الجُمْلَةِ الابْتِدَائِيَّةِ.

■ الكَلِمَةُ السَّادِسَةُ مِمَّا جَاءَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ: **(كَلَّا)** -بِفَتْحِ الكَافِ وَتَشْدِيدِ اللَّامِ-.

---

(١) البيت تقدم استشهاد المصنف به على أن الجملة الواقعة بعد (حتى) الابتدائية مستأنفة، واستشهد به هنا على أن (حتى) الابتدائية قد تدخل على الجملة الاسمية كما تدخل على الفعلية، وتقدم الكلام على البيت، وما يتعلق به من معنى، ولغة، وإعراب، فراجعه إن شئت.

[٢] الواو: سقطت من طبعة مجاهد.

[٣] فِي المطبوع لمجاهد: (يقال) وَهُوَ تصحيف.

(٤) انظر «شرح التسهيل» (٣/ ١٦٦). (٥) «المغني» (١/ ١٢٨).

(٦) وقال أبوحيان: وقد وهم في ذلك -يعني ابن مالك- في زعمه أنها جارة، و(أن) بعدها مضمرة. «الهمع» (٢/ ٤٢٧).

فَيُقَالُ فِيهَا: حَرْفُ رَدْعٍ وَزَجْرٍ فِي نَحْوِ: ﴿فَيَقُولُ رَبِّيٓ أَهَٰنَنِ ۝١٦ كَلَّاۖ﴾، أَيِ: انْتَهِ عَنْ هَذِهِ المَقَالَةِ، وَحَرْفُ تَصْدِيقٍ فِي نَحْوِ: .....

❑ فَيُقَالُ فِيهَا تَارَةً: حَرْفُ رَدْعٍ[(١)] وَزَجْرٍ، وَهُوَ قَوْلُ الخَلِيلِ[(٢)]، وَسِيْبَوَيْهِ[(٣)]، وَجُمْهُورِ البَصْرِيِّينَ[(٤)]، كَالَّتِي فِي نَحْوِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَيَقُولُ رَبِّيٓ أَهَٰنَنِ ۝١٦ كَلَّاۖ[(٥)]﴾ [الفجر:١٦-١٧]، أَيِ: انْتَهِ وَانْزَجِرْ عَنْ هَذِهِ المَقَالَةِ، الَّتِي هِيَ الإِخْبَارُ بِأَنَّ تَقْدِيرَ الرِّزْقِ -أَيْ: تَضْيِيقَهُ- إِهَانَةٌ، فَقَدْ يَكُونُ كَرَامَةً لِتَأْدِيَتِهِ[٦] إِلَى سَعَادَةِ الآخِرَةِ.

❑ وَيُقَالُ فِيهَا تَارَةً: حَرْفُ جَوَابٍ وَتَصْدِيقٍ[(٧)] بِمَنْزِلَةِ (إِيْ)[(٨)] -بِكَسْرِ الهَمْزَةِ وَسُكُونِ اليَاءِ-، وَهُوَ قَوْلُ الفَرَّاءِ[(٩)]، وَالنَّضْرِ بْنِ شُمَيْلٍ[(١٠)]، فِي نَحْوِ:

(١) أي: نهى، وقوله: وزجر، من عطف المترادف، فالردع، والزجر بمعنى واحد. "الرضي" (٤/ ٥١٥).

(٢) انظر رأي الخليل في "الارتشاف" (٥/ ٢٣٧١)، و"المغني" (١/ ١٨٨)، و"الجنى الداني" ص(٥٢٥).

(٣) انظر "الكتاب" (٤/ ٢٣٥)، و"الارتشاف" (٥/ ٢٣٧١)، و"الجنى الداني" ص(٥٢٥)، و"شرح المفصل" (٩/ ١٦)، و"المغني" (١/ ١٨٨).

(٤) فهي عند هؤلاء لا معنى لها إلا ذلك. "المغني" (١/ ١٨٨).

(٥) فائدة: قال ابن هشام في "المغني" (١/ ١٨٩): الوارد منها في التنزيل ثلاثة وثلاثون موضعًا كلها في النصف الأخير. اهـ

[٦] فِي الأصل: (لتأدِّيه)، وَفِي ط٢: (ليؤدِّيَه).

(٧) قوله (جواب وتصديق) فيه قصور، فالأولى أن يزيد (ووعد بعد الطلب، وإعلام بعد الاستفهام) "المدابغي" (ل/ ٥٠).

(٨) أي: في المعنى، وفي الاستعمال قبل القسم. "المدابغي" (ل/ ٥٠).

(٩) انظر رأي الفراء في "المغني" (١/ ١٨٩).

(١٠) انظر رأيه في "الارتشاف" (٥/ ٢٣٧٠)، و"الجنى الداني" ص(٥٢٥)، و"المغني" =

﴿كَلَّا وَٱلْقَمَرِ﴾، وَالمَعْنَى: إِيْ وَالقَمَرِ، وَبِمَعْنَى (حَقًّا)، أَوْ (أَلَا) الاسْتِفْتَاحِيَّةِ عَلَى خِلَافٍ فِي ذَلِكَ، نَحْوُ: ﴿كَلَّا لَا تُطِعْهُ﴾، .....

﴿كَلَّا وَٱلْقَمَرِ﴾ [المدثر:٣٢] وَالمَعْنَى: إِيْ[(١)] وَالقَمَرِ.

❑ وَيُقَالُ تَارَةً فِيهَا: حَرْفٌ[(٢)] بِمَعْنَى (حَقًّا)[(٣)] أَوْ بِمَعْنَى (أَلَا) -بِفَتْحِ الهَمْزَةِ وَاللَّامِ المُخَفَّفَةِ- الاسْتِفْتَاحِيَّةِ عَلَى خِلَافٍ فِي ذَلِكَ، نَحْوُ: ﴿كَلَّا لَا تُطِعْهُ﴾ [العلق:١٩]. فَالمَعْنَى عَلَى الأَوَّلِ: حَقًّا لَا تُطِعْهُ، وَهُوَ قَوْلُ الكِسَائِيِّ[(٤)]، وَابْنِ الأَنْبَارِيِّ[(٥)] وَمَنْ وَافَقَهُمَا. وَعَلَى الثَّانِي: أَلَا لَا تُطِعْهُ، وَهُوَ

= (١/ ١٨٩)، و«الهمع» (٢/ ٦٠٢).

(١) فهي جواب وتصديق لقوله قبلُ: ﴿وَمَا يَعْلَمُ جُنُودَ رَبِّكَ إِلَّا هُوَ وَمَا هِيَ إِلَّا ذِكْرَىٰ لِلْبَشَرِ﴾[المدثر:٣١]، وأما قوله: ﴿وَٱلْقَمَرِ ۝٣٢ وَٱلَّيْلِ إِذْ أَدْبَرَ﴾[المدثر:٣٢-٣٣]، فهو قسم مستأنف. «الدسوقي» (١/ ٢٠١).

(٢) الأولى إبقاء كلام المصنف على ظاهره بدون تقرير حرف؛ ليشمل كونها اسمًا، وكونها حرفًا، فإن القائلين بأنها بمعنى (حقًّا) اختلفوا، فقال البعض: إنها باقية على حرفيتها، وقال البعض: إنها اسم. اهـ «عطار» (ل/ ٩٠).

(٣) قال الرضي في «شرح الكافية» (٤/ ٥١٥): وإن كانت بمعنى (حقًّا) لم يجز الوقف عليها؛ لأنها من تمام ما بعدها، ويجوز ذلك إذا كانت للردع لأنها ليست من تمام ما بعدها. اهـ

(٤) انظر رأي الكسائي في «الارتشاف» (٥/ ٢٣٧٠)، و«المغني» (١/ ١٨٩)، و«الجنى الداني» ص(٥٢٥)، و«الهمع» (٢/ ٦٠١).

(٥) هو عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله بن أبي سعيد، أبوالبركات، كمال الدين الأنباري، لازم ابن الشجري حتى برع، وصار من المشار إليهم في النحو، وله المؤلفات المشهورة، منها «الإنصاف في مسائل الخلاف» بين البصريين والكوفيين، و«حواشي الإيضاح»، وغيرهما، توفي سنة ٥٧٧ من الهجرة. انظر ترجمته في «بغية الوعاة» (٢/ ٨٦)، وانظر رأيه في «الإنصاف» (١/ ٤٠٢).

وَالصَّوَابُ الثَّانِي؛ لِكَسْرِ الهَمْزَةِ فِي نَحْوِ: ﴿كَلَّآ إِنَّ ٱلْإِنسَـٰنَ لَيَطْغَىٰٓ﴾.

قَوْلُ أَبِي حَاتِمٍ[1] وَالزَّجَّاجِ[2].

وَالصَّوَابُ الثَّانِي، وَهُوَ أَنَّهَا لِلاسْتِفْتَاحِ؛ لِكَسْرِ الهَمْزَةِ مِنْ (إِنَّ) بَعْدَهَا[3] فِي نَحْوِ: ﴿كَلَّآ إِنَّ ٱلْإِنسَـٰنَ لَيَطْغَىٰٓ﴾[العلق:٦] كَمَا تُكْسَرُ بَعْدَ (أَلَا) الاسْتِفْتَاحِيَّةِ، فِي نَحْوِ: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ﴾[يونس:٦٢] وَلَوْ كَانَتْ بِمَعْنَى (حَقًّا) لَفُتِحَتِ الهَمْزَةُ[4] بَعْدَهَا كَمَا تُفْتَحُ بَعْدَ (حَقًّا)، كَقَوْلِهِ:

أَحَقًّا أَنَّ جِيرَتَنَا اسْتَقَلُّوا[5] ... ...

---

(١) هو سهيل بن محمد بن عثمان بن القاسم، أبوحاتم السِّجستاني، من ساكني البصرة، كان إمامًا في علوم القرآن، واللغة، والشعر، قرأ كتاب سيبويه على الأخفش مرتين، صنف إعراب القرآن، ولحن العوام، والمقصور والممدود، وغيرها، توفي سنة ٢٥٠ من الهجرة. انظر ترجمته في "بغية الوعاة" (١/ ٦٠٦)، وانظر رأيه في "الارتشاف" (٥/ ٢٣٧٠)، و"المغني" (١/ ١٨٩)، و"الجنى الداني" ص(٥٢٥)، و"الهمع" (٢/ ٦٠١). قال ابن هشام في "المغني" (١/ ١٨٩): وقول أبي حاتم عندي أولى؛ لأنه أكثر اطرادًا. وقال أبوحيان: ولم يتقدمه إلى ذلك أحد، ووافقه على ذلك الزجاج وغيره. اهـ "الهمع" (٢/ ٦٠١).

(٢) انظر رأي الزجاج في "الارتشاف" (٥/ ٢٣٧٠)، و"المغني" (١/ ١٨٩)، و"الجنى الداني" ص(٥٢٥)، و"الهمع" (٢/ ٦٠١).

(٣) ولأن تفسير حرف بحرف أولى من تفسير حرف باسم. "المغني" (١/ ١٨٩).

(٤) لكن الهمزة لم تفتح بعدها كما يشهد به موارد الاستعمال، فلم تكن بمعنى (حقًّا) يعني: أن (حقًّا) تفتح الهمزة بعدها، وقد قلتم أن (كلا) بمعناها، فمقتضاه أن تفتح الهمزة بعدها، ثم لما كان هذا البيان نظريًّا استشهد بقول الشاعر: أحقًّا أن جيرتنا استقلوا.

(٥) هذا صدر بيت وعجزه: فنيتنا ونيتهم فريق.

التخريج: البيت منسوب للمُفَضَّلِ النُّكْرِي في "شرح أبيات سيبويه" (٢/ ٢٠٨)، وفي "شرح شواهد المغني" (١/ ١٧٠-١٧١)، وللعبدي في "الكتاب" (٣/ ١٣٦)، و"الخزانة" (١٠/ ٢٩٩)، وبلا نسبة في "مغني اللبيب" (١/ ٥٥)، و"شرح التسهيل" (٢/ ٢٣)، =

بِفَتْحِ الهَمْزَةِ، وَيُدْفَعُ بِأَنَّهُ إِنَّمَا لَمْ[١] تُفْتَحْ هَمْزَةُ (إِنَّ) بَعْدَ (كَلَّا) إِذَا كَانَتْ بِمَعْنَى (حَقًّا)؛ لِأَنَّهَا حَرْفٌ لَا يَصْلُحُ لِلخَبَرِيَّةِ صَلَاحِيَّةَ (حَقًّا) لَهَا[٢].

= و«الهمع» (٢/ ٥٨٨)، و«الأشموني» (١/ ٢٧٨)، و«لسان العرب» (فرق)، و«تاج العروس» (فرق)، و«أمالي ابن الشجري» (٣/ ١٩٧).

اللغة: الجيرة: بكسر الجيم جمع جار. **استقلوا**: ذهبوا وارتحلوا. **فنيتنا**: النية: الموضع الذي ينوي المسافر الرحيل إليه. **فريق**: مُتَفَرِّقة.

الإعراب: أحقًّا: الهمزة حرف استفهام. **حقًّا**: منصوب على الظرفية المجازية عند سيبويه والجمهور، والأصل: أفي حق هذا الأمر، وهذا هو الصحيح، بدليل التصريح بحرف الجر في بيت فائد بن المنذر:

أفي حق أني مُغْرَمٌ بكِ هائمٌ وأنكِ لا خَلٌّ هواكِ ولا خمرُ

وقال المبرد: انتصب على المصدرية، والتقدير: أحق حقًّا.

أن جيرتنا: أن مع اسمها، وخبرها جملة (استقلوا)، والمصدر المؤول من أن وما دخلت عليه -على رأي سيبويه- في محل رفع مبتدإ، وخبره الظرف المتقدم عليه، والتقدير: أفي حق استقلال جيرتنا، أو يكون المصدر المؤول في محل رفع فاعلًا بالظرف، لاعتماده. قال العيني: وهو الأوجه، وعلى رأي المبرد: المصدر المؤول في محل رفع فاعل بالفعل المحذوف، والتقدير: أحقَّ حقًّا استقلال جيرتنا.

الشاهد فيه: فتح همزة (إن) بعد (حقًّا)، ولو كانت (كلا) بمعناها لفتحت الهمزة بعدها، ولكنها لم تفتح كما رأيت في الآية ﴿كَلَّآ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَيَطْغَىٰٓ﴾ [العلق:٦].

[١] (لَمْ): سقطت من ط١.

(٢) وحاصل الدفع الذي أشار إليه الشارح، أنه يفرق بين (كلَّا) التي بمعنى (حقًّا) وبين (حقًّا)، حيث فتحت الهمزة بعد الثانية، وكسرت بعد الأولى بأن المفتوحة في تأويل مفرد مبتدإ يحتاج إلى خبر، وليس في الكلام إلا حقًّا، أو كلَّا، (فحقًّا) تصلح للخبرية، و(كلَّا) لا تصلح للخبر، فصح الفتح عقب الأولى بخلاف الثانية، فإنه وجب الكسر لتكون (إنّ) وصلتها جملة تامة. «المدابغي» (ل/ ٥٠).

السَّابِعَةُ: (لَا)، فَتَكُونُ نَافِيَةً، وَنَاهِيَةً، وَزَائِدَةً، فَالنَّافِيَةُ تَعْمَلُ فِي النَّكِرَاتِ عَمَلَ (إِنَّ) كَثِيرًا، نَحْوُ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَعَمَلَ (لَيْسَ) قَلِيلًا

■ الكَلِمَةُ السَّابِعَةُ مِمَّا جَاءَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ: (لَا): فَتَكُونُ تَارَةً نَافِيَةً، وَتَارَةً نَاهِيَةً، وَتَارَةً زَائِدَةً.

فَالنَّافِيَةُ[1] تَعْمَلُ فِي النَّكِرَاتِ[2]:

❑ فَتَعْمَلُ[3] عَمَلَ (إِنَّ) كَثِيرًا فَتَنْصِبُ الاسْمَ[4] وَتَرْفَعُ الخَبَرَ؛ إِذَا أُرِيدَ بِهَا نَفْيُ الجِنْسِ عَلَى سَبِيلِ التَّنْصِيصِ، نَحْوُ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، فَ(إِلَهَ) اسْمُهَا، وَخَبَرُهَا مَحْذُوفٌ تَقْدِيرُهُ (لَنَا) وَنَحْوُهُ.

❑ وَتَارَةً تَعْمَلُ عَمَلَ (لَيْسَ) قَلِيلًا[5]، فَتَرْفَعُ الاسْمَ وَتَنْصِبُ الخَبَرَ؛

---

(١) هذه (الفاء) لتفصيل الأحكام، كما أن الفاء الأولى في صدر الكلام لتفصيل الوجوه والأقسام. «الكافيجي» (٣٢٦).

(٢) كما هو مذهب البصريين؛ لأنها لنفي فيه شمول، وهو لا يحصل إلا إذا دخلت على النكرة، بخلاف (ما)، فإنها لمجرد النفي، فتدخل على النكرة والمعرفة، وأجاز الكوفيون إعمال (لا) في معرفة نحو: لا أبا حسن، وأجيب عنه بأنه على تقدير التنكير. اهـ «عطار» (ل/ ٩١)، و«الارتشاف» (٣/ ١٣٠٦).

[3] (فتعمل): سقطت من ط١، ط٢، (أ).

(٤) لفظا، أو محلًّا.

(٥) إعمالها عمل (ليس) على قلة هو مذهب سيبويه رَحِمَهُ اللهُ، واشترط في إعمالها عمل (ليس) تنكير معمولها قال رَحِمَهُ اللهُ في «الكتاب» (٢/ ٢٩٦): وجعلت -وليس ذلك بالأكثر- بمنزلة (ليس)... وأنها لا تعمل في المعرفة، فمن ذلك قول سعد بن مالك:

مـــن صـــدَّ عـــن نيرانهـــا فأنـــا ابـــن قـــيس لا بـــراحُ

وانظر «شرح التسهيل» (١/ ٣٧٦)، و«اختيارات أبي حيان» (٢/ ٦٣٦)، وما بعدها.

كَقَوْلِهِ:

تَعَزَّ فَلَا شَيْءٌ عَلَى الأَرْضِ بَاقِيَا وَلَا وَزَرٌ مِمَّا قَضَى اللهُ وَاقِيَا

إِذَا أُرِيدَ بِهَا نَفْيُ الجِنْسِ عَلَى سَبِيلِ الظُّهُورِ[1]، أَوْ أُرِيدَ بِهَا نَفْيُ الوَاحِدِ[2].

فَالأَوَّلُ كَقَوْلِهِ:

تَعَزَّ فَلَا شَيْءٌ عَلَى الأَرْضِ بَاقِيَا وَلَا وَزَرٌ مِمَّا قَضَى اللهُ وَاقِيَا[3]

---

(١) الفرق بين التنصيص والظهور أن التنصيص: جعل اللفظ دالًّا على المعنى مع عدم الاحتمال لشيء آخر، والظهور: كون اللفظ دالًّا على المعنى مع الاحتمال لشيء آخر. اهـ «عطار» (ل/ ٩٢).

(٢) وتعيين نفي الجنس، أو الوحدة منها بالقصد والقرائن. «حاشية أبي النجا» ص(٩٢).

(٣) **التخريج**: البيت لم يسمَّ قائله. انظر «شرح شواهد المغنى» (٢/ ٦١٢)، و«الأشموني» (١/ ٢٥٣)، و«التصريح» (١/ ١٩٩)، و«المغني» (١/ ٢٣٩)، و«الهمع» (١/ ٤٥٦)، و«البحر المحيط» (٢/ ٨٨)، و«شرح التسهيل» (١/ ٣٧٦)، و«الجنى الداني» ص(٣٠١)، وشرح «شواهد ابن عقيل» ص(٥٨).

اللغة: **تعزَّ**: أمر من التعزي، وهو التصبر والتسلي. **الوزر**: الملجأ، والواقي، والحافظ. **واقيًا**: اسم فاعل من الوقاية، وهي الرعاية، والحفظ.

المعنى: تَسَلَّ وتَصَبَّر على ما أصابك من المصيبة، أو المصائب؛ لأنه لا يدوم شيء على وجه الأرض، وليس هناك ملجأ يلتجي إليه الشخص مما قضاه وقدره عليه الله سبحانه وتعالى.

الإعراب: **تعزَّ**: تفعل أمر مبني على حذف الألف نيابة عن السكون، والفتحة قبلها دليل عليها، وفاعله ضمير مستتر تقديره أنت. **فلا**: **الفاء**: للتعليل. **لا**: نافية حجازية تعمل عمل ليس. **شيء**: اسمها. **على الأرض**: جار ومجرور متعلق بـ(باقيا)، ويجوز أن يتعلق الجار والمجرور بصفة لـ(شيء). **باقيًا**: خبر لا، **ولا**: **الواو**: حرف عطف. **لا**: نافية حجازية أيضًا. **وزر**: اسمها. **مما**: جار ومجرور متعلق بـ(واقيا). **قضى الله**: فعل وفاعل، والجملة صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، والعائد محذوف، تقديره (قضاه الله)، وهو مفعول (قضى). **واقيًا**: خبر لا. =

وَالنَّاهِيَةُ تَجْزِمُ المُضَارِعَ، نَحْوُ: ﴿وَلَا تَمْنُن﴾ ﴿فَلَا يُسْرِف فِّي ٱلْقَتْلِ﴾.

وَالثَّانِي كَقَوْلِكَ: لَا رَجُلٌ قَائِمًا بَلْ رَجُلَانِ.

❑ وَالنَّاهِيَةُ تَجْزِمُ الفِعْلَ المُضَارِعَ، سَوَاءٌ أُسْنِدَ إِلَى مُخَاطَبٍ أَوْ غَائِبٍ، فَالأَوَّلُ نَحْوُ: ﴿وَلَا تَمْنُن[١]﴾[المدثر:٦]، وَالثَّانِي نَحْوُ: ﴿فَلَا يُسْرِف فِّي ٱلْقَتْلِ﴾[الإسراء:٣٣]، وَيَقِلُّ إِسْنَادُهُ لِلْمُتَكَلِّمِ مَبْنِيًّا لِلمَفْعُولِ، نَحْوُ: (لَا أُخْرَجْ) وَ(لَا نُخْرَجْ[٢])، وَيَنْدُرُ جِدًّا فِي المَبْنِيِّ لِلفَاعِلِ(٣).

وَالفَرْقُ بَيْنَ النَّافِيَةِ وَالنَّاهِيَةِ مِنْ حَيْثُ اللَّفْظُ: اخْتِصَاصُ النَّاهِيَةِ بِالمُضَارِعِ وَجَزْمِهِ بِخِلَافِ النَّافِيَةِ.

= **الشاهد فيه:** (لا شيء باقيًا، ولا وزر واقيًا) حيث أعمل (لا) في الموضعين عمل (ليس)، وهي في البيت لنفي الجنس على سبيل الظهور.

[١] فِي ط٢: (ولا تمش). [٢] فِي ط٢: (تخرج) وَهُوَ تصحيف.

(٣) كقول الشاعر: إذا ما خرجنا من دمشق فلا نعدْ، وقوله:

لا أَعْرِفَنْ رَبْرَبًا حُورًا مَدَامِعُها مردَّفاتٍ على أعقاب أكوارِ

ونحو قولهم: لا أَرَيَنَّكَ هنا، فقد طلب المتكلم من نفسه أنه لا يرى المخاطب في ذلك المكان القريب، ومنه حديث أبي حميد الساعدي مرفوعًا: «**لا أعرفنَّ أحدًا منكم لقي الله يحمل بعيرًا له رغاء، أو بقرة لها خوار، أو شاة تيعر...**» الحديث، ومنه حديث أبي رافع عند الترمذي وأبي داود: «**لا ألفين أحدكم متكئًا على أريكته، يأتيه الأمر من أمري مما أمرت به أو نهيت عنه، فيقول: لا ندري ما وجدنا في كتاب الله اتبعناه**» . انظر: "المغني مع الدسوقي" (١/ ٢٥٥)، و"الرضي" (٤/ ٨٩)، و"الارتشاف" (٤/ ١٨٥٨)، و"التصريح" (٢/ ٢٤٥)، و"الأشموني" (٤/ ٣).

والفرق بين المبني للفاعل والمبني للمفعول أن المبني للمفعول فيه النهي في الحقيقة لغير المتكلم، إذ المعنى (لا يخرجني أحد، ولا يخرجنا أحد)، فالنهي في الحقيقة للغائب، بخلاف المبني للفاعل، فإن النهي فيه للمتكلم، والشخص لا ينهى نفسه حقيقة. اهـ "المدابغي" (ل/ ٥٠).

وَالزَّائِدَةُ دُخُولُهَا كَخُرُوجِهَا، نَحْوُ: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾، أَيْ: أَنْ تَسْجُدَ، كَمَا جَاءَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ.

وَمِنْ حَيْثُ المَعْنَى: أَنَّ الكَلَامَ مَعَ النَّاهِيَةِ طَلَبِيٌّ وَمَعَ النَّافِيَةِ خَبَرِيٌّ.

❑ وَالزَّائِدَةُ[1] هِيَ الَّتِي دُخُولُهَا فِي الكَلَامِ كَخُرُوجِهَا[2]، وَفَائِدَتُهَا التَّقْوِيَةُ وَالتَّوْكِيدُ، نَحْوُ: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾[الأعراف:١٢][3] فِي سُورَةِ الأَعْرَافِ، أَيْ: أَنْ تَسْجُدَ، كَمَا جَاءَ: ﴿أَن تَسْجُدَ﴾[ص:٧٥] بِدُونِ (لَا) مُصَرَّحًا بِهِ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ فِي سُورَةِ (ص).

---

(١) الزائدة ثلاثة أقسام:

الأول: أن تكون زائدة من جهة اللفظ فقط كقولهم: جئت بلا زاد، وغضبت من لا شيء، فـ(لا) في ذلك زائدة من جهة اللفظ، لوصول عمل ما قبلها إلى ما بعدها، وليست زائدة من جهة المعنى؛ لأنها تفيد النفي.

الثاني: أن تكون زائدة لتوكيد النفي، نحو: ما يستوي زيد ولا عمرو، ومنه قوله تعالى: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾[الفاتحة:٧].

الثالث: أن تكون زائدة، دخولها كخروجها، وهذا مما لا يقاس عليه، ومنه قول الشاعر:

تذكرتُ ليلى فاعترتني صبابةٌ وكاد ضميرُ القلب لا يتقطعُ

انظر "الجنى الداني" ص(٣٠٦-٣٠٧).

(٢) يعني: باعتبار أصل المعنى، وإلا فكل زائد يفيد دخوله التأكيد، وخروجه يخل بهذه الفائدة، فليس دخوله كخروجه بهذا الاعتبار. "المدابغي" (ل/ ٥٠).

(٣) ومثل هذه الآية قوله تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ إِذْ رَأَيْتَهُمْ ضَلُّوا ۝ أَلَّا تَتَّبِعَنِ﴾[طه:٩٢-٩٣]، قال الدماميني في الآية التي ذكرها المصنف: ويحتمل عدم الزيادة بتضمين (منع) معنى (حَمَلَ)، أي: ما حملك على عدم السجود. ومثلها أيضًا قوله تعالى: ﴿لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾ [الحديد:٢٩] نصَّ على ذلك الأئمة. "حاشية الأمير على المغني" (١/ ٢٠٠)، و"الجنى الداني" ص(٣٠٨).

النَّوْعُ الرَّابِعُ: مَا جَاءَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَوْجُهٍ

وَهُوَ أَرْبَعٌ:

إِحْدَاهَا: (لَوْلَا):

فَيُقَالُ فِيهَا تَارَةً: حَرْفٌ يَقْتَضِي امْتِنَاعَ جَوَابِهِ لِوُجُودِ شَرْطِهِ،

النَّوْعُ الرَّابِعُ: مَا جَاءَ مِنَ الكَلِمَاتِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَوْجُهٍ، وَهُوَ أَرْبَعٌ:

■ **إِحْدَاهَا: (لَوْلَا):**

❑ فَيُقَالُ فِيهَا تَارَةً: حَرْفٌ يَقْتَضِي امْتِنَاعَ جَوَابِهِ لِوُجُودِ شَرْطِهِ[1]،

---

(١) قال الدماميني: ومن مشكلات (لولا) قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكَ وَرَحْمَتُهُۥ لَهَمَّت طَّآئِفَةٌ مِّنْهُمْ أَن يُضِلُّوكَ﴾[النساء:١١٣]، وذلك لأن القاعدة في (لولا) أن يكون جوابها ممتنعًا، وقضية ذلك أن ينتفي الهم لوجود الفضل، وقد هموا، وجوابه: أن المعنى ولولا فضل الله عليك ورحمته لأضلوك إذ هموا، وأنت غير مطلع على حقيقة الحال، أي: فحذف الجواب، وأقام سببه مقامه، وقيل: المنفي الهمُّ المؤثر الضار، أو أن همهم نزل منزلة العدم، بدليل: ﴿وَمَا يُضِلُّونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمْ وَمَا يَضُرُّونَكَ مِن شَىْءٍ﴾. «المدابغي» (ل/ ٥١)، و«الدسوقي» (١/ ٢٧٨).

فائدة: يجوز حذف جواب (لولا) للدلالة عليه، إما من المعنى، وإما من لفظ يتقدم على (لولا) يدُلُّ على الجواب، فالأول نحو قوله: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ وَأَنَّ ٱللَّهَ تَوَّابٌ حَكِيمٌ﴾[النور:١٠]، أي: لآخذكم، ومثال الثاني: ﴿وَهَمَّ بِهَا لَوْلَآ أَن رَّءَا بُرْهَـٰنَ رَبِّهِۦ﴾[يوسف:٢٤]، أي: لهمَّ بها، وقوله: ﴿إِن كَادَتْ لَتُبْدِى بِهِۦ لَوْلَآ أَن رَّبَطْنَا عَلَىٰ قَلْبِهَا﴾[القصص:١٠]، أي: لأبدت به. اهـ «الارتشاف» (٤/ ١٩٠٦).

وَتَخْتَصُّ بِالجُمْلَةِ الاسْمِيَّةِ المَحْذُوفَةِ الخَبَرِ غَالبًا، نَحْوُ: (لَوْلَا زَيْدٌ لَأَكْرَمْتُكَ)،

وَتَخْتَصُّ بِالجُمْلَةِ الاسْمِيَّةِ[1] المَحْذُوفَةِ الخَبَرِ[2] وُجُوبًا غَالبًا؛ وَذَلِكَ إِذَا كَانَ الخَبَرُ كَوْنًا مُطْلَقًا، نَحْوُ: (لَوْلَا زَيْدٌ -أَيْ: مَوْجُودٌ- لَأَكْرَمْتُكَ)[3]؛ امْتَنَعَ

---

(١) قال الرضي في "شرح الكافية" (١/ ٢٤٤): وربما دخلت (لولا) هذه على الفعلية، قال الشاعر:

قالت أمامةُ لما جئت زائرها ... هلا رميت ببعض الأسهم السود

لا دَرَّ درُّك إني قد رميتهمُ ... لولا حُدِدْتُ ولا عذرى لمحدود

وجواب هذه محذوف تقديره: (فإني قد رميتهم).

(٢) أشار المصنف بقوله: المحذوفة الخبر، للرد على ابن الطراوة حيث زعم أن جواب (لولا) يكون خبر المبتدإ دائمًا، فلا يكون محذوفًا عنده، ويرده أنه لا رابط بينهما، أي: بين المبتدإ وجواب لولا حتى يكون خبرًا عنه. "حاشية عطار" (ل/٩٣)، و"المغني مع الدسوقي" (١/ ٢٧٩). وأشار بقوله: غالبًا أيضًا لرد ما زعمه الجمهور من أن الخبر بعدها واجب الحذف دائمًا، وما اختاره المصنف هو ما ذهب إليه الرماني، وابن الشجري، والشلوبين، فذهبوا إلى أن الخبر بعد (لولا) ليس بواجب الحذف على الإطلاق، بل فيه تفصيل، وهو أنه إن كان كونًا مطلقًا غير مقيد وجب حذفه، نحو: لولا زيد لأكرمتك؛ لأن تقديره: موجود، أو نحوه. وإن كان مقيدًا ولا دليل يدل عليه وجب إثباته، كقوله ﷺ: «لولا قومك حديثو عهد بكفر، لبنيت الكعبة على قواعد إبراهيم»، وإن كان مقيدًا وله دليل يدل عليه جاز إثباته وحذفه، كقولك: لولا أنصار زيد لهلك، أي: نصروه أو حَمَوْه، فهذا يجوز إثباته؛ لكونه مقيدًا، وحذفه للدليل الدال عليه، واختار ابن مالك هذا المذهب وجعل قول المعري:

يذيبُ الرعبُ منه كل عضبٍ ... فلولا الغمد يُمْسِكُه لسالا

مما يجوز فيه الإثبات والحذف. اهـ "الجنى الداني" ص(٥٤٢-٥٤٣).

(٣) فائدة: الأكثر في جواب (لولا) الماضي المثبت الاقتران باللام، كقوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكَ وَرَحْمَتُهُۥ لَهَمَّت طَّآئِفَةٌ﴾ [النساء:١١٣]، و﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ [سبأ:٣١]. قال ابن عقيل في "المساعد": (٣/ ٢٢٣): ولم يجئ في القرآن بغير اللام.اهـ ويقل حذفها، قال الشاعر:

=

وَمِنْهُ (لَوْلَايَ لَكَانَ كَذَا)، أَيْ: لَوْلَا أَنَا مَوْجُودٌ.

وَتَارَةً: حَرْفُ تَحْضِيضٍ وَعَرْضٍ، أَيْ: طَلَبٍ بِإِزْعَاجٍ أَوْ بِرِفْقٍ، فَتَخْتَصُّ

الإِكْرَامُ الَّذِي هُوَ الجَوَابُ لِوُجُودِ زَيْدٍ الَّذِي هُوَ الشَّرْطُ، وَمِنْهُ أَيْ: وَمِنْ دُخُولِهَا عَلَى الجُمْلَةِ الاسْمِيَّةِ المَحْذُوفَةِ الخَبَرِ: (لَوْلَايَ لَكَانَ كَذَا)، أَيْ: لَوْلَا أَنَا مَوْجُودٌ، فَأَقَامَ المُتَّصِلَ مُقَامَ المُنْفَصِلِ، وَحَذَفَ الخَبَرَ لِكَوْنِهِ كَوْنًا مُطْلَقًا، هَذَا مَذْهَبُ الأَخْفَشِ[1]، وَذَهَبَ سِيْبَوَيْهِ إِلَى أَنَّ (لَوْلَا) جَارَّةٌ لِلضَّمِيرِ كَمَا تَقَدَّمَ، وَمِنْ غَيْرِ الغَالِبِ: (لَوْلَا زَيْدٌ سَالَمَنَا مَا سَلِمَ).

❑ وَيُقَالُ فِيهَا تَارَةً: حَرْفُ تَحْضِيضٍ -بِمُهْمَلَةٍ فَمُعْجَمَتَيْنِ-، وَتَارَةً: حَرْفُ عَرْضٍ[2] -بِسُكُونِ الرَّاءِ- أَيْ: طَلَبٍ بِإِزْعَاجٍ فِي التَّحْضِيضِ، أَوْ طَلَبٍ بِرِفْقٍ فِي العَرْضِ، عَلَى التَّرْتِيبِ[3]، فَتَخْتَصُّ فِيهِمَا[4] بِالجُمْلَةِ الفِعْلِيَّةِ

= لولا الحياءُ وباقي الدين عبتكما ببعض ما فيكما إذ عبتما عَوري

والأكثر في المنفي التجرد من اللام، كقوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ مَا زَكَىٰ مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ أَبَدًا﴾[النور:٢١]، ويقل الاقتران باللام، كقول الشاعر:

لولا رجاءُ لقاء الظاعنين لما أبقت نواهم لنا روحًا ولا جسدا

انظر "الجنى الداني" (ص٥٤١-٥٤٢)، و"المساعد" (٣/ ٢٢٢-٢٢٣).

(١) أي: إقامة المتصل مقام المنفصل، أما كون الضمير في محل رفع فمتفق عليه. "المدابغي" (ل/ ٥١).

(٢) قال أبوحيان: والعرض والتحضيض متقاربان، والجامع بينهما التنبيه على الفعل إلا أن التحضيض فيه زيادة تأكيد وحث على الفعل، فكل تحضيض عرض؛ لأنك إذا حضضته على فعل فقد عرضته عليه؛ ولذلك يقال في (هلَّا) عرض؛ إذ لا يخلو منه. اهـ"الهمع" (٢/ ٣٩٠).

(٣) أي: اللف والنشر المرتب. "المدابغي" (ل/ ٥١).

(٤) أي: في العرض والتحضيض.

بِالمُضَارِعِ أَوْ بِمَا فِي تَأْوِيلِهِ، نَحْوُ: ﴿لَوْلَا تَسْتَغْفِرُونَ ٱللَّهَ﴾، ﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ﴾.

وَحَرْفُ تَوْبِيخٍ، فَتَخْتَصُّ بِالمَاضِي، نَحْوُ: ﴿فَلَوْلَا نَصَرَهُمُ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ قُرْبَانًا ءَالِهَةًۖ﴾.

المَبْدُوءَةِ بِالمُضَارِعِ أَوْ بِمَا فِي تَأْوِيلِهِ[1]، فَالتَّحْضِيضُ نَحْوُ: ﴿لَوْلَا تَسْتَغْفِرُونَ ٱللَّهَ﴾ [النمل:٤٦] أَيِ: اسْتَغْفِرُوهُ وَلَابُدَّ، وَنَحْوُ: ﴿لَوْلَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ﴾ [الفرقان:٧] فَـ﴿أُنزِلَ﴾ مُؤَوَّلٌ بِالمُضَارِعِ أَيْ: يُنْزَلُ[2]. وَالعَرْضُ نَحْوُ: (لَوْلَا تَنْزِلُ عِنْدَنَا فَتُصِيبَ خَيْرًا)، وَنَحْوُ: ﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ﴾ [المنافقون:١٠] فَـ﴿أَخَّرْتَنِيٓ﴾ مُؤَوَّلٌ بِالمُضَارِعِ أَيْ: تُؤَخِّرُنِي.

❑ وَيُقَالُ فِيهَا تَارَةً: حَرْفُ تَوْبِيخٍ، مَصْدَرُ وَبَّخَهُ أَيْ: عَيَّرَهُ بِفِعْلِهِ القَبِيحِ، فَتَخْتَصُّ بِالجُمْلَةِ الفِعْلِيَّةِ المَبْدُوءَةِ بِالمَاضِي، نَحْوُ: ﴿فَلَوْلَا نَصَرَهُمُ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ قُرْبَانًا ءَالِهَةًۖ﴾ [الأحقاف:٢٨][3]، أَيْ: فَهَلَّا نَصَرَهُمْ.

---

(١) وهو الماضي لفظًا، الذي معناه الاستقبال. «الدسوقي» (١/ ٢٧٩).

(٢) بالبناء للمجهول. «المدابغي» (ل/ ٥١).

(٣) ومثلها قوله تعالى: ﴿لَّوْلَا جَآءُو عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَآءَۚ﴾[النور:١٣]، أي: لا ينبغي عدم المجيء بأربعة شهداء يشهدون على الزنا، فالقصد توبيخهم على ترك الإشهاد عليه فيما مضى. ومثلها: ﴿وَلَوْلَآ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُم مَّا يَكُونُ لَنَآ أَن نَّتَكَلَّمَ بِهَٰذَا﴾[النور:١٦]، فالقصد توبيخهم على عدم قولهم ذلك. «الدسوقي» (١/ ٢٧٩-٢٨٠)، وإعراب ﴿قُرْبَانًا﴾ في الآية التي ذكرها المصنف: مفعول ثانٍ لـ﴿ٱتَّخَذُواْ﴾، والمفعول الأول محذوف، والتقدير: اتخذوهم، وهو العائد على الموصول، و﴿ءَالِهَةً﴾ بدل من ﴿قُرْبَانًا﴾، وهناك أوجه أخرى في إعراب هذه الآية.

قِيْلَ: وَتَكُونُ حَرْفَ اسْتِفْهَامٍ، نَحْوُ: ﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ﴾، ﴿لَوْلَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ﴾، قَالَهُ الهَرَوِيُّ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهَا فِي الأُولَى لِلعَرْضِ، وَفِي الثَّانِيَةِ لِلتَحْضِيضِ. وَزَادَ مَعْنًى آخَرَ وَهُوَ أَنْ تَكُونَ بِمَنْزِلَةِ (لَمْ)، .....

❑ قِيْلَ:[1] وَتَكُونُ (لَوْلَا) حَرْفَ اسْتِفْهَامٍ تَخْتَصُّ بِالمَاضِي، نَحْوُ: ﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ﴾ [المنافقون:١٠]، ﴿لَوْلَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ﴾ [الفرقان:٧]، قَالَهُ أَحْمَدُ أَبُوعُبَيْدَةَ الهَرَوِيُّ[2]، وَالمَعْنَى: هَلْ أَخَّرْتَنِي، وَهَلْ أُنْزِلَ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهَا -أَيْ: (لَوْلَا)- فِي الآيَةِ الأُولَى وَهِيَ: ﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ﴾ لِلعَرْضِ كَمَا تَقَدَّمَ، وَفِي الآيَةِ الثَّانِيَةِ وَهِيَ ﴿لَوْلَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ﴾ لِلتَحْضِيضِ[3]، أَيْ: هَلَّا أُنْزِلَ.

وَزَادَ الهَرَوِيُّ مَعْنًى آخَرَ[4] وَهُوَ أَنْ تَكُونَ (لَوْلَا) نَافِيَةً بِمَنْزِلَةِ (لَمْ)[5]

---

(١) وهذا الوجه الرابع من أوجه (لولا)، ولكن كما ترى ذكره ابن هشام بصيغة التمريض لتضعيفيه له.

(٢) وهو أحمد بن محمد بن عبد الرحمن الباشاني صاحب "الغريبين"، وله أيضا كتاب "ولاة هَراة"، مات سنة ٤٠١هـ. انظر "بغية الوعاة" (١/ ٣٧١)، وانظر رأيه في "المغني" (١/ ٢٧٥).

(٣) وقال في "المغني": الظاهر أن الأولى للعرض، وأن الثانية مثل ﴿لَّوْلَا جَآءُو عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَآءَ﴾ [النور:١٣].اهـ قال الدسوقي (١/ ٢٨٠): أي: فهي للتوبيخ، بدليل أن الآتي بعدها ماض، فالمعنى ما كان ينبغي عدم نزول ملك معه يكون نذيرًا معه، فهم وبخوا النبي ﷺ على عدم إتيانه لهم بالملائكة، لكن الظاهر أنها للتحضيض، أي: أنهم طلبوا منه الإتيان لهم بالملائكة طلبًا قويًّا، ويدل لذلك الآية الأخرى ﴿لَّوْ مَا تَأْتِينَا بِٱلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾ [الحجر:٧]. اهـ

(٤) أي: زائدًا على المعاني الأربعة، فيكون وجوه استعمالاتها خمسة عنده، وفي قوله: (زاد) إشارة إلى أنه مخترع من عنده، لا أصل له ولا يلتفت إليه، فيكون مردودًا.

(٥) أي: في الدلالة على النفي في الزمن الماضي.

وَجَعَلَ مِنْهُ: ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ﴾، أَيْ: لَمْ تَكُنْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ المُرَادَ فَهَلَّا، وَهُوَ قَوْلُ الأَخْفَشِ، وَالكِسَائِيِّ، وَالفَرَّاءِ، وَيُؤَيِّدُهُ أَنَّ فِي حَرْفِ أُبَيٍّ وَعَبْدِاللهِ بْنِ مَسْعُودٍ: ﴿فَهَلَّا﴾، وَيَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ مَعْنَى النَّفْيِ الَّذِي ذَكَرَهُ الهَرَوِيُّ؛ لِأَنَّ اقْتِرَانَ التَّوْبِيخِ بِالفِعْلِ المَاضِي يُشْعِرُ بَانْتِفَاءِ وُقُوعِهِ.

وَجَعَلَ مِنْهُ أَيْ: مِنَ النَّفْيِ(١)[٢]: ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ﴾[يونس:٩٨] أَيْ: لَمْ تَكُنْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ، وَهَذَا بَعِيدٌ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ المُرَادَ بِـ(لَوْلَا) هُنَا التَّوْبِيخُ(٣)، وَالمَعْنَى: فَهَلَّا، وَهُوَ قَوْلُ الأَخْفَشِ وَالكِسَائِيِّ وَالفَرَّاءِ(٤)، وَيُؤَيِّدُهُ أَنَّ فِي حَرْفِ أُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ وَحَرْفِ عَبْدِاللهِ بْنِ مَسْعُودٍ -أَيْ: فِي قِرَاءَتِهِمَا(٥)-: ﴿فَهَلَّا﴾، وَيَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ المَعْنَى الَّذِي ذَكَرْنَاهُ -وَهُوَ التَّوْبِيخُ-، مَعْنَى النَّفْيِ الَّذِي ذَكَرَهُ الهَرَوِيُّ؛ لِأَنَّ اقْتِرَانَ التَّوْبِيخِ بِالفِعْلِ المَاضِي يُشْعِرُ بَانْتِفَاءِ وُقُوعِهِ(٦).

---

(١) لو قال: أي: من (لولا) التي للنفي، لكان أوضح. قاله الشنواني انظر «المدابغي» (ل/ ٥١).

[٢] فِي ط٢: (من المنفي).

(٣) والموبخ عليه ترك التوبة عن الكفر. «الدسوقي» (١/ ٢٨٠).

(٤) انظر رأي الأخفش، والكسائي، والفراء في «المغني» (١/ ٢٧٥)، وانظر أيضا رأي الفراء في كتابه «معاني القرآن» (١/ ٣٤٤).

(٥) تفسير لحرف في الموضعين. «عطار» (ل/ ٩٤).

(٦) أي: وقوع الفعل، وحينئذ فلا يكون النفي معنى موضوعًا له، بل لازم للتوبيخ. «عطار» (ل/ ٩٤).

الثَّانِيَةُ: (إِنِ) -المَكْسُورَةُ الخَفِيفَةُ، فَيُقَالُ فِيهَا: شَرْطِيَّةٌ فِي نَحْوِ: ﴿إِن تُخْفُواْ مَا فِي صُدُورِكُمْ أَوْ تُبْدُوهُ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ﴾، وَحُكْمُهَا أَنْ تَجْزِمَ فِعْلَيْنِ،

■ الكَلِمَةُ الثَّانِيَةُ مِمَّا جَاءَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَوْجُهٍ: (إِنِ) -المَكْسُورَةُ الهَمْزَةِ الخَفِيفَةُ النُّونِ-:

❑ فَيُقَالُ فِيهَا: شَرْطِيَّةٌ، وَمَعْنَاهَا تَعْلِيقُ حُصُولِ مَضْمُونِ[1] جُمْلَةٍ بِحُصُولِ مَضْمُونِ جُمْلَةٍ أُخْرَى، كَالَّتِي فِي نَحْوِ: ﴿إِن تُخْفُواْ مَا فِي صُدُورِكُمْ أَوْ تُبْدُوهُ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ﴾[آل عمران:٢٩]، فَحُصُولُ مَضْمُونِ[2] العِلْمِ مُعَلَّقٌ بِحُصُولِ مَضْمُونِ مَا يُخْفُونَهُ أَوْ يُبْدُونَهُ.

وَ(إِنِ) الشَّرْطِيَّةُ حُكْمُهَا بِالنِّسْبَةِ إِلَى العَمَلِ أَنْ تَجْزِمَ فِعْلَيْنِ[3] مُضَارِعَيْنِ[4]، أَوْ مَاضِيَيْنِ[5]، أَوْ مُخْتَلِفَيْنِ[6]، وَيُسَمَّى الأَوَّلُ مِنْهُمَا شَرْطًا، وَالثَّانِي جَوَابًا وَجَزَاءً.

---

(١) مضمون الجملة هو المصدر المأخوذ من المسند المضاف إلى المسند إليه، فمضمون قام زيد، وزيد قائم، قيام زيد. "حاشية عطار" (ل/ ٩٥).

(٢) الإضافة بيانية، أي: حصول مضمون هو علم الله. والأولى أن يقول: فحصول مضمون يعلمه الله، ليوافق اللاحق، أو يقول: معلق بحصول مضمون الإخفاء، والإبداء؛ ليناسب السابقة. اهـ انظر "المدابغي" (ل/ ٥١).

(٣) أي: في الغالب، وإلا فقد تجزم فعلًا وجملة، نحو: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾[الإسراء:١١٠].

(٤) كقوله تعالى: ﴿وَإِن تَعُودُواْ نَعُدْ﴾[الأنفال:١٩].

(٥) نحو: ﴿وَإِنْ عُدتُّمْ عُدْنَا﴾[الإسراء:٨].

(٦) ماضيًا فمضارعًا، نحو: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ﴾[هود:١٥] الآية.

أو مضارعًا فماضيًا، كقول الشاعر:

من يكدني بِسَيِّئٍ كنتَ منه كالشجا بين حلقه والوريد =

وَنَافِيَةٌ فِي نَحْوِ: ﴿إِنْ عِندَكُم مِّن سُلْطَٰنٍ بِهَٰذَآ﴾، وَأَهْلُ العَالِيَةِ يُعْمِلُونَهَا عَمَلَ (لَيْسَ)، .....

❑ وَتَارَةً يُقَالُ فِيهَا نَافِيَةٌ، وَتَدْخُلُ عَلَى الجُمْلَةِ الاسْمِيَّةِ، كَالَّتِي فِي نَحْوِ: ﴿إِنْ عِندَكُم مِّن سُلْطَٰنٍ بِهَٰذَآ﴾[يونس:٦٨][(١)]، أَيْ: مَا عِنْدَكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ، وَعَلَى الفِعْلِيَّةِ المَاضَوِيَّةِ، كَالَّتِي فِي نَحْوِ: ﴿إِنْ أَرَدْنَآ إِلَّآ إِحْسَٰنًا﴾[النساء:٦٢]، وَالمُضَارِعِيَّةِ كَالَّتِي فِي نَحْوِ: ﴿إِن يَعِدُ ٱلظَّٰلِمُونَ بَعْضُهُم بَعْضًا إِلَّا غُرُورًا﴾[فاطر:٤٠]، وَحُكْمُهَا الإِهْمَالُ عِنْدَ جُمْهُورِ العَرَبِ[(٢)]، وَأَهْلُ العَالِيَةِ[(٣)] يُعْمِلُونَهَا عَمَلَ (لَيْسَ)[(٤)] فَيَرْفَعُونَ بِهَا الاسْمَ وَيَنْصِبُونَ بِهَا

= ووقوع الشرط مضارعًا والجواب ماضيًا كما في هذا البيت قليل، حتى خصَّه الجمهور بالشعر، ومذهب الفراء، ومن تبعه، جوازه في الاختيار، نحو قوله عليه الصلاة والسلام: «من يقم ليلة القدر إيمانًا واحتسابًا غفر له» الحديث. ومنه: ﴿إِن نَّشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ءَايَةً فَظَلَّتْ أَعْنَٰقُهُمْ لَهَا خَٰضِعِينَ﴾[الشعراء:٤]؛ ﴿فَظَلَّتْ﴾ ماضٍ وهو معطوف على الجواب وهو ﴿نُنَزِّلْ﴾، فيكون جوابًا؛ لأن تابع الجواب جواب. انظر "التصريح" (٢/ ٢٤٩).

(١) إعراب الآية: (إن) نافية، (عندكم) خبر مقدم، (من) صلة وتوكيد، (سلطان) مبتدأ مؤخر، (بهذا) جار ومجرور متعلق بسلطان، والباء بمعنى (على) أي: ليس عندكم دليل على هذا. وهذه الآية تَرِدُ على من قال: لا تأتي إن النافية إلا وبعدها (إلا) أو (لمَّا) المشددة التي بمعناها. انظر "المغني" (١/ ٢٣)، و"المدابغي" (ل/ ٥١).

(٢) نقل المبرد في "المقتضب" (٢/ ٣٦٢)، وابن الشجري في "أماليه" (٣/ ١٤٣) عن سيبويه أنه كان لا يرى فيها إلا رفع الخبر، يعني: أن سيبويه لا يرى إعمالها عمل ليس. وممن نص على عدم إعمالها الفراء. وانظر "اختيارت أبي حيان" (٢/ ٦٤٦)، وما بعدها.

(٣) العالية: ما فوق نجد إلى أرض تهامة إلى ما وراء مكة، وقرى بظاهر المدينة. انظر "القاموس المحيط" (علا) و"معجم البلدان" (٤/ ٧١).

(٤) واختار الإعمال المذكور من النحاة: الكسائي، وأكثر الكوفيين، وابن السراج، =

نَحْوُ قَوْلِ بَعْضِهِمْ: (إِنْ أَحَدٌ خَيْرًا مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِالعَافِيَةِ)، وَقَدِ اجْتَمَعَتَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: .....

الخَبَرَ نَثْرًا وَ[1]شِعْرًا، فَالنَّثْرُ: نَحْوُ قَوْلِ بَعْضِهِمْ: (إِنْ أَحَدٌ خَيْرًا مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِالعَافِيَةِ)، فَ(أَحَدٌ) اسْمُهَا، وَ(خَيْرًا) خَبَرُهَا. وَالشِّعْرُ: كَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

إِنْ هُوَ مُسْتَوْلِيًا عَلَى أَحَدٍ ... إِلَّا عَلَى أَضْعَفِ المَجَانِينِ[2]

فَ(هُوَ) اسْمُهَا، وَ(مُسْتَوْلِيًا) خَبَرُهَا.

وَقَدِ اجْتَمَعَتَا -أَيْ: (إِنِ) الشَّرْطِيَّةُ وَ(إِنِ) النَّافِيَةُ- فِي قَوْلِهِ تَعَالَى:

= والفارسي، وابن جني، والمبرد انظر "الارتشاف" (٣/ ١٢٠٧)، و"أمالي ابن الشجري" (٣/ ١٤٣-١٤٤)، و"الجنى الداني" ص(٢٢٩)، و"شرح التسهيل" (١/ ٣٧٥).

[1] في ط٢: (أَوْ شعرًا).

(٢) **التخريج**: البيت بلا نسبة في "شرح الرضي" (٢/ ٢٢٧)، و"شرح التسهيل" (١/ ١٥٠)، و"أمالي ابن الشجري" (٣/ ١٤٣)، وفيه (إلا على حزبه الملاعين)، و"البحر المحيط" (١/ ٢٧٦)، و"الارتشاف" (٣/ ١٢٠٧)، و"الأشموني" (١/ ٢٥٥)، و"الخزانة" (٤/ ١٥٥-١٥٦)، و"الهمع" (١/ ٢٥٠، ٢٥٣)، و"التصريح" (١/ ٢٠١).

اللغة: **مستوليًا**: أي: متوليًا، **والمجانين**: جمع مجنون، وهو من ذهب عقله.

المعنى: ليس هذا الرجل بذي ولاية على أحد من الناس إلا على أناس هم أشد المجانين في الضعف وعدم القوة.

الإعراب: **إن**: حرف نفي تعمل عمل ليس. **هو**: اسمها. **مستوليًا**: خبرها. **على أحد**: جار ومجرور متعلق بـ(مستوليًا). **إلا**: أداة استثناء مفرغ. **على أضعف**: جار ومجرور بدل من الجار والمجرور قبله، بدل بعض من كل، **وأضعف**: مضاف، والمجانين مضاف إليه مجرور، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره.

الشاهد فيه: إعمال (إن) عمل ليس في لغة أهل العالية، ومثل هذا البيت قول الآخر:

إن المرء ميتًا بانقضاء حياته ... ولكن بأن يبغي عليه فيخذلا

﴿وَلَئِن زَالَتَآ إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِّنۢ بَعْدِهِۦٓ﴾، وَمُخَفَّفَةٌ مِنَ الثَّقِيلَةِ فِي نَحْوِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ كُلًّا لَمَا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾ فِي قِرَاءَةِ مَنْ خَفَّفَ الثَّقِيلَةَ،

﴿وَلَئِن زَالَتَآ إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِّنۢ بَعْدِهِۦٓ﴾[فاطر:٤١][(١)]، فَ(إِنِ) الدَّاخِلَةُ عَلَى ﴿زَالَتَآ﴾ شَرْطِيَّةٌ، وَ(إِنِ) الدَّاخِلَةُ عَلَى ﴿أَمْسَكَهُمَا﴾ نَافِيَةٌ.

❑ وَيُقَالُ فِيهَا تَارَةً: مُخَفَّفَةٌ مِنَ الثَّقِيلَةِ، كَالَّتِي فِي نَحْوِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ كُلًّا لَمَا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾[هود:١١١] فِي قِرَاءَةِ مَنْ خَفَّفَ الثَّقِيلَةَ، وَهُوَ[٢] الحِرْمِيَّانِ[(٣)]

---

(١) إعراب الآية: الواو: بحسب ما قبلها، واللام: موطئة للقسم، أي: أقسم بالله لئن...إلخ. وإن: شرطية، وزال: فعل ماض. التاء: حرف تأنيث، والألف: فاعل؛ لأن (زال) تامة؛ لأنها ماضي (يزيل)، فلا خبر لها، ومعناها الانتقال، و﴿إِنْ أَمْسَكَهُمَا﴾ إن: نافية، وجملة ﴿إِنْ أَمْسَكَهُمَا﴾ جواب القسم لا محل لها من الإعراب، وجواب الشرط محذوف دل عليه جواب القسم، على القاعدة المقررة عند اجتماع القسم والشرط. قال ابن مالك في "الخلاصة":

وَاحْذِفْ لَدَى اجْتِمَاعِ شَرْطٍ وَقَسَمْ جَوَابَ ما أَخَّرْتَ فَهْوَ مُلْتَزَمْ

﴿مِنْ أَحَدٍ﴾: من: حرف جر زائد. أحد: فاعل (أمسك) مجرور لفظًا، مرفوع محلًّا. من بعده: جار ومجرور، صفة لـ(أحد). انظر "المدابغي" (ل/ ٥١-٥٢).

[٢] فِي ط١: (وهم)، وَفِي أ: (وهما). وَالمثبت عندنا كَمَا ترى (هُوَ) بِالإفراد وَالتذكير فيكون إفراده وتذكيره بِاعتبَار لفظ (مَنْ) فِي قوله: (فِي قراءة من خفف الثقيلة). حسن عطار.

(٣) وهما نافع، وابن كثير، نسبة إلى الحرم المدني، والمكي، وقراءتهما بتخفيف (إن)، و(لما). وقراءة أبي بكر بتخفيف (إن)، وتشديد (لما). انظر "البحر المحيط" (٥/ ٢٦٦). وإعراب الآية على قراءة نافع، وابن كثير: إن: مخففة من الثقيلة. كلا: اسمها. واللام في (لما) لام الابتداء، وما: موصولة خبر (إن). ليوفينهم: جواب لقسم محذوف، وجملة القسم وجوابه صلة (ما)، والتقدير: وإن كلا للذين والله ليوفينهم، وقيل: ما: نكرة موصوفة، وجملة القسم، وجوابه سدت مسدَّ الصفة، والتقدير: وإن كلا لخلق موفى عمله. انظر "التصريح" (١/ ٢٣١). =

وَيَقِلُّ إِعْمَالُهَا عَمَلَ (إِنَّ) المُشَدَّدَةِ كَهَذِهِ القِرَاءَةِ، وَمِنْ إِهْمَالِهَا: ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ فِي قِرَاءَةِ مَنْ خَفَّفَ (لَمَّا)، .....

وَأَبُوبَكْرٍ[1]، وَيَقِلُّ إِعْمَالُهَا عَمَلَ (إِنَّ) المُشَدَّدَةِ مِنْ نَصْبِ الاسْمِ وَرَفْعِ الخَبَرِ كَهَذِهِ القِرَاءَةِ، فَ(كُلًّا) اسْمُهَا، وَمَا بَعْدَهُ خَبَرُهَا.

وَمِنْ وُرُودِ إِهْمَالِهَا[2] قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾[الطارق:٤] فِي قِرَاءَةِ مَنْ خَفَّفَ (لَمَّا) وَهُوَ نَافِعٌ وَابْنُ كَثِيرٍ وَأَبُوعَمْرٍو وَالكِسَائِيُّ وَخَلَفٌ وَيَعْقُوبُ.

فَ﴿كُلُّ نَفْسٍ﴾ مُبْتَدَأٌ وَمُضَافٌ إِلَيْهِ، وَجُمْلَةُ ﴿لَمَا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾

= تنبيه: الحِرْمِيَّان: يضبط بكسر الحاء وسكون الراء وكسر الميم؛ إذا نسبت الأناسي إلى الحرم، فتقول: رجل حِرْمِيٌّ، وامرأة حِرْمِيَّةٌ. وإذا نسبت غير الأناسي قلت: ثوب حَرَمِيٌّ بفتحتين على القياس. قاله الليث ووافقه الأزهري وغيره، وكأنهم أرادوا التفرقة بين الناس وغير الناس في النسب، فخصوا غير الناس بالقياس. اهـ "تهذيب اللغة" (حرم)، و"المصباح المنير" (حرم)، و"تاج العروس" (حرم)، و"لسان العرب" (حرم).

(١) ضم أبي بكر للحرميين نافع وابن كثير لا يصح؛ لأن الحرميين يخففان (إن) و(لما)، وأما أبوبكر وإن خفف (إن) إلا أنه شدد (لما)، فكان الأولى حيثما ضم لهما أن يقول: ﴿وَإِنْ كُلًّا﴾، وأما تلاوته لبقية الآية فمشكل؛ لأنه لا يصح نسبة القراءة إلى الثلاثة شددت الميم أو خففتها. اهـ "الدسوقي" (١/ ٢٣)، و"الدماميني" (١/ ١٠١).

(٢) إذا أُلغيت جاز أن يليها الأسماء والأفعال، ولا يليها من الأفعال إلا النواسخ، نحو: ﴿وَإِن يَكَادُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَٰرِهِمْ﴾[القلم:٥١]، ونحو: ﴿وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ﴾[البقرة: ١٤٣]، ونحو: ﴿وَإِن نَّظُنُّكَ لَمِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ﴾[الشعراء:١٨٦]، وندر غير الناسخ، كقول الشاعر:

شلت يمينُك إن قَتَلْتَ لمسلمًا حلت عليك عقوبة المتعمد

وأجاز الأخفش القياس على هذا البيت، وتبعه ابن مالك. انظر "الجنى الداني" ص(٢٨٨)، و"التصريح" (١/ ٢٣١).

وَأَمَّا مَنْ شَدَّدَ فَهِيَ عِنْدَهُ نَافِيَةٌ، وَزَائِدَةٌ فِي نَحْوِ: (مَا إِنْ زَيْدٌ قَائِمٌ).

وَتَكُفُّ (مَا) الحِجَازِيَّةَ عَنِ العَمَلِ.

خَبَرُهُ، وَ(مَا) صِلَةٌ(١)، وَالتَّقْدِيرُ: إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَعَلَيْهَا[٢] حَافِظٌ. وَأَمَّا مَنْ شَدَّدَ (لَمَّا)، وَهُوَ أَبُوجَعْفَرٍ وَابْنُ عَامِرٍ وَعَاصِمٌ وَحَمْزَةُ(٣)، فَهِيَ -أَيْ: (إِنْ)- عِنْدَهُ نَافِيَةٌ، وَ(لَمَّا) إِيجَابِيَّةٌ عَلَى لُغَةِ هُذَيْلٍ بِمَعْنَى (إِلَّا) وَالتَّقْدِيرُ: مَا كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ.

❑ وَيُقَالُ فِيهَا تَارَةً: زَائِدَةٌ؛ لِتَقْوِيَةِ الكَلَامِ وَتَوْكِيدِهِ، وَالغَالِبُ أَنْ تَقَعَ بَعْدَ (مَا) النَّافِيَةِ(٤) كَالَّتِي فِي نَحْوِ: (مَا إِنْ زَيْدٌ قَائِمٌ).

وَتَكُفُّ (مَا) الحِجَازِيَّةَ(٥) عَنِ العَمَلِ فِي المُبْتَدَإِ وَالخَبَرِ، كَقَوْلِهِ:

---

(١) واللام المتصلة بها فارقة بين (إن) المخففة، و(إن) النافية يؤتى بها لزومًا إن أُهملت (إن)، ولم يظهر المعنى، قال ابن مالك في «الخلاصة»:

وخُفِّفَتْ إنَّ فقلَّ العملُ وتلزمُ اللامُ إذا ما تُهْمَلُ

[٢] في ط١: (إلا عَلَيْهَا) وَهُوَ خطأ.

(٣) انظر «البحر المحيط» (٨/ ٤٥٤).

(٤) وَقَلَّتْ زيادتها بعد (ما) المصدرية نحو: انتظرني ما إن جلس القاضي، وبعد (ما) الاسمية، أي: الموصولة، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّٰهُمْ فِيمَآ إِن مَّكَّنَّٰكُمْ فِيهِ﴾[الأحقاف:٢٦] على وجه، والأظهر أن (إن) نافية بدليل قوله: ﴿أَلَمْ يَرَوْا۟ كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّن قَرْنٍ مَّكَّنَّٰهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ مَا لَمْ نُمَكِّن لَّكُمْ﴾[الأنعام:٦]، ونحو:

يُرَجِّي المرءُ ما إن لا يراه وتَعرِضُ دُون أدناه الخُطُوبُ

وبعد (ألا) الاستفتاحية، نحو: ألا إن قام زيد. قال الشاعر:

ألا إن سرى ليلي فبتُّ كئيبًا أُحَاذِرُ أن تنأى النَّوى بِغَضُوبا

انظر «المغني» (١/ ٢٥)، و«الرضي» (٤/ ٤٦٤).

(٥) قيد بها؛ لأن التميمية لا تعمل. «حاشية عطار» (ل/ ٩٦).

وَحَيْثُ اجْتَمَعَتْ (مَا) وَ(إِنْ)، فَإِنْ تَقَدَّمَتْ (مَا) عَلَى (إِنْ)، فَهِيَ

فَمَا إِنْ طِبُّنَا جُبْنٌ وَلَكِنْ مَنَايَانَا وَدَوْلَةُ آخَرِينَا[1]

وَحَيْثُ اجْتَمَعَتْ (مَا) وَ(إِنْ)، فَإِنْ تَقَدَّمَتْ (مَا) عَلَى (إِنْ) فَهِيَ -أَيْ:

---

(١) **التخريج**: البيت منسوب لفروة بن مُسيك في "الكتاب" (٣/ ١٥٣)، و"شرح أبيات سيبويه" (٢/ ١٠٦)، و"أمالي ابن الشجري" (٣/ ١٤٨)، و"شرح شواهد المغني" (١/ ٨١)، و"لسان العرب" (طبب)، و"الخزانة" (٤/ ١٠٤، ١٠٦)، وللكميت في "شرح المفصل" (٨/ ١٢٩)، وبلا نسبة في "المقتضب" (١/ ٥١)، و"رصف المباني" ص(١٩٢)، و"شرح المفصل" (٥/ ١٢٠، ٨/ ١١٣)، و"الخصائص" (٣/ ١١٠)، و"المغني" (١/ ٢٥)، و"شرح الرضي" (٢/ ٢١٥)، و"الهمع" (١/ ٤٤٩)، و"الخزانة" (١١/ ١٤٧)، و"الكتاب" (٤/ ٢٢١)، و"شرح التسهيل" (١/ ٣٧١)، و"التبصرة والتذكرة" (١/ ٤٥٩)، و"الصحاح" (طبب).

اللغة: **طبنا**: عادتنا وشأننا. **منايانا**: جمع منيَّة، وهي الموت. **الجبن**: ضد الشجاعة، وهو الخور، وضعف القلب. **الدولة**: بفتح الدال، الغلبة، والانتصار في الحرب، وبالضم تكون في المال، وقيل: هما بمعنىً اسمٌ لقولك: تداول القوم الشيء، وهو حصوله في يد هذا تارة، وفي يد هذا أخرى، ودالت الأيام تدول، كدارت تدور، وزنًا ومعنىً.

المعنى: ليس الخوف والجبن من عادتنا، ولكن أقدارنا قدرت علينا بانتصار الآخرين علينا.

الإعراب: **فما**: **الفاء**: بحسب ما قبلها. ما: نافية مكفوفة عن العمل. إن: زائدة كافة لـ(ما). **طبنا**: مبتدأ. **جبن**: خبره. **ولكن**: **الواو**: استئنافية. **لكن**: حرف استدراك لا عمل له. **منايانا**: مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الألف، وهو مضاف و(نا) مضاف إليه، والخبر محذوف، والتقدير (ولكن منايانا حلت أو قدرت)، ويجوز في (منايانا) أن يكون مرفوعًا بفعل محذوف، والتقدير: (ولكن حضرت أو قُدِّرت منايانا). **ودولة**: **الواو**: حرف عطف، ودولة: معطوف على (منايانا)، وهو مضاف، و(آخرينا) مضاف إليه، والألف للإطلاق.

الشاهد فيه: (فما إن) حيث زيدت (إن) بعد (ما) الحجازية فكفتها عن العمل فلم تعمل (ما) عمل ليس.

نَافِيَةٌ وَ(إِنْ) زَائِدَةٌ، وَإِنْ تَقَدَّمَتْ (إِنْ)، فَهِيَ شَرْطِيَّةٌ وَ(مَا) زَائِدَةٌ، نَحْو: ﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ﴾.

الثَّالِثَةُ: (أَنِ) المَفْتُوحَةُ المُخَفَّفَةُ، فَيُقَالُ فِيهَا: حَرْفٌ مَصْدَرِيٌّ تَنْصِبُ المُضَارِعَ، نَحْوُ: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْ﴾، وَهِيَ الدَّاخِلَةُ عَلَى المَاضِي فِي نَحْوِ: (أَعْجَبَنِي أَنْ صُمْتَ) لَا غَيْرُهَا، خِلَافًا لَابْنِ طَاهِرٍ،

(مَا)- نَافِيَةٌ وَ(إِنْ) زَائِدَةٌ، نَحْوُ مَا تَقَدَّمَ فِي المِثَالِ وَالبَيْتِ، وَإِنْ تَقَدَّمَتْ (إِنْ) عَلَى (مَا) فَهِيَ أَيْ: (إِنْ) شَرْطِيَّةٌ وَ(مَا) زَائِدَةٌ، نَحْو: ﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ خِيَانَةً﴾[الأنفال:٥٨].

■ الكَلِمَةُ الثَّالِثَةُ مِمَّا جَاءَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَوْجُهٍ: (أَنِ) المَفْتُوحَةُ الهَمْزَةِ المُخَفَّفَةُ النُّونِ:

❑ فَيُقَالُ فِيهَا تَارَةً: حَرْفٌ مَصْدَرِيٌّ تُؤَوَّلُ مَعَ صِلَتِهَا[1] بِالمَصْدَرِ، وَتَنْصِبُ المُضَارِعَ لَفْظًا أَوْ مَحَلًّا، فَالأَوَّلُ نَحْوُ: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْ﴾[النساء:٢٨]، وَالثَّانِي نَحْوُ: (يُرِيدُ النِّسَاءُ أَنْ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ).

وَ(أَنْ) هَذِهِ هِيَ الدَّاخِلَةُ عَلَى الفِعْلِ المَاضِي[2] فِي نَحْوِ: (أَعْجَبَنِي أَنْ صُمْتَ)، بِدَلِيلِ أَنَّهَا تُؤَوَّلُ بِالمَصْدَرِ، أَيْ: صِيَامُكَ، لَا (أَنْ) غَيْرُهَا، خِلَافًا لَابْنِ طَاهِرٍ[3] فِي زَعْمِهِ أَنَّهَا غَيْرُهَا؛ مُحْتَجًّا بِأَنَّ الدَّاخِلَةَ عَلَى المُضَارِعِ تُخَلِّصُهُ

(١) أي: تكون آلة في تأويل صلتها بالمصدر. «المدابغي» (ل/ ٥٢).

(٢) وهي الداخلة أيضا على الأمر كحكاية سيبويه: كتبتُ إليه بأن قم، خلافًا لأبي حيان، فزعم أنها لا توصل به، وأن كل شيء سمع من ذلك فـ(أن) فيه تفسيرية، وأجاب عن حكاية سيبويه بأن الباء محتملة الزيادة. انظر «المغني» (١/ ٢٨-٢٩).

(٣) وهو محمد بن أحمد بن طاهر الأنصاري الأشبيلي، أبوبكر، قال ابن الزبير: نحويٌّ مشهور=

وَزَائِدَةٌ فِي نَحْوِ: ﴿فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلْبَشِيرُ﴾، وَكَذَا حَيْثُ جَاءَتْ بَعْدَ (لَمَّا)،

لِلاسْتِقْبَالِ[1] فَلَا تَدْخُلُ عَلَى غَيْرِهِ كَالسِّينِ وَسَوْفَ[2]، وَنُقِضَ بِـ(إِنِ) الشَّرْطِيَّةِ؛ فَإِنَّهَا تَدْخُلُ عَلَى المُضَارِعِ وَتُخَلِّصُهُ لِلاسْتِقْبَالِ وَتَدْخُلُ عَلَى المَاضِي بِالاتِّفَاقِ[3].

❑ وَيُقَالُ فِيهَا تَارَةً: زَائِدَةٌ لِتَقْوِيَةِ المَعْنَى وَتَوْكِيدِهِ كَالَّتِي فِي نَحْوِ: ﴿فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلْبَشِيرُ﴾[يوسف:٩٦]، وَكَذَا يُحْكَمُ لَهَا بِالزِّيَادَةِ حَيْثُ جَاءَتْ بَعْدَ (لَمَّا) التَّوْقِيتِيَّةِ كَهَذَا المِثَالِ، أَوْ وَقَعَتْ بَيْنَ فِعْلِ القَسَمِ وَ(لَوْ) كَقَوْلِهِ:

فَأُقْسِمُ[4] أَنْ لَوِ الْتَقَيْنَا وَأَنْتُمُ ... لَكَانَ لَكُمْ يَوْمٌ مِنَ الشَّرِّ مُظْلِمُ[5]

= حافظ بارع، اشتهر بتدريس "الكتاب"، وكان يُرحل إليه في العربية، توفي سنة ٥٨٠هـ، وانظر رأيه في "المغني" (١/ ٢٨)، و"الهمع" (٢/ ٢٦٠)، و"الجنى الداني" ص(٢٣٦)، و"الارتشاف" (٤/ ١٦٣٧).

(١) أي: وكل ما يخلص للاستقبال لا يدخل على غيره، فالداخلة على المضارع لا تدخل على غيره. "الدسوقي" (١/ ٢٨).

(٢) أي: فإنهما يخلصان المضارع للاستقبال، ولا يدخلان على غيره، فالتنظير في الاختصاص. انظر "الدسوقي" (١/ ٢٨)، و"حاشية عطار" (ل/ ٩٧).

(٣) واستدل أيضًا بأنها لو كانت الناصبة لحكم على موضع الماضي بالنصب، كما حكم على موضعه بالجزم بعد (إن) الشرطية، ولا قائل به.

والجواب عنه: أنه إنما حكم على موضع الماضي بالجزم بعد (إن) الشرطية؛ لأنها أثرت القلب إلى الاستقبال في معناه، فأثرت الجزم في محله، كما أنها لما أثرت التخليص إلى الاستقبال في معنى المضارع أثرت النصب في محله. اهـ "المغني مع الدسوقي" (١/ ٢٨).

[٤] في الأصل، أ، ط١: (وأقسم).

(٥) **التخريج**: البيت منسوب للمسيب بن عَلَس في "شرح شواهد المغني" (١/ ١٠٩-١١٠)، و"خزانة الأدب" (١٠/ ٨٧، ٨٩)، و"شرح أبيات سيبويه" (٢/ ١٨٥)، وبلا نسبة في =

أَوْ بَيْنَ الكَافِ وَمَجْرُورِهَا كَقَوْلِهِ:

... ... كَأَنْ ظَبْيَةٍ تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمْ[1]

فِي رِوَايَةِ الجَرِّ.

= «التصريح» (٢/ ٢٣٣)، و«الخزانة» (١١/ ٣٤٠)، و«الأشموني» (٣/ ٢٨٦)، و«الكتاب» (٣/ ١٠٧)، و«الرضي» (٤/ ٣٢٢)، و«المغني» (١/ ٣٣)، و«شرح المفصل» (٩/ ٩٤)، و«شرح التسهيل» (٤/ ٥١)، و«التبصرة والتذكرة» (١/ ٤٥١)، و«لسان العرب» (ظلم)، و«تاج العروس» (ظلم).

المعنى: لو التقينا متحاربين لأظلم نهارُكم، فصرتم منه في مثل الليل.

الإعراب: **فأقسم**: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر. **أن**: حرف زائد. **لو**: حرف شرط غير جازم. **التقينا**: فعل وفاعل. **وأنتم**: معطوف على (نا) في قوله (التقينا). **لكان**: اللام واقعة في جواب (لو). **كان**: فعل ماض تام. **لكم**: جار ومجرور متعلق بـ(كان). **يوم**: فاعل لـ(كان)، ويجوز فيها النقصان، فيعرب (لكم): خبر مقدم، و (يوم): اسمها مؤخر. من الشر: جار ومجرور، صفة لـ(يوم). **مظلم**: صفة ثانية لـ(يوم).

الشاهد فيه: (أقسم أن لو) حيث وقعت (أن) زائدة بين فعل القسم، ولو.

(١) هذا عجز بيت، وصدره: ويومًا توافينا بوجه مقسم.

التخريج: البيت لعلباء بن أرقم في «التصريح» (١/ ٢٣٤)، ولزيد بن أرقم في «الإنصاف» (١/ ٢٠٢)، ولكعب بن أرقم في «لسان العرب» (قسم)، ولباغت بن صريم اليشكري في «التصريح» (٢/ ٢٣٣)، و«شرح المفصل» (٨/ ٨٣)، و«الكتاب» (٢/ ١٣٤)، و«الخزانة» (١٠/ ٤٢٥)، ولباغت بن صريم، أو لأرقم بن علباء في «شرح شواهد المغني» (١/ ١١١-١١٢)، وبلا نسبة في «الكتاب» (٣/ ١٩٥)، و«المغني» (١/ ٣٣)، و«رصف المباني» ص(١٩٨، ٢٨٦)، و«شرح التسهيل» (٤/ ٥١)، و«سر صناعة الإعراب» (٢/ ٢٢٢)، و«الكامل» (١/ ١١١)، و«الهمع» (١/ ٥١٧، ٢/ ٤٠٨).

اللغة: **توافينا**: تجيئنا وتزورنا. **وجه مقسم**: بضم الميم، وفتح القاف والسين المهملة مشددة، جميل حسن، مأخوذ من القَسَام، وهو الجمال. **وارق السلم**: شجر السلم المورق، فإضافة (وارق إلى السلم) من إضافة الصفة إلى الموصوف. =

وَمُفَسِّرَةٌ فِي نَحْوِ: ﴿فَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِ أَنِ ٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ﴾ ، .....

❑ وَيُقَالُ فِيهَا تَارَةً: مُفَسِّرَةٌ[1] لِمَضْمُونِ جُمْلَةٍ قَبْلَهَا[2]، فَتَكُونُ بِمَنْزِلَةِ (أَيْ)[3] التَّفْسِيرِيَّةِ كَالَّتِي فِي نَحْوِ: ﴿فَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِ أَنِ ٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ﴾[المؤمنون:٢٧]:

= **المعنى**: يصف جمال امرأة بأن لها وجهًا جميلًا حسنًا منظره، وبأن لها عنقًا طويلًا يشبه عنق الظبية حال امتداده.

الإعراب: **يومًا**: ظرف متعلق بـ(توافينا) التالي. **توافينا**: فعل ومفعول، والفاعل ضمير مستتر تقديره (هي). **بوجه**: جار ومجرور متعلق بـ(توافي). **مُقَسَّم**: صفة لـ(وجه). كأن: **الكاف**: حرف جر، **أن**: زائدة. **ظبية**: مجرور بالكاف، والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر في (توافي). **تعطو**: فعل مضارع، وفاعله مستتر تقديره (هي)، والجملة صفة لـ(ظبية). **إلى وارق**: جار ومجرور متعلق بـ(تعطو)، **وارق**: مضاف، والسلم مضاف إليه.

الشاهد فيه: (كأن ظبية) على رواية الجر تكون (أن) زائدة بين الكاف ومجرورها.

(١) عند البصريين، ونقل عن الكوفيين أنها عندهم المصدرية، وأنكروا المفسرة. انظر "الجنى الداني" ص(٢٣٩)، و"المغني" (١/ ٣١).

(٢) الصحيح في (أن) التفسيرية أن مضمون ما بعدها مُفَسِّر لمعمول ما قبلها، إما مذكورًا، نحو: ﴿إِذْ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ أُمِّكَ مَا يُوحَىٰٓ ۝٣٨ أَنِ ٱقْذِفِيهِ فِى ٱلتَّابُوتِ فَٱقْذِفِيهِ فِى ٱلْيَمِّ﴾[طه:٣٨-٣٩]، أو مقدرًا، نحو: كتبت إليه أن قم، أي: كتبت إليه شيئًا هو (قم) كما صرح بذلك الرضي. انظر "الدسوقي" (١/ ٣١)، و"شرح الرضي" (٤/ ٤٦٩).

(٣) والفرق بينهما: أن (أي) يفسر بها كل مبهم من المفرد، نحو: جاءني زيد، أي: أبوعبدالله، والجملة، نحو: هريق دمه، أي: مات، قال الشاعر:

وترميني بالطرف أي أنت مذنب وتقلينني لكنْ إياكِ لا أقلي

و (أن) لا تفسّر إلا مفعولًا مقدرًا للفظٍ دالٍّ على معنى القول مؤدٍّ معناه، كقوله: ﴿وَنَٰدَيْنَٰهُ أَن يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ﴾[الصافات:١٠٤]، فقوله: ﴿يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ﴾ تفسير لمفعول (نادينا)، المقدر، أي: ناديناه بشيء، وبلفظ هو قولنا: يا إبراهيم، ومثل هذه الآية المثال المتقدم (كتبت إليه أن قم)، وقد تفسّر المفعول به الظاهر، كما تقدم في قوله تعالى: ﴿إِذْ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ أُمِّكَ مَا يُوحَىٰٓ ۝٣٨ أَنِ ٱقْذِفِيهِ﴾[طه:٣٨-٣٩]، ومنه قوله: ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِى بِهِۦٓ أَنِ =

وَكَذَا حَيْثُ وَقَعَتْ بَعْدَ جُمْلَةٍ فِيهَا مَعْنَى القَوْلِ دُونَ حُرُوفِهِ وَلَمْ تَقْتَرِنْ بِخَافِضٍ، فَلَيسَ مِنْهَا، نَحْوُ: ﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾؛ لِأَنَّ المُتَقَدِّمَ عَلَيْهَا غَيْرُ جُمْلَةٍ، وَلَا نَحْوُ: (كَتَبْتُ إِلَيْهِ بِأَنِ افْعَلْ)؛ لِدُخُولِ الخَافِضِ، .....

أَيِ اصْنَعْ، فَالأَمْرُ بِصُنْعِ الفُلْكِ تَفْسِيرٌ لِلوَحْيِ[1]، وَكَذَا يُحْكَمُ لَهَا بِأَنَّهَا مُفَسِّرَةٌ: حَيْثُ وَقَعَتْ بَعْدَ جُمْلَةٍ فِيهَا مَعْنَى القَوْلِ دُونَ حُرُوفِهِ أَيْ: حُرُوفِ القَوْلِ، وَلَمْ تَقْتَرِنْ (أَنْ) بِخَافِضٍ، وَتَتَأَخَّرُ عَنْهَا جُمْلَةٌ اسْمِيَّةٌ أَوْ فِعْلِيَّةٌ، فَالفِعْلِيَّةُ كَالمِثَالِ المُتَقَدِّمِ، وَالاسْمِيَّةُ نَحْوُ: ﴿وَنُودُوٓاْ أَن تِلْكُمُ ٱلْجَنَّةُ أُورِثْتُمُوهَا﴾ [الأعراف:٤٣].

فَلَيسَ مِنْهَا أَيْ: مِنَ المُفَسِّرَةِ، نَحْوُ: ﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [يونس:١٠]؛ لِأَنَّ المُتَقَدِّمَ عَلَيْهَا غَيْرُ جُمْلَةٍ[2]، وَإِنَّمَا هِيَ المُخَفَّفَةُ مِنَ الثَّقِيلَةِ[3]. وَلَا نَحْوُ: (كَتَبْتُ إِلَيْهِ بِأَنِ افْعَلْ)؛ لِدُخُولِ الخَافِضِ

= ﴿ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ﴾ [المائدة:١١٧]، فقوله: ﴿ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ﴾ تفسير للمضمر في (به)، وليس تفسيرًا لأمرتني، ولا قلت حتى يستشكل ما سيأتي. انظر «الرضي» (٤/ ٤٦٨).

(١) أي: للموحى؛ فإنها في الحقيقة تفسير للمفعول -كما تقدم- المحذوف، أو المذكور. «المدابغي» (ل/ ٥٢).

(٢) بل مفرد، وإنما لم تكن المسبوقة بمفرد مفَسِّرة؛ لأن المفسرة ليس ما بعدها من صلة ما قبلها، بل يتم الكلام دونه، ولا يحتاج إليه إلا من جهة تفسير المبهم المقدر فيه، فلذلك خرجت هذه الآية؛ فإن ﴿أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ خبر ﴿آخَرُ دَعْوَىٰهُمْ﴾. قاله الرضي في «شرحه على الكافية» (٤/ ٤٧٠).

(٣) فإن قلت: كيف تجعل مخففة من الثقيلة ولم يتقدم عليها ما يدل على اليقين، أو ما ينزل منزلته؟ =

وَقَوْلُ بَعْضِ العُلَمَاءِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِي بِهِۦٓ أَنِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْۚ﴾: إِنَّهَا مُفَسِّرَةٌ إِنْ حُمِلَ عَلَى أَنَّهَا مُفَسِّرَةٌ لِـ﴿أَمَرْتَنِي﴾ دُونَ ﴿قُلْتُ﴾ مَنَعَ .....

عَلَيْهَا، وَإِنَّمَا هِيَ (أَنِ) المَصْدَرِيَّةُ. وَلَا نَحْوُ: (ذَكَرْتُ عَسْجَدًا أَنْ ذَهَبًا)؛ لِأَنَّ المُتَأَخِّرَ عَنْهَا مُفْرَدٌ لَا جُمْلَةٌ، فَيَجِبُ أَنْ يُؤْتَى بِـ(أَيْ) مَكَانَهَا. وَلَا نَحْوُ: (قُلْتُ لَهُ أَنِ افْعَلْ)؛ لِأَنَّ الجُمْلَةَ المُتَقَدِّمَةَ عَلَيْهَا فِيهَا حُرُوفُ القَوْلِ[1].

وَأَمَّا قَوْلُ بَعْضِ العُلَمَاءِ -وَهُوَ سُلَيْمٌ الرَّازِيُّ[2]- فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِي بِهِۦٓ أَنِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْۚ﴾[المائدة:١١٧] إِنَّهَا أَيْ: (أَنِ) الدَّاخِلَةَ عَلَى ﴿ٱعْبُدُواْ﴾ مُفَسِّرَةٌ فَفِيهِ[3] إِشْكَالٌ؛ لِأَنَّهُ لَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ تَكُونَ مُفَسِّرَةً لِـ﴿أَمَرْتَنِي﴾ أَوْ لِـ﴿قُلْتُ﴾. قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ[4]: وَكِلَاهُمَا لَا وَجْهَ لَهُ؛ لِأَنَّهُ إِنْ حُمِلَ عَلَى أَنَّهَا مُفَسِّرَةٌ لِـ﴿أَمَرْتَنِي﴾ دُونَ ﴿قُلْتُ﴾ مَنَعَ

= الجواب: أن اشتراط تقدم فعل اليقين أغلبي كما في التصريح (٢/ ٢٣٣-٢٣٤)، وقال الدسوقي (١/ ٣١): الذي يؤخذ من كلامهم أن المراد بقولهم أن تقع بعد فعل، أنه إن تقدمها فعل لا يكون إلا بمعنى اليقين، أو بما نزل منزلته، ولا ينافيه أنه لا يتقدمها فعل أصلًا. تأمل ذلك، وحرره. اهـ، وبعضهم جعل (أن) في الآية المذكورة زائدة، لعدم توفر شرط المخففة.

(١) خلافًا لابن عصفور، أجاز تفسير صريح القول بها. "المغني" (١/ ٣٢)، و"الصبان" (٣/ ٢٨٥)، و"شرح الجمل" (٢/ ١٠٥)، و"التصريح" (٢/ ٢٣٢).

(٢) هو سليم بن أيوب بن سليم الرازي، أبوالفتح، الفقيه الشافعي، الأديب، كان مشارًا إليه في الفضل والعبادة، صنف: كتاب "الإشارة"، وكتاب "غريب الحديث"، و"ضياء القلوب" في التفسير، وغيرها، توفي سنة ٤٤٧هـ. انظر "وفيات الأعيان" (٣٩٧-٣٩٨)، و"كشف الظنون" (٢/ ١٠٩١).

(٣) أي: في هذا القول إشكال.

(٤) "الكشاف" (١/ ٣٧٣).

مِنْهُ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ ﴿ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ﴾ مَقُولًا لِلَّهِ تَعَالَى، أَوْ عَلَى أَنَّهَا مُفَسِّرَةٌ لِـ﴿قُلْتُ﴾، فَحُرُوفُ القَوْلِ تَأْبَاهُ، وَجَوَّزَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ إِنْ أُوِّلَ: ﴿قُلْتُ﴾ بـ(أَمَرْتُ)، .....

مِنْهُ[1] فَسَادُ المَعْنَى، أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ ﴿ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ﴾ مَقُولًا لِلَّهِ تَعَالَى؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ ﴿أَمَرْتَنِي﴾ مَقُولُ ﴿قُلْتُ﴾، وَهُوَ[2] مُسْنَدٌ إِلَى ضَمِيرِ اللهِ تَعَالَى، فَلَوْ فُسِّرَ[2] بِالعِبَادَةِ الوَاقِعَةِ عَلَى ﴿ٱللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ﴾ لَمْ يَسْتَقِمْ؛ لِأَنَّ اللهَ تَعَالَى لَا يَقُولُ: ﴿ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ[3]﴾، أَوْ حُمِلَ عَلَى أَنَّهَا أَيْ: (أَنْ) مُفَسِّرَةٌ لِـ﴿قُلْتُ﴾ دُونَ (أَمَرْتَ) فَحُرُوفُ القَوْلِ تَأْبَاهُ أَيْ: تَأْبَى التَّفْسِيرَ؛ لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّ شَرْطَ المُفَسَّرِ -بِفَتْحِ السِّينِ- أَنْ لَا يَكُونَ فِيهِ حُرُوفُ القَوْلِ؛ لِأَنَّ القَوْلَ يُحْكَى بَعْدَهُ الكَلَامُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَتَوَسَّطَ بَيْنَهُمَا حَرْفُ التَّفْسِيرِ. انْتَهَى كَلَامُ الزَّمَخْشَرِيِّ.

فَإِنْ أُوِّلَ لَفْظُ القَوْلِ بِغَيْرِهِ جَازَ التَّفْسِيرُ، وَلِهَذَا جَوَّزَهُ -أَيِ: التَّفْسِيرَ- الزَّمَخْشَرِيُّ[4] إِنْ أُوِّلَ ﴿قُلْتُ﴾ بـ(أَمَرْتُ) وَالتَّقْدِيرُ: مَا أَمَرْتُهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي

---

(١) أي: من الحمل المفهوم، من حمل، على حدّ اعدلوا هو أقرب للتقوى. «المدابغي» (ل/ ٥٣).

(٢) أي: أمرتني.

(٣) يمكن أن يقال: إن الله تعالى قال لعيسى: قل لهم اعبدوا الله ربي وربكم، فحكاه كما أمر به، فالمعنى حينئذ (ما قلت لهم كلامًا إلا الكلام الذي أمرتني أن أقوله لهم، وهو اعبدوا الله ربي وربكم)، فحينئذ صح جعلها تفسيرية لـ(أمرتني). اهـ انظر «الدسوقي» (١/ ٢٣)، وهذا الذي ذكر من الاستشكال إنما هو بناءً على القول بأن التفسير لمضمون جملة قبلها، وقد علمت أن التفسير بـ(أن) يكون لمفرد إما مذكور، أو مقدر، فعليه، فلا إشكال؛ لأن المفسَّر بـ(أن) في هذه الآية إنما هو الضمير في قوله (به).

(٤) «الكشاف» (١/ ٣٧٤).

وَجَوَّزَ مَصْدَرِيَّتَهَا عَلَى أَنَّ المَصْدَرَ بَيَانٌ لِلْهَاءِ فِي ﴿بِهِۦ﴾ لَا بَدَلٌ؛ لِأَنَّ تَقْدِيرَ إِسْقَاطِ الضَّمِيرِ يُخَلِّي الصِّلَةَ مِنْ عَائِدٍ، وَالصَّوَابُ العَكْسُ؛

بِهِ أَنِ اعْبُدُوا اللهَ[1] رَبِّي. وَاسْتَحْسَنَهُ المُصَنِّفُ فِي "المُغْنِي"[2].

وَجَوَّزَ الزَّمَخْشَرِيُّ[3] أَيْضًا[4] مَصْدَرِيَّتَهَا أَيْ: مَصْدَرِيَّةَ ﴿أَنِ﴾ هَذِهِ عَلَى أَنَّ المَصْدَرَ المُؤَوَّلَ مِنْ ﴿أَنِ﴾ وَصِلَتِهَا، وَهُوَ ﴿أَنِ ٱعْبُدُواْ﴾ بَيَانٌ لِلْهَاءِ أَيْ: عَطْفُ بَيَانٍ عَلَى الهَاءِ المَجْرُورَةِ بِالبَاءِ فِي ﴿بِهِۦ﴾ لَا أَنَّ المَصْدَرَ بَدَلٌ مِنَ الهَاءِ؛ لِأَنَّ المُبْدَلَ مِنْهُ فِي حُكْمِ السَّاقِطِ، وَعَلَى تَقْدِيرِ إِسْقَاطِ الضَّمِيرِ المُبْدَلِ مِنْهُ يُخَلِّي[5] الصِّلَةَ مِنْ عَائِدٍ عَلَى المَوْصُولِ الَّذِي هُوَ ﴿مَآ﴾[6]، وَذَلِكَ لَا يَجُوزُ، وَاللَّازِمُ[7] بَاطِلٌ فَكَذَا المَلْزُومُ، وَالصَّوَابُ العَكْسُ وَهُوَ كَوْنُ المَصْدَرِ بَدَلًا مِنَ الهَاءِ مِنْ ﴿بِهِۦ﴾ لَا عَطْفَ بَيَانٍ

---

(١) فعليه يصح أن يقال: قلت له أن افعل كذا، إذا أوَّلتَ القول بغيره، كالأمر. "الدسوقي" (١/ ٣٢). وعلى هذا فمعنى اشتراطهم أن لا يكون في الجملة قبلها حروف القول، أي: باقيًا على حقيقته غير مؤول بغيره. اهـ "الصبان" (٣/ ٢٨٥)، و"حاشية الدماميني على المغني" (١/ ١٣٣).

(٢) "المغني" (١/ ٣٢).

(٣) "الكشاف" (١/ ٣٧٤).

(٤) أي: كما جوَّز التفسير بالتأويل، جوَّز المصدرية في (أن)، والتفسير أرجح. قاله الكافيجي. انظر "حاشية عطار" (ل/ ١٠٠).

[٥] فِي أ، ط٢: (تُخلي)، وَفِي ط١: (يلزم إخلاء...).

(٦) لأنك لو أقمت ﴿أَنِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ﴾ مقام الهاء، فقلت: إلا ما أمرتني بأن اعبدو الله، لم يصح لبقاء الموصول بغير راجع إليه من صلته. "الكشاف" (١/ ٣٧٤).

(٧) اللازم هو إسقاط المبدل منه، والملزوم كون اعبدوا الله بدلًا. "المدابغي" (ل/ ٥٣).

لِأَنَّ البَيَانَ كَالصِّفَةِ، فَلَا يُتْبَعُ الضَّمِيرُ. وَالعَائِدُ المُقَدَّرُ الحَذْفِ.....

عَلَيْهَا؛ لِأَنَّ البَيَانَ فِي الجَوَامِدِ(١) كَالصِّفَةِ فِي المُشْتَقَّاتِ(٢)، فَكَمَا أَنَّ الضَّمَائِرَ لَا تُنْعَتُ(٣) كَذَلِكَ لَا يُعْطَفُ عَلَيْهَا[٤] عَطْفَ بَيَانٍ، نَصَّ عَلَى ذَلِكَ ابْنُ السِّيدِ(٥) وَابْنُ مَالِكٍ(٦)، وَعَلَى هَذَا فَلَا يُتْبَعُ الضَّمِيرُ بِعَطْفِ البَيَانِ كَمَا أَنَّ الضَّمِيرَ لَا يُنْعَتُ، وإِذَا امْتَنَعَ أَنْ يَكُونَ بَيَانًا تَعَيَّنَ أَنْ يَكُونَ بَدَلًا.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ يَلْزَمُ عَلَى القَوْلِ بِالبَدَلِيَّةِ إِخْلَاءُ الصِّلَةِ مِنْ عَائِدٍ كَمَا تَقَدَّمَ؛ بِنَاءً عَلَى أَنَّ المُبْدَلَ مِنْهُ فِي نِيَّةِ الطَّرْحِ، قُلْنَا: ذَلِكَ غَالِبٌ لَا لَازِمٌ(٧). وَلَئِنْ سَلَّمْنَا لُزُومَهُ فَلَنَا جَوَابٌ آخَرُ، وَهُوَ أَنْ نَقُولَ: العَائِدُ المُقَدَّرُ الحَذْفِ

---

(١) أي: الواقعة تابعة، وهو هنا المصدر المنسبك.

(٢) فكل منهما يخصص متبوعه النكرة، ويوضح متبوعه المعرفة. "الدسوقي" (٢/ ١٠٥).

(٣) أجاز الكسائي نعت الضمير الغائب إذا كان النعت لمدح، أو ذمٍّ، أو ترحُّمٍ، لا مطلقا كما في التسهيل، نحو قولهم: مررت به المسكين، ونحو: صلى الله عليه الرءوف الرحيم، ومررت به الخبيثِ، وغير الكسائي يجعل هذا النوع بدلًا. انظر "الارتشاف" (٤/ ١٩٣١)، و"شرح التسهيل" (٣/ ٣٢١)، و"المساعد" (٢/ ٤٢٠).

[٤] (عَلَيْهَا): سقطت من ط٢.

(٥) هو عبدالله بن محمد بن السِّيد -بكسر السين- أبومحمد البَطَلْيوسي، كان عالمًا في اللغات، والآداب متبحرًا فيها، صنف شرح آداب الكاتب، وشرح الموطإ، وغيرها، توفي سنة ٥٢١هـ. انظر "بغية الوعاة" (٢/ ٥٥-٥٦)، وانظر رأيه في "المغني" (١/ ٣٢).

(٦) انظر رأيه في "شرح التسهيل" (٣/ ٣٢٥)، و"شرح عمدة الحافظ" (٢/ ٥٩٨)، و"المغني" (١/ ٣٢).

(٧) ومن غير الغالب ألّا يكون في نية الطرح ومنه ما هنا، ومثله قوله تعالى ﴿وَلَبِثُواْ فِي كَهْفِهِمْ ثَلَٰثَ مِاْئَةٍ سِنِينَ﴾[الكهف: ٢٥] بتنوين ﴿مِاْئَةٍ﴾ على قراءة الجمهور، فـ﴿سِنِينَ﴾ بدل من ﴿مِاْئَةٍ﴾ وليس في المبدل نية الطرح.

مَوْجُودٌ لَا مَعْدُومٌ، وَلَا يَصِحُّ أَنْ يُبْدَلَ مِنْ: ﴿مَا﴾؛ لِأَنَّ العِبَادَةَ لَا يَعْمَلُ فِيهَا فِعْلُ القَوْلِ، نَعَمْ يَجُوزُ إِنْ أُوِّلَ: ﴿قُلْتُ﴾ بِـ(أَمَرْتُ)، وَلَا يَمْتَنِعُ فِي: ﴿وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى ٱلنَّحْلِ أَنِ ٱتَّخِذِى﴾ أَنْ تَكُونَ مُفَسِّرَةً

مَوْجُودٌ[1] لَا مَعْدُومٌ فَلَا يَلْزَمُ المَحْذُورُ. وَلَا يَصِحُّ[2] أَنْ يُبْدَلَ المَصْدَرُ المَذْكُورُ مِنْ ﴿مَا﴾ المَوْصُولَةِ المَعْمُولَةِ لِـ﴿قُلْتُ﴾؛ لِأَنَّ العِبَادَةَ مَصْدَرٌ مُفْرَدٌ لَا يَعْمَلُ فِيهَا فِعْلُ القَوْلِ؛ لِأَنَّ القَوْلَ وَمَا تَصَرَّفَ[3] مِنْهُ لَا يَعْمَلُ إِلَّا فِي جُمْلَةٍ أَوْ مُفْرَدٍ يُؤَدِّي مَعْنَى الجُمْلَةِ[4] كـ(قُلْتُ قَصِيدَةً) وَالعِبَادَةُ لَيْسَتْ كَذَٰلِكَ، نَعَمْ يَجُوزُ أَنْ تُبْدَلَ العِبَادَةُ مِنْ ﴿مَآ﴾ إِنْ أُوِّلَ ﴿قُلْتُ﴾ بِـ(أَمَرْتُ)؛ لِأَنَّ (أمرت) يَعْمَلُ فِي المُفْرَدِ الخَالِي عَنْ مَعْنَى الجُمْلَةِ نَحْوُ: (أَمَرْتُكَ الخَيْرَ) وَالأَكْثَرُ تَعْدِيَتُهُ إِلَى المَأْمُورِ بِهِ بِالبَاءِ[5].

قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ[6] مَا حَاصِلُهُ: وَلَا يَمْتَنِعُ فِي ﴿أَنِ﴾ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى ٱلنَّحْلِ أَنِ ٱتَّخِذِى﴾[النحل:٦٨] أَنْ تَكُونَ مُفَسِّرَةً بِمَنْزِلَةِ (أَيْ)

---

(١) أي: في اللفظ، وهو يكفي، فلا يضر تقدير حذفه. «المدابغي» (ل/ ٥٣)، و«الدسوقي» (١/ ٣٣)، و«الصبان» (٣/ ٨٨).

(٢) قوله: ولا يصح أن يبدل من (ما) جواب عما يقال: هل يصح أن يبدل من (ما)، فلا يحتاج إلى هذا التكلف، فأجاب بأنه لا يصح، معلِّلًا له بأن العبادة...إلخ. انظر «حاشية عطار» (ل/ ١٠٠).

(٣) كـ(قال، ويقول، وقل، وقائل، ومقول).

(٤) كالحديث، والشعر، والقصة، والخطبة، والكلام. «الكواكب» (١/ ٣٢١).

(٥) فيقال: أمرتك بكذا. قال الشاعر:

أمرتك الخير فافعل ما أُمِرتَ به ... فقد تركتك ذا مالٍ وذا نشبِ

(٦) «الكشاف» (٢/ ٣٣٥).

مِثْلَهَا فِي: ﴿فَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِ أَنِ ٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ﴾، خِلَافًا لِمَنْ مَنَعَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الإِلْهَامَ فِي مَعْنَى القَوْلِ.

مِثْلَهَا[1] فِي ﴿فَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِ أَنِ ٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ﴾[المؤمنون:٢٧] فَيَكُونُ التَّقْدِيرُ: أَيِ: اتَّخِذِي، فُسِّرَ الوَحْيُ إِلَى النَّحْلِ بِأَنَّهُ الأَمْرُ بِأَنْ تَتَّخِذَ مِنَ الجِبَالِ بُيُوتًا. انْتَهَى. خِلَافًا لِمَنْ مَنَعَ ذَلِكَ وَهُوَ الإِمَامُ الرَّازِيُّ[2] فَإِنَّهُ قَالَ مُتَعَقِّبًا لِكَلَامِ الزَّمَخْشَرِيِّ: إِنَّ الوَحْيَ هُنَا[3] إِلْهَامٌ بِاتِّفَاقٍ، وَلَيْسَ فِي الإِلْهَامِ مَعْنَى القَوْلِ[4]، وَإِنَّمَا هِيَ مَصْدَرِيَّةٌ[5]، أَيْ: بِاتِّخَاذِ الجِبَالِ بُيُوتًا[6]، وَأَشَارَ المُصَنِّفُ إِلَى دَفْعِهِ نُصْرَةً لِلزَّمَخْشَرِيِّ بِقَوْلِهِ: لِأَنَّ الإِلْهَامَ فِي مَعْنَى القَوْلِ؛ لِأَنَّ المَقْصُودَ مِنَ القَوْلِ الإِعْلَامُ، وَالإِلْهَامُ فِعْلٌ مِنَ اللهِ يَتَضَمَّنُ الإِعْلَامَ بِحَيْثُ يَكُونُ المُلْهَمُ عَالِمًا بِمَا أُلْهِمَ بِهِ، وَإِلْهَامُ اللهِ النَّحْلَ مِنْ هَذَا القَبِيلِ.

---

(١) أي: مثل هذه الآية في أن تكون مُفسّرة. "عطار" (ل/ ١٠١). وإعراب (مثلها): حال من اسم (تكون).

(٢) هو فخر الدين الرازي، محمد بن عمر بن الحسين، أبوعبدالله، القرشي، الشافعي، من أئمة الأشاعرة، صاحب التفسير الكبير، قال الذهبي في هذا التفسير كما في "زغل العلم" ص(٢٠): وفيه إشكالات، وتشكيكات لا ينبغي سماعها؛ فإنها تُحيِّرُ، وتمرض، وتردي، ولا تشفي عليلًا، نسأل الله العافية. اهـ، وانظر: قول الرازي في "التفسير الكبير" (٢٠/ ٩-٧٠)، و"المغني" (١/ ٣٢).

(٣) أي: في هذه الآية؛ لأنه لما لا يعقل، وهو النحل، وأما لو كان الوحي لعاقل، فهو فيه معنى القول دون حروفه، وكان بمعنى المكالمة. اهـ "الدسوقي" (١/ ٣٢).

(٤) أي: لأنه ليس فيه معنى المكالمة. "دسوقي" (١/ ٣٢).

(٥) أي: على تقدير الباء قبلها. المصدر السابق.

(٦) قال الدماميني في "حاشيته على المغني" (١/ ١٣٢): والصواب: باتخاذ بيوت من الجبال. اهـ

وَمُخَفَّفَةٌ مِنَ الثَّقِيلَةِ فِي نَحْوِ: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ﴾ ﴿وَحَسِبُوٓا أَنْ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ -فِي قِرَاءَةِ الرَّفْعِ- وَكَذَا حَيْثُ وَقَعَتْ بَعْدَ عِلْمٍ، أَوْ ظَنٍّ يُنَزَّلُ مَنْزِلَةَ العِلْمِ.

❑ وَيُقَالُ فِيهَا تَارَةً: مُخَفَّفَةٌ مِنَ الثَّقِيلَةِ[1] كَالَّتِي فِي نَحْوِ: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾ [المزمل: ٢٠]، ﴿وَحَسِبُوٓا أَنْ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ [المائدة:٧١] -فِي قِرَاءَةِ الرَّفْعِ[2] فِي ﴿تَكُونَ﴾- وَهِيَ قِرَاءَةُ أَبِي عَمْرٍو، وَحَمْزَةَ، وَالكِسَائِيِّ، وَيَعْقُوبَ، وَخَلَفٍ فِي اخْتِيَارِهِ[3].

وَكَذَا يُحْكَمُ لَهَا بِالتَّخْفِيفِ مِنَ الثَّقِيلَةِ حَيْثُ وَقَعَتْ بَعْدَ عِلْمٍ، وَلَيْسَ المُرَادُ بِهِ (ع ل م)[4] بَلْ كُلُّ مَا يَدُلُّ عَلَى اليَقِينِ[5]، أَوْ ظَنٍّ يُنَزَّلُ ذَلِكَ الظَّنُّ مَنْزِلَةَ العِلْمِ، وَتَقَدَّمَ مِثَالُهُمَا.

---

(١) وهي تنصب الاسم، وترفع الخبر كأصلها، إلا أن اسمها منوي لا يبرز إلا في ضرورة، كقول الشاعر:

فلو أنك في يوم الرخاء سألتني طلاقك لم أبخل وأنت صديق

وأجاز بعضهم بروزه في غير الضرورة، ونقل عن البصريين. ولا يلزم كون اسمها المنوي ضمير الشأن، خلافًا لقوم، وقد قدر سيبويه في قوله تعالى: ﴿وَنَٰدَيْنَٰهُ أَن يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ ۝١٠٤ قَدْ صَدَّقْتَ ٱلرُّءْيَآ﴾ [الصافات:١٠٤] أنك يا إبراهيم. وخبر أن المخففة إما جملة اسمية ﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [يونس: ١٠]، وإما جملة فعلية مفصولة بـ(قد، أو حرف التنفيس، أو حرف النفي، أو لو) ما لم يكن الفعل غير متصرف، أو دعاء، فلا تحتاج إلى فاصل. «الجنى الداني» ص(٢٣٦-٢٣٧).

(٢) فـ(حسب) على هذه القراءة فعل ماضٍ نزل منزلة اليقين؛ فإن الظن والحسبان إذا قويا التحقا باليقين وها هنا كذلك.

(٣) أي: لا رواية عن حمزة لتقدمه. «المدابغي» (ل/ ٥٣).

(٤) يقرأ فعلًا ماضيًا منفك الحروف؛ إشارة إلى أن المراد المادة لا الفعل الماضي فقط. اهـ «حاشية عبادة على الشذور» (٢/ ٨٤).

(٥) كـ(رأى، وتحقق، وتيقن، وتبيَّن). «الصبان» (٣/ ٢٨٢).

الرَّابِعَةُ: (مَنْ)، فَتَكُونُ شَرْطِيَّةً فِي نَحْوِ: ﴿مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾، وَمَوْصُولَةً فِي نَحْوِ: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ﴾، وَاسْتِفْهَامِيَّةً فِي نَحْوِ: ﴿مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرْقَدِنَا﴾، وَنَكِرَةً مَوْصُوفَةً فِي نَحْوِ: (مَرَرْتُ بِمَنْ مُعْجِبٍ لَكَ)، أَيْ: بِإِنْسَانٍ مُعْجِبٍ لَكَ، .....

■ الكَلِمَةُ الرَّابِعَةُ مِمَّا جَاءَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَوْجُهٍ: (مَنْ) -بِفَتْحِ المِيْمِ-.

❑ فَتَكُونُ تَارَةً شَرْطِيَّةً، كَالَّتِي فِي نَحْوِ: ﴿مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾ [النساء:١٢٣].

❑ وَتَارَةً مَوْصُولَةً، كَالَّتِي فِي نَحْوِ: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ﴾ [البقرة:٨] عَلَى أَحَدِ الاحْتِمَالَيْنِ(١)، فَتَحْتَاجُ إِلَى صِلَةٍ وَعَائِدٍ.

❑ وَتَارَةً اسْتِفْهَامِيَّةً، كَالَّتِي فِي نَحْوِ: ﴿مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرْقَدِنَا﴾ [يس:٥٢]، فَتَحْتَاجُ إِلَى جَوَابٍ.

❑ وَتَارَةً نَكِرَةً مَوْصُوفَةً، كَالَّتِي فِي نَحْوِ: (مَرَرْتُ بِمَنْ مُعْجِبٍ لَكَ) أَيْ: بِإِنْسَانٍ(٢) مُعْجِبٍ لَكَ، وَتَحْتَاجُ إِلَى صِفَةٍ(٣).

---

(١) فهي على هذا الاحتمال مبتدأ مؤخر وما قبلها خبر، والاحتمال الثاني أنها نكرة موصوفة، وعليه تكون الجملة صفة لا صلة، أي: ومن الناس فريق يقول. انظر "إملاء ما منَّ به الرحمن" ص(١٦).

(٢) لما كانت (من) للعاقل فسرها بإنسان، ومثله رأيت من معجبًا لك، فلا يتقيد بالجر كما توهم. "المدابغي" (ل/ ٥٣).

(٣) ووصفها إما بالمفرد كما مثَّل ونحو:

كفى بنا فضلا على مَنْ غيرِنا ... حبُّ النبي محمدٍ إيانا

أو بالجملة كما في قوله:

رُبَّ من أنضجت غيظًا قلبه ... قد تمنى ليَ موتًا لم يُطَع

وَأَجَازَ الفَارِسِيُّ أَنْ تَقَعَ نَكِرَةً تَامَّةً، وَحَمَلَ عَلَيْهِ قَوْلَهُ: وَنِعْمَ مَنْ هُوَ فِي سِرٍّ وَإِعْلَانِ، أَيْ: وَنِعْمَ شَخْصًا.

وَأَجَازَ أَبُوعَلِيٍّ الفَارِسِيُّ(١) فِي (مَنْ)[٢] أَنْ تَقَعَ نَكِرَةً تَامَّةً فَلَا تَحْتَاجُ إِلَى صِفَةٍ، وَحَمَلَ عَلَيْهِ قَوْلَهُ:

... ... وَنِعْمَ مَنْ هُوَ فِي سِرٍّ وَإِعْلَانِ(٣)

فَفَاعِلُ (نِعْمَ) مُسْتَتِرٌ فِيهَا، وَ(مَنْ) تَمْيِيزٌ بِمَعْنَى شَخْصًا، وَالضَّمِيرُ المُنْفَصِلُ هُوَ المَخْصُوصُ بِالمَدْحِ، أَيْ: وَنِعْمَ شَخْصًا هُوَ، أَيْ: بِشْرُ بْنُ مَرْوَانَ المَذْكُورُ فِي البَيْتِ قَبْلَهُ.

---

(١) انظر رأي أبي علي في "الارتشاف" (٢/ ١٠٣٥)، و"شرح التسهيل" (١/ ٢١٨)، و"المغني" (١/ ٣٢٩)، و"الخزانة" (٩/ ٤١٤).

[٢] (في من): سقط من: ط٢.

(٣) هذا عجز بيت، وصدره: ونعم مَزْكَأُ من ضاقت مذاهبه، وقبله:

وكيف أرهبُ أمرًا أو أُرَاعُ له وقد زَكَأْتُ إلى بشر بن مروان

التخريج: البيت بلا نسبة في "المغني" (١/ ٣٢٩، ٤٢٥، ٤٣٧)، و"شرح الجمل" (١/ ٣٣٤)، "شرح التسهيل"(١/ ٢١٨)، و"الارتشاف"(٢/ ١٠٣٦)، و"شرح شواهد المغني" (٢/ ٧٤١)، و"خزانة الأدب"(٩/ ٤١٣)، و"الأشموني"(١/ ١٥٥)، و"الرضي" (٤/ ٢٥٣)، و"الهمع" (١/ ٣٥٣، ٣/ ٣٣)، و"لسان العرب" (زكأ)، و"تاج العروس" (زكأ).

اللغة: **الرهب**: الخوف. **أراع**: بالبناء للمجهول من الروع، وهو الفزع. **مزكأ**: بفتح الميم، وسكون الزاي المعجمة مَفْعَل من زكأت إلى فلان، أي: لجأت إليه.

المعنى: كيف أخاف العيش، ولي ملجأ، وهو بشر بن مروان الأموي، ونعم من لجأت إليه.

الإعراب: **ونعم**: **الواو**: عاطفة. **نعم**: فعل ماضٍ جامد، وفاعله ضمير مستتر تقديره هو. **من**: نكرة تامة في محل نصب على التمييز على رأي أبي علي. **هو**: ضمير منفصل في محل رفع مبتدإ، والجملة قبله خبر. **في سر**: جار ومجرور متعلق بـ(نعم). **وإعلان**: معطوف على (سر).

الشاهد فيه: (من) فإنها نكرة تامة لا تحتاج إلى صفة عند أبي علي الفارسي.

النَّوْعُ الخَامِسُ: مَا يَأْتِي عَلَى خَمْسَةِ أَوْجُهٍ

وَهُوَ شَيْئَانِ:

أَحَدُهُمَا: (أَيٌّ) فَتَقَعُ شَرْطِيَّةً، نَحْوُ: ﴿أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَانَ عَلَيَّ﴾، وَاسْتِفْهَامِيَّةً، نَحْوُ: ﴿أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَٰذِهِۦٓ إِيمَٰنًا﴾، وَمَوْصُولَةً، خِلَافًا لِثَعْلَبٍ، نَحْوُ: ﴿لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾،

النَّوْعُ الخَامِسُ مِنَ الأَنْوَاعِ الثَّمَانِيَةِ: مَا يَأْتِي مِنَ الكَلِمَاتِ عَلَى خَمْسَةِ أَوْجُهٍ، وَهُوَ شَيْئَانِ:

■ أَحَدُهُمَا: (أَيٌّ) -بِفَتْحِ الهَمْزَةِ وَتَشْدِيدِ اليَاءِ-:

❑ فَتَقَعُ تَارَةً شَرْطِيَّةً، فَتَحْتَاجُ إِلَى شَرْطٍ وَجَوَابٍ، وَالأَكْثَرُ أَنْ تَتَّصِلَ بِهَا (مَا) الزَّائِدَةُ، نَحْوُ: ﴿أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَانَ عَلَيَّ﴾[القصص:٢٨]، فَ(أَيّ): اسْمُ شَرْطٍ، مَفْعُولٌ مُقَدَّمٌ لِـ﴿قَضَيْتُ﴾، وَ﴿قَضَيْتُ﴾ فِعْلُ الشَّرْطِ، وَجُمْلَةُ ﴿فَلَا عُدْوَانَ عَلَيَّ﴾ جَوَابُ الشَّرْطِ.

❑ وَتَقَعُ تَارَةً اسْتِفْهَامِيَّةً، فَتَحْتَاجُ إِلَى جَوَابٍ، نَحْوُ: ﴿أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَٰذِهِۦٓ إِيمَٰنًا﴾[التوبة:١٢٤]، فَ(أَيُّ) مُبْتَدَأٌ، وَخَبَرُهُ مَا بَعْدَهُ.

❑ وَتَقَعُ تَارَةً مَوْصُولَةً، خِلَافًا لِثَعْلَبٍ[1] فِي زَعْمِهِ أَنَّهَا لَا تَقَعُ مَوْصُولَةً أَصْلًا[2]، وَيَرُدُّهُ نَحْوُ: ﴿لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾[مريم:٦٩]، فَ(أَيُّ)

---

(١) انظر رأي ثعلب في "الارتشاف" (٢/ ١٠١١)، و"المغني" (١/ ٧٨)، و"التصريح" (١/ ١٣٥)، و"الأشموني" (١/ ١٦٥)، و"الهمع" (١/ ٣٣١).

(٢) قال: لا يكون (أيٌّ) إلا شرطًا، أو استفهامًا، وهو محجوج بثبوت ذلك في لسان العرب. "الارتشاف" (٢/ ١٠١١)، و"الهمع" (١/ ٣٣١).

أَيِ: الَّذِي هُوَ أَشَدُّ، قَالَهُ سِيْبَوَيْهِ وَمَنْ تَابَعَهُ، وَقَالَ مَنْ رَأَى أَنَّ (أَيًّا) المَوْصُولَةَ لَا تُبْنَى: هِيَ هُنَا اسْتِفْهَامِيَّةٌ مُبْتَدَأٌ، وَ﴿أَشَدُّ﴾ خَبَرُهُ. .....

مَوْصُولَةٌ حُذِفَ صَدْرُ صِلَتِهَا، أَيِ: الَّذِي هُوَ أَشَدُّ، قَالَهُ سِيْبَوَيْهِ[1] وَمَنْ تَابَعَهُ، وَهِيَ عِنْدَهُ مَبْنِيَّةٌ عَلَى الضَّمِّ إِذَا أُضِيفَتْ وَحُذِفَ صَدْرُ صِلَتِهَا[2] كَهَذِهِ الآيَةِ. وَقَالَ مَنْ رَأَى أَنَّ (أَيًّا) المَوْصُولَةَ لَا تُبْنَى وَإِنَّمَا هِيَ مُعْرَبَةٌ دَائِمًا: هِيَ هُنَا فِي هَذِهِ الآيَةِ: اسْتِفْهَامِيَّةٌ مُبْتَدَأٌ، وَ﴿أَشَدُّ﴾ خَبَرُهُ[3]، وَعَلَيْهِ الكُوفِيُّونَ، وَجَمَاعَةٌ مِنَ البَصْرِيِّينَ، مِنْهُمُ الزَّجَّاجُ[4]، وَقَالَ: مَا تَبَيَّنَ لِي أَنَّ سِيْبَوَيْهِ غَلِطَ[5] إِلَّا فِي مَسْأَلَتَيْنِ: إِحْدَاهُمَا هَذِهِ[6]، فَإِنَّهُ يُسَلِّمُ أَنَّهَا

(١) «الكتاب» (٢/ ٣٩٨-٣٩٩).

(٢) وجوَّز فيها أيضا الإعراب في هذه الحالة، فجوز في الآية المذكورة النصب، وجعله لغة جيدة. المصدر السابق.

(٣) ثم اختلفوا في مفعول (ننزع)، فقال الخليل: محذوف، والتقدير: ننزعن الذين يقال فيهم أيُّهم أشد، وقال يونس: المفعول الجملة، وعلقت (ننزع) عن العمل فيها، وقال الكسائي والأخفش: المفعول (كل شيعة)، و(من) زائدة، ورد المصنف ذلك في «المغني» بما يطول ذكره، فراجعه إن شئت. انظر «المغني» (١/ ٧٧-٧٨)، و«التصريح» (١/ ١٣٦)، و«الدسوقي» (١/ ٨٣).

(٤) انظر رأي الزجاج في كتابه «معاني القرآن»، ورأي من أبهمهم في «المغني» (١/ ٧٧)، و«التصريح» (١/ ١٣٦)، و«البحر المحيط» (٦/ ٢٠٨-٢٠٩)، و«إعراب القرآن» للنحاس (٣/ ٢٤).

[٥] فِي طبعة مجاهد: (ما غلط) بزيادة (ما).

(٦) والأخرى نصب (غدوة) بـ(لدن)، ولا ينصب غيره (غدوة)، قال صاحب «البسيط»: وإنما اختصت (غدوة) بالنصب بعد (لدن) دون (بكرة) وغيرها؛ لكثرة استعمال (غدوة) معها، وكثرة الاستعمال يجوز معها ما لا يجوز مع غيرها. اهـ «الأشباه والنظائر» (١/ ٣٠٥). «المدابغي» (ل/ ٥٤)، و«الكتاب» (١/ ٩٦).

وَدَالَّةً عَلَى مَعْنَى الكَمَالِ، فَتَقَعُ صِفَةً لِنَكِرَةٍ، نَحْوُ: (هَذَا رَجُلٌ أَيُّ رَجُلٍ)، أَيْ: هَذَا رَجُلٌ كَامِلٌ فِي صِفَاتِ الرِّجَالِ، وَحَالًا لِمَعْرِفَةٍ كـ(مَرَرْتُ بِعَبْدِاللهِ أَيَّ رَجُلٍ)، وَوَصْلَةً لِنِدَاءِ مَا فِيهِ (أَلْ)، نَحْوُ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْإِنسَٰنُ﴾.

تُعْرَبُ إِذَا أُفْرِدَتْ[1] فَكَيْفَ يَقُولُ بِبِنَائِهَا إِذَا أُضِيفَتْ؟[2]

❑ وَتَقَعُ تَارَةً دَالَّةً عَلَى مَعْنَى الكَمَالِ[3] لِلمَوْصُوفِ بِهَا فِي المَعْنَى، فَتَقَعُ صِفَةً لِنَكِرَةٍ قَبْلَهَا، نَحْوُ قَوْلِكَ: (هَذَا رَجُلٌ أَيُّ رَجُلٍ)، فَـ(أَيٌّ) صِفَةٌ لِـ(رَجُلٌ) دَالَّةٌ عَلَى مَعْنَى الكَمَالِ، أَيْ: هَذَا رَجُلٌ كَامِلٌ فِي صِفَاتِ الرِّجَالِ.

❑ وَتَقَعُ تَارَةً حَالًا لِمَعْرِفَةٍ قَبْلَهَا، كـ(مَرَرْتُ بِعَبْدِاللهِ أَيَّ رَجُلٍ)، فَـ(أَيَّ) مَنْصُوبَةٌ عَلَى الحَالِ مِنْ (عَبْدِاللهِ)، أَيْ: كَامِلًا فِي صِفَاتِ الرِّجَالِ.

❑ وَتَقَعُ تَارَةً وُصْلَةً[4] لِنِدَاءِ مَا فِيهِ (أَلْ)، نَحْوُ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْإِنسَٰنُ﴾

---

(١) أي: قطعت عن الإضافة.

(٢) قال الشهاب القاسمي: لا وجه لتغليط سيبويه مع دلالة ظواهر الشواهد لما قال سيبويه كما في الآية، والبيت المشهورين، فإن ما أجيب به عنهما من جهة المخالف لا يخفى ما فيه من التعسف ومخالفة الظاهر، فليتدبر. "ياسين على التصريح" (١/ ١٣٦).

(٣) فلا تضاف هذه إلا إلى نكرة، ويشترط في النكرة أن تكون مماثلة للموصوف لفظا ومعنى، نحو: مررت برجل أيِّ رجل، أو معنى فقط، نحو: مررت برجل أيِّ إنسان، ولا يجوز: مررت برجل أيِّ عالم، وعكسه. قاله الدماميني، وغيره. انظر "الصبان" (٢/ ٢٦١).

(٤) بضم الواو، أي: وسيلة يتوصل بها لندائه، وذلك لأنهم منعوا الجمع بين أل، وياء النداء في غير الجلالة، والعلم المحكي عن جملة، نحو: الرجل قائم مسمى به، وغير الضرورة؛ لأن كلًا من أل، وياء النداء أداة تعريف، وهم يكرهون اجتماع أداتين المؤدى واحد، فلما أرادوا نداء ما فيه (أل) أتوا بـ(أي) ليكون منادى بحسب الظاهر، وفي الحقيقة المنادى هو ما بعد (أي). "الدسوقي" (١/ ٨٣-٨٤).

الثَّانِيَةُ: (لَوْ)، فَأَحَدُ أَوْجُهِهَا أَنْ تَكُونَ حَرْفَ شَرْطٍ فِي المَاضِي، [الانشقاق:٦]، فَ(أَيُّ) مُنَادَى، وَ(هَا) لِلتَّنْبِيهِ، وَ(الإِنْسَانُ) نَعْتُ[1] (أَيُّ)، وَحَرَكَتُهُ إِعْرَابِيَّةٌ[2]، وَحَرَكَةُ (أَيُّ) بِنَائِيَّةٌ.

■ وَالكَلِمَةُ الثَّانِيَةُ مِمَّا جَاءَ عَلَى خَمْسَةِ أَوْجُهٍ: (لَوْ):

❑ فَأَحَدُ أَوْجُهِهَا وَهُوَ الغَالِبُ: أَنْ تَكُونَ حَرْفَ شَرْطٍ فِي المَاضِي[3]، نَحْوُ: (لَوْ جَاءَ زَيْدٌ أَكْرَمْتُهُ).

وَإِذَا دَخَلَتْ عَلَى المُضَارِعِ صَرَفَتْهُ إِلَى المَاضِي، نَحْوُ: (لَوْ يَفِي كَفَى)[4]،

---

(١) ظاهره مطلقًا، أي: ولو جامدًا، فيلحظ فيه الاشتقاق، وفصّل بعضهم، فقال: إن كان مشتقًّا فنعت، أو جامدًا فعطف بيان. "المدابغي". (ل/ ٥٤)، و"عطار" (ل/ ١٠٤). فإن قلت: إذا كانت (أي) وصلة فلم جعلت منادى، وجعل ما هي وصلة إليه نعتًا، أو بيانًا؟ قلت: لأنها لما وقعت موقع المنادى جعلت كذلك، ولما وقع الإنسان في الآية موقع التابع قيل: إنه نعت، أو عطف بيان، وإن كان النداء في الحقيقة متوجهًا إليه. "عطار" (ل/ ١٠٤).

(٢) فهو مرفوع تبعًا للَّفظ، أي: بتنزيل الحركة البنائية منزلة الإعرابية لعروضها. "المدابغي" (ل/ ٥٤). وقال بعضهم: والحق أن الضمة ضمة مشاكلة، أي: إتباع للمتبوع لا توصف لا بإعراب ولا بناء، والإعراب بفتحة مقدرة في آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المشاكلة. انظر: "حاشية ابن حمدون" (٢/ ٦٦-٦٧)، و"الصبان" (٣/ ١٤٨-١٤٩).

وقال السيوطي في "الهمع" (٣/ ٢٣٦): واعتقد قوم بناء النعت؛ لأنهم رأوا حركته كحركة المنادى.

(٣) يعني: أن (لو) حرف يدل على تعليق فعل بفعل فيما مضى. "الأشموني" (٤/ ٣٥).

(٤) أي: لو وفى كفى. "المدابغي" (ل/ ٥٥). وهذا المثال مقتطع من بيت لابن مالك في "الخلاصة" وهو:

وَإِنْ مُضَارِعٌ تَلَاهَا صُرِفَا ... إِلَى المُضِيِّ نَحْوُ لَوْ يَفِي كَفَى

ومن ذلك قول الشاعر:

لو يسمعون كما سمعت حديثها ... خرُّوا لعزَّة ركعا وسُجودا

فَيُقَالُ فِيهَا: حَرْفٌ يَقْتَضِي امْتِنَاعَ مَا يَلِيهِ وَاسْتِلْزَامَهُ لِتَالِيهِ،

فَيُقَالُ فِيهَا: حَرْفٌ يَقْتَضِي امْتِنَاعَ مَا يَلِيهِ[(١)]، وَهُوَ فِعْلُ الشَّرْطِ مُثْبَتًا كَانَ أَوْ مَنْفِيًّا[(٢)]، وَيَقْتَضِي اسْتِلْزَامَهُ[(٣)] أَيْ: فِعْلِ الشَّرْطِ لِتَالِيهِ، وَهُوَ جَوَابُ الشَّرْطِ مُثْبَتًا كَانَ أَوْ مَنْفِيًّا، فَالأَقْسَامُ أَرْبَعَةٌ؛ لِأَنَّهُمَا إِمَّا مُثْبَتَانِ، نَحْوُ: (لَوْ جَاءَنِي زَيْدٌ أَكْرَمْتُهُ)[(٤)]، أَوْ مَنْفِيَّانِ، نَحْوُ: (لَوْ لَمْ يَجِئْ زَيْدٌ مَا أَكْرَمْتُهُ)[(٥)]، أَوِ الأَوَّلُ مُثْبَتٌ وَالثَّانِي مَنْفِيٌّ، نَحْوُ: (لَوْ قَصَدَنِي مَا خَيَّبْتُهُ)[(٦)]، أَوْ عَكْسُهُ، نَحْوُ: (لَوْ لَمْ يَجِئْنِي عَتَبْتُ[٧] عَلَيْهِ)[(٨)]. وَالمَنْطِقِيُّونَ يُسَمُّونَ الشَّرْطَ مُقَدَّمًا؛ لِتَقَدُّمِهِ فِي الذِّكْرِ، وَيُسَمُّونَ الجَوَابَ تَالِيًا؛ لِأَنَّهُ يَتْلُوهُ، ثُمَّ يَنْتَفِي التَّالِي إِنْ

---

(١) الضمير المستتر عائد على (ما) والبارز على (حرف) فقوله: وهو فعل الشرط؛ تفسير للضمير المستتر. عطار (ل/ ١٠٥).

(٢) فامتناع المثبت بالنفي، والمنفيّ بالإثبات. "عطار" (ل/ ١٠٥).

(٣) أي: استلزام ما يليه، وهو فعل الشرط، فالإضافة في (استلزامه) من إضافة المصدر إلى فاعله، والمراد باستلزام الشرط للجواب أنه على فرض وجود الشرط يوجد الجواب. "المدابغي" (ل/ ٥٥). فقوله حرف يقتضي امتناع ما يليه...إلخ معناه أنك إذا قلت: لو جئتني أكرمتك، اقتضى ذلك نفي المجيء، واستلزم ثبوته ثبوت الإكرام، ولا يقتضي نفي الإكرام ولابدَّ. انظر "المساعد" (٣/ ١٨٩)، و"الجنى الداني" (ص٢٨٧-٢٨٨).

(٤) دلت (لو) فيه على انتفاء المجيء، وعلى أن المجيء لو وجد، وجد الإكرام .

(٥) دلت (لو) فيه على انتفاء عدم المجيء، وعلى أن عدم المجيء لو وجد، وجد عدم الإكرام له.

(٦) دلت (لو) فيه على انتفاء القصد، وعلى أنه لو وجد، وجد عدم الخيبة.

[٧] في المطبوع لمجاهد: (ما عتبت) بزيادة (ما).

(٨) دلت (لو) فيه على انتفاء عدم المجيء، وعلى أنه لو وجد عدم المجيء، وجد العتب عليه. "عطار" (ل/ ١٠٥).

نَحْوُ: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا﴾، فَـ﴿لَوْ﴾ هُنَا دَالَّةٌ عَلَى أَمْرَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّ مَشِيئَةَ اللهِ تَعَالَى لِرَفْعِ هَذَا المُنْسَلِخِ مَنْفِيَّةٌ، وَيَلْزَمُ مِنْ هَذَا أَنْ يَكُونَ رَفْعُهُ مَنْفِيًّا، إِذْ لَا سَبَبَ لَهُ إِلَّا المَشِيئَةُ، وَقَدِ انْتَفَتْ، وَهَذَا بِخِلَافِ: (لَوْ لَمْ يَخَفِ اللهَ لَمْ يَعْصِهِ)، فَإِنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنِ انْتِفَاءِ (لَمْ يَخَفِ)

لَزِمَ المُقَدَّمَ وَلَمْ يَخْلُفِ المُقَدَّمَ غَيْرُهُ[1].

نَحْوُ: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا﴾ [الأعراف:١٧٦]، فَـ﴿لَوْ﴾ هُنَا دَالَّةٌ عَلَى أَمْرَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّ مَشِيئَةَ اللهِ تَعَالَى الَّتِي هِيَ المُقَدَّمُ لِرَفْعِ هَذَا المُنْسَلِخِ الَّذِي هُوَ التَّالِي مَنْفِيَّةٌ بِدُخُولِ (لَوْ) عَلَيْهَا، وَيَلْزَمُ مِنْ هَذَا النَّفْيِ لِلْمُقَدَّمِ الَّذِي هُوَ مَشِيئَةُ اللهِ أَنْ يَكُونَ رَفْعُهُ أَيْ: رَفْعُ هَذَا المُنْسَلِخِ الَّذِي هُوَ التَّالِي مَنْفِيًّا لِلْزُومِهِ لِلْمُقَدَّمِ، وَلِكَوْنِهِ لَمْ يَخْلُفِ المُقَدَّمَ غَيْرُهُ، إِذْ لَا سَبَبَ لَهُ أَيْ: لِلتَّالِي وَهُوَ الرَّفْعُ إِلَّا المُقَدَّمُ وَهُوَ المَشِيئَةُ، وَقَدِ انْتَفَتْ وَلَا يَخْلُفُهَا غَيْرُهَا فَيَنْتَفِي الرَّفْعُ، وَهَذَا الحُكْمُ بِخِلَافِ مَا إِذَا خَلَفَ المُقَدَّمَ غَيْرُهُ، نَحْوُ قَوْلِ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنْهُ فِي صُهَيْبٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: (لَوْ لَمْ يَخَفِ اللهَ لَمْ يَعْصِهِ)[2] فَإِنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنِ انْتِفَاءِ المُقَدَّمِ الَّذِي هُوَ (لَمْ يَخَفِ اللهَ)

---

(١) في ترتب التالي عليه. «المدابغي» (ل/ ٥٥).

(٢) قال العَجلوني في «كشف الخفاء» (٢/ ٣٢٣): اشتهر في كلام الأصوليين، وأصحاب المعاني، وأهل العربية من حديث عمر، وبعضهم يرفعه إلى النبي ﷺ، وذكر البهاء السبكي أنه لم يظفر به بعد البحث، ولكن نقل في المقاصد الحسنة عن الحافظ ابن حجر أنه ظفر به في «مشكل الحديث» لابن قتيبة من غير إسناد، وقال في «اللآلئ»: منهم من يجعله من كلام عمر، وقد كثر السؤال عنه، ولم أقف عليه، وسئل بعض شيوخنا الحفاظ عنه، فلم يعرفه. اهـ، وانظر «المقاصد الحسنة» ص(٧٠١)، و«الضعيفة» (١٠٠٦).

انْتِفَاءُ (لَمْ يَعْصِهِ)، حَتَّى يَكُونَ قَدْ خَافَ وَعَصَى، وَذَلِكَ لِأَنَّ انْتِفَاءَ العِصْيَانِ لَهُ سَبَبَانِ: الخَوْفُ، وَهِيَ طَرِيقَةُ العَوَامِّ. وَالإِجْلَالُ وَالتَّعْظِيمُ: وَهِيَ طَرِيقَةُ الخَوَاصِّ. وَالمُرَادُ: أَنَّ صُهَيْبًا رَضِيَ اللهُ عَنْهُ مِنْ هَذَا القِسْمِ، وَأَنَّهُ لَوْ قُدِّرَ .....

انْتِفَاءُ التَّالِي الَّذِي هُوَ (لَمْ يَعْصِهِ) حَتَّى[1] يَكُونَ المَعْنَى أَنَّهُ قَدْ خَافَ وَعَصَى؛ بِنَاءً عَلَى أَنَّ (لَوْ) إِذَا دَخَلَتْ عَلَى مَنْفِيٍّ أَثْبَتَتْهُ، مُقَدَّمًا كَانَ أَوْ تَالِيًا، وَذَلِكَ مُتَخَلِّفٌ هُنَا؛ لِأَنَّ انْتِفَاءَ العِصْيَانِ الَّذِي هُوَ التَّالِي لَهُ سَبَبَانِ: أَحَدُهُمَا: الخَوْفُ مِنَ العِقَابِ، وَهِيَ طَرِيقَةُ العَوَامِّ[2]. وَالثَّانِي: الإِجْلَالُ للهِ وَالتَّعْظِيمُ لَهُ، وَهِيَ طَرِيقَةُ الخَوَاصِّ[3] العَارِفِينَ بِاللهِ تَعَالَى. وَالمُرَادُ: أَنَّ صُهَيْبًا رَضِيَ اللهُ عَنْهُ مِنْ هَذَا القِسْمِ، أَيْ: مِنْ قِسْمِ الخَوَاصِّ وَهُوَ أَنَّ سَبَبَ خَوْفِهِ مِنَ اللهِ تَعَالَى إِجْلَالُ[4] اللهِ وَتَعْظِيمُهُ، وَأَنَّهُ لَوْ قُدِّرَ أَيْ: فُرِضَ

---

(١) (حتى) تعليلية بمنزلة (كي). "عطار" (ل/ ١٠٦).

(٢) فأن عادة أكثر الناس في الطاعة وترك المعصية خوف العقاب، حتى إذا لم يخافوا لا يطيعون. اهـ "الكافيجي" (٤٠٥).

(٣) طريقة الخواص التي تحملهم على ترك معصية الله الإجلالُ، والطمع فيما عند الله، وخوف العقاب، فليس الحامل لهم على ترك المعصية خوف العقاب فحسب، ولا الإجلال، والمحبة دون خوف العقاب كما هو حال بعض أرباب التصوف حتى قال قائلهم: ما عبدتك خوفا من نارك، ولا رغبة في جنتك، بل كرامة لوجهك، ومحبة فيك، فطريقة الخاصة هي التي بيَّنها الله بقوله: ﴿تَتَجَافَىٰ جُنُوبُهُمْ عَنِ ٱلْمَضَاجِعِ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾[السجدة:١٦]، وبقوله: ﴿وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُۥ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُۥٓ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا﴾[الإسراء:٥٧]، وبقوله: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا۟ يُسَـٰرِعُونَ فِى ٱلْخَيْرَٰتِ وَيَدْعُونَنَا رَغَبًا وَرَهَبًا ۖ وَكَانُوا۟ لَنَا خَـٰشِعِينَ﴾[الأنبياء:٩٠].

[٤] (إجلال الله): سقط من المطبوع لمجاهد.

خُلُوُّهُ عَنِ الخَوْفِ لَمْ تَقَعْ مِنْهُ مَعْصِيَةٌ، فَكَيْفَ وَالخَوْفُ حَاصِلٌ لَهُ؛ وَمِنْ هُنَا تَبَيَّنَ فَسَادُ قَوْلِ المُعْرِبِينَ: أَنَّ لَوْ حَرْفُ امْتِنَاعٍ لِامْتِنَاعٍ، وَالصَّوَابُ أَنَّهَا لَا تَعَرُّضَ لَهَا إِلَى امْتِنَاعِ الجَوَابِ وَلَا إِلَى ثُبُوتِهِ، وَإِنَّمَا لَهَا تَعَرُّضٌ لَامْتِنَاعِ الشَّرْطِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِلجَوَابِ سَبَبٌ سِوَى ذَلِكَ الشَّرْطِ

خُلُوُّهُ عَنِ الخَوْفِ لَمْ تَقَعْ مِنْهُ مَعْصِيَةٌ[1]، فَكَيْفَ[2] وَالخَوْفُ مَعَ ذَلِكَ[3] حَاصِلٌ لَهُ[4]؟

وَهَذِهِ المَسْأَلَةُ كَالمُسْتَثْنَاةِ[5] مِنْ حُكْمِ (لَوْ)، وَهُوَ أَنَّهَا إِذَا دَخَلَتْ عَلَى مُثْبَتٍ صَيَّرَتْهُ مَنْفِيًّا، وَإِذَا دَخَلَتْ عَلَى مَنْفِيٍّ صَيَّرَتْهُ مُثْبَتًا، وَكَذَا حُكْمُ جَوَابِهَا؛ وَمِنْ هُنَا أَيْ: مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنِ امْتِنَاعِ المُقَدَّمِ امْتِنَاعُ التَّالِي فِي نَحْوِ: (لَو لَمْ يَخَفِ اللهَ لَمْ يَعْصِهِ)، تَبَيَّنَ[6] فَسَادُ قَوْلِ المُعْرِبِينَ: أَنَّ لَوْ حَرْفُ امْتِنَاعٍ لِلجَوَابِ لِامْتِنَاعِ الشَّرْطِ. وَالصَّوَابُ أَنَّهَا لَا تَعَرُّضَ لَهَا إِلَى امْتِنَاعِ الجَوَابِ أَصْلًا، وَلَا إِلَى ثُبُوتِهِ، وَإِنَّمَا لَهَا تَعَرُّضٌ لَامْتِنَاعِ الشَّرْطِ فَقَطْ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِلجَوَابِ سَبَبٌ سِوَى ذَلِكَ الشَّرْطِ لَا غَيْرُ، بِحَيْثُ

---

(١) لأن الإجلال حاصل له. «عطار» (ل/ ١٠٦).

(٢) أي: فكيف تقع المعصية منه... (٣) أي: مع الإجلال.

(٤) فأخبر عمر أن صهيبًا اجتمع له سببان يمنعانه المعصية: الخوف والإجلال، فلو انتفى الخوف في حقه لانتفى العصيان للسبب الآخر، وهو الإجلال، وهذا مدح عظيم له. انظر «بدائع الفوائد» (١/ ٥٢-٥٣).

(٥) أي: بالنسبة لبعضها، وهو حكم جوابها، فقولهم: لو، إذا دخلت على مثبت...إلخ، مسلَّم في الشرط دون الجواب. «المدابغي» (ل/ ٥٥).

(٦) أي: ظهر فساد قولهم، وأجاب بعضهم: بأن (لو) لها استعمالان الغالب منهما إفادتها نفي الشرط والجواب معًا، والثاني: تقرير الجواب سواء كان الشرط ثابتًا أو منفيًا. وما اعترض به من المواضع من الاستعمال الثاني.

لَزِمَ مِن انْتِفَائِهِ انْتِفَاؤُهُ، نَحْوُ: (لَوْ كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً لَكَانَ النَّهَارُ مَوْجُودًا)، وَإِنْ كَانَ لَهُ سَبَبٌ آخَرُ لَمْ يَلْزَمْ مِن انْتِفَائِهِ انْتِفَاءُ الجَوَابِ وَلَا ثُبُوتُهُ، نَحْوُ: (لَوْ كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً كَانَ الضَّوْءُ مَوْجُودًا)، وَمِنْهُ:

لَا يَخْلُفُهُ غَيْرُهُ لَزِمَ مِن انْتِفَائِهِ -أَيِ: الشَّرْطِ- انْتِفَاؤُهُ -أَيِ: الجَوَابِ- نَحْوُ: (لَوْ كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً لَكَانَ[1] النَّهَارُ مَوْجُودًا)، فَيَلْزَمُ مِن انْتِفَاءِ الشَّرْطِ وَهُوَ طُلُوعُ الشَّمْسِ انْتِفَاءُ الجَوَابِ وَهُوَ وُجُودُ النَّهَارِ.

وَإِنْ خَلَفَ الشَّرْطَ غَيْرُهُ بِأَنْ كَانَ لَهُ أَيْ: لِلجَوَابِ سَبَبٌ آخَرُ غَيْرُ الشَّرْطِ لَمْ يَلْزَمْ مِن انْتِفَائِهِ أَيِ: الشَّرْطِ انْتِفَاءُ الجَوَابِ وَلَا ثُبُوتُهُ[2]؛ لِأَنَّهَا لَا تَعَرُّضَ لَهَا إِلَى انْتِفَاءِ[3] الجَوَابِ وَلَا إِلَى ثُبُوتِهِ، نَحْوُ: (لَوْ كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً كَانَ الضَّوْءُ مَوْجُودًا)، فَإِنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِن انْتِفَاءِ طُلُوعِ الشَّمْسِ انْتِفَاءُ[4] وُجُودِ الضَّوْءِ[5] وَلَا ثُبُوتُهُ، وَمِنْهُ قَوْلُ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: (نِعْمَ

---

(١) جواب (لو) من حيث الاقتران باللام، والتجرد عنها، كجواب (لولا) إن كان ماضيا مثبتا، قرن غالبًا باللام، وأكثر ما جاء في القرآن كذلك ﴿وَلَوْ عَلِمَ ٱللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَّأَسْمَعَهُمْ﴾[الأنفال:٢٣]، ويقل التجرد، وقد نطق به القرآن، قال تعالى: ﴿لَوْ نَشَآءُ جَعَلْنَٰهُ أُجَاجًا﴾[الواقعة:٧٠]، ﴿لَّوْ نَشَآءُ أَصَبْنَٰهُم بِذُنُوبِهِمْ﴾[الأعراف:١٠٠]، ﴿لَوْ شِئْتَ أَهْلَكْتَهُم﴾[الأعراف:١٥٥]، وإن كان منفيا، فالأكثر فيه التجرد، قال الله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ خَيْرًا مَّا سَبَقُونَآ إِلَيْهِ﴾ [الأحقاف:١١]، ويقل فيه الاقتران، قال الشاعر:

لو أن بالعلم تعطى ما تعيش به ... لما ظفرت من الدنيا بِثُفْرُوقِ

انظر "المساعد" (٣/ ١٩٤-١٩٥)، و"الجنى الداني" (ص٢٩٤).

(٢) بل يراد تقرير الجواب على حاله مثبتًا أو منفيًا، وُجد الشرط أو فُقِدَ.

[٣] فِي الأصل، ط٢، ج: (امتناع). [٤] (انتفاء): سقطت من ط١.

(٥) وذلك لأن الضوء قد يكون بالشمس، وبغيرها، كالقمر، والسراج، والشمعة، وغيرها. =

(لَوْ لَمْ يَخَفِ اللهَ لَمْ يَعْصِهِ).

الأَمْرُ الثَّانِي مِمَّا دَلَّتْ عَلَيْهِ (لَوْ) فِي المِثَالِ المَذْكُورِ: أَنَّ ثُبُوتَ المَشِيئَةِ مُسْتَلْزِمٌ لِثُبُوتِ الرَّفْعِ ضَرُورَةً؛ لِأَنَّ المَشِيئَةَ سَبَبٌ، وَالرَّفْعُ مُسَبَّبٌ، وَهَذَانِ المَعْنَيَانِ تَضَمَّنَتْهُمَا العِبَارَةُ المَذْكُورَةُ.

العَبْدُ صُهَيْبٌ لَوْ لَمْ يَخَفِ اللهَ لَمْ يَعْصِهِ) وَتَقَدَّمَ تَوْجِيهُهُ(١).

الأَمْرُ الثَّانِي مِمَّا دَلَّتْ عَلَيْهِ (لَوْ) فِي المِثَالِ المَذْكُورِ وَهُوَ: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا﴾[الأعراف:١٧٦]، أَنَّ ثُبُوتَ المَشِيئَةِ مِنَ اللهِ تَعَالَى مُسْتَلْزِمٌ لِثُبُوتِ الرَّفْعِ ضَرُورَةً؛ لِأَنَّ المَشِيئَةَ سَبَبٌ لِلرَّفْعِ، وَالرَّفْعُ مُسَبَّبٌ[٢] عَنْهَا، وَثُبُوتُ السَّبَبِ مُسْتَلْزِمٌ لِثُبُوتِ المُسَبَّبِ(٣).

وَهَذَانِ المَعْنَيَانِ(٤) المُعَبَّرُ عَنْهُمَا بِالأَمْرَيْنِ[٥] قَدْ تَضَمَّنَتْهُمَا أَيْ: شَمَلَتْهُمَا العِبَارَةُ المَذْكُورَةُ وَهِيَ قَوْلُهُ: حَرْفٌ يَقْتَضِي امْتِنَاعَ مَا يَلِيهِ وَاسْتِلْزَامَهُ لِتَالِيهِ، دُونَ عِبَارَةِ المُعْرِبِينَ وَهِيَ قَوْلُهُمْ: حَرْفُ امْتِنَاعٍ لِامْتِنَاعٍ، فَإِنَّهَا لَا تَتَضَمَّنُهُمَا(٦).

= "الدسوقي" (١/ ٢٦٦)، و"عطار" (ل/ ١٠٧)، و"التصريح" (٢/ ٢٥٧).

(١) وبذلك التوجيه يوجه قول النبي ﷺ: «إنها لو لم تكن ربيبتي في حجري لما حلت لي، إنها ابنة أخي من الرَّضاعة»، أي: فيها سببان يقتضيان التحريم، فلو قدر انتفاء أحدهما، لم ينتف التحريم للسبب الثاني. انظر "بدائع الفوائد" (١/ ٥٢-٥٣).

[٢] في ط٢: (سبب).

(٣) بخلاف ما إذا انتفى السبب فإنه لا يلزم منه انتفاء المسبب؛ لأنه قد يكون له سبب آخر غير السبب المنتفي.

(٤) أي: المدلولان منه، أولهما امتناع الشرط، وثانيهما استلزام ثبوت المشيئة لثبوت الرفع.

[٥] في ط١: (بَالآخرين) وَهُوَ تصحيف.

(٦) يريد: بل تتضمن أحدهما، وهو الدلالة على الامتناع المذكور. "المدابغي" (ل/ ٥٥)، =

وَالثَّانِي: أَنْ تَكُونَ حَرْفَ شَرْطٍ فِي المُسْتَقْبَلِ مُرَادِفًا لِـ(إِنْ) إِلَّا أَنَّهَا لَا تَجْزِمُ كَقَوْلِهِ: ﴿وَلْيَخْشَ ٱلَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا۟﴾، أَيْ: إِنْ تَرَكُوا، أَيْ: شَارَفُوا أَنْ يَتْرُكُوا، وَقَوْلِ الشَّاعِرِ: وَلَوْ تَلْتَقِي أَصْدَاؤُنَا بَعْدَ مَوْتِنَا.

❑ وَالوَجْهُ الثَّانِي مِنْ أَوْجُهِ (لَوْ): أَنْ تَكُونَ حَرْفَ شَرْطٍ فِي المُسْتَقْبَلِ[1] مُرَادِفًا لِـ(إِنِ) الشَّرْطِيَّةِ، إِلَّا أَنَّهَا أَيْ: (لَوْ) لَا تَجْزِمُ عَلَى المَشْهُورِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلْيَخْشَ ٱلَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا۟ مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَٰفًا خَافُوا۟ عَلَيْهِمْ﴾[النساء:٩]، فَـ(لَوْ) هُنَا شَرْطِيَّةٌ بِمَنْزِلَةِ (إِنْ)، أَيْ: إِنْ تَرَكُوا أَيْ: شَارَفُوا وَقَارَبُوا[2] أَنْ يَتْرُكُوا، وَإِنَّمَا احْتَاجَ إِلَى التَّفْسِيرِ الثَّانِي[3]؛ لِأَنَّ الخِطَابَ لِلأَوْصِيَاءِ أَوْ لِمَنْ يَحْضُرُونَ المُوصِيَ حَالَةَ الإِيصَاءِ، وَإِنَّمَا يَتَوَجَّهُ الخِطَابُ إِلَيْهِمْ قَبْلَ التَّرْكِ[4]؛ لِأَنَّهُمْ بَعْدَهُ أَمْوَاتٌ. قَالَهُ المُصَنِّفُ فِي «المُغْنِي»[5]. وَنَحْوِ قَوْلِ الشَّاعِرِ وَهُوَ تَوْبَةُ صَاحِبُ لَيْلَى الأَخْيَلِيَّةِ:

وَلَوْ تَلْتَقِي أَصْدَاؤُنَا بَعْدَ مَوْتِنَا ... وَمِنْ دُونِ رَمْسَيْنَا مِنَ الأَرْضِ سَبْسَبُ[6]

= و«عطار» (ل/ ١٠٧).

(١) أي: حرف يدل على تعليق حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون الشرط في المستقبل. «المدابغي» (ل/ ٥٦).

(٢) عطف تفسير. «المدابغي» (ل/ ٥٦).

(٣) وهو (شارفوا)، والتفسير الأول: أي: (إن تركوا)، والاحتياج إليه ظاهر؛ لأنه بيَّن به أن (لو) بمعنى (إن). «المدابغي» (ل/ ٥٦).

(٤) أي: وهم أحياء.

(٥) «المغني» (١/ ٢٦١).

(٦) وبعده:

لظل صدى صوتي وإن كنت رمة ... لصوت صدى ليلى يهش ويطرب

التخريج: البيت لقيس بن الملوح في «التصريح» (٢/ ٢٥٥)، و«شرح شواهد الأشموني» للعيني، ولأبي صخر الهذلي في شرح «شواهد المغني» (٢/ ٦٤٣)، وبلا نسبة=

أَيْ: وَإِنْ تَلْتَقِي، وَإِثْبَاتُ اليَاءِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ (لَوْ) غَيْرُ جَازِمَةٍ، وَزَعَمَ قَوْمٌ أَنَّ الجَزْمَ بِهَا لُغَةٌ[١] مُطَّرِدَةٌ، وَخَصَّهُ ابْنُ الشَجَرِيِّ(٢) بِالشِعْرِ.

= في "شرح التسهيل" (٤/ ٩٦)، و"الأشموني" (٤/ ٣٧)، و"المغني" (١/ ٢٦١).

اللغة: أصداؤنا: جمع صدى، وهو الذي يجيبك بمثل صوتك في الجبال ونحوها. **رمسينا**: مثنى رَمس، وهو القبر، أو ترابه. **السبسب**: بمهملتين وموحدتين: صحراء بعيدة الأطراف.

المعنى: لو تتقابل وتجتمع أصداء أصواتنا من قبورنا، وبيننا مسافات شاسعة، لطربتُ لسماع صوتها، وأجبتها، وإن كنت عظامًا بالية.

الإعراب: ولو: الواو بحسب ما قبلها. **لو**: حرف شرط غير جازم. **تلتقي**: فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم. **أصداؤنا**: فاعل، وهو مضاف، و(نا): ضمير متصل في محل جر بالمضاف. **بعد**: ظرف زمان متعلق بـ(تلتقي)، وهو مضاف، وموتنا مضاف إليه. ومن **دون**: **الواو**: واو الحال والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، و **دون**: مضاف، و**رمسينا**: مضاف إليه، وعلامة جره الياء؛ لأنه مثنى، وهو مضاف، و(نا) مضاف إليه. **من الأرض**: جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من سبسب. **سبسب**: مبتدأ مؤخر، وجملة المبتدإ، والخبر في محل نصب حال من فاعل تلتقي.

الشاهد فيه: (لو) استعملت حرف شرط في المستقبل مرادف لـ(إن) الشرطية، إلا أنها غير جازمة.

[١] (لغة): سقطت من: ط٢.

(٢) انظر "أمالي ابن الشجري" (١/ ٢٨٨)، (٢/ ٨٣). ومِمَّا يستشهد به على جزمها في الشعر قول الشاعر:

لـو يَشَـأْ طـارَ بِـهِ ذُو مَيْعَـةٍ لاحِقُ الآطَالِ نهدٌ ذو خُصَلْ

وقول الآخر:

تامت فؤادَك لو يحزُنْك ما صَنَعَتْ إحدَى نِسَاءِ بَنِي ذُهْل بْنِ شَيْبَانا

انظر "المغني" (١/ ٢٧١)، و"شرح التسهيل" (٤/ ٩٧)، و"شرح الكافية الشافية" (٢/ ١٧٤-١٧٦)، و"خزانة الأدب" (١١/ ٣٢٠)، ومشى على الجزم بها في الشعر ابن مالك في "التوضيح"، ورد ذلك في "الكافية" فقال:

وجـوز الجـزم بهـا في الشـعرِ ذو حجة ضعفها من يدري =

الثَالِثُ: أَنْ تَكُونَ حَرْفًا مَصْدَرِيًّا مُرَادِفًا لِـ(أَنْ) إِلَّا أَنَّهَا لَا تَنْصِبُ، وَأَكْثَرُ وُقُوعِهَا بَعْدَ (وَدَّ)، نَحْوُ: ﴿وَدُّواْ لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ﴾، أَوْ (يَوَدُّ)، نَحْوُ: ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ﴾، .....

❑ الوَجْهُ الثَالِثُ مِنْ أَوْجُهِ (لَوْ): أَنْ تَكُونَ حَرْفًا مَصْدَرِيًّا[1] أَيْ: مُؤَوَّلًا مَعَ صِلَتِهِ بِمَصْدَرٍ مُرَادِفًا لِـ(أَنِ)[2] المَصْدَرِيَّةِ، إِلَّا أَنَّهَا أَيْ: (لَوْ) لَا تَنْصِبُ كَمَا تَنْصِبُ (أَنْ)، وَأَكْثَرُ وُقُوعِهَا بَعْدَ (وَدَّ)، نَحْوُ: ﴿وَدُّواْ لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ﴾ [القلم:٩]، أَيْ: وَدُّوا الإِدْهَانَ، أَوْ بَعْدَ (يَوَدُّ)[3]، نَحْوُ: ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ﴾ [البقرة:٩٦]، أَيِ: التَّعْمِيرَ، وَمِنَ القَلِيلِ قَوْلُ قُتَيلَةَ لِلنَّبِيِّ ﷺ:

= ووقع له في "التسهيل" كلامان: أحدهما يقتضي المنع مطلقًا -أي في الشعر والنثر-، والثاني: ظاهره موافقة ابن الشجري.

(١) قال الدماميني: وعلى كون (لو) مصدرية يتخرج ما يقع في تصانيف العلماء كثيرًا من قولهم: بخلاف ما لو كان كذا، كقول ابن الحاجب في كتابه الفقهي: بخلاف ما لو وقع ميتًا، وقول صاحب التلخيص: بخلاف ما لو أخر، فيكون التقدير: بخلاف وقوعه ميتًا، وبخلاف تأخيره، و(ما) زائدة بين المضاف والمضاف إليه، نحو: جئتك غير ما مرة، هذا أقرب ما يخرج مثل هذا التركيب عليه، والله أعلم. "المدابغي" (ل/ ٥٦).

(٢) أي: معنىً، وسبكًا في إبقاء الماضي بعدها على مُضِيِّهِ، وتخليص المضارع للاستقبال، إلا أنها لا تنصب، ولابدَّ أن يطلبها عامل كأن تكون فاعلًا كما في البيت، وقول الآخر:

لقد طوَّفتُ في الآفاق حتى بليت وقد أنَى لي لو أبيدُ

أي: أنَّى البيود.

أو مفعولًا كما في الآيتين، أو خبرًا كقول الأعشى:

وربما فات قومًا جُلُّ أمرِهِمُ من التأني وكان الحزمُ لو عجلوا

"الخضري" (٢/ ١٩٥)، و"الدسوقي" (١/ ٢٧٣).

(٣) ونحوها كـ(تمنَّى، ويتمنَّى، وأحب، وآثر، واختار)، ولم يسمع في غير (ود، ويود). "الدسوقي" (١/ ٢٧٣)، و"التذييل والتكميل" (٣/ ١٥٨).

مَا كَانَ ضَرَّكَ لَوْ مَنَنْتَ وَرُبَّمَا مَنَّ الفَتَى وَهُوَ المَغِيظُ المُحْنَقُ (١)

أَيْ: مَنُّكَ.

---

(١) **التخريج**: البيت لقتيلة بنت النضر بن الحارث الأسدية في "التصريح" (٢/ ٢٥٤)، و"الأشموني" (٤/ ٣٤)، و"الجنى الداني" ص(٢٩٧)، و"لسان العرب" (حنق، غيض)، و"الصحاح" (حنق)، ولها أو لليلى بنت النضر في "شرح شواهد المغني" (٢/ ٦٤٩)، وبلا نسبة في "الارتشاف" (٢/ ٩٢٢، ٣/ ١٣٢٠).

اللغة: مننت: أنعمت وتفضلت، تقول: منَّ فلان على الأسير إذا أنعم عليه واستبقاه على الحياة ولم يقتله. **المغيظ**: بفتح الميم اسم مفعول من غاظه يغيظه بالغين والظاء المعجمتين، وفي القاموس: الغيظ: الغضب أو شدته. **المحنق**: بضم الميم وفتح النون اسم مفعول من أحنقه بالحاء إذا أغاظه فهو توكيد للمغيظ.

المعنى: أيُّ ضرر كان يلحقك يا رسول الله لو تفضلت ومننت على أبي بالعفو؟ وكثيرًا ما يعفو الرجل الكريم وهو مملوء غيظًا وغضبًا.

الإعراب: ما: نافية. **كان**: فعل ماض ناقص، واسمها المصدر المؤول من (لو) وما دخلت عليه، وخبرها جملة (ضرك)، أي: ما كان منك ضرك، ويحتمل أن يكون (لو مننت) في محل رفع فاعل بـ(ضرك) و(كان) زائدة بين النافي والمنفي، وأعرب بعضهم (ما) اسم استفهام، و(كان) زائدة، و(لو مننت) فاعل ضرك، والمعنى حينئذ: أيُّ ضرٍّ ضرَّك منك. **وربما**: **الواو**: واو الحال. **ربَّ**: حرف تقليل وجر شبيه بالزائد. **ما**: كافة لـ(ربَّ) عن العمل. **منَّ**: فعل ماض. **الفتى**: فاعل. **وهو**: **الواو**: واو الحال. **هو**: مبتدأ. **المغيظ**: خبر. **المحنق**: نعت.

الشاهد فيه: (لو) جاءت في البيت حرفًا مصدريًّا من غير أن تسبق بـ(ود، أو يود)، ونحوهما، وهذا قليل ومثله قول الأعشى:

وربما فات قومًا جلُّ أمرهمُ من التأني وكان الحزم لو عجلوا

فـ(إن) وما دخلت عليه في تأويل مصدر ولم تسبق بـ(ود) و(يود)، وهو خبر (كان) والتقدير: كان الحزم عجلتهم.

تنبيه: هذا البيت المذكور، بيت من أبيات أرسلت بها قتيلة إلى النبي ﷺ، لما قتل أباها النضر بن الحارث يوم بدر، ومطلعها:

=

وَأَكْثَرُهُمْ لَا يُثْبِتُ هَذَا القِسْمَ .....

وَوُقُوعُ (لَوْ) مَصْدَرِيَّةً، قَالَ بِهِ الفَرَّاءُ[١]، وَالفَارِسِيُّ[٢]، وَالتَبْرِيزِيُّ[٣]، وَأَبُوالبَقَاءِ[٤]، وَابْنُ مَالِكٍ[٥]، مِنَ[٦] النَّحْوِيِّينَ، وَأَكْثَرُهُمْ لَا يُثْبِتُ هَذَا القِسْمَ

= يا راكبًا إن الأُثيل مظِنَّة ... من صبح خامسة وأنت موفقُ
أبلغ بها ميتًا فإن تحيةً ... ما إن تزال بها النجائبُ تخفِق
مني إليه وعَبْرةً مسفوحةً ... جادت لمائحها وأخرى تخنُقُ
هل يسمعنَّ النَضْرُ إن ناديته ... بل كيف يسمع ميِّتٌ لا يَنْطِقُ
ظلَّت سيوف بني أبيه تنوشه ... لله أرحام هناك تشقق
صبرًا يقاد إلى المنية متبعًا ... رَسْفَ المقيَّد وهو عانٍ موثق
أحمدٌ ولدتك خير نجيبة ... من قومها والفحلُ فحلٌ مُعرِقُ
ما كان ضَرَّكَ لو مَنَنْتَ وَرُبَّمَا ... مَنَّ الفَتى وَهَوَ المَغِيظُ المُحْنَقُ

قال ابن عبد البر في "الاستيعاب" (٤/ ١٩٠٤-١٩٥٠)، بعد أن ذكر هذه الأبيات في ترجمة قتيلة: قال الزبير بن بكار: سمعت بعض أهل العلم يغمز أبياتها هذه، ويذكر أنها مصنوعة. اهـ، وانظر "الإصابة" (٨/ ١٦٩-١٧٠)، و"أسد الغابة" (٥/ ٥٣٣).

(١) انظر رأي الفراء في "شرح التسهيل" (١/ ٢٢٩)، و"شرح الكافية الشافية" (١/ ١٢٨)، و"الجنى الداني" ص(٢٩٧)، و"الارتشاف" (٢/ ٩٢٢)، و"المغني" (١/ ٢٦٦)، و"التصريح" (٢/ ٢/ ٥٥)، و"التذييل والتكميل" (٣/ ١٥٦).

(٢) انظر رأيه في المصادر السابقة.

(٣) هو يحيى بن محمد بن الحسن بن الخطيب التبريزي، كان أحد الأئمة في النحو، واللغة، والأدب، من مصنفاته: شرح القصائد العشر، وتفسير القرآن، والإعراب، وشرح اللمع، والكافي في العروض والقوافي، توفي سنة ٥٠٢هـ. انظر ترجمته في "بغية الوعاة" (٢/ ٣٣٨)، وانظر رأيه في المصادر السابقة.

(٤) انظر رأيه في كتابه "إملاء ما منَّ به الرحمن" (١/ ٥٣، ٥٧، ١٨٠، ١٨١، ١٩٣، ٢٧٩).

(٥) انظر رأيه في "شرح التسهيل" (١/ ٢٢٨)، و"شرح الكافية الشافية" (١/ ١٢٨).

[٦] في ط٢: (وكثير من النحويين).

وَيُخَرِّجُ الآيَةَ وَنَحْوَهَا عَلَى حَذْفِ مَفْعُولِ الفِعْلِ قَبْلَهَا وَالجَوَابِ بَعْدَهَا، أَيْ: يَوَدُّ أَحَدُهُمُ التَّعْمِيرَ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ لَسَرَّهُ ذَٰلِكَ.

الرَّابِعُ: أَنْ تَكُونَ لِلتَّمَنِّي بِمَنْزِلَةِ (لَيْتَ) إِلَّا أَنَّهَا لَا تَنْصِبُ وَلَا تَرْفَعُ، نَحْوُ: ﴿فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونَ﴾، أَيْ: فَلَيْتَ لَنَا كَرَّةً، قِيلَ: وَلِهَٰذَا نُصِبَ: ﴿فَنَكُونَ﴾ فِي جَوَابِهَا كَمَا انْتَصَبَ: ﴿فَأَفُوزَ﴾ فِي جَوَابِ (لَيْتَ) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَٰلَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ .....

وَهُوَ وُقُوعُ (لَوْ) مَصْدَرِيَّةً حَذَرًا مِنَ الاشْتِرَاكِ[1]، وَيُخَرِّجُ الآيَةَ الثَّانِيَةَ[2] وَنَحْوَهَا عَلَى حَذْفِ مَفْعُولِ الفِعْلِ الَّذِي قَبْلَهَا وَهُوَ: ﴿يَوَدُّ﴾، وَحَذْفِ الجَوَابِ بَعْدَهَا، أَيْ: يَوَدُّ أَحَدُهُمُ التَّعْمِيرَ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ لَسَرَّهُ ذَٰلِكَ، وَلَا يَخْفَى مَا فِي هَٰذَا التَّقْدِيرِ مِنْ كَثْرَةِ الحَذْفِ.

❑ الوَجْهُ الرَّابِعُ مِنْ أَوْجُهِ (لَوْ): أَنْ تَكُونَ حَرْفًا لِلتَّمَنِّي بِمَنْزِلَةِ (لَيْتَ) إِلَّا أَنَّهَا لَا تَنْصِبُ وَلَا تَرْفَعُ، نَحْوُ: ﴿فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونَ﴾[الشعراء:١٠٢] فَ(لَوْ) لِلتَّمَنِّي، أَيْ: فَلَيْتَ لَنَا كَرَّةً، قِيلَ: وَلِهَٰذَا أَيْ: وَلِكَوْنِ[3] (لَوْ) لِلتَّمَنِّي هُنَا نُصِبَ ﴿فَنَكُونَ﴾ فِي جَوَابِهَا كَمَا انْتَصَبَ ﴿فَأَفُوزَ﴾ فِي جَوَابِ (لَيْتَ) بِـ(أَنْ) مُضْمَرَةً بَعْدَ الفَاءِ وُجُوبًا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَٰلَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ

---

(١) أي: بين المصدرية وغيرها مع إمكان حملها على كونها غير مصدرية، فلا يقال: الاشتراك حاصل، فَلِمَ فَرُّوا منه في هذا الوجه خاصة؟ لأنا نقول ذلك، لعدم إمكان الغير، وإنما فروا من الاشتراك؛ لاحتياجه دائمًا إلى قرينة. "المدابغي" (ل/ ٥٦).

(٢) وأما الأولى، فمخرجة على حذف المفعول خاصة، والتقدير: ودوا إدهانك لو تدهن، فيدهنون، إذ الجواب هو يدهنون، لكن وقوعه بعد الفاء قليل؛ فإن الغالب في جواب (لو) كونه مضارعًا منفيًّا بـ(لم)، أو ماضيًا منفيًّا بـ(ما)، أو مثبتًا مقرونًا باللام. "المدابغي" (ل/ ٥٦).

[3] في طبعة مجاهد: (ويكون).

فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾، وَلَا دَلِيلَ فِي هَذَا لِجَوَازِ أَنْ يَكُونَ النَّصْبُ فِي: ﴿ فَنَكُونَ ﴾ مِثْلَهُ فِي قَوْلِهِ:

وَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ

فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾[النساء:٧٣]، هَكَذَا اسْتَدَلُّوا، وَلَا دَلِيلَ لَهُمْ فِي هَذَا الاسْتِدْلَالِ[(١)]؛ لِجَوَازِ أَنْ يَكُونَ النَّصْبُ فِي ﴿ فَنَكُونَ ﴾ بِـ(أَنْ) مُضْمَرَةً جَوَازًا بَعْدَ الفَاءِ، وَ(أَنْ) وَالفِعْلُ فِي تَأْوِيلِ مَصْدَرٍ مَعْطُوفٍ عَلَى ﴿ كَرَّةً ﴾[(٢)]، مِثْلَهُ[(٣)] فِي قَوْلِهِ وَهُوَ الشَّخْصُ المُسَمَّى مَيْسُونُ أُمُّ يَزِيدَ بْنِ مُعَاوِيَةَ وَكَانَتْ بَدَوِيَّةً:

وَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ[(٤)]

---

(١) أي: في نصب الفعل بعد الفاء بعدها على جعلها للتمني، وحينئذ فـ(لو) امتناعية وجوابها محذوف. "الدسوقي" (١/ ٢٧٤).

(٢) والفرق بين المهروب عنه وإليه، أنَّ (أنْ) في الأول -وهو المهروب عنه- لازمة الإضمار، وفي الثاني جائزته. "عطار" (ل/ ١٠٨).

(٣) أي: في كونه من باب النصب بأن مضمرة جوازًا بعد العاطف و(أن)، والفعل في تأويل مصدر معطوف على الاسم الخالص.

(٤) **التخريج**: البيت لميسون بنت بحدل في "الخزانة" (٨/ ٥٠٥)، و"سر صناعة الإعراب" (١/ ٢٧٣)، و"شرح التصريح" (٢/ ٢٤٤)، و"شرح شواهد المغني" (٢/ ٦٥٣)، و"مغني اللبيب" (١/ ٢٦٧)، و"لسان العرب" (مسن)، و"شرح شواهد ابن عقيل" ص(٢٣٤)، وبلا نسبة في "الكتاب" (٣/ ٤٥)، و"المقتضب" (٢/ ٢٧)، و"شرح الرضي" (٤/ ٥٤)، و"الخزانة" (٨/ ٥٧٥)، و"شرح المفصل" (٧/ ٢٥)، و"شرح أبيات سيبويه" للأعلم الشنتمري (٢/ ٤٨٣)، و"الهمع" (٢/ ٤٠٤)، و"شرح التسهيل" (٤/ ٤٨)، و"الارتشاف" (٤/ ١٦٨٨).

اللغة: العباءة: كساء غليظ من صوف. **تقرَّ عيني**: أي تطمئن، وتسر، وتفرح. **الشفوف**: بضم الشين، والفاء المعجمتين، أي: اللباس الرقيق الذي لا يحجب ما وراءه، واحده شف بفتح الشين وكسرها.

وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾.

فَ(تَقَرَّ) مَنْصُوبٌ بِـ(أَنْ) مُضْمَرَةً بَعْدَ الوَاوِ جَوَازًا، وَ(أَنْ) وَالفِعْلُ فِي تَأْوِيلِ مَصْدَرٍ مَعْطُوفٍ عَلَى (لُبْسُ)، وَمِثْلُهُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾[الشورى:٥١][(١)]، فَـ﴿يُرْسِلَ﴾ مَنْصُوبٌ بِـ(أَنْ) مُضْمَرَةً بَعْدَ ﴿أَوْ﴾ جَوَازًا، وَ(أَنْ) وَالفِعْلُ فِي تَأْوِيلِ مَصْدَرٍ مَعْطُوفٍ عَلَى ﴿وَحْيًا﴾، وَمِثْلُهُ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ:

إِنِّي وَقَتْلِي سُلَيْكًا ثُمَّ أَعْقِلَهُ كَالثَّوْرِ يُضْرَبُ لَمَّا عَافَتِ البَقَرُ[(٢)]

= **المعنى**: ولبس كساء غليظ مع قرَّة عيني، ومسرتي أحبُّ إلى نفسي من لبس الثياب الرقيقة، أي: مع تكدر الخاطر وعدم انبساط النفس.

الإعراب: لبس: مبتدأ، **وعباءة**: مضاف إليه. **وتقر**: **الواو**: حرف عطف، **تقر**: فعل مضارع منصوب بأن مضمرة جوازًا بعد الواو. **عيني**: فاعل، و(أن) وما دخلت عليه في تأويل مصدر معطوف بالواو على المصدر قبلها، أي: ولبس عباءة، وقرَّة عيني. **أحبُّ**: خبر لبس. **إليَّ**: متعلق بـ(أحب). **من لبس**: متعلق أيضا بـ(أحب)، وهو مضاف، **والشفوف**: مضاف إليه.

الشاهد فيه: (وتقرَّ) فإنه منصوب بـ(أن) مضمرة جوازًا بعد الواو.

(١) **إعراب الآية**: **ما**: نافية. **كان**: فعل ماض ناقص، وخبرها إما لبشر، وعليه فوحيًا حال من فاعل يكلمه، وهو الله، أي: موحيًا، أو من مفعوله، وهو الضمير المنصوب، فمعناه موحى إليه، ومن وراء حجاب بتقدير: موصلًا بكسر الصاد، أو بفتحها، أي: موصلًا إليه، وإما أن يكون الخبر وحيًا، والتفريع في الأخبار، أي: ما كان تكليمهم إلا إيحاءً، أو إيصالًا من وراء حجاب، أو إرسالًا. وأما اسمها فهو المصدر المؤول من أن وما دخلت عليه. انظر "السجاعي" ص(٣٣).

(٢) **التخريج**: البيت **لأنس** بن مدركة الخثعمي في "التصريح" (٢/ ٢٤٤)، و"شرح شواهد ابن عقيل" ص(٢٣٥)، و"لسان العرب" (ثور، عيف)، وتاج العروس (ثور)، وبلا نسبة في "الأشموني" (٣/ ٣١٤)، و"الخزانة" (٢/ ٤١٠)، و"شرح التسهيل" (٤/ ٤٩)، و"الارتشاف" (٤/ ١٦٨٩)، و"الهمع" (٢/ ٤٠٤). وسبب البيت أن رجلًا اسمه سليك=

.....

فَ(أَعْقِلَ) مَنْصُوبٌ بِـ(أَنْ) مُضْمَرَةً جَوَازًا بَعْدَ (ثُمَّ) وَ(أَنْ) وَالفِعْلُ فِي تَأْوِيلِ مَصْدَرٍ مَعْطُوفٍ عَلَى (قَتْلِي)، وَهُوَ مِنْ خَصَائِصِ الفَاءِ وَالوَاوِ وَ(أَوْ) وَ(ثُمَّ).

= مرَّ بامرأة من خثعم، فوجدها وحدها، وهي في غاية الحسن والجمال، فركبها، وفعل معها الفاحشة قهرًا، فبلغ ذلك أنسًا، فأدركه، فقتله، ودفع ديته، ثم قال: إني وقتلي سليكًا... إلخ.

اللغة: سليك: بضم السين، وفتح اللام بزنة المصغر، هو سليك بن سلكه، وسلكه أمه، وقد اشتهر بها، وأبوه عمر بن سنان السعدي التميمي، عداء مشهور، قالوا إنه كان يسبق الخيل، ويلحق الظباء. **أعقله**: من عقلت القتيل أعطيت ديته، وإنما سميت الدية عقلا؛ لأن الإبل كانت تعقل بفناء وليِّ القتيل، ثم كثر الاستعمال حتى أطلق العقل على الدية، إبلًا كانت، أو نقدًا. **الثور**: هو الذكر من البقر، وقيل المراد بالثور ثور الطحلب، وهو الذي يعلو على الماء، فيصدر البقر عنه، فيَضرِبُ به صاحب البقر ليفحص عن الماء، فيشربه البقر، والمناسب للتشبيه الأول؛ لأن الغرض من وقوع الفعل به تخويف غيره. **عافت**: أي: كرهت، يقال: عاف زيد الشيء يعافه، أي كرهه.

المعنى: يشبه نفسه إذ قتل سليكًا، ثم وداه -أي: أدى ديته- بالثور يضربه الراعي لتشرب الإناث من البقر، وأما هي فلا تضرب؛ لأنها ذات لبن، والجامع في التشبيه بينهما تلبس كل منهما بالأذى لينتفع سواه.

الإعراب: إني: إن مع اسمها. **وقتلي**: معطوف على اسم (إن)، وهو مصدر أضيف إلى فاعله. **سليكًا**: مفعول به لـ(قتلي). **ثم**: حرف عطف. **أعقله**: فعل مضارع منصوب بـ(أن) مضمرة جوازًا بعد (ثم)، **والهاء**: مفعول به، والفاعل ضمير مستتر تقديره (أنا)، والمصدر المؤول من (أن)، وما دخلت عليه معطوف على المصدر قبله، أي: إني وقتلي سليكا ثم عقلي إياه. **كالثور**: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر (إن). **يضرب**: فعل مضارع مغير الصيغة، ونائب الفاعل مستتر تقديره (هو). **لمَّا**: حرف وجود لوجود عند سيبويه، وظرف زمان بمعنى (حين) متعلق بـ(يضرب) عند الفارسي، والمعتمد الأول. **عافت**: فعل ماضٍ. **البقر**: فاعل.

الشاهد فيه: (ثم أعقله) حيث نصب الفعل المضارع بـ(أن) مضمرة جوازًا بعد (ثم) التي للعطف.

الخَامِسُ: أَنْ تَكُونَ لِلعَرْضِ، نَحْوُ: (لَوْ تَنْزِلُ عِنْدَنَا فَتُصِيبَ خَيْرًا) ذَكَرَهُ فِي «التَّسْهِيلِ» وَذَكَرَ لهَا ابْنُ هِشَامٍ اللَّخْمِيُّ مَعْنًى آخَرَ وَهُوَ أَنْ تَكُونَ لِلتَّقْلِيلِ، نَحْوُ: «تَصَدَّقُوا وَلَوْ بِظِلْفٍ مُحَرَّقٍ»، .....

❑ الوَجْهُ الخَامِسُ مِنْ أَوْجُهِ (لَوْ): أَنْ تَكُونَ لِلعَرْضِ، وَهُوَ الطَّلَبُ بِلِينٍ وَرِفْقٍ، نَحْوُ: (لَوْ تَنْزِلُ عِنْدَنَا فَتُصِيبَ خَيْرًا) ذَكَرَهُ ابْنُ مَالِكٍ فِي «التَّسْهِيلِ»[(١)].

وَذَكَرَ لهَا ابْنُ هِشَامٍ اللَّخْمِيُّ[(٢)] وَغَيْرُهُ مَعْنًى آخَرَ سَادِسًا[(٣)] وَهُوَ أَنْ تَكُونَ لِلتَّقْلِيلِ -بِالقَافِ- نَحْوُ قَوْلِهِ ﷺ: «تَصَدَّقُوا وَلَوْ بِظِلْفٍ مُحَرَّقٍ»، وَفِي رِوَايَةِ النَّسَائِيِّ «رُدُّوا السَّائِلَ وَلَوْ بِظِلْفٍ مُحَرَّقٍ»[(٤)]، وَالمَعْنَى: تَصَدَّقُوا بِمَا

(١) انظر «التسهيل مع شرحه» (٤/ ١١٣-١١٤).

(٢) انظر «المغني» (١/ ٢٦٧)، و«التصريح» (٢/ ٢٦٠)، وابن هشام اللخمي هو محمد بن أحمد بن هشام بن إبراهيم بن خلف اللخمي النحوي اللغوي البستي، أبو عبد الله، له تآليف مفيدة، منها: «كتاب الفصول»، و«المجمل في شرح أبيات الجمل»، و«نكت على شرح أبيات سيبويه للأعلم»، و«لحن العامة»، و«شرح الفصيح»، و«شرح مقصورة ابن دريد»، انظر: «بغية الوعاة» (١/ ٤٨-٤٩)

(٣) وقد جمع هذه الأقسام الستة لـ(لو) محمد بن عبدالسلام بناني في قوله:

تمنٍ وتقليل وعرض ومصدر وتعليق ماضٍ ثم مستقبل بدا

«حاشية ابن حمدون» (٢/ ١٧٢).

(٤) الحديث بهذا اللفظ رواه مالك في «الموطإ» (١٩٣٣) و(٢١٠٤) عن زيد بن أسلم عن ابن بجيد الأنصاري عن جدته عن النبي ﷺ.

ورواه أيضا بهذا اللفظ النسائي (٢٥٦٤)، وأحمد في «المسند» (٦/ ٤٣٥)، والبغوي في «شرح السنة» (٦/ ١٧٥)، كلهم من طريق مالك به، ورواه أبوداود (١٦٦٧)، والترمذي (٦٦٥) من طريق قتيبة بن سعيد عن الليث عن سعيد بن أبي سعيد عن عبد الرحمن بن بجيد عن جدته أم بجيد عن النبي ﷺ بلفظ: أنها قالت يا رسول الله: إن المسكين ليقوم على بابي، فما أجد له شيئًا أعطيه إياه، فقال لها رسول الله ﷺ:=

وَ«اتَّقُوا النَّارَ وَلَوْ بِشِقِّ تَمْرَةٍ».

تَيَسَّرَ وَلَوْ بَلَغَ فِي القِلَّةِ كَالظِّلْفِ، وَهُوَ بِكَسْرِ الظَّاءِ المُعْجَمَةِ لِلبَقَرِ وَالغَنَمِ كَالحَافِرِ لِلفَرَسِ، وَالمُرَادُ بِالمُحَرَّقِ المَشْوِيُّ، وَفِي رِوَايَةٍ لِلشَّيْخَيْنِ: «اتَّقُوا النَّارَ وَلَوْ بِشِقِّ تَمْرَةٍ»(١).

وَقَدْ يُدَّعَى أَنَّ التَّقْلِيلَ إِنَّمَا يُسْتَفَادُ[٢] مِنْ مَدْخُولِهَا لَا مِنْهَا؛ لِأَنَّ الظِّلْفَ وَالشِّقَّ يُشْعِرَانِ بِالتَّقْلِيلِ(٣).

= «إن لم تجدي له شيئًا تعطيه إياه إلا ظلفًا محرقًا، فادفعيه إليه في يده». قال الشيخ الألباني -في تحقيق "سنن أبي داود" (٥/ ٣٦١)-: إسناده صحيح. رجاله كلهم ثقات، رجال الشيخين، غير عبدالرحمن بن بجيد، فهو ثقة، وثقه ابن حبان، وروى عنه جمع من الثقات، وقيل: إن له صحبة. اهـ

والحديث باللفظ الأول صححه الشيخ الألباني أيضا في "صحيح الجامع" (٣٥٠٢). ومعنى قوله: ردوا السائل، قال البغوي -في "شرح السنة"-: قوله: ردوا السائل، لم يُرِد ردَّ الحرمان، بل أراد أنه يرُدُّه بشيء يعطيه، وإن قلَّ، فهو كقوله: سلَّمَ عليَّ فرددته، أي: أجبته. اهـ

(١) رواه البخاري في كتاب الأدب -باب طيب الكلام- (٦٠٢٣)، وأخرجه في كتاب الرقاق -باب من نوقش الحساب عذب- (٦٥٤٠)، وفي باب صفة الجنة والنار (٦٥٦٣)، ورواه مسلم في كتاب الزكاة -باب الحث على الصدقة ولو بشق تمرة- (٢٣٤٧)، و(٢٣٤٨).

[٢] هذه اللفظة سقطت من ط٢.

(٣) فعلى هذا فهي فيما ذكر من الأمثلة شرطية بمنزلة (إن)، وفعل الشرط، وجوابه كلاهما محذوفان، والتقدير: تصدقوا، ولو وقعت الصدقة بظلف محرق لحصل الثواب. والثاني: ولو وقع الرد بظلف، لحصل الثواب، وفي الثالث: ولو حصل الاتقاء بالتصدق بشق تمرة، لكان خيرًا عظيمًا. "حاشية عطار" (ل/ ١٠٨).

قال الدماميني: كل ما ورد شاهدًا على التقليل يجوز أن تكون (لو) فيه بمعنى (إن)، والتقليل مستفاد من المقام لا من نفس (لو). اهـ"الصبان"(٢/ ١٧٢) و"الخضري" (٢/ ٨٤).

النَّوْعُ السَّادِسُ: مَا يَأْتِي عَلَى سَبْعَةِ أَوْجُهٍ، وَهُوَ (قَدْ)

فَأَحَدُ أَوْجُهِهَا: أَنْ تَكُونَ اسْمًا بِمَعْنَى: (حَسْبُ)، فَيُقَالُ فِيهَا: (قَدِي) بِغَيْرِ نُونٍ، كَمَا يُقَالُ: (حَسْبِي).

الثَّانِي: أَنْ تَكُونَ اسْمَ فِعْلٍ بِمَعْنَى .....

النَّوْعُ السَّادِسُ مِنَ الأَنْوَاعِ الثَّمَانِيَةِ: مَا يَأْتِي مِنَ الكَلِمَاتِ عَلَى سَبْعَةِ أَوْجُهٍ: وَهُوَ (قَدْ) لَا غَيْرُ:

❑ فَأَحَدُ أَوْجُهِهَا أَنْ تَكُونَ اسْمًا بِمَعْنَى: (حَسْبُ)، وَفِيهَا مَذْهَبَانِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّهَا مُعْرَبَةٌ رَفْعًا عَلَى الابْتِدَاءِ وَمَا بَعْدَهَا خَبَرٌ، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الكُوفِيُّونَ، وَعَلَى هَذَا فَيُقَالُ فِيهَا إِذَا أُضِيفَتْ إِلَى يَاءِ المُتَكَلِّمِ: (قَدِي دِرْهَمٌ) بِغَيْرِ نُونٍ لِلوِقَايَةِ كَمَا يُقَالُ: (حَسْبِي دِرْهَمٌ) بِغَيْرِ نُونٍ وُجُوبًا[1].

وَالثَّانِي: أَنَّهَا مَبْنِيَّةٌ عَلَى السُّكُونِ لِشِبْهِهَا بِالحَرْفِيَّةِ لَفْظًا[2] وَهُوَ مَذْهَبُ البَصْرِيِّينَ، وَعَلَى هَذَا يُقَالُ: (قَدِي) بِغَيْرِ نُونٍ حَمْلًا عَلَى (حَسْبُ) وَ(قَدْنِي) بِالنُّونِ حِفْظًا لِلسُّكُونِ؛ لِأَنَّهُ الأَصْلُ فِي البِنَاءِ.

❑ الوَجْهُ الثَّانِي: مِنْ أَوْجُهِ (قَدْ): أَنْ تَكُونَ اسْمَ فِعْلٍ[3] بِمَعْنَى

---

(١) قوله: وجوبًا، راجع لقوله: بغير نون في الموضعين. "حاشية المدابغي" (ل/ ٥٧).

ومثال (قد) المعربة أيضًا: قدُ زيدٍ درهمٌ، بالرفع مبتدأ، و(درهم) خبره، كما يقال: حسبُه درهم.

(٢) ولكثير من الحروف في وضعها نحو (لن) و(أن) ونحوهما، والبناء في هذا الوجه أغلب من الإعراب.

(٣) الفارق بين اسم الفعل والتي بمعنى حسب هو نصب ما بعدها في اسم الفعل وجرُّه في التي بمعنى حسب. "الدسوقي" (١/ ١٨٢).

يَكْفِي، فَيُقَالُ: (قَدْنِي) بَالنُّونِ كَمَا يُقَالُ: (يَكْفِينِي).

الثَّالِثُ: أَنْ تَكُونَ حَرْفَ تَحْقِيقٍ، فَتَدْخُلُ عَلَى المَاضِي، نَحْوُ: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا﴾، .....

يَكْفِي[1]، وَهِيَ مَبْنِيَّةٌ اتِّفَاقًا، وَيَتَّصِلُ بِهَا يَاءُ المُتَكَلِّمُ، فَيُقَالُ: (قَدْنِي دِرْهَمٌ)[2] بَالنُّونِ وُجُوبًا[3]، كَمَا يُقَالُ: (يَكْفِينِي دِرْهَمٌ)، فَ(يَاءُ المُتَكَلِّمِ) فِي مَحَلِّ نَصْبٍ عَلَى المَفْعُولِيَّةِ، وَ(دِرْهَمٌ) فَاعِلٌ.

❑ الوَجْهُ الثَّالِثُ مِنْ أَوْجُهِ (قَدْ): أَنْ تَكُونَ حَرْفَ تَحْقِيقٍ[4]؛ لِكَوْنِهَا تُفِيدُ تَحْقِيقَ وُقُوعِ الفِعْلِ بَعْدَهَا، فَتَدْخُلُ عَلَى الفِعْلِ المَاضِي اتِّفَاقًا، نَحْوُ: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا﴾ [الشمس:٩]، فَحَقَّقَتْ حُصُولَ الفَلَاحِ لِمَنِ اتَّصَفَ بِذَٰلِكَ[5].

---

(١) فهو اسم فعل مضارع، لكن في إثبات اسم فعل المضارع خلاف، فبعضهم منعه، وبعضهم أجازه، فالأولى أن يقول: اسم فعل بمعنى (كفى) الذي هو متفق عليه، وقد صرح ابن أم قاسم أنها بمعنى (كفى). انظر "الدسوقي" (١/ ١٨٢)، و"الخزانة" (٥/ ٣٧٤)، و"الجنى الداني" ص(٢٦٩).

(٢) الإعراب: قد: اسم فعل مبني على السكون، لا محل له من الإعراب، والنون للوقاية، والياء: ضمير متصل في محل نصب مفعول به مقدم. درهم: فاعل مؤخر.

(٣) ما ذكره الشارح من وجوب لحاق نون الوقاية أسماء الأفعال هو ما صرح به في "التوضيح"، واقتضاء صنيع "التسهيل"، قال الصبان: قال شيخنا: وصريح كلام الرضي أن لحاقها اسم الفعل جائز لا واجب. اهـ "الصبان" (١/ ١٢٦).

(٤) أي: تدل على تحقق مدلول مدخولها وتأكيده، وهي مختصة بالفعل المتصرف.

(٥) أي: بالتزكية، ففلاح من زكى نفسه وطهرها من الرذائل محقق. "المدابغي" (ل/ ٥٧)، و"الدسوقي" (١/ ١٨٦).

قِيلَ: وَعَلَى المُضَارِعِ، نَحْوُ: ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ﴾.

الرَّابِعُ: أَنْ تَكُونَ حَرْفَ تَوَقُّعٍ فَتَدْخُلُ عَلَيْهِما أَيْضًا، تَقُولُ: (قَدْ يَخْرُجُ زَيْدٌ)، .....

قِيلَ(١) وَتَدْخُلُ أَيْضًا عَلَى الفِعْلِ المُضَارِعِ، نَحْوُ: ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ﴾[النور:٦٤] أَيْ: قَدْ عَلِمَ، فَحُصُولُ العِلْمِ مُحَقَّقٌ لِلّهِ تَعَالَى، وَهَذَا مَأْخُوذٌ مِنْ قَوْلِ «التَّسْهِيلِ»(٢)، وَعَلَيْهِمَا[٣] لِلتَّحْقِيقِ(٤).

❑ الوَجْهُ الرَّابِعُ مِنْ أَوْجُهِ (قَدْ): أَنْ تَكُونَ حَرْفَ تَوَقُّعٍ؛ لِكَوْنِهَا تُفِيدُ تَوَقُّعَ الفِعْلِ وَانْتِظَارَهُ، فَتَدْخُلُ عَلَيْهِما، أَيْ: عَلَى المَاضِي وَالمُضَارِعِ عَلَى الأَصَحِّ فِيهِمَا(٥). وَفِي قَوْلِهِ أَيْضًا تَسَمُّحٌ[٦]؛ لِأَنَّ (قَدْ) الَّتِي لِلتَّحْقِيقِ لَا تَدْخُلُ عَلَى المُضَارِعِ إِلَّا فِي قَوْلٍ ضَعِيفٍ عَبَّرَ عَنْهُ بِـ(قِيلَ).(٧)

تَقُولُ فِي المُضَارِعِ: (قَدْ يَخْرُجُ زَيْدٌ) إِذَا كَانَ خُرُوجُهُ مُتَوَقَّعًا مُنْتَظَرًا،

---

(١) وإنما أتى بصيغة التمريض، وهي (قيل)؛ لأنه يختار أنها للتقليل إذا دخلت على المضارع. «المدابغي» (ل/ ٧٥).

(٢) انظر «التسهيل مع شرحه» (٤/ ١٠٦).

[٣] في ط١: (وتدخل عليهما للتحقيق)، وما أثبتناه هو الموافق لما في التسهيل.

(٤) أي: وتدخل (قد) على الماضي والمضارع للتحقيق. «المدابغي» (ل/ ٥٧).

(٥) أي: في المضارع والماضي عند المصنف. «المدابغي» (ل/ ٥٧).

[٦] في أ: (تسامح).

(٧) وقوله: أيضا، يفيد التشبيه، فالمعنى عليه أن التي للتوقع تدخل على الماضي والمضارع دخولًا كدخول (قد) التي للتحقيق، فيرد عليه أن دخولها للتحقيق على المضارع ضعيف، حكاه المصنف بـ(قيل)، بخلاف دخولها للتوقع، فإنه الأصح. «المدابغي» (ل/ ٥٧).

فَدَلَّ عَلَى أَنَّ الخُرُوجَ مُنْتَظَرٌ مُتَوَقَّعٌ، وَزَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّهَا لَا تَكُونُ لِلتَّوَقُّعِ مَعَ المَاضِي؛ لِأَنَّ التَّوَقُّعَ انْتِظَارُ الوُقُوعِ وَالمَاضِي قَدْ وَقَعَ، وَقَالَ الَّذِينَ أَثْبَتُوا مَعْنَى التَّوَقُّعِ مَعَ المَاضِي: إِنَّهَا تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ كَانَ مُنْتَظَرًا، تَقُولُ: (قَدْ رَكِبَ الأَمِيرُ)، لِقَوْمٍ يَنْتَظِرُونَ هَذَا الخَبَرَ وَيَتَوَقَّعُونَ الفِعْلَ.

فَدَلَّ عَلَى أَنَّ الخُرُوجَ مُنْتَظَرٌ مُتَوَقَّعٌ، وَتَقُولُ فِي المَاضِي: (قَدْ خَرَجَ زَيْدٌ) لِمَنْ يُتَوَقَّعُ خُرُوجُهُ، وَفِي التَّنْزِيلِ: ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِي تُجَٰدِلُكَ فِي زَوْجِهَا﴾ [المجادلة:١]؛ لِأَنَّهَا كَانَتْ تَتَوَقَّعُ سَمَاعَ شَكْوَاهَا[(١)]. هَذَا مَذْهَبُ الأَكْثَرِ مِنَ النَّحْوِيِّينَ.

وَزَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّهَا -أَيْ: (قَدْ)- لَا تَكُونُ لِلتَّوَقُّعِ مَعَ المَاضِي؛ لِأَنَّ التَّوَقُّعَ انْتِظَارُ الوُقُوعِ فِي المُسْتَقْبَلِ، وَالمَاضِي قَدْ وَقَعَ، فَكَيْفَ يُتَوَقَّعُ وُقُوعُ مَا قَدْ[٢] وَقَعَ؟[(٣)] وَقَالَ الَّذِينَ أَثْبَتُوا مَعْنَى التَّوَقُّعِ مَعَ المَاضِي: إِنَّهَا تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ أَيِ: الفِعْلَ المَاضِيَ كَانَ مُنْتَظَرًا[(٤)]، تَقُولُ: (قَدْ رَكِبَ الأَمِيرُ) لِقَوْمٍ يَنْتَظِرُونَ هَذَا الخَبَرَ، وَهُوَ رُكُوبُ الأَمِيرِ، وَيَتَوَقَّعُونَ[(٥)] الفِعْلَ، وَهُوَ الرُّكُوبُ. وَذَهَبَ المُصَنِّفُ فِي "المُغْنِي"[(٦)] إِلَى أَنَّ (قَدْ) لَا تُفِيدُ التَّوَقُّعَ أَصْلًا[(٧)].

---

(١) أي: سماعًا يترتب عليه مقصودها، أو سماع قبول للشكاية، وإزالة للضرر عنها، وإلا فمطلق السماع حاصل قطعًا لمجرد كلامها؛ لأنه تعالى لا يغيب عنه شيء، وهي تعتقد ذلك، فلا انتظار منها لمطلق السماع. "المدابغي" (ل/ ٥٧).

[٢] (قد): سقطت من ط٢. (٣) فهما متنافيان، والمتنافيان لا يجتمعان.

(٤) أي: قبل وقوعه، وقبل الإخبار به، فيكون وقوع الماضي مستقبلًا بالنظر إلى الانتظار، وقبل الإخبار. "الدسوقي" (١/ ١٨٣)، و"المدابغي" (ل/ ٥٧).

(٥) عطف تفسير؛ لأن المراد بقوله: ينتظرون هذا الخبر، أي: ينتظرون هذا الفعل. "المدابغي" (ل/ ٧٥). (٦) "المغني" (١/ ١٧٢).

(٧) أي: سواء دخلت على المضارع، أو الماضي. "المدابغي" (ل/ ٥٧).

الخَامِسُ: تَقْرِيبُ المَاضِي مِنَ الحَالِ، وَلِهَذَا تَلْزَمُ (قَدْ) مَعَ المَاضِي الوَاقِعِ حَالًا، إِمَّا ظَاهِرَةً، نَحْوُ: ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُم مَّا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ﴾، أَوْ مُقَدَّرَةً، نَحْوُ: ﴿هَٰذِهِۦ بِضَٰعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا﴾، .....

❑ الوَجْهُ الخَامِسُ مِنْ أَوْجُهِ (قَدْ): تَقْرِيبُ الزَّمَنِ المَاضِي مِنَ الزَّمَنِ الحَالِ[(١)]، نَحْوُ: (قَدْ قَامَ)، فَإِنَّهَا قَرَّبَتِ المَاضِيَ مِنَ الحَالِ؛ وَلِهَذَا التَّقْرِيبِ تَلْزَمُ (قَدْ) مَعَ المَاضِي الوَاقِعِ حَالًا اصْطِلَاحِيَّةً[(٢)]: إِمَّا ظَاهِرَةً فِي اللَّفْظِ، نَحْوُ: ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُم مَّا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ﴾[الأنعام:١١٩] فَجُمْلَةُ[٣] ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُم﴾ حَالِيَّةٌ، أَوْ مُقَدَّرَةً نَحْوُ: ﴿هَٰذِهِۦ بِضَٰعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا﴾[يوسف:٦٥] أَيْ: قَدْ رُدَّتْ إِلَيْنَا، وَالجُمْلَةُ حَالِيَّةٌ[(٤)]. وَذَهَبَ الكُوفِيُّونَ وَالأَخْفَشُ[(٥)] إِلَى أَنَّ اقْتِرَانَ المَاضِي الوَاقِعِ حَالًا بِـ(قَدْ) لَيْسَ بِلَازِمٍ؛ لِكَثْرَةِ وُقُوعِهِ حَالًا بِدُونِ (قَدْ)[(٦)]، وَالأَصْلُ عَدَمُ التَّقْدِيرِ[(٧)]. هَذَا هُوَ الظَّاهِرُ، إِذْ لَيْسَ بَيْنَ

---

(١) تقول -مثلًا-: قام زيد، فيحتمل الماضي القريب، أي: من زمن التكلم، والماضي البعيد، أي: من زمن التكلم، فإن قلت: قد قام، اختص بالقريب. "المغني مع الدسوقي" (١/ ١٨٤).

(٢) وهي الوصف الفضلة المنصوب المفسر لما انبهم من الهيئات، وليس المراد به الزمن الحال.

[٣] (فجملة): سقطت من ط٢.

(٤) القول بتقدير (قد) إن لم تكن ظاهرة، هو قول الفراء، والمبرد، وأبي علي، وقوم من النحويين. "الارتشاف" (٣/ ١٦١٠)، و"الجنى الداني" ص(٢٧١).

(٥) انظر رأي الكوفيين والأخفش في "شرح الرضي" (٢/ ٨٣)، و"خزانة الأدب" (٣/ ٢٣٩)، و"الإنصاف" (١/ ٢٥٢-٢٥٣)، و"شرح المفصل" (٢/ ٦٦-٦٧).

(٦) وتأويل الكثير ضعيف جدًا؛ لأننا إنما نبني المقاييس العربية على وجود الكثرة، وقد ورد الماضي حالًا بدون (قد) في القرآن في (١٦١) موضعًا. اهـ "معجم اللغة العربية في أصول اللغة" (٤/ ٧٤٢)، و"الارتشاف" (٣/ ١٦١٠)، و"الجنى الداني" ص(١٧١)، و"الهمع" (٢/ ٣٢٦)، و"المغني" (١/ ١٧٣).

(٧) لاسيما فيما كثر استعماله. "المغني" (١/ ١٧٣).

الحَالِ الاصْطِلَاحِيَّةِ وَالحَالِ الزَّمَانِيَّةِ ارْتِبَاطٌ مَعْنَوِيٌّ[(١)]؛ بِدَلِيلِ أَنَّهُمْ قَسَّمُوا الحَالَ الاصْطِلَاحِيَّةَ[(٢)] إِلَى: مَاضَوِيَّةٍ[(٣)]، وَمُقَارِنَةٍ[(٤)]، وَمُسْتَقْبَلَةٍ[(٥)]، اللَّهُمَّ[(٦)]

(١) لأن الحال الاصطلاحية الوصف المبين للهيئة، والحال الزمانية هي زمان التكلم. "المدابغي" (ل/ ٥٧).

(٢) أي: بالنظر إلى الزمان. "شرح الأزهرية" ص(١١٥).

(٣) ومثَّلَ لها في "شرح الأزهرية" بـ(جاء زيد أمس راكبًا)، وسماها في الأزهرية محكية.

(٤) أي: تقترن مع مضمون عاملها في زمن واحد، نحو: ﴿وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾[هود:٧٢]، فالشيخوخة مقترنة مع الإشارة التي هي العامل في زمن واحد، وهذا هو الغالب فيها، أي: الاقتران. "الأشموني" (٢/ ١٩٣)، و"حاشية عطار على شرح الأزهرية" ص(١١٥).

(٥) ويقال لها مقدرة، ويقال لها أيضا مُنْتَظَرَة. نحو: ﴿فَٱدْخُلُوهَا خَٰلِدِينَ﴾[الزمر:٧٣]، أي: مقدرين خلودكم؛ إذ الخلود ليس مقارنًا للدخول، بل يحصل بعده. "الحاشية على شرح الأزهرية" ص(١١٥)، ونحو: مررت برجل معه صقر صائدًا به غدًا، أي: مقدرًا ذلك. "الأشموني" (٢/ ١٩٣).

(٦) قال في "النهاية": يستعمل (اللهم) على ثلاثة أنحاء:

الأول: أن يراد به النداء المحض، كقولهم: اللهم أَثِبْنا.

الثاني: أن يذكره المجيب تمكينا للجواب في نفس السائل، كأن يقول لك قائل: أزيد قائم؟ فتقول له: اللهم نعم، أو اللهم لا، ومنه الحديث: آلله أرسلك؟ قال ﷺ: «اللهم نعم».

الثالث: أن تستعمل دليلًا على الندرة في المستثنى، وقلة وقوعه: كأن يقول الشخص شيئًا ثم يستثني منه، فيقول: اللهم إلا إن كان كذا، ومنه قول العلماء: لا يجوز أكل الميتة اللهم إلا أن يُضطرَّ، فيجوز.

قال الصبان: قال شيخنا، وتبعه البعض إن (اللهم) في الموضعين الأخيرين خرجت عن النداء، والظاهر أن اللهم فيهما لا معربة، ولا مبنية، لعدم التركيب. قال الصبان: والمتجه عندي أنها باقية على تركيبها، وأنه يقال: اللهم منادى، -أي: ولو صورة- مبني على ضم. انظر "الصبان مع الأشموني" (٣/ ١٤٧)، و"الارتشاف" (٤/ ٢١٩٣)، و"الهمع"=

وَقَالَ ابْنُ عُصْفُورٍ: إِذَا أُجِيبَ القَسَمُ بِمَاضٍ مُثْبَتٍ مُتَصَرِّفٍ، فَإِنْ كَانَ قَرِيبًا مِنَ الحَالِ، جِئْتَ .....

إِلَّا أَنْ يُقَالَ: الكَلَامُ[1] فِي الحَالِ المُقَارِنَةِ[2]؛ لِأَنَّهَا المُتَبَادِرَةُ إِلَى الذِّهْنِ عِنْدَ الإِطْلَاقِ.

وَقَالَ ابْنُ عُصْفُورٍ[3]: إِذَا أُجِيبَ[4] القَسَمُ بِمَاضٍ مَعْنًى، مُثْبَتٍ لَا مَنْفِيٍّ[5]، مُتَصَرِّفٍ[6] لَا جَامِدٍ، فَإِنْ كَانَ المَاضِي قَرِيبًا مِنَ الحَالِ، جِئْتَ قَبْلَ الفِعْلِ

= (٢/ ٦٤)، و«فتح الباري» (٦/ ٦٢٠، ٩/ ٣٠٩)، وذكر الحافظ في «الفتح» أن الشخص قد يقدمها في كلامه للتبرك أو للاستشهاد بالله على صدقه، ذكر ذلك عند حديث «**اللهم أنتم من أحبِّ الناس إليَّ**».

(١) أي: النزاع بين من تقدم، وتصدير الجواب بـ(اللهم) يفيد استبعاده. «المدابغي» (ل/ ٥٨).

(٢) أي: لا الماضوية، والمستقبلة. فما التزمه البصريون إنما هو في الحال المقارنة، وأما غيرها فلم يلتزموا فيه ما ذكر. «المدابغي» (ل/ ١٠٩).

(٣) انظر «شرح الجمل» (١/ ٢٨٧).

[٤] فِي ج: (أَجَبْتَ) وَهُوَ المناسب لقوله: (جئت).

(٥) لأنه إذا كان منفيًّا لم يؤت بـ(قد) المفيدة لذلك -أي: تقريب الماضي من الحال- لعدم الحاجة إليها؛ لأنه إذا نفى الفعل الماضي استمر ذلك النفي إلى زمن الحال بحكم الاستصاحب. «عطار» (ل/ ١٠٩).

(٦) لأنه إذا لم يكن متصرفًا كـ(ليس، وعسى، ونعم، وبئس)، فإنها لا تدخل عليهنَّ؛ لأنهن للحال، فلا معنى لذكر ما يقرب ما هو حاصل، ولذلك علة أخرى وهي أن صيغهنَّ لا يفدن الزمان، ولا يتصرفن، فأشبهن الاسم، والاسم لا تدخل عليه (قد)، فكذلك ما أشبهه، وأما قول عدي:

لولا الحياء أن رأسي قد عسا ... فيه المشيب لزرت أم القاسم

فـ(عسا) هنا بمعنى اشتد، وليست عسى الجامدة، أي: الموضوعة لإنشاء الترجي. «المغني مع الدسوقي» (١/ ١٨٤).

بِاللَّامِ وَ(قَدْ)، نَحْوُ: (تَاللهِ لَقَدْ قَامَ زَيْدٌ)، وَإِنْ كَانَ بَعِيدًا جِئْتَ بِاللَّامِ فَقَطْ، كَقَوْلِهِ:

حَلَفْتُ لَهَا بِاللهِ حِلْفَةَ فَاجِرٍ لَنَامُوا فَمَا إِنْ مِنْ حَدِيثٍ وَلَا صَالِ

المَاضِي بِاللَّامِ وَ(قَدْ)(١) جَمِيعًا، نَحْوُ: (تَاللهِ[٢] لَقَدْ قَامَ زَيْدٌ)(٣)، وَفِي التَّنْزِيلِ: ﴿تَٱللَّهِ لَقَدْ ءَاثَرَكَ ٱللَّهُ عَلَيْنَا﴾[يوسف:٩١](٤)، وَإِنْ كَانَ المَاضِي بَعِيدًا مِنَ الحَالِ، جِئْتَ قَبْلَ الفِعْلِ المَاضِي بِاللَّامِ فَقَطْ(٥)، كَقَوْلِهِ -وَهُوَ امْرُؤُ القَيْسِ-:

حَلَفْتُ لَهَا بِاللهِ حِلْفَةَ فَاجِرٍ لَنَامُوا فَمَا إِنْ مِنْ حَدِيثٍ وَلَا صَالِ(٦)

---

(١) أما اللام فللدلالة على تأكيد الجواب، وأما (قد) فلإفادة التقريب. "الكافيجي" (٤٣٦)

[٢] في ط١: (بَالله).

(٣) معناه أن مجيء زيد حصل في زمن قريب من هذا الزمن الحاضر. "الدسوقي" (١/ ١٨٤).

(٤) أي: فضلك علينا في الزمن القريب من هذا الزمان الحاضر. "الدسوقي" (١/ ١٨٤).

(٥) أي: بدون (قد)؛ لقيام المنافي وعدم قابلية المحل. "الكافيجي" (٤٣٧)

(٦) **التخريج**: البيت منسوب لامرئ القيس في "الخزانة" (١٠/ ٧٩، ٨٠، ٨١)، و"أمالي ابن الشجري" (٣/ ١٤٨)، و"شرح شواهد المغني" (١/ ٣٤٠، ٣٤١، ٤٩٤)، و"شرح المفصل" (٩/ ٢٠، ٩٧)، و"لسان العرب" (حلف)، و"سر صناعة الإعراب" (١/ ٣٣٩)، و"الجنى الداني" ص(١٦٩)، وبلا نسبة في "رصف المباني" ص(١٩١)، و"مغني اللبيب" (١/ ١٧٣)، و"الرضي" (٤/ ٣٢١)، و"التبصرة والتذكرة" (١٥/ ٧٧، ٤٥٢)، و"سر صناعة الإعراب" (١/ ٣٤٥)، و"شرح التسهيل" (٣/ ٢١٤)، و"الهمع" (١/ ٤٥٢، و٢/ ٤٨٩)، و"شرح الجمل" (١/ ٢٨٧).

اللغة: **حِلفة**: بكسر الحاء؛ لأنها للهيئة، لا للمرة، لتقيدها بفاجر. **الفاجر**: الذي يأتي بالفاحشة والشر. **صال**: من صَلِيَ بالنار، إذا قرب منها، ودفع بحرارتها ألم البرد. **حديث**: يحتمل أن يكون بمعنى الكلام فيقدر مضاف أي: ذي حديث، ويحتمل أن يكون صفة بمعنى محادث كعشير بمعنى معاشر.

المعنى: لقد أقسمت لها أنهم ناموا، فلم يبق منهم متحدث، أو من يتدفأ بنار. =

قَالَ المُصَنِّفُ فِي «المُغْنِي»[1]: وَالظَّاهِرُ فِي الآيَةِ وَالبَيْتِ عَكْسُ مَا قَالَ؛ إِذِ المُرَادُ فِي الآيَةِ: لَقَدْ فَضَّلَكَ اللهُ عَلَيْنَا بِالصَّبْرِ، وَذَلِكَ مَحْكُومٌ لَهُ بِهِ فِي الأَزَلِ، وَهُوَ مُتَّصِفٌ بِهِ مُذْ عَقَلَ، وَالمُرَادُ فِي البَيْتِ أَنَّهُمْ نَامُوا قَبْلَ[2] مَجِيئِهِ. انْتَهَى.

= **الإعراب: حلفت**: فعل وفاعل. **لها**: جار ومجرور متعلق بالفعل. **بالله**: جار ومجرور متعلق بالفعل أيضا. **حلفة**: مفعول مطلق. **فاجر**: مضاف إليه مجرور بالمضاف. **لناموا**: **اللام**: داخلة في جواب القسم. **ناموا**: فعل وفاعل. **فا**: **الفاء**: استئنافية. **ما**: **نافية**. **إن**: زائدة. **من حديث**: **من**: زائدة، **وحديث**: مجرور لفظا، مرفوع محلا، على أنه مبتدأ خبره محذوف، والتقدير: فما حديث موجود. **ولا**: **الواو**: للعطف. **صال**: نافية. **لا**: إما أن يكون معطوفًا على لفظ (حديث) فيكون مجرورًا بكسرة مقدرة على الياء المحذوفة. وإما أن يكون معطوفًا على محل (حديث) فيكون مرفوعًا بضمة مقدرة، والأول أرجح، والثاني نادر.

الشاهد فيه: دخول اللام على جواب القسم مجردًا من (قد)، وذلك لبعد الماضي من زمن الحال. وفي هذه المسألة ثلاثة أقوال:

الأول: أن ذكر (قد)، وحذفها جائزان غير أن ذكرها أكثري، وحذفها كثير، وهذا اختيار الزمخشري، وغيره.

الثاني: أنها لابدَّ منها، إما لفظًا، وإما تقديرًا.

الثالث: إن كان الماضي قريبًا من زمن الحال أدخلت عليه اللام، وقد، نحو: ﴿تَٱللَّهِ لَقَدْ ءَاثَرَكَ ٱللَّهُ عَلَيْنَا﴾[يوسف:٩١]، وإن كان بعيدًا من زمن الحال أدخلت عليه اللام وحدها، كهذا البيت، وهذا مذهب ابن عصفور، ومن تبعه. اهـ «خزانة الأدب» (١٠/ ٨٠-٨١).

(١) «المغني» (١/ ١٧٣).

(٢) أي: قبيل مجيئه، ولو عبَّر به كان أولى؛ لأن المراد القرب، لأجل أن يتم الرد على ابن عصفور. «الدسوقي» (١/ ١٨٥). والظاهر أن ما قاله ابن عصفور هو الصواب؛ لأن الإيثار عليهم برفع الدرجة، والتبوء في الأرض، وكونه أمينًا على خزائن الأرض حصل قريبًا من حال تكلمهم بذلك، ولو روعي الأزل والسوابق لم يبق من الأمور قريب، وأما البيت، فمراده أنهم استغرقوا في نومهم، لا أنهم في أول النوم، وهذه الإرادة كاذبة في نفس الأمر، وإنما قالها للمرأة لتأمن انتباههم، فتطاوعه، ويدل على ما قلنا قوله: =

وَزَعَمَ الزَّمَخْشَرِيُّ عِنْدَمَا تَكَلَّمَ عَلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا﴾ فِي سُورَةِ الأَعْرَافِ، أَنَّ (قَدْ) مَعَ لَامِ القَسَمِ بِمَعْنَى التَّوَقُّعِ؛ لِأَنَّ السَّامِعَ يَتَوَقَّعُ الخَبَرَ عِنْدَ سَمَاعِ المُقْسَمِ بِهِ.

وَزَعَمَ(١) جَارُ اللهِ الزَّمَخْشَرِيُّ فِي «كَشَّافِهِ»(٢) عِنْدَمَا تَكَلَّمَ عَلَى قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا﴾[الأعراف:٥٩] فِي تَفْسِيرِ سُورَةِ الأَعْرَافِ؛ أَنَّ (قَدِ) الوَاقِعَةَ مَعَ لَامِ القَسَمِ تَكُونُ بِمَعْنَى التَّوَقُّعِ وَهُوَ الانْتِظَارُ؛ لِأَنَّ السَّامِعَ يَتَوَقَّعُ الخَبَرَ وَيَنْتَظِرُهُ عِنْدَ سَمَاعِ المُقْسَمِ بِهِ، هَذَا مَعْنَى كَلَامِ الزَّمَخْشَرِيِّ، وَلَفْظُهُ: فَإِنْ قُلْتَ: فَمَا بَالُهُمْ لَا يَكَادُونَ يَنْطِقُونَ بِهَذِهِ اللَّامِ(٣) إِلَّا مَعَ (قَدْ)، وَقَلَّ عَنْهُمْ نَحْوُ قَوْلِهِ: (حَلَفْتُ لَهَا[٤] بِاللهِ) البَيْتَ؟

قُلْتُ: لِأَنَّ[٥] الجُمْلَةَ القَسَمِيَّةَ(٦) لَا تُسَاقُ إِلَّا تَأْكِيدًا لِلجُمْلَةِ المُقْسَمِ عَلَيْهَا الَّتِي هِيَ جَوَابُهَا، فَكَانَتْ مَظِنَّةً[٧](٨) لِمَعْنَى

= حلفت لها بالله حلفة فاجر. ولو كان مراده أنهم في أوائل نومهم لنفرها عن المطاوعة. انظر الخزانة (١٠/ ٨٢)، و"رفع الحجاب على شواهد قواعد الإعراب" لعبد القادر العيسى.

(١) عبر بالزعم، ليشير إلى أن مُرْتَضَاهُ قولُ ابن عصفور من أنها تفيد التقريب في الجواب، ولا تفيد التوقع كما زعم الزمخشري. "المدابغي" (ل/ ٥٨)، و"عطار" (ل/ ١٠٩). قال الدسوقي (١/ ١٨٥): والتحقيق أن (قد) لا تفيد إلا التحقيق ولا تفيد توقعًا ولا تقريبًا. اهـ

(٢) "الكشاف" (٢/ ٦٧).

(٣) أي: الواقعة في جواب القسم.

[٤] (لهَا): سقطت من ط٢.

[٥] (لِأَنَّ): سقطت من ط٢.

(٦) وهي والله؛ لأنها بمعنى أقسم والله، وقولك: والله، جملة توكيد لقولك لقد قام زيد، فبمجرد الإتيان بالجملة القسمية ينتظر الجواب المؤكَّد، فيؤتى بـ(قد) للتوقع. "الدسوقي" (١/ ١٨٥).

[٧] في ط٢: (فطنة) وهو تصحيف.

(٨) بكسر الظاء، قال الجوهري: مظنة الشيء موضعه ومألفه الذي يظن كونه فيه، والجمع مظان، قال النابغة:

فإن يك عامرٌ قد قال جهلًا ... فإن مظنة الجهل الشباب =

السَّادِسُ: التَّقْلِيلُ، وَهُوَ ضَرْبَانِ: تَقْلِيلُ وُقُوعِ الفِعْلِ، نَحْوُ (قَدْ يَصْدُقُ الكَذُوبُ)، وَ(قَدْ يَجُودُ البَخِيلُ)، .....

التَّوَقُّعِ[1] الَّذِي هُوَ مَعْنَى (قَدْ) عِنْدَ اسْتِمَاعِ المُخَاطَبِ كَلِمَةَ القَسَمِ. انْتَهَى.

وَلَا يُنَافِي ذَلِكَ[2] كَوْنَهَا لِلتَّقْرِيبِ[3]. قَالَ فِي «التَّسْهِيلِ»[4]: وَتَدْخُلُ عَلَى فِعْلٍ مَاضٍ مُتَوَقَّعٍ لَا يُشْبِهُ الحَرْفَ؛ لِتَقْرِيبِهِ مِنَ الحَالِ. انْتَهَى. وَاحْتَرَزَ بِقَوْلِهِ: (لَا يُشْبِهُ الحَرْفَ)[5] مِنَ الفِعْلِ الجَامِدِ، نَحْوُ: نِعْمَ وَبِئْسَ، وَأَفْعَلِ التَّعَجُّبِ، فَلَا تَدْخُلُ عَلَيْهَا (قَدْ)؛ لِأَنَّهَا سُلِبَتِ الدَّلَالَةَ عَلَى المُضِيِّ[6].

❑ الوَجْهُ السَّادِسُ مِنْ أَوْجُهِ (قَدْ): التَّقْلِيلُ -بِالقَافِ- وَهُوَ ضَرْبَانِ[7]:

الأَوَّلُ: تَقْلِيلُ وُقُوعِ الفِعْلِ، نَحْوُ قَوْلِهِمْ فِي المُثُلِ[8]: (قَدْ يَصْدُقُ الكَذُوبُ) وَ(قَدْ يَجُودُ البَخِيلُ) فَوُقُوعُ الصِّدْقِ مِنَ الكَذُوبِ وَالجُودِ مِنَ البَخِيلِ قَلِيلٌ.

= اهـ «لسان العرب» (ظنن).

(١) أي: فكانت مظنة لتوقع المخاطب لها، وانتظاره لذكرها عند استماعه كلمة القسم. المصدر السابق.

(٢) أي: التوقع.

(٣) فهي في جواب القسم للمعنيين: التقريب، والتوقع. «المدابغي» (ل/ ٥٩).

(٤) انظر «التسهيل مع شرحه» (٤/ ١٠٦)، والغرض من نقل كلام «التسهيل» تأييد ما ادعاه من أن (قد) بمعنى التوقع لا ينافي كونها للتقريب. «حاشية عطار» (ل/ ١١٠).

(٥) أي: في الجمود.

(٦) أي: الزمن الماضي، وإنما سلبت الدلالة على المضي لخروجها إلى معنى الإنشاء. «الخضري» (١/ ١٩).

(٧) تقسيم التقليل إلى ضربين تبع فيه ابنُ هشام ابنَ إياز. انظر «الجنى الداني» (ص٢٧٢).

(٨) قال المدابغي: قوله: (في المثل) إن كان جمع مثال فظاهر، وإن كان جمع (مَثَل) بفتحتين ففيه نظر؛ لأن المثل كلام شبه مضربه بمورده، وهذا ليس منه.

وَتَقْلِيلُ مُتَعَلَّقِهِ، نَحْوُ: ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ﴾، أَيْ: أَنَّ مَا هُمْ عَلَيْهِ هُوَ أَقَلُّ مَعْلُومَاتِهِ تَعَالَى. وَزَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّهَا فِي ذَلِكَ لِلتَّحْقِيقِ كَمَا تَقَدَّمَ، وَزَعَمَ أَنَّ التَّقْلِيلَ فِي المِثَالَيْنِ الأَوَّلَيْنِ لَمْ يُسْتَفَدْ مِنْ (قَدْ) بَلْ مِنْ قَوْلِكَ: (البَخِيلُ يَجُودُ)، وَ(الكَذُوبُ يَصْدُقُ)، فَإِنَّهُ إِنْ لَمْ يُحْمَلْ عَلَى أَنَّ صُدُورَ ذَلِكَ مِنَ البَخِيلِ وَالكَذُوبِ قَلِيلٌ .....

وَالثَّانِي: تَقْلِيلُ مُتَعَلَّقِهِ، أَيْ: مُتَعَلَّقِ الفِعْلِ[1]، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ﴾ [النور:٦٤]، فَمُتَعَلَّقُ الفِعْلِ: العِلْمُ[2] بِمَا هُمْ عَلَيْهِ، أَيْ: أَنَّ مَا هُمْ مُنْطَوُونَ[3] عَلَيْهِ مِنَ الأَحْوَالِ وَالمُتَعَلَّقَاتِ[4] هُوَ أَقَلُّ مَعْلُومَاتِهِ[5] تَعَالَى.

وَزَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّهَا -أَيْ: ﴿قَدْ﴾- فِي ذَلِكَ، أَيْ: فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ﴾ لِلتَّحْقِيقِ[6] لَا لِلتَّقْلِيلِ، كَمَا تَقَدَّمَ فِي قَوْلِهِ: وَتَدْخُلُ عَلَى المُضَارِعِ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ﴾، وَزَعَمَ هَذَا البَعْضُ أَيْضًا أَنَّ التَّقْلِيلَ فِي المِثَالَيْنِ الأَوَّلَيْنِ وَهُمَا: (قَدْ يَصْدُقُ الكَذُوبُ) وَ(قَدْ يَجُودُ البَخِيلُ) لَمْ يُسْتَفَدْ مِنْ لَفْظِ (قَدْ) بَلْ مِنْ نَفْسِ قَوْلِكَ: (البَخِيلُ يَجُودُ) وَمِنْ قَوْلِكَ: (الكَذُوبُ يَصْدُقُ)، فَإِنَّهُ أَيِ: الشَّأْنَ، إِنْ لَمْ يُحْمَلْ عَلَى أَنَّ صُدُورَ ذَلِكَ أَيِ: الجُودِ مِنَ البَخِيلِ وَالصِّدْقِ مِنَ الكَذُوبِ قَلِيلٌ عَلَى

---

(١) أي: معموله، وهو هنا المفعول. "الدسوقي" (١/ ١٨٥).

(٢) الأولى إسقاط لفظة (العلم)؛ لأن المتعلق هو ما هم عليه لا العلم بما هم عليه. ولعله زاده سهوًا؛ إذ لا يخفى مثل هذا. ويدل على ما قلناه قول المصنف: أي: أن ما هم عليه...إلخ. "المدابغي" (ل/ ٥٩)، و"عطار" (ل/ ١١٠).

[٣] في الأصل، (أ): منطويون.

(٤) عطف تفسير.

(٥) لأن علم الله يتعلق بجميع الأشياء، فجميع ما في الكون من معلوماته، ولا حد لعلمه سبحانه وتعالى: ﴿وَسِعَ كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا﴾ [طه:٩٨]، فما هم عليه بالنسبة لمعلوماته قليل.

(٦) وهو الراجح، واختاره المرادي في "الجنى الداني" (ص٢٧٢).

كَانَ مُتَنَاقِضًا؛ لِأَنَّ آخِرَ الكَلَامِ يَدْفَعُ أَوَّلَهُ.

السَّابِعُ: التَّكْثِيرُ، قَالَهُ سِيْبَوَيْهِ فِي قَوْلِهِ: قَدْ أَتْرُكُ القِرْنَ مُصْفَرًّا أَنَامِلُهُ

جِهَةِ النُّدُورِ، كَانَ مُتَنَاقِضًا[1]؛ لِأَنَّ البَخِيلَ وَالكَذُوبَ صِيغَةُ مُبَالَغَةٍ تَقْتَضِي كَثْرَةَ البُخْلِ وَالكَذِبِ، فَلَوْ كَانَ كُلٌّ مِنْ: (يَجُودُ) وَ(يَصْدُقُ) بِدُونِ (قَدْ) يَقْتَضِي كَثْرَةَ الجُودِ وَالصِّدْقِ لَزِمَ تَدَافُعُ الكَثْرَتَيْنِ[٢]؛ لِأَنَّ آخِرَ الكَلَامِ وَهُوَ: البَخِيلُ وَالكَذُوبُ، يَدْفَعُ أَوَّلَهُ وَهُوَ: يَجُودُ وَيَصْدُقُ[3].

❑ الوَجْهُ السَّابِعُ مِنْ أَوْجُهِ (قَدِ): التَّكْثِيرُ، قَالَهُ سِيْبَوَيْهِ[4] فِي قَوْلِهِ -وَهُوَ الهذلي-:

قَدْ أَتْرُكُ القِرْنَ مُصْفَرًّا أَنَامِلُهُ كَأَنَّ أَثْوَابَهُ مُجَّتْ بِفِرْصَادِ[5]

---

(١) أي: كان ما ذكر من الأمثلة مشتملاً على التناقض. "المدابغي" (ل/ ٥٩).

[٢] في ط٢: (الكثيرين).

(٣) فيحصل التنافي بين يصدق الدال على كثرة الصدق، والكذوب الدال على كثرة الكذب، وكذلك بين يجود الدال على كثرة الجود، والبخيل الدال على كثرة البخل، فالدافع للتنافي هو حمل يصدق ويجود على التقليل، و(قد) لتحقيق التقليل. "الدسوقي" (١/ ١٨٦).

(٤) "الكتاب" (٤/ ٢٢٤)، وما ذكره المصنف عن سيبويه هو تابع فيه لأبي حيان في فهمه له من كلام سيبويه معارضًا لفهم ابن مالك له، وسبق أبا حيان لذلك الزمخشري، ونصُّ كلام سيبويه: (وتكون بمنزلة ربَّما)، قال الشاعر الهذلي: قد أترك...إلخ، وكأنه قال ربما. اهـ كلام سيبويه، ففهم ابن مالك أن المراد من قوله: بمنزلة (ربما)، أي: في التقليل والصرف إلى المضي، فاعترضه أبوحيان قائلاً: بل المراد بمنزلتها في التكثير، ويدل له إنشاده البيت؛ لأن الإنسان لا يفتخر بما يقع منه على سبيل الندرة والقلة، وإنما يفتخر بما يقع منه على سبيل الكثرة، فتكون (قد) بمنزلة (ربما) في التكثير. اهـ انظر "الدسوقي" (١/ ١٨٦)، و"خزانة الأدب" (١١/ ٢٧٢).

(٥) **التخريج**: البيت لعبيد بن الأبرص في "الخزانة" (١١/ ٢٧٣)، ولعبيد بن الأبرص، أو=

وَالقِرْنُ -بِكَسْرِ القَافِ-: الكُفْءُ فِي الشَّجَاعَة. وَالأَنَامِلُ: جَمْعُ أَنْمَلَةٍ[(١)]، وَهِيَ رَأْسُ الأُصْبُعِ. وَمُجَّتْ -بِالبِنَاءِ لِلمَفْعُولِ- أَيْ: رُمِيَتْ، يُقَالُ: مَجَّ الرَّجُلُ الشَّرَابَ[٢] مِنْ فِيهِ إِذَا رَمَى بِهِ. وَالفِرْصَادُ -بِكَسْرِ الفَاءِ[٣]-: التُّوتُ الأَحْمَرُ.

= للهذلي -واسمه شمسان- في "شرح شواهد المغني" (١/ ٤٩٤)، وللهذلي في "الكتاب" (٤/ ٢٤٢)، و"شرح المفصل" (٨/ ١٤٧)، و"شرح أبيات سيبويه" للشنتمري (٢/ ٧٥٢)، و"شرح التسهيل" (١/ ٢٩)، و"لسان العرب" (قدد)، و"مغني اللبيب"، و"الجنى الداني" ص(٢٧٣)، قال عبدالسلام هارون في "حاشيته على الكتاب" (٤/ ٢٢٤): ولم أجد للهذلي شعرًا، ولا ذكرًا في الهذليين. والحق أن البيت لعبيد بن الأبرص في "ديوانه" ص(٧١) اهـ، وهو بلا نسبة في "المقتضب" (١/ ٤٣)، و"رصف المباني" ص(٤٥٦)، و"الهمع" (١/ ٤١، ٢/ ٥٩٦)، و"شرح التسهيل" (٤/ ١٠٨)، و"الرضي" (٤/ ٤٧٩)، و"أمالي ابن الشجري" (١/ ٣٢٤).

اللغة: مصفرًا أنامله: أي: مقتولًا قد نزف دمه، فاصفرت أنامله، وخص الأنامل؛ لأن الصفرة إليها أسرع، وفيها أظهر.

المعنى: كثيرًا ما أترك مكافئي في الشجاعة قتيلًا، وثيابه ملطخة بدمائه.

الإعراب: **قد**: حرف يفيد التكثير. **أترك**: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر تقديره أنا. **القرن**: مفعول به. **مصفرًا**: مفعول به ثان على أن الترك بمعنى التصيير، فإن كان الترك بمعنى التخلية، فمصفرًا حال. **أنامله**: فاعل لـ(مصفرًا). **كأن**: حرف تشبيه ونصب. **أثوابه**: اسم كأن. **مجت**: فعل ماض مغير الصيغة، ونائب الفاعل ضمير مستتر تقديره هي. **بفرصاد**: جار ومجرور متعلق بالفعل (مجت)، والجملة في محل رفع خبر (كأن).

الشاهد فيه: (قد) فإنها للتكثير؛ إذ به يحصل الافتخار، ولا يحصل بما يقع على سبيل الندور.

(١) قال في "القاموس": الأنملة، بتثليث الميم، والهمزة، تسع لغات. اهـ، قال صاحب "المختار": أما ضم الميم، فلا أعرف أحدًا ذكره غير المطرزي في "المُغْرِب". اهـ

[٢] (الشراب): سقطت من ط٢.

[٣] فِي المطبوع لمجاهد: (بكسر التَّاء) وَهُوَ تصحيف.

وَقَالَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي ٱلسَّمَآءِ﴾.

وَقَالَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ[1] أَيْ: قَالَ إِنَّهَا تَرِدُ لِلتَّكْثِيرِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي ٱلسَّمَآءِ﴾[البقرة:١٤٤]، وَالكَثْرَةُ هُنَا فِي مُتَعَلَّقِ الفِعْلِ[2] لَا فِي الفِعْلِ[3] نَفْسِهِ، وَإِلَّا لَزِمَ تَكْثِيرُ الرُّؤْيَةِ، وَهِيَ قَدِيمَةٌ، وَتَكْثِيرُ القَدِيمِ بَاطِلٌ عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ[4].

---

(١) «الكشاف» (١/ ١٠٠).

(٢) وهو (تقلب).

[٣] (الفعل): سقطت من طبعة مجاهد.

(٤) يعني الأشاعرة، فهم يثبتون رؤية قديمة أزلية فقط بدعوى تنزيه الرب من حلول الحوادث، وأما أهل الحق، فيثبتون رؤية قديمة أزلية قائمة بذاته سبحانه وتعالى، ويثبتون تجدد الرؤية بحدوث المرئيات، ومما يدل على ذلك قوله تعالى: ﴿وَقُلِ ٱعْمَلُوا۟ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُۥ وَٱلْمُؤْمِنُونَ﴾[التوبة:١٠٥]، فالسين تمحِّض الفعل المضارع للاستقبال، وهذا يدل على أنه يرى أعمالهم بعد نزول هذه الآية، وكذلك قوله: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَٰكُمْ خَلَٰٓئِفَ فِى ٱلْأَرْضِ مِنۢ بَعْدِهِمْ لِنَنظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ﴾[يونس:١٤]، فاللام في قوله ﴿لِنَنظُرَ﴾ هي لام (كي) الدالة على التعليل، وهذا يقتضي أن ما بعدها متأخر عن المعلول، فنظره كيف يعملون هو بعد أن جعلهم خلائف، وأما ما زعموه من دعوى تنزيه الرب من حلول الحوادث، فيقال لهم: إن أردتم أنه لا يحل في ذاته المقدسة شيء من مخلوقاته المحدثة، أو لا يحدث له وصف متجدد لم يكن، فهذا نفي صحيح، وإن أردتم نفي الصفات الاختيارية من أنه لا يفعل ما يريد، ولا يتكلم بما شاء إذا شاء، ولا أنه يغضب، ويرضى، لا كأحد من الورى، ولا يوصف بما وصف به نفسه من النزول، والاستواء، والإتيان، كما يليق بجلاله، وعظمته، فهذا باطل. انظر "جامع الرسائل" لشيخ الإسلام (٢/ ١٥)، وما بعدها، و "مجموع الفتاوى" (٦/ ٢٢٧-٢٢٨)، و"شرح الطحاوية" (ص١٢٥).

والذي يظهر أن (قد) في الآية للتحقيق و(نرى) فعل مضارع عُبِّر به عن الماضي.

النَّوْعُ السَّابِعُ: مَا يَأْتِي عَلَى ثمَانِيَةِ أَوْجُهٍ: وَهُوَ الوَاوُ.

وَذَٰلِكَ أَنَّ لَنَا وَاوَيْنِ يَرْتَفِعُ مَا بَعْدَهُمَا، وَهُمَا: وَاوُ الاسْتِئْنَافِ، نَحْوُ: ﴿لِّنُبَيِّنَ لَكُمْ وَنُقِرُّ فِي ٱلْأَرْحَامِ مَا نَشَآءُ﴾، فَإِنَّهَا لَوْ كَانَتْ لِلْعَطْفِ لَانْتَصَبَ الفِعْلُ.

النَّوْعُ السَّابِعُ: مَا يَأْتِي مِنَ الكَلِمَاتِ عَلَى ثمَانِيَةِ أَوْجُهٍ: وَهُوَ الوَاوُ.

وَذَٰلِكَ أَيِ: الانْحِصَارُ فِي الثَّمَانِيَةِ: أَنَّ لَنَا وَاوَيْنِ يَرْتَفِعُ مَا بَعْدَهُمَا مِنَ الاسْمِ وَالفِعْلِ المُضَارِعِ، وَهُمَا:

❑ وَاوُ الاسْتِئْنَافِ[1]، وَهِيَ الوَاقِعَةُ فِي ابْتِدَاءِ كَلَامٍ آخَرَ غَيْرِ الأَوَّلِ[2][3]، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لِّنُبَيِّنَ لَكُمْ وَنُقِرُّ فِي ٱلْأَرْحَامِ مَا نَشَآءُ﴾ [الحج:٥] -بِرَفْعِ ﴿نُقِرُّ﴾- فَالوَاوُ الدَّاخِلَةُ عَلَيْهِ: وَاوُ الاسْتِئْنَافِ، فَإِنَّهَا لَوْ كَانَتْ لِلْعَطْفِ عَلَى (نُبَيِّنَ) لَانْتَصَبَ الفِعْلُ الدَّاخِلَةُ عَلَيْهِ[4] وَهُوَ ﴿نُقِرُّ﴾ كَمَا نُصِبَ فِي قِرَاءَةِ أَبِي زُرْعَةَ وَعَاصِمٍ فِي رِوَايَةِ المُفَضَّلِ.

---

(١) ويقع بعدها الجملتان: الاسمية كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ قَضَىٰٓ أَجَلًا وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِندَهُۥ﴾ [الأنعام:٢]، والفعلية كقوله تعالى: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا ﴿٦٥﴾ وَيَقُولُ ٱلْإِنسَٰنُ أَءِذَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا ﴿٦٦﴾﴾ [مريم: ٦٥-٦٦]، وهكذا الآية التي ذكر المصنف. وواو الاستئناف هي الدالة على أن ما بعدها كلام لا تعلق له بما قبلها من جهة الإعراب.

(٢) قوله: (آخر غير الأول) الأولى حذفه؛ لأن واو الاستئناف هي الواو المستأنفة بعدها الجملة، أي: التي ليس بينها وبين ما قبلها ارتباط سواء كان قبلها شيء أو لا. «عطار» (ل/ ١١٠)، و«المدابغي» (ل/ ٥٩).

[٣] فِي المطبوع لمجاهد: (غير الأخير) وَهُوَ تصحيف.

(٤) لكنه لم ينتصب، فبطل كونها للعطف. «عطار» (ل/ ١١٠).

وَوَاوُ الحَالِ، وَتُسَمَّى وَاوَ الابْتِدَاءِ أَيْضًا، نَحْوُ: (جَاءَ زَيْدٌ وَالشَّمْسُ طَالِعَةٌ)، وَسِيْبَوَيْهِ يُقَدِّرُهَا بِـ(إِذْ).

وَوَاوَيْنِ يَنْتَصِبُ مَا بَعْدَهُمَا، وَهُمَا: وَاوُ المَفْعُولِ مَعَهُ، نَحْوُ: (سِرْتُ وَالنِّيلَ)، وَوَاوُ الجَمْعِ الدَّاخِلَةُ عَلَى المُضَارِعِ المَسْبُوقِ بِنَفْيٍ

❑ وَالوَاوُ الثَّانِيَةُ: وَاوُ الحَالِ، وَهِيَ الدَّاخِلَةُ عَلَى الجُمْلَةِ الحَالِيَّةِ: اسْمِيَّةً كَانَتْ أَوْ فِعْلِيَّةً، وَتُسَمَّى وَاوَ الابْتِدَاءِ[1] أَيْضًا، نَحْوُ قَوْلِكَ: (جَاءَ زَيْدٌ وَالشَّمْسُ طَالِعَةٌ)، وَنَحْوُ: (دَخَلَ زَيْدٌ وَقَدْ غَرَبَتِ الشَّمْسُ)، وَسِيْبَوَيْهِ[2] يُقَدِّرُهَا -أَيِ: الوَاوَ- بِـ(إِذْ)[3]؛ لِأَنَّهَا تَدْخُلُ عَلَى الجُمْلَتَيْنِ، بِخِلَافِ (إِذَا) لِاخْتِصَاصِهَا بِالجُمْلَةِ الفِعْلِيَّةِ عَلَى الأَصَحِّ.

وَأَنَّ لَنَا وَاوَيْنِ يَنْتَصِبُ مَا بَعْدَهُمَا مِنَ الاسْمِ وَالفِعْلِ المُضَارِعِ وَيُفِيدَانِ المَعِيَّةَ، وَهُمَا:

❑ وَاوُ المَفْعُولِ مَعَهُ، نَحْوُ قَوْلِكَ: (سِرْتُ وَالنِّيلَ) بِنَصْبِ (النِّيلَ)[4] عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ مَعَهُ.

❑ وَالثَّانِيَةُ: وَاوُ الجَمْعِ[5]، الدَّاخِلَةُ عَلَى الفِعْلِ المُضَارِعِ المَسْبُوقِ بِنَفْيٍ

---

(١) لوقوع ما بعدها مبتدأ في بعض الصور، ولها اسم ثالث، وهو واو (إذ). «المدابغي» (ل/ ٥٩).

(٢) «الكتاب» (١/ ٩٠).

(٣) وليس المراد أنها بمعناها؛ إذ لا يرادف الحرف الاسم، بل أنها وما بعدها قيد للفعل السابق كما أن (إذ) كذلك. «المغني» (٢/ ٣٥٩-٣٦٠).

(٤) بالفعل على الأصح، لا بها خلافًا للجرجاني. «الأشموني» (٢/ ١٣٥).

(٥) وسميت بذلك لدلالتها عليه فقول الشاعر:

ولـبس عبـاءة وتقـرَّ عيـني أحبَّ إلى من لُبس الشُّفُوف

معناه: الجمع بين هذين الوصفين أحبُّ إليَّ مما ذكر، وهكذا ما ذكر المصنف من الشواهد.

أَوْ طَلَبٍ، وَتُسَمَّى وَاوَ الصَّرْفِ، نَحْوُ: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾، وَقَوْلِ أَبِي الأَسْوَدِ: لَا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِيَ مِثْلَهُ.

أَوْ طَلَبٍ مَحْضَيْنِ[1]، وَتُسَمَّى عِنْدَ الكُوفِيِّينَ: وَاوَ الصَّرْفِ[2]؛ لِصَرْفِهِمْ نَصْبَ مَا بَعْدَهَا عَنْ سَنَنِ الكَلَامِ مِثَالُ الدَّاخِلَةِ عَلَى الفِعْلِ المَسْبُوقِ بِالنَّفْيِ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾[آل عمران:١٤٢] أَيْ: وَأَنْ يَعْلَمَ. وَمِثَالُ الدَّاخِلَةِ عَلَى الفِعْلِ المَسْبُوقِ بِالطَّلَبِ، نَحْوُ قَوْلِ أَبِي الأَسْوَدِ الدُّؤَلِيِّ:

لَا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِيَ مِثْلَهُ عَارٌ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمُ[3]

أَيْ: وَأَنْ تَأْتِيَ.

---

(١) المراد بالنفي المحض: الخالص من معنى الإثبات، فلا ينتقض معناه بـ(إلا) الاستثنائية، ولا بنفي آخر بعده يزيل أثره ويجعل الكلام مثبتًا؛ لأن نفي النفي إثبات.

والمراد بالطلب المحض: ما لا يكون بلفظ الخبر، أو المصدر، أو اسم الفعل، نحو: حسبك حديث وينام الناس، وسقيًا ويرويك، وصه ونكرمك، فلا يجوز النصب بعد شيء منها. «عطار» (ل/ ١١١).

(٢) يعنون أنه كان من حق هذا الفعل أن يعرب بإعراب ما قبله، فلما جاءت الواو صرفته إلى وجه آخر من الإعراب. اهـ «الشنواني». قال «المدابغي» (ل/ ٥٩): فكان ينبغي أن يقول: لصرفها ما بعدها عن سنن الكلام بنصبه، لما علم من إسناد الصرف لها، وأنها صارفة غير النصب إلى النصب، لا صارفة النصب، فتأمل. ونصب الفعل عند الكوفيين بالواو نفسها، وعند البصريين بأن مضمرة وجوبًا بعدها.

(٣) **التخريج**: البيت لأبي الأسود في «التصريح» (٢/ ٢٣٨)، و«شرح شواهد ابن عقيل» ص(٢٣٢)، و«الهمع» (٢/ ٣٩٣)، ولأبي الأسود، أو للمتوكل الليثي في «لسان العرب» (غظظ)، وللأخطل في «الكتاب» (٣/ ٤٢)، و«شرح المفصل» (٧/ ٢٤)، و«التبصرة والتذكرة» (١/ ٣٩٩)، ولأبي الأسود، أو للأخطل، أو للمتوكل الليثي الكناني، أو=

وَعِبَارَةُ «المُغْنِي»[1]: وَالوَاوَانِ اللَّذَانِ يُنْصَبُ مَا بَعْدَهُمَا: وَاوُ المَفْعُولِ مَعَهُ، وَالوَاوُ الدَّاخِلَةُ عَلَى المُضَارِعِ المَنْصُوبِ؛ لِعَطْفِهِ عَلَى اسْمٍ صَرِيْحٍ أَوْ مُؤَوَّلٍ؛ فَالصَّرِيحُ كَقَوْلِهِ:

= للطرماح، أو للسابق البربري في «خزانة الأدب» (٨/ ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨)، وبلا نسبة في «الأشباه والنظائر» (٤/ ٣٦)، و«رصف المباني» ص(٤٨٦)، و«لسان العرب» (وا)، و«المقتضب» (٢/ ٢٦)، و«المغني» (٢/ ٣٦١)، و«الأشموني» (٣/ ٣٠٧).

المعنى: لا تنه غيرك عن فعل شيء قبيح وتفعل مثله، فإن هذا عار عظيم عليك، وهو مأخوذ من قوله تعالى: ﴿أَتَأْمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلْبِرِّ وَتَنسَوْنَ أَنفُسَكُمْ وَأَنتُمْ تَتْلُونَ ٱلْكِتَٰبَ ۚ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ [البقرة:٤٤].

الإعراب: **لا تنه**: **لا**: ناهية. **تنه**: فعل مضارع مجزوم، وعلامة جزمه حذف حرف العلة، وفاعله ضمير مستتر تقديره (أنت). **عن خلق**: جار ومجرور متعلق بـ(الفعل). **وتأتي**: **والواو**: للمعية واقعة في جواب النهي، وهي حرف عطف، **تأتي**: فعل مضارع منصوب بأن مضمرة بعد الواو، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره (أنت). **مثله**: مفعول به، والهاء مضاف إليه، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر معطوف على مصدر مُتَصَيَّد من الفعل قبلها، أي: لا يكن منك نهي وإتيان مثله. **عار**: خبر لمبتدإ محذوف، والتقدير: فذلك عار، والجملة في معنى التعليل لما قبلها. **عليك**: جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة أولى لـ(عار)، وعلى بمعنى الباء، أي: عار متعلق وخاص بك. **إذا**: ظرف لما يستقبل من الزمان، وفيه معنى الشرط. **فعلت**: فعل، وفاعل، ومفعوله محذوف تقديره: فعلته. **عظيم**: صفة ثانية لـ(عار). وجملة (إذا فعلت) معترضة بين الموصوف، وهو (عار)، وصفته الثانية، وهي (عظيم) لا محل لها من الإعراب، وجواب (إذا) محذوف، لدلالة ما قبله عليه، والتقدير: إذا فعلته، فذلك عار عليك عظيم.

الشاهد فيه: (وتأتي) حيث جاءت الواو للمعية، وقبلها نهي، ونُصِبَ الفعل المضارع بعدها بـ(أن) مضمرة وجوبًا.

(١) «المغني» (٢/ ٣٦٠-٣٦١)، وعبارة «المغني» فيها زيادة على كلام المصنف هنا؛ فلذلك نقلها الشارح.

وَوَاوَيْنِ يَنْجَرُّ مَا بَعْدَهُمَا، وَهُمَا: وَاوُ القَسَمِ، نَحْوُ: ﴿وَٱلتِّينِ وَٱلزَّيْتُونِ﴾. وَوَاوُ (رُبَّ)، كَقَوْلِهِ: وَبَلْدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنِيْسُ.

وَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ[1]

وَالمُؤَوَّلُ نَحْوُ الوَاقِعِ قَبْلَ وَاوِ الصَّرْفِ. انْتَهَى.

وَأَنَّ لَنَا وَاوَيْنِ يَنْجَرُّ مَا بَعْدَهُمَا مِنَ الأَسْمَاءِ، وَهُمَا:

❑ وَاوُ القَسَمِ، يُجَرُّ مَا بَعْدَهَا بِهَا، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَٱلتِّينِ وَٱلزَّيْتُونِ﴾[التين:١].

❑ وَالثَّانِيَةُ: وَاوُ (رُبَّ)، يَنْجَرُّ مَا بَعْدَهَا بِإِضْمَارِ (رُبَّ) لَا بِالوَاوِ عَلَى الأَصَحِّ[2]، كَقَوْلِهِ -وَهُوَ عَامِرُ بْنُ الحَرِثِ-:

وَبَلْدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنِيْسُ إِلَّا اليَعَافِيرُ وَإِلَّا العِيسُ[3]

---

(١) تقدم شرح البيت، والشاهد فيه: أن الواو عطفت على اسم صريح، والمراد بالاسم الصريح الجامد، فيشمل المصدر، كما في هذا البيت، وغيره من الأسماء الجامدة، نحو: لولا زيد ويهتمَّ بي لضعت.

(٢) وهو مذهب طائفة من المحققين منهم أبوعلي، وعثمان بن جني؛ لأن الواو أُسوة (الفاء، وبل) في إضمار (ربَّ) بعدهما، قال ابن مالك: ولم يختلفوا في أن الجر بعدهما بـ(ربَّ) المحذوفة. وقال أبوعلي: وقد انجرَّ الاسم بعد (بل) في قوله: بل بلدٍ ملءُ الفِجاج قَتَمُه.

فلو كان الجر بالواو دون (ربَّ)، لكان الجر في قوله: (بل بلد) بـ(بل)، وهذا لا نعلم أحدًا به اعتدادٌ يقوله. اهـ، وذهب المبرد والكوفيون إلى أن الواو حرف جر لنيابتها عن (ربَّ)، وأن الجر بها لا بـ(ربَّ) المحذوفة. انظر "التسهيل مع شرحه" (٣/ ١٨٦/ ١٨٩)، و"أمالي ابن الشجري" (١/ ٢١٧-٢١٨)، و"الجنى الداني" ص(١٨٥)، و"المقتضب" (٢/ ٣١٩، ٤٣٧-٤٣٨).

(٣) **التخريج**: البيت منسوب لعامر بن الحارث في "الخزانة" (١٠/ ١٩-٢٠)، و"التصريح" (١/ ٣٥٣)، ولِجران العَوْد -واسمه عامر بن الحارث- أو لنزال بن غلاب في "شرح =

وَوَاوًا يَكُونُ مَا بَعْدَهَا عَلَى حَسَبِ مَا قَبْلَهَا، وَهِيَ وَاوُ العَطْفِ. وَهِيَ الأَصْلُ وَالغَالِبُ، وَهِيَ لِمُطْلَقِ الجَمْعِ.

أَيْ: وَرُبَّ بَلْدَةٍ. وَاليَعَافِيرُ: الظِّبَاءُ البِيضُ. وَالعِيسُ: الإِبِلُ.

❑ وَأَنَّ لَنَا وَاوًا يَكُونُ مَا بَعْدَهَا عَلَى حَسَبِ مَا قَبْلَهَا، وَهِيَ وَاوُ العَطْفِ. وَهَذِهِ هِيَ الأَصْلُ وَالغَالِبُ، وَهِيَ لِمُطْلَقِ الجَمْعِ عَلَى الأَصَحِّ[1]،

= أبيات سيبويه» للسيرافي (٢/ ١٣٩)، وبلا نسبة في «الكتاب» (١/ ٢٦٣- ٢/ ٣٢٢)، و«شرح أبيات سيبويه» للأعلم الشنتمري (١/ ١٨٩)، و«شرح المفصل» (٢/ ٨٠، ١١٧- ٣/ ٢٧- ٧/ ٢١)، و«الإنصاف» (١/ ٢١٧)، و«المقتضب» (٢/ ٣١٩)، ٣٤٧، ٤١٤)، و«الرضي» (٤/ ٣٠٤)، و«رصف المباني» ص(٤٨٠)، و«لسان العرب» (كنس، إلا)، و«الهمع» (٢/ ٢٥٦)، و«شرح الجمل» (٢/ ١٦٥).

اللغة: البلدة: القطعة من الأرض، ومطلق الأرض، وبلدة بالتأنيث، ويقال: البلد بالتذكير، والمعنى واحد، وسمي البلد بلدًا لإقامة الناس فيه، يقال: بَلَدَ بالمكان، إذا أقام به لا ينتقل إلى غيره، ومنه قولهم: البليد، لغبي الذهن الجامد الذي لا ينتقل ذهنه عن المعقولات. **الأنيس**: من يؤنس به من الناس. **اليعافير**: جمع يعفور، وهو ولد الظَّبية، وولد البقرة الوحشية أيضا. وقال بعضهم: اليعفور: تيس الظِّباء. **والعيس**: إبل بيض يخالط بياضَها شقرةٌ، جمع أعيس، والأنثى عيساء.

المعنى: رب بلدة بلغتها، فوجدتها خالية من الناس، وليس فيها إلا الظباء، والإبل البيض.

الإعراب: **وبلدة**: **الواو**: واو (ربَّ)، وهي عاطفة. **بلدة**: اسم مجرور بـ(ربَّ) المحذوفة بعد الواو في محل رفع مبتدإ، وخبره محذوف تقديره: (دخلتها، أو بلغتها). **ليس**: فعل ماض ناقص. **بها**: جار ومجرور خبر (ليس) مقدم. **أنيس**: اسمها مؤخر. **إلا**: أداة حصر. **اليعافير**: بدل من أنيس. **وإلا**: **الواو**: حرف عطف. **إلا**: أداة حصر. **العيس**: معطوف على اليعافير.

الشاهد فيه: انجرار ما بعد الواو بـ(ربَّ) المحذوفة، لا بالواو على الأصح.

(١) وهو مذهب جمهور النحويين، وذهب قوم إلى أنها للترتيب، وهو منقول عن قطرب، وثعلب، وأبي عمر الزاهد غلام ثعلب، والرَّبعي، وهشام الضرير، وأبي جعفر=

وَوَاوًا يَكُونُ دُخُولُهَا فِي الكَلَامِ كَخُرُوجِهَا، وَهِيَ الوَاوُ الزَّائِدَةُ، نَحْوُ: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا﴾ بِدَلِيلِ الآيَةِ الأُخْرَى، وَقِيلَ: إِنَّهَا عَاطِفَةٌ، وَالجَوَابُ مَحْذُوفٌ، وَالتَّقْدِيرُ: كَانَ كَيْتَ وَكَيْتَ.

فَلَا تَدُلُّ عَلَى تَرْتِيبٍ وَلَا مَعِيَّةٍ إِلَّا بِقَرِينَةٍ خَارِجِيَّةٍ، وَعِنْدَ التَّجَرُّدِ مِنَ القَرِينَةِ يَحْتَمِلُ مَعْطُوفُهَا المَعَانِيَ الثَّلَاثَةَ؛ فَإِذَا قُلْتَ: (قَامَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو) كَانَ مُحْتَمِلًا لِلْمَعِيَّةِ[1] وَالتَّأَخُّرِ[2] وَالتَّقَدُّمِ[3].

❑ وَأَنَّ لَنَا وَاوًا يَكُونُ دُخُولُهَا فِي الكَلَامِ كَخُرُوجِهَا، وَهِيَ الوَاوُ الزَّائِدَةُ، وَتُسَمَّى فِي القُرْآنِ صِلَةً، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا﴾[الزمر:٧٣] فَـ﴿فُتِحَتْ﴾ جَوَابُ ﴿إِذَا﴾ وَالوَاوُ صِلَةٌ جِيءَ بِهَا لِتَوْكِيدِ المَعْنَى؛ بِدَلِيلِ الآيَةِ الأُخْرَى قَبْلَهَا، وَهِيَ: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا فُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا﴾[الزمر:٧١] بِغَيْرِ وَاوٍ[4]. وَقِيلَ: لَيْسَتْ زَائِدَةً، وَإِنَّهَا عَاطِفَةٌ، وَالجَوَابُ مَحْذُوفٌ[5]، وَالتَّقْدِيرُ: كَانَ كَيْتَ وَكَيْتَ[6]. قَالَهُ

= الدينوري، ونقله ابن الخباز عن الشافعي، وقد علم بذلك أن ما ذكره السيرافي، والفارسي، والسهيلي من إجماع النحاة بصريهم، وكوفيهم على أن الواو لا ترتب غير صحيح. "المغني" (٢/ ٣٥٤)، و"الجنى الداني" ص(١٨٨-١٨٩).

(١) أي: أن يكونا قاما معًا في وقت واحد.

(٢) أي: أن يكون المتقدم قام أولًا. (٣) أي: أن يكون المتأخر قام أولًا.

(٤) وهذا مذهب الكوفيين. "البحر المحيط" (٧/ ٤٤٣)، و"تفسير البغوي" (٥/ ٣٠).
ونظير هذه الآية قوله تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَسْلَمَا وَتَلَّهُۥ لِلْجَبِينِ ۝ وَنَٰدَيْنَٰهُ﴾[الصافات: ١٠٣-١٠٤] فقيل واو ﴿وَتَلَّهُۥ﴾ زائدة وهو الجواب، وقيل الزائدة واو ﴿وَنَٰدَيْنَٰهُ﴾.

(٥) وهذا رأي البصريين، وعلى رأسهم الخليل، وسيبويه. انظر "الكتاب" (٣/ ١٠٣)، و"اختيارات أبي حيان" (٢/ ٥٨٤، ٥٨٧).

(٦) اسم كان ضمير الشأن، و(كيت) الأول خبر، والثاني معطوف عليه، وهو كناية عن=

وَقَوْلُ جَمَاعَةٍ إِنَّهَا وَاوُ الثَّمَانِيَةِ، .....

الزَّمَخْشَرِيُّ[١] وَالبَيْضَاوِيُّ.

وَقِيلَ: وَاوُ الحَالِ[٢]، أَيْ: وَقَدْ فُتِحَتْ، فَدَخَلَتِ الوَاوُ لِبَيَانِ أَنَّهَا كَانَتْ مُفَتَّحَةً قَبْلَ مَجِيئِهِمْ، وَحُذِفَتْ فِي الآيَةِ الأُولَى لِبَيَانِ أَنَّهَا كَانَتْ مُغَلَّقَةً قَبْلَ مَجِيئِهِمْ. قَالَهُ البَغَوِيُّ[٣].

وَقَوْلُ جَمَاعَةٍ مِنَ الأُدَبَاءِ كَالحَرِيرِيِّ[٤]، وَمِنَ النَّحْوِيِّينَ كَابْنِ خَالَوَيْهِ[٥]، وَمِنَ المُفَسِّرِينَ كَالثَّعْلَبِيِّ: إِنَّهَا أَيِ: الوَاوَ فِي ﴿وَفُتِحَتْ﴾ وَاوُ الثَّمَانِيَةِ؛ لِأَنَّ أَبْوَابَ الجَنَّةِ ثَمَانِيَةٌ[٦]؛ وَلِذَلِكَ لَمْ تَدْخُلْ فِي الآيَةِ قَبْلَهَا؛ لِأَنَّ أَبْوَابَ

= خبر أهل الجنة، وأحوالهم، والسر في حذف الجواب، الدلالة على أنه أمر عظيم لا يحيط به الوصف كما قال عليه الصلاة والسلام: «فيها ما لا عين رأت، ولا خطر على قلب بشر»، وللتعظيم من شأنه، وللتشويق إليه، وقدَّر بعضهم الجواب في الآية المذكورة بقوله: فازوا، ونعموا، وسعدوا، وقدَّره آخرون بـ(دخلوها)، أي: إذا جاءوها، وفتحت أبوابها دخلوها؛ لأن في الكلام دليلًا عليه.

(١) «الكشاف» (٣/ ٣٥٨).

(٢) وممن قال بذلك أبوعلي الفارسي. «الجني الداني» (١٦٩).

(٣) «تفسير البغوي» (٥/ ٣٠).

(٤) انظر «دُرَّة الغَوَّاص في أوهام الخواص» ص(٣١).

(٥) هو الحسن بن أحمد بن خالويه بن حمدان، أبوعبدالله الهمداني النحوي، له من التصانيف: «الجمل في النحو»، و«الاشتقاق»، و«إعراب ثلاثين سورة»، وغيرها، توفي سنة ٣٧٠هـ. انظر «بغية الوعاة» (١/ ٥٢٩-٥٣٠)، وانظر رأيه في «البحر المحيط» (٦/ ١١٤)، والمغني (٢/ ٣٦٢).

(٦) فقالوا من خصائص كلام العرب إلحاق الواو في الثامن من العدد، فيقولون: واحد، اثنان، ثلاثة، أربعة، خمسة، ستة، سبعة، وثمانية، إشعارًا بأن السبعة عندهم عدد تام. انظر «المغني مع الدسوقي» (٢/ ٢٤-٢٥)، و«درة الغواص» ص(٣١). قال الدماميني مبينا=

وَإِنَّ مِنْهَا: ﴿وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ لَا يَرْضَاهُ نَحْوِيٌّ، وَالقَوْلُ بِذَٰلِكَ فِي: ﴿وَٱلنَّاهُونَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ﴾ أَبْعَدُ، .....

جَهَنَّمَ سَبْعَةٌ، وَقَوْلُهُمْ: إِنَّ مِنْهَا أَيْ: مِنْ وَاوِ الثَّمَانِيَةِ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ [الكهف:٢٢]؛ هَذَا[١] القَوْلُ لَا يَرْضَاهُ نَحْوِيٌّ(٢)؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَعَلَّقُ بِهِ حُكْمٌ إِعْرَابِيٌّ، وَلَا سِرٌّ مَعْنَوِيٌّ(٣).

وَالقَوْلُ بِذَٰلِكَ أَيْ: بِأَنَّ الوَاوَ وَاوُ الثَّمَانِيَةِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَٱلنَّاهُونَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ﴾ [التوبة:١١٢]؛ لِأَنَّهُ الوَصْفُ الثَّامِنُ(٤) أَبْعَدُ(٥) مِنَ القَوْلِ بِذَٰلِكَ فِي الآيَتَيْنِ(٦) قَبْلَهَا.

= معنى قولهم (السبعة عدد تام): إن العدد إما مفرد، أو مركب من فردين، وهو الزوج، أو من زوج، وفرد، أو من زوجين، والثلاثة الأول في الثلاثة، فإن في ضمنها الواحد، والاثنين، والأخير في الأربعة، ومجموع الثلاثة، والأربعة سبعة، فتمت بها الأحوال.

[١] في الأصل، و(ط١)، و(ط٢): (وهذا). قال المدابغي: وفي بعض النسخ [وهذا...إلخ] بزيادة (واو) وهي تحريف.

(٢) وحينئذ قالوا في ﴿وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾[الكهف:٢٢] لعطف جملة على جملة، كأنه قيل: هم سبعة وثامنهم كلبهم، أو للحال: كأنه قيل: هؤلاء سبعة وثامنهم كلبهم، وإنما قدروا المبتدأ اسم إشارة ليتحقق في الكلام ما يعمل في الحال. انظر "المغني مع الدسوقي" (٢/ ٢٤٠)، و"عطار" (ل/ ١١١)، و"الجنى الداني" (ص١٩٥).

(٣) الأحسن أن يقال: لأنه لا يدل عليه نقل ولا يقتضيه. "المدابغي" (ل/ ٦٠).

(٤) قبله سبعة أوصاف، وهي ﴿ٱلتَّٰٓئِبُونَ ٱلْعَٰبِدُونَ ٱلْحَٰمِدُونَ ٱلسَّٰٓئِحُونَ ٱلرَّٰكِعُونَ ٱلسَّٰجِدُونَ ٱلْءَامِرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ﴾[التوبة:١١٢].

(٥) لأنها عاطفة لا يجوز حذفها، وواو الثمانية عند القائل بها صالحة للسقوط. "المدابغي" (ل/ ٦٠)، و"المغني" (١/ ٣٦٤).

(٦) أي: آية الزمر، وآية الكهف. والذي يظهر أن قول المصنف (أبعد) إنما هو بالنسبة لآية=

وَفِي: ﴿ثَيِّبَٰتٍ وَأَبْكَارًا﴾ ظَاهِرُ الفَسَادِ.

وَالقَوْلُ بِذَٰلِكَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ثَيِّبَٰتٍ وَأَبْكَارًا﴾[التحريم:٥]؛ لِأَنَّ البَكَارَةَ وَصْفٌ ثَامِنٌ؛ ظَاهِرُ الفَسَادِ[(١)]؛ لِأَنَّ وَاوَ الثَّمَانِيَةِ صَالِحَةٌ لِلسُّقُوطِ[(٢)] عِنْدَ القَائِلِ بِهَا، وَهِيَ فِي هَٰذِهِ الآيَةِ لَا يَصِحُّ إِسْقَاطُهَا؛ إِذْ لَا تَجْتَمِعُ الثُّيُوبَةُ وَالبَكَارَةُ[(٣)]، وَلَيْسَتْ[(٤)] ﴿أَبْكَارًا﴾ صِفَةً ثَامِنَةً، وَإِنَّمَا هِيَ تَاسِعَةٌ، إِذْ أَوَّلُ الصِّفَاتِ ﴿خَيْرًا مِّنكُنَّ﴾.

وَقَوْلُ الثَّعْلَبِيِّ: إِنَّ مِنْهَا قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَٰنِيَةَ﴾[الحاقة:٧]؛ سَهْوٌ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّهَا عَاطِفَةٌ، وَذِكْرُهَا وَاجِبٌ.

= الكهف، أما بالنسبة لآية الزمر، فالقول به في آية التوبة ﴿وَٱلنَّاهُونَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ﴾[التوبة:١١٢] أقرب منه في آية الزمر، وقد قال ابن هشام في "المغني" (٢/٣٦٣): لو كان لواو الثمانية حقيقة لم تكن هذه الآية -أي: آية الزمر- منها، إذ ليس فيها ذكر عدد البتة، وإنما فيها ذكر الأبواب، وهي جمع لا يدل على عدد خاص، ثم الواو ليست داخلة عليه، بل على جملة هو فيها. اهـ فعلى هذا ففي كلام الشارح شيء، وقد وقع في نسخة: والقول به في آية الزمر أبعد منه في ﴿وَٱلنَّاهُونَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ﴾، وهي ظاهرة. "عطار" (ل/ ١١٢).

(١) يعني: أن القول بثبوتها في غير هذا الموضع قول فاسد يحتاج إلى بيان فساده بوجه من الوجوه، لكن القول به هاهنا قول ظاهر الفساد لا يُحتاج إلى بيان فساده.

ووجه ظهوره أن ﴿أبكارًا﴾ وقعت هاهنا صفة تاسعة لا ثامنة؛ إذ أول الصفات هاهنا ﴿خَيْرًا مِّنكُنَّ﴾، لا ﴿مُسْلِمَٰتٍ﴾.

(٢) أي: لأنها إنما جيء بها لمجرد الإيذان بأن السبعة عدد تام. "الدسوقي" (٢/ ٢٥-٢٦).

(٣) أي: فلو أسقط الواو، لتوهم اجتماع الأمرين، وحينئذ، فالواو للعطف. "الدسوقي" (٢/ ٢٥).

(٤) وهذا تعليل آخر في بيان وجه الفساد، فإن أجيب بأن (مسلمات)، وما بعده تفصيل لـ(خيرًا منكن)، قلنا: وكذلك (ثيبات وأبكارًا) تفصيل للصفات السابقة، فلا نعدها معهن. "المغني مع الدسوقي" (٢/ ٢٦).

النَّوْعُ الثَّامِنُ: مَا يَأْتِي عَلَى اثْنَيْ عَشَرَ وَجْهًا وَهُوَ (مَا)

وَهِيَ عَلَى ضَرْبَيْنِ: اسْمِيَّةٌ، وَأَوْجُهُهَا سَبْعَةٌ: مَعْرِفَةٌ تَامَّةٌ، نَحْوُ: ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾، .....

النَّوْعُ الثَّامِنُ وَهُوَ آخِرُ الأَنْوَاعِ: مَا يَأْتِي مِنَ الكَلِمَاتِ عَلَى اثْنَيْ عَشَرَ وَجْهًا، وَهُوَ (مَا)، وَهِيَ عَلَى ضَرْبَيْنِ: اسْمِيَّةٌ، وَحَرْفِيَّةٌ:

فَالضَّرْبُ الأَوَّلُ: الاسْمِيَّةُ، وَهِيَ الأَشْرَفُ، وَأَوْجُهُهَا سَبْعَةٌ:

❑ أَحَدُهَا: مَعْرِفَةٌ تَامَّةٌ، فَلَا تَحْتَاجُ إِلَى شَيْءٍ[1]، وَهِيَ ضَرْبَانِ: عَامَّةٌ، وَخَاصَّةٌ.

فَالعَامَّةُ: هِيَ الَّتِي لَمْ يَتَقَدَّمْهَا اسْمٌ تَكُونُ هِيَ وَعَامِلُهَا صِفَةً لَهُ فِي المَعْنَى، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِن تُبْدُواْ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾[البقرة:٢٧١][2]، فَ(مَا): فَاعِلُ (نِعْمَ) مَعْنَاهَا الشَّيْءُ، وَ(هِيَ) ضَمِيرُ ﴿ٱلصَّدَقَٰتِ﴾ عَلَى تَقْدِيرِ مُضَافٍ مَحْذُوفٍ دَلَّ عَلَيْهِ ﴿تُبْدُواْ﴾،

---

(١) أي: فلا تحتاج إلى صفة ولا إلى صلة. «الكافيجي» (٤٦٧).

(٢) في إعراب (ما) في هذا التركيب ثلاثة أقوال:

أحدها: أن (ما) نكرة تامة في موضع نصب على التمييز، والفاعل مضمر، والمرفوع بعدها هو المخصوص بالمدح.

ثانيها: أنها معرفة تامة، وهي الفاعل، والمرفوع بعدها -أعني (هي)- هو المخصوص بالمدح، وهذا القول ذكره الشارح، واقتصر عليه.

ثالثها: أن (ما) مركبة مع الفعل لا موضع لها من الإعراب، والمرفوع بعدها هو الفاعل. «المدابغي» (ل/ ٦١)، و«التصريح» (٢/ ٩٦)، و«المساعد» (٢/ ١٢٧).

أَيْ: فَنِعْمَ الشَيْءُ إِبْدَاؤُهَا، وَمَعْرِفَةٌ نَاقِصَةٌ، وَهِيَ المَوْصُولَةُ، نَحْوُ: ﴿مَا عِندَ ٱللَّهِ خَيْرٌ مِّنَ ٱللَّهْوِ وَمِنَ ٱلتِّجَٰرَةِ﴾، أَيِ: الَّذِي عِنْدَ اللهِ خَيْرٌ،

وَهُوَ[١] المَخْصُوصُ بِالمَدْحِ. أَيْ: فَنِعْمَ الشَيْءُ إِبْدَاؤُهَا[٢].

وَالخَاصَّةُ[٣]: هِيَ الَّتِي يَتَقَدَّمُهَا اسْمٌ تَكُونُ هِيَ وَعَامِلُهَا صِفَةً لَهُ فِي المَعْنَى[٤]، وَتُقَدَّرُ مِنْ لَفْظِ ذَلِكَ الاسْمِ المُتَقَدِّمِ، نَحْوُ: (غَسَلْتُهُ غَسْلًا[٥] نِعِمَّا)، وَ(دَقَقْتُهُ دَقًّا[٥] نِعِمَّا)، أَيْ: نِعْمَ الغَسْلُ، وَنِعْمَ الدَّقُّ.

❑ وَالثَّانِي: مَعْرِفَةٌ نَاقِصَةٌ[٦]، وَهِيَ المَوْصُولَةُ، وَتَحْتَاجُ إِلَى صِلَةٍ وَعَائِدٍ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ مَا عِندَ ٱللَّهِ خَيْرٌ مِّنَ ٱللَّهْوِ وَمِنَ ٱلتِّجَٰرَةِ﴾ [الجمعة:١١]، فَـ﴿مَا﴾: مَوْصُولٌ اسْمِيٌّ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ عَلَى الابْتِدَاءِ. وَ﴿عِندَ ٱللَّهِ﴾: صِلَتُهُ. وَ﴿خَيْرٌ﴾ خَبَرُهُ. أَيِ: الَّذِي عِنْدَ اللهِ خَيْرٌ.

---

[١] في ط٢: (أو هو).

(٢) لأن الكلام في الإبداء لا في الصدقات، ثم حذف المضاف وأنيب عنه المضاف إليه، فانفصل وارتفع. "المغني" (١/ ٢٩٦).

(٣) وسميت خاصة؛ لأنها لا تقدر بلفظ الشيء العام، وإنما تقدر من لفظ الاسم الذي يسبقها.

(٤) أي: لا في اللفظ؛ لأن الصفة في اللفظ قول محذوف، وجملة (نعما) مقولة، والتقدير: غسلته غسلًا مقولًا فيه نعم الغسل؛ لأن نعم لإنشاء المدح، والجملة الإنشائية لا تقع نعتًا إلا بتأويلها، قال في "الخلاصة" في باب النعت:

وامنَعْ هُنا إيقاعَ ذاتِ الطَّلَبِ وإن أَتَتْ فالقولَ أَضْمِرْ تُصبِ

"المدابغي" (ل/ ٦١).

(٥) هذا هو الاسم، و(نعم و ما) صفة له في المعنى. "الدسوقي" (١/ ٢٩٧).

(٦) وسميت ناقصة؛ لاحتياجها إلى الصلة بحيث لا تتم إلا بها. "الدسوقي" (١/ ٢٩٦).

وَشَرْطِيَّةٌ، نَحْوُ: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ﴾، وَاسْتِفْهَامِيَّةٌ، نَحْوُ: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَٰمُوسَىٰ﴾، وَيَجِبُ حَذْفُ أَلِفِهَا إِذَا كَانَتْ مَجْرُورَةً،

❑ وَالثَّالِثُ: شَرْطِيَّةٌ[1]: زَمَانِيَّةٌ[2] وَغَيْرُ زَمَانِيَّةٍ، فَالأُوْلَى: نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَمَا ٱسْتَقَٰمُوا۟ لَكُمْ فَٱسْتَقِيمُوا۟ لَهُمْ﴾[التوبة:٧]، أَيْ: اسْتَقِيمُوا لَهُمْ مُدَّةَ اسْتِقَامَتِهِمْ[3] لَكُمْ. وَالثَّانِيَةُ: نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ﴾[البقرة:١٩٧].

❑ وَالرَّابِعُ: اسْتِفْهَامِيَّةٌ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَٰمُوسَىٰ﴾[طه:١٧][4].

وَيَجِبُ فِي (مَا) الاسْتِفْهَامِيَّةِ حَذْفُ أَلِفِهَا إِذَا كَانَتْ مَجْرُورَةً[5]

---

(١) لدلالتها على التعليق.

(٢) لوقوعها على المدة، وأثبت ذلك الفارسي، وأبوالبقاء، وأبوشامة، وابن مالك، وابن بري، وهو ظاهر في الآية التي مثل بها الشارح. «المغني» (١/ ٣٠٢).

(٣) هذا التفسير يقتضي أن (ما) معمولة للجزاء، وقد يشكل عليه عمل ما بعد فاء الجزاء فيما قبلها، وأيضا هذا التفسير يقتضي أنها مصدرية ظرفية لا شرطية زمانية مع أنه ليس كذلك، إلا أن يقال: إنه حلُّ معنى لا إعراب، وفي السمين أنها إذا جعلت شرطية زمانية كان العامل فيها شرطها، والمعنى: أيَّ زمان استقاموا لكم، فاستقيموا لهم. «المدابغي» (ل/ ٦١)، و«الدسوقي» (١/ ٣٠٢).

(٤) إعراب الآية (ما): اسم استفهام مبتدأ. تلك: خبره. بيمينك: جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من اسم الإشارة، ويصح أن يكون (ما) خبرًا مقدمًا، وتلك مبتدأ مؤخرًا.

(٥) قال الشنواني: كان الأولى أن يقول: بحرف، أو مضاف، أو يترك ذلك. اهـ «المدابغي» (ل/ ٦١).

قلت: وإنما لم يقل ذلك؛ لأن حذفها مع المضاف ليس بواجب. قال الشاطبي: ليس حذف الألف - أي: في المجرورة بالاسم - بلازم فيها، بل يجوز أن تقول: مجيء ما جئت؟ نص على ذلك سيبويه إلا أن الأجود الحذف. اهـ انظر «التصريح» (٢/ ٣٤٥).

نَحْوُ: ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ﴾، ﴿فَنَاظِرَةٌۢ بِمَ يَرْجِعُ ٱلْمُرْسَلُونَ﴾، .....

بِحَرْفٍ[1]، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ﴾[النبأ:١]، ﴿فَنَاظِرَةٌۢ بِمَ يَرْجِعُ ٱلْمُرْسَلُونَ﴾[النمل:٣٥]، الأَصْلُ: (عَمَّا) وَ(بِمَا)، فَحُذِفَتِ الأَلِفُ؛ فَرْقًا بَيْنَ الاسْتِفْهَامِيَّةِ، وَالخَبَرِيَّةِ[2].

وَسُمِعَ إِثْبَاتُهَا قَلِيلًا عَلَى الأَصْلِ نَثْرًا وَشِعْرًا؛ فَالنَّثْرُ كَقِرَاءَةِ عِيْسَى وَعِكْرِمَةَ: ﴿عَمَّا يَتَسَاءَلُونَ﴾ بِإِثْبَاتِ الأَلِفِ، وَالشِّعْرُ كَقَوْلِ حَسَّانَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ:

عَلَى مَا قَامَ يَشْتِمُنِي لَئِيمٌ ... كَخِنْزِيرٍ تَمَرَّغَ فِي دَمَانِ[3]

---

[1] (بحرف): سقطت من ط٢.

(٢) أي: التي بمعنى الذي، أو التي، فهذه ألفها تثبت كما في قوله تعالى ﴿لَمَسَّكُمْ فِي مَآ أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿١٤﴾﴾[النور: ١٤]، وقوله: ﴿يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ﴾[البقرة:٤]، وقوله: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾[ص: ٧٥]، ففي هذه الآيات الثلاث (الألف) ثابتة مع دخول الجار؛ لأن (ما) خبرية، وليست استفهامية. انظر "شرح التصريف" ص(٢٧٥)، و"المغني مع الدسوقي" (١/ ٢٩٩).

(٣) **التخريج**: البيت لحسان بن ثابت في "خزانة الأدب" (٥/ ١٢٨، ٦/ ٩٤، ٩٦، ٩٧)، و"شرح التصريح" (٢/ ٣٤٥)، و"أمالي ابن الشجري" (٢/ ٥٤٧)، و"المغني" (١/ ٢٩٩)، و"لسان العرب" (قوم) ولحسان بن المنذر في "شرح شواهد المغني" (٢/ ٧٠٩-٧٠١)، وهو بلا نسبة في "الأشموني" (٤/ ٢١٦)، و"شرح شافية ابن الحاجب" (٢/ ٢٩٧)، و"شرح المفصل" (٤/ ٩)، و"الرضي" (٣/ ١٣٣)، و"الهمع" (٣/ ٤٦١)، و"شرح التصريف" ص(٢٧٧).

اللغة: الشتم: السب. **اللئيم**: الدنيء الأصل الشحيح النفس.

المعنى: على أيِّ شيء يشتمني هذا الدنيء القبيح كخنزير يلطخ بالطين الآسن، والرماد. =

وَلِهَذَا رَدَّ الكِسَائِيُّ عَلَى المُفَسِّرِينَ قَوْلَهُمْ فِي: ﴿بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي﴾ إِنَّهَا اسْتِفْهَامِيَّةٌ، .....

وَالدَّمَانُ: كَالرَّمَادِ وَزْنًا وَمَعْنًى.

إِلَّا أَنَّ حَذْفَ الأَلِفِ هُوَ الأَجْوَدُ، وَإِثْبَاتُهَا لَا يَكَادُ يُوجَدُ. وَلِهَذَا، أَيْ: وَلِأَجْلِ أَنَّ (مَا) الاسْتِفْهَامِيَّةَ تُحْذَفُ أَلِفُهَا إِذَا جُرَّتْ؛ رَدَّ الكِسَائِيُّ عَلَى المُفَسِّرِينَ قَوْلَهُمْ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي﴾[يس:٢٧] إِنَّهَا اسْتِفْهَامِيَّةٌ، وَجْهُ الرَّدِّ[1]: أَنَّ نَفْيَ اللَّازِمِ يَسْتَلْزِمُ نَفْيَ المَلْزُومِ، وَكَوْنُ (مَا)

= **الإعراب**: على ما: على: حرف جر، وما: اسم استفهام في محل جر، والجار والمجرور متعلقان بالفعل يشتمني. قام: فعل ماض، وفاعله مستتر تقديره هو. **يشتمني**: فعل مضارع مرفوع بالضمة، **والنون**: للوقاية، **والياء**: مفعول به. **لئيم**: فاعل. **كخنزير**: جار ومجرور متعلقان بمحذوف صفة للئيم، ويجوز أن يكون (لئيم) اسم قام مؤخرًا؛ لأنه من أفعال الشروع، و(يشتمني) خبره، وفيه ضمير مستتر فاعل عائد على (لئيم). **تمرغ**: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر تقديره هو. **في دمان**: جار ومجرور متعلقان بالفعل، والجملة في محل جر صفة لـ(خنزير).

الشاهد فيه: (على ما) حيث أثبت ألف (ما) الاستفهامية مع دخول الجار، وهو قليل، والأكثر حذفها. وحمل المصنف في "المغني" هذا البيت على الضرورة، والآية على الندرة.

تنبيه: قال البغدادي -في "الخزانة" (٦/ ٩٧)-: وهذا البيت من أبيات دَالِيَّة لحسان بن ثابت الصحابي، وقد حَرَّفَ الرواة قافيته، فبعضهم رواه: كخنزير تمرغ في دمان، وهو ابن جني في "المحتسب"، وتبعه جماعة منهم ابن هشام في "المغني" قال: الدمان: كالرماد وزنًا ومعنًى -وقد قلده الشارح هنا- ورواه صاحب "اللباب" وشارحه الفالي: (في الدِّهان)، ورواه المرادي في "شرح الألفية": (في تراب)، ورواه بعضهم: (في دمال) -باللام- وهذا كله خلاف الصواب. اهـ والصواب في رواية البيت: كخنزير تمرغ في رماد.

(١) حاصل الرد أن يقال: لو كانت (ما) استفهامية، لحذفت ألفها عند دخول الجار عليها، لكن ألفها لم تحذف، فلم تكن استفهامية، فاللازم لكونها استفهامية عدم=

وَإِنَّمَا جَازَ: (لِمَاذَا فَعَلْتَ؟)؛ لِأَنَّ أَلِفَهَا صَارَتْ حَشْوًا بِالتَّرْكِيبِ مَعَ (ذَا)،

الاسْتِفْهَامِيَّةِ مَدْخُولَ حَرْفِ الجَرِّ مَلْزُومٌ لِحَذْفِ الأَلِفِ، وَحَذْفُ الأَلِفِ لَازِمٌ، فَإِذَا ثَبَتَتِ الأَلِفُ فَقَدِ انْتَفَى اللَّازِمُ، وَإِذَا انْتَفَى اللَّازِمُ -وَهُوَ حَذْفُ الأَلِفِ- فَقَدِ انْتَفَى المَلْزُومُ -وَهُوَ كَوْنُ (مَا) اسْتِفْهَامِيَّةً-، وَإِذَا انْتَفَى كَوْنُ (مَا) اسْتِفْهَامِيَّةً ثَبَتَ نَقِيضُهُ وَهُوَ كَوْنُهَا غَيْرَ اسْتِفْهَامِيَّةٍ. وَجَوَابُهُ[1] يُؤْخَذُ مِمَّا تَقَدَّمَ.

قَالَ فِي «الكَشَّافِ»[2]: وَيُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ (مَا) اسْتِفْهَامِيَّةً، أَعْنِي: بِأَيِّ شَيْءٍ غَفَرَ لِي رَبِّي، فَطَرْحُ الأَلِفِ أَجْوَدُ، وَإِنْ كَانَ إِثْبَاتُهَا جَائِزًا، يُقَالُ: (قَدْ عَلِمْتُ بِمَا صَنَعْتَ هَذَا) وَ(بِمَ صَنَعْتَ). انْتَهَى.[3]

وَعَلَى وُجُوبِ حَذْفِ الأَلِفِ إِنَّمَا جَازَ إِثْبَاتُ الأَلِفِ فِي: (لِمَاذَا فَعَلْتَ؟)؛ لِأَنَّ أَلِفَهَا صَارَتْ حَشْوًا بِالتَّرْكِيبِ مَعَ (ذَا)[4]، وَصَيْرُورَتُهُمَا

= الثبوت، وقد انتفى بالثبوت، فينتفي ملزومه بثبوت نقيضه؛ لأن النقيضين لا يجتمعان. «عطار» (ل/ ١١٣).

(١) أي: جواب هذا الرد، وحاصل الجواب عن هذا الرد: منع الملازمة في قول المعترض، لو كانت استفهامية، لحذفت ألفها...إلخ، بأن يقال: لا يلزم من كونها استفهامية حذف الألف عند دخول الجار، فالملازمة ممنوعة، وسند المنع قراءة عكرمة، وبيت حسان، فهو نقض تفصيلي مع السند. «عطار» (ل/ ١١٣).

(٢) «الكشاف» (٣/ ٢٨٤).

(٣) وهذا معارض لقوله في سورة الأعراف عند قوله تعالى: ﴿قَالَ فَبِمَآ أَغْوَيْتَنِي﴾[الأعراف:١٦] قيل: (ما) للاستفهام، وإثبات الألف قليل شاذ. انظر «الخزانة» (٦/ ٩٥).

(٤) قال الدماميني: وقع في صحيح مسلم في حديث كعب بن مالك -أحد الثلاثة الذين تخلفوا- فلما بلغني أنه توجه قافلًا حضرني همي، وطفقت أتذكر الكذب، وأقول بِمَ ذا أخرج من سخطه. هكذا بحذف الألف مع التركيب، فيعدُّ هذا شاذًّا. اهـ كلامه. «الدسوقي» (١/ ٣٠٠).

فَأَشْبَهَتِ المَوْصُولَةَ. وَنَكِرَةٌ تَامَّةٌ، وَذَلِكَ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ، فِي كُلٍّ مِنْهَا خِلَافٌ، أَحَدُهَا نَحْوُ: ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾، وَ(نِعْمَ مَا صَنَعْتَ)، أَيْ: نِعْمَ شَيْئًا هِيَ، وَنِعْمَ شَيْئًا صَنَعْتَهُ، .....

كَالكَلِمَةِ الوَاحِدَةِ، فَأَشْبَهَتْ (مَا)[1] الاسْتِفْهَامِيَّةُ فِي حَالِ تَرْكِيبِهَا مَعَ (ذَا)؛ (مَا)[2][3] المَوْصُولَةَ[4] فِي وُقُوعِ أَلِفِهَا حَشْوًا؛ لِصَيْرُورَةِ المَوْصُولِ مَعَ صِلَتِهِ كَالشَّيْءِ الوَاحِدِ.

❑ وَالخَامِسُ: نَكِرَةٌ تَامَّةٌ غَيْرُ مُحْتَاجَةٍ إِلَى صِفَةٍ، وَذَلِكَ وَاقِعٌ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ، فِي كُلٍّ مِنْهَا خِلَافٌ يُذْكَرُ.

أَحَدُهَا: الوَاقِعَةُ فِي بَابِ (نِعْمَ وَبِئْسَ) إِذَا وَقَعَ بَعْدَهَا اسْمٌ أَوْ فِعْلٌ، فَالأَوَّلُ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾[البقرة:٢٧١]، وَالثَّانِي: كَقَوْلِكَ: (نِعْمَ مَا صَنَعْتَ) فَ(مَا) فِي المِثَالَيْنِ نَكِرَةٌ تَامَّةٌ مَنْصُوبَةُ المَحَلِّ عَلَى التَّمْيِيزِ لِلضَّمِيرِ المُسْتَتِرِ فِي (نِعْمَ) المَرْفُوعِ عَلَى الفَاعِلِيَّةِ. وَالمَخْصُوصُ بِالمَدْحِ فِي المِثَالِ الأَوَّلِ مَذْكُورٌ، أَيْ: نِعْمَ شَيْئًا هِيَ، وَفِي المِثَالِ الثَّانِي مَحْذُوفٌ، وَالفِعْلُ وَالفَاعِلُ صِفَتُهُ، أَيْ: نِعْمَ شَيْئًا شَيْءٌ صَنَعْتَهُ. وَالخِلَافُ فِي الأُوْلَى عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ[5]، وَفِي الثَّانِيَةِ عَلَى عَشَرَةِ أَقْوَالٍ، تَرَكْتُهَا خَوْفَ الإِطَالَةِ[6].

---

(١) فاعل (أشبهت).
(٢) مفعول به لـ(أشبهت).
[٣] (ما): سقطت من ط١، ط٢.
(٤) وإن كان بينهما فرق معنًى، والمشابهة الصورية كافية في الأحكام اللفظية فلا تحذف ألفها كما لا تحذف ألف الموصولة. اهـ «الكافيجي» (٤٧٣).
(٥) تقدم ذكر هذه الأقوال.
(٦) وهذه العشرة الأقوال هي:
أحدها: أن تكون (ما) فاعلًا اسمًا، تامة، معرفة، والمخصوص محذوف، والفعل صفة =

وَالثَّانِي: قَوْلُهُمْ: (إِنِّي مِمَّا أَنْ أَفْعَلَ)، .....

وَالمَوْضِعُ الثَّانِي مِنَ المَوَاضِعِ الثَّلَاثَةِ: قَوْلُهُمْ إِذَا أَرَادُوا المُبَالَغَةَ فِي الإِكْثَارِ مِنْ فِعْلٍ[1]: (إِنِّي مِمَّا أَنْ أَفْعَلَ)، فَخَبَرُ (إِنَّ): مَحْذُوفٌ، وَ(مِنْ): مُتَعَلِّقَةٌ بِهِ، وَ(مَا): نَكِرَةٌ تَامَّةٌ بِمَعْنَى (أَمْرٍ)، وَ(أَنْ) وَصِلَتُهَا: فِي مَوْضِعِ جَرٍّ

= له، والتقدير: نعم الشيء شيءٌ صنعت، وهذا مذهب المحققين من أصحاب سيبويه.

الثاني: أن تكون (ما) نكرة منصوبة على التمييز، والفعل صفة لمخصوص محذوف، والتقدير: نعم شيئًا شيء صنعت.

الثالث: أن (ما) نكرة منصوبة على التمييز، والفعل بعدها صفة لـ(ما)، والمخصوص محذوف، وهو مذهب الأخفش، والزجاج، وتبعهما الزمخشري.

الرابع: أنها موصولة، والفعل صلتها، والمخصوص محذوف، قاله الفارسي.

الخامس: أنها موصولة، وهي المخصوص، و(ما) أخرى تمييز محذوف التقدير: نعم شيئا الذي صنعته، وهو قول الفراء.

السادس: أن (ما) تمييز، والمخصوص (ما) أخرى موصولة، والفعل صلة لـ(ما) الموصولة المحذوفة، وهو قول الكسائي.

السابع: أنه لا حذف هنا، و(ما) مصدرية، وتأويله: نعم صنعك.

الثامن: ما ذكره ابن مالك عن الفراء والفارسي أن (ما) فاعلة موصولة يُكتفى بها وبصلتها عن المخصوص.

التاسع: أن (ما) نكرة موصوفة في موضع رفع، والمخصوص محذوف.

العاشر: أن (ما) كافة لـ(نعم) كما كفت (ما) (قلَّ) فصارت تدخل على الجملة الفعلية. انظر «الارتشاف» (٤/ ٢٠٤٤-٢٠٤٥)، و«الأشموني مع الصبان» (٣/ ٣٥-٣٦)، و«التصريح» (٢/ ٩٦-٩٧)، و«المساعد» (٢/ ١٢٧-١٢٨).

(١) أي: إذا أرادوا المبالغة في الإخبار عن أحد بالإكثار من فعل الكتابة مثلًا: إن زيدًا مما أن يكتب، أي: من شيء كتابة، فـ(ما) بمعنى شيء و(أن) وصلتها في تأويل مصدر بدل من (ما) أو عطف بيان، والمعنى: أنه ملازم للكتابة حتى كأنه خلق منها. أفاده الدماميني. «حاشية الصبان» (١/ ١٥٥-١٥٦).

أَيْ: إِنِّي مَخْلُوقٌ مِنْ أَمْرٍ هُوَ فِعْلِي كَذَا وَكَذَا، وَذَلِكَ عَلَى سَبِيلِ الْمُبَالَغَةِ، مِثْلَ: ﴿خُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ مِنْ عَجَلٍ﴾، .....

بَدَلٌ[1] مِنْ (مَا). أَيْ: إِنِّي مَخْلُوقٌ[2] مِنْ أَمْرٍ، ذَلِكَ الأَمْرُ هُوَ فِعْلِي كَذَا وَكَذَا.

وَزَعَمَ السِّيرَافِيُّ[3] وَابْنُ خَرُوفٍ[4] وَتَبِعَهُمَا ابْنُ مَالِكٍ[5] وَنَقَلَهُ عَنْ سِيْبَوَيْهِ[6]: أَنَّ (مَا): مَعْرِفَةٌ تَامَّةٌ بِمَعْنَى (الأَمْرِ)، وَ(أَنْ) وَصِلَتَهَا: مُبْتَدَأٌ، وَالظَّرْفَ: خَبَرُهُ، وَالجُمْلَةَ: خَبَرُ (إِنَّ). أَيْ: إِنِّي مِنَ الأَمْرِ فِعْلِي كَذَا وَكَذَا[7]. وَالأَوَّلُ أَظْهَرُ[8]؛ وَذَلِكَ[9] لِأَنَّهُ عَلَى سَبِيلِ الْمُبَالَغَةِ، مِثْلَ: ﴿خُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ مِنْ عَجَلٍ﴾[الأنبياء:٣٧]، جُعِلَ الإِنْسَانُ لِمُبَالَغَتِهِ فِي العَجَلَةِ كَأَنَّهُ

---

(١) أي: بدل كل من كل. "عطار" (ل/ ١١٣).

(٢) فجعل لكثرة فعله لذلك الشيء كأنه مخلوق منه.

(٣) انظر رأيه في كتابه "شرح كتاب سيبويه" (١/ ٣٥٧)، و"الجنى الداني" ص(٣٣٧)، و"المغني" (١/ ٢٩٨)، و"شرح عمدة الحافظ" (٢/ ٧٨٣).

(٤) انظر "المغني" (١/ ٢٩٨)، و"شرح عمدة الحافظ" (٢/ ٧٨٣).

(٥) المنصوص عليه في "شرح التسهيل" (١/ ٢١٨) موافقة القول الأول، وأنها نكرة تامة، وانظر رأيه المذكور في كتابه "شرح عمدة الحافظ" (٣/ ٧٨٣-٧٨٤)، و"المغني" (١/ ٢٩٨).

(٦) انظر رأيه في "الكتاب" (١/ ٧٣، ٣/ ١٥٦).

(٧) أي: إني فعلي كذا وكذا بعض الأمور.

(٨) لأنه لا يحصل معنى طائل -أي: نافع- على هذا التقدير، لكون فعله بعض الأمور أمر معلوم.
وأجيب بأن (أل) في الأمر للكمال، أي: إني فعلي كذا وكذا من الأمر الكامل. "المدابغي" (ل/ ٦٥).

(٩) قوله: وذلك على سبيل المبالغة، ليس تعليلًا لقوله، والأول أظهر كما قد يتوهم من زيادة الشارح لفظ (لأنه)، فكان الأولى إسقاطه. "عطار" (ل/ ١١٣).

وَالثَّالِثُ التَّعَجُّبُ، نَحْوُ: (مَا أَحسَنَ زَيْدًا)، أَيْ: شَيْءٌ حَسَّنَ زَيْدًا. وَهُوَ قَوْلُ سِيْبَوَيْهِ، .....

مَخْلُوقٌ مِنْهَا، وَيُؤَيِّدُهُ أَنَّ بَعْدَهُ ﴿فَلَا تَسْتَعْجِلُونِ﴾. وَقِيلَ: العَجَلُ الطِّينُ -بِلُغَةِ حِمْيَرَ-، وَرَدَّهُ[1] المُصَنِّفُ فِي "شَرْحِ بَانَتْ سُعَادُ"[2] بِأَنَّ ذَلِكَ لَمْ يَثْبُتْ عِنْدَ عُلَمَاءِ اللُّغَةِ.

وَالمَوْضِعُ الثَّالِثُ -وَهُوَ آخِرُهَا-: التَّعَجُّبُ، نَحْوُ: (مَا أَحسَنَ زَيْدًا)، فَ(مَا): نَكِرَةٌ تَامَّةٌ مُبْتَدَأٌ، وَمَا بَعْدَهَا: خَبَرُهَا. أَيْ: شَيْءٌ حَسَّنَ زَيْدًا. وَهَذَا القَوْلُ هُوَ قَوْلُ سِيْبَوَيْهِ[3]، وَجَوَّزَ الأَخْفَشُ[4] أَنْ تَكُونَ مَوْصُولَةً، وَأَنْ تَكُونَ نَكِرَةً نَاقِصَةً وَمَا بَعْدَهَا صِلَةً أَوْ صِفَةً، وَالخَبَرُ مَحْذُوفٌ وُجُوبًا مُقَدَّرٌ بِعَظِيمٍ[5] وَنَحْوِهِ.

وَذَهَبَ الفَرَّاءُ وَابْنُ دُرُسْتُوَيْهِ[6] إِلَى أَنَّهَا اسْتِفْهَامِيَّةٌ[7]، وَمَا بَعْدَهَا الخَبَرُ.

---

[1] فِي المطبوع لمجاهد: (ورصده) وَهُوَ تصحيف.

(٢) انظر "شرح بانت سعاد" ص(٣٥). ونصُّ عبارته: وقيل: العجل الطين بلغة حمير وأنشد: (والنخل تنبت بين الماء والعجل) وليس يثبت عند علماء اللغة. اهـ

(٣) "الكتاب" (١/ ٧٢).

(٤) انظر رأيه في "شرح الرضي" (٤/ ٢٣٣)، و"الجنى الداني" (٣٣٧)، و"الارتشاف" (٤/ ٢٠٦٥)، و"شرح التسهيل" (٣/ ٣١)، و"النكت الحسان" ص(١٣٦)، و"شرح الكتاب" للسيرافي (١/ ٣٥٦).

(٥) فالتقدير عنده: الذي أحسن زيدًا عظيم، أو شيء أحسن زيدًا عظيم.

(٦) انظر رأيهما في المصادر السابقة.

(٧) صحبها معنى التعجب، فخرجت عن حقيقة الاستفهام كما يصحب الاستفهامَ معنى التقرير، والتوبيخ، فيخرج عن أصله، مثل: ألم أعطك درهمًا؟ فهذا تقرير، وألم أعلمك=

وَنَكِرَةٌ مَوْصُوفَةٌ، كَقَوْلِهِمْ: (مَرَرْتُ بِمَا مُعْجِبٍ لَكَ)، أَيْ: بِشَيْءٍ مُعْجِبٍ، وَمِنْهُ فِي قَوْلٍ: (نِعْمَ مَا صَنَعْتَ)، أَيْ: نِعْمَ شَيْءٌ صَنَعْتَهُ، وَمِنْهُ: (مَا أَحْسَنَ زَيْدًا)، أَيْ: شَيْءٌ مَوْصُوفٌ بِأَنَّهُ حَسَّنَ زَيْدًا عَظِيمٌ، فَحُذِفَ الخَبَرُ، .....

❑ وَالسَّادِسُ: نَكِرَةٌ مَوْصُوفَةٌ[1] بِصِفَةٍ بَعْدَهَا، كَقَوْلِهِمْ -أَيِ: العَرَبِ- (مَرَرْتُ بِمَا مُعْجِبٍ لَكَ) أَيْ: بِشَيْءٍ مُعْجِبٍ لَكَ.

وَمِنْهُ -أَيْ: وَمِنْ وُقُوعِ (مَا) نَكِرَةً مَوْصُوفَةً فِي قَوْلٍ قَالَ بِهِ الأَخْفَشُ[2] وَالزَّجَّاجُ[3] وَالزَّمَخْشَرِيُّ[4]-: (نِعْمَ مَا صَنَعْتَ) فَ(مَا): نَكِرَةٌ نَاقِصَةٌ فَاعِلُ (نِعْمَ)[5]، وَمَا بَعْدَهَا: صِفَتُهَا. أَيْ: نِعْمَ شَيْءٌ صَنَعْتَهُ.

وَمِنْهُ أَيْضًا: (مَا أَحْسَنَ زَيْدًا) عِنْدَ الأَخْفَشِ فِي أَحَدِ احْتِمَالَيْهِ. أَيْ: شَيْءٌ مَوْصُوفٌ بِأَنَّهُ حَسَّنَ زَيْدًا عَظِيمٌ. فَحُذِفَ الخَبَرُ وَهُوَ (عَظِيمٌ) كَمَا تَقَدَّمَ عَنْهُ.

= العلم ولم تشكر؟ فهذا توبيخ، وتقرير الكلام (أي شيء أحسن زيدًا)، ونظير هذا: أي زيد؟، فأيٌّ استفهام صحبه معنى التعجب، فذهبت حقيقة الاستفهام. اهـ «النكت الحسان» ص(١٣٦-١٣٧)، وانظر في ردّ هذا القول «شرح التسهيل» (٣/ ٣٢).

(١) بمفرد كما مثل، أو بجملة كـ(سُرْتُ بما رأيت)، أي: بشيء رأيت، وإنما مثل بما وصف بالمفرد، لعدم احتماله كون (ما) موصولة؛ لأن الصلة لا تكون مفردًا. «الصبان» (١/ ١٠٥).

(٢) انظر رأيه في «الارتشاف» (٤/ ٢٠٤٥)، و«الأشموني» (٣/ ٣٥).

(٣) انظر رأيه في المصدرين السابقين.

(٤) انظر رأيه في «الارتشاف» (٤/ ٢٠٤٥)، و«المساعد» (٢/ ١٢٧)، و«الأشموني» (٣/ ٣٥).

(٥) الذي في «الارتشاف» عن هؤلاء أنهم يرون أن (ما) نكرة منصوبة على التمييز، وما بعدها صفة لـ(ما)، والمخصوص محذوف، وانظر «الأشموني» (٣/ ٣٥). والقول المذكور ذكره صاحب «الارتشاف» ولم ينسبه لقائل معين.

وَنَكِرَةٌ مَوْصُوفٌ بِهَا، نَحْوُ: ﴿مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً﴾، وَقَوْلِهِمْ: (لِأَمْرٍ مَا جَدَعَ قَصِيرٌ أَنْفَهُ)، أَيْ: مَثَلًا بَالِغًا فِي الحَقَارَةِ وَلِأَمْرٍ عَظِيمٍ، وَقِيلَ: إِنَّ (مَا) حَرْفٌ لَا مَوْضِعَ لَهَا .....

❑ وَالسَّابِعُ: نَكِرَةٌ مَوْصُوفٌ بِهَا نَكِرَةٌ قَبْلَهَا، إِمَّا لِلتَّحْقِيرِ، أَوِ التَّعْظِيمِ، أَوِ التَّنْوِيعِ؛ فَالأَوَّلُ: نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً﴾[البقرة:٢٦][(١)]. وَالثَّانِي: نَحْوُ قَوْلِهِمْ -أَيِ: العَرَبِ كَالزَّبَّاءِ[(٢)]-: (لِأَمْرٍ مَا جَدَعَ قَصِيرٌ[(٣)] أَنْفَهُ)، فَ(مَا) فِيهِمَا: نَكِرَةٌ مَوْصُوفٌ بِهَا ﴿مَثَلًا﴾ فِي الأَوَّلِ، وَ(أَمْرٍ) فِي الثَّانِي، مُؤَوَّلَةٌ بِمُشْتَقٍّ، أَيْ: مَثَلًا بَالِغًا فِي الحَقَارَةِ بَعُوضَةً[(٤)]، وَلِأَمْرٍ عَظِيمٍ جَدَعَ قَصِيرٌ أَنْفَهُ، وَقَصِيرٌ: اسْمُ رَجُلٍ، وَهُوَ قَصِيرُ بْنُ سَعْدٍ اللَّخْمِيُّ صَاحِبُ جَذِيمَةَ[(٥)] الأَبْرَشِ، وَقِصَّتُهُ مَشْهُورَةٌ مَعَ الزَّبَّاءِ[(٦)] لَمَّا احْتَالَ عَلَى قَتْلِهَا. وَالثَّالِثُ: نَحْوُ قَوْلِهِمْ: (ضَرَبْتُهُ ضَرْبًا مَا) أَيْ: نَوْعًا مِنَ الضَّرْبِ مِنْ أَيِّ نَوْعٍ كَانَ.

وَقِيلَ إِنَّ (مَا) فِي هَذِهِ المَوَاضِعِ الثَّلَاثَةِ: حَرْفٌ لَا مَوْضِعَ لَهَا، زَائِدٌ مُنَبِّهٌ عَلَى[٧] وَصْفٍ لَائِقٍ بِالمَحَلِّ، وَهُوَ أَوْلَى؛ لِأَنَّ زِيَادَتَهَا عِوَضًا عَنْ

(١) وكقولك لمن سمعته يفتخر بما أعطاه: وهل أَعْطَيتَ إلا عطية ما. «الجنى الداني» ص(٢٣٣).

(٢) انظر «مجمع الأمثال» (٢/ ٢٢٩)، و«المستقصى» (٢/ ٢٤٠)، وفيه: لأمر ما حزَّ قصير أنفه.

(٣) بفتح القاف، وكسر المهملة. «فتح الباري» (٥/ ٣٣٨).

(٤) وإعراب (بعوضة) بدل من (ما) وقيل: إن (ما) صلة وعليه فبعوضة بدل من (مثلا) كما سيذكره.

(٥) بجيم مفتوحة وذال معجمة. «المدابغي».

(٦) بفتح الزاي، وتشديد الموحدة والمد. «فتح الباري» (٥/ ٣٣٨).

[٧] فِي ط١: (زائدة منبهة)، وَفِي ط٢: (زائدة منبئة عن)، وَفِي أ: (زائدة مبنية). وما أثبتناه هُوَ الموافق لما فِي «شرح التسهيل»؛ لِأَنَّ العبَارة منقولة عن «شرح التسهيل» وليس بتصحيف كَمَا زعم الدكتور مجاهد.

وَحَرْفِيَّةٌ، وَأَوْجُهُهَا خَمْسَةٌ: نَافِيَةٌ، فَتَعْمَلُ فِي الجُمَلِ الاسْمِيَّةِ عَمَلَ لَيْسَ فِي لُغَةِ الحِجَازِيِّينَ، نَحْوُ: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾. .....

مَحْذُوفٍ، ثَابِتَةٌ فِي كَلَامِهِمْ[1]. قَالَهُ ابْنُ مَالِكٍ فِي «شَرْحِ التَّسْهِيلِ»[2].

وَالضَّرْبُ الثَّانِي: حَرْفِيَّةٌ، وَأَوْجُهُهَا خَمْسَةٌ:

❑ الأَوَّلُ: نَافِيَةٌ، فَتَعْمَلُ فِي دُخُولِهَا عَلَى الجُمَلِ الاسْمِيَّةِ عَمَلَ لَيْسَ، فَتَرْفَعُ الاسْمَ وَتَنْصِبُ الخَبَرَ فِي لُغَةِ الحِجَازِيِّينَ[3]، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾

---

(١) من ذلك قولهم: أما أنت منطلقا انطلقت، فزادوا (ما) عوضًا من (كان)، ومن ذلك قولهم: حيثما تكن أكن، فزادوا (ما) عوضًا من الإضافة. انظر «شرح التسهيل» (١/ ٢١٦)، و«المساعد» (١/ ١٦٣).

(٢) (١/ ٢١٦).

(٣) ولعملها عندهم شروط:

الأول: تأخر الخبر، فلو تقدم بطل عملها. هذا مذهب الجمهور، وأجاز بعضهم نصب الخبر المقدم على الاسم، وقال الجرمي: إنه لغة، وحكى: ما مُسيئًا من أعتب.

الثاني: بقاء النفي، فلو انتقض النفي بـ(إلا) بطل العمل، كقوله تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾[آل عمران:١٤٤]، وروي عن يونس من غير طريق سيبويه إعمال (ما) في الخبر الموجب، واستشهد على ذلك بعض النحويين بقول مغلس:

وما حق الذي يعثو نهارًا ... ويسرق ليلهُ إلا نكالا

وبقول الآخر:

وما الدهر إلا منجنونا بأهله ... وما صاحب الحاجات إلا معذَّبا

ووافق ابن مالك يونس على إجازة ذلك. قال: وما اخترته من حمل (إلا منجنونا)، و(نكالا) على ظاهرهما من النصب بـ(ما) هو مذهب الشلوبين.

الثالث: فَقْدُ (إن)، فلو وجدت (إن) بعد (ما) بطل عملها، نحو: ما إن زيد قائم، وذكر ابن مالك أن (ما) يبطل عملها إذا زيدت بعدها (إن) بلا خلاف، وليس كذلك، فقد حكى غيره أن الكوفيين أجازوا النصب، وأنشد يعقوب: =

وَمَصْدَرِيَّةٌ غَيْرُ ظَرْفِيَّةٍ، نَحْوُ: ﴿بِمَا نَسُواْ يَوْمَ ٱلْحِسَابِ﴾، أَيْ: بِنِسْيَانِهِمْ إِيَّاهُ. وَمَصْدَرِيَّةٌ ظَرْفِيَّةٌ، نَحْوُ: ﴿مَا دُمْتُ حَيًّا﴾، أَيْ: مُدَّةَ دَوَامِي حَيًّا.

[يوسف:٣١]، ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ﴾[1] [المجادلة:٢].

❑ وَالثَّانِي: مَصْدَرِيَّةٌ غَيْرُ ظَرْفِيَّةٍ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿بِمَا نَسُواْ يَوْمَ ٱلْحِسَابِ﴾[ص:٢٦]، فَتُسْبَكُ مَعَ صِلَتِهَا بِمَصْدَرٍ، أَيْ: بِنِسْيَانِهِمْ إِيَّاهُ، أَيْ: يَوْمَ الحِسَابِ.

❑ وَالثَّالِثُ: مَصْدَرِيَّةٌ ظَرْفِيَّةٌ زَمَانِيَّةٌ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَا دُمْتُ حَيًّا﴾ [مريم:٣١]، فَتَنُوبُ عَنِ المُدَّةِ وَتُؤَوَّلُ بِمَصْدَرٍ، أَيْ: مُدَّةَ دَوَامِي حَيًّا.[2]

وَلَا تَقَعُ ظَرْفِيَّةً غَيْرَ مَصْدَرِيَّةٍ[3]، فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿كُلَّمَآ أَضَآءَ لَهُم مَّشَوْاْ

= بني غُدانة ما إن أنتم ذهبًا ولا صريفًا ولكن أنتمُ الخزف

الرابع: ألاَّ يتقدم غير ظرف، أو جار ومجرور من معمول خبرها، فلو تقدم غيرهما، بطل العمل، نحو: ما طعامَك زيد آكلٌ، وأجاز ابن كيسان نصب آكل ونحوه مع تقديم المعمول. الجنى الداني ص(٣٢٥)، وما بعدها.

(١) قال المصنف: لم يقع إعمال (ما) في القرآن صريحًا في غير هاتين الآيتين. وفي "الشذور" زاد ثالثة وهي قوله تعالى: ﴿فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَٰجِزِينَ ۝٤٧﴾[الحاقة: ٤٧]. "الكواكب" (١/ ٢٢١) و"الشذور" (٢١٩).

(٢) ومثل هذه الآية قوله تعالى: ﴿إِنْ أُرِيدُ إِلَّا ٱلْإِصْلَٰحَ مَا ٱسْتَطَعْتُ﴾[هود:٨٨]، وقوله: ﴿فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ مَا ٱسْتَطَعْتُمْ﴾[التغابن:١٦].

وقول الشاعر:

أجارتنا إن الخطوب تنوبُ وإني مقيمٌ ما أقام عسيبُ

(٣) يعني: أنها كلما وقعت ظرفية فهي مصدرية، وأما الآية المذكورة فلا يقال فيها إنها وقعت ظرفية، وهي غير مصدرية، لأن الظرف مجرور وهو لا يسمى ظرفًا إذا جرَّ. وإعراب الآية: (كل) منصوب على الظرفية الزمانية لأنه أضيف إلى (ما) الظرفية، =

وَكَافَّةٌ عَنِ العَمَلِ، وَهِيَ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ: كَافَّةٌ عَنْ عَمَلِ الرَّفْعِ كَقَوْلِهِ:

وَقَلَّمَا وِصَالٌ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ .....

فِيهِ ﴿[البقرة:٢٠] فَالزَّمَانُ المُقَدَّرُ هُنَا مَجْرُورٌ، أَيْ: كُلَّ وَقْتٍ، وَالمَجْرُورُ لَا يُسَمَّى ظَرْفًا اصْطِلَاحًا.

❑ وَالرَّابِعُ: كَافَّةٌ عَنِ العَمَلِ، وَهِيَ فِي ذَلِكَ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ:

الأَوَّلُ: كَافَّةٌ عَنْ عَمَلِ الرَّفْعِ فِي الفَاعِلِ، كَقَوْلِهِ وَهُوَ الْمَرَّارُ[1] يُخَاطِبُ امْرَأَةً:

صَدَدْتِ فَأَطْوَلْتِ الصُّدُودَ وَقَلَّمَا وِصَالٌ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ[2]

= والعامل فيها جوابها (مشوا)، و(ما): ظرفية زمانية مضاف إليها (كل)، أي: كل وقت أو زمان أضاء لهم مشوا فيه، وإعراب: (أضاء) و(مشوا) معلوم، وقيل: (ما): نكرة موصوفة ومعناها الوقت أيضًا، وجملة (أضاء) صفة لها، أي: كل وقت أضاء لهم فيه.

(١) بفتح الميم، وتشديد الراء. "المدابغي".

(٢) **التخريج**: البيت للمرار الفقعسي في "شرح أبيات سيبويه" للسيرافي (١/ ١٠٤)، و"شرح أبيات سيبويه" للأعلم (١/ ٤٤)، و"شرح شواهد المغني" (٢/ ٧١٧)، و"المغني" (١/ ٣٠٦-٣٠٧)، و"خزانة الأدب" (١/ ٢٤٩)، وبلا نسبة في "شرح المفصل" (٧/ ١١٦، ٨/ ١٣٢، ١٠/ ٨٦)، و"الكتاب" (١/ ٣١، ٣/ ١١٥)، و"شرح التسهيل" (٢/ ١٠٩)، و"الخزانة" (١/ ٢٤٢، ٣/ ٣٤٠)، و"الهمع" (٣/ ٤٧٩)، و"لسان العرب" (طول، قلل)، و"المقتضب" (١/ ٨٤)، و"المغني" (٢/ ٥٨٢-٥٩٥).

اللغة: صددت: أي: حرمتُ ودادك. **الصدود**: الهجران، والإعراض. **الوصال**: دوام المودة.

المعنى: لقد أعرضتِ عني، وطال هجرانك لي، وقلما يدوم الوداد، ويستمر الحب، إذا ما طال الهجران، والبعد بين الحبيبين.

الإعراب: صددت: فعل وفاعل. **فأطولت**: **الفاء**: للعطف، **أطولت**: فعل وفاعل. =

فَ(قَلَّ): فِعْلٌ وَ(مَا): كَافَّةٌ عَنْ طَلَبِ الفَاعِلِ، وَ(وِصَالٌ) فَاعِلٌ بِفِعْلٍ مَحْذُوفٍ يُفَسِّرُهُ الفِعْلُ المَذْكُورُ وَهُوَ (يَدُومُ)، وَلَا يَكُونُ (وِصَالٌ) مُبْتَدَأً؛ لِأَنَّ الفِعْلَ المَكْفُوفَ لَا يَدْخُلُ إِلَّا عَلَى الجُمَلِ الفِعْلِيَّةِ،

فَ(قَلَّ): فِعْلٌ مَاضٍ يَقْبَلُ التَّاءَيْنِ[1]، وَ(مَا): كَافَّةٌ لَهُ عَنْ طَلَبِ الفَاعِلِ، وَأَمَّا (وِصَالٌ): فَهُوَ فَاعِلٌ بِفِعْلٍ مَحْذُوفٍ وُجُوبًا، يُفَسِّرُهُ الفِعْلُ المَذْكُورُ وَهُوَ (يَدُومُ). وَالتَّقْدِيرُ: قَلَّمَا يَدُومُ وِصَالٌ يَدُومُ، عَلَى حَدِّ: ﴿إِنِ ٱمْرُؤٌا۟ هَلَكَ﴾ [النساء:١٧٦].

وَلَا يَكُونُ (وِصَالٌ) مُبْتَدَأً وَخَبَرُهُ (يَدُومُ)؛ لِأَنَّ الفِعْلَ المَكْفُوفَ عَنْ طَلَبِ الفَاعِلِ لَا يَدْخُلُ إِلَّا عَلَى الجُمَلِ الفِعْلِيَّةِ؛ لِأَنَّهُ أُجْرِيَ مُجْرَى حَرْفِ النَّفْيِ، فَقَوْلُكَ: (قَلَّمَا[2] يَقُولُ)، بِمَعْنَى: (مَا يَقُولُ)[3]. قَالَهُ ابْنُ مَالِكٍ فِي

= **الصدود**: مفعول به. **وقلَّما**: **الواو**: استئنافية، **قل**: فعل ماض مكفوف بـ(ما) عن طلب الفاعل، وما: كافة. **وصال**: فاعل لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور، وهو يدوم، والتقدير: قلما يدوم وصال يدوم. **على طول**: جار ومجرور متعلق بالفعل يدوم، **وطول**: مضاف، **والصدود**: مضاف إليه. **يدوم**: فعل مضارع، وفاعله مستتر فيه جوازًا تقديره (هو).

الشاهد فيه: (قلما) حيث كفت (ما)، (قل) عن عمل الرفع في الفاعل.

(١) أي: تاء التأنيث الساكنة، وتاء الفاعل. «عطار» (ل/ ١١٤).

(٢) ويجوز في (ما) اللاحقة لـ(قلَّ) الفصل والوصل، فتقول (قلَّ ما) و(قلَّما)، قاله ابن درستويه والزنجاني. «معجم القواعد العربية».

وقال الكافيجي في «شرح قواعد الإعراب» (٤٨٥): ثم إنها إذا كانت كافة -يعني: (ما)- تكتب موصولة بالمكفوف... وإذا كانت غير كافة تكتب مفصولة نحو: قلَّ ما يقوم، أي: قلَّ قِيَامُه.

(٣) مقتضى هذا التعليل، وهو قوله: لأنه أجرى...إلخ. أن حرف النفي لا يدخل إلا على الجملة الفعلية، وليس كذلك، بل يدخل على الاسمية أيضا، تقول: ما زيد قائمًا، أو=

وَلَمْ تَكُفَّ (مَا) مِنَ الأَفْعَالِ إِلَّا قَلَّ، وَطَالَ، وَكَثُرَ، .....

"شَرْحِ التَّسْهِيلِ".

فَإِنْ قُلْتَ: أَيْنَ فَاعِلُ قَلَّمَا؟[1] قُلْتُ: لَا فَاعِلَ لَهُ. فَإِنْ قُلْتَ: الفِعْلُ لَابُدَّ لَهُ مِنْ فَاعِلٍ، قُلْتُ: أَقُولُ بِمُوجَبِهِ، وَلَكِنْ فِي غَيْرِ الفِعْلِ المَكْفُوفِ[2]. فَإِنْ قُلْتَ: هَلْ لِذَلِكَ نَظِيرٌ؟ قُلْتُ: نَعَمْ، الفِعْلُ المُؤَكِّدُ، كَقَوْلِهِ: أَتَاكِ أَتَاكِ اللَّاحِقُونَ. فَ(اللَّاحِقُونَ): فَاعِلٌ لِلأَوَّلِ وَلَا فَاعِلَ لِلثَّانِي. قَالَهُ المُصَنِّفُ فِي "التَّوْضِيحِ"[3].

وَلَمْ تَكُفَّ (مَا) مِنَ الأَفْعَالِ عَنْ عَمَلِ الرَّفْعِ إِلَّا ثَلَاثَةً: قَلَّ، وَطَالَ، وَكَثُرَ.[4] فَالأَوَّلُ:

قَلَّمَا يَبْرَحُ اللَّبِيبُ ...[5] ... ...

= قائمٌ، على اللغتين -أي: لغة أهل الحجاز، ولغة بني تميم- ففي هذا التعليل نظر ظاهر مع أنه قاصر على (قلما)، فإنه الذي بمعنى النفي بخلاف (طالما،وكثرما)، فقد اعترض هذا التعليل من وجهين، فتأمل. اهـ "المدابغي" (ل/ ٦٧).

(١) هذا السؤال، وجوابه عُلِمَ من قول المصنف: و(ما) كافة عن طلب الفاعل، ولكن أتي بهما ليترتب عليهما السؤال الذي بعدهما. "عطار" (ل/ ١١٤).

(٢) أي: وغير المؤكِّد -بكسر الكاف- كما يذكره. "المدابغي" (ل/ ٦٧).

(٣) انظر "التوضيح" (٢/ ٢٤٠).

(٤) وعلة ذلك شِبْهُهُنَّ بـ(رُبَّ)، أي: في الدلالة على القلة، أو الكثرة، والتصدير أول الكلام، فقلَّ تدل على القلة، وكثر، وطال يدلان على الكثرة، وربَّ تتصل بها (ما) الكافة، فتكفها عن عمل الجر، فاتصلت بما أشبهها. "المغني مع الدسوقي" (١/ ٣٠٧).

(٥) هذا جزء من بيت، والبيت بتمامه:

قلما يبرح اللبيب إلى ما يورث المجدَ داعيًا أو مجيبَا =

وَالثَّانِي:

يَا ابْنَ الزُّبَيْرِ طَالَمَا عَصَيْكَا[1] ... ...

وَالثَّالِثُ: (كَثُرَ مَا فَعَلْتَ كَذَا).

= **التخريج**: البيت بلا نسبة في "شرح شواهد المغني" (٢/ ٧١٧)، و"شرح التصريح" (١/ ١٨٥)، و"المغني" (١/ ٣٠٦)، و"الهمع" (٢/ ١٢٤).

اللغة: اللبيب: العاقل، وجمعه أَلِبَّاءُ. **المجد**: نيل الشرف، فيقال: مَجَدَ الرجل، بفتح الجيم، ومَجُدَ، بضمها، لغتان.

المعنى: لا يبرح ولا ينفك العاقل عن إحدى هاتين الحالتين، إما أن يدعو إلى ما يورث المجد، وإما أن يجيب إلى ذلك إذا دعيَ إليه.

الإعراب: قلما: قلَّ: فعل ماض مكفوف، وما: كافة له. **يبرح**: فعل مضارع. **اللبيب**: اسم يبرح مرفوع. **إلى ما**: ما: اسم موصول مبني في محل جر، والجار، والمجرور متعلقان بـ(داعيا) الآتي. **يورث**: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر جوازًا تقديره (هو). **المجد**: مفعول به، والجملة صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، والعائد الضمير المستتر في (يورث). **داعيًا**: خبر يبرح منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة. **أو مجيبًا**: معطوف على داعيًا، والمعطوف على المنصوب منصوب مثله.

الشاهد فيه: (قلما) حيث كفت (ما) (قلَّ) عن طلب الفاعل.

(١) هذا صدر بيت، وعجزه: وطالما عنَّيتنا إليْكا، وبعده: لنضربن بسيفنا قفيكا.

التخريج: الرجز لرجل من حمير في "خزانة الأدب" (٤/ ٣٩٣، ٣٩٤)، و"شرح شواهد المغني" (١/ ٤٤٦)، و"لسان العرب" (تا)، وبلا نسبة في "الأشموني" (١/ ٢٦٧، ٤/ ٢٨٣)، و"مغني اللبيب" (١/ ١٥٣)، و"الرضي" (٢/ ٢٩٣)، و"سر صناعة الإعراب" (١/ ٢٥٠)، و"شرح التسهيل" (١/ ٣٩٧)، و"لسان العرب" (قفا، تا)، و"تاج العروس" (قفا، تا)، و"كتاب العين" (قفو)، و"الصحاح" (سين)، و"شرح الشافية" (٣/ ٢٠٢)، و"الجنى الداني" (ص٤٣٩).

اللغة: عصيكا: أصله عصيت، قال ابن جني في "سر صناعة الإعراب": أبدل الكاف =

وَكَافَّةٌ عَنْ عَمَلِ النَّصْبِ وَالرَّفْعِ، وَذَلِكَ مَعَ (إِنَّ) وَأَخَوَاتِهَا، نَحْوُ: ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾، وَكَافَّةٌ عَنْ عَمَلِ الجَرِّ، .....

وَلَا تَدْخُلُ هَذِهِ الأَفْعَالُ المَكْفُوفَةُ بِـ(مَا) إِلَّا عَلَى فِعْلِيَّةٍ صُرِّحَ بِفِعْلِهَا[١].

وَالقِسْمُ الثَّانِي: كَافَّةٌ عَنْ عَمَلِ النَّصْبِ وَالرَّفْعِ، وَذَلِكَ مَعَ (إِنَّ) وَأَخَوَاتِهَا، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [النساء:١٧١].

وَالقِسْمُ الثَّالِثُ: كَافَّةٌ عَنْ عَمَلِ الجَرِّ وَمُهَيِّئَةٌ[٢] لِلدُّخُولِ عَلَى الجُمْلَةِ

= من التاء؛ لأنها أختها في الهمس، وكان سحيم إذا أنشد شعرًا قال: أحسنك والله، يريد أحسنت. وبعضهم يرى أنه من وضع ضمير النصب موضع ضمير الرفع، كما تراهم فعلوا ذلك في قولهم (لولاي، ولولاك، ولولاه). **عنيتنا**: بمعنى: أتعبتنا بالمسير إليك.

المعنى: يا عبدالله بن الزبير لقد طال عصيانك، وهذا ما حملنا مشقة المجيء لقتالك، طالما لم تطع الأوامر، وكثيرًا ما أتعبتنا في سبيل الوصول إليك. هذا معنى البيت، وابن الزبير صحابي جليل أجلُّ من هذا الحميري قائل هذه الأبيات.

الإعراب: **يا ابن**: **الياء**: حرف نداء، **وابن**: منادى منصوب، وهو مضاف **والزبير**: مضاف إليه. **طالما**: **طال**: فعل ماضٍ مكفوف، **وما**: كافة. **عصيكا**: **عصى**: فعل ماض مبني على السكون؛ لاتصاله بالكاف المبدلة عن التاء، والكاف المبدلة من التاء إبدالًا تصريفيًّا على رأي ابن جني ضمير متصل في محل رفع فاعل، والأصل: عصيت، فأبدلت الكاف من التاء؛ لأنها أختها في الهمس.

الشاهد فيه: (طالما) حيث كفت (ما) (طال) عن طلب الفاعل.

[١] فأَمَّا (قلما وصال...) البيت. مما الجُمْلَة غير مصرَّح بفعلهَا فقال سِيْبَوَيْهِ: ضرورة. هكَذَا فِي بعض نسخ الشَّارح وَهُوَ حسن. مدابغي.

(٢) أي: مع كونها كافة؛ لأن التقسيم للكافة، فكان الأحسن أن يقول -تِلْوَ قول المصنف: عن عمل الجر-: مهيئة وغير مهيئة، ثم يقول: فالمهيئة كذا، وغير المهيئة كذا؛ إذ في عبارته إيهام غير المراد. اهـ قاله الزرقاني. انظر «المدابغي» (ل/ ٦٧).

نَحْوُ: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾، وَقَوْلِهِ: كَمَا سَيْفُ عَمْرٍو لَمْ تَخُنْهُ مَضَارِبُهْ .....

الفِعْلِيَّةِ. فَالمُهَيَّئَةُ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْ كَانُواْ مُسْلِمِينَ﴾[الحجر:٢].

وَالكَافَّةُ عَنْ عَمَلِ الجَرِّ نَحْوُ قَوْلِهِ وَهُوَ السَّمَوْءَلُ[١]:

أَخٌ مَاجِدٌ لَمْ يُخْزِنِي يَوْمَ مَشْهَدٍ كَمَا سَيْفُ عَمْرٍو لَمْ تَخُنْهُ مَضَارِبُهْ[٢]

بِرَفْعِ (سَيْفُ) عَلَى الابْتِدَاءِ وَالخَبَرِ.

---

[١] فِي الأصل، ط١، ج: الشمردل.

(٢) **التخريج**: البيت لنَهشل بن حُرّيٍّ في "التصريح" (٢/ ٢٢)، و"شرح شواهد المغني" (١/ ٥٠٢)، وبلا نسبة في "الهمع" (٢/ ٤٧٦)، و"شرح الكافية الشافية" (١/ ٣٦٩).

اللغة: **ماجد**: من المجد، وهو الشرف، والكرم. **لم يخزني**: من الخزي، وهو الذل، والهوان. **يوم مشهد**: أراد به يوم صفين، لما قتل أخوه مالك بها. **عمرو**: أراد عمرو بن معديكرب. **مضاربه**: جمع مِضرب، بكسر الميم، ومضرب السيف نحو شبر من طرفه.

المعنى: أخي كريم الأصل، ما أهانني، ولا أذلني يوم صفين، كما سيف عمرو قد وفَّى له وما نبا، بل أصاب المقتل.

الإعراب: **أخ**: خبر لمبتدإ محذوف، تقديره: هو أخ. **ماجد**: صفة لـ(أخ). **لم**: حرف نفي، وجزم، وقلب. **يخزني**: فعل مضارع مجزوم، وعلامة جزمه حذف حرف العلة، وفاعله ضمير مستتر، تقديره (هو)، **والنون**: للوقاية، **والياء**: مفعول به، والجملة في محل رفع صفة ثانية. **يوم**: ظرف متعلق بالفعل يخزني، وهو مضاف، **ومشهد**: مضاف إليه. **كما**: الكاف حرف جر، وتشبيه مكفوف عن العمل. **ما**: كافة له. **سيف**: مبتدأ، وهو مضاف، **وعمرو**: مضاف إليه. **لم تخنه**: لم: حرف جزم. **تخنه**: فعل مضارع مجزوم بـ(لم)، وعلامة جزمه السكون، **والهاء**: ضمير متصل في محل نصب مفعول به مقدم. **مضاربة**: فاعل مؤخر، **والهاء**: ضمير متصل في محل جر بالمضاف، والجملة في محل رفع خبر (سيف).

الشاهد فيه: (كما سيف عمرو) حيث إن (ما) كَفَّتْ الكاف عن عمل الجر.

وَاخْتُلِفَ فِي (مَا) التَّالِيَةِ (بَعْدَ) كَقَوْلِهِ:

أَعَلَاقَـةً أُمَّ الوُلَيْـدِ بُعَيْـدَ مَـا أَفْنَانُ رَأْسِكَ كَالثَّغَامِ المُخْلِسِ

وَاخْتُلِفَ فِي (مَا) التَّالِيَةِ لِلَفْظِ: (بَعْدَ) كَقَوْلِهِ وَهُوَ المَرَّارُ يُخَاطِبُ نَفْسَهُ:

أَعَلَاقَـةً أُمَّ الوُلَيْـدِ بُعَيْـدَ مَـا أَفْنَانُ رَأْسِكَ كَالثَّغَامِ المُخْلِسِ[1]

---

(١) **التخريج**: البيت للمَرَّار الفقعسي الأسدي في "الكتاب" (١/ ١١٦، ٢/ ١٣٨-١٣٩)، و"شرح شواهد المغني" (٢/ ٧٢٢)، و"الخزانة" (١١/ ٢٤٦)، ٢٤٨، ٢٤٩)، و"شرح الجمل" (٢/ ١٣)، و"لسان العرب" (علق، ثغم، فنن)، و"تاج العروس" (علق، ثغم، فنن)، و"الكامل" (١/ ٤٤٢)، و"أمالي ابن الشجري" (٢/ ٥٦١)، وبلا نسبة في "رصف المباني" ص(٣٨١)، و"شرح شافية ابن الحاجب" (١/ ٢٧٣)، و"المقتضب" (٢/ ٥٤)، و"شرح الكافية" للرضي (٤/ ٤٧٢)، و"المغني" (١/ ٣١١)، و"كتاب الأصول في النحو" لابن السراج (٢/ ٢٥٨)، و"شرح التسهيل" (١/ ٢٢٧)، و"خزانة الأدب" (١٠/ ٢٤٨)، و"شرح الجمل" (١/ ٦٥، ٢/ ١٧٧)، و"الهمع" (٢/ ١٩٥).

اللغة: **الوليد**: بوزن فعيل، تصغير ولد كما قال الشارح. **بعيد**: تصغير بعد. قال المدابغي (ل/ ٦٧): هكذا في صحاح النسخ، ولا يتزن البيت إلا به، فإن قُرِيء (بعد) بالتكبير، كان **الوليد** بتشديد الياء.

المعنى: يخاطب الشاعر نفسه، ويقول: أتعلق أم الوليد، وتحبها، وقد كبرتَ، وشِبتَ، فهو يوبخ نفسه على اتباع الهوى مع كبر السن، وضعف القوى، ونزول النذير.

الإعراب: **أعلاقة**: **الهمزة**: للاستفهام الإنكاري. **علاقة**: مفعول مطلق لفعل محذوف، والتقدير: أتعلق علاقة. **أم الوليد**: **أم**: منصوب بنزع الخافض، أي: بأم، وأم: مضاف، **والوليد**: مضاف إليه. **بعيد ما**: **بعيد**: ظرف زمان منصوب على الظرفية متعلق بالمصدر، وهو مكفوف عن الإضافة بـ(ما)، **وما**: كافة له، وقيل: مصدرية. **أفنان**: مبتدأ، وهو مضاف، **ورأسك**: مضاف إليه. **كالثغام**: جار ومجرور متعلقان بخبر محذوف. **المخلس**: صفة لـ(الثغام). =

فَقِيلَ: كَافَّةٌ لِـ(بُعَيْدَ) عَنِ الإِضَافَةِ، وَقِيلَ: مَصْدَرِيَّةٌ.

عَلَى قَوْلَيْنِ: فَقِيلَ: كَافَّةٌ لِـ(بُعَيْدَ[1]) عَنِ الإِضَافَةِ إِلَى (أَفْنَانُ). وَقِيلَ: مَصْدَرِيَّةٌ عِنْدَ مَنْ يُجَوِّزُ وَصْلَهَا بِالجُمْلَةِ الاسْمِيَّةِ[2].

وَ(العَلَاقَةُ) -بِفَتْحِ العَيْنِ المُهْمَلَةِ-: عَلَاقَةُ الحُبِّ. وَ(الوُلَيْدِ): تَصْغِيرُ الوَلَدِ، وَهُوَ الصَّبِيُّ، وَ(الأَفْنَانُ): جَمْعُ فَنَنٍ، وَهُوَ الغُصْنُ، مُبْتَدَأٌ وَ(كَالثَّغَامِ) -بِفَتْحِ المُثَلَّثَةِ وَبِالغَيْنِ المُعْجَمَةِ-: جَمْعُ ثَغَامَةٍ، خَبَرُهُ، وَهُوَ نَبْتٌ فِي الجَبَلِ يَبْيَضُّ إِذَا يَبِسَ، شُبِّهَ بِهِ الشَّيْبُ. وَ(المُخْلِسِ) -بِالخَاءِ المُعْجَمَةِ وَالسِّينِ المُهْمَلَةِ-: اسْمُ فَاعِلٍ مِنْ أَخْلَسَ النَّبَاتُ إِذَا اخْتَلَطَ رَطْبُهُ وَيَابِسُهُ، وَاخْتَلَسَ رَأْسُهُ إِذَا خَالَطَ سَوَادَهُ البَيَاضُ.

= **الشاهد فيه**: (بعيد ما) حيث اعتبر سيبويه (ما) كافة لـ(بعيد) عن الإضافة إلى أفنان، واعتبرها غيره مصدرية، على جواز وصلها بالجملة الاسمية. قال ابن هشام في «المغني» (١/ ٣١١): وكونها مصدرية هو الظاهر؛ لأن فيه بقاء (بعد) على أصلها من الإضافة؛ ولأنها لو لم تكن مضافة لَنُوِّنَتْ. اهـ، وهذا اختيار ابن مالك. انظر «شرح التسهيل» (١/ ٢٢٧)، و«الخزانة» (١١/ ٢٤٦).

[1] في الأصل، ط١، ط٢، ج: (بعد).

(٢) وممن جوز ذلك السيرافي، وتبعه الأعلم وابن خروف، وجاء في الشعر من ذلك شيء، نحو:

أَحْلَامُكم لِسِقامِ الجَهْلِ شَافِيَةٌ كَمَا دِمَاؤُكُمُ تَشْفِي مِنَ الكَلَبِ

أي: كشفاء دمائكم. والجمهور منعوا ذلك، وقالوا: هي في البيت كافة. انظر: «الارتشاف» (٢/ ٩٩٥)، و«الهمع» (١/ ٣١٦-٣١٧).

وَزَائِدَةٌ، وَتُسَمَّى هِيَ وَغَيْرُهَا مِنَ الحُرُوفِ الزَّوَائِدِ: صِلَةً وَتَأْكِيدًا، نَحْوُ: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ﴾، ﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾، أَيْ: فَبِرَحْمَةٍ، وَعَنْ قَلِيلٍ.

❑ وَالوَجْهُ الخَامِسُ: زَائِدَةٌ، وَتُسَمَّى هِيَ وَغَيْرُهَا مِنَ الحُرُوفِ الزَّوَائِدِ[1]: صِلَةً[2] وَتَأْكِيدًا[3] فِي اصْطِلَاحِ المُعْرِبِينَ؛ فِرَارًا مِنْ أَنْ يَتَبَادَرَ إِلَى الذِّهْنِ أَنَّ الزَّائِدَ لَا مَعْنَى لَهُ، وَالحَامِلُ عَلَى هَذِهِ التَّسْمِيَةِ خُصُوصُ المَقَامِ القُرْآنِيِّ، وَالتَّعْمِيمُ لِطَرْدِ البَابِ[4] وَقَطْعِ المَادَّةِ[5]، نَحْوُ: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ﴾ [آل عمران:١٥٩]، ﴿عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَٰدِمِينَ﴾ [المؤمنون:٤٠]، أَيْ: فَبِرَحْمَةٍ، وَعَنْ قَلِيلٍ، وَ(مَا) صِلَةٌ مُؤَكِّدَةٌ.

---

(١) وهي ثمانية: إن، وأن، وما، ولا ، ومن، والباء، واللام، والكاف بندرة. اهـ «عطار» (ل/ ١١٥).

(٢) أي: وسيلة إلى زيادة حسن الكلام وترتيبه، وإلى حصول ازدياد قوته ومتانته بزيادتها.

(٣) قوله: صلة وتأكيدًا، أي: تسمى بهما معًا، وبكل واحد على انفراده. «عطار» (ل/ ١١٥).

(٤) أي: سواء وقع في القرآن أو غيره.

(٥) وهو توهم أن الزائد لا معنى له مع وقوعه في القرآن.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

البَابُ الرَّابِعُ:
فِي الإِشَارَاتِ إِلَى عِبَارَاتٍ مُحَرَّرَةٍ مُسْتَوْفَاةٍ مُوجَزَةٍ

البَابُ الرَّابِعُ فِي الإِشَارَاتِ[١] إِلَى عِبَارَاتٍ[٢] مُحَرَّرَةٍ[٣]، أَيْ: مُهَذَّبَةٍ مُنَقَّحَةٍ، مُسْتَوْفَاةٍ لِلمَقْصُودِ، مُوجَزَةٍ[٤]، مِنَ الإِيجَازِ: وَهُوَ تَجْرِيدُ المَعْنَى[٥] مِنْ غَيْرِ رِعَايَةٍ لِلَفْظِ الأَصْلِ بِلَفْظٍ[٦] يَسِيرٍ، وَلَمْ يَقُلْ: مُخْتَصَرَةٍ؛ لِأَنَّ الاخْتِصَارَ: تَجْرِيدُ اللَّفْظِ[٧] اليَسِيرِ مِنَ اللَّفْظِ الكَثِيرِ مَعَ بَقَاءِ المَعْنَى، وَلَيْسَ مُرَادًا[٨] هُنَا.

---

(١) أي: في الدلالات على عبارات، وجمع الإشارات باعتبار تعدد العبارات، فقد قابل الجمع بالجمع، أي: فكل عبارة لها إشارة، والمراد بالإشارة والدلالة: البيان، قال الكافيجي: فكأنه قال: الباب الرابع في بيان الألفاظ الظاهرة الدلالة الوافية بالمقصود على سبيل الإيجاز، بلا تطويل. اهـ "المدابغي" (ل/ ٦٧).

(٢) جمع عبارة، والمراد هاهنا الألفاظ الظاهرة الدلالة على المقصود. "شرح الكافيجي" ص(٤٩٣).

(٣) مِن: حَرَّرْتُ الكتابَ، إذا قومته، والمراد أن تكون تلك الألفاظ بحيث لا يوجد فيها احتمال بخلاف المقصود. "الكافيجي"

(٤) أي: مختصرة، فكأنه قال: الباب الرابع في بيان الألفاظ الظاهرة الدلالة الوافية بالمقصود على سبيل الإيجاز بلا تطويل. اهـ المصدر السابق

(٥) أي: تعريته من الخلل.

(٦) الجار، والمجرور حال من المعنى، أي: حال كون المعنى معبرًا عنه بلفظ يسير. "المدابغي" (ل/ ٦٨).

(٧) المراد بالتجريد هنا الاقتطاع، والأخذ، فقوله: تجريد اللفظ...إلخ، أي: أخذ اللفظ اليسير من اللفظ الكثير. "المدابغي" (ل/ ٦٨).

(٨) أي: لأن الاختصار اعتبر فيه بقاء المعنى مع أنه يغيره، واعتبر فيه اللفظ الأول مع أنه لا يعتبره. اهـ الزرقاني. مثلا قول المصنف: الفاء رابطة لجواب الشرط، مغاير لفظًا ومعنًى=

يَنْبَغِي لَكَ أَنْ تَقُولَ فِي نَحْوِ: (ضُرِبَ) مِنْ (ضُرِبَ زَيْدٌ): فِعْلٌ مَاضٍ لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ، أَوْ مَبْنِيٌّ لِلمَفْعُولِ. وَلَا تَقُلْ: مَبْنِيٌّ لِمَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ التَّطْوِيلِ وَالخَفَاءِ.

❑ يَنْبَغِي[1] لَكَ أَيُّهَا المُعْرِبُ أَنْ تَقُولَ فِي نَحْوِ: (ضُرِبَ) -بِضَمِّ أَوَّلِهِ وَكَسْرِ مَا قَبْلَ آخِرِهِ- مِنْ قَوْلِكَ: (ضُرِبَ زَيْدٌ): (ضُرِبَ): فِعْلٌ مَاضٍ؛ لِتُبَيِّنَ نَوْعَ الفِعْلِ، لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ[2]؛ لِتُبَيِّنَ أَنَّهُ لَمْ يَبْقَ عَلَى صِيغَتِهِ الأَصْلِيَّةِ. أَوْ تَقُولَ: فِعْلٌ مَاضٍ مَبْنِيٌّ لِلمَفْعُولِ؛ لِوَجَازَةِ هَاتَيْنِ العِبَارَتَيْنِ[3].

وَلَا تَقُلْ مَعَ قَوْلِكَ: فِعْلٌ مَاضٍ: مَبْنِيٌّ لِمَا أَيْ: لِشَيْءٍ لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ؛ لِمَا فِيهِ، أَيْ: لِمَا فِي هَذَا التَّعْبِيرِ -بِمَعْنَى العِبَارَةِ- مِنَ التَّطْوِيلِ وَالخَفَاءِ؛

= لقولهم الفاء جواب الشرط. ثم ما ذكره الشارح من الفرق بين الإيجاز، والاختصار، وأن الإيجاز لا يراعى فيه لفظ الأصل، ولا بقاء المعنى بخلاف الاختصار، قال الشنواني: لعله اصطلاح لبعض الناس وقف عليه. اهـ «المدابغي» (ل/ ٦٨).

قال الزبيدي في «تاج العروس» (١١/ ١٧٣): وقد فرَّق بعض المحققين بين الاختصار والإيجاز، فقال: الإيجاز: تحرير المعنى من غير رعاية للفظ الأصل بلفظ يسير، والاختصار: تجريد اللفظ اليسير من اللفظ الكثير مع بقاء المعنى. كذا قال شيخنا. اهـ

والأكثرون على أنهما بمعنى واحد، وهو أداء المقصود من الكلام بأقل عبارة متعارفٍ عليها.

(١) أي: الأحسن، والأولى، قال الشنواني: قوله: ينبغي لك أيها المعرب، أي: يحسن منك. وهذا شروع منه في بيان تلك العبارات وكيفية إجرائها على ما يناسبها، وإعراضها عما لا يناسبها. اهـ «حاشية العقد النامي» (٥٣٧).

(٢) أي: لم يذكر بأن ترك، ولم يقصد.

(٣) يؤخذ منه أن العبارة الثانية أولى؛ لأنها أوجز من الأولى. «المدابغي».

وَأَنْ تَقُولَ فِي نَحْوِ: (زَيْدٌ): نَائِبٌ عَنِ الفَاعِلِ، وَلَا تَقُلْ: مَفْعُولٌ لِمَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ؛ لِخَفَائِهِ وَطُولِهِ .....

أَمَّا التَّطْوِيلُ: فَلِأَنَّ هَذِهِ العِبَارَةَ سَبْعُ كَلِمَاتٍ[1]، وَالعِبَارَتَانِ السَّابِقَتَانِ دُونَ ذَلِكَ، وَأَمَّا الخَفَاءُ: فَلِإِبْهَامِ مَا وَقَعَتْ عَلَيْهِ (مَا) المَجْرُورَةُ بِاللَّامِ، وَفِي كِلْتَا العِبَارَتَيْنِ السَّابِقَتَيْنِ نَظَرٌ؛ أَمَّا الأُولَى: فَلِأَنَّهَا تَصْدُقُ عَلَى الفِعْلِ الَّذِي لَا فَاعِلَ لَهُ، نَحْوُ: (قَلَّمَا) أَنَّهُ فِعْلٌ مَاضٍ لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ، مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ مُرَادًا، وَأَمَّا الثَّانِيَةُ[2]: فَلِأَنَّ المَفْعُولَ حَيْثُ أُطْلِقَ انْصَرَفَ إِلَى المَفْعُولِ بِهِ؛ لِأَنَّهُ أَكْثَرُ المَفَاعِيلِ دَوْرًا فِي الكَلَامِ. كَمَا قَالَهُ المُصَنِّفُ فِي «المُغْنِي»[3]، فَلَا يَشْمَلُ المُسْنَدَ إِلَى المَجْرُورِ وَالظَّرْفِ وَالمَصْدَرِ.

❑ وَيَنْبَغِي لَكَ أَنْ تَقُولَ فِي نَحْوِ: (زَيْدٌ) المُسْنَدِ إِلَيْهِ الفِعْلُ المَبْنِيُّ لِلمَفْعُولِ: نَائِبٌ عَنِ الفَاعِلِ؛ لِجَلَائِهِ[4] وَوَجَازَتِهِ.

وَلَا تَقُلْ: مَفْعُولٌ لِمَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ؛ لِخَفَائِهِ[5] وَطُولِهِ[6]، كَمَا يُؤْخَذُ

(١) إحداهن: مبني، والثانية: اللام الجارة، والثالثة: ما، والرابعة: لم، والخامسة: يُسَمَّ، والسادسة: فاعل، والسابعة: الهاء. «المدابغي».

(٢) قوله: أما الثانية...إلخ، أي: ففيها قصور. قال الشنواني: والجواب عن النظر الأول أن المقصود من العبارة تمييزه عن المعلوم من مادته، فالمقصود من قولنا في ضُرِبَ زيد مثلًا، أنه فعل ماض لم يسمَّ فاعله، تمييزه عن ضَرَبَ، لا عن كل ما عداه، فلا يضر هذا الصدق، وعن الثاني: أن ذكر الفعل مع غير المفعول به قرينة على أن المفعول به ليس المراد، بل أعم منه. فنقول: المقصود من العبارة الثانية أيضا تمييزه عن المعلوم فقط. «المدابغي».

(٣) «المغني» (٢/ ٦٦٦).

(٤) لكونه قولًا ظاهر الدلالة على المقصود وافيًا به على سبيل الاختصار.

(٥) أي: لخفاء دلالة هذا القول على المطلوب.

(٦) بالنسبة إلى قولك: زيد نائب الفاعل؛ فإنه أكثر من جهة الحرف والكلمة.

وَصِدْقِهِ عَلَى مِثْلِ: (دِرْهَمًا) مِنْ نَحْوِ: (أُعْطِيَ زَيْدٌ دِرْهَمًا).

وَأَنْ تَقُولَ فِي (قَدْ): حَرْفٌ لِتَقْلِيلِ زَمَنِ المَاضِي وَحَدَثِ المُضَارِعِ، وَلِتَحْقِيقِ حَدَثَيْهِمَا.

مِمَّا تَقَدَّمَ. وَصِدْقِهِ -بِالجَرِّ- أَيْ: وَلِصِدْقِ هَذَا القَوْلِ عَلَى المَفْعُولِ الثَّانِي، مِثْلِ: (دِرْهَمًا) مِنْ نَحْوِ: (أُعْطِيَ زَيْدٌ دِرْهَمًا)، فَيَصْدُقُ عَلَى (دِرْهَمًا) فِي هَذَا المِثَالِ أَنَّهُ مَفْعُولٌ لِمَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ، مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ مُرَادًا، وَمِنْ ثَمَّ سَمَّاهُ المُتَقَدِّمُونَ خَبَرَ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ.(١)

❑ وَيَنْبَغِي لَكَ أَنْ تَقُولَ فِي (قَدْ): حَرْفٌ لِتَقْلِيلِ زَمَنِ المَاضِي وَتَقْرِيبِهِ(٢) مِنَ الحَالِ وَتَقْلِيلِ حَدَثِ المُضَارِعِ(٣)، وَلِتَحْقِيقِ حَدَثَيْهِمَا[٤](٥)، وَتَقَدَّمَتْ أَمْثِلَةُ ذَلِكَ فِي بَحْثِ (قَدْ).(٦)

---

(١) قال الدنوشري: كونه يسمى خبر ما لم يسمَّ فاعله ينظر هل محله إذا كان المنصوب خبرًا في الأصل نحو: عُلِمَ زيد قائما، أو هو أعم؟ فليتأمل. والظاهر أنه أعم، وتكون هذه التسمية اصطلاحية، ولا مشاحة في الاصطلاح. "ياسين على التصريح" (١/ ٢٩١).

(٢) عطف تفسير. فإذا قلت: قد قامت الصلاة فإنها أفادت قيام الصلاة في زمان قليل قريب من زمان التكلم بهذا.

(٣) فإن قلت: قد يسافر زيد، فإنها أفادت قلة وقوع السفر من زيد في الزمان المستقبل.

[٤] في أ: (حدثهما).

(٥) أي: حدث الماضي والمضارع، ولا ينبغي لك أن تقول إنها تفيد التحقيق؛ فإنه غير واضح الدلالة على المراد. "الكافيجي" (٤٩٩).

(٦) فمثال تقليل زمن الماضي -أي: تقريبه- قد قام زيد، فإنها قرَّبت الماضي من الحال، ومثال تقليل حدث المضارع قد يصدق الكذوب، وقد يجود البخيل، فوقوع الصدق من الكذوب، والجود من البخيل قليل. ومثال التحقيق: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا﴾[الشمس:٩] و﴿قَدْ يَعْلَمُ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ﴾[النور:٦٤].

وَفِي (لَنْ): حَرْفُ نَفْيٍ، وَنَصْبٍ، وَاسْتِقْبَالٍ.

وَفِي (لَمْ): حَرْفُ جَزْمٍ، وَنَفْيٍ لِلمُضَارِعِ، وَقَلْبِهِ مَاضِيًا.

وَفِي (أَمَّا) المَفْتُوحَةِ المُشَدَّدَةِ: حَرْفُ شَرْطٍ، .....

❑ وَيَنْبَغِي لَكَ أَنْ تَقُولَ فِي (لَنْ) مِنْ نَحْوِ: (لَنْ أَقُومَ): حَرْفُ نَفْيٍ وَنَصْبٍ وَاسْتِقْبَالٍ، وَلَا تَقْتَضِي تَأْكِيدَ النَّفْيِ، خِلَافًا لِلزَّمَخْشَرِيِّ فِي «كَشَّافِهِ»[1] وَلَا تَأْبِيدَهُ خِلَافًا لَهُ فِي «أَنْمُوذَجِهِ»[2]، فَ(لَنْ أَقُومَ) يَحْتَمِلُ أَنَّكَ تُرِيدُ: لَا تَقُومُ أَبَدًا، وَأَنَّكَ لَا تَقُومُ فِي بَعْضِ أَزْمِنَةِ المُسْتَقْبَلِ عَلَى الأَصَحِّ.

❑ وَيَنْبَغِي لَكَ أَنْ تَقُولَ فِي (لَمْ) مِنْ نَحْوِ: (لَمْ يَقُمْ): حَرْفُ جَزْمٍ وَنَفْيٍ لِلمُضَارِعِ وَقَلْبِهِ مَاضِيًا.

❑ وَأَنْ تَقُولَ فِي (أَمَّا) المَفْتُوحَةِ الهَمْزَةِ المُشَدَّدَةِ المِيْمِ، مِنْ نَحْوِ: ﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾[الضحى:٩] الآيَةَ: (أَمَّا): حَرْفُ شَرْطٍ[3]

---

(١) «الكشاف» (٢/ ٩٠)، فقال عند قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ أَرِنِيٓ أَنظُرْ إِلَيْكَۚ قَالَ لَن﴾[الأعراف:١٤٣]: فإن قلت ما معنى (لن)؟ قلتُ: تأكيد النفي الذي تعطيه (لا)، وذلك أن (لا) تنفي المستقبل، تقول: لا أفعل غدًا، فإذا أكدت نفيها قلتَ: لن أفعل غدًا. اهـ، وبمثل هذا قاله في «المفصَّل» ص(٣٠٧).

(٢) أي: في بعض نسخه، ونص عبارته: و(لن) نظير (لا) في نفي المستقبل، ولكن على التأبيد. وفي بعضها: لنفي المستقبل على التأكيد. انظر «حاشية ياسين على الفاكهي» (١/ ١٤٣). والحامل للزمخشري على القول بهذا هو اعتقاده أن الله لا يرى، وهو اعتقاد باطل؛ لصحة ثبوت الرؤية عن رسول الله ﷺ. قاله ابن مالك، وقال في الكافية منبهًا على بطلان هذا القول:

ومن رأى النفي بلن مؤبدا فقوله اردد وخلافه اعضُدا

انظر «شرح التسهيل» (٤/ ١٤).

(٣) أي: حرف يفيد معنى الشرط، وهو: تعليق شيء على آخر وجودًا وعدمًا. وليست أداة=

وَتَفْصِيلٍ، وَتَوْكِيدٍ.

وَتَفْصِيلٍ[١] وَتَوْكِيدٍ[٢]، وَمِنْ نَحْوِ: (أَمَّا زَيْدٌ فَمُنْطَلِقٌ): حَرْفُ شَرْطٍ وَتَوْكِيدٍ، بِدُونِ (تَفْصِيلٍ).[٣]

= شرط إذ لو كانت أداة شرط، لاقتضت فعلًا بعدها، وهي من أغرب الحروف، لقيامها مقام أداة شرط، وجملة شرطية؛ لأن قولك: أما زيد فمنطلق. مؤول بـ(مهما يكن من شيء)، والدليل على شرطيتها مجيء الفاء بعدها، نحو: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَيَقُولُونَ مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلًا﴾[البقرة:٢٦].

(١) أي: تبيين وتوضيح الأمور المجتمعة تحت لفظ واحد يتضمنها إجمالًا، كقوله تعالى: ﴿سَأُنَبِّئُكَ بِتَأْوِيلِ مَا لَمْ تَسْطِع عَّلَيْهِ صَبْرًا ۝٧٨ أَمَّا ٱلسَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَٰكِينَ يَعْمَلُونَ فِى ٱلْبَحْرِ﴾ [الكهف:٧٨-٧٩] فقوله: ﴿أَمَّا ٱلسَّفِينَةُ﴾، ﴿وَأَمَّا ٱلْغُلَٰمُ﴾، ﴿وَأَمَّا ٱلْجِدَارُ﴾ تفصيل لإجمال قوله: ﴿تَأْوِيلِ مَا لَمْ تَسْطِع عَّلَيْهِ صَبْرًا ۝٨٢﴾، ومثله: أن يقول قائل: أخبرني عن القوم، فتقول: أما زيد فخارج، وأما عمرو فمقيم، وأما خالد فمريض. وكذلك إذا قلت: حرف كذا على أربعة أوجه: أما الوجه الأول فكذا، وأما الوجه الثاني فكذا، حتى تأتي على تفصيل جملة العدد الذي بدأت به. انظر "معاني الحروف" للرماني ص(٢٣٨).

أو يراد بالتفصيل: ذكر أشياء كل منها مفصول عن الآخر، وإن لم يكن ثَمَّ إجمال. "ضياء السالك" (٤/ ٦٨)، و"الدسوقي" (١/ ٥٩).

والدليل على هذا المعنى استقراء مواقعها، وعطف مثلها عليها، نحو: ﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ۝٩ وَأَمَّا ٱلسَّآئِلَ فَلَا تَنْهَرْ﴾[الضحى:٩-١٠]، ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ﴾ إلى قوله: ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱبْيَضَّتْ وُجُوهُهُمْ﴾[آل عمران:١٠٦-١٠٧] الآية، و﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَٱتَّقَىٰ﴾ إلى قوله: ﴿وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَٱسْتَغْنَىٰ﴾[الليل:٥-٨]. "التصريح" (٢/ ٢٦١).

(٢) المراد بالتوكيد هنا: تحقق الجواب، والقطع بأنه حاصل وواقع لا محالة.

قال ابن هشام في "المغني" (١/ ٥٧): أما التوكيد فقلَّ من ذكره ولم أر من أحكم شرحه غير الزمخشري فإنه قال: **فائدة**: (أما) في الكلام أن تعطيه فضل توكيد تقول: زيد ذاهب فإذا قصدت توكيد ذلك وأنه لا محالة ذاهب وأنه بصدد الذهاب وأنه منه عزيمة قلت: أما زيد فذاهب، ولذلك قال سيبويه في تفسيره: مهما يكن من شيء فزيد ذاهب، وهذا التفسير مُدْلٍ بفائدتين: بيان كونه توكيدًا، وأنه في معنى الشرط. اهـ

(٣) هذا هو المنقول، وبحث فيه المصنف في الحواشي، فقال: والظاهر أن (أما زيد فمنطلق)، =

وَفِي (أَنْ): حَرْفٌ مَصْدَرِيٌّ يَنْصِبُ المُضَارِعَ.

وَفِي الفَاءِ الَّتِي بَعْدَ الشَّرْطِ: رَابِطَةٌ لِجَوَابِ الشَّرْطِ، وَلَا تَقُلْ: جَوَابُ الشَّرْطِ، كَمَا يَقُولُونَ؛ لِأَنَّ الجَوَابَ الجُمْلَةُ بِأَسْرِهَا لَا الفَاءَ وَحْدَهَا.

❑ وَأَنْ تَقُولَ فِي (أَنْ) المَفْتُوحَةِ الهَمْزَةِ السَّاكِنَةِ النُّونِ، مِنْ نَحْوِ: (أَنْ تَقُومَ): (أَنْ): حَرْفٌ مَصْدَرِيٌّ يَنْصِبُ المُضَارِعَ وَيُخَلِّصُهُ[1] لِلاسْتِقْبَالِ.

❑ وَأَنْ تَقُولَ فِي الفَاءِ الَّتِي بَعْدَ الشَّرْطِ[2]، مِنْ نَحْوِ: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾[الأنعام:١٧]: الفَاءُ: رَابِطَةٌ لِجَوَابِ الشَّرْطِ بِالشَّرْطِ، وَلَا تَقُلْ: جَوَابُ الشَّرْطِ، كَمَا يَقُولُونَ، كَالحَوْفِي[3] وَغَيْرِهِ؛ لِأَنَّ الجَوَابَ فِي الحَقِيقَةِ إِنَّمَا هُوَ الجُمْلَةُ بِأَسْرِهَا[4]، يَعْنِي الفَاءَ وَمَدْخُولَهَا[5]، لَا الفَاءَ وَحْدَهَا، وَفِيهِ تَجَوُّزٌ؛ لِأَنَّ الفَاءَ لَا مَدْخَلَ لَهَا فِي الجَوَابِ، وَإِنَّمَا

= لا يقال إلا إذا وقع تردد في شخصين نُسِبَا، أو أحدهما إلى ذلك، فهو على هذا للتفصيل، أي: وأما غيره فهو ليس كذلك. اهـ "التصريح" (٢/ ٢٦١).

وقال الصبان عند قول الأشموني: (وقد تأتي لغير تفصيل، أي: لا لفظًا ولا تقديرًا)، قال رحمه الله: ومن التزم فيها التفصيل وقدَّر في نحو: (أما زيد فقائم) فقد تكلف. اهـ "حاشية الصبان" (٤/ ٤٦)، و"الخضري" (٢/ ١٩٩).

(١) أي: يخلص زمنه. "المدابغي".

(٢) أي: التي تجيء بعد فعل الشرط. "المدابغي".

(٣) هو علي بن إبراهيم بن سعيد بن يوسف الحوفي المعرب صنف: "البرهان في تفسير القرآن"، و"علوم القرآن" و"الموضح في النحو" توفي سنة ٤٣٠هـ. انظر "بغية الوعاة" (٢/ ١٤٠).

(٤) أي: بجميعها.

(٥) فيه نظر؛ لأن المصنف لم يُرِد هذا قطعًا. اهـ "الشنواني"، بل أراد الجملة الواقعة بعد الفاء، فراده مدخول الفاء فقط هو الجواب، فلا ينافي قوله -أولًا- الفاء رابطة لجواب الشرط. "المدابغي".

وَفِي نَحْوِ: (زَيْدٍ) مِنْ (جَلَسْتُ أَمَامَ زَيْدٍ) مَخْفُوضٌ بِالإِضَافَةِ، أَوْ بِالمُضَافِ، .....

جِيءَ بِهَا لِرَبْطِ الجَوَابِ بِالشَّرْطِ، كَمَا قَالَ قَبْلَ التَّعْلِيلِ[1].

وَالجَوَابُ عَنِ القَائِلِينَ بِأَنَّ الفَاءَ جَوَابُ الشَّرْطِ: أَنَّهُ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ، وَالتَّقْدِيرُ: حَرْفُ جَوَابِ الشَّرْطِ، أَوْ لَا حَذْفٌ، فَيَكُونُ مَجَازًا[2]، عَلَاقَتُهُ المُجَاوَرَةُ، مِنْ إِطْلَاقِ أَحَدِ[3] المُتَجَاوِرَينِ -وَهُوَ الجَوَابُ- عَلَى مُجَاوِرِهِ -وَهُوَ الفَاءُ-.

❑ وَأَنْ تَقُولَ فِي نَحْوِ: (زَيْدٍ) -بِالجَرِّ- مِنْ نَحْوِ: (جَلَسْتُ أَمَامَ زَيْدٍ): (زَيْدٍ): مَخْفُوضٌ بِالإِضَافَةِ، أَيْ: بِإِضَافَةِ (أَمَامَ) إِلَيْهِ، أَوْ بِالمُضَافِ[4]،

(١) أي: في قوله: الفاء رابطة لجواب الشرط. «المدابغي».

والقول بأن الفاء لمجرد الربط والجواب ما بعدها هو قول الجمهور، قال الزواوي:

والفاء في الجواب قل للربطِ ولا تقل فيها جواب الشرطِ

وقيل: هي مع ما بعدها. اهـ «حاشية ابن حمدو» (٢/ ١٦٧).

(٢) أي: مرسلًا، والمجاز المرسل: كلمة استعملت في غير معناها الأصلي لعلاقة غير المشابهة مع قرينة مانعة من إرادة المعنى الأصلي، وله علاقات كثيرة منها: المُجاورة، وهي كون الشيء مجاورًا لشيء آخر، نحو: كلمت الجدار، والعمود، أي: الجالس بجوارهما، فالجدار، والعمود مجازان مرسلان علاقتهما المجاورة، ومن ذلك ما قيل في الفاء هنا: (إنها جواب الشرط)، مع أنها ليست بجواب الشرط، وإنما الجواب ما بعدها، لمجاورتها له. ومن علاقات المجاز المرسل: السببية، والمسببية، والجزئية، والكلية، واعتبار ما كان، واعتبار ما يكون، والمحلية، والحالية. انظر «البلاغة الواضحة» ص(١٠٨-١١٠)، و«جواهر البلاغة» ص(١٧٨-١٨٠).

(٣) أي: اسم أحد المتجاورين. «المدابغي».

(٤) وهو الراجح من أقوال ثلاثة، ثالثها الحرف المنوي. «المدابغي».

لَا مَخْفُوضٌ بِالظَّرْفِ؛ لِأَنَّ المُقْتَضِيَ لِلخَفْضِ إِنَّمَا هُوَ الإِضَافَةُ أَوِ المُضَافُ، لَا كَوْنُ المُضَافِ ظَرْفًا بِخُصُوصِهِ؛ بِدَلِيلِ (غُلَامُ زَيْدٍ)، وَ(إِكْرَامُ عَمْرٍو).

وَفِي الفَاءِ مِنْ نَحْوِ: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنْحَرْ﴾: فَاءُ السَّبَبِيَّةِ، وَلَا تَقُلْ: فَاءُ العَطْفِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَوْ لَا يَحْسُنُ عَطْفُ الطَّلَبِ عَلَى الخَبَرِ

وَلَا تَقُلْ: مَخْفُوضٌ بِالظَّرْفِ -وَهُوَ (أَمَامَ)-؛ لِأَنَّ المُقْتَضِيَ لِلخَفْضِ إِنَّمَا هُوَ الإِضَافَةُ أَوِ المُضَافُ، لَا كَوْنُ المُضَافِ ظَرْفًا بِخُصُوصِهِ؛ بِدَلِيلِ أَنَّ المُضَافَ قَدْ يَأْتِي غَيْرَ ظَرْفٍ، كَأَنْ يَكُونَ اسْمَ ذَاتٍ أَوِ اسْمَ مَعْنًى، نَحْوُ: (غُلَامُ زَيْدٍ) وَ(إِكْرَامُ عَمْرٍو)، وَفِي بَعْضِ النُّسَخِ: إِنَّمَا هُوَ بِالمُضَافِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ مُضَافٌ، وَهُوَ مُتَعَيَّنٌ؛ لِأَنَّ الأَصَحَّ أَنَّ العَامِلَ فِي المُضَافِ إِلَيْهِ إِنَّمَا هُوَ المُضَافُ[1] لَا الإِضَافَةُ[2].

❑ وَيَنْبَغِي أَنْ تَقُولَ فِي الفَاءِ مِنْ نَحْوِ: ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ ۝ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنْحَرْ﴾[الكوثر:١-٢]: الفَاءُ: فَاءُ السَّبَبِيَّةِ[3]، وَلَا تَقُلْ: فَاءُ العَطْفِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ -عَلَى رَأْيٍ- أَوْ لَا يَحْسُنُ -عَلَى آخَرَ- عَطْفُ الطَّلَبِ -وَهُوَ قِسْمٌ[4] مِنَ الإِنْشَاءِ- عَلَى الخَبَرِ المُقَابِلِ لِلإِنْشَاءِ، فَلَوْ جَعَلْنَا الفَاءَ

---

(١) لاتصال الضمير به، والضمير لا يتصل إلا بعامله، وهذا رأي سيبويه، واختاره المصنف في الأوضح. انظر «التصريح» (٢/ ٢٤).

(٢) كما هو مذهب السهيلي، وأبي حيان في «النكت الحسان». انظر «التصريح» (٢/ ٢٥)، و«النكت الحسان» ص(١١٧).

(٣) لأن ما قبلها سبب لما بعدها. «المدابغي».

(٤) فائدة: الفرق بين قسم الشيء وقسيمه: =

وَلَا العَكْسُ.

عَاطِفَةً (صَلِّ) عَلَى ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ﴾؛ لَزِمَ عَطْفُ الإِنْشَاءِ عَلَى الخَبَرِ، وَلَا العَكْسُ، أَيْ: عَطْفُ الخَبَرِ عَلَى الإِنْشَاءِ. وَهِيَ مَسْأَلَةُ خِلَافٍ: مَنَعَ مِنْ ذَلِكَ البَيَانِيُّونَ[1]؛ لِمَا بَيْنَهُمَا مِنَ التَّنَافِي وَعَدَمِ التَّنَاسُبِ[2]، وَأَجَازَهُ الصَّفَّارُ[3]، وَقَالَ المُرَادِيُّ[4] فِي «شَرْحِ التَّسْهِيلِ»: أَجَازَ سِيْبَوَيْهِ

= قسيم الشيء: ما هو داخل معه تحت شيء آخر، كالاسم مع الفعل والحرف، فإنه قسيم لهما؛ لكونه داخلًا معهما تحت شيء آخر وهو الكلمة.

وأما قسم الشيء: فهو أخص تحت أعم كالاسم مع الكلمة فإنه أخص، أي: أقل اشتراكًا منها وداخل تحتها، ومن ذلك الطلب مع الإنشاء فإنه أقل اشتراكًا منه وداخل تحته. اهـ «الحاشية على كشف النقاب» ص(٤).

(١) وابن مالك في شرح باب المفعول معه من «كتاب التسهيل»، وابن عصفور في «شرح الإيضاح»، ونقله عن الأكثرين. انظر «المغني» (٢/ ٤٨٢)، و«شرح التسهيل» (٢/ ٢٥٠).

(٢) عَطْفُ عدمِ التناسبِ على التنافي من عطف التفسير. «المدابغي».

(٣) هو قاسم بن علي بن سليمان الأنصاري، الشهير بالصفار، صحب الشلوبين، وابن عصفور، وشرح كتاب سيبويه شرحًا حسنًا، يقال: إنه أحسن شروحه. توفي بعد الثلاثين وستمائة. انظر «بغية الوعاة» (٢/ ٢٥٦)، وانظر رأيه في «المغني» (٢/ ٤٨٢)، و«الأشموني» (٣/ ١٢١)، و«الهمع» (٣/ ٢٢٥)، وقد وافق الصفار على هذا الرأي جماعة مستدلين بقوله تعالى: ﴿وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾[٢٥] في سورة البقرة، فهو معطوف على ﴿أُعِدَّتْ لِلْكَٰفِرِينَ﴾[البقرة:٢٤]، وهو خبر، وبقوله: ﴿وَبَشِّرِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾[الصف: ١٣] في سورة الصف، فهو معطوف على ﴿نَصْرٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَفَتْحٌ قَرِيبٌ﴾[الصف:١٣]، وهو خبر، وقول الشاعر:

وإن شفائي عَبْرَةٌ مُهراقة ... فهل عند رسمٍ دارسٍ من مُعَوَّلِ

انظر «المغني مع الدسوقي» (٢/ ١٢٨)، و«الأشموني مع الصبان» (٣/ ١٢١).

(٤) هو الحسن بن قاسم بن عبدالله بن علي المرادي المعروف بابن أم القاسم، وهي جدته أم أبيه، له «شرح التسهيل»، و«شرح المفصل»، و«شرح الألفية»، و«الجنى الداني في =

وَفِي الوَاوِ العَاطِفَةِ: حَرْفُ عَطْفٍ لِمُجَرَّدِ الجَمْعِ.

التَّخَالُفَ فِي تَعَاطُفِ الجُمْلَتَيْنِ بِالخَبَرِ وَالِاسْتِفْهَامِ، فَأَجَازَ: (هَذَا زَيْدٌ وَمَنْ عَمْرٌو؟). انْتَهَى.(١)

❑ وَأَنْ تَقُولَ فِي الوَاوِ العَاطِفَةِ مِنْ نَحْوِ: (جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو): الوَاوُ: حَرْفُ عَطْفٍ لِمُجَرَّدِ الجَمْعِ(٢) بَيْنَ المُتَعَاطِفَيْنِ. قَالَ المُصَنِّفُ فِي «المُغْنِي»(٣): وَلَا تَقُلْ لِلْجَمْعِ المُطْلَقِ(٤). انْتَهَى؛ لِأَنَّهَا قَدْ[٥] تَكُونُ لِلْجَمْعِ المُقَيَّدِ، نَحْوُ:

= حروف المعاني». توفي (٧٤٠)هـ. انظر «بغية الوعاة» (٢/ ٥١٧). وانظر رأيه في «شرح التسهيل» ص(٥١٥).

(١) لم يصرح سيبويه بهذا في «الكتاب»، وإنما هو فَهْمٌ فُهِمَ من كلام سيبويه، وقد اعتمد المرادي في فهم هذا على الصفار فيما فهمه عن سيبويه حيث قال سيبويه في «الكتاب» (٢/ ٦٠): واعلم أنه لا يجوز من عبدالله وهذا زيد الرجلين الصالحين، رفعت، أو نصبت؛ لأنك لا تُثْنِي إلا على من أثبته، وعلمته، ولا يجوز أن تخلط من تعلم، ومن لا تعلم، فتجعلهما بمنزلة واحدة. اهـ، فقال الصفار: لمَّا منعها سيبويه من جهة النعت، علم أن زوال النعت يصححها. قال ابن هشام في «المغني» (٢/ ٤٨٥): ولا حجة فيما ذكر الصفار؛ إذ قد يكون للشيء مانعان، ويقتصر على ذكر أحدهما؛ لأنه الذي اقتضاه المقام. اهـ.

(٢) من إضافة الصفة للموصوف، أي: للجمع المجرد، أي: للاجتماع بين المتعاطفين، والشركة بينهما في الحكم المجرد عن التقييد باتحاد زمان أو عدمه. «المدابغي».

(٣) «المغني» (٢/ ٣٥٤).

(٤) لإيهامه تقييد الجمع بالإطلاق، فلا يصدق مع التقييد في نحو قولنا: جاء زيد وعمرو معه، أو قبله، وهذا بناء على الفرق بين مطلق الجمع، والجمع المطلق، كمطلق الماء، والماء المطلق، والتحقيق أنه لا فرق، فمطلق الجمع، والجمع المطلق مترادفان لغة، والفرق بين مطلق الماء، والماء المطلق اصطلاحيٌّ شرعيٌّ. «المدابغي»، و«الصبان» (٣/ ٩١)، و«التصريح» (٢/ ١٣٥)، و«حاشية ابن حمدون» (٢/ ٢١).

[٥] في ط١: (لا تَكُون) وَهُوَ تصحيف.

وَفِي (حَتَّى): حَرْفُ عَطْفٍ لِلْجَمْعِ وَالغَايَةِ.

وَفِي (ثُمَّ): حَرْفُ عَطْفٍ لِلتَّرْتِيبِ وَالمَهْلَةِ.

وَفِي الفَاءِ: حَرْفُ عَطْفٍ لِلتَّرْتِيبِ وَالتَّعْقِيبِ.

وَإِذَا اخْتَصَرْتَ فَيهِنَّ، فَقُلْ: عَاطِفٌ وَمَعْطُوفٌ .....

(جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو قَبْلَهُ أَوْ بَعْدَهُ أَوْ مَعَهُ).

❑ وَأَنْ تَقُولَ فِي (حَتَّى) مِنْ نَحْوِ: (قَدِمَ الحُجَّاجُ حَتَّى المُشَاةُ): (حَتَّى): حَرْفُ عَطْفٍ لِلْجَمْعِ[1] وَالغَايَةِ وَالتَّدْرِيجِ.

❑ وَأَنْ تَقُولَ فِي (ثُمَّ) مِنْ نَحْوِ: (قَامَ زَيْدٌ ثُمَّ عَمْرٌو): (ثُمَّ): حَرْفُ عَطْفٍ لِلتَّرْتِيبِ بَيْنَ المُتَعَاطِفَيْنِ وَالمَهْلَةِ[2] فِي الزَّمَانِ.

❑ وَأَنْ تَقُولَ فِي الفَاءِ مِنْ نَحْوِ: (قَامَ زَيْدٌ فَعَمْرٌو): الفَاءُ: حَرْفُ عَطْفٍ لِلتَّرْتِيبِ وَالتَّعْقِيبِ. وَتَعْقِيبُ كُلِّ شَيْءٍ بِحَسَبِهِ؛ تَقُولُ: (تَزَوَّجَ فُلَانٌ فَوُلِدَ لَهُ) إِذَا لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمَا إِلَّا مُدَّةُ الحَمْلِ.

وَإِذَا اخْتَصَرْتَ فَيهِنَّ، أَيْ: فِي أَحْرُفِ العَطْفِ الأَرْبَعَةِ وَمَا عَطَفَتْ، فَقُلْ: عَاطِفٌ وَمَعْطُوفٌ، عَلَى طَرِيقِ اللَّفِّ وَالنَّشْرِ عَلَى التَّرْتِيبِ، الأَوَّلُ

---

(١) أي: بدون ترتيب، فيصح أكلت السمكة حتى رأسها مع أكله الرأس أولًا، ولا ينافي الغاية؛ إذ المقصود: لم أُبْقِ منها شيئًا. «عطار» (ل/ ١١٧). وقال ابن القيم في «البدائع» (١/ ١٩٧-١٩٨): إذا قلت: أكلت السمكة حتى رأسها، فالرأس غاية لانتهاء السمكة، وليس المراد أن غاية أكلك كان الرأس، بل يجوز أن يتقدم أكلك للرأس.

(٢) المهلة: بفتح الميم، وضمها، خلافًا لمن أنكر الضم التأخير، والانفصال. «حاشية ابن حمدون» (٢/ ٢١)، و«حاشية عبادة على الشذور» (٢/ ١٩١).

كَمَا تَقُولُ جَارٌّ وَمَجْرُورٌ، وَكذَٰلِكَ فِي نَحْوِ: (لَنْ نَبْرَحَ) وَ(لَنْ نَفْعَلَ): نَاصِبٌ وَمَنْصُوبٌ.

وَفِي (إِنَّ) المَكْسُورَةِ المُشَدَّدَةِ: حَرْفُ تَوْكِيدٍ، يَنْصِبُ الاسْمَ وَيَرْفَعُ الخَبَرَ. وَفِي المَفْتُوحَةِ: حَرْفُ تَوْكِيدٍ مَصْدَرِيٌّ، يَنْصِبُ الاسْمَ وَيَرْفَعُ الخَبَرَ.

لِلأَوَّلِ وَالثَّانِي لِلثَّانِي، كَمَا تَقُولُ فِي نَحْوِ: (بِسْمِ): جَارٌّ وَمَجْرُورٌ، وَكذَٰلِكَ تَقُولُ فِي نَحْوِ: (لَنْ نَبْرَحَ) وَ(لَنْ[1] نَفْعَلَ): نَاصِبٌ وَمَنْصُوبٌ، وَفِي نَحْوِ: (لَمْ يَقُمْ): جَازِمٌ وَمَجْزُومٌ.

❑ وَأَنْ تَقُولَ فِي (إِنَّ) المَكْسُورَةِ الهَمْزَةِ المُشَدَّدَةِ النُّونِ: حَرْفُ تَوْكِيدٍ، يَنْصِبُ الاسْمَ اتِّفَاقًا وَيَرْفَعُ الخَبَرَ عَلَى الأَصَحِّ[2]، وَتَزِيدَ عَلَى ذَٰلِكَ فِي (أَنَّ) المَفْتُوحَةِ الهَمْزَةِ المُشَدَّدَةِ النُّونِ: مَصْدَرِيٌّ[3]، فَتَقُولَ: (أَنَّ): حَرْفُ تَوْكِيدٍ مَصْدَرِيٌّ، يَنْصِبُ الاسْمَ اتِّفَاقًا وَيَرْفَعُ الخَبَرَ عَلَى الأَصَحِّ.

وَتَقُولَ فِي (كَأَنَّ): حَرْفُ تَشْبِيهٍ، يَنْصِبُ الاسْمَ وَيَرْفَعُ الخَبَرَ.

وَفِي (لَٰكِنَّ): حَرْفُ اسْتِدْرَاكٍ، يَنْصِبُ الاسْمَ وَيَرْفَعُ الخَبَرَ.

وَفِي (لَعَلَّ): حَرْفُ تَرَجٍّ، يَنْصِبُ الاسْمَ وَيَرْفَعُ الخَبَرَ.

وَفِي (لَيْتَ): حَرْفُ تَمَنٍّ، يَنْصِبُ الاسْمَ وَيَرْفَعُ الخَبَرَ.

---

[1] في خ: [وأن نفعل].

(٢) وهو مذهب البصريين، واختار الكوفيون أن أخبار هذه الحروف -أي: إن وأخواتها- مرتفعة بما ارتفعت به في حال الابتداء، والذي ارتفعت به الأخبار في حال الابتداء عندهم هو المبتدأ؛ لأنهما عندهم مترافعان، أي: أن الخبر رفع المبتدأ، والمبتدأ رفع الخبر. الرضي (٤/ ٣٤٨)، و«التصريح» (١/ ٢١٠)، و«الأشموني مع الصبان» (١/ ١٩٤)، و«المدابغي».

(٣) لعله مرفوع على الحكاية. «المدابغي».

وَاعْلَمْ أَنَّهُ يُعَابُ عَلَى النَّاشِئِ فِي صِنَاعَةِ الإِعْرَابِ أَنْ يَذْكُرَ فِعْلًا وَلَا يَبْحَثَ عَنْ فَاعِلِهِ، .....

❑ وَاعْلَمْ[١] أَنَّهُ يُعَابُ عَلَى النَّاشِئِ فِي صِنَاعَةِ -بِكَسْرِ الصَّادِ، وَهِيَ العِلْمُ الحَاصِلُ مِنَ التَّمَرُّنِ فِي العَمَلِ[٢]- الإِعْرَابِ -بِكَسْرِ الهَمْزَةِ وَتَقَدَّمَ بَيَانُهُ[٣]-؛ أَنْ يَذْكُرَ فِعْلًا مِنَ الأَفْعَالِ الثَّلَاثَةِ[٤]، وَلَا يَبْحَثَ عَنْ فَاعِلِهِ -إِنْ كَانَ لَهُ فَاعِلٌ[٥]-، وَلَوْ قَالَ أَنْ يَذْكُرَ عَامِلًا وَلَا يَبْحَثَ عَنْ مَعْمُولِهِ؛ لَكَانَ أَشْمَلَ؛ لِيَدْخُلَ فِي العَامِلِ: جَمِيعُ الأَفْعَالِ وَأَسْمَائِهَا[٦]، وَالمَصَادِرِ وَأَسْمَائِهَا[٧]، وَالصِّفَاتِ[٨] وَمَا فِي مَعْنَاهَا[٩]، وَيَدْخُلَ فِي المَعْمُولِ: الفَاعِلُ وَنَائِبُهُ، وَاسْمُ كَانَ وَأَخَوَاتِهَا، وَخَبَرُ إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

---

(١) قال الكافيجي: الواو للعطف، و(اعلم) معطوف على مقدر، كأنَّه قال: اعلم أن ما ذكر يتعلق بالمبتدي، واعلم أن ما يذكر متعلق بالمنتهي في الفن. اهـ

(٢) وعبر بالصناعة؛ إشارة إلى أنه علم صناعي يحصل بالممارسة والمزاولة وإتعاب الخواطر. «حاشية العقد النامي» ص(٥٤٨)، و«الكافيجي» (٥٠٧).

(٣) والإعراب هاهنا بمعنى علم النحو. قاله الكافيجي.

(٤) أي: الماضي، والمضارع، والأمر.

(٥) احترز به عن الفعل المكفوف بما، والفعل الموكّد بكسر الكاف، فإنه لا فاعل لهما كما تقدم. «المدابغي».

(٦) أي: أسماء الأفعال، فإنها تعمل عمل أفعالها.

(٧) أي: أسماء المصادر، فإنها تعمل عمل الأفعال.

(٨) أي: أسماء الفاعلين، والمفعولين، والصفات المشبهة بها. «المدابغي».

(٩) كالمنسوب، كمررت برجل مصريٍّ حماره، والجار والمجرور، والظرف المعتمدين كما مرَّ. «المدابغي»، و«عطار» (ل/ ١١٧).

أَوْ مُبْتَدَأً وَلَا يَبْحَثَ عَنْ خَبَرِهِ، أَوْ ظَرْفًا أَوْ مَجْرُورًا وَلَا يُنَبِّهَ عَلَى مُتَعَلَّقِهِ، أَوْ جُمْلَةً وَلَا يَذْكُرَ أَلَهَا مَحَلٌّ مِنَ الإِعْرَابِ أَمْ لَا؟ أَوْ مَوْصُولًا وَلَا يُبَيِّنَ صِلَتَهُ وَعَائِدَهُ.

وَأَنْ يَقْتَصِرَ فِي .....

أَوْ يَذْكُرَ مُبْتَدَأً فِي الأَصْلِ(١) أَوْ فِي الحَالِ؛ وَلَا يَبْحَثَ[٢] عَنْ خَبَرِهِ أَهُوَ مَذْكُورٌ أَمْ مَحْذُوفٌ، وُجُوبًا أَمْ جَوَازًا؟

أَوْ يَذْكُرَ ظَرْفًا أَوْ مَجْرُورًا لَهُمَا مُتَعَلَّقٌ(٣)؛ وَلَا يُنَبِّهَ عَلَى مُتَعَلَّقِهِ أَهُوَ فِعْلٌ أَمْ شِبْهُهُ؟ وَتَقَدَمَ أَنَّ المَجْرُورَ بِحَرْفٍ زَائِدٍ(٤) لَا يَتَعَلَّقُ بِشَيْءٍ، فَلَا مُتَعَلَّقَ لَهُ.

أَوْ يَذْكُرَ جُمْلَةً فِعْلِيَّةً أَوِ اسْمِيَّةً؛ وَلَا يَذْكُرَ أَلَهَا[٥] مَحَلٌّ مِنَ الإِعْرَابِ أَمْ لَا؟ وَهَلِ المَحَلُّ رَفْعٌ أَوْ نَصْبٌ أَوْ[٦] خَفْضٌ أَوْ جَزْمٌ؟

أَوْ يَذْكُرَ مَوْصُولًا اسْمِيًّا(٧)؛ وَلَا يُبَيِّنَ صِلَتَهُ وَعَائِدَهُ.

❑ وَمِمَّا يُعَابُ عَلَى النَّاشِئِ(٨) فِي صِنَاعَةِ الإِعْرَابِ: أَنْ يَقْتَصِرَ فِي

---

(١) كاسم الفعل الناسخ، أو الحرف الناسخ.

[٢] فِي أ، ط٢، ص: يفحص.

(٣) مفهومه مُعَطَّلٌ بالنسبة للظرف، ولذلك أخذ الشارح محترزه بالنسبة للمجرور فقط حيث قال: وتقدم أن المجرور...إلخ. «المدابغي».

(٤) وكذلك الشبيه بالزائد.

[٥] في ط٢: (لها) بدون الهمزة. [٦] (أو): سقطت من ط٢.

(٧) قَيَّدَ به، لأجل قول المصنف، وعائده، فإن الحرفي لا عائد له أصلًا؛ إذ الضمير إنما يعود على الأسماء. «المدابغي».

(٨) أي: المتمرن، مأخوذ من (نشأ الغلام) إذا ارتفع وبلغ. اهـ «حاشية العقد النامي» ص(٥٤٨).

إِعْرَابِ الاسْمِ مِنْ نَحْوِ قَوْلِكَ: (قَامَ ذَا)، أَوْ (قَامَ الَّذِي) عَلَى أَنْ يَقُولَ: اسْمُ إِشَارَةٍ، أَوْ اسْمٌ مَوْصُولٌ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يُبْنَى عَلَيْهِ إِعْرَابٌ، فَالصَّوَابُ أَنْ يُقَالَ: فَاعِلٌ وَهُوَ اسْمُ إِشَارَةٍ، أَوْ هُوَ اسْمٌ مَوْصُولٌ. فَإِنْ قُلْتَ: لَا فَائِدَةَ فِي (ذَا): إِنَّهُ اسْمُ إِشَارَةٍ، بِخَلَافِ قَوْلِكَ فِي (الَّذِي): إِنَّهُ اسْمٌ مَوْصُولٌ؛ فَإِنَّ فِيهِ تَنْبِيهًا عَلَى مَا يَفْتَقِرُ إِلَيْهِ مِنَ الصِّلَةِ وَالعَائِدِ؛ لِيَطْلُبَهُمَا المُعْرِبُ، وَلِيَعْلَمَ أَنَّ جُمْلَةَ الصِّلَةِ لَا مَحَلَّ لَهَا. .....

إِعْرَابِ الاسْمِ المُبْهَمِ مِنْ نَحْوِ قَوْلِكَ: (قَامَ ذَا) أَوْ (قَامَ الَّذِي) عَلَى أَنْ يَقُولَ فِي الأَوَّلِ: (ذَا): اسْمُ إِشَارَةٍ، أَوْ يَقُولَ فِي الثَّانِي: (الَّذِي): اسْمٌ مَوْصُولٌ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يُبْنَى عَلَيْهِ إِعْرَابٌ مِنْ رَفْعٍ أَوْ غَيْرِهِ، فَالصَّوَابُ أَنْ يُقَالَ فِي (ذَا) وَ(الَّذِي) فِي المِثَالَيْنِ: فَاعِلٌ مَحَلُّهُ رَفْعٌ وَهُوَ اسْمُ إِشَارَةٍ، أَوْ فَاعِلٌ وَهُوَ اسْمٌ مَوْصُولٌ. وَهَلِ المَحَلُّ لِلمَوْصُولِ دُونَ صِلَتِهِ أَوْ لَهُمَا؟ صَحَّحَ فِي «المُغْنِي»[1] الأَوَّلَ.

وَقَدْ أَوْرَدَ المُصَنِّفُ سُؤَالًا عَلَى مَا قَرَّرَهُ وَأَجَابَ عَنْهُ فَقَالَ: فَإِنْ قُلْتَ: لَا فَائِدَةَ فِي قَوْلِهِ[2] فِي (ذَا)[3]: إِنَّهُ اسْمُ إِشَارَةٍ، بَعْدَ قَوْلِهِ: إِنَّهُ فَاعِلٌ؛ لِأَنَّ الغَرَضَ بَيَانُ الإِعْرَابِ، وَكَوْنُهُ اسْمَ إِشَارَةٍ لَا يَبْنِي عَلَيْهِ إِعْرَابٌ، بِخَلَافِ قَوْلِكَ فِي (الَّذِي) مَعَ بَيَانِ مَحَلِّهِ مِنَ الإِعْرَابِ: إِنَّهُ اسْمٌ مَوْصُولٌ؛ فَإِنَّ فِيهِ فَائِدَةً وَتَنْبِيهًا عَلَى مَا يَفْتَقِرُ المَوْصُولُ إِلَيْهِ مِنَ الصِّلَةِ وَالعَائِدِ؛ لِيَطْلُبَهُمَا[4] المُعْرِبُ، وَلِيَعْلَمَ أَنَّ جُمْلَةَ الصِّلَةِ لَا مَحَلَّ لَهَا.

---

(١) «المغني» (٢/ ٤٠٩).

(٢) أي: الناشئ في صناعة الإعراب. «المدابغي».

(٣) أي: في بيان إعراب (ذا).

(٤) علة (تنبيهًا). «المدابغي».

قُلْتُ: بَلَى فِيهِ فَائِدَةٌ، وَهِيَ التَّنْبِيهُ عَلَى أَنَّ مَا يَلْحَقُهُ مِنَ الكَافِ حَرْفُ خِطَابٍ لَا اسْمٌ مُضَافٌ إِلَيْهِ. وَإِلَى أَنَّ الاسْمَ الَّذِي بَعْدَهُ مِنْ نَحْوِ قَوْلِكَ: (جَاءَنِي هَذَا الرَّجُلُ)؛ نَعْتٌ أَوْ عَطْفُ بَيَانٍ عَلَى الخِلَافِ فِي المُعَرَّفِ بِـ(أَلْ) الوَاقِعِ بَعْدَ اسْمِ الإِشَارَةِ، وَبَعْدَ (أَيُّهَا) فِي نَحْوِ: (يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ).

قُلْتُ: بَلَى فِيهِ، أَيْ: فِي قَوْلِهِ: اسْمُ إِشَارَةٍ فَائِدَةٌ، وَهِيَ التَّنْبِيهُ عَلَى أَنَّ مَا يَلْحَقُهُ مِنَ الكَافِ حَرْفُ خِطَابٍ، وَإِنْ كَانَتْ مُتَصَرِّفَةً تَصَرُّفَ الأَسْمَاءِ، لَا أَنَّهَا اسْمٌ مُضَافٌ إِلَيْهِ(١). وَلِيَهْتَدِيَ[٢] إِلَى أَنَّ الاسْمَ المَقْرُونَ بِـ(أَلْ) الَّذِي يَقَعُ بَعْدَهُ، أَيْ: بَعْدَ اسْمِ الإِشَارَةِ مِنْ نَحْوِ قَوْلِكَ: (جَاءَنِي هَذَا الرَّجُلُ)؛ نَعْتٌ عِنْدَ ابْنِ الحَاجِبِ(٣)، أَوْ عَطْفُ بَيَانٍ عِنْدَ ابْنِ مَالِكٍ(٤) عَلَى الخِلَافِ المَذْكُورِ فِي المُعَرَّفِ بِـ(أَلْ) الوَاقِعِ بَعْدَ اسْمِ الإِشَارَةِ، وَالوَاقِعِ بَعْدَ (أَيُّهَا)(٥) فِي نَحْوِ: (يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ). فَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّهُ نَعْتُ (أَيُّهَا)، وَبَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّهُ عَطْفُ بَيَانٍ عَلَيْهَا، وَقِيلَ: بَدَلٌ مِنْهَا.(٦)

---

(١) لما تقرر أن أسماء الإشارة من المعارف، والمعارف لا تضاف.

[٢] فِي ط٢، ق، ص، ج: (ليهتد) عَلَى أَنَّهُ فعل مضارع مجزوم بلام الأمر.

(٣) انظر «الكافية مع شرح الرضي» (٢/ ٣١٥).

(٤) «شرح التسهيل» (٣/ ٣٢٦).

(٥) هكذا ذكره على سبيل الاستطراد؛ لأن الكلام في اسم الإشارة. «المدابغي».

(٦) وأحسن الأقوال في ذلك التفصيل، فيقال: إن كان الواقع بعد الإشارة، أو أيٍّ مشتقًّا، فهو نعت، نحو: يا أيها الفاضل، وإن كان جامدًا، فهو بيان، نحو: يا أيها الرجل. «الأشموني» (٣/ ١٥١)، و«المدابغي».

وَمِمَّا لَا يُبْنَى عَلَيْهِ إِعْرَابٌ أَنْ تَقُولَ: مُضَافٌ، فَإِنَّ المُضَافَ لَيْسَ لَهُ إِعْرَابٌ مُسْتَقِرٌّ، كَمَا لِلْفَاعِلِ وَنَحْوِهِ، وَإِنَّمَا إِعْرَابُهُ بِحَسَبِ مَا يَدْخُلُ عَلَيْهِ، فَالصَّوَابُ أَنْ تَقُولَ: فَاعِلٌ، أَوْ مَفْعُولٌ، أَوْ نَحْوُ ذَلِكَ، بِخِلَافِ المُضَافِ إِلَيْهِ، فَإِنَّ لَهُ إِعْرَابًا مُسْتَقِرًّا وَهُوَ الجَرُّ، فَإِذَا قِيلَ: مُضَافٌ إِلَيْهِ؛ عُلِمَ أَنَّهُ مَجْرُورٌ.

❑ وَمِمَّا لَا يُبْنَى عَلَيْهِ إِعْرَابٌ أَنْ تَقُولَ فِي (غُلَامُ) مِنْ نَحْوِ: (غُلَامُ زَيْدٍ): مُضَافٌ، مُقْتَصِرًا عَلَيْهِ، فَإِنَّ المُضَافَ لَيْسَ لَهُ إِعْرَابٌ مُسْتَقِرٌّ، كَمَا لِلْفَاعِلِ؛ فَإِنَّ لَهُ إِعْرَابًا مُسْتَقِرًّا وَهُوَ الرَّفْعُ لَفْظًا أَوْ مَحَلًّا، وَنَحْوِهِ أَيْ: الفَاعِلِ مِمَّا لَهُ إِعْرَابٌ مُسْتَقِرٌّ، كَالمَفْعُولِ؛ فَإِنَّ[١] لَهُ إِعْرَابًا مُسْتَقِرًّا وَهُوَ النَّصْبُ، بِخِلَافِ المُضَافِ فَإِنَّهُ لَيْسَ لَهُ إِعْرَابٌ مُسْتَقِرٌّ، وَإِنَّمَا إِعْرَابُهُ بِحَسَبِ مَا يَدْخُلُ عَلَيْهِ مِمَّا يَقْتَضِي رَفْعَهُ أَوْ نَصْبَهُ أَوْ خَفْضَهُ، فَالصَّوَابُ أَنْ تُبَيِّنَ مَوَاقِعَ إِعْرَابِهِ فَتَقُولَ: فَاعِلٌ أَوْ مَفْعُولٌ أَوْ نَحْوُ ذَلِكَ مِنَ العُمَدِ وَالفَضَلَاتِ، بِخِلَافِ المُضَافِ إِلَيْهِ فَإِنَّ لَهُ إِعْرَابًا مُسْتَقِرًّا وَهُوَ الجَرُّ بِالمُضَافِ، فَإِذَا قِيلَ: مُضَافٌ إِلَيْهِ؛ عُلِمَ أَنَّهُ مَجْرُورٌ لَفْظًا أَوْ مَحَلًّا.

❑ وَيَنْبَغِي لِلْمُعْرِبِ أَنْ لَا يُعَبِّرَ عَمَّا هُوَ مَوْضُوعٌ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ بِلَفْظِهِ، فَيَقُولَ فِي الضَّمِيرِ المُتَّصِلِ بِالفِعْلِ مِنْ نَحْوِ: (ضَرَبْتُ): (تُ): فَاعِلٌ[٢]؛ إِذْ لَا يَكُونُ اسْمٌ[٣] هٰكَذَا، فَالصَّوَابُ أَنْ يُعَبِّرَ عَنْهُ بِاسْمِهِ

---

[١] (فَإن): سقطت من طبعة مجاهد.

(٢) قال بعضهم:

وعيب في الإعراب أن تقول في ... نحو تحصنتُ بلطفك الخفي

ت فاعلٌ وأن تقول حرف جر ... أو جملة أو مبتدا بلا خبر

(٣) أي: اسم ظاهر، وقوله: هكذا أي: موضوعًا على حرف واحد، و(يكون) هنا تامة، و(اسم) فاعل.

وَيَنْبَغِي أَنْ يَجْتَنِبَ المُعْرِبُ أَنْ يَقُولَ فِي حَرْفٍ مِنْ كِتَابِ اللهِ

الخَاصِّ أَوِ[١] المُشْتَرَكِ[٢]، فَيَقُولُ: التَّاءُ أَوِ الضَّمِيرُ: فَاعِلٌ[٣].

أَمَّا مَا صَارَ[٤] بِالحَذْفِ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ، فَلَا بَأْسَ بِذَلِكَ، فَتَقُولُ فِي (مُ): مُبْتَدَأٌ حُذِفَ خَبَرُهُ؛ لِأَنَّهُ بَعْضُ (أَيْمُنُ)[٥]، وَفِي (قِ) مِنْ نَحْوِ قَوْلِكَ: (قِ نَفْسَكَ): فِعْلُ أَمْرٍ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الوِقَايَةِ[٦].

فَإِنْ كَانَ مَوْضُوعًا عَلَى حَرْفَيْنِ نُطِقَ بِهِ[٧]، فَتَقُولُ: (مَنِ): اسْمُ اسْتِفْهَامٍ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ[٨]. وَلَا يَحْسُنُ أَنْ يُعَبَّرَ عَنِ الكَلِمَةِ بِحُرُوفِ هِجَائِهَا، فَلَا يُقَالُ: المِيمُ وَالنُّونُ: اسْمُ اسْتِفْهَامٍ؛ وَلِذَلِكَ كَانَ قَوْلُهُمْ (أَلْ) فِي أَدَاةِ التَّعْرِيفِ أَقْيَسَ مِنْ قَوْلِهِمْ: الأَلِفُ وَاللَّامُ.

❑ وَيَنْبَغِي أَنْ يَجْتَنِبَ المُعْرِبُ أَنْ يَقُولَ فِي حَرْفٍ[٩] مِنْ كِتَابِ اللهِ

---

[١] (أَوْ): سقطت من طبعة مجاهد. (٢) أي: بينه وبين غيره.

(٣) الأول تعبير باسم المعبر عنه الخاص به، والثاني باسمه المشترك بينه وبين غيره. «الدسوقي» (٢/ ٢٨٩).

(٤) هذا محترز قوله: موضوع على حرف واحد. «المدابغي».

(٥) أي: فأصله: (ايمن) مخفف بالحذف. «الدسوقي» (٢/ ٢٨٩). قال صاحب «مختار الصحاح»: و(ايمن الله) اسم وضع للقسم هكذا بضم الميم والنون وهو جمع يمين وألفه ألف وصل عند أكثر النحويين -خلافًا للكوفيين- ولم يجئ في الأسماء ألف الوصل مفتوحة غيرها. وانظر «شرح الجاربردي على الشافية» مع الحاشية (١/ ١٥٢-١٥٣).

(٦) أصله (أوق) من الوقاية، فحذف الواو حملًا للأمر على المضارع. «الدسوقي» (٢/ ٢٨٩).

(٧) أي: بلفظه. «الدسوقي» (٢/ ٢٨٩).

(٨) ك(قد، وهل)، فيقال: قد: حرف تحقيق، وهل: حرف استفهام، وفي (نا) نا: فاعل.

(٩) الظاهر أن المراد من الحرف ههنا أعم من الحرف المصطلح عليه؛ ليتناول حروف المباني، وحروف المعاني، والاسم، والفعل، وغيرها. «المدابغي». وقال عطار (ل/ ١١٨): المراد=

تَعَالَى: زَائِدٌ؛ لِأَنَّهُ يَسْبِقُ إِلَى الأَذْهَانِ أَنَّ الزَّائِدَ هُوَ الَّذِي لَا مَعْنَى لَهُ، وَكَلَامُهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى مُنَزَّهٌ عَنْ ذَلِكَ، وَقَدْ وَقَعَ هَذَا الوَهَمُ لِلإِمَامِ فَخْرِ الدِّينِ الرَّازِيِّ، .....

تَعَالَى: زَائِدٌ؛ تَعْظِيمًا لَهُ وَاحْتِرَامًا؛ لِأَنَّهُ[1] يَسْبِقُ إِلَى الأَذْهَانِ أَنَّ الزَّائِدَ هُوَ الَّذِي لَا مَعْنَى لَهُ أَصْلًا، وَكَلَامُهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى مُنَزَّهٌ عَنْ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ[2] مَا مِنْ حَرْفٍ فِيهِ إِلَّا وَلَهُ مَعْنًى صَحِيحٌ، وَمَنْ فَهِمَ خِلَافَ ذَلِكَ[3] فَقَدْ وَهِمَ.

وَقَدْ وَقَعَ هَذَا الوَهَمُ[4] -بِفَتْحِ الهَاءِ: مَصْدَرُ (وَهِمَ) بِكَسْرِهَا، إِذَا غَلِطَ- لِلإِمَامِ فَخْرِ الدِّينِ الرَّازِيِّ خَطِيبِ الرَّيِّ، قَالَ الكَافِيجِيُّ[5]: فَإِنْ قُلْتَ: مِنْ أَيْنَ عَلِمَ المُصَنِّفُ أَنَّ هَذَا الوَهَمَ وَقَعَ لِلإِمَامِ فَخْرِ الدِّينِ الرَّازِيِّ؟ قُلْتُ: مِنْ أَمْرَيْنِ:

الأَوَّلُ: أَنَّهُ نَقَلَ إِجْمَاعَ الأَشَاعِرَةِ عَلَى عَدَمِ وُقُوعِ المُهْمَلِ فِي كَلَامِ اللهِ تَعَالَى، وَهُوَ عَيْنُ الإِجْمَاعِ عَلَى عَدَمِ وُقُوعِ الزَّائِدِ فِيهِ؛ إِذِ الزَّائِدُ بِهَذَا المَعْنَى هُوَ عَيْنُ المُهْمَلِ، فَلَوْ لَمْ يَقَعْ لَهُ هَذَا الوَهَمُ لَمَا احْتَاجَ إِلَى التَّعَرُّضِ لِهَذَا الإِجْمَاعِ.

وَالثَّانِي: أَنَّهُ حَمَلَ (مَا) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ﴾[آل عمران: ١٥٩] عَلَى أَنَّهَا اسْتِفْهَامِيَّةٌ بِمَعْنَى التَّعَجُّبِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَا لِيَ لَآ أَرَى

= به الكلمة بأقسامها الثلاثة، وحروف المباني.

(١) تعليل للاجتناب، أي: لأن الشأن. «المدابغي».

(٢) تعليل لقوله: منزه، أي: لأن القرآن ليس حرف فيه إلا وله معنى صحيح. «المدابغي».

(٣) أي: فهم من كلام النحويين وقوع الزائد بالمعنى المذكور في كلامه تعالى، فقد غلط. «المدابغي».

(٤) أي: وهو أن الزائد الذي لا معنى له أصلًا. «الشنواني». انظر «المدابغي».

(٥) انظر «شرح الكافيجي على قواعد الإعراب» ص(٥٢٢).

فَقَالَ: المُحَقِّقُونَ عَلَى أَنَّ المُهْمَلَ لَا يَقَعُ فِي كَلَامِ اللهِ تَعَالَى، وَأَمَّا (مَا) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ﴾، فَيُمْكِنُ أَنْ تَكُونَ اسْتِفْهَامِيَّةً لِلتَّعَجُّبِ، وَالتَّقْدِيرُ: فَبِأَيِّ رَحْمَةٍ مِنَ اللهِ.

ٱلْهُدْهُدَ﴾[النمل:٢٠]، فَأَشَارَ المُصَنِّفُ إِلَى الأَوَّلِ بِقَوْلِهِ: فَقَالَ الفَخْرُ الرَّازِيُّ[(١)]: المُحَقِّقُونَ مِنَ المُتَكَلِّمِينَ -وَهُمُ الأَشَاعِرَةُ[(٢)]- عَلَى أَنَّ المُهْمَلَ لَا يَقَعُ فِي كَلَامِ اللهِ تَعَالَى؛ لِتَرَفُّعِهِ عَنْ ذَلِكَ. وَأَشَارَ إِلَى الثَّانِي بِقَوْلِهِ: وَأَمَّا (مَا) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ﴾[آل عمران: ١٥٩]، فَيُمْكِنُ أَنْ تَكُونَ اسْتِفْهَامِيَّةً لِلتَّعَجُّبِ، وَالتَّقْدِيرُ: فَبِأَيِّ رَحْمَةٍ مِنَ اللهِ، يَعْنِي لَا[٣]

---

(١) في "تفسيره" (٩/ ٦٢)، ونص عبارته: قال المحققون: دخول اللفظ المهمل الضائع في كلام أحكم الحاكمين غير جائز، وههنا يجوز أن تكون (ما) استفهامية للتعجب، تقديره: فبأي رحمة من الله لنت لهم.

(٢) وهم طائفة من طوائف أهل البدع، ينتسبون إلى أبي الحسن الأشعري، علي بن إسماعيل، يثبتون الصفات العقلية السبع، وقد رجع الأشعري عن هذا المذهب كما ذكر ذلك عنه جماعة من العلماء منهم ابن كثير، فقد ذكر رحمه الله في "طبقات الشافعية" أن لأبي الحسن الأشعري ثلاث أحوال:

الحالة الأولى: حال الاعتزال التي رجع عنها لا محالة.

الحالة الثانية: إثبات الصفات العقلية السبع، وهي: الحياة، والعلم، والقدرة، والإرادة، والسمع، والبصر، والكلام، وتأويل الخبرية كالوجه، واليدين، والقدم، والساق، ونحو ذلك.

والحالة الثالثة: إثبات ذلك كله من غير تكييف، ولا تشبيه جريًا على منوال السلف، وهي طريقته في الإبانة التي صنفها آخرًا. اهـ، وبهذا تعلم أن أبا الحسن الأشعري استقرَّ أمره أخيرًا على عقيدة السلف التي جاء بها القرآن الكريم، وسنة النبي عليه أزكى الصلاة وأتم التسليم. انظر "مقدمة الإبانة" للشيخ حماد الأنصاري ص(١٢-١٣).

[٣] (لا): سقطت من طبعة مجاهد.

زَائِدَةً. انْتَهَى كَلَامُ الفَخْرِ الرَّازِيِّ.

وَالظَّاهِرُ أَنَّ هَذَا الوَهَمَ لَا يَقَعُ لِوَاحِدٍ مِنَ العُلَمَاءِ فَضْلًا عَنْ أَنْ يَقَعَ لِمِثْلِ هَذَا الإِمَامِ، وَإِنَّمَا أَنْكَرَ إِطْلَاقَ القَوْلِ بِالزَّائِدِ[(١)]؛ إِجْلَالًا لِكَلَامِ اللهِ تَعَالَى، وَلِلمُلَازَمَةِ لِبَابِ الأَدَبِ كَمَا هُوَ اللَّائِقُ بِحَالِهِ.

وَأَمَّا حَمْلُ (مَا) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ﴾ عَلَى أَنْ تَكُونَ اسْتِفْهَامِيَّةً بِمَعْنَى التَّعَجُّبِ؛ عَلَى[(٢)] سَبِيلِ الجَوَازِ وَالإِمْكَانِ[(٣)] [الَّذِي قَالَهُ المُعْرِبُونَ. -وَعِبَارَةُ بَعْضِهِمْ- قِيلَ: (مَا): زَائِدَةٌ لِلتَّوْكِيدِ، وَقِيلَ: نَكِرَةٌ؛ فَقِيلَ[٤] مَوْصُوفَةٌ بِـ﴿رَحْمَةٍ﴾ وَقِيلَ: غَيْرُ مَوْصُوفَةٍ، وَ﴿رَحْمَةٍ﴾ بَدَلٌ مِنْهَا][٥]؛ فَهُوَ[(٦)] بِمَعْزِلٍ عَنِ الدَّلَالَةِ عَلَى وُقُوعِ الوَهَمِ مِنْهُ بِمَرَاحِلَ. انْتَهَى كَلَامُ الكَافِيجِيِّ[(٧)].

وَلَمَّا فَرَغَ المُصَنِّفُ مِنْ نَقْلِ كَلَامِ الرَّازِيِّ وَتَوْجِيهِهِ، وَأَرَادَ إِبْطَالَهُ

(١) أما إذا لم يطلق بأن قيل: زائد للتقوية، والتأكيد، فلا بأس به. "المدابغي".

(٢) قوله: على سبيل الجواز، والإمكان، جواب (أما)، وحذف الفاء على قلة، وهو رد لما فهمه المصنف من كلام الفخر من الحصر المشار إليه بقول الشارح: يعني لا زائد. "المدابغي".

(٣) فلذا عبر الفخر بقوله: فيمكن أن تكون...إلخ، ولم يقل: فيلزم، وإلا فيجب. وعطف الإمكان على الجواز من عطف التفسير. "المدابغي".

[٤] (فقيل): سقطت من المطبوع لمجاهد، ومن ط١.

[٥] ما بين المعكوفين سقط من أ، ج.

(٦) قوله: فهو بمعزل...إلخ، تفريع على الجواب. "المدابغي".

(٧) انظر "شرح قواعد الإعراب" للكافيجي (٥٢٢-٥٢٣).

وَالزَّائِدُ عِنْدَ النَّحْوِيِّينَ الَّذِي لَمْ يُؤْتَ بِهِ إِلَّا لِمُجَرَّدِ التَّقْوِيَةِ وَالتَّوْكِيدِ، لَا المُهْمَلُ، وَالتَّوْجِيهُ المَذْكُورُ فِي الآيَةِ بَاطِلٌ لِأَمْرَينِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّ (مَا) الاسْتِفْهَامِيَّةَ إِذَا خُفِضَتْ وَجَبَ حَذْفُ أَلِفِهَا، نَحْوُ: ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ﴾، وَالثَّانِي: أَنَّ خَفْضَ ﴿رَحْمَةٍ﴾ حِينَئِذٍ .....

وَبَيَانَ تَعْرِيفِ الزَّائِدِ، قَالَ: وَالزَّائِدُ عِنْدَ النَّحْوِيِّينَ: هُوَ الَّذِي لَمْ يُؤْتَ بِهِ إِلَّا لِمُجَرَّدِ التَّقْوِيَةِ وَالتَّوْكِيدِ، لَا أَنَّ الزَّائِدَ عِنْدَهُمْ هُوَ المُهْمَلُ[1]، كَمَا تَوَهَّمَهُ الإِمَامُ الرَّازِيُّ، وَأَنْتَ قَدْ عَلِمْتَ أَنَّ الإِمَامَ الرَّازِيَّ بَرِيءٌ مِنْ ذَلِكَ، وَالتَّوْجِيهُ المَذْكُورُ لِلإِمَامِ الرَّازِيِّ فِي الآيَةِ بَاطِلٌ لِأَمْرَينِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ (مَا) الاسْتِفْهَامِيَّةَ إِذَا خُفِضَتْ وَجَبَ حَذْفُ أَلِفِهَا؛ فَرْقًا بَيْنَ الاسْتِفْهَامِ وَالخَبَرِ، نَحْوُ: ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ﴾[النبأ: ١]، وَ(مَا) فِي الآيَةِ ثَابِتَةُ الأَلِفِ، وَلَوْ كَانَتِ اسْتِفْهَامِيَّةً لَحُذِفَ أَلِفُهَا؛ لِدُخُولِ حَرْفِ الخَفْضِ عَلَيْهَا، وَأُجِيبَ بِأَنَّ حَذْفَ أَلِفِ (مَا) الاسْتِفْهَامِيَّةِ إِذَا دَخَلَ عَلَيْهَا[2] الخَافِضُ أَكْثَرِيٌّ لَا دَائِمِيٌّ، فَيَجُوزُ إِثْبَاتُهَا؛ لِلتَّنْبِيهِ عَلَى إِبْقَاءِ الشَّيْءِ عَلَى أَصْلِهِ، وَعُورِضَ بِأَنَّ إِثْبَاتَ الأَلِفِ لُغَةٌ شَاذَّةٌ فَلَا يَحْسُنُ تَخْرِيجُ التَّنْزِيلِ عَلَيْهَا.

وَالأَمْرُ الثَّانِي: أَنَّ خَفْضَ ﴿رَحْمَةٍ﴾ حِينَئِذٍ، أَيْ: حِينَ إِذْ قَالَ: إِنَّ

---

(١) قال البيضاوي في الكلام على (ما) من قوله تعالى: ﴿مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً﴾[البقرة: ٢٦]: ... أو مزيدة للتأكيد كالتي في قوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ﴾[آل عمران: ١٥٩]، ولا نعني بالمزيد اللغو الضائع؛ فإن القرآن كله هدى وبيان، بل (ما) لم يوضع لمعنى يراد منه، وإنما وضعت لأن تذكر مع غيرها فتفيد له وثاقه وقوة، وهو زيادة في الهدى غير قادح فيه. اهـ "تفسير البيضاوي" (١/ ٢٥٧).

[٢] (عليها): سقطت من ط٢.

يُشْكِلُ؛ لِأَنَّه لَا يَكُونُ بِالإِضَافَةِ؛ إِذْ لَيْسَ فِي أَسْمَاءِ الاسْتِفْهَامِ مَا يُضَافُ إِلَّا (أَيٌّ) عِنْدَ الجَمِيعِ، وَ(كَمْ) عِنْدَ الزَّجَّاجِ، وَلَا بِالإِبدَالِ مِنْ (مَا)؛ لِأَنَّ المُبْدَلَ مِنِ اسْمِ الاسْتِفْهَامِ لَا بُدَّ أَنْ يَقْتَرِنَ بِهَمْزَةِ الاسْتِفْهَامِ، نَحْوُ: (كَيْفَ أَنْتَ؟ أَصَحِيحٌ أَمْ سَقِيمٌ؟)، .....

(مَا) اسْتِفْهَامِيَّةٌ[1]، يُشْكِلُ عَلَى القَوَاعِدِ؛ لِأَنَّه أَيْ: خَفْضَ ﴿رَحْمَةِ﴾ لَا يَكُونُ بِالإِضَافَةِ؛ إِذْ لَيْسَ فِي أَسْمَاءِ الاسْتِفْهَامِ مَا يُضَافُ إِلَّا (أَيٌّ[2]) عِنْدَ النُّحَاةِ الجَمِيعِ، وَ(كَمْ) عِنْدَ أَبِي إِسْحَاقَ الزَّجَّاجِ[3]، وَلَا يَكُونُ خَفضُهَا بِالإِبدَالِ مِنْ (مَا)؛ وَذَلِكَ لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّ المُبْدَلَ مِنِ اسْمِ الاسْتِفْهَامِ لَا بُدَّ أَنْ يَقْتَرِنَ بِهَمْزَةِ الاسْتِفْهَامِ[4]؛ إِشْعَارًا بِتَعَلُّقِ مَعْنَى الِاسْتِفْهَامِ بِالبَدَلِ قَصْدًا، وَاخْتَصَّتِ الهَمْزَةُ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهَا أَصْلُ البَابِ، وَوَضْعُهَا عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ، نَحْوُ: (كَيْفَ أَنْتَ؟ أَصَحِيحٌ أَمْ سَقِيمٌ؟) [فَ(كَيْفَ): اسْمُ اسْتِفْهَامٍ، خَبَرٌ مُقَدَّمٌ، وَ(أَنْتَ): مُبْتَدَأٌ، وَالهَمْزَةُ هِيَ الَّتِي صَحَّحَتْ إِبْدَالَ (صَحِيحٌ) مِنْ (كَيْفَ)، وَ(أَمْ): حَرْفُ عَطْفٍ، وَ(سَقِيمٌ): مَعْطُوفٌ عَلَيْهِ، فَ(صَحِيحٌ)

---

[1] في ط٢، ص: الاستفهامية.

(٢) إعراب (أي): بدل بعض من (ما)، ويجوز النصب فيها على الاستثناء.

(٣) انظر "المغني" (١/ ١٨٥)، و"الارتشاف" (٢/ ٧٧٩)، و"التصريح" (٢/ ٢٧٩). و(كم) الاستفهامية تضاف إلى ما بعدها عند الزجاج، إذا جُرَّت بحرف جر، نحو: (بكم درهم اشتريت ثوبك)، والجمهور يرون أن ما بعدها مجرور بـ(من) مضمرة، لا بالإضافة.

(٤) قال ابن مالك في "الخلاصة":

وبَـدَلُ المُضَـمَّنِ الهمـزَ يَـلِي همزًا كـ(مَنْ ذا أسعيدٌ أم علي؟)

يعني: أن المبدل منه إذا كان اسم استفهام لابدَّ أن يكون البدل مقترنًا بهمزة الاستفهام، وقد مثل ذلك بقوله: كـ(من ذا أسعيد أم علي؟). انظر "شرح المكودي مع حاشية ابن حمدون" (٢/ ٣١).

وَلَا صِفَةً؛ لِأَنَّ (مَا) لَا تُوصَفُ إِذَا كَانَتْ شَرْطِيَّةً أَوِ اسْتِفْهَامِيَّةً، وَلَا بَيَانًا؛ لِأَنَّ مَا لَا يُوصَفُ لَا يُعْطَفُ عَلَيْهِ عَطْفَ بَيَانٍ كَالمُضْمَرَاتِ،

بَدَلٌ مُفَصَّلٌ مِنْ (كَيْفَ)؛ وَلِذَٰلِكَ قُرِنَ بِهَمْزَةِ الاسْتِفْهَامِ، وَ(سَقِيمٌ) مَعْطُوفٌ عَلَيْهِ][1] وَ﴿رَحْمَةٍ﴾ لَمْ تَقْتَرِنْ بِهَمْزَةِ الاسْتِفْهَامِ؛ فَلَا تَكُونُ بَدَلًا مِنْ (مَا) وَلَا يَكُونُ خَفْضُهَا عَلَى أَنْ تَكُونَ ﴿رَحْمَةٍ﴾ صِفَةً لِـ(مَا)؛ لِأَنَّ (مَا) لَا تُوصَفُ إِذَا كَانَتْ شَرْطِيَّةً[2] أَوِ اسْتِفْهَامِيَّةً، وَكُلُّ مَا لَا يُوصَفُ لَا يَكُونُ لَهُ صِفَةٌ، فَوَجَبَ أَلَّا تَكُونَ صِفَةً لِـ(مَا) وَلَا يَكُونُ خَفْضُهَا عَلَى أَنْ تَكُونَ ﴿رَحْمَةٍ﴾ بَيَانًا -أَيْ: عَطْفَ بَيَانٍ- عَلَى (مَا)؛ لِأَنَّ مَا لَا يُوصَفُ لَا يُعْطَفُ عَلَيْهِ عَطْفَ بَيَانٍ كَالمُضْمَرَاتِ عِنْدَ الأَكْثَرِينَ[3].

وَلِلإِمَامِ الرَّازِيِّ أَنْ يَقُولَ: لَمَّا كَانَتْ (مَا) عَلَى صُورَةِ الحَرْفِ، نُقِلَ الإِعْرَابُ مِنْهَا إِلَى مَا بَعْدَهَا[4]، فَجُرَّتْ بِالحَرْفِ عَلَى حَدِّ: (مَرَرْتُ

---

[1] ما بين المعكوفين سقط من أ، ج، ط٢.

(٢) ذكرها ههنا على سبيل الاستطراد، لأجل تتميم الفائدة؛ لأن الكلام في الاستفهامية. «المدابغي».

(٣) وأجاز الكسائي نعت الضمير بنعت مدح، أو ذم، أو ترحم، كما تقدم. انظر «المغني مع الدسوقي» (٢/ ١٠٥).

(٤) لا يفيد الجواب عن الرازي، فإنه يرد عليه ما تقدم؛ لأننا إذا قلنا إن (ما) ظهر إعرابها في (رحمة)، يقال: ماذا تكون (رحمة)؟ هل هي بدل، أو صفة، أو بيان؟ فيرد ما سبق إن أجيب بواحد منها. «المدابغي». وقال حسن عطار (ل/ ١١٨): وأجاب بعضهم عن الإمام الرازي بجوابين:

الأول: أن له أن يقول: إن (رحمة) بدل، والاقتران بهمزة الاستفهام أغلبي لا دائمي.

الثاني: أن الاستفهام مقدر. ولا يخفاك ضعف الجواب الأول لِمَا يلزم عليه من تخريج القرآن -وهو في أعلى طبقات البلاغة- على أمر نادر، فالأحسن الجواب الثاني، =

وَكَثِيرٌ مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ يُسَمُّونَ الزَّائِدَ صِلَةً، وَبَعْضُهُمْ يُسَمِّيهِ مُؤَكِّدًا، وَبَعْضُهُمْ يُسَمِّيهِ لَغْوًا، لَكِنَّ اجْتِنَابَ هَذِهِ العِبَارَةِ فِي التَّنْزِيلِ وَاجِبٌ.

بِالضَّارِبِ) عَلَى القَوْلِ بَاسْمِيَّةِ (أَلْ)، وَهُوَ الأَصَحُّ[1].

وَكَثِيرٌ مِنَ النُّحَاةِ الْمُتَقَدِّمِينَ يُسَمُّونَ الزَّائِدَ صِلَةً؛ لِكَوْنِهِ يُتَوَصَّلُ بِهِ إِلَى نَيْلِ غَرَضٍ صَحِيحٍ: كَتَحْسِينِ[2] الكَلَامِ وَتَزْيِينِهِ، وَبَعْضُهُمْ يُسَمِّيهِ مُؤَكِّدًا؛ لِأَنَّهُ يُعْطِي الكَلَامَ مَعْنَى التَّأْكِيدِ وَالتَّقْوِيَةِ[3]، وَبَعْضُهُمْ يُسَمِّيهِ لَغْوًا؛ لِإِلْغَائِهِ، أَيْ: عَدَمِ اعْتِبَارِهِ فِي حُصُولِ الفَائِدَةِ بِهِ، لَكِنَّ اجْتِنَابَ هَذِهِ العِبَارَةِ الأَخِيرَةِ فِي التَّنْزِيلِ وَاجِبٌ؛ لِأَنَّهُ يَتَبَادَرُ إِلَى الأَذْهَانِ مِنَ اللَّغْوِ البَاطِلُ[4]، وَكَلَامُ اللهِ مُنَزَّهٌ عَنْ ذَلِكَ[5].

= وإنما أَخَّرَهُ؛ لأن الأول منع، والثاني تسليم، والمنع مقدم. اهـ

(١) وهو مذهب الجمهور، والدليل على اسميتها عود الضمير عليها في نحو: (قد أفلح المتقي ربه) والضمائر لا تعود إلا على الأسماء، وذهب المازني إلى أنها حرف موصول، والأخفش إلى أنها حرف تعريف. انظر "الأشموني مع الصبان" (١/ ١٥٦)، و"التصريح" (١/ ١٣٧).

[٢] في ط١: (لتحسين).

(٣) فائدة: قال المرادي: زيادة الحرف في الكلام تفيد ما يفيده التوكيد اللفظي من الاعتناء به. قال ابن جني: كل حرف زيد في كلام العرب، فهو قائم مقام إعادة الجملة، فعلى هذا يكون المعنى -يعني في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾[الشورى:١١] على القول بزيادة الكاف- ليس مثله شيء ليس مثله شيء. انظر "الجنى الداني" ص(١٣٨).

(٤) فاعل يتبادر. "المدابغي".

(٥) أي: الباطل، لا يأتيه الباطل من بين يديه، ولا من خلفه. "المدابغي".

وَفِي هَذَا القَدْرِ كِفَايَةٌ لِمَنْ تَأَمَّلَهُ، وَاللهُ المُوَفِّقُ وَالهَادِي إِلَى سَبِيلِ الخَيْرَاتِ بِمَنِّهِ وَكَرَمِهِ.

وَفِي هَذَا القَدْرِ الَّذِي ذَكَرَهُ المُصَنِّفُ كِفَايَةٌ لِمَنْ تَأَمَّلَهُ، فَإِنَّ التَّأَمُّلَ أَصْلٌ فِي إِدْرَاكِ[١] الأُمُورِ كُلِّهَا؛ فَلِذَٰلِكَ حَثَّ[٢] عَلَى التَّأَمُّلِ فِي خَتْمِ الكِتَابِ، كَمَا فَعَلَ فِي افْتِتَاحِهِ، حَيْثُ قَالَ: تَقْتَفِي بِمُتَأَمِّلِهَا جَادَّةَ الصَّوَابِ.

وَاللهُ المُوَفِّقُ وَالهَادِي إِلَى سَبِيلِ الخَيْرَاتِ بِمَنِّهِ وَكَرَمِهِ، سَأَلَ[٣] اللهَ التَّوْفِيقَ وَالهِدَايَةَ إِلَى طَرِيقِ الخَيْرِ بِمَنِّهِ وَكَرَمِهِ، كَمَا فَعَلَ فِي أَوَّلِ الكِتَابِ حَيْثُ قَالَ: وَمِنَ اللهِ أَسْتَمِدُّ التَّوْفِيقَ وَالهِدَايَةَ إِلَى أَقْوَمِ طَرِيقٍ بِمَنِّهِ وَكَرَمِهِ. فَخَتَمَ كِتَابَهُ بِمَا ابْتَدَأَ بِهِ.

وَصَلَّى اللهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ وَالحَمْدُ لِلهِ رَبِّ العَالَمِينَ.

قَالَ مُؤَلِّفُهُ خَالِدُ بْنُ عَبْدِاللهِ الأَزْهَرِيُّ: فَرَغْتُ مِنْ تَسْوِيدِ هَٰذِهِ النُّسْخَةِ ثَالِثَ شَوَّالٍ سَنَةَ ثَمَانٍ وَتِسْعِينَ وَثَمَانِمِائَةٍ، ٣ شَوَّالٍ سَنَةَ ٨٩٨هـ

جَعَلَهُ اللهُ خَالِصًا، مُوجِبًا لِلْفَوْزِ لَدَيْهِ

وَنَفَعَ بِهِ كَمَا نَفَعَ بِأَصْلِهِ

إِنَّهُ عَلَى ذَٰلِكَ قَدِيرٌ

وَبِالإِجَابَةِ

جَدِيرٌ

*

---

[١] فِي أ، ج، ص، ق: (درك).

[٢] في ط٢: (نصَّ).

[٣] فِي ط١: (أسأل) وَهُوَ تصحيف.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

فهرس الآيات

١- الفاتحة

٧ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ١٣٤

٢- البقرة

٨ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ٢٣٤
٢٠ كُلَّمَآ أَضَآءَ لَهُم مَّشَوْا۟ فِيهِ ٢٩٥
٢٤ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا۟ وَلَن تَفْعَلُوا۟ فَٱتَّقُوا۟ ٱلنَّارَ ١٠٠
٢٦ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً ٢٩٣
٥٧ ٱلْمَنَّ وَٱلسَّلْوَىٰ ٤٦
٥٧ كَانُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ ٦٣
٧١ وَمَا كَادُوا۟ يَفْعَلُونَ ٦٣
٧٤ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ١٣٨
٨٧ فَرِيقًا كَذَّبْتُمْ ٥٥
٩٦ يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ ٢٤٨
١٤٤ قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِى ٱلسَّمَآءِ ٢٧١
١٨٤ وَأَن تَصُومُوا۟ خَيْرٌ لَّكُمْ ٥٣
١٩٥ وَلَا تُلْقُوا۟ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ ١٣٨
١٩٧ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللهُ ٢٨٢
١٩٧ وَمَا تَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ ٢٨٤
٢١٤ مَّسَّتْهُمُ ٱلْبَأْسَآءُ وَٱلضَّرَّآءُ ١١١
٢١٤ وَزُلْزِلُوا حَتَّىٰ يَقُولَ الرَّسُولُ ١٩٩
٢٥٤ مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِىَ يَوْمٌ لَّا بَيْعٌ فِيهِ ٧٩
٢٧١ إِن تُبْدُوا۟ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِىَ ٢٨٢
٢٧١ فَنِعِمَّا هِىَ ٢٨٨
٢٨١ وَٱتَّقُوا۟ يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِ ٧٩

٣- آل عمران

٩	لِيَوْمٍ لَّا رَيْبَ فِيهِ	٧٩
٢٩	إِن تُخْفُواْ مَا فِي صُدُورِكُمْ أَوْ تُبْدُوهُ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ	٢١٥
٣٦	قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَآ أُنثَىٰ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ وَلَيْسَ ٱلذَّكَرُ كَٱلْأُنثَىٰ وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ	١٠٦
٥٩	كَمَثَلِ ءَادَمَ خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ	١١٢
١٤٢	وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ	٢٧٤
١٥٩	فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ	٣٠٤، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٣، ٣٢٧
١٨٧	وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ	١١٩

٤- النساء

٩	وَلْيَخْشَ ٱلَّذِينَ لَوْ تَرَكُواْ مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَٰفًا خَافُواْ عَلَيْهِمْ	٢٤٦
٢٨	يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْ	٢٢٢
٥٧	خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا	١٦٥
٦٢	إِنْ أَرَدْنَآ إِلَّآ إِحْسَٰنًا	٢١٦
٧٣	يَٰلَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا	٢٥١
١٢٣	مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ	٢٣٣، ٢٣٤
١٢٨	وَإِنِ ٱمْرَأَةٌ خَافَتْ	١٧٢
١٧١	إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ	٣٠٠
١٧٦	إِنِ ٱمْرُؤٌاْ هَلَكَ	٢٩٧

٥- المائدة

١٩	أَن تَقُولُواْ مَا جَآءَنَا مِنۢ بَشِيرٍ	١٣٨
٧١	وَحَسِبُوٓاْ أَنْ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ	٢٣٣
١١٧	مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِي بِهِۦٓ أَنِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ	٢٢٧
١١٩	هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ	٦٩

٦- الأنعام

١٧	وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ	٣١١
١١٩	وَقَدْ فَصَّلَ لَكُم مَّا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ	٢٦١

٧- الأعراف

١٢	مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ	٢٠٨
٤٣	وَنُودُوٓاْ أَن تِلْكُمُ ٱلْجَنَّةُ أُورِثْتُمُوهَا	٢٢٦
٤٤	فَهَلْ وَجَدتُّم مَّا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا قَالُواْ نَعَمْ	١٨٧
٥٩	مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥ	١٣٨
٥٩	لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا	٢٦٦
٨٦	وَٱذْكُرُوٓاْ إِذْ كُنتُمْ قَلِيلًا	٧١، ١٧٩
٩٥	حَتَّىٰ عَفَواْ وَّقَالُواْ	١٩٩
١٠٨	وَنَزَعَ يَدَهُۥ فَإِذَا هِىَ بَيْضَآءُ لِلنَّٰظِرِينَ	١٧٤
١٧٢	أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُواْ بَلَىٰ	١٦٨
١٧٦	وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَٰهُ بِهَا	٢٤١، ٢٤٥
١٨٦	مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِىَ لَهُۥ وَيَذَرُهُمْ	٧٤

٨- الأنفال

٢٦	وَٱذْكُرُوٓاْ إِذْ أَنتُمْ قَلِيلٌ	٧١، ١٧٨
٤٢	وَٱلرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ	١٥٦
٥٨	وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ خِيَانَةً	٢٢٢

٩- التوبة

٧	فَمَا ٱسْتَقَٰمُواْ لَكُمْ فَٱسْتَقِيمُواْ لَهُمْ	٢٨٤
١١٢	وَٱلنَّاهُونَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ	٢٨٠
١٢٤	أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَٰذِهِۦٓ إِيمَٰنًا	٢٣٦

١٠- يونس

١٠	وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ	٢٢٦
٥٣	وَيَسْتَنۢبِـُٔونَكَ أَحَقٌّ هُوَ قُلْ إِى وَرَبِّىٓ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ	١٨٨
٦٢	أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ	٢٠٣
٦٥	إِنَّ ٱلْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا	٨٥
٦٨	إِنْ عِندَكُم مِّن سُلْطَٰنٍ بِهَٰذَآ	٢١٦
٩٨	فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ	٢١٤

١١- هود

١١١ وَإِنْ كُلًّا لَمَا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ ٢١٨

١٢- يوسف

٩ أَوِ ٱطْرَحُوهُ أَرْضًا ١٥٤

١٦ وَجَآءُوٓ أَبَاهُمْ عِشَآءً يَبْكُونَ ..... ٦٥، ١٥٤

٣١ مَا هَٰذَا بَشَرًا ٢٩٤

٣٥ حَتَّىٰ حِينٍ ١٨٩

٦٥ هَٰذِهِۦ بِضَٰعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا ٢٦١

٩١ تَٱللَّهِ لَقَدْ ءَاثَرَكَ ٱللَّهُ عَلَيْنَا ٢٦٤

٩٦ فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلْبَشِيرُ ٢٢٣

١٣- الرعد

٤٣ كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ١٣٧

١٤- إبراهيم

١-٢ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ ۝ ٱللَّهِ ٣٩

١٠ أَفِى ٱللَّهِ شَكٌّ ١٥٣

١٥- الحجر

٢ رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَوْ كَانُوا۟ مُسْلِمِينَ ٣٠١

١٦- النحل

٦٨ وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى ٱلنَّحْلِ أَنِ ٱتَّخِذِى ٢٣١

١٧- الإسراء

٣٣ فَلَا يُسْرِف فِّى ٱلْقَتْلِ ٢٠٧

٩٣ حَتَّىٰ تُنَزِّلَ عَلَيْنَا كِتَٰبًا نَّقْرَؤُهُۥ ١٣٠

١٨- الكهف

١٢ لِنَعْلَمَ أَىُّ ٱلْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ ٦٧

١٩	فَلْيَنظُرْ أَيُّهَآ أَزْكَىٰ طَعَامًا	٦٨
٢٢	وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ	٢٨٠
٣٨	لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّى	٥٨

١٩- مريم

٣٠	قَالَ إِنِّى عَبْدُ ٱللَّهِ	٦٦
٣١	مَا دُمْتُ حَيًّا	٢٩٥
٦٩	لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ	٩٤
٦٩	لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ	٢٣٦

٢٠- طه

١٧	وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَٰمُوسَىٰ	٢٨٤
٩١	لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ	١٩٠

٢١- الأنبياء

٣	وَأَسَرُّوا۟ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ هَلْ هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ	١١٠
١٩	وَلَهُۥ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَنْ عِندَهُۥ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِۦ	١٥١، ١٥٦
٣٧	خُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ مِنْ عَجَلٍ	٢٩٠

٢٢- الحج

٥	لِّنُبَيِّنَ لَكُمْ وَنُقِرُّ فِى ٱلْأَرْحَامِ مَا نَشَآءُ	٢٧٢
٦	ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ	٩٣

٢٣- المؤمنون

٢٧	فَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِ أَنِ ٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ	٢٢٥، ٢٣٢
٤٠	عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَٰدِمِينَ	٣٠٤

٢٤- النور

٦٤	قَدْ يَعْلَمُ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ	٢٥٩، ٢٦٨

٢٥- الفرقان

٧	لَوْلَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ	٢١٢، ٢١٣

٢٦- الشعراء

١٠٢ فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونَ ٢٥١

٢٧- النمل

٢٠ مَا لِيَ لَآ أَرَى ٱلْهُدْهُدَ ٣٢٤

٣٥ فَنَاظِرَةٌۢ بِمَ يَرْجِعُ ٱلْمُرْسَلُونَ ٢٨٥

٤٦ لَوْلَا تَسْتَغْفِرُونَ ٱللَّهَ ٢١٢

٢٨- القصص

٢٨ أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَانَ عَلَيَّ ٢٣٦

٧٩ فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ فِى زِينَتِهِۦ ١٤٨

٢٩- العنكبوت

٥٨ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَنُبَوِّئَنَّهُم ١٢٠

٦٩ وَٱلَّذِينَ جَٰهَدُوا۟ فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا ١٢٠

٣٠- الروم

٢٥ ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ إِذَآ أَنتُمْ تَخْرُجُونَ ١٧٧

٣٦ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ٧٥

٣٤- سبأ

٣١ لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ١٤٦

٣٥- فاطر

٣ هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ ١٣٨

٤٠ إِن يَعِدُ ٱلظَّٰلِمُونَ بَعْضُهُم بَعْضًا إِلَّا غُرُورًا ٢١٦

٤١ وَلَئِن زَالَتَآ إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِّنۢ بَعْدِهِۦٓ ٢١٨

٣٦- يس

١-٢ يسٓ ۝ وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْحَكِيمِ ١١٩

٣ إِنَّكَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ ١١٩

٢٧ بِمَا غَفَرَ لِى رَبِّى ٢٨٦

٥٢ مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرۡقَدِنَاۜ ٢٣٤

٣٧- الصافات

٧ وَحِفۡظٗا مِّن كُلِّ شَيۡطَٰنٖ مَّارِدٖ ٨٥
٨ لَّا يَسَّمَّعُونَ إِلَى ٱلۡمَلَإِ ٱلۡأَعۡلَىٰ ..... ٨٥، ١٣٠

٣٨- ص

٨ بَل لَّمَّا يَذُوقُواْ عَذَابِ ١٨٣
٢٦ بِمَا نَسُواْ يَوۡمَ ٱلۡحِسَابِ ٢٩٥
٧٥ أَن تَسۡجُدَ ٢٠٨

٣٩- الزمر

٣٦ أَلَيۡسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبۡدَهُۥۖ ١٣٨
٧١ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا فُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا ٢٧٨
٧٣ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا ٢٧٨

٤٠- غافر

٧٠-٧١ فَسَوۡفَ يَعۡلَمُونَ ۝٧٠ إِذِ ٱلۡأَغۡلَٰلُ فِيٓ أَعۡنَاقِهِمۡ ١٧٩
١٦ يَوۡمَ هُم بَٰرِزُونَۖ ٦٩

٤١- فصلت

٢٩ رَبَّنَآ أَرِنَا ٱلَّذَيۡنِ أَضَلَّانَا ٩٤

٤٢- الشورى

٣٧ وَإِذَا مَا غَضِبُواْ هُمۡ يَغۡفِرُونَ ١٧١
٥١ وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحۡيًا أَوۡ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ أَوۡ يُرۡسِلَ رَسُولٗا ٢٥٣

٤٣- الزخرف

٣٩ وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلۡيَوۡمَ إِذ ظَّلَمۡتُمۡ أَنَّكُمۡ فِي ٱلۡعَذَابِ مُشۡتَرِكُونَ ١٨١
٨٠ أَمۡ يَحۡسَبُونَ أَنَّا لَا نَسۡمَعُ سِرَّهُمۡ وَنَجۡوَىٰهُمۡۚ بَلَىٰ ١٦٧

٤٦- الأحقاف

٢٨ فَلَوۡلَا نَصَرَهُمُ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ قُرۡبَانًا ءَالِهَةَۖ ٢١٢

٤٩- الحجرات

٩ فَقَٰتِلُوا۟ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ ١٩١

٥١- الذاريات

١٠ قُتِلَ ٱلْخَرَّٰصُونَ ٥٤

٥٣- النجم

١ وَٱلنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ ١٧٤

٥٤- القمر

٤٩ إِنَّا كُلَّ شَىْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ ١١٦

٥٥- الرحمن

٣٧ فَإِذَا ٱنشَقَّتِ ٱلسَّمَآءُ فَكَانَتْ وَرْدَةً كَٱلدِّهَانِ ١٧١

٥٦- الواقعة

٧٥ فَلَآ أُقْسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ ١٠٥

٧٦ وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ١٠٥

٧٧ إِنَّهُۥ لَقُرْءَانٌ كَرِيمٌ ١٠٥

٥٨- المجادلة

١ قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِى تُجَٰدِلُكَ فِى زَوْجِهَا ٢٦٠

٢ مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ ٢٩٥

٦١- الصف

١٠ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَٰرَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ١١٢

١١ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ١١٢

١٢ يَغْفِرْ لَكُمْ ١١٣

٦٢- الجمعة

٥ كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًۢا ١٣٢

١١ وَإِذَا رَأَوْا۟ تِجَٰرَةً أَوْ لَهْوًا ٱنفَضُّوٓا۟ إِلَيْهَا ١٧٣

١١	قُلْ مَا عِندَ ٱللَّهِ خَيْرٌ مِّنَ ٱللَّهْوِ وَمِنَ ٱلتِّجَٰرَةِ	٢٨٣

٦٣- المنافقون

١٠	لَوْلَآ أَخَّرْتَنِىٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ	٢١٢، ٢١٣

٦٤- التغابن

٧	زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَن لَّن يُبْعَثُواْ قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّى لَتُبْعَثُنَّ	١٦٧

٦٦- التحريم

٥	ثَيِّبَٰتٍ وَأَبْكَارًا	٢٨١

٦٧- الملك

٣	مَّا تَرَىٰ فِى خَلْقِ ٱلرَّحْمَٰنِ مِن تَفَٰوُتٍ	١٣٨

٦٨- القلم

٩	وَدُّواْ لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ	٢٤٨
٣٩	أَمْ لَكُمْ أَيْمَٰنٌ عَلَيْنَا بَٰلِغَةٌ	١١٩
٣٩	إِنَّ لَكُمْ لَمَا تَحْكُمُونَ	١١٩

٦٩- الحاقة

٧	سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَٰنِيَةَ	٢٨١

٧٣- المزمل

٢٠	عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ	٢٣٣

٧٤- المدثر

٦	وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ	١٣٠، ٢٠٧
٣٢	كَلَّا وَٱلْقَمَرِ	٢٠٢

٧٨- النبأ

١	عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ	٢٨٥، ٣٢٧

٨٤- الانشقاق

١ إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ ١٧٢
٦ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْإِنسَٰنُ ٢٣٨

٨٦- الطارق

٤ إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ١٨٤
٤ إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَا عَلَيْهَا حَافِظٌ ٢١٩

٨٩- الفجر

١٦-١٧ فَيَقُولُ رَبِّيٓ أَهَٰنَنِ ۝١٦ كَلَّآ ٢٠١

٩١- الشمس

٩ قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا ٢٥٨

٩٣- الضحى

٩ فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ٣٠٩

٩٥- التين

١ وَٱلتِّينِ وَٱلزَّيْتُونِ ٢٧٦

٩٦- العلق

٦ كَلَّآ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَيَطْغَىٰٓ ٢٠٣
١٩ كَلَّا لَا تُطِعْهُ ٢٠٢

٩٧- القدر

٥ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ ١٨٩

١٠٨- الكوثر

١-٢ إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ ۝١ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنْحَرْ ٣١٣
١ إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ ٨٤

١١٠- النصر

١ إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ وَٱلْفَتْحُ ٧١

فهرس الشواهد الشعرية

ب

فَقُلْتُ ادْعُ أُخْرَى وَارْفَعِ الصَّوْتَ جَهْرَةً ... لَعَلَّ أَبِي المِغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ ١٤٠

قَلَّمَا يَبْرَحُ اللَّبِيبُ إلى ما ... يورث المجدَ داعيًا أو مجيبَا ٢٩٨

وَلَوْ تَلْتَقِي أَصْدَاؤُنَا بَعْدَ مَوْتِنَا ... وَمِنْ دُونِ رَمْسَيْنَا مِنَ الأَرْضِ سَبْسَبُ ٢٤٦

ت

لَيْتَ وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئًا لَيْتُ ... لَيْتَ شَبَابًا بُوعَ فَاشْتَرَيْتُ ١٠٢

ج

أومت بعينيها من الهودج ... لَوْلَاكَ فِي ذَا العَامِ لَمْ أَحْجُجِ ١٤٣

ح

فَلَا وَأَبِي دَهْمَاءَ زَالَتْ عَزِيزَةً ... على قومها ما فَتَّلَ الزندَ قادحُ ١٠٤

وَفِيهِنَّ وَالأَيَّامُ يَعْثُرْنَ بِالفَتَى ... نَوَادِبُ لَا يَمْلَلْنَهُ وَنَوَائِحُ ٩٩

د

قَدْ أَتْرُكُ القِرْنَ مُصْفَرًّا أَنَامِلُهُ ... كَأَنَّ أَثْوَابَهُ مُجَّتْ بِفِرْصَادِ ٢٦٩

ر

اسْتَقْدِرِ اللهَ خَيْرًا وَارْضَيَنَّ بِهِ ... فَبَيْنَمَا العُسْرُ إِذْ دَارَتْ مَيَاسِيرُ ١٨٠

إِنِّي وَقَتْلِي سُلَيْكًا ثُمَّ أَعْقِلَهُ ... كَالثَّوْرِ يُضْرَبُ لَمَّا عَافَتِ البَقَرُ ٢٥٣

قَهَرْنَاكُمُ حَتَّى الكُمَاةَ فَأَنْتُمُ ... تَهَابُونَنَا حَتَّى بَنِينَا الأَصَاغِرَا ١٩٦

س

أَعَلَاقَةً أُمَّ الوُلَيْدِ بُعَيْدَ مَا ... أَفْنَانُ رَأْسِكَ كَالثَّغَامِ المُخْلِسِ ٣٠٢

وَبَلْـــدَةٍ لَـــيْسَ بِهَـــا أَنِـــيْسُ إِلَّا اليَعَـــافِيرُ وَإِلَّا العِـــيسُ ٢٧٦

ض

وَاشْـــتَعَلَ المُبْـــيَضُّ فِي مُسْـــوَدِّهِ مِثْلَ اشْتِعَالِ النَّارِ فِي جَزْلِ الغَضَا ١٣٥

ع

فَمَـنْ نَحْـنُ نُؤْمِنْـهُ يَبِـتْ وَهْـوَ آمِـنٌ وَمَـنْ لَا نُجِـرْهُ يُمْـسِ مِنَّـا مُرَوَّعَـا ١١٧

ف

أَخَالِـدُ قَـدْ وَاللهِ أَوْطَـأْتَ عَشْـوَةً وما قائل المعروف فينا يُعَنَّفُ ١٠٣
أَرَى مُحْـرِزًا عَاهَدْتُـــهُ لَيُـــوَافِقَنْ فَكَـــانَ كَمَـــنْ أَغْرَيْتُـــهُ بِخِـــلَافِي ١٢٣
وَلُـــبْسُ عَبَـــاءَةٍ وَتَقَـــرَّ عَيْـــنِي أَحَـــبُّ إِلَيَّ مِـــنْ لُـــبْسِ الشُّـــفُوفِ ٢٥٢، ٢٧٦

ق

أَحَقًّـــا أَنَّ جِيرَتَنَـــا اسْـــتَقَلُّوا فنيتنـــــا ونيـــــتهم فريـــــق ٢٠٣
تَعَـزَّ فَـلَا شَيْءٌ عَـلَى الأَرْضِ بَاقِيَـا وَلَا وَزَرٌ مِمَّـا قَضَـى اللهُ وَاقِيَـا ٢٠٦
مَـا كَـانَ ضَرَّكَ لَـوْ مَنَنْـتَ وَرُبَّمَـا مَـنَّ الفَـتَى وَهُـوَ المَغِيظُ المُحْنَقُ ٢٤٩

ك

يَـا ابْـنَ الـزُّبَيْرِ طَالَمَـا عَصَـيْكَا وطالمـــــا عنَّيتنـــــا إليْكـــــا ٢٩٩

ل

حَلَفْـتُ لَهَـا بِـاللهِ حِلْفَـةَ فَـاجِرٍ لَنَامُوا فَمَا إِنْ مِنْ حَدِيثٍ وَلَا صَالِ ٢٦٤
ذَاكَ الَّـذِي وَأَبِيـكَ تَعْـرِفُ مَالِـكٌ والحـقُ يَـدْفَعُ تُرَّهَـاتِ الباطـلِ ١٠١
فَمَـا زَالَـتِ القَـتْلَى تَمُـجُّ دِمَاءَهَـا بِدِجْلَـةَ حَتَّى مَـاءُ دِجْلَـةَ أَشْـكَلُ ٩٠، ٢٠٠
لَيْسَ العَطَاءُ مِنَ الفُضُولِ سَمَاحَةً حَـتَّى تَجُـودَ وَمَـا لَـدَيْكَ قَلِيـلُ ١٩٣
وَبُـــدِّلَتْ وَالـــدَّهْرُ ذُو تَبَـــدُّلِ هَيْفًـا دَبُـورًا بِالصَّـبَا وَالشَّـمأَلِ ٩٨
وَقَـدْ أَدْرَكَتْـنِي وَالحَـوَادِثُ جَمَّـةٌ أَسِـنَّةُ قَـوْمٍ لَا ضِعَافٌ وَلَا عُـزْلُ ٩٧

م

أَقُولُ لَهُ ارْحَلْ لَا تُقِيمَنَّ عِنْدَنَا ... وَإِلَّا فَكُنْ فِي السِّرِّ وَالجَهْرِ مُسْلِمَا ٨٢
خليلي إن العامري لغارمٌ ... وَلَوْلَاهُ مَا قَلَّتْ لَدَيَّ الدَّرَاهِمُ ١٤٤
صَدَدْتِ فَأَطْوَلْتِ الصُّدُودَ وَقَلَّمَا ... وِصَالٌ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ ٢٩٦
فَأُقْسِمُ أَنْ لَوِ الْتَقَيْنَا وَأَنْتُمُ ... لَكَانَ لَكُمْ يَوْمٌ مِنَ الشَّرِّ مُظْلِمُ ٢٢٣
لَا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِيَ مِثْلَهُ ... عَارٌ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمُ ٢٧٤
ويومًا توافينا بوجه مقسم ... كَأَنْ ظَبْيَةٍ تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمْ ٢٢٤

ن

إِنْ هُوَ مُسْتَوْلِيًا عَلَى أَحَدٍ ... إِلَّا عَلَى أَضْعَفِ المَجَانِينِ ٢١٧
تَعَشَّ فَإِنْ عَاهَدْتَنِي لَا تَخُونُنِي ... نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يَا ذِئْبُ يَصْطَحِبَانِ ١٢٢
عَلَى مَا قَامَ يَشْتِمُنِي لَئِيمٌ ... كَخِنْزِيرٍ تَمَرَّغَ فِي دَمَانِ ٢٨٥
فَمَا إِنْ طِبُّنَا جُبْنٌ وَلَ كِنْ ... مَنَايَانَا وَدَوْلَةُ آخَرِيْنَا ٢٢١
هَتَّاكُ أَخْبِيَةٍ وَلَّاجُ أَبْوِبَةٍ ... يُخَالِطُ البِرُّ مِنْهُ الجِدَّ وَاللِّينَا ٤٢
ونعم مَزْكَأُ من ضاقت مذاهبه ... وَنِعْمَ مَنْ هُوَ فِي سِرٍّ وَإِعْلَانِ ٢٣٥

ه

أَخٌ مَاجِدٌ لَمْ يُخْزِنِي يَوْمَ مَشْهَدٍ ... كَمَا سَيْفُ عَمْرٍو لَمْ تَخُنْهُ مَضَارِبُهْ ٣٠١
إِنَّ سُلَيْمَى وَاللهُ يَكْلَؤُهَا ... ضَنَّتْ بِشَيْءٍ مَا كَانَ يَرْزَؤُهَا ١٠٠
فَلَمْ أَرَ عَامًا عَوْضُ أَكْثَرَ هَالِكًا ... ووجهَ غُلام يُشْتَرَى وغُلامَهْ ١٦٤

و

وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلَايَ طِحْتَ كما هوى ... بأجرامه من قُنَّة النيق منهوي ١٤٢

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

فهرس الموضوعات

تقديم الشيخ يحي بن علي الحجوري حفظه الله ٥
المقدمة ٧
عملي في هذا الكتاب ١٣
وصف النسخ المعتمدة في التحقيق ١٥
أولًا المخطوطات: ١٥
ثانيًا: المطبوعات: ١٦
ترجمة المؤلف ٢٠
شيوخه ٢٠
مؤلفاته ٢١
عقيدته ٢٣
فهرس المراجع والمصادر التي استعنت بها في تحقيق الكتاب ٢٥
المقدمة ٣٣
إعراب البسملة ٣٤
إعراب: أما بعد ٣٥
نعت المعرفة إذا تقدَّم عليها أعرب بحسب العوامل وأعربت المعرفة بدلًا .. ٣٩
تعريف القاعدة ٤٠
تعريف التوفيق عند الأشاعرة وبيان فساده ٤٤
البَابُ الأَوَّلُ: فِي الْجُمْلَةِ وَأَحْكَامِهَا ٤٩
المَسْأَلَةُ الأُوْلَى: فِي شَرْحِهَا ٥٠
- بيان أن الكلام أخص منها ٥١

- انقسامها إلى اسمية وفعلية ٥٢
انقسام الجملة إلى اسمية وفعليه وبيان ضابط كل منهما ٥٣
- انقسامها إلى صغرى وكبرى ٥٥
ربما تكون الجملة صغرى وكبرى باعتبارين ٥٦
كيفية الربط عند تعدد المبتدآت ٥٧
اقتران جواب (إن) الشرطية المقرونة بـ(لا) النافية باللام ٥٩
الجملة التي هي لا صغرى ولا كبرى لفقد الشرطين ٦٠
المَسْأَلَةُ الثَّانِيَةُ: فِي الجُمَلِ الَّتِي لَهَا مَحَلٌّ مِنَ الإِعْرَابِ ٦١
- الواقعة خبرًا ٦١
الفرق بين بابي المبتدأ و(إنَّ) ٦٢
الفرق بين بابي (كان) و(كاد) ٦٣
- الواقعة حالًا ٦٥
- الواقعة مفعولًا ٦٥
معنى التعليق ٦٧
- المضاف إليها ٦٩
- الواقعة جوابًا لشرط جازم ٧٣
تعريف التنبيه لغة واصطلاحًا ٧٧
الخلاف في (أقومُ) عند رفعه من قولك: (إن قام زيد أقومُ ٧٧
- التابعة لمفرد ٧٩
- التابعة لجملة لها محل من الإعراب ٧٩
ليس من باب الجملة التابعة لجملة لها محل من الإعراب قولك: (قال زيد: عبدالله منطلق وعمرو مقيم ٨١
المَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ: فِي بَيَانِ الجُمَلِ الَّتِي لَا مَحَلَّ لهَا ٨٤
- الجملة الابتدائية أو الاستئنافية ٨٤
ضابط الاستئناف البياني ٨٦

شرط الحال المقدرة ٨٦
الخلاف في إعراب (مذ) من قولك: (ما لقيته مذ يومان) ٨٧
خلاف الزجاج وابن درستويه في الجملة الواقعة بعد (حتى) الابتدائية ٩١
امتناع التعليق في حروف الجر ٩٢
- الواقعة صلة لاسم أو حرف ٩٤
الإعراب للموصول الاسمي وحده لا للموصول وصلته خلافًا لأبي البقاء ٩٤
- الجملة المعترضة ٩٥
جواز الاعتراض بأكثر من جملة خلافًا للفارسي ١٠٦
- الجملة التفسيرية ١٠٩
رأي الكوفيين في إعمال ما فيه معنى القول في الجمل ١١٠
الجملة المخبر بها عن ضمير شأن له محل وإن كانت تفسيرية ١١٤
رأي أبي علي الشلوبين في الجملة التفسيرية ١١٥
- الجملة الواقعة جوابًا للقسم ١١٨
رد ابن مالك على ثعلب في منعه وقوع جملة جواب القسم خبرًا ١٢٠
- الواقعة جوابًا لشرط غير جازم ١٢٥
- التابعة لما لا موضع له ١٢٦
المَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ: موضع الجمل الخبرية التي لم يطلبها عامل لزومًا من الإعراب بعد المعارف والنكرات ١٢٧
البَابُ الثَّانِي: فِي الجَارِّ وَالمَجْرُورِ ١٣٣
حكمه في التعلق ١٣٣
معنى التعلق ١٣٤
ما لا يتعلق من حرف الجر ١٣٦
- الحرف الزائد ١٣٦

شروط زيادة (الباء) و(من) الجارَّتين ١٣٨
سبب عدم تعلق الزائد بشيء ١٣٩
- (لعل) ١٤٠
اللغات في لام (لعل) عند عقيل ١٤٠
- (لولا) ١٤٢
الخلاف في (لولا) الجارة ١٤٥
- كاف التشبيه ١٤٦
مذهب الأخفش وابن عصفور في (كاف) التشبيه ١٤٦
ترجيح ابن هشام في (كاف) التشبيه ١٤٧
حكم الجار والمجرور بعد المعرفة والنكرة ١٤٨
ما يتعلق به الجار والمجرور إذا وقع صفة أو صلة أو خبرًا أو حالًا ... ١٥٠
حكم المرفوع بعد الجار والمجرور ١٥٢
المواضع الستة التي يرفع فيها الجار والمجرور الفاعل ١٥٢
توسع الأخفش والكوفيين في رفع الجار والمجرور الفاعل ١٥٣
ما ثبت للجار والمجرور ثابت للظرف ١٥٤

البَابُ الثَّالثُ: فِي تَفْسِيرِ كَلِمَاتٍ يَحْتَاجُ إِلَيْهَا الْمُعْرِبُ ١٥٩

أَحَدُهَا: مَا جَاءَ عَلَى وَجْهٍ وَاحِدٍ ١٦٠
- (قَطُّ) ١٦٠
لغات (قط) ١٦٠
اشتقاق (قط) ١٦١
قول العامَّة: (لا أفعله قطُّ) لحنٌ ١٦٢
- (عَوض) ١٦٢
استعمال (عوضُ) في الماضي وهو قليل ١٦٣
- (أجل) ١٦٥

- (بلى) ١٦٦
النَّوْعُ الثَّانِي: مَا جَاءَ عَلَى وَجْهَيْنِ وَهُوَ (إِذَا) ١٧٠
اختصاص (إذا) الشرطية بالدخول على الجملة الفعلية والفجائية بالاسمية ١٧١
شرط المقيس عليه ١٧٢
الخلاف في الفاء المقترنة بـ(إذا) الفجائية ١٧٤
الخلاف في (إذا) الفجائية هل هي حرف أو اسم ١٧٥
ترجيح الأزهري الحرفية في (إذا) الفجائية ١٧٧
النَّوْعُ الثَّالِثُ: مَا جَاءَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ ١٧٨
- (إذ) ١٧٨
الخلاف في (إذا) الفجائية ١٨١
الخلاف في (إذا) التعليلية ١٨١
- (لمَّا) ١٨٢
الخلاف في (لما) الوجودية ١٨٢
إنكار الفراء وأبي عبيد والجوهري استعمال (لما) بمعنى (إلا) ١٨٥
- (نَعَمْ) ١٨٥
- (إِيْ) ١٨٧
- (حتَّى) ١٨٨
الخلاف في مجرور (حتى) هل هو داخل فيما قبله أم لا؟ ١٨٩
استعمال (حتى) بمعنى (إلا) الاستثنائية عند الخضراوي وابن مالك . ١٩٢
شروط العطف بـ(حتى) ١٩٥
رأي ابن مالك في (حتى) الداخلة على الجملة الفعلية المصدرة بالفعل الماضي ٢٠٠
- (كلَّا) ٢٠٠
- (لا) ٢٠٤

الفرق بين (لا) النافية والناهية ٢٠٧
النَّوْعُ الرَّابِعُ: مَا جَاءَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَوْجُهٍ ٢٠٩
- (لولا) ٢٠٩
- (إِنْ) ٢١٤
القاعدة في (إنْ) إذا اجتمعت مع (ما) ٢٢١
الضمائر لا تنعت ولا يتعطف عليها عطف بيان ٢٣٠
القول وما تصرف منه يعمل في الجملة والمفرد الذي يؤدي معنى الجملة ٢٣١
ضابط (أنْ) المخففة من الثقيلة ٢٣٣
- (مَنْ) ٢٣٣
النَّوْعُ الخَامِسُ: مَا يَأْتِي عَلَى خَمْسَةِ أَوْجُهٍ ٢٣٦
- (أَيٌّ) ٢٣٦
المسألتان اللتان غلَّط فيهما الزجاج سيبويه ٢٣٧
- (لَو) ٢٣٩
النَّوْعُ السَّادِسُ: مَا يَأْتِي عَلَى سَبْعَةِ أَوْجُهٍ، وَهُوَ (قَدْ) ٢٥٧
الخلاف في (قد) التي بمعنى (حسب) ٢٥٧
اقتران الماضي الواقع حالاً بـ(قد) ليس بلازم عند الأخفش والكوفيين ٢٦١
تفصيل ابن عصفور إذا أجيب القسم بماضٍ مثبت متصرف ٢٦٣
قول الأشاعرة في صفة الرؤية لله سبحانه وتعالى وبيان فساده ٢٧١
النَّوْعُ السَّابِعُ: مَا يَأْتِي عَلَى ثَمَانِيَةِ أَوْجُهٍ: وَهُوَ الوَاوُ. ٢٧٢
بيان ضعف القول بواو الثمانية ٢٨٠
النَّوْعُ الثَّامِنُ: مَا يَأْتِي عَلَى اثْنَيْ عَشَرَ وَجْهًا وَهُوَ (مَا) ٢٨٢
القاعدة في ألف (ما) الاستفهامية إذا دخل عليها حرف جر ٢٨٤
خلاف الكسائي مع المفسرين في قوله تعالى: ﴿بما غفر لي ربي﴾ .. ٢٨٦

معنى قولهم: (إِنِّي مِمَّا أَنْ أَفْعَلَ) ٢٨٩
الخلاف في (ما) التالية للفظ (بعد) ٣٠٢

البَابُ الرَّابعُ: فِي الإِشَارَاتِ إِلَى عِبَارَاتٍ مُحَرَّرَةٍ مُسْتَوْفَاةٍ مُوجَزَةٍ ...٣٠٥

عبارات ينبغي للمعرب أن يتحراها ٣٠٥
الفرق بين الإيجاز والاختصار ٣٠٥
رأي الزمخشري في (لن) ٣٠٩
الخلاف في عطف الإنشاء على الخبر والعكس ٣١٤

ما يعاب على الناشئ في صناعة الإعراب ٣١٨
لا يُعَبَّر عما هو موضوع على حرف واحد بلفظه ٣٢٢
ترك التعبير بالزائد في القرآن..... ٣٢٣
حَمَلَ الرازي (ما) في قوله تعالى: ﴿فبما رحمة﴾ على أنها استفهامية ٣٢٤
تعريف الزائد عند النحاة ٣٢٦
إبطال حَمْل الرازي (ما) في قوله تعالى: ﴿فبما رحمة﴾ على الاستفهامية
..... ٣٢٧
لا يضاف من أسماء الاستفهام إلا (أيٌّ) باتفاق و(كم) عند الزجاج ٣٢٨
قاعدة: المبدل من أسماء الاستفهام لابد أن يقترن بهمزة الاستفهام.. ٣٢٨
ما لا يوصف لا يعطف عليه عطف بيان..... ٣٢٩
تنوع عبارة المتقدمين في تسمية الزائد ٣٣٠

الفهارس

فهرس الآيات ٣٣٣
فهرس الشواهد الشعرية.....٣٤٣
فهرس المواضيع ٣٤٦

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

www.moswarat.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com